مذکور در کشف الظنون ص ۳۵۱

(لباب) في علم النحو للعلامة تاج الدين محمد بن احمد ... المعروف بالفاضل ... رتبه على مقدمة
واربعة اقسام الاول في الاعراب الثاني في المعرب الثالث في العوامل الرابع في المقتضي للاعراب ...
... اللب ... الالفاظ ... المعاني حاوي لقواعد النحو
... سمى لب الالباب ... الفوائد ... الاسرار العربية ... المباحث التي ... العلوم الادبية ...
... شرح ...

شرح لباب

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الاستاذ المحقق والامام المدقق تاج الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن احمد بن سيف
الاسفرايني بسم الله الرحمن الرحيم احمد الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم قال الامام فخر الدين الرازي
قد يمدح اللؤلؤ بحسن شكله ولطافة خلقته ولا يحمد الا الفاعل المختار على ما يصدر عنه من الاحسان والافضال
وصل اليك او الى غيرك فالمدح اعم واما الفرق بين الحمد والشكر فقيل ان محل الحمد خاص لانه لا يكون الا باللسان و
عام لانه يكون للنعم وغيره على الشكر فان محله عام قد يقع باليد واللسان والقلب والجنان كما قال الشاعر افادتكم النعماء مني ثلاثة
يدي ولساني والضمير المحجبا ومتعلقه خاص لانه لا يكون الا للنعم فان شكر الصانع جلت نعماؤه وعم فضله
ثم انه تعالى الى ما انعم عليه لاجله كصرف النعم ... ادرك ما يمكن البشر ادراكه ذاته وصفاته وصرف البصر الى النظر الى مخلوقاته
تعالى الله قيل انه غير مشتق من اصل اصلا وانما هو علم لذات الموجد ... وقيل انه مشتق ... من اله الاهة اذا عبد
لانه هو المعبود في الحقيقة فان العبادة غاية التعظيم والاكرام فلا تليق الا بمن تكون منه غاية الاحسان والانعام
او من اله اذا تحير ... بذلك لانه تعالى تاه ... في ادراك ذاته الافهام ويحير ... في الانتهاء الى نعوت جبروته
الاوهام او من لاه يلوه اذا احتجب او اذا ارتفع وفي اشتقاقه اقوال اخر وانما خص بدون سائر
الاسماء اما لقدم الملاحقة على غير الله واما لانه اسم الذات ... في توجيه الحمد اليه اشارة الى انه مستحق الحمد بذاته
لا بحسب صفة من صفاته اذ لو قال الحمد للخالق ... لظن انه انما يحمد على نعمة الخلق خاصة وانما قدم على الفعل
كما قدم جار الله لان الاصل تاخير المعمول عن العامل فاستعمل الاصل ... غرض الاختصاص
على ما تناسقت اي على النعم التي اتسقت حال كونها من كثوب ايادي ... الايادي الله تعالى ومن ... منصوب
المحل على انه حال من الضمير في تناسقت الراجع الى ما الموصولة والعامل فيه تناسقت ... ولا يجوز ان يكون الضمير في
اياديه راجعا الى ما الموصولة ... لان الايادي جمع ايدي جمع يد ... النعمة ... في الربع ... الثواب ... في ...
الانابيب ... احدث ... ايدي ... جمع ... الحادي ...
من تلاه اذا تبعه ... الموصولة وهذا التركيب ... القبيل ... الهمزة ...
في اللحوق بهم ... القاضي ...
الاستغفار من ... على بيته ... الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة
... مشتق من ... بذلك لانه ابناء من الله وهو فعيل

يعني فاعل ... الكلمات ... الزبرجد
من نبه ... اذا اشرف واشتهر ... عطف بيان كالمعطوف عليه و ... ذو ... اضافة الى الضمير ... الفراق
... مبني على الضم ... المضاف اليه ... من بعد حمد
الله والصلاة على نبيه والعاملين ... في هذا الكتاب
لباب الاعراب حال ... والعامل فيه ... اي سوادة
الاعراب جمع شاردة ... اذا ... اي من حشت ... اي
بيان ... الرصف ... الحجارة في البناء ... اذا ضمت بعضها الى بعض ... ونظامه
الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ ... في شكل اي في خيط ... اي في الاعراب
على وزن ... الجمع ... على وزن فوعل ... هذه الصنعة المعرفة
... منصوب على انه مفعول ... من صنعت الرجل اي ...
للضرب والصبيع ... بالحائط من حنط الرجل اذا طرح نفسه حيث كان ... العسف والتعسف في
الاخذ على غير الطريق ... اي ... مواضع اللحن ... اي ...
دقائقه واسرار ... حالان ... من ما الموصولة في ما ... والعامل فيهما ... من الضمير في ... الراجع
الى ما والعامل فيهما ... او حالان ... الاولى ... الضمير فيها وكذا الحكم ...
بعد ... هذه الاحوال ... من قوله في هذا الكتاب ... باجزاء ... فصلات
والجزء في ... ان ... وذلك في اربعين يوما ...
الذي ... المدان ... احدى ...
تلك ... الاعجاز والاختصار
محليا اي ... اي من حيث الاملاء اي الاسم ... القواعد النحوية والاحكام ...
على مقدمة في بيان موضوع الاعراب ... العلل الاربع الاصطلاح فان الاعراب ...
العلة الصورية ... والعامل ... العلة الفاعلية والمستقيم
للاعراب ... العلة الغائية اما المقدمة وهي في اللغة ... الجيش ... ما ...
من ... الكتاب ... ما يتوقف عليه مسائل

العلم من المبادي ... على مسائلها ولانها تقدم ... في هذا العلم فمن ان الكلمة اي ... الكلمة من ... دلالة
على ... اللاتي ... الكلم ... من ما يقع ...
فيه على القليل والكثير ... الاستعمال ... الكلم ...
... كلمة ... اصطلاح النحاة ... على القصيدة
... اللفظ ... اللام
من ... على المعنى قال ابن مالك ... اللفظ ...
على كل ملفوظ ... حرف ... الى اللفظ ... العربية ...
اطلاق اللفظ على الكلمة ... المصدر على المفعول ... المصدر ...
المحدود ... ابن الحاجب والمصنف ...
اللفظ اولى من اللفظة لانه ... اللفظ اولى لانه اخص ...
ما يطلق عليه اللفظة ... الثلاثي ...
... الموضوع ... المهملات والمحرفات والالفاظ الدالة على معانيها بالطبع ... للمعنى اي ما
... عن الالفاظ المركبة نحو عبد الله وضرب زيد ...
الموضوع من حيث ان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فانما تحصل باستعمال المستعمل ...
لان المركبات ... لان الواضع ... الالفاظ ... علم اللغة ...
... علم التصريف ...
... المركبات ... علم النحو ...
على ... الفعل على الفاعل ... المفرد صفة للفظ دون المعنى ...
... اللفظ المفرد واللفظ المركب ... صفة اللفظ ...
صفة للمعنى ... اللفظ لان المفرد من اللفظ ... على معناه ...
... على الحدث والزمان ... على الحدث ... والمفرد ...
... اللفظ الدال عليه ... الوضع مطابقا
للطبع وذلك لان الافراد ... اللفظ والمعنى ...
الموضوع

الموضوع العائد الى الموصول المكنى به عن اللفظ ... صفة ... اللفظ لانه لو جعله كذلك لكان
في انه صفة للمعنى ... لانه اذا كان ... ان يكون ... المعنى على انه ...
تدل على ... صاحب الحال ... الحال عن الفاعل ... دفع الالتباس ... فعلم انه حال عن
المفعول ... المعنى ... اسم ان ... العبارة ان يقول ... ان دلت على
معنى ثابت في نفسه اي في نفس اللفظ لا في غيره ... الحرف فان معناه في غيره ... المجرور ... المحل على انه
صفة للمعنى والضمير ... عائد الى اللفظ قال الشارح ولا يرجع الى اللفظ او كون المعنى حاصلا في نفس اللفظ
عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى ... حاصل الكلام ان دل على معنى ... اللفظ ...
دلالة اللفظ على المعنى ... ان يكون المعنى حاصلا في نفس اللفظ ... دلالة اللفظ على المعنى ومعناه حاصل
في نفس لفظه ... ومعناه حاصل في لفظ ... حاصل الكلام ان دل على معنى ... في نفس اللفظ ...
غيره من الالفاظ ... عن الحرف ... بحسب الوضع الاول ... الازمنة الثلاثة المعين ...
الماضي والحال والاستقبال ... اللفظ ... على الزمان المعين ... عن الفعل ...
هذا التعريف نحو الضرب لانه وان اقترن معناه ... الازمنة الثلاثة في نفس الامر ...
... نحو الصبوح لانه وان اقترن بالزمان ... على المعين من الازمنة الثلاثة لان معناه ...
حالا او مستقبلا او ماضيا ... على المعين ... مثل ...
... اسماء الافعال لان دلالتها على المعين من الازمنة الثلاثة ... بالوضع الاول ... بالوضع الثاني وذلك
لان جميع اسماء الافعال ... عن المصادر الاصلية ... الفعل ...
او غير صريح ... المصادر ... في الاصل
اصوات ... عن الظرف والجار والمجرور ... على الزمان
بحسب الوضع ويخرج عنه المضارع لانه وان لم يكن الزمان ... بحسب الوضع ...
كان حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس او مشتركا ... في المعنيين ... لكل واحد
منهما ... على زمان معين بحسب الوضع ... السامع ... ايضا الافعال ...
... على الزمان المعين باصل الوضع ... الوضع ...
الذي دل عليه اللفظ بنفسه ... باصل الوضع الاول ... اي وان لم يدل على معنى في

بل يدل على معنى في غيره بحيث لا يكون له وحده معنى اصلا ويكون كالعلامة المنصوبة بحسب ذلك الغير ليدل على ان فيه فايدة تما ما دام مع ذلك الغير يعني بلا دلالة على شيء اصلا فهي حرف كقد ونحوه وذلك الغير الذي هو محله معنى الحرف قد يكون اسما او فعلا او جملة نحو ان زيدا قايم والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك الغير فيكون الغير متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه وكسوفه ونحوه فان نحو متضمن المعنى الاستقبال مع دلالته على معناه وقد يكون معنى الحرف مدلول الغير بنفسه كما ضربت فان ما دل عليه الهمزة هو معنى الضمير اللازم للاضمار وقد يكون ذلك الغير اسما او فعلا معا كحروف الجر الدالة على معنى في الفعل وعلى معنى في الفاعل ومعاني اسماء المعاني نحو ضرب زيد بحسب ... الالف على بحسب الوضع الا انه يصح الاخبار عنها نحو الضرب شديد وان كانت تلك المعاني في غيرها بحسب الوجود ولا ينقض طرد التعريف بها وكذا سماحد وهو جمع القول المطرد المنعكس والمراد من الطرد ان يصير الحد ملفوظا كل ومحمل المحدود وحيز اعنه كالحيا كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهو اسم ومن العكس ان يجعل بعضا منها كل لفظ لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن به فليس باسم وقد بين كل واحد منهما من هذا التقسيم لاشتماله على القدر المشترك والمميز وقد قيل في وجه التقسيم ان لم تكن الكلمة ركنا للاسناد فهي حرف وان كان ركنا فان قبلت الاسناد بطرفيه فهي اسم والا فهي فعل وعلامات مع طرده غير منعكسة اذ لا يصح ان يقال كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم فالتي للاسم منها جواز الاسناد اليه اي كونه مسندا اليه والمراد من الاسناد اضافة كلمة او اكثر الى اخرى على وجه يفيد فايدة يصح السكوت عليها وانما قال جواز الاسناد اليه ليلا يتوهم ان الاسناد اليه صفة لازمة له وانما لم يقل جواز الاخبار عنه لان الاسناد اعم منه لصدقه على الامر والنهي وغيرهما من الانشاءات وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه لا يكون الا لفظا دالا على ذات في نفسه مطابقة وهو الاسم وقوله نحو زعموا مطية الكذب واذا قيل لهم آمنوا اعتراض لان زعموا مسندا اليه لكونه مبتدا مع انه فعل وكذلك آمنوا مسندا اليه لكونه مفعول ما لم يسم فاعله لقيل فاجاب عنه بقوله مسندا الى لفظ الفعل دون معناه اي هذا اللفظ مطية الكذب واذا قيل لهم هذا القول وقوله وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اعتراض آخر لان تسمع مسندا اليه لكونه مبتدا وهو مثل تضرب المي خير خير من رويته فاجاب عنه بجوابين احدهما قوله محمول على حذف ان منه ليكون مبتدا بمصدر لم يسم عطفا على في تقدير المرفوع وهو قوله وان اسمع الثلاث على الجملة حقيقة وهو لا يجوز الا على رواية من يروي احضر منصوبا فيكون ذلك محمولا على اضمار ان لا على حذفها والثاني الجواب الثاني في قوله او محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر اي سماعك بالمعيدي منزلا منزلة في قوله وما لوا ما شاء فعلتها الى الاصباح اثر ذي اثير فان قوله الهو فعل منزل منزلة المصدر ليكون معرفا مطابقا للسوال

المفرد وهو في ما شاء ولا يجوز ان يكون محمولا على حذف ان كما في البيت الاول لان قوله ما شاء سوال عما ثبت في الحال الظاهر اسعدني ان يكون الجواب ايضا ما شاء في الحال لا في الاستقبال ليطابق الجواب السوال ولو كان محمولا على حذف ان لكان مستقبلا لان ان علم للاستقبال ومعنى ابتدى اي ابتداء كل شيء ومنها دخول حرف التعريف من اللام والميم فانهما من علامات الاسم لكونهما موضوعين لتعيين الذات الدالة عليها اللفظ بنفسه بالمطابقة والفعل لا يدل على الذات بالمطابقة بل بالتضمن وقوله ونحو ويستخرج اليربوع من نافقايه ومن حجره بالشيحة اليتقصع اعتراض لان يتقصع فعل مضارع وقد يتوهم دخول اللام عليه فاجاب عنه بقوله شاذ فيجيء الا في ضرورة الشعر وان اللام فيه ليست حرف التعريف بل هو اسم موصول دخل على الفعل المشابه اسم الفاعل الداخل هو عليه اي من حجره الذي يتقصع فيه اي يدخل فيه وهو القاصعاء او النافقاء لحفرة يحفرها اليربوع يكتمها ويظهر غيرها فاذا اتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانشق اي خرج ومنه اشتقاق المنافق في الدين وقوله لحرف التعريف اولى من قوله لام التعريف لخروج اللام الموصول عنه ودخول ميم التعريف فيه ولكذلك قوله واما نحو اسو الهل اعتراض آخر لان حرف التعريف فيه قد دخل على هل وهو حرف فاجاب عنه بجوابين بقوله فجعله اي فجعل هل اسما ولذا شدد لانه مد وذلك لانه قد تقرر ان الكلمة الثانية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منهما سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو الكيف من الكم ومن الهل ومن اللو ليكون على اقل اوزان المعربات مع انه لا يلزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معا بخلاف ما اذا حمل على الغير اللفظ فانه لا يشدد الحرف الثاني منها اذا كان صحيحا كما في كم ورايت منا لانه يلزم منه تغير اللفظ والمعنى معا واما اذا كان الثاني حرف علة فيزاد معه حرف من جنسها وان لزم منه التغير في اللفظ والمعنى للاضطرار الى الزيادة وذلك لانه لو لم يزد في لو وفي ولا بلا زيادة شيء عليها لسقط حرف العلة لالتقائها ساكنة مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو مرفوض في كلامهم فلذلك يزاد عليها حرف من جنسها كما في هذا الوو وفي ولا كما ان ... في آخر ... الا انه آخر قلبت همزة واشار الى الجواب الثاني بقوله على انه مرة وقد ليس من كلام الفصحاء فلا يرد نقضا فالحاصل ولئن سلمنا انه من كلام الفصحاء فلا يرد نقضا لان الالف فيه حرف للدلالة نزيد كان قد كما عيرت الصياد من فقال اسلك الهل ومنها دخول حرف الجر واعما الحسن دخوله بالاسم لانه انما دخل في الكلام ليجر معنى الافعال التي لا يتعدى بنفسها الى الاسماء بسبب انتصابها معنى الافعال معنى ذلك الحرف فاسم حرف الجر الا على اسم بعد بعد لفظا او تقديرا وقوله ونحو والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط اللبان جانبه اعتراض لان حرف الجر هو الباء دخل على نام وهو فعل ماض فاجاب عنه بقوله متاول بان نام صفة موصوف محذوف والتقدير بليل نام صاحبه فحرف الجر داخل في الحقيقة على الموصوف المقدر لا على الصفة وهو قوله متاول ويليه بانه على الحكاية وحذف القول اي بليل مقول فيه ذلك والدليل بالكسر الملازمة وكذا قولهم نعم السير على بئس العير متاول لان حرف الجر فيه ...

بين وهو محمول على الحكاية فيه اي في نعم وبئس ايضا فمن جعلهما اسمين فلا يحتاج الى التاويل ومن جعلهما فعلين فلا بد وان يكون على طريق الحكاية اي على غير مقول فيه نعم العير او بان نعم وبئس حرفا علماسين ... بعموم الرحل ... والمنونة في لا يحتاج هذه الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا الى ضمير يرجع اليه ومنها التنوين غير النون الغاية المطلقة وهي ما كان ردها للحن ... واما الحقها بالالف حرف الاطلاق ويسمى هذا التنوين تنوين الترنم وان كان في الحقيقة لترك الترنم وذلك لانه انما يوتى به بدلا من الترنم فان الالف والواو والياء في الغوافي المطلقة يضع الترنم بها سيما من المد فيدل التنوين منها قصد الترك الترنم بخلوق التنوين من الحلق وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن والاصل فيه العتابا واصابا فحذف حرف الاطلاق منهما واقيم التنوين مقامه او يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا كما حكى اي هذا التنوين الذي يلحق القافية المقيدة الغالي لان الغلو تجاوز الحد وهذا التنوين تجاوز حد الوزن بالخروج الى ... عن الوزن كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن اصله المخترق بسكون القاف فالحق التنوين به الحقي ساكنا فيبقى ما قبله متحركا بالحركة الحقيقية او بكسرة لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر ولما فرغ من التنوين الذي لا يختص بالاسم شرع في امثلة الاقسام الباقية منه المختصة بالاسم وهي تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض من المضاف اليه واما اختص تنوين التمكن بالاسم لانه يدل على مكانة الاسم في الاعراب فلا يكون الا في الاسم وكذلك اختص تنوين التنكير به لمثل ما قلنا في اختصاص حرف التعريف بالاسم واما اختصاص تنوين العوض به فلانه انما يكون عوضا عن المضاف اليه في المضاف والمضاف لا يكون الا اسما كما ستعرف فقوله نحو زيد التنوين فيه للتمكن واما التنوين في نحو رجل فيصلح للتمكن والتنكير ايضا فاذا سمي به تمحض للتمكن وصه التنوين فيه للتنكير فان معناه اسكت سكوتا ما واما اذا اتكلت صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت وقيل يختص في التنكير بالصوت نحو سيبويه وباسم الفعل واذ التنوين فيه عوض عن المضاف اليه لان اصله اذ كان كذا فحذف المضاف اليه وحرك الذال بالكسر ... ... فحذف المضاف ما يلي ما كان الدال والتنوين تحرك الدال بالكسر واما لم يذكر تنوين المقابلة وهو التنوين الذي في جمع المؤنث لمقابلة نون جمع المذكر السالم نحو مسلمات لان التنوين فيه يصلح للتمكن على ما ستعرف في الاختلاف فيه انشاء الله تعالى ولا يرد عليه قوله الام على لو ولو كنت عالما باذناب لو لم تفتني اوايله فان الظاهر ان التنوين فيه دخل على الحرف وهو لو ومعنى البيت الام على لو اي التمني واستعمال لو في الكلام ولو كنت عالما بعواقب التمني لم تفتني اوايله وهو من بيت ... ولو كنت اعلم العيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء واما لا يرد عليه لانه اي لان الشاعر جعله اي جعل لو اسما ولذا شدد ... ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا نحو غلام زيد لان الاضافة اما للتعريف او التخصيص وهما من خواص الاسم واما للتخفيف كما في الاضافة اللفظية وهي فرع على الاضافة المعنوية فلا يكون المضاف في شيء منها الا

الاسم ويمكن ان يقال كون الشيء مضافا اليه ايضا من خواص الاسم الاضافية واما المضاف اليه في قوله تعالى يوم يجمع الله من حيث الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان المضاف اليه في ذلك اليك وفي الحجاج امير هي الجملة الاسمية ومن حيث المعنى هي المصدر ولهذا خرجت بتعريف المضاف هنا بالاضافة نحو اتيتك يوم ولم زيد الحجاج او البارة ومنها التثنية بالحاق آخره اي آخر الاسم الفا في حال الرفع او ياء مفتوحا ما قبلها في حالتي النصب والجر ايضا ونونا بعده مثله وانما لم يذكر من حقيقته كما ذكره في الجمع لان قوله مثله يدل عليه لان المثلية هي الاتحاد في الحقيقة النوعية وانما نحو ان يقال الاسمان المهاان الجهر مع عدم التماثل بينهما في تلك الحقيقة النوعية وانما نحو ان يقال الاسمان لاختلاف حقيقتيهما لدخولهما تحت نوع الاسم فان الجامع بينهما في ظاهر الوضع هو الشيء فعلى هذا لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معانيه المختلفة ولا يقال القرآن للطهر والحيض وذهب ابن مالك رحمه الله الى جواز ذلك قال الاندلسي يقال العينان لعين الشمس وعين الميزان لان الاعتبار عنده في التثنية والجمع بالاتفاق في اللفظ دون المعنى ونونا مكسورة عوضا في الاصل عن الحركة والتنوين معا للذي كان المفرد يستحقهما نحو مسلمان ومسلمين ثم جعل عوضا من الحركة فقط مع اللام وعن التنوين فقط في نحو جاني رجلان بالفتح عوض منهما في نحو الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلان ... زيد عوض من التنوين فقط وفي رجلان زيد تنوينها الذين يعوض من احدهما وقال بعض الكوفيين انه نون حرك للالتقاء الساكنين فان كان الاسم الذي اريد تثنيته مقصورا وهو الذي في آخره الف لازمة ثلاثيا والفه عوض عن واو قلبت الالف واوا كعصوان لان قلبها واوا ردها الى اصلها مع عدم استثقال الواو في الثلاثي والا يكن المقصور ثلاثيا او الفه عوض عن الواو وذلك بان يكون ثلاثيا والفه عوض عن ياء نحو الفتى او لا يكون عوضا من شيء نحو متى اذا سمي به او يكون رباعيا فما فوقه والفه عوض عن الواو نحو المصطفى او من الياء نحو المرمى والحبلى او لا يكون عوضا من شيء نحو الحبلى والجمزى قلبت الالف ياء اما في الثلاثي الذي الفه عوض عن الياء فظاهر واما في غيره فلطلب الخفة ... وان امر ... معدى ... مع انه قلب الفه واوا فاجاب عنه بقوله ... التثنية يعني انما قلبت الالف الثانية في المرضيا ... على التثنية ومعدى مرضوا لم يستعمل اصلا حتى يعلم الفه بالياء او الواو ... واحدا وان كان الاسم ممدودا وهمزته اصلية تثبت الهمزة نحو قراآن في قراء وان كانت همزته عوضا من الف تانيث قلبت واوا نحو حمراوان في حمراء لكونها زايدة محضة ... الذي ... بين الهمزة ... والواو ... واما الحجر اصلية ولا عوضا عن الف تانيث بل تكون منقلبة عن حرف اصلي كسا ... او تكون للالحاق كعلباء فالوجهان اي جاز فيه وجهان ثبوت الهمزة وقلبها واوا وذلك لشبهها بالهمزة الاصلية من حيث ان احدهما منقلبة عن حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي فصعنا كما ثبت الهمزة الاصلية وبالهمزة المنقلبة عن الف التانيث من حيث انهما ليستا باصليتين كما انها كذلك فقلبتا

فيحيا كما قلب واوا قال الشارح والوجه الثاني ان يرد الى اصلها فيقال كساوان ... والوجه الثاني ...

على ما هو المشهور ... والمنقول ... الى اصلها وهو الياء ... مع ان اللام في ... والوجهان

العهد الى ما ذكر والمذكور ... الهمزة ... الكتاب ... الهمزة الى اصلها ... كون اللام في الوجهين اشارة

... التأنيث لا تحذف تاء التأنيث في الجمع بالالف والتاء ...

[illegible]

كجعافير والملحق به نحو جعاول وما زيد فيه من الخماسي حرف واحد غير مدة والمراد من المدة ههنا حرف من حروف العلة الذي
يكون بحركة ما قبله من جنسه واحترز به عن فاعل وفعال وفعول وفعيل لانه جمع تكسيرها قد يخالف الى عدة اقسام نحو شأب
ومعاصير في عصفور ومدهين في ادهان فانه وان كان مما زيد فيه من الثلاثي حرف غير مدة الا انه جمع تكسيره نحو على افعال في فعال
وامثاله نحو امرات وجياد وابغال ولا افعل فعلا فانه نحو جمع تكسيره ايضا نحو حمر وحمران في احمر واما قال فعلا احترازا
من افعل فعلى فانه جمع تكسير على فعال لا لاختلاف عنه كافضل وافاضل الخماسي عطف على قوله للرباعي او على قوله ما زيد
فيه اي كمثال مثال الخماسي وهذا المثال انما يكون له بعد حذف خامسه على استكراه وانما سكن للاحتياج في جمع تكسيره
الحذف حرف اصلي منه ولا سكن في استكراهه كما في التصغير فانه مستكره تصغيره للاحتياج منه ايضا الى الحذف فنقول جحامر
في جمع جحمرش كما نقال جحيمر في تصغيره وحكى سيبويه عن بعض العرب في التصغير والتكسير سفيرج وسفارج ...
الخامس مع بقاء فتحه ما قبله كراهة حذف حرف اصلي وكمثال فعالله للمنسوب به اي من المذكور من الرباعي والملحق به والمزيد
منه من الثلاثي نحو اشاعثة في جمع اشعثي والتاء لازمة فيه لانها عوض من ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفا لانها لا تعل ههنا
الجمع لفظا ومعنى والتاء احق من الياء وقيل ان التاء فيه ليست بعوض من الياء لانه جمع اشعث والتاء فيه دليل على انك سبت كل
واحد من المنسوب باسم المنسوب اليه فاشاعثة جمع اشعث على تسمية كل واحد من الحي باسم الاب الاكبر وفيه نظر لعدم اطراد
ذلك في المنسوب الى المكان نحو المشاهدة في جمع مشهدي لانه لا يجوز تسمية الشخص باسم بلد وكمثال فعالله لاعجمي من الاسماء
الملائكة نحو جواربة والتاء فيه ليست بعوض من شيء ... تلزم فيه ... في المنسوب بل هي فيه دليل على كون واحده معربا ... كمثال
فعاليل للملحق ... وذلك اي من المذكور من الاقسام الثلاثة مدة قبل الحرف سواء كانت الفا او ياء او واوا نحو قراطيس وقناديل في
عصافير وقراويح ومصابيح في جمع قرطاس وقنديل وعصفور وقرواح ومصباح والشارح جعل اسم الاشارة وهو ذلك
اشارة الى الرباعي وحده وليس لذلك توجيه لانه لا يشمل الملحق به وغير الملحق ولا يكون على هذا توجيه للاسماء في قوله الافعلان
بالكسر الا على وجه بعيد فانه حينئذ جمعه نحو سرحان فانه جمع على سراحين وملحق فيه سراح والافعلان بالفتح حال كونه صفة
فانه ... في جمعه فعال وفعالى نحو عطشان وسكارى واحترز بالصفة عن فعلان اسما فانه لا يختلف جمعه لانه انما يجمع على
فعاليل نحو سلاطين في سلطان وكذلك يجمع فعلان بالضم على فعاليل لا يختلف فيه نحو سلاطين في جمع سلطان ولا نعني
بالفاء والعين واللام ههنا اي في جمع التكسير مجرد العدد ولا نعني زيادة الحروف واصالتها كما في امثلة التصغير فانه لا
نعني بها الا مجرد العدد ايضا وذلك لعدم الانحصار بحصر اوزان جمع التكسير والتصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعينة
والسكنات فان جمعا نحو ... وناصب تشترك في فتح الاول والثاني ومجيء الف ثالثة وكسر ما بعدها وان كانت اوزانها

مختلفة الجمعية باعتبار اصالة الحروف وزيادتها وكذا حسبيد ومقاتيس وضيضب تشترك في ضم الاول وفتح الثاني ومجيء
ياء ثالثة وكسر ما بعدها وكمثال فواعل لفاعلة وفاعلاء اسمين كانتا فاعلة تجمع على فواعل ولا تخالف صفة نحو كواذب في كاذبة
وكذا فاعلاء تجمع عليه اجراء لالف التأنيث مجرى تائه لكونهما علامة التأنيث مثلها نحو قواصع في قاصعاء واعلم ان في قوله كمثال
فواعل لفاعلة وفاعلاء نظرا وذلك لان كل الاعتبار اذا كان بمجرد العدد كان فواعل وافاعل مع تجمع فعالل فالاصوب على هذا
ان يقول كمثال فعالل للرباعي والملحق به والمزيد فيه من الثلاثي ولفاعلة وفاعلاء وقوله اسمين حال من فاعلة وفاعلاء
لكنه باعتبار فاعلة للاحتراز عن الصفة لان فاعلة صفة تختلف جمعها وباعتبار فاعلاء للتقصي والتأكيد لانه لا يكون
الا اسما وكنحو جمع التكسير وذكر ههنا استطرادا الى مثالين كفعائل وفعل في جمع فعيلة نحو صحائف وصحف في صحيفة اي
وذهب الاختلاف احتمالي الزيادة الى احد عشر مثالا الا نحو ما كانت زيادته مدة ثالثة فلا حاجة اليه في الجمع احد عشر مثالا للجمع
ماهو المذكور في المفصل وفي تعدادها اطالة ومن حكمه اي ومن حكم جمع التكسير ان المعتل العين سواء كان واويا او يائيا
من الاسماء العشرة الثلاثي لا يجمع على افعل لثقل الضمة على الواو والياء وان كان ما قبلهما ساكنا لان الجمع ثقيل لفظا ومعنى
فيستثقل فيه ادنى ثقل وانما يجمع على افعال نحو اثواب واسياف الا نحو افوس واثوب واعين وانيب فانها من الشواذ ...
ولا يجمع الواوي منه اي من المعتل العين على فعول لاستثقال الضمتين والواوين وانما يجمع على فعال نحو ثياب في جمع ثوب
ودول ... الكلمة بانقلاب الواو ياء ولا يجمع اليائي من المعتل العين على فعال لانه لو مثل في بيت بيات كثياب لالتبس
الواوي باليائي مع انه لا يكون فيه خفة بالانقلاب بخلاف الواوي فانه فيه خفة وانما يجمع اليائي على فعول نحو بيوت
وفي سنة فوج في جمع فوج وسووق في جمع ساق ومن حكمه ان يكسر ما قبل الاخر من المعتل اللام في افعل كسرا
واجبا لا يجوز العدول عنه كادل في جمع دلو واصله ادلو مثل وقعت الواو طرفا في اسم متمكن وما قبلها ضمة قلبت ياء
قلبا واجبا ويجب ايضا ان يكسر ما قبلها لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض وان يكسر ما قبل الاخر من المعتل اللام في فعول
كسرا كثيرا او جائزا لا كما يجب في الاول لانه يجوز في فعول ابقاء الضمة على حالها نحو نحو واما قال مطردا لانه يجوز الكسر ايضا
حيث يجوز الضمة ... نحو عصي كان في الاصل عصوو فلما اجتمع واوان في الجمع طرفا والاولى منهما مدة فقلبتا
ياء ثم كسر ما قبل الياء لاجلها وفعل حالا على السكون فقوي في جمع فتى وعصي في جمع عصا ... كسر وقلب والقلب اي قلب الواو
ياء والضمة كسرة منهما اي في المثالين الكثير من ابقاء الواو والضمة على حالهما وفتى في اصله فتوي فقدم اللام فرارا
من اجتماع الواوين والضمتين فصار فتوو ثم اعل اعلال عصي ودلي جمع فتوى ... قال الشارح هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال انه جمع فتوى ... المعتل اللام الذي يجمع على فعول ويكسر ما قبل اخره فاجاب عنه بانه جمع فتو

فتكون معتل اللام اولا ويمكن ان يقال انه جواب عن سؤال وارد على قوله ولا الواوي منه على فعول وفتوس واو عينه
فاجاب عنه بانه ليس معتل العين وانما هو معتل اللام تقديرا ومن حكمه ان المحذوف العجز من الحد ... فيه اي في
جمع التكسير نحو شفاه في جمع شفة واصله شفهة فيرد المحذوف وهو الهاء في الجمع واستاه في جمع است واصله سته
فالجمع رد الهاء المحذوف وبُدِيّ جمع يد وهي النعمة والاحسان واصله يدي على وزن فعل بسكون العين فلما جمع على فعول
رد الياء فاجتمع واو وياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسر ما قبل الياء لاجلها فصار يدي ... جمع
التصحيح وافعل وافعال وافعلة وفعلة حال كون تلك الاوزان من التكسير للقلة اي لجمع القلة وهو جمع يطلق لجمعها
وهي اي القلة العشرة فما دونها وقيل ان جمعي التصحيح مشتركان بين القلة والكثرة والدليل على ان الاوزان الاربعة للقلة عند
استعمالها بعينها الثلاثة الى العشرة وما عداها للكثرة وهي ما فوق العشرة ومنها اي ومن جملة ... الاسم المصغر لانه في
المعنى يجعل الشيء موصوفا وكون الشيء موصوفا من علاماته ولا يتجاوز امثلته ثلاثة اوزان فعيلا ان كان المصغر ثلاثيا
مجردا وفعيعلا ان كان على اربعة احرف او على خمسة بعد حذف حرف واحد منها ان لم يكن قبل الحرف مدة وفعيعيلا
ان كان قبل الحرف مدة وفعيعيل بكسر العين فقال فعيعل وفعيعيل وهو الاولى وذلك لانه لما صح جمع اوزان التصغير
في هذا للانحصار لم يكن فيما زاد على الثلاثة الا بزيادة حرف في مثاله واحيانا زيادة ...
... وقد نعني بحكم اذ لو قيل افيعل مثلا باعتبار اجيمر او مفيعل باعتبار مجيلس لكان ذلك تحكما فانه يمكن بحرف من نفس الفاء
والعين واللام ولا يوجد تكرير الفاء في كلامهم بل المكرر اما العين او اللام فكرر العين دون اللام ... فانه المراد ليس وزن
الرباعي المجرد عن الزائد لانه يكرر اللام في ذلك الوزن وانما المراد مجرد العدد بحسب الحركات المعينة والسكنات لا نحو افعال
جمعا فان تصغيره ليس على مثال من الامثلة الثلاثة نحو اجيمال واحترز بقوله جمعا عن افعال مفردا نحو اعشار ونحو
افعال مصدرا نحو اصباح فان تصغيرهما على فعيعيل نحو اعيشير واصيبيح ولا نحو ما فيه الف التأنيث سواء كانت مقصورة
او ممدودة فانه ليس على مثال منها نحو حبيلى وحميراء الا ان تكون الالف مقصورة خامسة نحو حجيجبى فصاعدا نحو ...
اي فان هذه الالف تحذف لانها الالف زائدة غير مستقلة فنزلت منزلة اللام من سفرجل فتحذف كما تحذف اللام منه ويكون المصغر
بعد الحذف على مثال فعيعل او فعيعيل نحو جحيجب في جحجبى ... ولا نحو ما حذف
الف التأنيث نحو جولاي على خمسة احرف وقبل الحرف مدة ... في التصغير لانها تقلب ياء لانكسار ما قبلها وتدغم
والياء الاخيرة فصار جويليّ ثم اعل اعلال قاض واما ان لا يحذف ويصير على جويلي وقوله مقصورة احتراز عن الممدودة
فانها لا تحذف وان كانت خامسة فصاعدا نحو خنفساء لانها لكونها متحركة على حرفين صارت كانها كلمة مستقلة

منضمة الى كلمة كما في بعلبك فلا تحذف كما لا تحذف الكلمة الثانية في التصغير بخلاف المقصورة فانها ساكنة مبنية
على حرف واحد لا يصح ان تقدر كلمة مستقلة ... الخامسة احتراز عن الرابعة فانها لا تحذف في حبلى وحمرا ...
وانما كانت هذه الصور الاربع ... من الامثلة الثلاثة محافظة على الالفات اي الف افعال والف التأنيث والالف والنون
وان ابقاها على حالها مطلوب عندهم اما الف افعال فلانه لو صغر من صيغ الجمع المكسر لا جمع القلة فلو لم يبق علامة جمع
وهي الالف لم يحمل السامع المصغر على انه مصغر الجمع لما بينهما من التنافي في الظاهر ولما بعد الف افعال مصدرا اي في التصغير
لانه لا يستغرب تصغير المصدر استغراب تصغير الجمع واما الف التأنيث فلانها علامة والعلامة لا تغير ما امكن واما الالف
والنون فلمضارعتهما ... الف التأنيث والمضارع يعطى حكم ما ضارع ... اسماء التأنيث والعلم كما في باب ما لا ينصرف
وانما لم تستثن ما فيه تاء التأنيث ... لان الاسم لا تدخل ... التأنيث ... وكذا زيادات التثنية وجمع التصحيح
والنسبة كما لا تدخل الجزء الاخر من المركب من كلمتين في ذلك مثل بعلبك وحضرموت والا نحو المبهم وهو اسم الاشارة والموصول
فانه ليس على مثال من الامثلة المذكورة وان اوله ترك على ما كان عليه غير مضموم وقد تحلى اللذيا واللتيا بضم الاول لحقا
باخر الالف عوضا من الضمة وقبل الاخر ياء علامة للتصغير ثم قلبت الف ذا ياء ... التصغير فيه نحو ذيا وتيا واللذيا
واللتيا وانما فتح الياء التي بعد ياء التصغير محافظة على الف العوض وسيبويه يحذف الف العوض في المثنى والمجموع ...
اللذيان واللتيان واللذيون واللذيين بضم الياء وكسرها في الجمع والاخفش يحذفها ... فيقول في الجمع بضم الياء كما في
المصطفون والمصطفين وفعيعل لما هو على ثلاثة احرف كيف كانت الاحرف اصولا او غير اصول بان يكون منها زائد نحو رجيل
في تصغير رجل كل واحد من حروفه اصلي ومنيب في تصغير منيب الياء فيه زائدة والتاء التي هو العين فيه محذوفة لانه في الاصل
... على وزن مفعل او لما هو على حرفين يرد المحذوف في التصغير وعِدَة في عدة اصله وعدة وسنيهة في سنة اصله
حال كون ذلك ... طرفا او لا ... فانهما لا تصغير ان خريج في حرج اصله حرج وفعيعل لما هو على اربعة احرف كيف كانت الحروف
اصولا او لا نحو جعيفر في جعفر حروفه اصلية ومجيلس في مجلس الميم منه زائدة وحذيب في حذب ما يجمع من الساكنين وهما ياء
التصغير والياء الاولى المدغمة على حدة وهو ان يكون فيه شرطان الاول ان يكون الاول من الساكنين حرف لين والثاني
ان يكون الثاني منهما مدغما ويكون مع المدغم فيه معا من كلمة وحرف اللين كدابة وتمود فان هذا الالتقاء وان كان فيه كلفة
جائز لان مع حرف اللين بمنزلة الحركة واذا كان الثاني مدغما في متحرك كان في حكم المتحرك لان اللسان يرتفع عنهما ارتفاعة
واحدة فصار ان كانهما حرف واحد متحرك ولما قال ويكون الثاني مع المدغم فيه معا من كلمة احترازا عن نحو قالوا اسمعا
المدغم ليس فيه من كلمة حرف اللين ... حرف اللين لانه في مكان يلتبس الحذف وهو اخر الكلمة فكان تخفيف الكلمة بحذفه

اولى لان في التقاء الساكنين كلمة وان كان على حده وعن نحو ضمن فان المدغم فيه ليس من كلمة حرف اللين فيحذف لان الادغام الذي
هو شرط جواز التقاء الساكنين في معرض الزوال فلا يعتد به او لما هو على اكثر من اربعة احرف وجاز فعيليل ايضا فيما هو على اكثر من
اربعة احرف تعويضا بياء ساكنة قبل الاخر عن الحرف المحذوف سواء كان المحذوف اصليا نحو سفيريج في سفرجل او زائدا نحو
مطيليق في منطلق الا ان يكون الحرف الرابع فيما هو على اكثر من اربعة احرف مدة سواء كانت الثلاثة الفا او واوا او ياء فانه يجب فعيليل
هناك لامكان الاتيان بعوض غير استكراه نحو دنينير او واو او ياء فانه يجب فعيعيل هناك لامكان الاتيان به من غير استكراه
في دنانير وعصيفير في عصفور وقنيديل في قنديل واحترز بالرابع عن نحو فرعلان فانه لا يجب فيه فعيليل لمجيء حذف
الزيادات منه مع الحرف الخامس من غير تعويض نحو فريعل ويجوز التعويض ايضا نحو فريعيل واعلم انه لو قال بدل قوله مدة
حرف علة لكان اولى وذلك لان مجيء فعيليل واجب في كل ما كان على اكثر من اربعة احرف ويكون الرابع حرف علة سواء كان
مدة اولا وسواء كان ساكنا او لا نحو عثول وتقول في حبلور حبيلير وقليطبق في قلطبق وفي سرول سريول وفي سرطيب سريطيب
سبيبل ... لكنه لاي مجيء فعيعل وفعيعيل انما يجيء فيما هو على اكثر من اربعة احرف بالرد الى الاربعة بحذف حرف
بشرط ان لا يحذف اصلي مع وجود زائد فانه انما يحذف الزائد نحو حريرج في محرنجم فحذف الميم الزائدة ولا يقال ...
بحذف الخامس لان الزائد بالحذف اولى من الاصلي وبشرط ان لا يحذف زائد معتد مع وجود زائد غيره اي غير معتد
في منطلق فان فيه حرفين زائدين الميم والنون ولا يجوز حذفهما لانه يحذف الحرف الاصلي من الخماسي اي التصغير فيكفي
بحذف الزائد وانما اقتصر على حذف احدهما لاندفاع الضرورة وانما يتعين الحذف النون دون الميم لان الميم تفيد فائدة
تختص ببناء اسم الفاعل بخلاف نون الانفعال فانها وان افادت معنى المطاوعة الا ان هذه الفائدة ليست مختصة ببناء اسم
الفاعل لوجودها في جميع تصاريفه او تقول انما حذفت النون دون الميم لان الميم اول والاول لا يحذف اولى ولان الميم الزم من
النون لاطراد زيادتها في جميع اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثي المجرد وبشرط ان لا يحذف غير معتد يؤدي حذفه الى
ما لا نظير له مع ما لا يؤدي حذفه اليه كان ايضا قوله غير معتد بالمعنى المذكور كتخيريج في استخراج فان السين والتاء
فيه زائدتان غير معتد بهما بالمعنى المذكور لكن لو حذف السين يكون له نظير ولو حذف التاء لم يكن له نظير او حذف تفعيل
لتحقيق لان التاء زائدة ولا بالسين ... تفعيل اذ ليس له نظير وبشرط ان لا يحذف اصل غير اخر على الاخر فيما اذا
حذف حرف من الخماسي فالاعرف ان يحذف الحرف الاخير لان الكلمة ثقيلة بالخمسة الاصول وعند زيادة ياء التصغير ازداد
فلا تحذف ما يزداد عنه الثقل وهو الحرف الخامس كجريدة في جردحل ومثل هذا في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف
... اذا كان في نحو الطرف بان يكون رابعا وان كان اصليا لكونه من حروف الزيادة اما اذا لم يكن قريبا من الطرف

فلا يحذف في الخماسي فلا يقال في جحمرش جحيمر لبعد الميم من الطرف ولكنا يحذف ما يشبه حروف الزيادة ان كان قريبا من
الطرف فيقال في فرزدق فريزد وفي فرزدق فان الدال من مخرج التاء هكذا قال الشيخ الرضي وقال الزمخشري ان بعض العرب يحذف
الزايد اين كان وهو وهم على ما نص عليه السيرافي والاندلسي ولا يحذف له اي لاجل التصغير تاء التانيث كما يحذف للتكسير
نحو ضاربة وضوارب لانهما بمنزلة الاسم الثاني من بعلبك لانها زائدة على البنية كالاسم الثاني وهو كما لا يحذف الاسم الثاني
منه لا يحذف التاء ولانها للوصف وتفرق بين المذكر والمؤنث في نحو ضاربة بل يظهر في التصغير التاء المقدرة في المؤنث
هو على ثلاثة احرف نحو شميسة في شمس لان التصغير بمنزلة الموصوف مع الصفة وكما قال بعض طائفة بالحاق التاء بالجمع
كذلك يقال شميسة بالحاق التاء بالجزء الذي هو كالجزء الصفة دون غير ما هو على اكثر من ثلاثة احرف ولم يعرض له في حال
التصغير ما يعود به الى ثلاثة احرف نحو عقرب فانه يقال فيه عقيرب بغير التاء وذلك لان الحرف الرابع قائم مقام تاء التانيث
مع انهم استكرهوا زيادة حرف على عدد حروف لو زاد عليها اصلي طرحوه في التصغير اما اذا عرض له ذلك فيظهر التاء المقدرة
نحو سماء فانه يقال في تصغيرها سمية لانه يعود في حال التصغير الى ثلاثة احرف لاجتماع ثلاث ياءات فيه فيحذف الاخيرة
نسيا وقد شذ عريس في تصغير عرس وهو امراة الرجل وعريب في تصغير عرب لعدم اظهار التاء فيهما مع انهما مما هو
على ثلاثة احرف وقد شذ ايضا قديديمة في تصغير قدام ووريئة في تصغير وراء لاظهار التاء فيهما مع انهما مما هو على اكثر
من ثلاثة احرف واعلم ان وراء ان كان لامه همزة من واراه سترته ... فلا يكون اظهار التاء في تصغيره شاذا وان
كان لامه واوا او ياء مثل كساء ورداء من وريت فكذا يكون تصغيره وريئة لاعتبار حذف الياء الثالثة فلا يكون فيه شذوذ
كما في سمية تصغير سماء ويحرك اوله لا ثاني لحذف همزة الوصل معه اي مع التصغير لانها انما اتت حيث كان الاول ساكنا فاذا صار
الاول متحركا حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها ... المصغر بالضم لاثبات لها لانه لو كان لها ثبات
وهمت لسقطت في الدرج فيكسر بنية التصغير ويحرك ثانيه بالفتح ولا يثبت الالف ثانية في التصغير لعدم امكان تحريك
الالف ما دامت باقية على جوهرها بل يرد الالف الى اصلها من الواو والياء ان وجد الاصل لها وان لم يوجد لها اصل تقلب
واوا نحو بويب في تصغير باب واصله بوب ونييب في تصغير ناب واصله نيب وضويرب في تصغير ضارب لا اصل
لالفه ولا تثبت الالف ثالثة في التصغير طرفا او غير طرف بل تقلب الالف الثالثة التي لا يحذف لها في التصغير ياء
لانه لا يمكن تحريكها ولا يلتقي الساكنان وهما ياء التصغير والالف بعدها فتقلب ياء وادغمت الياء في الياء ولا يجوز
قلبها واوا لانها لو قلبت واوا لزم ايضا قلبها ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا والاولى منهما ساكنة وجب قلب الواو
ياء واما الالف التي وجب حذفها في التصغير كالف مقاتل فلا تقلب ياء وان كانت ثالثة نحو عصية في تصغير عصا

منها ثالثة في حكم الطرف وعنيق في تصغير عناق الالف فيهما ثالثة غير طرف ولكن الواو لا تثبت ثالثة طرفا بل تقلب ياء
غزية في تصغير غزو لما ذكرنا الا ان تكون الواو غير طرف فقد اجيز الاظهار من غير قلبها ياء وادغام ياء التصغير فيها نحو اسيود
في اسود وجديول في جدول وان كان الفصيح القلب والادغام واعلم ان قوله فقد اجيز الاظهار ليس على اطلاقه لانه انما
اجيز اذا كانت الواو متحركة في المكبر سواء كانت اصلية او زائدة وذلك لقوتها بالحركة وعدم كونها في الاخر الذي هو محل
التغيير وكون ياء التصغير عارضا غير لازمة اما اذا كانت ساكنة فيه فلا بد من قلبها ياء نقول في عجوز عجيز والبدل اللازم
وهو ما كان علة الابدال باقية في التصغير لا يرد الى اصله كما في التكسير اي كما لا يرد البدل اللازم في جمع التكسير ما كان علة
الابدال فيه التكسير الى اصله نحو تخيمة وقويئل في تخمة وقائل فان اصل تخمة وخمة ابدلت الواو تاء لكونها مضمومة
في اول الكلمة وهذه العلة باقية في التصغير ايضا واصل قائل قاول قلبت الواو همزة لوقوعها بعد الف اسم فاعل اعل
فعله وهذه العلة باقية في التصغير ايضا بخلاف البدل غير اللازم وهو ما كان علة الابدال غير باقية في التصغير فانه يرد
الى اصله لزوال علة الابدال نحو مويعد ... في ميعاد ... فان اصل ... قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة
بعد كسرة فلما زال السكون والكسرة في التصغير عادت الياء الى اصلها واصل متعد موتعد قلبت الواو تاء وادغمت في التاء لان
فاء الافتعال اذا كان واوا قلب تاء ثم تدغم في تاء الافتعال وذلك لقرب مخرج الواو من مخرج التاء مع حصول التخفيف
بالادغام فلما حذفت تاء الافتعال لاجل التصغير عادت التاء الى اصلها وقيل عييد في عيد وان كان القياس ان يقال عويد
لان اصل عيد عود قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وفي التصغير زال السكون والكسرة فرعاية اي بين عييد
مصغر عيد وبين مصغر عود فانه يقال في تصغيره عويد فلو قيل ايضا في تصغير عيد عويد لم يبق فرق بينهما كما قالوا اعياد في
تكسيره لذلك الفرق فانه يقال في جمع عود اعواد ولو قيل في جمع عيد اعواد ايضا لم يبق فرق بينهما واذا اجتمع مع ياء
التصغير ... بسبب التصغير حذفت الاخيرة نسيا لا يعتد بها على الافصح اذا كانت الاخيرة متطرفة لفظا نحو عطي في عطاء قلب
الهمزة ياء كما في جاء وصارت اللام الى اصلها من الواو لزوال الالف قبلها ثم قلبت ياء لوقوعها في الطرف مكسورا ما قبلها
فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الاخيرة نسيا ولذلك كان الاعراب اللفظي جاريا على الياء تقول هذا عطي ورايت عطيا ومررت
بعطي او متطرفة تقديرا نحو عوية ومعية في عاوية ومعاوية فانه قلب الف عاوية واوا كما في ضارب فقلبت الواو
التي هي عين الفعل ياء لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الاخيرة واما معوية فحذفت
الفها في التصغير كالف مقاتل فاجتمع الواو والياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء فاجتمع ثلاث ياءات وبقي ... التصغير
المرتبة الحروف الاصلية يحذف في رباعي سواء كان ثلاثيا او رباعيا او سواء كان علما او غير علم والمراد بالتصغير هنا التصغير

الا العلم لانه لشهرته يكون ما بقي منه دليلا على ما القي نحو زهير وحريث في ازهر وحارث بحذف الهمزة من ازهر والالف من حارث
ثم صغر ويقول في محرنجم حريجم ونحو ... الميم ... ام الربيق على اريق ام الربين الداهية واريق اصله
وريق مصغر اورق وهو الجمل الذي لونه لون الرماد وقد احد ... همزته في التصغير وقلبت الواو همزة لوقوعها مضمومة في اول
الكلمة كما في اجوه قال الاصمعي تزعم العرب انه من قول رجل راى الغول على جمل اورق ويجيء هذا النوع من التحقير الذي حذف الزوايد
منه تصغير الترخيم لان الترخيم في اللغة الحذف وقد حذف منه زوايد ومحمد اي يجيء التصغير في غير جمع الوصف ما تحقير
سواء كانت جمع الكثرة سمية نحو رجيل فانه ليس فيه بناء لجمعها او صفة كما في الصفات نحو جريب ... عالم فان عقيرب من جمع
علة ونجيد في الجمع للوصف بالقلة نحو عذيق ... دريهمات اي ... اعطاها قليلة ولذلك اي ولكونه في الجمع للوصف بالقلة في ... القليل
العقد لا لتقليل الذات نحو جمع القلة على بنايه من غير تغيير فيه لان هذا الجمع موضوع للقلة فلا يكون فيه وبين زيادة التصغير
الذي يدل على التقليل ... نحو اكيلب في اكلب واجيمال في اجمال واجيربة في اجربة وغليمة في غلمة وجمع الكثرة لذلك ايضا لا
نحو جلي يا ... لان بين جمع الكثرة الذي يدل على كثرة العدد وبين زيادة التصغير الذي يدل على تقليله تناقضا بل يرد
الى واحده فيصغر ثم يجمع الواحد جمع السلامة بالواو والنون ان كان الواحد مذكرا عاقلا كالمذكور بالتصغير صار صفة
والجمع بالالف والتاء او يرد الى جمع قلته ان وجد جمع القلة نحو غليمة في غلمان فانه يرد الى جمع القلة ثم يصغر
وان شئت غليمون اي لك ان ترد جمع الكثرة الى الواحد مع وجود جمع القلة فترد غلمانا الى غلام فتصغر ثم تجمع بالواو
والنون بانه مذكر عاقل وقد يجيء التصغير للتعظيم نحو قوله وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل
ويكون ذلك من باب الكناية بكنا بالتصغير عن بلوغ الغاية في العظم بان الشيء اذا جاوز حده جانس ضده ويجوز ان
يقال ان تصغير دويهية للتحقير ايضا على حسب احتقار الناس للداهية وتهاونهم بها لان المراد بها الموت اي يجيئهم
بلا شك ما يحتقرونه ولا يستعدون له ويجيء التصغير للمدح نحو قوله انا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب قاله الحباب
ابن المنذر الانصاري يوم السقيفة حين اختلف الناس في البيعة والجذيل تصغير الجذل بالكسر وهو عود ينصب
للابل الجربى تحتك به فتستشفي اراد انه يستشفى برايه كما تستشفي الابل بالاحتكاك بالجذل والعذيق تصغير العذق
بالفتح وهي النخلة والمرجب من الترجيب وهو التعظيم يقال ان فلانا لمرجب اي معظم والترجيب ايضا الدعم وكانوا
اذا مالت النخلة الكريمة رجبوها اي دعموها لئلا تسقط ويجيء التصغير للدنو من الشيء اي للتقليل ما بين الشيئين باعتبار
المماثلة او باعتبار المسافة نحو شبيل هذا اي المراد منه ان بينهما مماثلة قليلة لان الذات الموصوفة بالمثل حقيرة
ودوين ذاك فان المراد منه تقليل المسافة الحسية بين الشيئين وكذا تصغير في الجهات الست فانه يفيد قرب

منظور فيها ما اضيف اليه من الحاجب الذي افاده تلك الجملة فصح خروجي قبيل فانك قريب الخروج من العيام من هذا الجانب
وهو جانب القيل ومنه اسيد في تصغير اسود اي لم يبلغ السواد اي لم يس تمام السواد بل هو قريب منه واما قال منه لان ما
قبله للتقليل ما بين الشيئين نحو في اسيد للتقليل باعتبار معنى السواد لا باعتبار ما بين الشيئين نحو قد يجي للشفقة والتلطف
نحو يا بني وللملاحة نحو هو لطيف ومثله نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر اعتراض فان ما املح
فعل التعجب مع انه سعو التصغير من علامات الاسم فاجاب عنه بقوله تصغير على ظاهره لان المراد من هذا التصغير
ليس تصغير الفعل واما المراد منه تصغير الذي وصف بالملح وهو المتعجب منه اي الغزلان المليحات وانما جوز التصغير في فعل
التعجب دون سائر الافعال لانه لتجرده عن معنى الزمان ومشابهته لافعل التفضيل في امور كثيرة سيما اسمائها بحسبان الامر الى
واحد صار كانه اسم في معنى الصفة كاسود ولهذا كان التصغير فيه راجعا الى الوصف المعنوي لا الى الموصوف كما في سائر الصفات
فان التصغير في ما احسين زيدا راجع الى حسنه لكن لو صغر زيدا لم يعلم ان تصغيره من اي جهة امن جهة الحسن او من غيرها فصغر
احسين تصغير التلطف ليعلم ان تصغير زيد راجع الى حسنه لا الى سائر صفاته ونسبة اي ومن علامات الاسم النسبة
اليه اي الى الاسم لان النسبة انما تكون للفظ دال على الذات مطابقة وهو الاسم بالحاق اخره يا مشددة احتراز عن يا
المتكلم فانها غير مشددة واما لم يقل الدالة على نسبته الى المجرد عنها كما قال ابن الحاجب او علامة للنسبة كما قال جار الله
احترازا عما الحق اخره يا مشددة للوحدة نحو رومي وروم وهما الحقيقة لا المعنى نحو كرسي لان اليا فيه في نحو رومي وكرسي
للنسبة ايضا وتحذف قبلها اي لاجل النسبة تا التانيث سوا كان اذ والتا علما او لا واعلى حذف اليا مع تا التانيث في الوسط
النسبة ولئلا يجتمع تاان قبل اليا وبعدها اذا كان المنسوب الى ذي التا مونثا كما تقول مثلا امراة كوفيتة ويحذف لها علامتا
الجمع ونون التثنية لانهما تدل على تمام الكلمة ويا النسبة كالجزء منها وعوضه لنونهما واعراضه عن واو الجمع ويائه والف التثنية
ويا يعاقبهما بانهما لاعتراف بينهما والفرق كذلك لانها تحذف ايضا لانهما اعراب والاعراب انما يكون في الاخر لا في الوسط نحو بسري
في تعيرة ونسري في عشرين اسم موضع وسبعي في سبعان اسم موضع فمن يقول لعربت بالسكين اعلم ان المثنى والمجموع بالواو
والنون اذا جعلا علمين فان ابقي اعرابهما بالحروف كما كان او لا مع الحذف ايضا لئلا تلتقي الحيدر وان جعلت النون بعد الالف في
المثنى وبعد اليا في الجمع معتقب الاعراب فحينئذ يجب ابقاؤهما بلا حذف لان المحذور لان الالف واليا حينئذ لم يكونا علامتا اعراب
ولم يدل النون على تمام الكلمة بل كانت الكلمة بها فيمكن ان يقول في عشرين وفي سعدان عند جعل نونهما معتقب الاعراب
عشريني وسعداني ويبدل الكسرة ما قبل الاخر فتحة في الثلاثي المجرد ابدالا او لحيا على الاطراد سوا كان مجردا عن تا التانيث
او لا وسوا كان مفتوح الفا او مضمومه او مكسوره نحو نمري ودئلي وابلي وسقري في جمع شقرة لاستثقال توالي الامثال من الكسرتين

والياآت فيما هو المطلوب فيه التخفيف وهو الثلاثي المجرد ومنهم من يبقي الكسرة على حالها في الثلاثي مكسور الفا لان الثاني
حمل في حبية واحدة والتالم بمثل الضمة نحو عضدي وعنقي فضمة مع انها اثقل من الكسرة لان الطبع لا ينفر من توالي المختلفات
كما ينفر من توالي المتماثلات واما اذا لم يكن وضع الكلمة على الحف الابنية وهو الثلاثي المجرد وذلك ان تكون زايدا على
الثلثة فلا ينكر توالي الامثال فيها لان المطلوب فيما في اصل الوضع ليس الخفة نحو تغلبي وحنبلي ومحترجي ومردي
وحجرشي بكسر ما قبل الاخر واجاز المبرد ابدال الكسرة فتحة فيما كان على اربعة احرف اذا كان الثاني منه ساكنا وابقا الكسرة
على حالها قياسا مطردا لان الثاني كالمعدوم فصار بمنزلة نمري قال الشارح فانه ولذا توالي الكسرتان في الرباعي مع
الياين لكنه حصل التخفيف بسكون ما قبل الكسرتين بخلاف الثلاثي فانه متحرك الاول منه وفي الرباعي يجب سكون
مقطعا الوسط لزم من قوله هنا انه تبدل الكسرة فتحة في نحو علبطي وحمرشي فتحه مع انها لا تبدل لانا فهم على ابقائها على حالها
في
ويحذف اليا والواو من كل فعيلة وفعولة لاستكراه توالي الامثال من الكسرتين والياين فيما هو قريب من الثلاثي المجرد في
ولما لم يحذف اليا من ازميلي وسكيني لكن لما لم يكن ثلاثيا مجردا لم يستكره الثقل العارض في النسبة غاية الاستكراه فلم
يستحق بين المذكر والمونث كانسي سيها فيه فلم يحذف الواو واليا من فعيل وفعول لانه لما حذف التا في المونث حذفنا
ايضا لان الحذف يذكر الحذف ولانه انما حذفت الواو واليا ليحصل الفرق بين المذكر والمونث وانما كان الالتباس انما حصل
الى المونث فصل فيها بالحذف فيه مع فتح العين في فعيلة لانه لما حذفت اليا صارت بكلمتها مكسورة العين فتفتح كما في نمر كذا
بفتح العين من فعولة وان لم يحتج فيها بفتح في نحو عضد نحو حنيفي في حنيفة وشنائي في شنوءة ان لم يكن مضاعفا او معتل العين
من فعيلة وفعولة فانه لا يحذف الواو واليا منهما نحو شديدي في شديدة وطويلي في طويلة لانه لو حذفنا منهما فان ادغم
العين في اللام في المضاعف وقلب الواو واليا الفا في المعتل العين لزم زيادة التغيير مع اللبس لانه البس بالنسبة الى
شد وطال وان لم يدغم ولم يقلب لزم الاستعمال الوجود شرايط الادغام والقلب بخلاف ما هو الحريفي فانه لا يحصل
شرايطها لوجود الفاصل بين المثلين في المضاعف ولوجود الساكن من بنا الكلمة بعد الواو واليا في المعتل العين وهو
مانع من القلب قال الشارح اليا وقيل الحول عاما ان يعل او لا يعل فان لم يعل جا الثقل وهو بقا الواو المتحركة مع
فتح ما قبلها او لا حذفها البقا وانا مع عدم الحذف ايضا الا اولى ان يقول في حفيلة ما قلنا ويحذف اليا من كل
فعيلة معتل اللام نحو حنيي في حنية وكان عليه ان يقول الا اذا كان مضاعفا الا ان المضاعف من فعيلة لا يحذف منه
اليا لانه لو حذف اليا من مقيري في مدينة لزم المحذور المذكور في شديدي في شديدة والمعتل العين من فعيلة
فانه يحذف اليا منه نحو طائي في طويلة فحويي في حويبة وذلك لانه اذا حذف اليا لم يكن ما قبل الواو مفتوحا كما يكون

وطويلة ويحذف اليا من كل فعيل مفتوح الفا وفعيل مضمومه من المعتل اللام لا فرق فيه بين المذكر والمونث بالتا لانه
حذف اليا منهما نحو صوي في غني وغنية وقصوي في قصي وقصية فانه لما حذف اليا الاولى من غني صارت اليا الاخيرة
تالية بعد علمها او كما يجي فصار غنوي وحذف اليا المتحركة من كل مثال اي سوا كان على مثال فعيل كبيت او على فعيل
كميتي او على افعيل كاسيد او على فعيل كحمير او على غيرها كذلك فلما اخر بالتاني احدهما معغمة في التانية وكانت التانية مكسورة
والحرف الاخير مجحفا وذلك لاستكراههم الكساف بالتي مشددة من بحرف واحد مع كسرة اليا الاولى وكسرة الحرف الفاصل
نحو سيدي في سيد وكان عليه ان يذكر القيود الذي ذكرناها وذلك لانه لا يحذف اليا المتحركة من حيي لعدم الادغام في
من نحو مبين بالفتح لان اليا مفتوحة ولا يجب الحذف في نحو المحيي لان اللام حرف علة وقالوا مهيمي في تصغير مهيم من
هوم اذا نام نوما خفيفا على التعويض عن يا نعية وهي ميم من هيمة الحب اذا اسره فهما تصغيرا وذلك لانه ان لم يعوض
في هذا المصغر قبل النسبة اليه اليا من احدى الواوين اللذين كانا في المكبر فان لم يحذف منه اليا المتحركة حصل الثقل
المذكور في سيدي وان حذف التبس بالمنسوب الى اسم الفاعل من هيم معوض اليا لتحصيل الفرق والخفة معا اذ لو لم
يعوض لكان الفرق حاصلا ايضا لكن مع الاستثقال واذا عوض زال بعض الثقل لان الفاصل بين اليائين المشددتين
حرفان اليا الساكنة والميم فيا ملاهما الكثر من تاعيدهما حين كان الفاصل حرفا واحدا وهكذا ينبغي ان يقبل الى
تصغير مهيم اسم فاعل من هيم باليا التعويض قال الشارح فقيل مهيوم فصب قلب الواو يا وادغامها فيه اول اذا
حذف احدى الواوين من مهوم في التصغير يجب الادغام وتركه كما في اسيود هكذا قال الشيخ الرضي رحمه الله ويمكن توجيه
الوجوب ايضا بان يقال انما يجب الادغام اذا كان المحذوف في التصغير الواو المتحركة فانها اذا حذفت المتحركة بقيت الواو
الساكنة واذا كانت الواو التي اجتمع مع يا التصغير ساكنة في المكبر يجب قلبها يا وان كان في غير الطرف وادغام يا
التصغير فيها كما في نحو عجيز فانه يقال عجيز ولا يجوز ان يقال عجيوز وتقلب الالف في اخر الاسم حال كونها ثالثة سوا كانت
منقلبة عن واو نحو العصا او عن يا نحو الرحى او اصلية نحو متى او رابعة حال كون الرابعة منقلبة عن حرف اصلي سوا
كان واوا كاعلى او يا كالمرمى او عن حرف الالحاق نحو الارطى واوا كعصوي واعشوي لانه لو لم تقلب لم يمكن الحاق
يا النسبة بها لاجتماع الساكنين ولما لم يحذف الالف كما يحذف في نحو الفتى الظريف لانها لو حذف منه وجب فتح ما قبل
الالف على نحو فتحة لان ما حذف لعلة لا سيما تبقى حركتها قبله على حالها اللتي كانت على الحذف وحينئذ لو بقيت فتحة على ما كانت
لزم انخرام اصل القمقعة هو ان ما قبل يا النسبة يجب ان يكون مكسورا لفظا للتناسب واذا لم يقلب يا كراهة اجتماع
والشارح جعل فولكة قلبه قلبا في حزلونا الثلاث الرابعة ولعل كه لكلا انه فتح في رابعة لان الثالثة تقلب واوا كما ذكرنا

وفي ذكر منقلبة احتياط لان الرابعة ان كانت للتانيث كحبلى وحتى او للالحاق كالارطى فالاشهر قلبها واوا ايضا لكونها
اصلا او ملحقة بالاصل وفي الالف الزايدة الرابعة يجوز الحذف والقلب واوا فرقا بين الزايدة الصرفة وبين الاصلية او كالاصلية
كحبلي وحبلوي الا ان تكون العين مما فيه الالف الرابعة الزايدة متحركة كجمزى فانه حكمه حكم ما وراي ذلك اي ما وراي الرابعة
وهي الالف الرابعة فصاعدا فانه يحذف وفيه اي فيما وراي ذلك الحذف لا غير للاستثقال بزيادة الكلمة سوا كانت
الالف فيه منقلبة ولا كحبارى وبسلنعي وانما كان حكمه حكم ما وراه لان الحركة لكونها بعض حروف العلة بمنزلة الحرف فيكون
الالف فيه كانها وقعت خامسة وهي من جعل الخامسة المنقلبة التي قبلها حرف مشدد كالرابعة فجوز القلب نحو المعلى
فان الالف فيه حكمه منزلة الالف في اعلى واليا التي في اخر الاسم المكسور ما قبلها حال كونها ثالثة تقلب واوا كالعمري
في عم واصله عمي فقلب اليا واوا للاستثقال اليات مع حركة ما قبل اولاها وجعل فتحة الكسرة كما في نمر ولما لزم ان
تكون ما قبلها ساكنا لطولي فلا تقلب واوا وفي اليا الرابعة نحو القلب اي قلب اليا واوا مع فتح ما قبلها
ساكنا لكون الساكن كالمعدوم مكان اليا وقعت ثالثة والحذف لان الالف الرابعة مع حقيتها يجوز حذفها فاليا
الرابعة مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها تكون بالحذف اولى كقاضي وقاضوي في قاض واما اذا كان الثاني متحركا فلا يجوز
من حذفها وفيما وراي ذلك اي وفيما وراي الرابعة وهي اليا الخامسة فما فوقها الحذف لا غير لان الالف مع حقيتها تحذف
في هذا الموضع كمشتري في مشترى ومستقي في مستقى ويا النسبة تحذف في النسبة كما في شافعي في شافعي فانه منسوب
الى شافع ثم صار مع يا النسبة علما فاذا نسب الى هذا العلم حذف يا النسبة الاولى لان الجمع بينهما يا النسبة
وعايد الاستثقال ويكون المنسوب والمنسوب اليه بلفظ واحد ولا تعرف في كل يا مشددة رابعة نحو اسمها اصلي كمرمي في
مرمي للاستثقال على الاعرف ويجوز حذف اليا الاولى وفتح ما قبلها وقلب الثانية واوا احتراما للحرف الاصلي
فيقول مرموي واما اذا كانت اليا المشددة خامسة فتحذفها سوا كانت الثانية اصلية كما في الاحاجي او لا كما في بخاتي
اسم رجل فيقول في النسبة اليه بخاتي وهو غير منصرف بخاتي بالجر فرقا لاجل لزوم صيغة الجمع بزيادة يا النسبة
تقلب حال كون الهمزة ممدودة وتكسائي في كساء الهمزة فيه منقلبة عن حرف اصلي وحربائي في حرباء الهمزة فيه للالحاق
وفي كلامه نظر لان همزة الممدود ان كانت اصلية كقراء تثبت على الاكثر وان كانت منقلبة عن حرف اصلي ككساء ورداء او ملحقة
به كعلباء وحرباء نحو بعيد وحمراء شبهه لتناسبهما الهمزة الاصلية لكون احد بهما منقلبة عن اصل والاخرى ملحقة به
وقلبها واوا لمناسبتهما الهمزة الزايدة الصرفة من حيث ان هذه الهمزة تعيب بلام الكلمة كما كانت في قراء وبعضها همزة الحمراء
واوا وقلبها واوا حينا حالة كونه غير منصرف لاجل كونه ممدودا وتلك الهمزة هي همزة التانيث واما نعلب واوا مع عدم استثقال

العين مثل الراء استثقال الياء قبلها للفرق بين الاصلي المحض والزائد المحض والرابع بالتعبير اولى كحمراوي في حمراء صفة وفي
زكرياوي في زكريا علما وانما قلنا لا اصل لكونه ممدودا لان الممدود لو كان غير منصرف بسبب آخر لا لكونه ممدودا لا يجب قلبها
واوا كخنساء اسم امرأة فان عدم صرفه ليس لكونه ممدودا بل للعلمية والتانيث واذا نسب الى الجمع الذي له واحد قياسي ولم
يكن جمع سلامة رد هذا الجمع الى الواحد كفرضي في النسبة الى فرائض وذلك لاستثقال لفظ الجمع مع ياء النسبة مع ان
النسبة الى الواحد تفيد ما تفيد النسبة الى الجمع لان المقصود النسبة الى هذا الجنس وان كان له واحد منه قياسي فقيل نسب
الى لفظ الجمع كما نسب في جمع حسن وقيل نسب الى واحد نحو حسني وان كان الجمع جمع سلامة بالواو والنون او بالالف
والتاء فلا يرد الى الواحد بل يحذف منه الزوائد فيقول في ضربات وارضين علمين ضربي وارضي بفتح العين فيهما الا اذا جرى
الجمع مجرى اسماء الاعلام فان النسبة فيه الى لفظ الجمع من غير رد الى الواحد كانصاري في انصار جمع ناصر في الاصل الا انه
غلب على القوم المعهود من الصحابة وابناوي في ابناء جمع ابن بالكسر وهو دويبة الا انه صار علما للقبيلة وانما لم يرد هذا
الجمع الى الواحد لانه لم يقصد منه معنى الجمع فلا يستثقل ولان النسبة الى الواحد هنا لا تفيد لان العلم هو الجمع لا الواحد
وقوله ونحو شعوبي في شعوب جمع شعب بالفتح وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم والجمع الشعوب وقال الشارح جمع
شعب بالكسر اقول هذا سهو منه لانه بالكسر الطريق في الجبل وجمعه شعاب اعتراض لانه نسب الى الجمع من غير رد الى الواحد
فاجاب عنه بقوله شاذ وقيل بانه منسوب الى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا دون معناه
لانهم قوم تمسكوا بظاهر الاية فلا يفضلون العرب على العجم اذ الفضل عندهم بالتقوى وانما لم يجعل شعوبيا من قبيل
الانصاري لان الشعوب قبل النسبة لم يكن جاريا مجرى العلم وانما يجري مجراه بعد لحاق ياء النسبة به وذلك لان الطائفة
الذين لا يفضلون العرب على العجم هي الشعوبية لا الشعوب كالحشوية والمعتزلة فانهما ليسا ولا الحشو والمعتزلة الا انهما علمان
للامرين قول عمر احشوا ... اي ... فانهم كانوا اهل حشو في المطعم والمشرب والنسبة من
علامات الاسم وانما ... بان النسبة الى لفظ ... معناه وينقسم المنسوب اقسام الثلاث الى حقيقي وهو ما كان
منسوبا الى المعنى بان يجعل اللفظ صفة وحق الصانع ان يقول ... او ... الى حقيقته والى غير حقيقي وهو ما
يتعلق باللفظ فحسب ككرسي وبردي وهو بالضم ضرب من ... نبات معروف وكحاجات التاء فارقة بين الجنس
والواحد نحو تمر وتمرة فان التمر للجنس والتمرة للواحد فكذلك الياء اي ياء النسبة قد يجي في بعض المواضع فارقة بين الجنس
والواحد كرومي وروم فان الرومي للواحد والروم للجنس فهذه الياء للنسبة اصالة لانه معنى ... وبين الواحد
والجماعة ... الا انه ... عليه معنى الوحدة ومنها اي ومن علامات الاسم الكناية عنه اي عن الاسم بالضمير نحو

زيد ضربته فالضمير في ضربته كناية عن زيد وهو اسم ولا يجوز ان يكون الضمير كناية عن الفعل او الحرف والا لجاز ان يكون الضمير
عاملا لقيامه مقام ما هو عامل قوله ونحو من كذب كان شرا له اعتراض لان الضمير في كان كناية عن كذب وهو فعل ماض
فاجاب عنه بقوله فالمكنى اي فالذي يكنى عنه بالضمير المصدر المدلول عليه بالفعل دونه اي دون الفعل لان المعنى كان
الكذب شرا له فالضمير كناية عن الاسم لا عن الفعل ومثله قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان هو كناية عن العدل
المدلول عليه بلفظ اعدلوا واما علامات الفعل فمنها صحة دخول قد على اوله لانه موضوع لتحقيق تقريب
الماضي من الحال او لتقليل معنى المضارع على ما سيجي ومنها دخول حرفي الاستقبال وهما السين وسوف لكونهما وضعا للدلالة على
تاخير الفعل من الحال الى الاستقبال وعدم التصور في الحال ومنها دخول الجوازم حروفا كانت او اسماء وذلك لانه لا جزم في الاسم
فلا يكون فيه الجازم ولحوق البارز المتصل احتراز عن المستكن فانه ليس من علامات الفعل لان الضمير المستكن قد
يستكن في الصفات ايضا من الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب والمجرور لانه ليس من علاماته لصحة لحوقه بالحرف نحو انك وبك وبالاسم
ايضا نحو الضاربك وانما اختص هذا الضمير بالفعل لان مثنى الاسم وجمع سلامته ... الالف والواو فلو لحقتهما هذا
الضمير وهو الالف والواو لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما لزم الاستثقال وان حذف
لزم الالتباس واما ما يلحق ببعض الاسماء الافعال من الالف والواو والنون نحو هاها ساها وهات هاتيا هاتوا وهاتي
هاتا ... هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين ... وانما هي حروف دوال على معنى المستكن فيهما
ولحوق تاء التانيث ساكنة في اصل الوضع سواء كانت ساكنة في الحال نحو ضربت او لا نحو ضربتا واحترز بالساكنة عن المتحركة
فانها مختصة بالاسم وانما اختصت الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم طلبا للتعادل وذلك لثقل الفعل وخفة الاسم ولما
... تاء الحسنة في حالة الوقف فانها لا تلحقها ساكنة حتى يرد النقض بها بل تسكن لاحقة ولهذا اختار المص الحال على الصفة
نحو قد فعل مثال لدخول قد على الفعل وسيفعل وسوف يفعل مثالا لدخول السين وسوف عليه ولم يفعل مثال لدخول
الجازم عليه وفعلا وفعلوا مثالان للحوق الضمير البارز المرفوع به وفعلت للحوق تاء التانيث الساكنة به قال الشارح فعلت
سوية المكتوبة اربعة اوجه فعلت بضم التاء وفتحها وكسرها لتكون امثلة للبارز المتصل المرفوع والرابع ان تسكن التاء
لتكون مثالا لتاء التانيث اقول وان احتمل ذلك الا ان غرضه مثال لتاء التانيث لانه لو كان مثالا لاحد الضمير ...
الاول لما كان لتاء التانيث مثال وله اي وللفعل ثلاثة امثلة احدها المفتوح الاخر نحو ضرب في الثلاثي ودحرج في الرباعي
وهو اي هذا المثال الذي اخره مفتوح الفعل الماضي وسكن اخره عند الاعلال وذلك اذا كان اخره واوا او ياء ما
قبلها مفتوح فانه يقلب الفا نحو دعا ورمى وسكن ايضا اخره مع المتحرك من الضمير المرفوع نحو ضربت لئلا يتوالى اربع

حركات فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من الفعل ولهذا لا يسكن اذا كان الضمير ساكنا
نحو ضربا او كان منصوبا نحو ضربك لانه لا يلزم فيه ذلك التوالي ويضم آخره لفظا او تقديرا مع الواو اي مع واو الضمير نحو ضربوا
ودعوا للمجانسة الواو والمثال الثاني ما سيأتي في صدره ... وله الزوائد الاربع وهي الهمزة للمتكلم الواحد مذكرا كان او
مؤنثا والنون له اي للمتكلم اذا كان معه غيره سواء كان مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا ويجي للواحد المعظم مجازا
لعده كالجماعة والتاء للمخاطب مطلقا اي سواء كان مذكرا او مؤنثا او مفردا او مثنى او مجموعا وللغائب المؤنث والمؤنثين دون
جمع المؤنث فانه بالياء والياء لما عداها اي لما عدا المتكلم والمخاطب وغائب المؤنث والمؤنثين فيكون لاربعة اشياء
لواحد المذكر الغائب ومثناه وجمعه ولجمع المؤنث ويسمى هذا المثال الذي سيأتي في صدره الى واحد الزوائد الاربع المضارع
وذلك لمضارعته الاسم اي مشابهته اياه من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال على ما سيجي ان شاء الله تعالى ويشترك المضارع
بين الحاضر من الزمان وهو الحال والمستقبل وقيل انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه عند تعريته عن القرينة
لا يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقيل انه حقيقة في الاستقبال مجاز في
الحال لخفاء الحال والقول بانه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال هو الاولى لما ذكرناه ولا خفاء في الحال لان الحال هنا ...
الحد المشترك بين الماضي والمستقبل لا الآن الذي ... ولاجل ذلك يقال انه يصلي في زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته
ماض وبعضها مستقبل واللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال كالسين وسوف فانهما مخلصان للاستقبال لكن
اللام في قوله تعالى ولسوف يعطيك فلمجرد التاكيد ولا يكون للحال ولا يلزم التناقض وحروف المضارعة مضمومة في
مجرد الرباعي نحو يدحرج لا المزيد فيه منه وما يوازنه اي ما كان على اربعة احرف بالوضع سواء كان ملحقا بالرباعي نحو يجلبب
او لا نحو يكرم وانما قلنا بالوضع ليدخل فيه اهراق يهريق ونحو يدخل ويخرج عنه نحو ... من باب الافعال مفتوحة
فيما سواهما اي سوى المجرد من الرباعي وما يوازنه وهو الثلاثي المجرد كيضرب والثلاثي المزيد فيه كيستخرج والرباعي المزيد
فيه كيتدحرج والثالث من الامثلة الثلاثة مثال الامر وهو المثال الذي على طريقة المضارع حال كون هذا المثال
للفاعل المخاطب فان هذا المثال المحض للفاعل المخاطب فان قصدت امر ما ليس بفاعل ولا مخاطب او فاعل وليس
بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل زدت لام الامر وادخلته على المضارع وهو على صيغته من غير تغيير فيها نحو ليضرب مجهولا غائبا
وليضرب معلوما غائبا ولتضرب مجهولا مخاطبا ولا يضرب الا للمخاطب بصيغته اي بصيغة الامر صيغته اي صيغة
المضارع وذلك لانك تحذف الفعل عنه في صيغته على ما هو عليه في صيغة المضارع فتقول اضرب بضم الضاد
ساكنة والراء مكسورة كما ... في تضرب وتقول ... العين مكسورة فيها كما انها كذلك في ... الا ان ...

الزائدة وهي التاء من الزوائد الاربع وفي قوله فيما اوله متحرك بعد حذفه ان يكون بعده قوله فتقول من تضع ضع كان ذكره
جار ... في المفصل وهو قد اخذ هذه العبارة فتقول من تضع ضع من غير زيادة همزة الوصل بل يبتدي في الامر
بذلك المتحرك وانما قال فيما اوله متحرك اي فيما صار اولا بعد نزع الزائدة ولم يقل فيما ثانيه متحرك كما قال غيره لما يرد عليه
انك تقول في تقيم اقم ولم يبتد فيه بعد نزع الزائدة بالمتحرك الذي بعدها وهو القاف ولهذا ... الهمزة وذلك لان تقيم في الاصل
تأقوم حذفت الهمزة منه لوجود حرف المضارعة تخفيفا حملا له على اقيم فلما حذف حرف المضارعة من الامر عادت الهمزة
اولا فابتدي بها ولا يجتلب همزة الوصل وان كان ثانيه ساكنا وان سكن اوله اي ما صار اولا بعد نزع الزائدة زيد حرف ابتداء
يبتدي بالساكن همزة وصل مكسورة الا ان يكون العين مضمومة ضمة اصلية فان الهمزة تكون مضمومة ايضا فيقول في تضرب
اضرب وفي تنصر انصر والاصل في تكرم تاكرم لان المضارع انما يكون بزيادة حرف المضارعة على اول الماضي وماضي تكرم
اكرم فلما زيد في اوله التاء صار تاكرم وانما حذفت الهمزة منه حملا على اكرم فانه في الاصل أأكرم حذفت الهمزة الثانية
لاجتماع الهمزتين فعلى هذا الاصل خرج اكرم وذلك لانه اذا حذف حرف المضارعة الذي هو كان سبب الحذف والهمزة
الثانية عادت الهمزة لزوال سبب حذفها وصارت الهمزة اولا وهي متحركة فابتدي بها من غير زيادة همزة وصل وهو اي مثال
الامر موقوف اي مبني على السكون عند اصحابنا البصريين لان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء السكون وانما اعرب
منها ما اعرب وخرج عن اصل البناء ما خرج لحصول المشابهة بينه وبين الاسم ولا مشابهة بين مثال الامر وبين الاسم
بوجه من الوجوه فابقي على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم وعلى ان اصله اللام داخلا على المضارع المخاطب
... ان يقول ... اصله المضارع داخلا عليه اللام كما في امر غير المخاطب كامر الغائب نحو ليفعل وامر المتكلم نحو لافعل
فانه مضارع داخل عليه اللام ثم حذف اللام للكثرة اي لكثرة استعمال امر المخاطب فانه لا شك ان توجيه الامر الى الفاعل
المخاطب اكثر من توجيهه الى غيره ثم حذف حرف المضارعة للفرق ... الالتباس بين الامر والمضارع فانه لو قيل تفعل
من غير حذف التبس بالمضارع الموقوف وقد يستعمل الاصل من قراءة فبذلك فلتفرحوا وهذه قراءة النبي صلى الله عليه
واله وسلم وقيل انه صلعم لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر والجواب ان علة الاعراب
في الفعل المضارع هو حرف المضارعة وهو محذوف في مثال الامر فيكون الاعراب منتفيا لانتفاء علته وفعل من بعض
الافعال لازم طريقة واحدة ويسمى الجامد لعدم تصرفه ... اي جنس المدح والذم نحو نعم وبئس بكسر
الفاء ساكني العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم والاصل فيهما فعل بكسر العين لانهما ماخوذتان من نعم وبئس
فعل مكسور العين ... ساكن العين من صيغ الافعال وفيهما لغات كسر العين مع فتح الفاء على وزن علم وهو الاصل وكسرها ...

كسر الفا لاتباع الفا العين في الكسر وسكونها اي سكون العين كذلك اي مع فتح الفا وكسرها فهذه اربع لغات الا ان الاخيرة
منها خاصة بكسر الفا وسكون العين وكذا كل فعل او اسم على فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق فانه يجوز فيه هذه اللغات
الاربع واما اذا لم يكن ثانيه حرف حلق نحو كتف فانما يجوز فيه ثلث لغات الاصل وكسر الفا او فتحها مع سكون العين ولا
يجوز فيه اتباع الفا للعين في الكسر وذلك لان حرف الحلق لثقله يجوز ذلك فيه دون غيره من الحروف والدليل على كونهما
فعلين لحوق تا التانيث والضماير المرفوعة البارزة المتصلة بهما في بعض اللغات على ما حكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا
رجالا ومنه ليس نعم جعلهما فعلا وعليه الجمهور والدليل على فعليته لحوق الضماير المرفوعة المتصلة به نحو لست
لستم ولحوق تا التانيث الساكنة نحو ليست وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف لعدم تصرفه وعدم دلالته على الحدث
والزمان وانما لم يذكر الاختلاف في نعم وبئس كما ذكر في ليس لانه ذكر الاختلاف في بئس فلا حاجة الى اعادته
وهو مسكن من ليس مكسور العين كما سكن تمين علم فقيل علم ولا يجوز ان يكون في الاصل مفتوح العين لان الفتحة
العين لا تحذف تخفيفا ولم يجعل ليس لجموده ومخالفته اخواته كساير الافعال الناقصة في التصرف على لفظ صيد
من اعلال بل الزم فيه التخفيف بالاسكان بخلاف صيد فانه يجوز فيه التخفيف بالاسكان وعدم التخفيف
والمفهوم من كلام الشارح هنا انه لا يجوز في صيد التخفيف وليس كذلك ولا على لفظ هاب بالاعلال لكن جعل
على لفظ ما ليس بفعل كليت تحقيقا لجموده وعدم تصرفه ولذا اي ولجموده ايضا لم ينقل كسرة العين الى الفا في لست
كما نقلوها اليه في المعتل العين من الافعال عند لحوق الضماير المرفوعة المتصلة البارزة بها نحو هبت وهبت
اي ومن الجامد عسى ويجي بيانه انشاء الله تعالى ومنها اي ومن الجامد صيغتا التعجب وهما ما افعله وافعل به
كما انا جامد بغير تصرف لتشابههما الحروف بواسطة معنى الانشاء فيهما ولا يبنيان الا من الثلاثي احترز عن
الرباعي المجرد والمزيد منه المجرد احترز عن الثلاثي المزيد فيه فانه لا يجي بنا وهما منهما لانه لو حذف منهما شي لم
الالتباس ولو لم يحذف لم يكن بنا وهما لما ليس بمعنى افعل وافعال كالثلاثي الدال على اللون فان الغالب في الالوان
ان ياتي افعالها على افعل وافعال كاسحن واسود وحمل كل ما جاء من الثلاثي بمعنى اللون عليها في امتناع بنا
الصيغتين منه واما الثلاثي الدال على العيب المحسوس فانه وان لم يكن الغالب منه ان ياتي افعاله على افعل لكن
لكن يكون في بعض العيوب المحسوسة استعمال افعل وافعال اكثر من استعمال الثلاثي كاحول واعور فانهما
اكثر استعمالا من حول وعور فحمل عليهما في الامتناع واما العيب الذي لا يكون استعمالهما فيه
اكثر من استعمال الثلاثي او لم يجي فيه كالجرب والعرج والعمى فلم يبن الصيغتان من هذا الثلاثي ايضا لكون

بعض

بعض العيوب المحسوسة الذي يدل عليها هذا الثلاثي لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى فلم يبنيا منه وحمل عليه
غيره او نقول لما كان بنا الوصف من الالوان والعيوب المحسوسة على افعل لم يبن منه افعل التفضيل لئلا
يلتبس احدهما بالاخر فلما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب منه ايضا لتساويهما وزنا و
وجريهما مجرى واحدا في امور كثيرة وهذا التعليل اولى لكن لما كان مقصود المص التعليل الاول بدل على ذلك
قوله لما ليس بمعنى افعل وافعال بدل قولهم مما ليس بلون ولا عيب كما ذكرناه وينبغي ان يعلم انه لا بد لذلك الثلاثي ان
يكون تاما مثبتا متصرفا قابلا معناه للتكثير واقعا في الماضي مستمرا واحترزنا بهذه القيود عن ان يكون فعلا ناقصا
ككان او منفيا او غير متصرف كيدع ويذر او غير قابل للتكثير نحو فني او غير واقع مستمرا فان التعجب لا يجي منها
خلافا للكوفيين فيما هو اصل الالوان وهو السواد والبياض فانهم اجازوا بنا افعل التفضيل وصيغتي التعجب منهما
لان السواد والبياض اصلان للالوان فجاز ان يثبت لهما ما لا تثبت لغيرهما والجواب ان علة الامتناع قايمة
فيهما كما في ساير الالوان واما نحو جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض ولحولات اسود في عيني من الظلم
فهما عند البصريين من الشواذ ويتوصل فيما وراءه اي ما وراء الثلاثي المجرد الذي ليس بمعنى افعل وافعال من الثلاثي
المزيد فيه والرباعي والثلاثي الذي بمعنى الالوان والعيوب الظاهرة بنحو اشد وابلغ بنا وفيهما نحو ما اشد دحرجته واشد بحمرته
واما ابلغ سواده وقد شذ مجي صيغتي التعجب من باب افعل عند غير سيبويه مع كثرته وعنده قياس لقلة التغيير نحو ما
اعطاه وما اولاه فانه لم يكن لهما فعل ثلاثي ويكون التعجب من الفاعل دون المفعول اي لا يبنى فعل التعجب من الفعل المبني
للمفعول قياسا لانه لو جعل صيغتا التعجب مشتركتين بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده فجعلتا قياسا في
الفاعل لانه اكثر من المفعول وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يجعل صلة لما المصدرية واقيم مقام التعجب منه
ويتوصل في التعجب بنحو ما اشد واشدد نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما يضرب الا ما شذ من نحو ما اشهاه وما امقته
يعني قد يبنى صيغتا التعجب من المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل بان يتعدى الى ما هو الفاعل في المعنى بالى
او بعند نحو ما امقته الي وما احظاه عندي ومعنى ما افعله عند سيبويه شي من الاشيا لا اعرفه جعله فاعلا تقديرا اي شي

ذلك الاصل لتصحيح الاعراب لا لان هذا المعنى مراد الآن لان معناه بعد النقل انشاء التعجب والفعل وهو افعل مسند
الى ضمير ما وما مبتدا مع كونه نكرة غير مخصوصة عند سيبويه والجملة خبره وقال الاخفش في احد قوليه ان ما مبتدا
وهي موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف اي الذي حسنه فاعل حاصل وموجود وهو ضعيف لان فيه حذف
وايضا الحاجة الى تقدير الخبر اذ الكلام تم بدونه
الخبر وجوبا لعدم ما يسد مسده وقال الفرا ما استفهامية مبتدا وما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه
كانه جهل السبب فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادريك ما يوم الدين وضعيف
من حيث اللفظ لانه نقل من انشاء الى انشاء ولم يثبت ذلك ومعنى افعل به باعتبار الاصل والتقدير عند سيبويه صار ذا كذا
صورة
والمجرور بالبا مرفوع معنى لانه فاعل والتزم زيادة البا في الفاعل ههنا ولا ضمير في الفعل وهو افعل وان كان على
صيغة الامر الذي يلزم استتار الفاعل فيها واللفظ على الامر والمعنى على الخبر تقديرا وضعف المص هذا القول بقوله
واحسن منه ان يكون المعنى صيغة بالفعل على زيادة البا في المفعول ويكون الهمزة للتعدية ويكون احسن بزيد امرا
لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن فان فيه منه كلما
يمكن ان يكون في شخص وهذا مذهب الفرا وصيرورة ذا كذا على التعدية بمعنى الماضي مما لا يعهد ولان زيادة البا في
الفاعل قليل وقول الفرا احسن من قول الزجاج لان همزة التعدية اكثر من همزة الصيرورة ثم جرى افعل به مجرى المثل
وحق الامثال ان لا تغير بل تحكى على موردها الاصلي فلم تغير افعل به عن لفظ الواحدة لان معنى الامر زال عنه وصار
افعل به كمعنى ما افعله فلم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع باعتبار احوال المخاطب واما الزجاج فاعتذر لبقائه
يا حسن احسن بزيد ويضعفه قولهم احسن بزيد يا عمرو اذ لا يخاطب شيئان في حالة واحدة بخطابين وهذا
اي وكونه جاريا مجرى المثل لا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتاخير فلا يقال زيدا ما احسن ولا بزيد احسن ولا فصل
بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما لا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله بالاجنبي ولا سيما اذا
كان ضعيفا وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف فلا يقال الفيته فما احسن امس زيدا على ان يكون امس متعلقا
بلقيته ولا يقال ايضا ما احسن قايما زيدا على ان يكون قايما متعلقا باحسن وقد اجيز الفصل بالظرف بين الفعلين

والمتعجب منه اذا تعلق الظرف باحدهما ومن المجيزين الفرا والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وجاز
ان يزاد كان بين ما وافعل عند الاكثرين نحو ما كان احسن زيدا للدلالة على المضي ويكون المعنى انه كان
في الماضي حسن واقع دايم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دايما قبله واما علامات الحرف فالتعري عن
علاماتهما اي علامات الاسم وعلامات الفعل قيل العلامة لا تجب ان ينعكس فكم من اسم او فعل يخلو من
علامته فينبغي ان يكون حرفا فلنا خلوه عن بعض علاماته يجوز واما من جميعها فلا ومراده ذلك لان الجمع
المضاف يفيد العموم ثم انما اي الشان قد يجري بينهما اي بين الكلم التاليف اما على وجه الاسناد وهو اي
الاسناد تركيب الكلمتين سواء كانتا ملفوظتين نحو زيد قايم او مقدرتين كنعم في جواب من قال ازيد قايم
او احديهما مقدرة والاخرى ملفوظة نحو ان زيد قام وصبر جميل او ما يجري مجراهما من المركبات التي في حكم المفرد
نحو غلام زيد غلام وزيد ابوه منطلق تركيبا بحيث يفيد السامع اي بحيث يحسن السكوت عليه وقد احترز
بذلك عن التركيب بين المضاف والمضاف اليه وبين التابع والمتبوع وسمى المولف هذا التاليف كلاما
وجملة فان الجملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف من النحويين وقيل بينهما فرق وهو ان الجملة
ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا والكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وهي اي الجملة اربع وجه الحصران الجملة لا تخلو من ان لا يكون
المسند فيها موخرا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او كان والثاني هو الاسمية والاول اما ان لا يكون المسند
ظرفا او ما جرى مجراه اويكون والثاني هو الظرفية والاول اما ان لا يكون متصلا باداة الشرط اوكان والاول
هو الفعلية والثاني الشرطية وهذا التقسيم اقناعي لتفهيم المخاطب والا فهي على الحقيقة على ضربين فعلية
واسمية غير ان الشرط لما خالف الظاهر من حيث جرى الجملتين فيها مجرى المفرد في امتناعهما من ان يستقل
بنفسها عدت مفردا او الظرف لما كان اضمار الفعل ملتزما معه وناب عن الفعل في احتماله ضميره وقيامه
مقامه صار في حكم ما ليس من الفعل في شي فعلية نحو خرج زيد واقايم الزيدان وهيهات الامر على مذهب المص وانما

قدم الفعلية على الاسمية لان الفعل هو الاصل فى الاسناد والفاعل هو الاصل فى الاسناد اليه والمبتدا والخبر فرع عليهما منهما
واسمية سوا كان الجزا الثاني مفردا او جملة نحو زيد قايم او زيد ابوه قايم وهو شرطية سوا كانت مركبة من فعليتين او
شرطيتين نحو ان تكرمني اكرمك وان كان متى كان زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى لم يحرك يده لم يكتب وظرفية سوا كان
في ملفوظا فى الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا نحو ما فى الدار وما قدامك زيد بمعنى الذي حصل
والذي حصل قدامك زيد ولا يجوز ان يكون التقدير الذى حاصل فيها لان صلة الموصول لابد وان تكون جملة واسم
الفاعل مع فاعله لا يكون جملة على ما سيجي بيانه ان شا الله تعالى وقد يكون التاليف لا على وجه الاسناد نحو غلام
زيد على الاضافة او زيد العارف على الوصف وما اشبه ذلك من المركبات التي لا يصح السكوت عليها ولا يسمي
المولف لا على وجه الاسناد كلاما ولا جملة واعتناء النحوي وقصارى امره منوط برعاية النحوي هيات من الاختلا فات
الحادثة بالحركات والسكنات لا زمة للكلم بعد التركيب اي بعد تركيبها مع العوامل لفظا او تقديرا اذ لولا التركيب
لما حصلت تلك الهيات على تفاوتها اي تفاوت تلك الهيات بحسب المواضع فانها في بعض المواضع
بالحركات وفي بعضها بالحروف قال الشارح قوله على تفاوتها اي على تفاوت الكلم وهيهاتها بحسب المواضع
اشارة الى الجمل الاربع اقول الاشارة الى ما ذكرناه فان التفاوت فى الهيات انما يكون بحسب المواضع فانها
قد تكون الاعراب في بعضها بالحركات وفي بعضها بالحروف ولا تتفاوت الهيات بحسب الجمل وحاصلها
اي حاصل الهيات يرجع بشهادة الاستقرا الى انها اختلاف اواخر كلم كالمعربات دون كلم كالمبنيات
اختلافا لا على نهج واحد بل على انحا مختلفة واعني باختلاف الاواخر اتصافها بصفة لم تكن عليها قبل التركيب
فان زيدا مثلا قبل التركيب لم يستحق شيا من الحركات فلما ضممت اخره بعد التركيب مع العامل في
حالة الرفع فقد اتصف اخره بما لم يكن متصفا به وهو الانتقال من حال السكون الى حال الضمة وكذا في
حال انتقاله من السكون الى الفتحة والى الكسرة وكذا قد اختلف حال الالف والواو في نحو مسلمات ومسلمون
فانهما صارتا شيين وهما علامة التثنية والجمع وعلامة الرفع بعد ان كانتا شيئا واحدا وهو علامة التثنية

الجمع

والجمع والنون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الكلمة فكذا
وقوله لاختلاف اشيا معدودة اشارة الى العوامل والمعاني المقتضية للاختلاف من الفاعلية و
والاضافة قال الشارح فعلى كل تقدير يلزم عدم التنبيه اما على العلة الغائية ان حملنا الاشيا على العوامل
او على الفاعلية ان حملناها على المعاني المقتضية اقول ان حملناها عليهما جميعا لا يلزم ذلك ولا مانع من
ذلك الحمل كالمعطوف والمعنى على انا نقول لو كان ذلك اشارة الى المعاني المقتضية يكون فيه تنبيه على العوامل
لان المعاني انما تحصل فيها لورود العوامل اي اولها تعليقة اي فيلزم مما قلنا على النحوي البحث عن علل الاختلاف
الاربع عن صورة الاختلاف وهو الاعراب اذ الاختلاف معه بالفعل وسمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني
ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بين ولانه يزيل اللبس والفساد من قولهم عربت معدته اذا فسدت
والهمزة للسلب وعن ما فيه الاختلاف وهو المعرب القابل للاختلاف وعن ما به الاختلاف وهو العامل
فان النحات جعلوا العامل كالفاعل الموثر للاختلاف وان كان فاعله في الحقيقة هو المتكلم والعامل علامة لاعلة
وعن ما لاجله الاختلاف وهو المقتضي للاختلاف من المعاني المتعاقبة على المعرب وانا اسوق اليك الاربعة
المذكوره بعون الله تعالى مبينة في اربعة اقسام وكذلك انا امتحض زبدة معاني اقسام الكتاب واخرج عن
محض اللباب بعون الملك الوهاب القسم الاول في الاعراب وانما قدمه على الاقسام الباقية لانه المقصود
من النحو بالذات وجوهره في الاسم ثلثة الرفع والنصب والجر ويكون الاعراب لفظا اي ملفوظا في جميع الاحوال
او تقديرا في جميعها او لفظا في بعضها وتقديرا في اخرى اي اخره وقوله بالحركة او بحرف قيد في الاقسام الثلثة فيكون
الاقسام ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة ثم شرع في الاقسام الستة على الترتيب بقوله فاعرابه اي
فاعراب الاسم لفظا بالحركة في جميع الاحوال فيما اخره حرف صحيح نحو زيد او حرف علة جار مجراه في احتمال الحركة
نحو ظبي وكرسي ودلو ومغزو فان اليا والواو الساكن ما قبلهما لم تستثقل الحركة عليهما وهذا القسم يشمل على
اقسام ثلثة واشار الى القسم الاول بقوله ثم ان كان ما اخره صحيح او جار مجراه منصرفا غير ملحق به الف وتا الجمع

فبالضمة رفعا اي فذلك الاسم مع الضمة حال كونه مرفوعا ورفعا مصدر بمعنى المفعول حالا من الضمير المستكن في
في الجار والمجرور وكذا قوله والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد
ورجال وانما بدا بهذا القسم من الاقسام الثلثة لاستيفائه الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها اعني
الضم في حالة الرفع والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر واشار الى القسمين الباقيين من القسم الاول بقوله
والا يكن منصرفا غير ملحق به الف وتا الجمع فبالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا ان كان غير المنصرف فضمن يلحق به ذلك
لجره محمول على النصب وهذا هو القسم الثاني او الكسرة نصبا وجرا ان كان غير ملحق به ذلك لجره محمول على النصب
وهذا هو القسم الثاني او الكسرة نصبا وجرا ان كان ملحقا به ذلك سوا كان منصرفا او لا لنصبه محمول على الجر
وهو القسم الثالث نحو هذا احمد ورايت احمد ومررت باحمد وجاني مسلمات وزينبات ورايت مسلمات
وزينبات ومررت بمسلمات وزينبات وانما نقص من غير المنصرف الكسر واتبع الفتح ومن الملحق به الالف
والتاء الفتح واتبع الكسر جرا له للعوض وهو غير المنصرف والملحق به وذلك هو جمع المونث السالم على وتيرة اي طريقة
الاصل وهو الفعل وجمع المذكر السالم وذلك لان غير المنصرف لما شابه الفعل صار فرعا على الفعل فحذف لاجل
المشابهة الكسر الذي لا يوجد في الفعل واما جمع المونث السالم فلما كان فرعا على جمع المذكر السالم ونصبه
محمول على جره على ما سياتي حمل نصب جمع المونث السالم ايضا على جره وان كان الاصل معربا بالحروف واعرابه
تقديرا بالحركة في جميع الاحوال فيما اخره الف مقصورة لفظا او تقديرا نحو عصا وحبلى فان اعرابه متعذر
لفظا اذ لا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا وسمي هذا القسم مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا
من مطلق الحركة والقصر المنع والفرق بين المعرب التقديري وبين المبني ان المانع من الاعراب في المعرب
التقديري حرفه الاخير لا غير بخلاف المبني فان المانع في جملته وهو مناسب للمبني فلا يمكن تقدير الاعراب فيه
لقيام علة البنا فيه او فيما اضيف الى يا المتكلم حال كونه مفردا او جمعا اعرابه بحركة احترازا عن الجمع الذي
اعرابه بحرف فان اعرابه ليس بحركة تقديرا عند الاضافة الى يا المتكلم نحو غلامي وغلماني على راي فان اعرابه متعذر

في جميع الاحوال لان محل الاعراب مشتغل بحركة لازمة لاجل يا الاضافة واستحالة احتمال الحرف الواحد لحركتين
مثلتين او متحالفتين والاعراف الاشهر بين النحاة انه اي ان المضاف الى يا المتكلم مبني على الكسر لاضافته
الى يا المتكلم المبني ويقصد الراي الاول قولهم مسلماي في التثنية بالالف في حال الرفع ومسلمي بفتح الميم بالاعراب
لظهور الاعراب فى التثنية بانقلاب الالف الى اليا فيها في حالتي النصب والجر بخلاف الواحد والجمع نحو
مسلمي ومسلمي فانه لا اختلاف في اخرها فالاضافة الى يا المتكلم لو كانت سبب البنا مطلقا لما تخلف
الحكم وقد تخلف كما فى التثنية والجمع قلنا لا يكون الاعراب فى الجمع ظاهر العدم اختلاف اخره في الاحوال
فرق بين الواحد والجمع ومثناي وما فيه الاعراب تقديرا في جميع الاحوال ما فيه اعراب محكي جملة منقولة كانت
ما فيه الاعراب المحكي فى الاصل او مفردا نحو تابط شرا فانه في الاصل جملة فلم يتعاقب انواع الاعراب على الجز الثاني منه
لاشتغال محلها باعراب محكي وقول اهل الحجاز من زيدا ومن زيد في استعلام من يقول رايت زيدا ومررت بزيد
فان مذهبهم في العلم ان يحكيه المستفهم كما نطق به فهو مرفوع مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الحكاية او نحو
خمسة عشر حال كونه علما واحترز به عن كونه عددا فانه مبني واعرابه محلي يحتمل ان يجعل منه اي مما فيه الاعراب تقديرا
بنيت تبقيته على الفتح بعد العلمية فانه قبل العلمية كان سبب التضمن حرف العطف وبعد العلمية زال التضمن فاعرب
لكن ينبغي ان يحكي البنا كما يحكي الاعراب في المنقولات وحكاية البنا مما يمنع من اعرابه لفظا فاعرب تقديرا
ويحتمل ان يجعل بعد العلمية مبنيا اعرابه محكي كساير المبنيات غاية لتضمنه الاصلي وانما قال يبني بقيته على الفتح
لانه يجوز فيها بعضه وجهان اخران كما في معدي كرب احدهما التركيب مع اعراب الثاني ومنع الصرف والثاني الاضافة
ومع الاضافة جاز في المضاف اليه الصرف وتركه وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان
ذلك التضمن زال بالعلمية وانما يجوز فيه ترك البنا المحكي ولا يجوز في تابط شرا ترك الاعراب المحكي احترازا
للاعراب واعرابه لفظا في بعض الاحوال وتقديرا في بعضها بحركة فيما اخره يا مكسورة ما قبلها نحو جاني القاضي ومررت بالقاضي
بالاسكان فاعراب رفعه وجره تقديري وذلك لاستثقالهم الخروج من الكسر الى الضم على حرف علة في حالة الرفع

واستثقالهم اجتماع ثلث كسرات في حالة الجر ورايت القاضي بالفتح فان الفتحة لخفتها لا تستثقل على اليا وان انكسر ما قبلها
وقد جاء الاسكان ايضا في حالة النصب ضرورة كما جاء تقليد التحريك في حالة الجر نحو قوله ولوان واش باليمن داره
وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا وكقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الالهن مطلب وسمي هذا القسم
منقوصا لنقصان حركتين منه واعلم انه لو مثل في المقصور بالعرف كما مثل هنا به لكان اولى لان التمثيل به اظهر
لظهور حرف الاعراب فيه واعرابه لفظا في جميع الاحوال الحرف وهذا القسم ايضا على ثلثة اقسام في الاسماء
الستة حال كونها مضافة احترازا عنها غير مضافة نحو اب واخ فان اعرابها بالحركة لفظا الى غير يا المتكلم احترازا
عنها مضافة اليه فان اعرابها بالحركة تقديرا على الراي الاقوى وهو القسم الاول من الاقسام الثلثة وهي ابوه
واخوه وحموها الحم قريب زوج المراة من ابي زوجها واخيه وابنه وهنوه الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
من العورة ونقل القبيح وغير ذلك وفوه وذو مال وبقر حيه بهذه الاسماء على هذه الصورة يعني الاحتراز
عن تصغيرها او تثنيتها او جمعها وانما يجب الاحتراز عن ذلك لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركة لفظا
ولو ثنيت وجمعت كان اعرابها كاعراب سائر الاسماء المثنات والمجموعة وانما قدمها على غيرها لاستيفائها
الحروف الثلاثة كلها في محلها فانها بالواو رفعا اي حال كونها مرفوعة والالف نصبا والياء جرا وانما جعلوا اعرابها
بالحروف مع ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لخفتها وثقل الحروف توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع
بالحروف لاستكراههم ان يبتدا مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب بالحروف التي هي اقوى من الحركات وفضلوها
عليها باستيفائها الحروف الثلثة كل في موضعه وانما اختاروها لمشابهتها المثنى في استلزام كل واحد
منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا الحال لاضافة لتقوي المشابهة بظهور ذلك اللازم و
خصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى لصلاحية لام بعضها وعين الاخر ان تقوم مقام الحركات
وجعلوا الواو التي هي اصل في هذه الاسماء علامة للرفع الذي هو اسبق الاعراب ثم تلوها الالف للنصب
وياء في الجر ليكون الالف اعرابا مثل الفتحة والياء اعرابا مثل الكسرة وجعلت سواكن للتخفيف قال المصنف

جري

جري في تعليل اعراب هذه الاسماء بالحروف وجها حسنا لا مزيد عليه وهو ان اعراب الواحد والمفرد بالحركة وكان
الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف وكذلك الحركات على النصف من هذه الحروف لان
الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد بالحركات لزم اعراب
المثنى والمضاف الزايدين عليه بشطر بالحروف الزايدة على الحركات بشطر وخصوا الاسماء الستة دون بعض
المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر لانها اطرد ردها الى الاصول في التثنية اعني ابوان واخوان ولا
يقال يدان الا فيمن يقول في الواحد يدى كعصا وانما قال في الاكثر لان من العرب من يجعل اعرابها بالحركة
مثل في المفرد ذهابا بالمضاف مذهب المفرد فيقول جاءني ابه ورايت ابه ومررت بابه ومنهم من جعلها
اسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلاث من ذلك قول الشاعر ان اباها وابا اباها واعرابه لفظا
بحرف في التثنية وهو القسم الثاني ويلحق بها اثنان في الاعراب يكون وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك
ابنان واسمان لانه من الثني ومعناه معنى التثنية ولكنه ليس بتثنية حقيقة لانه لم يثبت للمفرد اثن
ويلحق بها ايضا كلا حال كونه مضافا الى مضمر متكلم ومخاطب وغايب نحو كلاهما وكلاكما وكلانا وذلك
لشدة شبهها لفظا لكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنها بتجرده عن النون ومعنى لكونه
مثنى المعنى وانما خص ذلك بحال اضافته الى المضمر لانه اذا كان مضافا الى الغايب فالاغلب كونه تاكيدا
للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فيجعل موافقا لمتبوعه في الاعراب مع انه موافق له لفظا ومعنى ثم طرد ذلك
في المضاف الى المتكلم والمخاطب واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني
اخوك كلا اخويك فلم يلحق بالمثنى وجعل اعرابه بالحركة تقديرا في الاحوال نظرا الى كونه مفرد اللفظ فانهما
اي فان التثنية واثنان وكلا بالالف رفعا وانما جعل اعراب جعل اعراب التثنية بالحروف لانها ضعف الواحد
واعراب الواحد بالحركة فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة اعني حروف المد واللين ولما كان الجمع السالم
على حد التثنية في سلامة بناء الواحد حمل عليها وانما جعل رفعها بالالف لان الالف زيد في التثنية قبل الاعراب

التثنية
علامة لها لمناسبته لخفته لقلة عدد المثنى او لكثرته لاشتراك العقلاء وغيرهم من الحيوان والجماد والنبات في
تحمل علامة للرفع الذي هو اسبق الاعراب والياء نصبا وجرا وذلك لانه لما جعل الالف علامة للرفع ولم يبق
من حروف اللين التي اولى بالقيام مقام الحركات غير الياء للنصب والجر لان الواو اختص بالجمع كما يجي والجر اولى
بها فقلبت الالف ياء وجعلت الياء علامة للجر فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي
الفضلة لخلوها الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب مع عدم استثقالها واعرابه
بحرف في الجمع المصحح المذكر اي الجمع بالواو والنون ليدخل فيه نحو ارضون وسنون وهو القسم الثالث ويلحق به
في الاعراب اولوا فانه موضوع وضع جمع السلامة وليس به لانه لم يات اول في المفرد بخلاف ذو فانه جمع
ذو حقيقة ويلحق به ايضا عشرون واخواته من ثلثين الى تسعين فانها ليست لجمع السلامة وان كانت موضوعة
وضعها وليس عشرو ثلث واربع احادا لعشرين وثلثين واربعين والا لقيل عشرون لثلث عشرات مع كل عشر
يزيد عليها لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها فانه اي فان هذه الثلثة بالواو رفعا
وانما جعل رفعها بالواو لان الواو زيد في الجمع قبل الاعراب لمناسبته ثقله لكثرة عدد الجمع او لقلة هذا الجمع
قبل الاعراب لمناسبته ثقله لقلة عدد الجمع او لقلة هذا الجمع قبل الاعراب لمناسبته ثقله لكثرة عدد الجمع
او لقلة هذا الجمع لانه مختص باولي العلم فجعل علامة للرفع والياء نصبا وجرا لانه لما جعل الواو علامة للرفع
قلب في حالة الجر ياء واتبع النصب الجر وقلب الضمة قبل الياء كسرة لاستثقالها قبل الياء الساكنة وانما كسر النون
في المثنى لكونه في الاصل تنوينا ساكنا والاصل في تحريك الساكن ان يحرك بالكسر وفتح في الجمع للفرق ولم يعكس
مراعاة للاعتدال في المثنى بين خفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بين ثقل الواو وخفة الفتحة والنون في
التثنية والجمع دليل على تمام الكلمة كالتنوين والفرق بينهما ان التنوين مع كونه دليلا على التمام علم تمكن
تام لحذف النون ولذا يسقط التنوين مع لام التعريف والنون ولا يسقط النون معها نحو الرجلان والزيدان
واعرابه تقديرا بالحرف في جميع الاحوال في الجمع المذكور اي المصحح حال كونه مضافا لانه احتراز عن كونه غير مضاف فانه

مضافة
لا يكون اعرابه بالحرف تقديرا لعدم موجب حذف علامة الاعراب وهو التقاء الساكنين بسبب حذف النون بالا
ملاقيا ساكنا بعده احترازا عن نحو صالحوا الملوك واعلم انه لو قال بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا بعده ملاقيا
علامته مدة ساكنة لكان اولى ليدخل فيه نحو قوله تعالى والمقيمي الصلوة فيمن قرا بالنصب فانه ليس مضافا مع ان
اعرابه بالحرف تقديرا ويخرج عنه نحو مصطفوا القوم فانه مضاف ملاق ساكنا بعده مع ان اعرابه بالحرف لفظا
لوجود علامته بخلاف ما اذا حذف علامته لالتقاء الساكنين فانه حينئذ يكون اعرابه بالحرف تقديرا ولا اعتبار بصورة
الكتابة نحو جاءني صالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وبعضهم لا يعتبرون هذا القسم لظهور
عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه هنا كالجزء من المضاف وكذا الاسماء الستة
اعرابها بالحروف تقديرا حال كونها ملاقية ساكنا بعدها نحو هذا ابو القشر ورايت ابا القشر ومررت بابي القشر
وكذا ما يحكي من التثنية فيمن يجوز ذلك فيها منه اي مما يحكي من التثنية قول من قال دعني من تمرتان في جواب من قال
هاتان تمرتان فان اعرابها بياء مقدرة قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سالمه فقال اليس قرشيا فقال ليس
بقرشيا واعرابه لفظا وتقديرا بالحرف في التثنية اذا اضيف التثنية ولاقاها ساكن بعدها نحو هذا ثوبا ابنك
ورايت ثوبي ابنك ومررت بثوبي ابنك فهي معربة بالحرف تقديرا في حالة الرفع لسقوط الالف بالتقاء الساكنين
لفظا بالحروف في حالتي النصب والجر لوجود الياء التي هي علامتهما فيها وان تحركت لالتقاء الساكنين وفي الجمع بالواو
والنون حال كونه مضافا الى يا المتكلم نحو هؤلاء مسلمي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي فالياء في الرفع عن الواو لاجتماع
الواو والياء والسابقة منهما ساكنة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة لقربها من الطرف الذي هو محل التغيير وادغمت الياء
في الياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة فيكون اعرابه في حالة الرفع بالحرف تقديرا لحذفها اي بحذف الياء في حالتي
النصب والجر فان الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما باقية واما وجوهه اي وجوه الاعراب في الفعل المضارع فالرفع
والنصب والجزم وقد عرفت علة اعرابه واختصاصه بالجزم فالرفع يكون بالضمة لفظا فيما كان اخره صحيحا احترازا عن المعتل الاخر
فان رفعه ليس بالضمة لفظا بل تقديرا غير ملحق به ضمير مرفوع احترازا عن المنصوب نحو يضربه بارز نحو يضرب كما احترز بالبارز عن

المشكل نحو اضربْ وانما لم يقل ساكن احترازا عن المتحرك نحو يضربنّ لان كلامه فيما كان ذا اعراب ويضربنّ مبني اويكون بالضمة
تقديرا فيما اخره معتل كذلك اي غير ملحق به لما الضمير بحسب المذكور واحترز به عن المعتل الملحق به ذلك نحو يغزوان
فان اعرابه لفظا بالحرف لاتقديرا بالحركة نحو هو يغزو ويرمي ويخشى فان رفعها بالضمة تقديرا لاستثقال الضمة على الواو
والياء بعد الضمة والكسرة ولعدم امكان تحريك الالف مع بقائه الفا ويكون الرفع بحرف وهو النون لفظا فيما اتصل به
ذلك الضمير المذكور وهو الف الضمير او واوه او ياؤه في الامثلة الخمسة سواء كان صحيح الاخر اولا نحوهما يفعلان وانتما تفعلان
وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين وانما كان اعرابها بالحروف لانه لما اشتغل محل الاعراب بالضمة والفتحة والكسرة
للتناسب بينها وبين الواو والالف والياء لم يكن ان يعرب محله ولم يكن فيه علة البناء حتى يبنى فجعل النون بدل الرفع
لمشابهته في الغنة للواو وانما جاز اعراب الفعل بعد الفاعل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء مع انه على حرف واحد
من حروف المد فصار الكلمة بسببها كالمفصول وقد يكون الرفع بحرف تقديرا عند اتصال نون الوقاية فان سيبويه يجوز
حذف نون الاعراب واما النصب فقد يكون بالفتحة لفظا فيما اخره غير الف سواء كان اخره صحيحا او واوا او ياء واحترز به
عما اخره الف نحو يخشى فان نصبه بالفتحة تقديرا لا لفظا ولم يتصل به الضمير المذكور واحترز عن المتصل به ذلك نحو لن تضربا
ولن تضربوا فان نصبه بحذف النون نحو لن يضرب اخره صحيح ولن يرمي اخره ياء ولن يغزو اخره واو وقد جاء في النون نحو لن
يضرب الاسكان في المعتل الواوي واليائي في حالة النصب نحو قول الشاعر فاليت لا ارثي لها من كلالة ولا من حفى
حتى تلاقي محمدا ... حتى تلاقي في الناقة محمدا صلى الله عليه وسلم
فيمن روى حتى تلاقي واما من روى حتى تزور فلا استشهاد فيه واما المعتل الواوي فنحو ابى الله ان اسمو بام ولا اب
اويكون النصب بالفتحة تقديرا فيما اخره الف نحو لن يخشاها واما الحقها الضمير ليكون الظهور في ثبوت الالف
وتكون النصب بالحذف اي حذف النون التي هي علامة الرفع في الافعال الخمسة نحو لن تفعلا واخواته نحو لن يفعلا
ولن يفعلوا ولن تفعلا ولن تفعلوا ولن تفعلي وانما حذف النون لانه علامة الرفع ولا يكون علامته موجودة في حالة
النصب واما الجزم فقد يكون باسكان فيما اخره صحيح احترازا عن المعتل الاخر فان جزمه بحذف اخره ولم يتصل به الضمير المذكور

احترازا عن المتصل به ذلك فان جزمه بحذف النون نحو لم يضرب وقد يكون بحذف اي بحذف النون في الافعال الخمسة نحو لم
يضربا واخواته نحو لم يضربوا ... حذف النون لكونه علامة الرفع ويحذف حرف علة فيما اخره معتل اخره واوا كان او
ياء او الفا غير متصل به الضمير نحو لم يغزُ ولم يرمِ ولم يخشَ وانما يحذف حرف العلة في المعتل الاخر لان الجازم يحذف الرفع في الاخر
والرفع فيه محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل الجازم لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة
فحذفها ووجه المشابهة ان الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها ولانها مركبة من الحركات اذ ضم الحرف في الحقيقة
اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره اتيان بعده ببعض الياء وفتحه اتيان بعده ببعض الالف وضده ذلك
سكون الحرف وانما سمي الحرف متحركا عند الاتيان فيه ببعض هذه الحروف لانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد
الاماشذ من اثبات الواو والياء والالف في حال الضرورة حالة الجزم فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او
نقول انها حذفت للجزم والحرف الموجود الان للاشباع من نحو هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
اي لم تهج بسبب الاعتذار ولم تدع الهجو لانك اتيت به قبل الاعتذار فالواو في تهجو ثابتة مع انه مجزوم ومن نحو الم
ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد فالياء في ياتيك ثابتة في حالة الجزم وفاعل ياتيك ضمير راجع الى النبا
اويكون فاعله الموصول والباء زائدة ومن نحو اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق فالالف في ترضاها
ثابتة مع وجود الجازم وهو لا النهي وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح فالصريح ان يختلف اخر الكلمة باختلاف
العوامل كما ذكر وغير الصريح ان تكون الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب وذلك الاعراب الغير الصريح
في المضمر لا غير قال المصنف ان الضماير لما نابت مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة فيها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع
عما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناها صيغ لكل واحد من هذه الاحوال صيغة
ليكون الربط اولى بها ويحصل لهم المقصود من التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها دالا
على ما يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا
قال الشارح اختلاف الصيغة في الوضع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لا يوجب ان يكون معربا وهو الحق البين الوافية نظر

لان المراد من الاعراب غير الصريح غير الاعراب الصريح ولا منافاة بينه وبين البناء وانما المنافات بينه وبين الا
الصريح وهو اي المضمر ما وضع احترازا عن مظهر اريد به متكلم او مخاطب او غايب فانه لا يطلق عليه المضمر لمتكلم
او مخاطب او غايب تقدم ذكره اي ذكر الغايب فان شرط الغايب تقدم ذكر المفسر عليه لان الواضع وضعه معرفة
لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه فان ذكر ولم يتقدم مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به وتنكيره خلاف وضعه
لا يحرف به عن هذا الوضع الا لغرض كما في ربه رجلا لفظا اي تقدما لفظيا تحقيقا وتصريحا ان ذكر المفسر قبل الضمير
ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه او متاخرا نحو ضرب زيدا غلامه
او تقدما تقديرا لا لفظا ان ذكر المفسر بعد الضمير لكنه من حيث التقدير متقدم نحو ضرب غلامه زيد فان زيدا
لكونه فاعلا متقدم تقديرا فهو عطف على لفظا لا على تحقيقا كما قال الشارح لان عادتهم جارية بجعل
التقدير قسيم اللفظ ولو كان عطفا على تحقيقا لكان قسما منه ولان لفظ المفسر ليس مذكورا قبل الضمير
في ضرب غلامه زيد فكيف يكون التقدم لفظيا وتوجيه قول الشارح هو ان التقدم اللفظي هو ان يكون
هناك لفظ يرجع الضمير اليه وينقسم الى قسمين لفظي تحقيقي وهو ان يكون المرجوع اليه مذكورا قبل الضمير ولفظي
تقديري وهو ان لا يكون مذكورا قبله بل بعده ويرجح هذا اللفظ قرب المعطوف عليه وكون قوله تحقيقا
تقييدا للاحتراز على هذا الوجه لا للتحقيق والتاكيد كما في الوجه الاول او تقدما معنى ان كان قبل
الضمير ما يدل على المفسر تضمنا كما في اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل لان الفعل يدل على المصدر تضمنا
او كان سياق الكلام يدل عليه التزاما نحو قوله ولابويه فانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك
السياق ان ثمة موروثا يجري الضمير عليه من حيث المعنى او تقدما حكما ان كان المفسر مؤخرا لفظا وليس
هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى
الا انه في حكم التقدم نظرا الى وضع ضمير الغايب نحو ان الجبان حتفه من فوقه والثور يحمي انفه بروقه فان هذه
الضماير الخمسة راجعة الى ما تقدمها لفظا تحقيقا ونحو على اهلها يجني براقش الضمير في اهلها راجع الى براقش

وهو متقدم على اهلها تقديرا لان حق المفعول والجار والمجرور ان يقع بعد الفاعل وبراقش اسم كلبة وعادت
لعترها لميس الضمير في عترها عايد الى لميس وهي متقدمة عليه ايضا تقديرا لانها فاعل عادت والعتر بالكسر
الاصل ولميس اسم امراة واللام في لعترها بمعنى الى يضرب لمن يرجع الى عادة سوء تركها ونحو هو اقرب للتقوى
ونحو ولابويه مثالان للتقدم المعنوي وانما فصل بينهما بلفظ نحو ولم يفصل بين المثالين للتقدم التقديري
به لاختلافهما ههنا لان الدال في احدهما على المفسر لفظ واحد وفي الثاني سياق الكلام كما بينا بخلاف
المثالين للتقدم التقديري فانه لا اختلاف بينهما ونحو قل هو الله احد مثال للتقدم الحكمي فمتصل اي
فالضمير متصل ان لم يستقل في اللفظ بنفسه ويحتاج في التلفظ الى عامله ويكون كالتتمة له والا اي وان استقل
في التلفظ بنفسه ولا يكون كالتتمة لعامله بل يكون كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو اياك نعبد او الا اياه
او اتصل به نحو ما انت منطلقا فهو منفصل والمتصل اما المرفوع او المنصوب او المجرور لان الضمير قايم مقام
الظاهر كما عرفت فكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا كذلك الضمير القايم مقامه والمنفصل
اما المرفوع او المنصوب دون المجرور فانه لا منفصل له لان الفصل بين الجار والمجرور في السعة مع الظاهر
قبيح فامتنع مع الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله فعلى هذا يكون الضمير على خمسة انواع كل نوع منها
لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلث اما
ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع فصارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مونث فصار
لكل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة الفاظ بحسب القسمة العقلية لكن للمتكلم لفظان ولكل واحد
من المخاطب والغايب خمسة الفاظ اربعة نصوص وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث فصار
المجموع اثنى عشر لفظا للثمانية عشر معنى فالاول اي المتصل المرفوع مقدم على غيره كما ان المتصل مقدم على
المنفصل لانه اخصر نحو ضربتُ وضع للمتكلم التاء المضمومة سواء كان مذكرا او مونثا ولم يفرق بين المذكر والمونث
لان المشاهدة كافية في الفرق ضربنا لفظ نا مشترك بين المثنى المتكلم وجمعه لعدم اللبس بسبب المشاهدة وانما الجمع

مثناه وجمعه مجرى سائر المثنى والمجموع بزيادة الالف في التثنية والواو في الجمع لفقدان شرطيهما وهو اتفاق الاسمين في المثنى في المتكلم واتفاق الاسماء في الجمع فيه ضربت التاء المفتوحة للمخاطب فتحت مع ان اصلها الضم لمناسبة لحركة الفاعل فرقا بين المتكلم والمخاطب الى ضربتما زيد الميم قبل الف المثنى في ضربتما وقبل واو الجمع في ضربتم لئلا يلتبس المثنى بالواحد المشبع فتحه والجمع بالمتكلم المشبع ضمه والاختصاص بالميم في دفع هذا الالتباس لقربها من حروف العلة في الغنة والمخرج وانما كسر التاء في المونث نحو ضربت فرقا بينه وبين المذكر وانما زيد في الجمع المونث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في الجمع المذكر والاختصاص بالنون لمشابهته بالغنة للميم والواو معا وتضربين الى تضربن الياء للمخاطبة المونثة ويضربن النون لجمع المونث الغايب وانما لم يذكر غيرها الذكره في الماضي بعد وزيد ضرب منويا فيه الضمير الى ضربت وليس المنوي في ضرب وضربت هو لفظتا هو وهي كيف يكون كذلك ولا بد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع انهما مستقلان في التلفظ ولكنهم اضطروا الى هاتين اللفظتين عند التعبير بالمقدر منهما لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ معبر عنهما الا لفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر وانما استتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب اريد ان يكون ضمير الغايب احصر من ضميريهما فحذف في اللفظ في المفرد اذ لا اخف من المحذوف واقتصر في المثنى على الالف الذي هو علامة التثنية وعلى الواو في جمع المذكر وعلى النون في جمع المونث والتاء في ضربت وضربتا ليست بضمير بل حرف التانيث الثاني وهو المتصل المنصوب المقدم جار الله في تقديم المنصوب المتصل على المرفوع المنفصل لاتصاله وبعضهم قدم المرفوع المنفصل على المنصوب المتصل لان المرفوع غير فضلة بخلاف المنصوب ضربني وضع للمتكلم وحده والياء اما ساكنة او مفتوحة ضربنا وضع لفظة نا للمتكلم مع غيره وضربه الى ضربهن حذف حركة الواو من المرفوع المنفصل الغايب وهو هو وجعل ضمير المنصوب المتصل وكذا حذف حركة الياء من هي و

الياء من هي وقلب الياء الفا والكسرة فتحة فصار على لفظة ها وانما فعل ذلك لئلا يلتبس المذكر الذي يقلب واوه ياء عند انكسار ما قبله بالمونث نحو به وضربك الى ضربكن الكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف والثالث وهو المتصل المجرور غلامي وغلامنا وغلامه الى غلامهن وغلامك الى غلامكن ولفظا المنصوب والمجرور سواء وذلك لحمل ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول بواسطة وانما حملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا الا ان متكلم المنصوب وهو الياء يلحق ما اتصل به متكلم المنصوب من الفعل والحرف المشابه له نحو ضربني وانني قبله اي قبل متكلم المنصوب وقيل يتعلق بيلحق نون صونا له من اخي الجر وهو الكسر لانه اصل علامات الجر فحفظ من الكسر مبالغة في التزاريه من الجر وانما قال اخي الجر ولم يقل من الكسر ليكون ذلك اشارة الى علة صونه من الكسر فانه لما كان الكسر اخا الجر وقد ثبت امتناع الجر امتنع الكسر لامتناع الجر وانما لم يحفظ من الكسر للساكنين في نحو قل ادعوا لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين واما الكسر اللازم في نحو تضربين فليس بداخل على اخر الفعل لانه صار بواسطة الحاق ضمير الفاعل به وسطا وجاز حذفها اي حذف نون الوقاية مع نون الاعراب واقامة نون الاعراب مقامها لاجتماع المثلين مع ان الثقل انما نشا منها لا من نون الاعراب وهذا مذهب بعضهم كالجزولي واما مذهب سيبويه فالمحذوف عنده نون الاعراب لانها معرضة للحذف بالنصب والجزم ولا معنا لها ولجواز اثباتها ايضا مع نون الاعراب لانها كالجزء من الفعل ومع الاثبات يجوز الاظهار والادغام واحترز بنون الاعراب عن نون الضمير ونوني التاكيد فانه لا يجوز حذفها مع احديهما واقامتهما مقامها لان نون الاعراب كنون الوقاية في ان كل واحد منهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونوني التاكيد وجاز حذفها مع ان واخواتها وذلك لان جواز الحاق النون بها لمشابهتها الفعل لا بالاصالة فيجوز حذفها مع اجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن الا انه اي ان حذف النون مع ليت ضعيف لعدم اجتماع الامثال فيه لا يجي في السعة وانما يجي في ضرورة الشعر كقوله كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي وانما لا يكون حذف النون مع لعل ايضا ضعيفا مع عدم

اجتماع الامثال فيه ايضا لان اللام قريبة من النون في المخرج ولان بعض لغاتها لعن وفيه اجتماع الامثال ولا كذلك في متكلم المجرور فانه لا يلحق ما اتصل به فيقبله نون صونا من الكسر لعدم امتناع دخول الكسر على الاسم والحرف الذي لم يشبه الفعل الا مع لدن وقط وقد بمعنى حسب ومن وعن فانه يلحق النون باواخر هذه الكلمات ابقاء على السكون اللازم لانهم يحافظون على السكون اللازم ولم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين ولذا قال سيبويه يقال في لدى بغير النون لان المبني على السكون يشابه فعل الامر نحو خذ فاجري مجراه في الحاق النون بها الحذف اي حذف النون في هذه الكلمات وهو اي الحذف ضعيف فيها لا يجي الا في ضرورة الشعر عند سيبويه نحو قوله السائل عنه وعني لست من قيس ولا قيس مني وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي والرابع هو المرفوع المنفصل انا للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا وقد تبدل همزتها هاء فيقال هنا وتدغم همزته لخوانا وقد تسكن نونه في الوصل والالف انما يوتى به بعد النون في حال الوقف لبيان الفتحة لانه لولا الالف لسقطت الفتحة فلهذا يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء نحن للمتكلم مع غيره وانما بني على الحركة للساكنين وعلى الضمة لكونه ضميرا مرفوعا او للدلالة على الجمع الذي حقه الواو هو للغايب المذكر والواو فيه عند البصريين من نفس الكلمة وانما حذف من هما وهم وان كان القياس هوما وهوم للتخفيف وكذا الياء من هي من نفس الكلمة عندهم وعند الكوفيين الضمير هو الهاء وحده والواو والياء للاشباع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك ولا يثبت الا ضرورة وحذف الياء ايضا من تثنية هي وجمعه للتخفيف وجاز حذف الواو من هو في ضرورة الشعر نحو فبيناه يشري رحله قال قايل لمن جمل رخو الملاط نجيب اي بيناهو يشري ويبيع رخو الملاط سهل الجنب وكذا الياء من هي جاز حذفها في حال الضرورة ايضا نحو هل تعرف الدار على تبراكا دار لسلمى اذه من هواكا التبراك بالكسر موضع وقد تسكن الواو والياء فيهما في قيس واسد وتشدد هما همدان وان لساني شهدة تشتفي بها وهو على من صبه الله علقم الى هن وكان اصلهن كما عرفته وانت الى انتن والى المس وهو المنفصل المنصوب اياي للمتكلم وحده ايانا له مع غيره اياه الى اياهن للغايب الى اياهن واياك للمخاطب الى اياكن واللواحق باياحروف دال على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة والضمير هو ايا المشترك

على اسد المذاهب وهو مذهب سيبويه وقال الخليل ان اياضمير مضاف الى مضمر بجي اضافته الى المظهر وشذ الى الجواب عن دليله بقوله وبقول العرب في التحذير عن الجماع في الكبر اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب اي فليتق نفسه ان يتعرض للشواب وليتق الشواب ان يغشه وفيه شذوذان اضافة ايا واستعماله في تحذير غيبة وانما استعمل التحذير على الخطاب لا غير نحو اياك والاسد مما لا يعتد به لان الضماير لا تضاف وقال الزجاج ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات اياك بمعنى نفسك وقيل ان اياي واياك واياه اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره بالياء والكاف والهاء وقال ابن كيسان ان الضماير هي الكاف باياوايا دعامة لها لتصير بها منفصلة وكذا اللواحق بان في انت الى انتن حروف دال على احوال المرجوع اليه اجماعا من البصريين فان ان عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان يثنوه بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعل ترك العلامة علامة وبنو المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي التصرف واما الكوفيون فان الفراء منهم قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة القسم الثاني من الاقسام الاربعة في المعرب الكلم صنفان معرب ومبني فلتعين المبني لامكان تعداده وضبطه يتعين المعرب اذ بضدها يتبين الاشياء وهو اي المبني انواع منها الحروف برمتها وجملتها وذلك لعدم توارد المعاني المقتضية للاعراب عليها مع عدم مشابهتها لما لم يعرف في الاعراب ومنها الافعال الماضية لفظا فانها مبنية ايضا لعدم توارد تلك المعاني عليها والامر بغير اللام احترازا عن الامر باللام فانه معرب ومنها المضارع حال كونه متصلا به نون جماعة النساء فانه مبني عند الجمهور لانه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناوه ايضا حملا عليه وقيل انه معرب لضعف علة البناء فقدر الاعراب لالتزام محله السكون او متصلا به نون التاكيد فانه مبني عند الجمهور لتركيبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط والنون حرف لا حظ له في الاعراب فبني الجزان ولم يعرب الكلمة على النون عند الامتزاج كما اعرب الاسم بالتاء على التاء عنده ولا على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها لان الاسم اصل

في الاعراب ولا يغني اعرابه بقدر الامكان لحدث الفعل فانه يرجع الى الاصل من البناء بادنى سبب حال كون النون خفيفة
ساكنة او ثقيلة مفتوحة مع غير الالف فتحت لثقل النون وخفة الفتحة مكسورة معها اي مع الالف ضميرا لاثنين كانت
الالف نحو اضربان او مجتلبة بينها اي بين نون التاكيد وبين نون الضمير نحو اضربنان وانما كسرت تشبيها لها
بنون الاعراب الواقعة بعد الالف في المضارع فانها تكسر ولا تلحق نون التاكيد الا مستقبلا لان الحاصل في الماضي
او الحال لا يحتاج الى التاكيد لامكان اطلاع المخاطب على صدقه او قوته غالبا فيه معنى الطلب لانه وضع النون
لتوكيد ما فيه معنى الطلب لان ما يطلب يقصد تاكيده ليحصل كالامر فانه لطلب وجود الفعل نحو اضربن والنهي
فانه لطلب عدمه نحو لا تضربن والاستفهام سواء كانت اداته اسما او حرفا فانه سوال عن حصول الفعل والتمني والعرض
والتحضيض فانها لطلب وجود الفعل او عدمه نحو ليتك تخرجن ونحو الا تنزلن والقسم نحو والله لاضربن فانه وان لم
يلزم فيه معنى الطلب اذ قد يقسم الانسان على ما يعلمه مما هو ليس من مطلوبه كقولك من اتى كبيرة والله لا يعاقبن
لكن دخلته النون اما لانه انما يقسم في الغالب على ما هو مطلب المتكلم وحمل بقية الباب عليه لانها منه واما لانه
فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب على ما يقتضي توكيده ويجري مجراه
اي يجري القسم الشرط اذا كان مستقبلا لفظا ومعنى المؤكد حرفه او اسمه فلو قال بدل قوله حرفه اداته ليشمل الحرف
والاسم لكان اولى بما وان لم يكن فيه معنى الطلب فانه لما اكد فعل الشرط بما الزائدة قبله اكد اخره بنون التاكيد
كما ان القسم لما اكد اوله اكد اخره بالنون وذلك لانه لما دخل على اوله ما يدل على التاكيد من القسم وما الزيدة كان
دخوله عليه توطية لحوق نون التاكيد باخره نحو اما تفعلن واياما تفعلن اعفل واياما يكونن اكن وحيثما
تجلسن اجلس ويجوز ان يكون الضمير في مجراه عائدا الى ما فيه معنى الطلب من المستقبل وجريانه مجراه باعتبار انه
مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهي ما الزيدة على اداة الشرط كاشتمال الطلب على على الطلب المقتضي
لتوكيده وكذلك يدخل النون في جزاء الشرط المؤكد اذ انه بما نحو قوله فمهما تشا منه فزاره تمنعكم ومهما تشا منه فزاره
تمنعا وقلت زيادة النون في النفي لانه خبر وانما يجوز زيادته فيه مع قلتها تشبيها للنفي بالنهي لانهما من واد واحد ولانهما

بعض

غير موجبين قال الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما ومما يجري مجراه لو قولك تقولن وربما تقولن
وقد يجوز التكثير على التقليل حمل النقيض على النقيض يقال كثر ما تقولن ومنه قوله ربما اوفيت في علم يرفعن ثوبي شمالات
اي كثيرا ما اشرفت على جبل اشالت ثوبي ريح الشمال فانه مدح نفسه بالشجاعة فلو لم تكن للتكثير بل يكون للتقليل
كما قال الشارح لكان مدحه باطلا وما قبلها حال كون النون مع ضمير جماعة الذكور وهو الواو مضموم سواء كان
ما قبلها ما قبل الضمير ان كان ما قبله مضموما نحو اضربن فانه لما اتصل بالواو في اضربوا نون التاكيد والنون وان كان
كالجزء من الكلمة لشدة الاتصال الا انها كلمة منفصلة على كل حال فكان التقاء الساكنين على غير حده حذفت الواو
اكتفاء بالضمة او نفس الضمير ان كان ما قبله مفتوحا نحو اخشون وانما لم يحذف واو الضمير هنا لانه لا دليل بعد
حذفه عليه وانما ضم لالتقاء الساكنين ولم يكسر ولم يفتح اجراء لما قبل النون في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا
بالتزام الضمة وما قبلها مع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور سواء كان ما قبلها ما قبل الضمير ان كان ما قبله مكسورا
نحو اضربن او نفس الضمير ان كان ما قبله مفتوحا نحو اخشين وانما كسر لالتقاء الساكنين ولم يفتح اجراء لما قبل النون في
المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا قال الشارح فالمراد بقوله ما قبلها اي ما قبل النون اخر الفعل وعلى ما شرحنا يعرف
ان المراد ليس ذلك وما قبلها فيما عداهما مفتوح وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمونث الغايب اضربن
وليضربن ولتضربن واما ما قبلها في المثنى وجمع المونث فليس مفتوحا بل الف قبلها نحو ولا النون الخفيفة تقع في مع
الثقيلة الا بعد الالف سواء كانت الالف ضمير اثنين او مجتلبة بين النونات لا تقول اضربان واضربنان لاجتماع الساكنين
على غير حده والذي على حده هو ان يكون الاول من الساكنين حرف لين والثاني مدغما من كلمة واعلم ان نون
التاكيد الثقيلة من جهة عدم استقلاله بنفسه يكون كالجزء من الكلمة ومن جهة انه موضوع على حرفين وليس
بلازم للكلمة لا يكون كالجزء منها فحيث عرض لهم غرض في اعطايه حكم الجزء اعطوه وحيث لم يكن لهم ذلك لم يعطوه
فلذلك لم يحذف الالف من نحو اضربان خوفا للبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف فلو حذفت الالف
لانفتحت النون فالتبس بالواحد ولا من نحو اضربنان ايضا لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع

بما منه وحذفت من نحو اضربن واضربن اذ لا لبس هاهنا خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المونث
والمروي عنه ان يبقى النون ساكنة لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من زيادة المد كقراءة نافع محياي بسكون الياء وصلا
وقيل تحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وحكمها اي حكم النون في المعتل الاخر
مع الضمير البارز وهو الواو لجمع المذكر والياء للواحد المونث اذا لم يكن ولم يوجد الالف اي الف الضمير والف الفعل
فانه لو وجد الالف لم يكن بين الصحيح والمعتل فرق تقول اضربان واضربنان كما تقول ارميان وارمينان حكم المنفصل
اي حكم الكلمة المنفصلة يعني يجب ان تعطي ما قبل النون من ضم او كسر او حذف ما يعطي آخر اولى الكلمتين المنفصلتين
اذا اجتمعتا لان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل فان لم يكن الضمير البارز منفصلا
اي كان النون مع الفعل كالكلمة المتصلة واراد بها الف الضمير ولذا الذي ذكر من ان حكمها حكم المنفصل مرة وحكم
المتصل اخرى يقال هل ترون بضم واو الضمير وهل ترين بكسر ياء الضمير وهل تغزن بحذف واو الضمير وارمن
بحذف ياء الضمير كما يقال ولا تنسوا الفضل بضم واو الضمير مع المنفصل ولا تخشي القوم بكسر ياء معه ولم تغزوا الجيش
بحذف واو الضمير واغزي الجيش بحذف يائه ويقال ارمين واخشين واغزون برد اللامات وفتحها كما يقال ارميا
واخشيا واغزوا برد اللامات وفتحها مع الالف قيل في قوله حكم المنفصل على اطلاقه نظر لان الواو والياء في ارموا
وارضي من المنفصل مع انه لا تثبت معهما كما تثبت مع الالف والنون اقول المحذوف قد يرد معهما ايضا كما مع الالف
لكن حذف بعد رده لعلة اخرى والخفيفة اذا لقيها ساكن بعدها حذفت حذفا مطردا مع بقاء حكمها للفصل
بينها وبين التنوين فانه لا يحذف مطردا وانما يكسر التنوين مطردا عند ملاقاته ساكنا بعده نحو اضرب القوم
وكقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه وكان الخفيفة اولى بالحذف لان التنوين
داخل على الاسماء فله فضل على النون الداخل على الافعال وفي الوقف على ما فيه النون الخفيفة المحذوف بسببها
وذلك اذا كان مضموما ما قبلها او مكسورا فانها تحذف وتحرك لان التنوين في الاسم اذا انضم ما قبلها او انكسر يحذف
فكذا هذه النون نحو هل يضربون في هل تضربن فانه لما حذف نون التاكيد في الوقف ردت الواو ونون الاعراب

اللتان

اللتان حذفتا لاجلها والنون الخفيفة المفتوح ما قبلها تنقلب الفا في الوقف كالتنوين المفتوح ما قبلها
فانها تنقلب ايضا الفا نحو اذن فانها ايضا تنقلب الفا ومنها اي ومن انواع المبني الاسماء المبنية وهي التي
تناسب ما لا تمكن له اصلا من الحروف والفعل الماضي والامر وانما لم يقل بدل يناسب يشابه لان بعض الاسماء
المبنية لم يشابه ما لا تمكن له اصلا كالمضاف الى المبني كذلك وتلك المناسبة ستة اوجه اما تضمن معنى
نحو اين او بالمشابهة كالمبهمات او بوقوعه موقعه كنزال او مشاكلته للواقع موقعه كفساق او بوقوعه موقع ما
اشبهه كالمنادى المضموم او باضافته الى ما لا تمكن له اصلا او الى ما اشبهه نحو على حين عاتبت المشيب على
الصبى ونحو هذا يوم لا ينطقون او وضع لا لغرض التركيب كالاصوات التي يزجر بها البهائم والسباع او
او يسكن لحب لزجر الجمل قبل الغرض من وضع الكلم التركيب لامتناع وضعها الا للفائدة وامتناع الفائدة
بها غير مركبة لامتناع استعمالها من اجل افادتها المسميات بمعنى اكتساب السامع تصور ذلك المعنى
بعد ان كان جاهلا به لا بمعنى الغاية الى ذلك المعنى وتذكره له بعد ذهوله عنه اذا كان عالما بالوضع
لاستلزامه الدور لتوقف افادتها المسميات على العلم بكونها مختصة بها غير مستوية النسبة اليها والى غيرها
لاستحالة ترجيح احد المستويين على الاخر وتوقف العلم باختصاصها على العلم بها نفسها ابتداء والجواب
انا لا نسلم لزوم الدور وذلك لان معنى كون الالفاظ مختصة بالمعاني كونها موضوعة لها ونحن نسلم
ان افادتها موقوفة على وضعها لكن لا نسلم ان وضعها موقوف على افادتها بل موقوف على تصور اصل المعنى
واصل اللفظ او وضع لتادية الهيئة اي هيئة الصوت من غير تصرف وتغيير فيه كالاصوات المحكية كغاق حكاية
لصوت الغراب فلا ذم بناؤها لم يوجد لها حالة اعراب قبل بنائها اصلا والاصل فيه اي في البناء اللازم
السكون لانه اخف من الحركة فلا يعدل عنه الى الحركة الا ان يضطر الى الحركة لالتقاء الساكنين نحو منذ او ضبط
الى الحركة ابتداء بساكن لفظا ككاف التشبيه فانه يجب تقديمها في اول الكلام نحو كزيد اخوك فلو لم يبن على الحركة
لادى الى الابتداء بالساكن وهو متعذر او حكما ككاف الضمير نحو اكرمتك فانها في حكم المنفصل عن اكرمت وان كان

وان كان متصلا به لفظا او لا ان اريد بيان لحرف اللين بالحركة ان امكن البيان نحو هو وهي فانهما تتبعا على الحركة ليعلم ان الواو والياء فيهما نفس الكلمة لا للاشباع فان حرف الاشباع لا يتحرك نحو فتى وما فانه لا يمكن بيان الالف بالحركة لانها لا تمكن تحريكها او اريد بيان عنه اي عن حرف اللين نحو انا فان الفتحة فيه تدل على الالف المرجوع اليه في الوقف فهي نائبة عنه وكاشفة له والاصل في حركة الساكن الكسر لانه لقلته يناسب السكون الذي هو عدم الحركة فلا يعدل عنه الا اذا طلب تخفيف كاين فانه بني على الفتح تخفيفا او طلب جبر نقص نحو قبل وبعد فانه لما حذف المضاف اليه منهما جبر ذلك النقص بالضم الذي هو اقوى او طلب اتباع كمنذ ضم الذال لاتباع ضمة الميم او طلب تنبيه على قوة نحو نحن وقط فان الاول يدل على قوة لوروده للتعظيم او الكثرة والثاني ايضا يدل على قوة لوروده للعموم والضم لقوته يناسب القوة والاباء وان وجد لها حالة اعراب فعارضها ونفصل البناء العارض بالتحريك على الاول وهو اللازم تنبيها بالتحريك على عروض بنائه فكلما كان عارض البناء كان متحركا ولا ينعكس كليا نحو الاول وهو لازم البناء اسماء الاصوات فيمن لم يجعلها حروفا فانما سميت لانها في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضى الاعراب وانما سميت اصواتا وان كان غيرها دالة على معان لزمتها الحكاية بان تكون ابدا حكاية كطيخ مسكور الطرفين فانه حكاية صوت الضاحك ومض في توهم ان في مض لسيمي مكسور الطرفين ونقل الفتح في صادة وهو اسم لصوت يخرج عند التصويت بانفراج احدى الشفتين عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله رد يا س بالكلية بل انه طمع ما وقيل ان في مض لطمعا وكاصوات الحيوانات العجم او الجمادات المحكية كغاق بكسر القاف لصوت الغراب وطق بكسر الطاء او بفتحها مع سكون القاف لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة او لم يلزمها الحكاية بان تكون تارة حكاية وتارة نفس الصوت كالاصوات التي يتندم بها او يتوجع او يتعجب فانها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة بازاء الشيء بالطبع على معان في انفسهم يكون تارة حكاية كقولك قال رجل وي وتارة نفس الصوت كقولك وي عنـ

النجر

التعجب لجلاء فطيخ ومض وغاق فان هذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة متحركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك لانه شبه المركب من الحروف فان مض ليس عين ما صوت به الشخص عند ردي الحاجة بل اشبه ما تحرك شفتاه وكذا غاق وطق اذ الحيوانات العجم والجماد لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان او كالتي يزجر بها البهايم والسباع والطيور او يدعى البهايم والسباع والطيور او تسكن كوى للتندم او التعجب واوه بتشديد الواو مع فتحها في التوجع وواها في التعجب وما جرى مجراها كاف دنف في الكرة ونحو حل لزجر الناقة وجب بسكون الباء وكسرها منونة زجر الجمل في توهم حل لا حليت بكسر التاء وحب لا حسبت بفتحها او عدس زجر البغلة في نحو عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق ويحتمل ان يكون عدس في البيت زجرا للبغلة او علما لها الان الوقف على السين يقوي كونه زجرا وعباد ملك حبس صاحب هذه البغلة وده بسكون الهاء وتشديدها زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعل بمعنى المصدر فيراعي اصلها في البناء في توهم الاده فلاده اي لا يمكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومنها اي ومما لم يلزم الحكاية دج للصياح للدجاج ونشوء وسا للحمار المورد في توهم اذا وقف الحمار على الردهة فلا تقل له سا والردهة نقرة في صخرة يستنقع فيها الماء يضرب للرجل يعلم ما يصنعه اي كل اليه الامر ولا تكرهه على فعله اذا رايت وشره ومنه هدع لتسكين صغار الابل اذا نفرت وهذه الاصوات التي يزجر بها الحيوانات العجم او تدعي او تسكن يحتمل ان تجعل من اسماء الافعال بمعنى الامر بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان الله تعالى جعلها في فهم المطلوب من هذه الاسماء بمنزلة العقلاء فلا باس بان تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء ومن لم يجعلها اسماء الافعال قال هذه الاصوات ليست مما خوطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر ونواه لانها لا تصلح ان تكون مخاطبة لعدم فهمها للخطاب لكن لما كان الشخص يقصد انقياد بعض الحيوانات بشيء من هذه الافعال فيصوت اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت مركب منها لا معنى تحته ويقارن ذلك التصويت اما ضربه وتاديبه او ايناسه واطعامه فكان ذلك الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة عنـ

في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك التصويت ما يصحبه من الضرب او البر والمحكي منها اي من الاصوات تقدر في محلها الاعراب لانه لفظ حكي به الصوت ويستحق اطلاق لفظ الكلمة عليه بخلاف غير المحكي فانه لا يقدر في محله الاعراب لكونه صوتا مجردا لا يستحق اطلاق اسم الكلمة عليه فلا يستحق اعرابا وانما لا يقدر الاعراب في محله ان لم يجعل اسم فعل اما اذا جعل اسم فعل فله اعراب محلي ومنها اي من الاول اللازم البناء اسماء الافعال كرويد واخواته وانما بنيت هذه الاسماء لمشابهتها المبني الاصل وهو فعل الماضي والامر وسنذكر اسماء الافعال في اخر الكتاب في الاسماء العاملة ولا محل لها من الاعراب على راي لوقوعها موقع ما لا اعراب له من الفعل فان الفعل لا محل له من الاعراب في الاصل فكذا اسم الفعل وان كان له في الاصل اعراب لكن لما انتقل الى معنى الفعلية لم يبق له ايضا محل من الاعراب ككاف ذلك فانه في الاصل له اعراب لكونه اسما فلما انتقل الى معنى الحرفية لم يبق له محل من الاعراب لان الحرف لا اعراب له ومرفوعة المحل بالابتداء على راي ولا خبر لها استغناء بالفاعل عن الخبر كما استغني في اقايم الزيدان اذ المقصود هو المنسوب والمنسوب اليه وقد حصلا فاغناها اغناء الفعل ومجرد وقوعها موقعه غير مانع من وقوعها مرفوعة المحل بالابتداء ليل اقايم الزيدان فان اقايم قايم مقام اليقوم مع انه مرفوع بالابتداء وفيه نظر لان اقايم معناه معنى الاسم وان شابه الفعل اي اذ وقيام فصح ان يكون مبتدا بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان تسمع في قولك تسمع بالمعيدي خير من ان تراه مبتدا وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم والنصب في محلها على المصدرية اوجه عندي من الرفع فيه ويكون التقدير في رويد زيدا ارواد زيدا قال المص انما كان هذا اوجه لتحقق اسمية هذه الاسماء فينبغي ان تكون موضوعة مواضع مصادر الافعال السادة مسد الافعال لينطبق تعريف الاسم عليها ولانه يدخل اللام الجارة في فاعلها في مثل توهم هيهات لذلك وهيهات لما توعدون كما تدخل اللام في فاعل المصدر نحو بعدا له ولو كان هيهات بمعنى بعد لم يدخل اللام

بي

في فاعلها كما لا يدخل في فاعل بعد والجواب ان انطباق التعريف عليها حاصل مع كونها بمعنى الفعل كما ذكرنا بيان ذلك في حد الاسم ولا يلزم من امتناع دخول اللام في معمول الفعل الصريح امتناعه في معمول الفرع الذي هو بمعناه الا ترى لا تقول ضربت لزيد وتقول انا ضارب لزيد هذا مع ان جعلها منصوبة على المصدر يوجب ان يكون افعالها مقدرة قبلها ويخرج من ان تكون اسماء الافعال الا ترى ان نحو سقيا ورعيا وحينئذ لما كانت مصادر وكان الفعل معها مقدرا وجب خروجها عن كونها اسماء الافعال ويوجب ان تكون مبنية اذ معنى الفعل انما هو في الفعل المقدر لا في المصدر وذلك لا يوجب بناء المصدر والا لوجب ان يكون نحو سقيا مبنيا ومنه اي ومن الاول اللازم البناء ما بني وصيغ على فعال وفعال المبني على اربعة اقسام اما بمعنى الامر المبني كنزال بمعنى انزل والداني وهو معدول عن الامر عند النحاة عدل عنه للمبالغة قال ابن الحاجب ولو قيل ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا الا انها جرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة انفعل اقول هذا القول ليس ببعيد من الصواب اذ لا دليل لهم على العدل فيها مع ان الاصل في كل معدول عن الشيء ان لا يخرج عن نوع ذلك الشيء من استقراء كلامهم ونزال بالنسبة الى انزل ليس كذلك لانه اسم والمعدول عنه فعل او معدولا عن المصدر المعرفة كفجار فانه معدول عن الفجرة ومذهبهم انه من اعلام المعاني كسحان وهجاج من توهم ركب فلان هجاج اي الباطل معدول عن الهجة يقال هجيج فلان اذا لم يمض في طريق مقصودة ونحو حماد للمحمدة والجاد للجمود او معدولة عن الصفة حال كون فعال مختصة بالنداء سواء كانت باقية على معنى الوصفية كطمار للمكان المرتفع كانها طامرة اي واثبة وقطاط اي قاطعة كافية ولا تيل فلا ناعندي يبادل بالزاي لا يصيبه عندي ندى وخير ولا يصله مني صلة من بله يبله اذا وصله ويجل بلال مرفوع فانه فاعل لابيل او صارت بالغلبة اعلاما جنسية كحلاق وجاذ للمنية فان كل واحد منهما في الاصل صفة عامة لكل ما الحلق او الجبن اي يجذب ثم اختصا بالغلبة لجنس المنايا او معدولا عن فاعلة حال كونه حاصلا في الاعلام الشخصية ومن جملتها كحذام وقطام علمين لامراتين وغرار اسم بقرة في توهم بارت غرار بكحل وكل اسم بقرة اخرى

هما متساويان في القوة ثم تساقطتا فبقيتا ثم صار مثلا للمستويين يقع احدهما بازا الاخر يقال ما الرجل بصاحب اذا فتل به قال الجار الله يجوز صرف كحل وعدم صرفه واعلم ان فعال المعدول عن الصفة والمعدول عن المصدر مبنيان بالاتفاق واختلف في علة بنائهما فقال المبرد لاجتماع ثلثة اسباب فيه التانيث والعدل والعلمية فانه سبب يمنع الاسم من بعض التمكن فيستحق بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البنا وفيه نظر لانه لا دليل على العدل فيهما ولا على علمية المعدول عن المصدر والاولى ان نقول ان علة بنائهما مشابهتهما لفعال بمعنى الامر وزنا ومبالغة فان نحو حماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعة كما ان نزال ابلغ من انزل لانه بمعنى انزل ثلث مرات واما المعدول عن فاعلة في الاعلام الشخصية فمعرب عند بني تميم غير منصرف لعدم مشابهته للذي بمعنى الامر اذ لا يتصور المبالغة في العلم الشخصي وعند اهل الحجاز مبني اجرا للعلم الشخصي مجرى العلم الجنسي ومنه اي ومن الاول اللازم البنا المضمرات كما سبق ذكرها وعلة بنائهما احتياجها الى المفسر من الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغايب احتياج الحرف الى الغير او عدم موجب الاعراب فيها وهو توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة فانها مستغنية باختلاف صيغتها لاختلاف المعاني عن الاعراب ومنه المبهمات وهي ما كان متضمنا للاشارة بحسب الوضع الى غير المتكلم والمخاطب احتراز عن ضمير المتكلم والمخاطب من غير اشتراط ان يكون ذلك الغير سابقا في الذكر البتة احتراز عن ضمير الغايب وعن المعرف باللام العهدية فانه يشترط فيهما ان يكون لهما ذكر سابق قطعا وانما لم يقل من غير ان يكون لان اسم الاشارة قد يكون له سبق في الذكر لكن لا يشترط فيه ذلك نحو جاني رجل وذا عالم وقوله البتة قيد لقوله سابقا والمبهم شيان اسم الاشارة والموصول لان كل واحد منهما متضمن للاشارة اما تضمن اسم الاشارة فظاهر واما تضمن الموصول فلان كل مستعمل للموصول لا بد من اشارة الى شي معلوم من مضمون جملة خبرية الا ان الاشارة في اسم الاشارة حسية اي بالجوارح والاعضا وفي الموصول عقلية وفي التعريف نظر لانه لو كان المراد من الاشارة الاشارة الحسية وهي المفهوم من اسم الاشارة لان مطلق الاشارة حقيقة في الاشارة الحسية لا العقلية لخرج عن التعريف الموصول ولما احتيج الى الاحتراز عن المضمرات

ولو كان المراد بها مطلق الاشارة لدخل فيه جميع المظهرات لان نحو رجل وفرس وعمرو يشار بها الى ماهية معينة او اسم شخص معين كما يشار بالضمير الى المعهود اليه ثم ان كان المبهم المتضمن للاشارة بحيث يستغني عن قصة وجملة خبرية فهو اسما الاشارة وانما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها من الاشارة الحسية او الوصف احتياج الحرف الى غيره نحو ذا للمذكر اصله ذي على وزن فرس حذفت اللام شاذا كما في يد ودم وقلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل اصله ذي على وزن ثوب حذفت العين شاذا وقلبت اللام الفا لكن الاول اولى لان حذف اللام اكثر وقيل ان اصله ذي على وزن فرس لان باب طويت اكثر من باب حييت وعند الكوفيين اصله الذال والالف زايدة وانما جعلها البصريون من الثلاثية لان الثنائية لعلية احكام ما كان ثلاثيا عليه من الاسما الظاهرة من وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وتا بقلب الذال تا وتي بالجمع بين التا والياء وذي بقلب الالف من ذا يا لان اليا قد تكون للتانيث نحو تضربين وته وذه بقلب اليا من تي وذي ها لانهما تكون في الوقف عوضا من تا التانيث فشبهت اليا بالتا في ابدال الها عنها وان كان في حال الوصل بالوصل اي باشباع الها منهما اشباعها بالضم والسكون اي سكون الها منهما في الوقف ومنهم من يقول بالوصل بالضم في الوقف وقوله للمونث خبر قوله وتا مع المعطوفات عليه وكذا تثنيتهما اي تثنية ذا وتا من المبني اللازم فيمن قال ذان وتان في الاحوال الثلثة من الرفع والنصب والجر فانهما على هذا القول بلا خلاف مبنية وعليه حمل قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه قيل انه هذا على لغة كنانة لانهم يتركون المثنى على الالف في الاحوال الثلث وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدا ولساحران خبره وانما دخل اللام في خبر المبتدا وان كان قليلا لانه يجوز ذلك مع قلته منه قوله ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة وقيل التقدير ان هذان لساحران على حذف ضمير الشان واما فيمن يقول ذان وذين فليس مما نحن فيه من تعداد المبني على الظاهر دعوى ان ذان صيغة للرفع من جملة مبنية غير مبنية على واحدة والا لقيل ذيان وذين صيغة اخرى للنصب والجر خلافا للظاهر ومن ادعى ذلك قال انهما مبنيان لقيام علة البنا فيهما كما في المفرد والجمع والنون فيهما بدل من الحركة والتنوين

من قال انهما معربان لاختلاف اخرها باختلاف العوامل لان الاسم لما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك وقال الزجاج منهم من لم يثن شيا من المثنى لعقيصهم انه جري اضافة على نحو واحد لانه لا يختلف فيه مذكر ولا مونث ولا عاقل ولا غيره بوجهان لا يختلف اعرابا وبنا بخلاف الجمع واما مثنى نحو هما فلما عبر عن وضع واحده ولم يرد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستانفة وخرج عن سنن المثنيات قال الشارح اعرابه فاسد لقيام علة البنا فيه مع الاختلاف اقول ليس بفاسد لان هذا مذهب جمع عظيم مع ذلك القصد منهم واولا بالمد والقصر لجمعهما اي لجمع المذكر والمونث جميعا اي سوا كان ذلك الجمع عاقلا او غير عاقل والا يكن بحيث يستغني عن القصة فهي الموصولات وانما بنيت لاحتياجها في تمام جزا الى صلة وعايد احتياج الحرف الى الغير والقصة هي المبتدا خبره قوله بعد سميت صلة التي تم الموصول بها اي بالقصة جزا تاما من الجملة كالمبتدا والخبر والفاعل على معنى انه لو اردت ان تجعله جزا الجملة لم يكن الا بتلك القصة وهي احدى الجمل الخبرية وانما وجب ان يكون جملة لان وضع الموصولات على ان يطلقها المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له او لمتعلقه عنده نحو زيد الذي ضربني او زيد الذي ضربني غلامه او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما على شي نحو الذي اخوك هو الذي اخوك غلامه والحكم على شي بشي من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها او المصدر مع فاعله ولما كان انتضاه الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالتبع وهو الجملة وانما يجب ان تكون خبرية لانه لما وجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجمل الانشائية والطلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها اوجب ان تكون خبرية لكون وقوع مضمونها معلوم الوقوع له قبل حال الخطاب ولا بد فيها من ذكر من ضمير وغيره يعود اليها اي الى الموصول الا انه لو لم يذكر في الصلة نايب للموصول وهو الضمير العايد اليه لبقي الحكم المتعلق بالموصول بكونه او كون سببه محكوما عليه او محكوما به اجنبيا عنه لان الجملة مستقلة بنفسها

لولا الرابطة التي فيها ومن ان يكون معلومة للمخاطب في اعتقاد المتكلم لما ذكرنا من ان الحكم الذي تضمنته الصلة يجب ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله له او لمتعلقه سميت تلك القصة صلة لوصلها الموصول وحشوا اما لان الموصول لما لم يكن تاما في الجزئية كان بمنزلة الشيء الخالي الفارغ فلما ذكرت صلته معه صار محشوا بها واما لانه قد يقع حشوا ووسطا بين الجزئين من الكلام نحو الذي ابوه منطلق زيد وحذفت الصلة في نحو قولهم جاء بعد اللتيا والتي يعني التزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف المكني عنه اي انما حذفت الصلة ليفيد ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة بلغتا من شدتهما وشناعة شانهما مبلغا لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فتركتا على الابهام بغير صلة مبينة وهي اي الموصولات الذي وهو عند البصريين على وزن عمي واللام فيه زايدة لتحسين اللفظ وليس للتعريف لان الموصول معرفة وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام والتزم اللام فيه لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في الرجل ورجل وقد وضع الذي وصلة الى وصف المعارف بالجمل قال المص لان الجمل نكرات فلا يجوزان يوصف المعارف بالجمل فتوصلوا به الى وصفها بها كما توصلوا في وصف النكرات باسما الاجناس بذو وفي قوله لان الجمل نكرات تساهل لان التعريف والتنكير من خواص المفردات الا انها اذا اولت اولت بمفرد نكرة فيقل في حكم النكرات والتي لمونثه بقلب ذال الذي تا كما في ذا وتا وقد شددتا وهما نحو الذي والتي وعند الجزولي يعرب المشدد بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لذلك لان التشديد ليس بموجب للاعراب ولا مانع للبنا وعند بعضهم يبنى على الكسر لانه الاصل في التقاء الساكنين وحكى جار الله انه مبني على الضم وكان الجزولي سمعه بالضم كما هو منقول عن جار الله ورواه مكسورا ايضا لحكم باعرابه وقد حذفتا الذي والتي لاستطالتهما بالصلة لكثرة الاستعمال الجزو الذي منهما مع بقاء كسرة ما قبلها نحو قوله والذي لو شا لكنت صخرا او جبلا اصم مشمخرا وقد حذف الجزو حركة ما قبلها مع حذف اليا نحو قوله كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وحذفهما وحذفهما اي حذف الذال والياء

من الذي والتا والبا من التي رايسا اي الكلية والاجزا والاكتفا عنهما باللام في اسمي الفاعل والمفعول لا
في الصفة المشبهة مع تضمنها الحكم المطلوب في الصلات لمتصان مشابهتها الفعل واعلم انهم اختلفوا
في هذا اللام فقال المازني هي حرف كما في ساير الاسماء الجامدة وقال غيره انها اسم موصول وذهب جار الله
والمه الى انها منقوصة من الذي وذلك ان الموصول مع صلته التي هي جملة ينقل باسم مفرد فصار اقل ما هو
كالكلمة الواحدة يكون احد جزئيها جملة تخفيفا الموصول تارة بحذف بعض حروفه كما خفف تارة بحذف
بعض الصلة كالضمير ونوني التثنية والجمع نحو قوله الحافظو عورة العشيرة والاولى ان يقول انها اسم
موصول لا حرف كما قال المازني لانها لو كانت حرفا لم يحذف النون معها قياسا كما في نحو الحافظو اعورة
العشيرة كما لا يحذف مع المجرد عنها ولكان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي اولى بترك العمل من المجرد
عنها البعد عن شبه الفعل بدخول ما هو من خواص الاسماء عليه وهو لام التعريف في نحو لم يكن لنطة
في لكان اولى اللذ بحذف الياء مع بقاء حركة ما قبلها اللذ بحذف الياء والحركة والضارب زيدا عمرو والمضروب
ابوه عمرو بحذف الياء والذال والاكتفاء باللام واسم الفاعل وكذا اسم المفعول هنا اي عند كونه صلة للام
على الخصوص بمعنى الفعل حقيقة اذ لا فرق بين قولك الذي ضرب زيد وبين قولك الضارب زيد فتقول
بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية
لمشابهته للام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصير الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل
والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لتقاربهما في المعنى وتكونهما فعلين حقيقة في صورة الاسم
عملا بمعنى الماضي ولم يعملا بمعناه عند تجريدهما عن اللام وان كانا معتمدين على حرف الاستفهام وحرف
النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له وهو اي اسم الفاعل هنا مع الضمير المرفوع به جملة واقعة
صلة للام وبه يندفع ايراد من قال ان الصلة يجب ان يكون جملة وهنا مفرد وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول
وهو اللام هنا الا انه المقصود من الكلام وانما جي بالصلة لتوضيحه الا انه لما كانت في صورة لام التعريف الحرفية

نقل اعرابها الى صلتها عارية وكذا اللت بحذف اليه مع بقاء الحركة واللت بحذف الياء والحركة والضاربة زيدا
هند بحذف التاء والياء وشاهدهما اللذان واللتان بحذف الياء منهما ليس من الباب اي من باب اللاو
الياء في اكثر اللغات لكونهما معربين عند جمع عظيم على ما ذكرنا من الخلاف في ذان وتان وقد جاء اللذان
واللتان في حالات الثلث في غير الافصح هذا هو التحقيق في هذا المقام وفي ذلك والاولى على وزن العلى
واللاون بالواو في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر وليس اللاون من الباب لكونه معربا بالخلاف الاو
بالياء في الاحوال الثلث فانه مبني وكذا اللاون في لغة بني عقيل وبني كنانة ليس من الباب لانه في لغتهم بالواو
في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجر وعلى الاكثر الاشهر انه في الاحوال الثلث بالياء ويكون من الباب
قال قائلهم نحن اللاون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا الجمع المذكر خبر لقوله والاولى مع ما عطف عليه
وجاء حذف النون من المثنى والجمع لاستطالتهما بالصلة وذكر لكل واحد مثالا ابني كليب ان عمي اللذا قتلا
الملوك وفككا الاغلالا لا يحذف النون من اللذان ونحو قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا على احدى الوجوه
اي كالذين خاضوا وقيل انه صفة موصوف مفرد اي كالخوض الذي خاضوا او كالجمع الذي خاضوا فقال الذي
باعتبار لفظ الجمع وخاضوا باعتبار معناه وقيل ان الذي حرف مصدر كأن واللاي على وزن فاعل بهمزة
بعدها ياء ساكنة واللواتي واللاتي واللات بحذف الياء من اللاتي واللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة
واللواتي وكذا اللواتي ولم يذكرها المص كانهما جمعا الجمع لجمع المونث خبر قوله اللاي مع ما عطف عليه اعلم ان
الاولى كما يجي لجمع المذكر يجي لجمع المونث وكذا اللاي الا ان الاولى في جمع المذكر اشهر ولذا ذكره ثمة واللاي
ولذا ذكره هنا وما عطف على الذي ولا يقع ما الموصولة صفة بخلاف الذي فانه لكونه على وزن الصفات يوصف
بخلاف ما ومن ويكون ما موصوفة ايضا كما كانت موصولة اما بمفرد نحو هذا ما لدي عتيد اي شيء عتيد او بجملة
نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي انفراج سهل كحل عقال الدابة وجاز ان تكون ما كافة مهيئة
لدخول رب على الجملة كما في قوله تم ربما يود الذين كفروا قال الشارح لكن الاولى جعلها موصوفة لئلا يلزم حذف

الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قولهم الاوذلك ضعيف اقول لو جعلنا من متعلقة بنكرة وهي
للتبعيض كما في لحذت من الدراهم شيئا لا يلزم ذلك فان من المبعضة يجوز ان تجعل لغوا بما تعلق به الجملة
التي مجرورها بعضها او ان تجعل مستقرة صفة او حالا من تلك الجملة ومنها اي ومما يقع فيه ما موصوفة بجملة
نعم ما قلت وبئس ما فعلت اي نعم شيئا قلته وبئس شيئا فعلته ولا يجوز ان يكون ما موصولة لان فاعل نعم
ينبغي ان يكون معرفا باللام او مضافا مميزا بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد ويكون ما نكرة في معنى شيء من غير صلة
ولا صفة اقول قوله من غير صلة لا طائل لان قوله نكرة يعرف منه انها غير موصولة وتسمى تامة لعدم احتياجها الى صلة
او صفة نحو فنعما هي قال الجار اي فنعم شيئا هي وقال سيبويه انها فيه معرفة بمعنى الشيء اي فنعم الشيء هي وتكون
متضمنة معنى الاستفهام نحو وما تلك بيمينك ومتضمنة معنى الجزاء والشرط نحو وما تقدموا لانفسكم من خير
تجدوه عند الله والقياس فيها الحذف في الاغلب حال كونها استفهامية غير واقعة بعدها اذا مع الجوار وهي الحروف
الجارة والمضافات وليس المراد من الجوار الحروف الجارة كذلك تحذف مع الاسماء المضافة وانما حذفت الالف
مع الجوار لان لها صدر الكلام لكونها للاستفهام ولم يمكن تاخير الجار عنها فركب الجار معها حتى يصير المجموع
ككلمة موضوعة للاستفهام وجعل حذفها دليل التركيب وانما لم يحذف اخر من وكم مع الجوار لكونه حرفا
صحيحا ولا اخر اي معها لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات وانما قلنا غير واقعة بعدها اذا لانه لو وقع بعدها اذا لم يحذف
الفها لان ذا لما لم تثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار مع ما كلمة واحدة وصارت الالف كانها في وسط
الكلمة والحذف في الوسط قليل وتصب الفها القلب بالهاء حال كونها استفهامية نحو قول ابي ذويب قال ابو ذويب
قدمت المدينة ولاهلها ضجيج بالحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه فقالوا هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وحال كونها اجزائية
عند الحاق ما المزيدة باخرها في مهما تاتنا على الخلاف فيه وانما لم يذكر ما الصفة وهي التي تلي النكرة لافادة
الابهام نحو شي ما الا انها عنده حرف زايدة وقيل انها اسم صفة بمعنى مثله ما مثلا اي مثل وفايدتها التحقير
نحو هل اعطيت الاعطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه

ومن من الموصولات وهي كما في اوجهها الا انها لا تقع غير موصوفة ولا موصولة اي لا تقع تامة من غير صفة ولا صلة
فالموصولة نحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك والموصوفة
بالمفرد كما في قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا مجرورا على ان يكون صفة لمن ومرفوعا
على ان يكون خبر مبتدا محذوف والمبتدا مع خبره مجرور المحل على الوصفية ويجوز ان يكون من على تقدير الرفع
موصولة حذف صدر صلتها اي على الذي هو غيرنا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا
لم يطع ويختص من في اوجهها بمن يعلم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا كقوله فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي
على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العقلاء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال
من يمشي بخلاف ما فانها في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا نحو سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما يسبح الرعد
بحمده ويقع من على الواحد كما ذكرنا والاثنين كقوله فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان وعلى
الجمع كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك وعلى المذكر والمونث نحو قوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل
صالحا باثبات تعمل وتذكير يقنت ولفظها مذكر والحمل عليه اي على اللفظ لما يعبر به عنه من الضمير والاشارة ونحوهما
هو الكثير والاغلب من الحمل على المعنى لان اللفظ اقرب من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى ويجوز الحمل على المعنى
من هي محسنة جاريتك قال الشيخ الرضي يجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى كما في هذا المثال
فانه لا يجوز محسن لانه خبر هي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا
وتانيثا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه وقال ابن مالك
والذي حمل ابن السراج على جواز من هي محسن جاريتك شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على
الاناث بلفظ خال عن علامة التانيث بخلاف احمر فان اجراء مثله على مونث لم يقع فلذلك اتفق على منع
من هي احمر جاريتك ومن احسنت جاريتك هذا جائز بلا خلاف حملا على المعنى ولا احتياج هنا ان يفرق بين
لفظة هو ولا هي لكون احسنت مع فاعلها جملة بخلاف قولك من حمراء جاريتك فانه يحتاج فيه الى اضمار وتقول من حمراء جاريتك

لانك تريد من هي حمراء جاريتك ولم يجز من احمر جاريتك للفظ اي للفظ احمر لانه ليس تفاد بدخول التاء في تانيثه ولا هو ايضا باسم فاعل الجرى يجرى الفعل في تذكيره وتانيثه وانما لا يجوز في احمر على تقدير ان يكون التقدير من هو احمر جاريتك لقبح تاكيد تذكير من ظهور الاتيان بعد ذلك بمونث هو عبارة عن من هكذا قال ابن السراج ومن محسن جاريتك جاز لانك تقول محسن ومحسنة كما تقول احسن واحسنت فليس بين محسن ومحسنة فرق للفظ والبناء الا التاء والفقه لم يتعين كونه بلفظ المذكر والمونث والاصل الحمل على اللفظ فتقدره مذكرا واحمر حمراء ليس كذلك فانه لمذكر لفظ وبناء غير بناء المونث واعلم انه ان تقدم على المحمول من ما يقتضي المعنى اختار مراعات المعنى في ذلك المحمول كقولك من من اجتهما بهو اولى من قولك من احبه لتقدم لفظ هن وجب مراعاته ان حصل بمراعات اللفظ لبس فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النسوان الا ان تكون هناك قرينة واجاز الكسائي والكوفيون وقوعها اي وقوع من حرفا صلة اي زائدة وانشد الكسائي آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبيلة والاثرون من عددا اي الاكثرون عددا وانتصاب عددا على التمييز نحو بالاخسرين اعمالا ومن مزيدة والتقدير انسان بعيد عددا على غيره فيكون من نكرة موصوفة لا زائدة وعددا مصدر لفعل محذوف والجملة منصوبة المحل على انها صفة لمن ويحتمل ان يجعل عددا مصدرا بمعنى المفعول اي انسان معدود او لا يقعان هي وما اي من وما الاستفهاميتان حال كونهما موصوفتين موصوفتين لا تقول مررت بمن اوبما اكرمته الظريف على ان يكون الظريف صفة لمن اولما لانه وضعهما وضع الحرف فلا يجوز ان يوصفا بخلاف الذي فانها يوصف بالموصوف باللام نحو مررت بالذي اكرمته الظريف ويوكدان اي من وما مثلها اي تاكيدا مثل تاكيد الذي نحو نظرت الى ما عندك نفسه والى من عندك نفسه كما تقول نظرت الى الذي عندك نفسه وانما يجوز تاكيدها ولا يجوز وصفهما لان مشابهتهما الحرف لا يمنع التاكيد كما يمنع الوصف لان الحرف يوكد وكذا يحكى اذا استفهم بها اي بمن الواقف على من عن اسم نكرة قبلها الواقف اي من حركته اي حركة ذلك الاسم حال كونه واقعا في لفظ الذاكر مقابلة لمجانسها اي بمجانس الحركة من حروف المد اذا كان ذلك الاسم النكرة مذكرا واحدا تقول منو اذا قيل جاء رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل والمراد من المقابلة هي حكاية اعراب ذلك

الاسم

ذلك الاسم وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من وانما اشترط الاستفهام عن ذلك الاسم في الحكاية لان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية بحيث فيه تلك العلامات حتى يحكي وغرضهم من الحكاية ان يعلم المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره وانما اشترط فيها كون من موقوفا عليها لان من مبنية تقصر واستبعدوها من الاعراب فاثبتوا العلامات في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف ولهذا لم يشترط في اي الوقف فلم يستنكر على اي حكاية اعراب لا وصلا ولا وقفا لكونها معربا وانما اشترط فيها كون المسئول عنه نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها اذكر بعدها في الاغلب اسما محكية او غير محكية كما يجي لان الاستفهام عن النكرات اكثر من المعارف لان احتياجها الى التمييز بالاستفهام اكثر من احتياج المعارف لان احتياجها الى التمييز بالاستفهام اكثر من احتياج المعارف اليه فلم يطلب التخفيف بحذف المعارف كما يطلب بحذف النكرات والا يكن مذكرا واحدا وهو خمسة اقسام مثنى او جمع لمذكر او مفرد او مثنى او جمع لمونث الحق الواقف على من بمن علامته اي علامة غير المذكر الواحد على حسب احواله من الاعراب وانما الحق تنبيها على حال الذات والاعراب الذي في ذلك الاسم النكرة يقول منان ومنين بسكون النون اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءني رجال او مسلمون وفي النصب والجر منين فان الالف والواو والياء تدل على ذات المسئول عنه وعلى اعرابها فان تعذر اجتماع الدلالتين الدلالة على حال الذات والدلالة على الاعراب كما في المونث واحدا كان او جمعا او مثنى فانه يمكن فيه اجتماع الدلالتين نحو منتان او منتين باسكان نون من اذا قيل جاءتني ضاربتان او رايت ضاربتين وانما تسكن نون من في منتان ومنتين ولم يلتزم حركته وان كان ما قبل تاء التانيث للتنبيه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى اقتصر على الدلالة الاولى ولم يعكس لان الاعراب فرع الذات فاذا امتنع اجتماع مراعات حال الذات والفرع كان الاصل اولى تقول منه اذا قيل جاءتني امراة وقد تسكن النون في منه فيقال منت لكن الاكثر تحريكها ومنات اذا قيل جاءتني نساء وانما تعذر في الواحد المونث الدلالة على الاعراب لعدم امكان اثبات حروف المد الدالة على الاعراب

لعدم امكان اثبات حروف المد الدالة في منات لامكان الاثبات لحرف المد لكنهم اجروها مجرى واحدها ومنهم من لا يزيد على حرف المد واللين في الاحوال كلها ولا يحكي علامات المثنى والجمع المونث اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فيقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نسوة منو وعلى هذا في النصب والجر ومنهم من لا يزيد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات اخر كما في حال الوصل والواصل لمن بغيرها لحال الحكم من ياتي من غير زيادة حروف لحكاية الاعراب او لعلامات اخر وقد جمع شذوذا من قال اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وقولهم عموا كلمة تحية كانه محذوف من نعم ينعم بالكسر كما تقول كل في اكل محذوفا منه الالف والنون استخفافا الالحاق اي الحاق علامة الجمع وصلا وتحريك النون وصلا وكان النكرة التي استفهم عنها الواصل كانت في لفظ الجن ويحتمل ان يكون البيت على لغة من يقول فيما حكاه سيبويه ضرب من منا قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام بالاعراب كمن لا لحكاية الاعراب فانه يجوز في بعض اللغات اعرابها الا على وجه الحكاية وعلى هذا التقدير لا يكون في البيت شذوذ وذلك لان من اذا كانت مونا جمع جمع سلامة فيقال منون كمسلمون فلا يكون الحاق علامة الجمع ولا تحريك النون على خلاف القياس وقيل ان اعرابها حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يجعلها مع قيام علة البناء فيها واما المعرفة فغير العلم يعاد بعد من ويرفع في الاحوال الثلث في الوقف والوصل على انه خبر بلا خلاف عند تميم واهل الحجاز تقول من اخو زيد اذا قيل جاءني اخو زيد ورايت اخا زيد ومررت باخي زيد وحكى المبرد عن يونس ان غير العلم يذكر بعد من محكيا كالاعلام وقيل انه لم يذكر بعد من ويحكى علامات الحكاية بها لكن الوجه الاول هو الاشهر ولذا اقتصر المص عليه وكذا العلم في لغة تميم ويحكي العلم على لفظ الذاكر في لغة الحجاز دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره ولكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تنصيص المذكور ورفع الايهام وهو بما هو اكثر استعمالا اليق والحجازيون على توهم مشروطة بان لا يكون المسئول عنه منعوتا ولا مبدلا منه ولا موكدا ولا معطوفا عليه عطف بيان فان

هذه

هذه المتبوعات مع توابعها تغني عن حكاية اعرابها لان المقصود من الحكاية معرفة المخاطب ان المسئول عنه هو المذكور وباعادتها يعرف ذلك فتقول لمن قال رايت زيدا ابو محمد بالرفع لا غير وبان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا او فمن زيد فانه لا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب موذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره واعلم انه اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع المحل بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو مرفوع على الحكاية لا على انه خبر المبتدا لان رفع الخبر مقدر وكذا ان كان منصوبا او مجرورا وانما تعذر اعرابه لفظا لاشتغال محله بحركة محلوبة للحكاية وقيل ان ما بعده مبتدا اخر فخبره او منصوب بفعل او مجرور باضمار جاره والمستفهم بها اي بمن عن صفة العلم اذا لم تكن الصفة منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فانها لو كانت كذلك لا يجوز التصدير والتعقيب لا يقال المني اتفاقا قال المبرد العباس المانى والماوي في تميم تصدرها المستفهم بلام التعريف لانه كذلك في المسئول عنه لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لا بد فيها من اللام ويعقبها المستفهم بياء النسبة مع الحاق العلامة اي علامة المثنى والمجموع في المثنى والمجموع فاذا قال جاءني زيد يقول المني اي القرشي او الثقفي فيعقبها بياء النسبة كما يعقب المسئول عنه به فان الاكثر ان الاستفهام بالمني مخصوص بما اذا كانت الصفة منسوبة لان الصفات المنسوبة اهم عندهم وابلغ من غيرها لكونها ذريعة الى التفاخر في الانساب فيعقبها به لان دلالته على الصفة المنسوبة اظهر لوجود ياء النسبة فيه وسبيل المبرد بما اذا قال رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال او المني كما في قلت الظريفي او المعالمي قال السيرافي هذا ان تزيد من وقياس وليس بمسموع ولكن يحتمل ان يجعل الياء في الظريفي ونحوه للتاكيد كما في احمري واعلم انه يحكي بالمني اعراب العلم المسئول عن نسبته سواء كان السائل واصلا او واقفا تقول لمن قال جاء زيد المني يا فتى وكذا المنيي والمنيان والمنيين والمنيون والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات واعلم ان ادخال همزة الاستفهام على المني اشهر واكثر من عدمه مع ان المص لم يتعرض لذلك فيقول آلمني بالمد لانه كذلك في المسئول عنه لانك تقول آالقرشي او الهاشمي

صنعف تضمن الاستفهام فيها بجر ودنها معربة بسبب معاملتها معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى الحرف من دخول
لام التعريف عليها ولحاق ياء النسبة بها وبعضهم لا يدخلها الهمزة اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام وذو الطائية
من الموصولات لكنها تختص بلغة طي قال ابن مالك وهي مبنية على الاشهر وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب ذو
بمعنى صاحب ويروى بالوجهين قوله فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ويستوي
فيها المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع على الاشهر ويتميز بعضها عن بعض بالعائد او بما يبين له في نحو قوله لئن
لم تغير بعض ما قد صنعتم لانتحين للعظم ذو انا عارقه الانتحاء التعرض والعارق من العرق يقال عرقت العظم
اعرقه اذا اكلت ما عليه من اللحم وهذا مبالغة في التخويف اي لا اقتصر على اخذ اللحم من العظم بل اريد واتعرض للعظم
بكسره ايضا وذو هنا للمفرد المذكر وفي نحو قوله فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها
فذو فيه للواحد المؤنث ومنهم من يقول في المؤنث ذات مضمومة اي مبنية على الضم ويوحدان اي ذو وذات في كل حال
فيقال ذو للمفرد المذكر ومثناه وجمعه وذات لمفرد المؤنث ومثناه وجمعه وعن بعضهم هذان ذوا تعرف اي اللذان تعرفهما
وهاتان ذواتا تعرف اي اللتان تعرفهما وهؤلاء ذوات تعرف اي اللواتي تعرفهن بضم التاء في الاحوال الثلث فانه مبني
على الضم واعلم ان الشيخ الرضي رحمه الله ذكر فيها اربع لغات اشهرهن ما ذكر المص اولا والثانية ما ذكرنا ثانيا قال والثالثة
هي كالثانية الا انه يقال للجمع المؤنث ذوات والرابعة هي التي يقرب بها تعريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع
متصرفاتها حملا للموصول على التي بمعنى صاحب قال وكل هذه اللغات طائية وذكر ابن مالك من تلك اللغات الاولى
والثانية قال ومنهم من يقول رايت ذات فعلت وذوات فعلن بمعنى التي فعلت واللاتي فعلن فالمفهوم من كلاميهما
ان ذوات لجمع المؤنث وحده لا لجمعي المذكر والمؤنث على ما قال الشارح والمفهوم من كلام الرضي الا يجي ذوا وذواتا
لتثنية المذكر والمؤنث عند عدم حمل ذو هذه على ذو بمعنى صاحب في الاعراب وقال ابن السراج واما التثنية في ذو
وذات فلا يجوز فيه الا الاعراب في كل الوجوه فيدل كلامه على مجيئهما ولعل المص نقل منه وبهذا القول من التانيث والتثنية
والجمع يعرف انها اي ان ذو الطائية ليست بالتي تضاف الى الجملة الفعلية في نحو اذهب بذي تسلم وان كانت في اللفظ

مثل

مثلها ووقعت بعد كل منهما جملة فعلية فان التي تضاف مفرد مذكر بمعنى صاحب معرب لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع
على لغة عند اضافتها الى الجملة لان موصوفها مفرد مذكر كما في مجيئها ان شاء الله تم لجلد فهذه فانها مبنية على الاشهر
ويؤنث ويثنى ويجمع عند بعضهم وذا من الموصولات ايضا في قولهم ماذا خاصة عند سيبويه في احد قوليه واعلم
ان ذا اذا وقع بعد ما الاستفهامية او بعد من الاستفهامية هكذا قال ابن مالك والشيخ الرضي ولم يكن ذا زائدة كما في
ماذا الذي صنع ومن ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فان ذا زائدة فيهما لمجيء الموصول بعده مع احتمال ان يكون اسم
اشارة بدليل قوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم يكون ذا على احد قوليه موصولا وما استفهامية والقول الاخر
ان ماذا بمنزلة كلمة واحدة بمعنى اي شيء وذا مطلقا عند الكوفيين من الموصولات فانهم قالوا ان ذا وجميع اسماء
الاشارات تجيء موصولات سواء وقعت بعد ما الاستفهامية اولا نحو ماذا صنعت بمعنى اي شيء الذي صنعته فيكون
ذا موصولا وما بعده صلته والعائد منه اليه محذوف والاحسن في جوابه الرفع على ان يكون ذلك الاسم المرفوع خبر
مبتدأ محذوف وهو ضمير راجع الى ذا الموصولة لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدأ وما خبر مقدم لكونها نكرة وعند
سيبويه ما مبتدأ مع تنكيره وذا خبره لانه خبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وانما كان الاحسن ان
في جوابه الرفع لان الاولى في الجواب ان يكون مطابقا للسؤال او بمعنى اي شيء صنعت فيكون ماذا بمنزلة كلمة واحدة
منصوبة المحل على انها معمول لصنعت وقيل ان ذا في ماذا زائدة وجوابه بالنصب احسن على اضمار مثل الفعل
الذي انتصب به ماذا في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه واعلم ان الرفع على الجواب على ما ذكرنا والنصب انما يكون
اذا كان المجيب موافقا للسائل في اجراء في كلامه فيحذفه ويستغني بدلالة كلام السائل عليه عنه ونحو هذا لا يكون
قوله تعالى اساطير الاولين جوابا لقوله تعالى ماذا انزل ربكم لفساد المعنى اذ المعنى يصير حينئذ الذي انزله ربنا اساطير الاولين
والقائلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما يدعون انزاله منزلا بل هو اساطير
الاولين وكذا اذا لم يكن المجيب موافقا في الفعل نحو تقديره لاخلاله بالمعنى اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد لم
كما اذا قيل له ماذا سمع قولا صوتا طويلا ... ضراء منه من ضرب فتقول له هو صوت مناد فالنصب ههنا لا يستقيم نحو قوله

عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق استدل الكوفيون على ان هذا موصول اذ المعنى الذي تحملينه
طليق فاجاب المص عنه بقوله مع شذوذه عند البصريين محتمل ان يوجه على غير الموصول بان يقال هذا ههنا
على اصله وهو اسم اشارة ومحله مرفوع بالابتداء وطليق مرفوع على انه خبره وتحملين منصوب المحل على الحال اي هذا
حال كونك حاملة له او حال كونه محمولا منك طليق فلا يتعين للاستدلال على انه موصول وحمل الزجاج قوله تعالى
ذلك هو الضلال البعيد يدعو لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير على انه اي على ان ذلك بمعنى الذي
كما قال الكوفيون منصوب المحل بيدعو ما بعده اي يدعو الذي هو الضلال البعيد ليكون ما بعده وهو قوله لمن ضره
الى اخره جملة ابتدائية فيصح اللام الذي في قوله لمن ضره في موقعه لانه داخل على اول الجملة ولا يجوز ان يكون لمن
ضره مفعول يدعو لان اللام لا يدخل على المفرد في غير الضرورة والاحسن انه اي ان ذلك على اصله وهو كونه اسم اشارة
ويكون مبتدأ وقوله هو الضلال البعيد خبره وما بعد يدعو وهو قوله لمن ضره الى اخره جملة محكية للكافر يوم
القيمة اي الكافر يوم القيامة عند كشف الغطاء يدعو ويقول لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى فمن مع صلته
مبتدأ وخبره الجملة القسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز ان يحكي بعد القول الجملة على حالها من كونها مصدرة باللام
واما تقدير التاخير في اللام الى ما بعد من بان يقال التقدير من لضره اقرب من نفعه فيكون من مفعول يدعوا
وضره مبتدأ وخبره اقرب واللام داخلة في التقدير على المبتدأ وان كان في اللفظ داخلا على المفعول فتعسف
وذلك لان اللام جزء من صلة من وما في حيز الموصول لا يتقدم عليه وانما كان ذلك الوجه الثاني هو الاحسن
لبقاء ذلك على اصله مع عدم لزوم اشكال فيه او تعسف واي من الموصولات اذا كان مضافا الى معرفة ليكون
موصولة معرفة والاضافة اما ظاهرة او مقدرة نحو ايا ضربت ويجوز الحاق التاء بها موصولة كانت او لا نحو لقيت
ايتهن لقيت وبعض العرب يجوز فيها التثنية والجمع نحو اياهم اخواك ظ ايوهم اخوتك لضربها في باب الاعراب وهي
كمن في اوجهها الاربعة فالموصولة لقيت ايهم ضربت والاستفهامية ايهم اخوك والشرطية ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
والموصوفة يا ايها الرجل واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة نحو مررت باي معجب وقد يقع اي صفة ايضا بالاتفاق وانما

لم يذكره المص لان الصفة اصلها الاستفهامية فان معنى مررت برجل اي رجل رجل عظيم لا يعرفه كل احد فيسال عنه ثم
نقلت من الاستفهامية الى الصفة وليست اي من الباب اي من المبني للزوم فانها معربة للزومها ظاهرا او حقيقة
الاضافة التي هي من خواص الاسم فتقوى من الاسمية فيها ردت الى اصلها من الاعراب الا موصولة مضافة محذوف
صدر الصلة اذا كانت الجملة اسمية وكان صدرها ضميرا راجعا الى اي فانما تبنى حينئذ لان الشيء اذا فارق اخواته لعارض
فهو شديد النزوع اليها ولما حذف الصدر صارت كانها متضمنة لما يحتاج اليه فبنيت على الضم كما بني من قبل ومن بعد
عليه نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بفتحين قرا بالضم وجاء في الشواذ ايهم بالنصب والبناء على الضم هو الاكثر
وهو مذهب سيبويه قال وا الاعراب مع حذف صدر الصلة لغة جيدة فاما اذا لم تضف ايا نحو اكرم ايا افضل وكلام
العرب الاعراب وقد اجيز البناء قياسا لا سماعا فقيل اكرم ايا افضل قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على
انه كان مع المضاف اليه مبنيا لان حذفه رجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد واما اذا كانت الجملة فعلية فلا يحذف
منها شيء فلا تبنى اي وكذلك اذا لم يكن صدر الصلة ضميرا اي لا يحذف الصدر نحو اضرب ايهم غلامه قائم بخلاف الضمير
فان الضمير كثيرا ما يحذف في الصلة وكذلك اي مبنية اذا حذف المضاف اليه ولم يكن معه ر... كما في النداء نحو يا ايها الرجل
اما لكونها غير مضافة او لتاكيد الامر المقتضي للبناء بدخول حرف النداء عليها والمص لم يذكر ذلك وقول الخليل
والكوفيين بارتفاعه اي بارتفاع اي في مثل هذا الموضع على الابتداء وما بعدها خبرها وهي على هذا استفهامية لا موصولة
على الحكاية بتقدير القول قالوا ان ايهم في الاية مبتدأ وخبره اشد ومن كل شيعة مفعول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام
قال الله تعالى واوتيت من كل شيء فيكون من للتبعيض والجملة اعني ايهم اشد محكية اي انها صفة شيعة على اضمار القول
اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد ضعيف اذ الحكاية واضمار القول على خلاف الاصل فلا يصار اليه في سعة الكلام
وانما يصار اليه في ضرورة الشعر قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية كما اجازه الخليل على معنى اضرب الذي
يقال له افضل لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث وكذا قول يونس بالتعليق اي بتعليق
الفعل الذي قبل اي عن العمل فيه لجيز تعليق غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل ضعيف اذ لا يعرف تعليق

المؤثر من الافعال مما ليس من افعال القلوب ولان المعلق يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب وانتل ليس جملة وفي نظر الشارح ههنا نظر لان يونس يجيز تعليق الفعل سواء كان من افعال القلوب او لا وليس مذهب ان التعليق مختص بافعال القلوب وبما هو بمعناه حتى يلزم نظره على المصنف ولا يليها من الافعال ولا يكون العامل فيها منها الا المستقبل دون الماضي قال الكسائي وقد خلقت كذا اي وضعت كذا قال ابن السراج ان ايا بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي في تعريفه الطلب وزال المعنى الذي وضعت اي له والمستقبل ليس كذلك وقال المصنف ولعل هذا معنى قول الكسائي انها خلقت كذا فكانه عبر عن وضعها للمعنى الذي ينافي الماضي دون المستقبل بانها خلقت كذا والمستفهم بها اي باي عن نكرة وصلا مطابقتها به اي يطابق المستفهم ايا بالنكرة تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابها حكاية الا انه لا يلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل يعربه بالحركة في الوصل نحو اي يا فتى وايا يا فتى واي يا فتى وايان وايين وايون وايين وايون وايين يا فتى وايه وفي تلك العلامات من الحروف والحركات وجهان احدهما انها اعراب ويكون رفعها بالابتداء وخبرها محذوف ونصبها على المفعولية وفعلها محذوف وجرها على اضمار الجار والثاني ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع بالابتداء والتقدير اي هو اي اي رجل هو وهو اولى من الاول لقلة اضمار الجار وضعف تثنية اي وجمعها الفيل الحكاية والى الوجه الثاني اشار بقوله حكاية فانه يتصور في الجميع ويجوز الافراد في الاحوال المذكورة والاعراب بها مفردة نحو ايا واي في المفرد المذكر والمونث والمثنى والمجموع ويسقط المستفهم الحركة من ايا اي وثنيته وجمعه المذكر ومن تاء واحدة المونث وجمعه على القول الاشهر من قول من راعى المطابقة ويسقط التوين من اي بلا بدل في حالتي الرفع والجر مع ابدال الالف عنه في حالة النصب وفقا اي يسقطهما في حالة الوقف سواء روعي المطابقة او جوز الافراد وبالجملة كان حكم اي في الوقف حكم الاسماء المعربة لانها معربة وفي المعرفة عند الاستفهام الرفع واجب لا غير وان كانت المعرفة علما نحو اي زيد لمن قال رايت زيدا واي الرجل لمن قال رايت الرجل وانما وجب الرفع تفاديا واحترازا عن المخالفة بينهما اي بين اي والمعرفة التي بعدها لو قيل اي زيد او زيدا على الحكاية وذلك لان الجزء

ظن

ظهور في اي لكونه ان في الثاني اما بمعنى هاتي الاعراب بخلاف من زيد او من زيدا فانه لا يظهر المخالفة بينهما لان من مبني ومن حكم الموصول انه بمنزلة اسم مع صلته منزلة اسم واحد ولذا يقع مع صلته فاعلا ولا يوصف ما وصف منه كالذي والتي واما ما لا يوصف منه كمن وما فانه لا يوصف لا قبل تمام الصلة ولا بعدها ولا يؤكد ولا يبدل منه قبل تمام الصلة سواء كان هذه التوابع واقعة بين الموصول وصلته او بين بعض منها وبعض لانها لا تجيء الا بعد تمام الكلمة وتمام الموصول انما هو بصلته ومن ثمة اي من اجل انه لا يوصف ولا يؤكد ولا يبدل قبل تمامها لم يجز مررت بالذين اجمعين في الدار لوقوع تاكيد الموصول وهي اجمعين قبل الصلة وهي في الدار وبالضاربين اجمعين زيدا كذلك لم يجز لوقوع تاكيده قبل تمام الصلة لان زيدا معمول ضاربين وهو صلة اللام فيكون زيدا من تتمة الصلة وجاز بالضاربين اجمعون زيدا على ان يكون تاكيدا للضمير المستكن في الضاربين لان اجمعون ح من اجزاء الصلة ويجوز تقديم بعض اجزاء الصلة على البعض الاخر لان بعض الصلة والبعض الاخر منها وان كانا كجزء من الا انه لا يجب ترتب احدهما على الاخر بل يجوز تعقيب كل منهما على الاخر بخلاف الصلة والموصول فان تاخر الصلة لكونها مبنية له واجب عنه وانما لم يجز بالضاربين اجمعين على ان يكون اجمعين تاكيدا للضاربين بقطع النظر عن الموصول لانه ح يكون نكرة ولا يجوز تاكيد النكرة باجمعين عند البصريين ولا يجوز الذي كان ابواه راغبين فيه منطلق لان الذي الاول مبتدا والذي الثاني ايضا مبتدا وكان ابواه راغبين فيه جملة واقعة صلة للموصول الثاني ومنطلق ان جعلته خبرا للثاني كان الثاني بصلته وخبره صلة للاول والعايد اليه هو الضمير المجرور في فيه ولا بد من ان يذكر او يقدر للاول خبر لان الموصول الثاني مع صلته وخبره صلة للموصول الاول والموصول مع الصلة بمنزلة اسم مفرد فلا بد له من خبر بعد منطلق نحو قولك مثلا ليتم الكلام لا قبله والا لكان الاخبار عن الموصول قبل تمام الصلة وان جعلته خبرا للاول فلا بد للثاني من خبر لان الثاني مع صلته بمنزلة اسم مفرد والمفرد لا يصلح صلة للموصول فلا بد له من خبر قبل منطلق ليتم جملة ومعنى قوله حتى يجيء لاحدهما الخبر ظاهرا او مقدرا لان المذكور خبر لاحدهما فلا يجوز هذا الكلام حتى يجيء للاخر الخبر ظاهرا او مقدرا ونحو جاءني القايم اليه فاعل جاءني الشارب ماءه فاعل القايم الساكن داره فاعل الشارب الضارب اخاه فاعل الساكن

الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القايم في داره اخوك ... الذي ضرب خالدا ان المعلم الذي اكرم يكون الذي اعطاه ... حاصل كرم الذي ... طعامه عبد الله الذي ضرب ...

فاعل الضارب فكل واحد من المعرفات جر صلة للمعرف قبله فلو جئت للقايم بتابع من التوابع قبل شيء مما ذكر من هذه الموقوفات لم يجز لان الكل في صلة القايم ومن تتمتها ولا يجوز ذكر تابع للموصول قبل تمام صلته فاذا قلت الضارب مفعول اكرم بعده وانما قوصد للتبهام والا لغاز فان الغرض من هذه المسئلة تمرين المتعلمين ورياضتهم الشاتم مفعول الضارب المكرم مفعول الشاتم المعطيه مفعول المكرم والضمير المنصوب في المعطيه وهو عايد الى اللام مفعوله الاول درهما مفعوله الثاني القايم على المعطي في داره متعلق بالقايم اخوك فاعل القايم سوطا مفعول مطلق للضارب بشر بكرا عمرا خالدا عبد الله اكرم الاكل فاعل اكرم طعامه مفعول الاكل غلامه فاعل الاكل فالبدل الاول وهو بشر للموصول الاخير وهو اللام في القايم والبدل الذي بعده وهو بكر ابدل للذي قبله اي قبل القايم وهو المعطية وهكذا على الترتيب بان يكون عمرا بدلا من المكرم وخالدا من الشاتم وعبد الله من الضارب والا اي وان لم يكن البدل الاول للموصول الاخير والذي بعده للذي قبله فالابدال يكون قبل تمام الصلة فانك لو جعلت بشرا ليكون بدلا من المعطي مثلا وجعلت بكرا ليكون بدلا من القايم لكان بكرا من توابع القايم والقايم بدنا بعد في صلة المعطي فكنت قد ابدلت من الموصول وهو المعطي قبل تمام الصلة وعلى هذا فاعتبر لحوق هذه المسئلة وما شاكلها ان تبدا بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعايد والبدل وهكذا حتى تتصاعد الى الموصول الاول فلا يجوز لك ان تقدم البدل من الموصول الاول وهو الضارب على اسم من المبدلات الباقية ولا من الابدال لانها كلها في صلة الضارب قبل ان تتم فيكون كمن تتمه وسوطا ليس من تتمته لانه من تتمة الضارب فهو اجنبي وقع بينهما قلنا سلمنا انه واقع بينهما لكن ليس بواقع بين اجزاء الصلة لان صلة القايم قوله اخوك وغاية ما في الباب انه اجنبي واقع بين البدل وهو بشر ومبدله وهو القايم وهذا واقع كثير كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واجاز الفراء الذي نفسه محسن اخوك واجاز الذين اجمعون محسنون اخوتك بجعل محسن خبره والجملة على ان يكون اجمعون تاكيدا للضمير المحذوف عايدا الى الذين وهو هم واجاز الذي وزيد ضاربان اخوك على ان يكون زيد معطوفا على الضمير المحذوف العايد الى الذي فالتابع في هذه الصورة للمحذوف كما بيناه دون الموصول والا لزم وقوع تابع الموصول قبل تمام صلته ولا يجوز الفراء الحذف اي حذف الضمير العايد

ال

الا الذي مع الفعل نحو الذي ضربت اخوك ومع الظرف نحو الذي في الدار اخوك بتقدير الذي هو ضرب والذي هو في الدار لالباسه اي لالباس الحذف مع الفعل والظرف فانه لم يعلم ح ان الجملة التي وقعت صلة فعلية او ظرفية او اسمية وانما يكون الالباس مع الفعل والظرف حيث لا تابع للمحذوف واما اذا كان له تابع نحو الذي نفسه ضرب اخوك والذي نفسه في الدار اخوك فلم يجوزه الفراء ايضا مع وجود القرينة الدالة على المحذوف طردا للباب وهذا معنى قوله فتبعه اي تبع ما لا تابع له الذي فيه الالباس المتبوع اي ما له تابع دال على المحذوف في امتناع الحذف او يكون المراد بالمتبوع الاصل وبالتابع الفرع اي فتبع الاصل الذي لم يكن فيه تلك القرينة لان ما فيه القرينة اصل بالقياس الى ما لم تكن فيه ومنه اي ومن المبني اللازم ما تضمن معنى حرف الاستفهام او معنى حرف الجزاء غير اي فانها مع تضمنها معنى حرف الاستفهام والجزاء تكون معربة لما ذكرنا قبل كمن واي ومتى للمكان متى في اين وقوله استفهاما وجزاء قيد في الثلثة ومثله متى للزمان كذلك اي يكون استفهاما وجزاء وايان في معناها اي في معنى متى في انها للزمان لكن استفهاما الا ان متى اكثر استعمالا وايان مختص بالامور العظام نحو ايان مرسيها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكيف للحال استفهاما نحو كيف زيد فانه سوال عن احوال زيد اي اصحيح ام سقيم وانى لها اي للحال استفهاما نحو انى ومن اين لك الطرب وجزاء نحو قوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها ومنه كم الاستفهامية فانها مبنية لتضمنها معنى الاستفهام ولحق بها اي بالاستفهامية الخبرية في البناء لشبهها بها او بنيت لتضمنها معنى الانشاء الذي تكون بالحروف غالبا او لكونها موضع الحرف وهما اي كم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام اما الاستفهامية فلان الاستفهام واما الخبرية فلتضمنها معنى الانشاء في التكثير وانما وجب تصدر متضمن الانشاء لانه موثر في الكلام ومخرج له عن الخبرية وكل مؤثر في معنى الجملة فحقه صدر الكلام تلك الجملة فان تقدمها الجار اسما كان الجار او حرفا فالمعنى الموجب لها اي لكم التصدر وهو الاستفهام مقدر قبله اي قبل الجار لا بعده بها فانه لشدة اتصال الجار بالمجرور مع امتناع تاخر الجار عنه جعل الجار معها بمنزلة كلمة واحدة مستحقة للتصدر فالاستفهام في بكم اشتريت مقدر قبله التقدير بكم اشتريت ومحلها عند تقدم الجار الجر والا اي وان لم يتقدمها الجار فالواقع بعدها ان كان فعلا اي في الواقع بعدها فعل او ما جرى مجراه مما يعمل عمل الفعل

استند هذا الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها نحو كم رجلا جاءك او كم رجل في الدار او اسند الى متعلقها نحو كم رجل جاءك
غلامه فان الغلام متعلق الضمير لكن عاد الضمير في متعلقها الى كم لان الضمير كناية عن كم فمتعلقه يكون متعلق في الحقيقة
فالرفع بالابتداء اي يكون محل كم مرفوعا على الابتداء وان لم يشتغل الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها او متعلقها
فان كان هذا الفعل او الجاري مجراه واقعا عليها فالنصب اي فمحلها النصب بالمفعولية وان كان واقعا على ضميرها
سواء كان الضمير ظاهرا او مقدرا نحو كم رجلا ضربته وكم رجل ضربت على تقدير ضربته او واقعا على متعلقها نحو كم رجل
ضربت غلامه فالوجهان جائزان الرفع على الابتداء والجملة بعدها خبره والنصب على المفعولية اضمارا على
شريطة التفسير ولابد في الثاني من الوجهين المذكورين وهو النصب من تقدير ناصب بعدها اي بعد كم لاقتضائها
التصدر فيكون التقدير كم رجلا ضربت ضربته وكم رجل اهنت ضربت غلامه وفيه نظر لانه انما يقتضي التصدر اللفظي
لا التصدر التقديري لان المقدر كالمعدوم لفظا فلا يجب تقدير الناصب بعدها وفسر الشارح الثاني بما كان
الفعل واقعا على الضمير او متعلقه وليس على ما فسره لانه لا يجب فيه تقدير الناصب اذا كانت مرفوعة المحل على
الابتداء والا يكن الفعل واقعا عليها ولا على ضميرها ولا على متعلقه فلا بد من ان يكون ظرفا ان كان مميزها
ظرفا نحو كم يوما ضربت او يكون كم مصدرا ان كان مميزها مصدرا نحو كم ضربة ضربت وان كان الواقع بعدها اسما
مفردا غير جار مجرى الفعل فالرفع بالابتداء ان لم يكن كم ظرفا نحو كم مالك فان كم يكن مبتدأ عند سيبويه وما بعدها
خبرها لانه لا يجوز ان يخبر بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام وعند غيره خبر ما بعدها مبتدأ او الرفع بالخبرية ان كانت
كم ظرفا ويعلم كونها ظرفا بمميزها فان كان مميزها ظرفا فهي ظرف نحو كم يوما سفرك فكم هاهنا منصوب المحل اولا لانها
يتعلق به الظرف اي كم يوما كانت سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامها مقام عاملها الذي هو خبر المبتدأ وهكذا
حكم اسماء الاستفهام والشرط تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم والظرف منها كمتى واين يكون
ابدا منصوبة المحل على الظرفية اذا لم يكن مجرورة بحرف جر وقد يكون محلها مرفوعا على الخبرية ومنصوبا على الظرفية
اذا كان خبر مبتدأ نحو متى جهدك الا ان الشرط من هذه الاسماء لا يقع بعده الاسم لاقتضاء الشرط الفعل ولا يكون

اسما

اسماء الشرط للظرفية الا منصوبة على الظرفية ابدا وحكمها اي حكم كم استفهامية كانت او خبرية في جواز عود الكناية
اي الضمير الى لفظها او معناها حكم من فان كم مفرد اللفظ مذكر فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجل جاءك مع ان المسؤول
عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاآك وجاؤك وقيل انه مفرد اللفظ مجموع المعنى نحو كل فلا يجوز على هذا
عود ضمير المثنى اليه ومنها اي ومن المبني اللازم ما التزم فيه الاضافة الى الجملة فاسناد الزم اضافته الى الجملة واضافته
اليها كلا اضافة لانه وان كان في الظاهر مضافا اليها لكنه في المعنى مضاف الى مضمونها اشبه الغايات التي حذف منها
ما اضيفت اليه وهذا لزم البناء فيه لان الاضافة لازمة كاذ فانها لازمة الاضافة واذا فانها لا تنفك عن الاضافة الى شرطها
او لازما بشيئين كاذ او مكانيتين فاذ حال كونها زمانية للماضي اي الزمان من الازمنة الماضي مختص من بينها
بوقوع حدث فيه مقطوع به فاذا دخلت على المضارع قلبته الى الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول وقد يكون
للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن جعله من باب ونادى اصحاب الجنة ويضاف اذ الى كلتا
الجملتين الاسمية والفعلية وذلك لعدم طريان معنى الشرط عليها بخلاف اذا نحو جئتك اذ زيد قائم واذ قام زيد الاولى
اسمية خبرها مفرد والثانية فعلية فعلها ماض واذ يقوم زيد فعلية فعلها مضارع واذ زيد يقوم اسمية خبرها فعل
مضارع واستقبح اذ زيد قام اي استقبح وقوع جملة اسمية خبرها فعل ماض بعد اذ لان الخبر من مظان الاسم او ما
يضارعه كالفعل المضارع الا اذا ادعت ضرورة العدول عن الاسم وعن مضارعه ولا ضرورة هاهنا لان الغرض
وهو الدلالة على المضي حصل من نفس اذ فلا ضرورة الى الاتيان بالماضي في الخبر بخلاف قولك زيد قام بغير اذ فان
هذا الغرض لا يحصل الا بالاتيان بالماضي في الخبر ولان اذ موضوعة للماضي فايلاؤها الماضي اولى للمناسبة ولا يرد
على هذا الوجه اذ زيد يقوم لان اذا دخلت على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر على مذهب سيبويه ولان يقوم
ليس مختص بالاستقبال ولانه لا يلزم فيها العدول عن الاصل واذا للمستقبل اي الزمان من الازمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به في اعتقاد المتكلم وقد يكون للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
وحتى اذا جعله نارا ولتضمنها اي تضمن اذا معنى المجازاة والشرط لا تضاف الى الجملة الفعلية اما ظاهرة او مقدرة

عند المبرد فقوله اذا السماء انشقت بتاويل اذا انشقت السماء على سبيل الوجوب عنده وعلى سبيل الاولى
عند سيبويه والاخفش وانما لم يوجبا الفعل بعدها كالمبرد لانها ليست بعريقة الشرط كان ولو بل هي متضمنة
معناها تضمنا عارضا على شرف الزوال لانها موضوعة للامر المقطوع المنافي للشرط الذي كان وجوده مرددا
بخلاف سائر الاسماء الجوازم المتضمنة معناه فان تضمنها له صار بعد الوضع عريقا لانها ليست للامر المقطوع
وانما قال في حال السعة لجواز اضافتها الى الجملة الاسمية الخالية عن الفعل في حال الضرورة نحو قوله اذا الخصم
ابزى مائل الراس انكب قال الشارح بخلاف اذ فانها لا تتضمن معنى المجازاة لان وضعها للمضي والشرط انما
يكون في المستقبل لا في الواقع اقول الشرط هو المفروض وجوده وهو قد يكون في الماضي والكلمة الموضوعة له
وقد يكون في المستقبل والكلمة الموضوعة له ان والاصل فيها اي في اذا القطع بوجود الشرط والجزم به ولهذا كثر
استعمالها في الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة لكن قد يستعمل بمعنى ان من غير قطع وجزم
وذلك لانه لما ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي يقطع بوقوعها غالبا خلاف ما يتوقع جوز في اذا تضمن معنى
ان كما في متى من غير قطع ولهذا الجزم بها في الشعر كقوله اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب
بخلاف ان فان الاصل فيها الشك في وجود الشرط من غير ترجيح لوجوده على عدمه وليست للقطع وذلك لان
الشرط تطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اوليهما فرضا حصول مضمون الثانية والفرض ينافي القطع
ولذا الاصل فيها غلب وقوع الماضي بعدها استعمالا لان الماضي مقطوع به وقد تجرد اذا عن تضمن معنى
المجازاة لمعنى الظرفية في نحو والليل اذا يغشى فانه لو كان في اذا معنى الشرط لكان جوابها اما ما بعدها
او مدلولا عليه بما قبلها وليس بعدها ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه
وليس قبلها ما يدل عليه الا القسم ولا يصلح القسم للجواب والا كان التقدير اذا يغشى الليل اقسم فيلزم ان
يكون القسم متعلقا بغشيان الليل وهو خلاف المقصود اذ القسم بالضرورة منجز حاصل وقت التكلم
بهذا الكلام وان كان نهارا وتستعمل اذا اسما صريحا مجردا عن معنى الظرفية ايضا في نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو

اي وقت

اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاذا هاهنا مبتدأ وخبر نص على ذلك سيبويه وان لم يكن له شاهد من كلام
العرب واما قوله تعالى واذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فليس مما نحن بصدده لان اذا الاولى
زمانية والثانية للمفاجات في مكان الفاء وهما اي اذ واذا حال كونهما مكانيتين للمفاجاة نقل عن المبرد
ان اذ واذا للمفاجاة ظرفا مكان وقال الزجاج انهما ظرفا زمان ويختص الاولى وهي اذ المكانية بالجملة الفعلية
التي فعلها ماض والثانية وهي اذا المكانية بالاسمية ابقاء للمخالفة بينهما اي بين المكانية من اذ واذا
وبين الزمانية منهما فان اذ الزمانية تدخل الجملتين والمكانية تختص بالفعلية واذا الزمانية مختصة بالفعلية
والمكانية بالاسمية نحو بينا زيد قائم اذ راى عمرا وبينا زيد قائم اذا فلان قد طلع عليه والاغلب مجيء اذ في جواب
بينما واذا في جواب بينا والاصمعي لا يستفصح الا طرحهما اي طرح اذ واذا في جواب بينا وبينما وانشد الاصمعي
فبينا نحن نرقبه اتانا معلق شكوة وزناد راعي فان اتانا جواب لبينا من غير اذ واذا وانما لا يستفصح لان الظاهر
ان العامل في بينا وبينما هو الجواب كما في اذا الزمانية فان العامل فيها على الصحيح وعند الاكثرين هو الجزاء
لا الشرط لان الشرط مخصص لها وتخصيصه ليس لكونه صفة لها والا لكان الاولى فيه الاتيان بالضمير كما في
قوله يوما يسود فيه الوجوه على ما سيجيء فيكون التخصيص لكونه مضافا اليه اذ لا مخصص ثالثا بالاستقراء واذا
كان الشرط مضافا اليه لا يجوز ان يكون عاملا لان كل كلمتين كانتا بمنزلة كلمة واحدة في وقوعهما معا
جز كلام لا يجوز ان يعمل الثانية منهما في الاولى لانه لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه ومؤخر
من وجه كذلك ما هو بمنزلتها في المعنى وقال ابن الحاجب في شرح المفصل التخصيص حاصل في اذا بذكر
الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه الشمس فلا يلزم الاضافة فلا يلزم فساد عمل الشرط فيها
وفيه نظر لان تخصيص الزمان انما يكون بالصفة لا بمجرد ذكر الفعل بعده اذ لو كان مجرد ذكره كافيا في ذلك
لزم التخصيص في متى في متى قام زيد مع انه غير مخصص اتفاقا فيلزم على تقدير ان يكون العامل هو الجواب تقدم
ما في صلة المضاف اليه على المضاف لان الجواب مضاف اليه لاذ واذا وفيه نظر لان العامل مع وجود اذ واذا هو معنى

المفاجات او تقول لا نسلم ان اذ واذا المكانيتين مضافتان حتى يلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف
لانه لا يضاف من المكان الى الجملة الا حيث وقيل انما لا يستفصح الاطراحهما لكثرة مجي جوابهما بدونهما وفيه
نظر لان الكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح وانما تدل على ان الاكثر هو الافصح الا ترى الى قول امير المومنين علي عم
بينا هو يستقيلها في حيوته اذ عقدها لاخر بعد وفاته قال انما ادخلت اذ واذا المفاجاتين في جواب بينا وبينما
لانه لما لزم مضمون الجملة الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ادخلتا للدلالة على اقتران مضمون الاولى بالثانية
مفاجاة بلا تراخ ليكون اكد في معنى اللزوم وعن بعضهم ان اذا في قولهم خرجت فاذا السبع حرف وما بعده مبتدا
وليست اذا مضافة كما يقال خرجت فثم السبع وفي المكان السبع وان كانت اذا زمانية كما قيل كان التقدير
ففي ذلك الزمان حصول السبع على حذف مضاف لان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة والصحيح ان الخبر محذوف
اي خرجت فاذا السبع واقف حاله اذا على الكثير الشايع وجاز في نحو خرجت فاذا زيد قايم الرفع في قايم على انه خبر زيد
والنصب حملا على حذف الخبر والمنصوب حال اي فاذا زيد حاصل حال كونه قايما ويجوز عند الكوفيين في المعرفة
النصب نحو خرجت فاذا عمرو القايم على ان عمرو مرفوع بالظرف لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان وان
القايم منصوب بوجدت الدال عليه اذا المفاجات فالتقدير خرجت فوجدت عمرا القايم واما قولهم كنت
اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اي الزنبور هي اي العقرب فلا يجوز فيه اي في هي الا الرفع على الخبر
عند سيبويه والكوفيون يقولون فاذا هو اياها وحكي ان سيبويه وفد على البرامكة فطلبوا ان يناظر الكسائي
في مجلس يحيى ابن خالد فسئل عن هذه المسئلة فقال فاذا هو هي ولا يجوز النصب فقال الكسائي لحنت وليس من
كلام العرب فقال يحيى اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما قال الكسائي العرب اجتمعت ببابك وقد قنع
بهم اهل المصرين فادخلوا وافتوا وقال الكوفيون العباس ان اذا اذا كانت للمفاجات ظرف مكان والظرف
يرفع ما بعده ويعمل في الخبر على تقدير وجدته هو اياها او وجدت وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين ان هو عماد واذا
كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها والحق مذهب البصريين وموافقة العرب للكسائي لا حجة

فيها للشبهة المروي انهم اعطوا جعلا على متابعة الكسائي وقولهم اذا بمعنى وجدت باطل لانه لم يعمل عمله
وكذا ما ذكره ثعلب لان الفصل والعماد عند البصريين فصل لا يجوز حذفها ولا يحيل به الكلام ولا يجوز حذف هو
في هذه المسئلة وروى عكس هذا في المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه فانه قيل سال الفراء في مجلس
الرشيد عن هذه المسئلة فقال فاذا هو اياها وخطاه الكسائي وادخل العشبريون من بني شيبان فكل
يقول فاذا هو هي فسكت سيبويه خجلا وزعم بعضهم كابن بري ان اذا حرف مفاجاة وهو المروي عن الاخفش
عنال ونوع الجملة بعدها ظاهره الجزبين اولا وعلى قوله خبر المبتدا الذي بعده محذوف وقال ابن مالك هو الصحيح
عندي لانها لو كانت ظرفا لم يربط بين جملتي الشرط والجزا في نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون اذ لا يكون معنى الجزا لكن لك الاحرف او بينا وبينما هكذا مشبعة او متصلة بما المزيدة اعلم ان بين في
الاصل مصدر بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اي
زمان فراقهما وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما قصد اضافته الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة اشبعت
الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليلا على عدم اقتضائه للمضاف اليه لانها انما يوتى بها للوقف كما في انا
والظنونا او زيدت ما الكافة لانها تكف المقتضي عن الاقتضاء من الظروف الزمانية فانه اذا كف بما واضيفت
الى الجملة لا يكون الا للزمان وان كان قبل اضافته الى المفرد مستعملا في الزمان والمكان كما ذكرنا لانه لا يضاف من
المكان الى الجملة الا حيث مع انه في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فالتقدير في بينا زيد قايم
بين اوقات زيد قايم اللازمة للاضافة الى الجملة الاسمية قال الشيخ الرضي وبه خلاف في الماضي والمستقبل
وقال ابن مالك وبالزمان للاضافة الى الجملة وما قيدها بالاسمية والعامل فيهما اي في بينا وبينما الجواب
اذا كان الجواب مجردا عن كلمتي المفاجات وهما اذ واذا اذ لا مانع يمنعه عن العمل والا يكن مجردا عن كلمتي المفاجات
فمعنى المفاجات المتضمنة هي اي اذ واذا اياه اي هذا المعنى هو العامل في بينا وبينما وليس العامل هو الجواب
لانه مجرور باضافة اذ واذا اليه وما في صلة المضاف اليه لا يتقدم المضاف والاولى ان يقول في بيان اعرابهما

المحل ما قال الشيخ الرضي عند دخول اذ واذا في جوابهما وهو ان اذ واذا ان كانا ظرفي مكان كما هو مذهب المبرد كانا منصوبي
المحل على انهما ظرفا مكان لما بعدهما ولا يجوز على هذا القول ان يكونا مضافين الى الجملة بعدهما لان ظروف المكان
لا تضاف الى الجمل الا حيث وكان بينا وبينما ظرفي زمان له فتقدير بينا زيد قايم اذ راى هندا راى زيد هندا
بين اوقات قيام زيد في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان كانا ظرفي زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان
الى الجملة بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدا ان خبرهما بينا وبينما فالتقدير على هذا وقت روية زيد هندا كاين بين
اوقات قيامه ومثل حيث للمكان فانه ايضا من الظروف اللازمة الاضافة الى الجملة وبني على الضم تشبيها بالغايات
لان اضافته الى الجملة كلا اضافة ويضاف حيث الى كلتا الجملتين الاسمية والفعلية لانها للمكان المبهم
وهي كما تكون في الاسمية كذلك تكون في الفعلية وقد شذ اضافتها الى المفرد نحو اما ترى حيث سهيل طالعا
نجما يضي كالشهاب ساطعا ومنهم من يرفع سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود فعلى هذا
يكون ايضا مضافة الى الجملة واعلم ان حيث ليست بلازمة للظرفية فانها في البيت مفعول به لترى اي مكان سهيل
كما في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته ولما من الظروف اللازمة الاضافة الى الجملة بمعنى حين وهي
لوقوع الشي لوقوع غيره وهي ظرف عند ابي علي وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع الامر لغيره وانما يكون مثل
لو فتشبيهها بلو ولو حرف وقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي كلو الا ان لو
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول ولا يضاف لما الا الى الجملة الفعلية
التي فعلها ماض لفظا او معنى لقربها من الى المجازاة كلو والعامل في لما الجواب وجوابها فعل ماض
او جملة اسمية مع اذا المفاجاة كقوله فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء
وقد يكون مضارعا وليس من الباب اي من باب اللازم البناء كلما وان كانت من الظروف اللازمة للجملة
الفعلية متضمنة معنى المجازاة لما فيه من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط وانما لم يكن من الباب
لانها كلما اضيف الى المصدر لان ما مصدرية والمصدر الظرف لانه قد يذكر المصدر ويراد به الظرف نحو اتيتك

طلوع الشمس فيكون الزمان المضاف الى ما المصدرية مقدرا منصوبة على الظرفية لعدم ما يوجب بناءها
من اضافتها الى الجملة وقيل ما في كلما نكرة موصوفة بمعنى حين والجملة بعدها صفة لها والضمير فيها محذوف
فيكون التقدير في كلما طلعت الشمس اتيك كل حين طلعت الشمس فيه اتيك والاولى ان يقول ان حكم كلما
حكم بينما فيكون كلما في الاصل كل وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما اريد اضافته الى الجملة والاضافة اليها كلا
اضافة كفت بما ونصبت على الفتح الذي كان يستحقه حالة الاعراب كما بني بينما عليه ومنها اي ومن اللازم البناء
ما جاء على لفظ الحرف لفظا او تقديرا فان الف على اسما لا يقدر لها اصل كما لا يقدر لالف على حرفا اصل
الى واحد الا كلا فانه وان كان على لفظه الى حرفا لفظا الا انه ليس على لفظه تقديرا لان الفه منقلبة عن الياء
بخلاف الحرف مع قرب معناه من معناه حرفا وانما لم يقل مع ان معناه معناه لان معنى الكاف اسما المثل
معناه حرفا التشبيه الحاصل في لفظ اخر كعلى وعن والكاف ومنذ ومذ فان هذه الكلمات انما بنيت للتناسب
بينها اسما وبينها حروفا لفظا ومعنى ومنها اي من اللازم البناء كلمات خارجة عن نظام الضبط بحيث لا يدخل
تحت ضابطة فلا يدرس عددها فتنضبط وهي الان وهي الان للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وقد وقعت في اول
الوهلة وفي ابتداء الوضع بالالف واللام وهي علة بنائها على ما ذكر ويحتمل ان يكون هذا اشارة الى ما قال السيرافي
وهو ان الان يشبه الحرف بلزومها في اصل الوضع وتيرة واحدة وبقائها في الاستعمال عليها وهي التعريف باللام
بخلاف ساير الاسماء فانها تكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف او اشار
الى قول ابي علي فانه قال بني الان لتضمنه لام التعريف واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط لام التعريف
ان يدخل على النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها قال الشارح وفيه نظر لجواز ان يكون تعريفه بكونه
علما لجنس الزمان الحاضر لا لانه متضمن للام التعريف اقول النظر انما يرد على قول ابي علي لا على قول السيرافي وكلام
المتن محتمل للوجهين وامس فمن بني بناه على الكسر كالحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريف فان كل يوم
مقدم على يوم فهو امسه فهو في الاصل نكرة فلما اريد امس يوم التكلم دخله لام العهد ثم حذفت اللام لكثرة

فهم كل من يسمع امس الامس يوم التكلم مضاف معرفة بتضمنه اللام نحو لقيته امس الاحدث واما بنو تميم فيبنونه
عنهم اعرابه غير منصرف في حالة الرفع وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر وقط وعوض وهما للزمان الماضي والمستقبل
والعموم وقد يستعمل عوض للمضي اي قط للماضي نحو ما فعلته قط وعوض للمستقبل نحو ما افعله عوض على سبيل الاستغراق
والعموم وقد يستعمل عوض للمضي ولا يستعملان الا مع النفي وربما يستعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه
قط اي دائما وقد يستعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذيب قط وانما بنيا لتضمنهما معنى لام التعريف
الاستغراقية لانهما موضوعتان لاستغراق الزمان قيل بني عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين والداهر والعائض الذي يبقى على وجه
الدهر وكان المعنى ما بقي في الدهر داهر وحمل عليه قط في بنائه على الضم قال الشاعر رضيعي لبان ثدي ام تقاسما
باسحم داج عوض لا نتفرق وما قبل البيت تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق تشب
اي توقد والمقرور الذي اصابه القر اي البرد وعني بالمقرورين الندى وهو الجود والمحلق وهو اسم رجل وفي عطف
المحلق على الندى نوع فصاحة كانه يريد انهما من جنس واحد بل اخوان امهما واحدة واللبان بالكسر لبن المراة
خاصة وتقاسما اي تحالفا لا يفارق احدهما الاخر والاسحم الاسود والداجي الشديد السواد وعني بالسحم الداج
الليل وهو ليس بالمقسم به بل هو ظرف منزلة ان يقول تقاسما في ليل داج يكون تقاسمهما واستيناسهما
الكرم وقيل هو الرحم اي تحالفا في الرحم قبل الولادة ومنها اي في قط وعوض لغات اما قط ففيه خمس لغات
مفتوحة القاف او مضمومة مع ضم الطاء مشدده او مخففه ومفتوحة القاف ساكنة الطاء وفي عوض ثلث لغات مثلثة
الفاء مثلثة اللام ولدى وهو من المبنيات التي خاتمها نظام الضبط وانما بني لمشابهته الحرف في عدم التصرف وهو
اول غاية الزمان او المكان وفيها لغات منها لدن كان الاصل فيها لدن فخففت بحذف الضمة كما في عضد فالتقى
ساكنان فاما ان يحذف النون فصار لد او يحرك الدال بالفتح او كسر للساكنين فصار لدن ولدن او بكسر النون
فصار لدن او خفف بنقل الضمة فيحذف النون او بكسر للساكنين فصار لد او لدن وقد جاء لد بحذف نون لدن

دي

وفي قوله وفيها لغات نظر لانه ليس في لدا اللغات بل في لدن لغات واما لدى فهو اسم بمعنى لدن ويشبه نونها
بالتنوين من حيث انها تحذف كما يحذف التنوين ومن حيث ان الدال قبلها يفتح ويضم ويكسر كما ان قبل التنوين
كذلك ولذلك التشبيه نصب بها العرب غدوة خاصة تشبيها بالتمييز في راقود خلا نحو لدن غدوة حتى الا دنيها
تشبيها بالتمييز في راقود خلا نحو لدن غدوة مستوص من الظل قالص الا ذلصوق وقلص الظل انضم ومن وما
الموصوفتان من المبنيات التي خاتمها نظام الضبط لخلاف الموصولتين والاستفهاميتين والشرطيتين
فانهما داخلان تحت ضابطة وما غير موصوفة ولا موصولة اي تامة فانها ايضا مما خاتمها نظام الضبط وكم الخبرية
وكاين في معناها وهي محمولة في البناء على كم الخبرية المحمولة على الاستفهامية فيه وكيت وذيت مما خاتمها نظام الضبط
حال كونهما كنايتين عن القصة والكناية هي ان يعبر عن شي معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه لغرض من الاغراض وانما بنيتا لان كل واحدة منهما واقعة موقع الجملة والجملة من حيث هي هي لا تستحق اعرابا
ولا بناء وكان يجب على هذا ان لا يكونا مبنيين ايضا كالجملة لكن لما لم يجز ان يخلو المفردات عنهما ابقيتا على الاصل
الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء وبناؤهما على الفتح لثقل الياء ولا يستعملان الا مكررتين بواو
العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وانما لم يجعل الكنايات بابا مفردا من المبنيات
كما جعله غيره لان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منهما بالاتفاق مع اعرابهما وههنا ابوك اصله الله
ابوك حذف لام الجر ولام التعريف لكثرة الاستعمال ثم قلبت الهاء الى موضع العين وسكن لوقوعه موقع الالف
الساكن ورجعت الالف الى اصلها الياء على ما هو احد مذهبي سيبويه وهو ان اصله من لاه يليه اذا استتر وبني
لتضمنه لام التعريف وعلى الفتح لخفته على الياء وقد يحذف الياء فيقال لهُ ابوك وله لا افعل اصله بالله لا افعل حذف
الياء الجارة ولام التعريف فصار لاه ثم رجع الى اصله على ما قيل ان اصله لاه ولو لا ان القلوب تولهُ وتضطرب عنه
ثم سكن اللام لان الشم مما يتوجه فيه انواع من التخفيف وبني لتضمنه لام التعريف ومن الثاني وهو العارض
المركبات لجعل الكلمتين كلمة واحدة وقوله الكلمتين يشمل اقساما ستة والصدر من المركب هو المبني فقط اذا لم

تضمن الجزء الثاني منه الحرف كحرف العطف وحرف الجر نحو خمسة عشر او بعضا بغير الحاد اربان فان الثاني منه
متضمن للحرف تقديرا على مايجي كبعلبك وحضرموت فانه بني الصدر منهما على الفتح لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف
وجعل الثاني معربا غير منصرف على الفتح لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وجعل الثاني معربا غير منصرف على
الانتج لكونه غير متضمن للحرف وقد يبنى ايضا فيشبهها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر وبادي بدا الكلمة الاولى اسم
من بدات الشي اي فعلته ابتداء والثاني على وزن دعاء واصله بدا كتاب وهو مصدر بمعنى المفعول نحو
اعطه بادي بدا فبادي اسم فاعل مضاف الى المفعول وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء الما يجب ان يفعل
ابتداء والمراد بالبدا مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء فعلى هذا كان كل جزء منه معربا فكثر استعماله بحيث بنيا
من الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة من غير نظر الى مدلول كل واحدة منهما فان معنى بادي بدا مبتديا
فخفف الكلمتان لانهما بمنزلة كلمة واحدة باسكان الهمزة من الاولى وقلبها ياء وحذف الهمزة من الثانية وبنيت
الاولى لصيرورتها كلمة والثانية تشبيها لها بثانية نحو خمسة عشر هذا مذهب سيبويه فانه جعل الثانية مبنية
وان كان على جهة التشبيه من غير ضعف بخلاف معد يكرب فان بناء الثانية فيه ضعيف لتقصيرهم التخفيف
والكلمة بالبناء تكون اخف لفظا منها بالاعراب لدخول التنوين والاعراب في المعرب وان كان تقديرا واما
تبع جار الله في جعل بادي بدا لو كان معربا لوجب ادخال التنوين فيها لان فيه التركيب فقط من غير العلمية
وايدي سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا والايدي كناية عن الابناء لانهم في التقوى والبطش بهم
بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون انتصابه في الاصل على الحال على حذف المضاف اي تفرقوا مثل اولاد سبا
تشتتوا حين ارسل عليهم سيل العرم في تفرقهم في البلاد او على المصدر اي تفرقا مثل تفرق ايدي سبا وحكمه
في بناء الاول والثاني حكم بادي بدا والهذا اسكن الاول وقلب همزة سبا الفا وقد نقل والجامع صاحب المفتاح
منه اي مما بني منه المصدر فقط نحو ضاربته وهاشمي فانه قال فانه قال ايضا كلمتان مركبتان من اسم وتاء
تانيث او ياء نسبة صارتا من شدة الامتزاج بمنزلة كلمة واحدة والا اي وان تضمن الجزء الحرف فكلاهما مبني

كالعشرة

كالعشرة مع ما نيف وزاد عليها نحو احد عشر الا اثنى عشر فان الجزء الاول منه معرب لظهور الاختلاف في
الذي في القا الزيدان و المنزل الثاني منزلة نون التثنية وذلك لانه لما حذف الواو المؤدنة بالانفصال
من اثنى عشر لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لانها تدل على الانفصال ايضا فقام عشرة بعد حذف النون
مقامها فصار اثنى عشر كاثنين فكانه لا تركيب فيه ولهذا لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخواته فتقول ثلثة
عشرك ولا تقول اثنى عشرك لانه كاثنانك وانما بني الجزء الثاني من احد عشر لان الاصل فيه العطف بالواو
فلما قصد الامتزاج الاسمين حذفت الواو لما ذكرنا من انها دليل الانفصال وانما قصد والواحدة كعشرة
بخلاف غيرها نحو لا اب وانما بني الجزء الثاني لتضمنه معنى الحرف وبني الاول لانه بمنزلة الصدر من الكلمة
وعلى الفتح ليزول بعض الثقل الحاصل من جعل الاسمين اسما واحدا وكذلك الحادي عشر الى التاسع عشر
يعني اذا اشتق اسم فاعل من العدد كالحادي والثاني وركب مع العشرة كان الثاني متضمنا الحرف اذ اصل حادي
ثالث عشر جاء في واحد من ثلثة عشر كالتنوين معطوف على الثلثة لا على الثالث حتى يجي معنى العطف فيه
ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة وعطف عليه عشر اضطرارا وذلك لانه لا يمكن بناء اسمي
فاعلين من الجزئين والالتباس البين على مفردين لان كل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد وهو خلاف
المقصود ولا يمكن بناء اسم فاعل واحد من الجزئين مع بقاء حروفهما لانه انما بني مما كان على ثلثة احرف فلم يمكن
البناء ولا مع حذف بعض حروفهما نحو ثاثر مثلا من ثلثة عشر لحصول الالتباس حينئذ فبني اسم فاعل
من اول الجزئين ايذانا من اول الامر بان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني عليه لفظا وان
كان من حيث المعنى معطوفا على العدد المشتق هو منه وجاز اسكان الياء من الحادي عشر وان كان القياس
ان يفتح كاحد عشر وانما اسكن لاستثقال اصل الحركة على الياء مع تثاقل المركب بالتركيب كما جاز اسكانها
في ثماني عشر لذلك والاضافة لهذه المركبات ودخول اللام فيهما لا يخلان بالبناء وان كان كل واحد منهما يرجح
جانب الاسمية والاعراب لبقاء علة البناء فيهما معهما مع ان اللام فيهما انما تباشر الجزء الاول منهما وتقدير عشر

للزوم طريانه على ما هو بمنزلة الوسط حذف قال الاخفش في الاضافة فانها لما باشرت الثاني تلك عشر زيد جوز
اعرابه وكذلك كلا الجزئين من المركب في نحو ووقعوا في حيص بيص مبني اي وقعوا في فتنة عظيمة والحيص الهرب
والبوص التقدم والسبق اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا العظم الفتنة فقلبت الواو يا للازدواج وقد
يقال حوص بوص للازدواج ايضا لكن الاول اولى لان اليا اخف من الواو ولقيته كفة كفة اي متواجهين
كان كلا منهما يكف صاحبه عن الاعراض ولقيته صحرة بحرة اي ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع
اي في غير مضيق فيمن لم يضم اليهما نحرة وهو بمعنى الاظهار ايضا واما من ضمها اليهما فاعرب الثلثة نحو صحرة
بحرة نحرة على الاتباع لانه يتعذر تركيب تلك كلمات قال الشارح وفي لفظ الكتاب نظر لانه يوهم ان بنا صحرة
بحرة مقيد بان لا يضم اليها نحرة وليس كذلك لانهما مبنيان بحالهما دون الثالث اقول لان الشيخ الرضي نص على
انه اذا ضم الثالث اليهما كانت الثلثة معربة فيكون بناؤهما مقيدا بعدم انضمام نحرة اليهما وهو جاري بيت
بيت اي ملاصقا بيتي ببيته اي بيت منه منتسبه الى بيت مني او ملاصق لبيت مني ووقع بين بين
اي بين هذا وبين هذا واتيك صباح مسا اي صباحا فمسا اي كل صباح ومسا ولقيته يوم يوم اي يوما
فيوما اي كل يوم فمعنى العموم مستفاد من الفا كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة ساعة
لا ان الفا للتعقيب يفيد ان الثاني عقيب الاول بلا فصل الى ما لا يتناهي وتفرقوا شغر بغر اي منتشرين
عليه ضيعته اذا فشت وانتشرت وبغر من بغر النجم اي هاج بالمطر ونشره وشذر مذر اي متفرقين وشذر
من التشذر وهو التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والتفريق ايضا والميم في مذر بدل من البا وخذع
مذع اي متقطعين خذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي الاخبار
وينشرها وتركوا البلاد حيث بيث اي متفرقين وهما من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى واحد تقول
استحثت الشيء اذا اضاع في التراب فطلبته وقوله لان تضمن الثاني من هذه المركبات لمعنى الحرف ظاهر
متعلق بقوله وكذلك وقعوا في حيص بيص ومنه اي ومما بني الجزان الخازبان هو مركب من اسم فاعل خزى اي قهر

واسم

واسم فاعل بري اي ارتفع كانه قيل هو الخازي والباري فركبا وجعلا اسما واحدا وله خمسة معان ضرب من
العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور في لغة اسم السبع المبني هو فيها
والمبني منها لغتان جاز بان بنا الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز بازِ بنائهما على الفتح تشبيها
لخمسة عشر والخمس الباقية منها معربة وهي خاز باز باعرابهما واضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني
وعدم صرفه وخاز باز ببناء الاول على الفتح او الكسر مع عدم صرف الثاني للعلمية والتركيب لكونه علم الجنس
كاسامة خازبا كقاصعا وخز باز كقرطاس وليست تانك اللغتان باسمين في الاصل ركبا احدهما مع الآخر
بل كل واحدة منهما اسم واحد صيغ من اسمين كما قيل عبقسي في عبد القيس واذا دخله اللام لم يتغير ما كان
مبنيا عن بنائه ويتغير ما كان منها غير منصرف فانه يجر بالكسر كما في ساير غير المنصرف ولما كان تضمن الثاني فيه
الحرف غير ظاهر قال لانه كانه في الاصل بالعطف لاحد الوصفين على الآخر فانه لما لم يكن لنا دليل على ان اصله خا
وباز تحقيقا ولا بد لبناء الجزء الثاني من علة حكم بتضمنه الحرف تقديرا حيث استعمل مبنيا الحاقا له بما عرف التضمن
اي تضمن الحرف فيه حقيقة كخمسة عشر ومنه اي ومن القسم الثاني الغايات وهي ما كان اصل الكلام فيها ان ينطق به
مضافا لكونه دالا على امر نسبي لا يتم الا بغيره وكذا سميت غايات فانها لما كانت متضمنة لمعنى نسبي كان حقها
ان لا تكون غاية وانما يكون الغاية هو المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم غريب ايذانا بانها
وقعت مخالفة لوضعها ثم بترك الاضافة لفظا تبقى لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف وانما لم يبن مع وجود
الاضافة كما يبنى الموصول مع وجود ما يحتاج اليه وهو صلته لان ظهور الاضافة حقيقة يرجح جانب الاسمية
بخلاف ظهور الصلة فانها لا يرجحها وانما بنيت على الضم جبرا باقوى الحركات لما نقص منها وقوله لا نية اشارة الى
ما قال بعضهم انه اذا ترك الاضافة نية اعرب لعدم تضمن معنى الاضافة كقوله فساغ الى الشراب وكنت قبلا
اي قديما وقيل انما اعرب قبل لان التنوين فيه عوض من المضاف اليه فعلى هذا القول لم يكن فرق في المعنى بين ما
اعرب من الظروف المقطوعة عن الاضافة وبين ما بني منها بخلاف القول الاول فانه اذا بني كان المضاف اليه

في حكم الثابت واذا اعرب كان في حكم الساقط نسيا فلما كان المضاف المقطوع عن الاضافة كلتيه من قبل
ومن بعد ومن فوق ومن تحت وكذا باقي الجهات الست نحو امام وقدام وخلف ووراء ويقاس عليها ما هي
بمعناها نحو يمين وشمال وفضلته اول ودون ومن عل وفيه اي في عل لغات من عل بالاعراب كعم ومن عال
كقاض ومن معال كرام ومن عل كعصا ومن عل مفتوح الفاء مثلث اللام او غير ظرف كحسب حذف
المضاف اليه منه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير لانه لا يتعرف بالاضافة ولا غير وليس غير بشبه غير
بالظرف في العلامات في حذف المضاف اليه منه وبنائه على الضم لشدة الابهام فيه كما في الغايات وانما يحذف المضاف
اليه من غير اذا كان مع لا لنفي الجنس او مع ليس وذلك لكثرة استعمالهما معها واخوا معني حسب الا انه اي ان حال من
القسم الاول للازم البنا ومنه اي ومن القسم الثاني ما اضيف الى يا المتكلم انه مبني على الكسر ومنه اي ومن القسم
الثاني ما يضاف الى الجمل من الظروف الزمانية اضافة غير لازمة فالجملة التي يضاف اليها الظروف ان كان صدرها
ماضيا يجوز بناؤها التقوي العلة للبنا بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسي
منه المضاف احكامه ويجوز اعرابها لعدم لزومها للاضافة الى الجملة وان كان صدرها فعلا مضارعا نحو هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم او اسما معربا او مبنيا نحو جئتك يوم انت امير فعند بعض البصريين لا يجوز فيها
الا الاعراب لضعف علة البناء وعند الكوفيين يجوز بناؤها لاعتبارهم العلة الضعيفة والى اذ فانه
يجوز بناء الظرف المضافة اليه لوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا واعرابها العروض علته كقوله تعالى ومن خزي
يومئذ قرئ بفتح الميم وجره من اسماء الزمان بيان لما الموصول في قوله ما يضاف الى الجمل وقوله فيمن يبنيه
فيد في ما يضاف الى الجمل والى اذ فان عند بعض يكون معربا كما عرفت الآن ومثلها اي ومثل اسماء الزمان المضا
الى الجمل والى اذ في جواز الاعراب والبناء مثل وغير مع ما وان اي مثل مع ما وغير مع ان مخففة ومشددة فانه
يجوز بناؤهما لشابهتهما لاذ واذا في انهما مضافان في المعنى الى المصدر وفي الابهام مع وقوع المبني وهو ما وان
مشددة ومخففة موقع المضاف اليه ويجوز اعرابهما لعروض علة البنا كقوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون بفتح

مثل

مثل مع انه صفة لحق او خبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا على المصدرية اي انه لحق حقا مثل حق نطقكم
وكقوله لم يمنع الشرب منه غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فتح غير مع انه فاعل لم يمنع والكوفيون
اجازوا بناء غير بمعنى الا على الفتح مطلقا اي سواء كان مضافا الى ان ولا وذلك لتضمنه معنى الا ومنه اي ومن القسم الثاني
ما بني من المنادى على الضم وهو المفرد المعرفة على ما يجيء ومنه اي ومن الثاني ما بني من المبني بلا على الفتح وهو المفرد النكرة
لا لتضارع المضاف على ما يجيء ومثلات اوان فان حذف المضاف اليه من اوان وبني على الكسر وعوض التنوين عنه
في قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء اي لات اوان صلح فاجبنا ان ليس الحين حين بقاء
اي ابقاء ومساهلة فمن لم يجعل لات حرف جر فان لات ان كان حرف جر كان اوان معربا مجرورا بلات وان
كان لات بمعنى ليس على ما سيجيء الاختلاف فيه كان اوان مبنيا على الكسر لانه لو كان معربا لوجب ان يكون اما مرفوعا
او منصوبا منهما ما بني من الكلم وفيما سوى اقسامه وما عداه معرب وهو اي المعرب على نوعين الاسم المتمكن
والفعل المضارع والاول اما ان يستوفي حركات الاعراب مع التنوين ويسمى المنصرف او لا يستوفيها مع التنوين
بمعنى انه لا يوجد فيه الجر ولا التنوين وانما كان كذلك لان غير المنصرف لما شابه الفعل مشابهته ضعيفة باعتبار ان كل
واحد من اسباب منع الصرف متفرع على اصل كما ان الفعل متفرع على الاسم افاد فواتنا فاحذف منه بهذه ملثا
علامة تمكنه وهي التنوين ثم تبعه الكسر ليعلم ان سقوط التنوين لمنع الصرف لا لغيره فانها قد تحذف وحدها للوقف
والاضافة واللام والبنا فحذف الجر هنا تبعا للتنوين ايذانا من اول الامر على سقوطه لمنع الصرف لا لغيره وانما
خص الجر بذلك لما بينه وبين التنوين من المعاقبة وعند بعضهم سقوط الجر ليس تابعا لسقوط التنوين قالوا ان
غير المنصرف لما شابه الفعل حذف منه التنوين والجر معا والاول اولى لان الجر لو لم يكن تابعا للتنوين في السقوط
لما يعود في حال الضرورة الى اعادة التنوين لا الى اعادة الجر كقوله عد ذكر نعمان لنا ان ذكره فان مع الضرورة انما
يرتكب قدر الحاجة ولا حاجة هنا الى اعادة الجر لاستقامة الوزن باعادة التنوين وحده ويكون الذي لا ينصرف فيها
مع التنوين بالفتح جرا اي في حالة الجر وذلك لانه لما منع الجر منه يجب تحريكه للهرب عما هو اصل البنا وهو السكون

وكان اولى الحركات بان يقوم مقام النصب لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة وفي المعنى نحو مررت بزيد
وجرت زيدا او في الكناية نحو مررت بك ورايتك وقال الاخفش والمبرد والزجاج انه في حالة الجر مبني على الفتح لانه
لما شابه الفعل والاصل في الفعل البناء حذف منه علامة التمكن وبني في حالة الجر ليكون كالفعل في خلوه عن الجر
وانما يكون في حالة الجر بالفتح حال كونه غير مضاف ولا معرف باللام اما اذا كان مضافا او معرفا باللام فانه اما اذا كان
مضافا او معرفا باللام فانه يكون في حالة الجر بالكسر نحو باحمركم وبالاحمر اما على قول من قال ان المقصود بالمنع هو التنوين والجر
تابع له فلان سقوط التنوين لم يتصور لمنع الصرف مع وجود اللام او الاضافة فلم يصح سقوط التابع وذلك لان
التنوين قد خرج عن حيز الوجود لسقوطه بسبب اللام والاضافة واما على قول من قال ان الجر مقصود بالمنع ايضا فلان
الاسم اذا دخله اللام او الاضافة فخرج عن شبه الفعل وصار منصرفا لدخول ما لا يكون في الفعل عليه فاعيد اليه ما
سقط منه لاجل المشابهة وهو الجر اما التنوين فلم يمكن عوده مع وجود اللام والاضافة فلا يعود ويسمى هذا النوع
غير المنصرف لكونه ممنوعا من الصرف واسباب منع الصرف عشرة والمشهور انها تسعة زاد الامام عليها الف الالحاق
وتسمية كل منها بانه سبب مجاز لانه جزء السبب التام فان الاسم لا يصير غير منصرف الا باجتماع اثنين منها او بوجود
واحد يقوم مقامهما وهي اي الاسباب التعريف وهو متفرع على التنكير لان كل ما تعرفه كان مجهولا اولا ثم يعتوره
التعريف والتانيث وهو فرع على التذكير لاحتياج المونث الى زيادة علامة الزائد على التانيث بخلاف المذكر ووزن
الفعل وهو فرع على وزن الاسم اذا وجد في اوزان الاسماء لان الاصل في وزن كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع اخر
والعدل وهو فرع على المعدول والوصف وهو فرع على الموصوف والجمع وهو فرع على الواحد والتركيب وهو فرع
والعجمة وهي فرع على لغة العرب لان لغة كل قوم عندهم مستقرة على ما ياخذونه من غيرهم والالف والنون المضارعتان
لالفي التانيث وهما فرعان على الفي التانيث او على ما زيدا عليه والف الالحاق وهو الرابع على التسعة متى اجتمع في الاسم
اثنان منها او يوجد فيه واحد منها يقوم مقامهما كالجمع الاقصى فانه جمع ليس على زنة واحد فكونه جمعا سبب
وكونه ليس على زنة واحد بمنزلة جمع اخر فالسبب الثاني فيه هو تكرره في نفسه لا سبب اخر مخالف له والفي التانيث المقصورة

والممدودة

والممدودة فان الالف يكون سببا كالتاء ولزومها للكلمة من حيث ان الكلمة صيغت عليها بمنزلة تانيث اخر فيهما تانيثان
احدهما لفظي وهو نفس الالف والثاني معنوي وهو لزومها لم ينصرف وانما لم يمنع واحد من الاسباب غير قائم مقام السببين
في منع الصرف لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة لان الفرعية في الفعل ليست من علاماته الظاهرة فانه يحتاج في اثباتها
الى مزيد تكلف وتحمل فلم يمنع بواحد منها وانما لم يبن الاسم بهذه المشابهة كما بني المشابه للحرف كالموصولات فانها بنيت لاحتياجها الى
غيرها كالحروف لان الحرف راسخ في البناء لانه لم يوجد فرد من افراده معربا بخلاف الفعل فان امره في البناء ضعيف بسبب تطفل
المضارع على الاسم في الاعراب فلم يبن من الاسماء التي شابهت الفعل الا ما كان معناه معنى الفعل بعينه نحو اسماء الافعال
فالتعريف شرطه ان لا يكون بحرف من اللام والميم والاضافة لان كل واحد منهما يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فيل
تعريف المضمر والمبهم ليس بحرف ولا اضافة فينبغي ان يكون معتبرا في منع الصرف فاجاب عنه بقوله ولا يلزم المضمر والمبهم لعدم
دخولهما في غير المنصرف لانه مبني والذي اعرب من المبهمات كاي واية ان كان مضافا ولابد ان يكون المضاف اليه
معرفة فلا اشكال لانه منصرف وان كان مفردا مقطوعا عن الاضافة كايت ايا ضربت فقد قيل بتنكيره قال ابو عثمان انها نكرة
كمن وما في الاستفهام قال والدليل على ذلك انك تقول اية صاحبتك ولو كانت معرفة لم ينصرف ولا اشكال ايضا فيه لانه منصرف
وقد قيل بتعريفه ومنع صرف مونثه لان الصيغة اي صيغة مونثه كانها موضوعة للتانيث وان كان التانيث بالتاء التي وضعها
على الوصل وعدم اللزوم فان المعتبر في التانيث هو اللزوم وهو حاصل هنا لوضع الكلمة عليه قال الشيخ الرضي عن ابي
عمرو انه اذا حذفت منها ايضا فاليه منعت من الصرف قال لتعريفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه تعريف الموصولات
في التعريف المانع من الصرف وقال ابن مالك كان ابو عمرو يمنعها من الصرف اذا قطعت عن الاضافة ونويت للتانيث والتعريف
لان التعريف بالاضافة المنوية شبيه بالتعريف العلمي فعلى هذين النقلين يلزم الاشكال في منع صرف اية وذلك لانه يلزم منه
اعتبار التعريف الاضافي او تعريف الموصول وقيل اية غير منصرف لا يسوغ حذف تنوينه لكنه اي لكن التنوين لو وقع وسطا
تقديرا لانه في التقدير مضاف كان في حكم المساواة لخير منك فلا يحذف التنوين منه كما لا يحذف من خير منك مع انه غير منصرف
قال الشارح وفيه نظر لانه يلزم احد الامرين اما تقدير التنوين في حال الاضافة حتى يكون التنوين وسطا وهو فاسد واما

ان لا يقدر المضاف اليه فيكون التنوين اخرا لا وسطا بخلاف خير منك فانه فيه في الوسط ظاهر او قول الفاسد لظهور التنوين
في حالة الاضافة لا تقديره وهذا قول الاخفش حكاه عنه ابو عثمان وفيه نظر وهو ما ذكر في التعليق من ان الظاهر انها
نكرة لانك اذا قلت اية صاحبتك فكانك قلت اية امراة صاحبتك فيكون في التقدير مضافة الى نكرة فيكون نكرة وان
كان قد جرى ذكر جماعة من النساء فتقول اية صاحبتك كان معرفة على تقدير اثنتين ولكن لم يلزم منه منع الصرف لوجهين
احدهما ان الاضافة مقدرة وهي مانعة والثاني ان التانيث فليس بلازم لعدم شرط اعتبار لزومه وهو العلمية اقول
في نظره نظر لان الاضافة انما تمنع من عدم الصرف اذا كان المضاف اليه ظاهرا لان حكم منع الصرف لا يظهر معه اما مع
حذفه فلا مانع من اعتباره كما اعتبره الخليل في اجمع واما في اجمع فمن لم يجعل تعريف التاكيد اصلا في باب منع الصرف
فالوصفية الاصلية مقدرة فيه لانه في الاصل افعل التفضيل وكان معنى قرات الكتاب اجمع اي اتم جمعا في قراتي من كل
شيء ثم ازيل عنه معنى الوصفية وبقي جميعه فهو مما غلبت عليه الاسمية كاسود وارقم ولا اثر للتعريف في اجمع في منع
صرفه كما قال الخليل انه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف قال لان الاصل في قرات الكتاب اجمع اي جميعه وانما لم يكن له
اثر لانه بالاضافة تقديرا على ما قال الخليل والتعريف الاضافي لا يوثر في منع الصرف وفيه النظر المذكور وفي من جعله اي
اي في قول من جعله تعريف التاكيد اصلا فلا اشكال في منع صرفه لانه غير منصرف لوزن الفعل وتعريف التاكيد
عنده تعريف وضعي كالاعلام لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فالموثر في منع الصرف من المعارف ما يوثر
قطعا وبالاتفاق هي العلمية وما عداها من انواع المعارف اما ان لا يوثر قطعا او يوثر على ما فيه من الخلاف وهي اي
العلمية كون الاسم معلقا على شيء سواء كان تعليقه عليه بالوضع او بالغلبة كالنجم فان النجم موضوع لشيء بعينه لكنه
صار علما بالغلبة الاستعمال وكثرته في فرد من افراد جنسه وقوله بعينه صفة لشيء اي شيء معين تعيينا شخصيا او نوعيا
واحترز به عن النكرات عينا وما يشبهها ليخرج به المبهم والمضمر والمعرف باللام فان الواضع وضعها ليطلق على اي
معين اراد بخلاف العلم فانه وضع لشيء معين بحيث لا يتناول معينا اخر بهذا الوضع شخصيا كان العلم كطلحة او جنسيا
عينا كان الجنس كاسامة فانها موضوعة للحقيقة الذهنية للاسد فلا يتناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد

الخارجية

الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك الاطلاق بالوضع بل لمطابقة تلك الحقيقة لكل فرد خارجي فيكون اطلاقها
على كل فرد فرد بطريق المجاز بخلاف اطلاق اسم الجنس كالاسد على افراده فانه بالحقيقة لانه موضوع لكل فرد خارجي على
البدل او معنى حدثا كان ذلك المعنى كسبحان فانه علم للتسبيح بمعنى التنزيه لا للتسبيح مصدر سبح بمعنى قال سبحان الله
كان موضوعه للفظ وهو قول سبحان الله وزوبر فانه علم للكلية او وقتا كغدوة وبكرة فانهما علمان لغدوة يومك وبكرته
والحاصل انهم علموا انهم جعلوا هذه الاسماء اعلاما للاجناس ولم يجعلوها اسماء الاجناس انهم راوا حكمها حكم الاعلام
من منع صرف بعضها وعدم دخول اللام عليه واسماء العدد دالة على مجرده اي على مجرد العدد لا على مع المعدود معرفة
في الاعلام على راي نحو ستة ضعف ثلثة فان ستة غير منصرف فلو لم يكن علما لم يكن لمنع صرفه توجيه ولا لكونه مبتدا ايضا
توجيه ولان المراد به نحو ستة فلو لم يكن علما لزم استعمال المفرد النكرة في الايجاب للعموم وقوله على راي اشارة الى ما قال
ابن الحاجب من ان عد الاعداد في الاعلام ضعيف لادائه الى ان يكون جميع اسماء الاجناس اعلاما اذا جعلت مبتدا
بالتاويل المذكور واعلم انه اذا قصد بكلمة لفظها دون معناها نحو اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض يكون علما
منقولا من مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ وكذا الامثلة التي يوزن بها معدودة في الاعلام اذا عبر بها عن موزوناتها
فانها تجري مجرى الاعلام لتبعدها من النكرات لانها اذا عبر بها عن موزوناتها لم يقع على فرد شائع لان المقصود منها
استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي مونثه فعلى غير منصرف كل فرد فرد من هذا الجنس ولتبعدها من الاعلام
لان بعضها منقولة من مدلول الى اخر كنقل الاعلام نحو افعل فانه وضع لغة للمزيد في الفعل وبعضها مرتجلة كالرجال لها
نحو فعللة فانه لا معنى لها لغة الا ان يعبر بها تنصيصا لان ما يستعمل منها اوزانا للافعال خاصة بحيث لا تستعمل اوزانا للاسماء
حكمه حكم ما مثل به من موزونه في البناء والاعراب والتجرد عن التنوين ايذانا بان المراد منه الفعل الذي لا حظ له في التنوين
فاذا قلت استفعل حكمه كذا كان حكم لفظه حكم موزونه وهو استخرج في البناء على الفتح وكذا كان حكم يستفعل حكم يستخرج
في الاعراب وما يستعمل لغيرها اي لغير الافعال ايضا بان يستعمل وزنا للاسماء خاصة او للاسماء والافعال فان كان موضوعا
لجنس ما يوزن به بحيث لا يقع على فرد شائع منها بل يراد منه الاستغراق فهو علم اي علم جنس كاسامة الا ان يكن بدخول كل او رب

او من الاسترابة او غيرها من علامات التنكير عليه فلم فللموضوع لجنس ما يوزن به حكم نفسه في الصرف ان لم يكن فيه ما يوجب ترك الصرف وتركه ان كان فيه ما يوجب تركه نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف او فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف فعلان في المثالين غير منصرف للعلمية والالف والنون ولحكم نفسه في منع الصرف وان كان موزونه في المثال الثاني منصرفا او كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف فله ايضا حكم نفسه في الصرف وان كان موزونه غير منصرف وانما كان منصرفا لان لفظ افعل ههنا ليس بوصف لان المراد منه كل ما كان على هذا المثال ولا يعلم لدخول لفظ كل المختص بالنكرات عليه والا يكن موضوعا لجنس ما يوزن به فحكم الممثل اي فحكمه حكم الممثل به في الصرف وتركه وهو مذهب سيبويه بان كان كناية عن موزونه بان يكون المراد منه معنى الموزون كما تقول مررت برجل فاعل اي عاقل او جاهل على حسب القرينة الدالة على المراد قال المتنبي في مرثيته اخت سيف الدولة المسماة بخولة كان فعلة لم تملا مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب والمتنبي نظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فيمنع من الصرف علمين كانا اولا ويصرف نحو افعل وفعلة نحو مررت برجل افعل اي احمق ومررت بفعلة اي حمزة قال لعدم الوصفية في افعل وعدم العلمية في فعلة ومذهب سيبويه هو الحق لان الكناية عن العلم علم وكذا عن الصفة صفة وان لم يكن كناية عن موزونه بان كان موزونه مذكورا معه على ما هو مستعمل النحاة كما تقول وزن اصبع افعل وهو اي هذا القسم ملحق بالاول الذي لحكم نفسه على احد المذهبين وهو مذهب جار الله لاجرائه مجرى العلم لكونه منقولا من معنى الى معنى اخر هو الوزن او مرتجلا كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى اخر هو الموزون او مرتجلا وملحق بالثاني الذي لحكم موزونه على المذهب الثاني فان الاكثر انه لا يجري مجرى الاعلام لكونه ليس كالعلم منقولا الى مدلول اخر اعني الموزون او مرتجلا لان افعل في قولك وزن اصبع افعل ليس عبارة عن الموزون بل عن الوزن اي وزن اصبع هذا الوزن لا هذا الموزون وفيه نظر لانه منقول الى مدلول اخر هو الوزن كما ذكرناه وعلى المذهبين تقول وزن طلحة فعلة غير منون اما على المذهب الاول فلمنع الصرف فيكون غير منون ومنع صرفه للعلمية والتانيث واما على الثاني فلاجرائه مجرى موزونه يعني كان القياس ان يقال وزن طلحة فعلة بالتنوين لانه ليس فيها العلمية حتى يحذف التنوين منها لمنع الصرف لكنه حذف لتقابل موزونها في التجرد من التنوين وعكسه اي عكس هذا المثال ضارب مضاربة على وزن فاعل مفاعلة بالتنوين

في مفاعلة على المذهب الثاني اما على الثاني الذي لحكم موزونه وهو مضاربة فالتنوين على هذا تنوين التمكن فقط اما علة وجود التنوين في مفاعلة لوجوده في موزونه وهو مضاربة فالتنوين على هذا تنوين الصرف واما على المذهب الاول الذي لحكم نفسه فالتنوين في مفاعلة للمماثلة والمقابلة بين الوزن والموزون دون التمكن لكون مفاعلة على هذا المذهب غير منصرفة للعلمية والتانيث وقوله لا لاطراده في المثل علة لقوله فالتنوين للمماثلة ومراده ان وجود التنوين لما لا مطرد في جميع صور الموزون في مفاعلة مصدر فاعلة روعي المماثلة بخلاف افعل فانه لما لم يكن وجود التنوين في موزونه مطردا لكونه مرة غير منصرف واخرى منصرفا لم يراع المماثلة ويظهر الخلاف بين المذهبين في قولهم وزن اصبع افعل بغير التنوين او افعل بالتنوين فان افعل كان لحكم نفسه كان غير منصرف وان كان لحكم موزونه كان منونا لوجود التنوين في موزونه ولم يجب المماثلة فيه لعدم اطراده في موزونه والتانيث قد يكون بالتاء وهي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوح ما قبلها تنقلب هاء في الوقف فالتاء في اخت وبنت ليست لمحض التانيث فلو سمي به مذكر صرف لفظا او ظاهرا وشرطه العلمية سواء فيه اي في هذا الشرط المذكر والمؤنث كفاطمة وحمزة فالاول مؤنث والثاني مذكر وانما اشترط العلمية لان اصل وضع التاء الفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجيء لهذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة نحو ضاربة وضارب وامرأة وامرأ ورجلة ورجل فاذا احيل علما صارت التاء لازمة لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف يوضع الكلمة عليه لا ينفك عنها فصار التاء كبعض حروفها او يكون بالتاء تقديرا لا لفظا فيما جاوز الثلاثي وشرطه العلمية ايضا لان حكم المقدر عندهم حكم الملفوظ والملفوظ شرطه العلمية والفرق بينهما ان العلمية مع التانيث بالتاء الظاهرة تؤثر وجوبا وان كانت الكلمة ثلاثية ساكنة الوسط نحو شاة علما بخلاف ما كان بالتاء المقدر فانها انما تؤثر وجوبا اذا سد مسده الحرف الرابع كسعاد وزينب فانهما غير منصرفين اذا كانا علمين وان كانا رجلين وذلك لان فيهما تاء مقدرة وحرفا ساد امسدها فيكون بمنزلة ما فيه التاء ظاهر الحرة واعلم ان المؤنث المعنوي الزائد على ثلاثة ان كان علما للمذكر يشترط فيه ايضا ان لا يكون منقولا عن المذكر وان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم فعلى هذا في قوله وان كانا رجلين على اطلاقه نظر لان رباب اسم امرأة اذا سمي به مذكر انصرف لانه قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا اذا جمع مكسر خال عن علامة التانيث

نحو رجال فانه لو سمي به مذكر انصرف لان تانيثه لاجل تاويله بالجماعة وهو ههنا تاويل غير لازم لجواز ان يأول بالجمع فيكون مذكرا او يكون بالتاء تقديرا في ثلاثي متحرك الاوسط وشرطه العلمية لما ذكرنا مع كونه لمؤنث نحو سقر لجهنم وقدم في اسم امرأة فان جميع النحاة اتفقوا على منع صرفه للتاء المقدر وقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء فسقر اسم رجل منصرف عندهم لضعف امر التانيث فيه لعدم وجود التاء فيه ولا السادّ مسده وهو الحرف الرابع وانما لا يكون الحرف الثالث قائما مقام التاء لان التاء في كلامهم انما تزاد رابعة فصاعدا لا ثالثة حتى يسد الثالث مسدها ولذلك اشترط فيكونه لمؤنث او يكون بالتاء تقديرا في ثلاثي ساكنه اي ساكن الاوسط سواء كان كونه وضعيا كهند او اعلاليا كدار ونار وشرط مع ذلك المذكور من العلمية وكونه لمؤنث العجمة فانه لو لم يكن فيه مع العلمية وكونه لمؤنث العجمة نحو هند ودعد لم يكن متحتما في منع الصرف بل يجوز فيه الامران وذلك لضعف تانيثه لعدم التاء فيه وعدم النائب عنه وهو الحرف الرابع وعدم النائب عن النائب وهو حركة الاوسط وانما اشترط العجمة فيه لان العجمة تقوي السببين حتى صار تاثيرهما في عدم الصرف واجبا وانما قال في اللغة العليا لان نحو هند ودعد في اللغة الاخرى متحتم في منع الصرف من غير العجمة الا ان يكون الثلاثي الساكن الاوسط منقولا عما يغلب في اسماء الذكور فانه لا يشترط فيه مع العلمية وكونه لمؤنث العجمة للفرق بين المنقول عن الغالب في الذكور وبين المنقول عما ليس غالبا فيهم قال سيبويه والخليل وابو عمرو يجب منع صرفه كما يجب منع صرف ماه وجور لظهور امر التانيث بالطريان وقيل يجوز فيه الامران ولكن صرفه اولى من صرف نحو هند ودعد نظرا الى الاصل لجواز صرفه مع العلمية وكونه على المؤنث العجمة وكزيد اسم امرأة فانه منقول عما يغلب في اسماء الذكور واما هند فتصرف فيها اي في اللغة العليا لفقدان العجمة فيه وعرفات لما ان تاءها الملفوظة ليست للتانيث لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والباقية علامة لجمع المؤنث لا للتانيث ولذلك لا تنقلب هاء في الوقف واختصاصها اي اختصاص صيغة عرفات لجمع المؤنث يابى ويمنع تقدير التاء فيها قال الشارح لانها مخصوصة لجمع المؤنث وما يكون لجمع المؤنث لا يمكن تقدير التاء فيه منصرف خبر لقوله عرفات وقوله لما ان تعليل لانصرافه وحاصله انه منصرف لعدم التاء فيه لفظا وتقديرا وفيه نظر لان عرفات مؤنث

وان لم يكن فيها علامة التانيث لانها متمحضة للتانيث ولا مشتركة ولهذا انث الضمير العائد اليها تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز ان تقول مباركا فيه والاولى ان يقال ان التنوين فيها للصرف وانما لم يسقط فيها مع وجود السببين فيها لمنع الصرف لانه لو سقط لزم ان يتبع الكسر المتبوع في الجمع بالالف والتاء تابعا وذلك لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما وضع عليه جمع المؤنث السالم والمبرد والزجاج حذفا التنوين مع بقاء الكسر وبعضهم يفتح التاء مع حذف التنوين وقيل التنوين فيه عوض من منع الفتحة وقيل انه للمقابلة وقد يكون التانيث بالالف حال كون الالف مقصورة وممدودة كبشرى وصحراء وانها لزومها الكلمة وبناء الكلمة عليها نزلت منزلة السببين فان التانيث سبب وكونه لازما منزلة سبب اخر بخلاف التاء فان بناءها على العروض على ما عرفت ولهذا لم يعتبر لزومه بسبب العلمية منزلة سبب اخر ولانه لزومه ليس بالوضع وانما هو بالعلمية واما وزن الفعل فشرطه ان يكون مختصا بالفعل كشمّس اسم فرس لان هذا الوزن لم يوجد في الاسماء الا منقولا من الفعل كبدر اسم ماء وخضم اسم رجل اصلهما الفعل او مرتجلا للعلمية كشلم اسم مدينة بيت المقدس او عجميا كبقم في الصحاح وفي شرح الرضي والمقتصد ان شلم عجمي او يكون اوله اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة اي كزيادة الفعل من حروف اتين دون غيرها فان هذه الزيادات لاطراد زيادتها في اول الفعل صارت اشد اختصاصا فيضاف الوزن الى الفعل وان لم يكن غالبا عليه بغيرها اي بغير تاء التانيث المتحركة كاحمر وانما اشترط ذلك لان الوزن بلحوق التاء به يخرج من اوزان الفعل لان الفعل لا يلحقه هذه الهاء فلذلك ينصرف يعمل لحوق التاء به نحو يعملة وهذا اي قوله او يكون اوله الى اخره اولى من قولهم او يغلبه اي على قولهم هذا منع المسمى بحاتم من الصرف وصوابه ان يقولوا منع حاتم المسمى به لان الممنوع من الصرف هو حاتم اذا سمي به لا المسمى به لكون الوزن اي وزن فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل بخلاف فاعل في الاسم فانه لا يجيء منه الا كلمات معدودة على ان الكثرة في افعل في الافعال ممنوعة لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والحلق يجيء منه افعل التفضيل ومنها يجيء افعل فعلاء وهو الصفات وافعل من الفعل لم يجئ الا ماضيا من باب الافعال

من بعض الافعال الثلاثية وقد يجي افعل ماضيا من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا نحو اشجم والحم لكن بنا المرفي توقيع افعل
في الاسماء من غير بعض كاجدل واخيل واما ما يجي افعل حكاية عن نفس ما جاء من الالوان والعيوب ومن باب ذهب
ويجي افعل التعجب مما جاء منه افعل التفضيل فلا يدل على غلبة افعل الفعل اذ الغلبة فيه ليست بظاهرة مع مجي افعل اسما
من هذه الاشيا ثم الاسم قد يكون منقولا عن الفعل اما مجردا عن الضمير فيمنع الصرف ان كان الوزن ما ذكر من كونه
مختصا بالفعل او مزيدا في اوله ما تزاد في اول الفعل كتغلب ويشكر والا يكن الوزن ما ذكر صرف خلافا لابو يونس فانه
اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب ومنع من الصرف نحو جبل وجعفر وحاتم اذا كانت اعلاما
وخلافا لعيسى بن عمر فانه اعتبر بشرط ان يكون منقولا من الفعل ككعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فان جلا اسم علم فلو لم يكن غير منصرف لمطلق الوزن والعلمية لكان منونا
واجيب بان الفعل سمي مع الضمير فيكون من باب حكاية الجمل وقيل في الجواب ان جلا باق على فعليته وهو صفة
موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف او منقولا عن الفعل مع الضمير فيحكي ذلك الاسم كما هو عليه
قبل نقله من الاعراب والبناء تقول هذا يزيد ورايت يزيد ومررت بيزيد بضم الدال في الاحوال نحو نبئت اخوالي بني يزيد
ظلما علينا لهم فديد فان ضمة الدال في يزيد تدل على انه منقول عن الفعل مع الضمير لانه لو كان منقولا بدونه لكان
يجب فتح الدال لانه غير منصرف لوزن الفعل والعلمية وقوله ظلما منصوب على انه مفعول له اي لهم صياح للظلم
او حال اي ظالمين واما العدل وهو ان يذكر لفظ ويراد غيره هكذا عرفه عبد القاهر لكن يرد على هذا التعريف جميع
الكنايات وقد يستدل عليه اي على العدل بدليل غير منع الصرف يدل على انه عدل وسمي هذا القسم عدلا تحقيقيا
وقد لا يستدل على العدل الا به اي بمنع الصرف وسمي هذا عدلا تقديريا فمن الاول احاد وموحد وثناء ومثنى الى عشار
ومعشر والدليل على عدليته ان فايدة ثلث واحوانه تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم
عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد بالاستقراء نحو قرات الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا فحكم في ثلث
بانه في الاصل لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة حفظا من هدم قاعدتهم ومنه سحر عند من جعله معربا غير منصرف

فانه معدول عن السحر لان الاصل في اسم الجنس المفرد اذا استعمل معرفة ان يكون مصدرا باللام ولا يجوز ان يكون تعريفه
بالعلمية حتى يكون الدليل على عدليته استعماله غير منصرف فيكون من القسم الثاني لان الاعلام التي غلبت من
الشايعه اصلها الحكم الاشتراك ان يكون باللام او الاضافة فسحر منهما وليس بمضاف والاصل فيه ان يكون باللام
كالنجم ولما قال اعني اي حال كون السحر علما لانه لا يجوز ان يكون معدولا عن السحر وهو غير علم والا لزم انصرافه لانه لا
ثاني فيه وخصوصا عند من قال ان شرط التعريف العلمية واما قلنا عند من جعله معربا لان بعضهم جعله مبنيا
لتضمنه معنى لام التعريف كامس الا ان الجمهور على ان فتحته اعرابية ولازمة للزوم ظرفيته وليس تعريفه بحرف عندهم
لكونه معدولا عن ذي اللام حتى يلزم بناؤه لتضمنه اللام بل لكونه علما فلا يكون متضمنا له ومثله امس فانه معدول
عن الامس فيمن يعربه ويمنعه الصرف للعلمية والعدل في الاحوال الثلث كبني تميم نحو قوله لقد رايت عجبا مذ امسا
عجايزا مثل السعالي خمسا وفي حال الرفع فقط فيمن يقول مضى امس بالضم وقمت امس وخرجت اول من امس
بالكسر هذا ما نقل سيبويه عن بني تميم كما ذكرنا قبل واللغة العليا بناؤها على الكسر في الاحوال كلها لتضمنها الحرف وهو
مذهب الحجازيين كما ذكر من قبل ومنه اي ومن الاول اخر وهو جمع اخرى وهو تانيث آخر وهو افعل التفضيل
وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل آخر رجل اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير
فانه معدول بلا خلاف لان حق افعل التفضيل ان يستعمل اما بمن او بالاضافة او باللام وهو غير مستعمل مع احدها
فلا بد ان يكون معدولا لكن اختلف في تعيين المعدول عنه واشار اليه بقوله عن الاخر على راي فان بعضهم قال
الدليل على عدل اخر انه لو كان مع المقدرة كما في الله اكبر لوجب ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل
ما دام مع من ظاهره او مقدره يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف
الا اذا جاز اظهاره وهنا لا يجوز اظهاره فلم يبق الا ان يكون اصله بالمعرف باللام واعترض الفارسي بانه
لو كان معدولا عن الاخر لوجب ان يكون معرفة قال فالصحيح ان يكون معدولا عن آخر من قلنا لم لا يجوز المخالفة
بين المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا على انا نقول انه معدول عن المعرف باللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف

ايضا الى التنكير ومعدولا عن آخر من على الراي الصحيح وهو راي ابن جني فانه قال ان قياس افعل التفضيل اذا تجرد عن اللام والاضافة
ان يستعمل مع من ويفرد لفظه في الاحوال ولما كان اخر مجردا عنهما وليس مع من علمنا انه معدول عن آخر من وفيه
نظر لانه يلزم منه ان يكون اخران واخرون واخر واخرى واخريان معدولة لان ابن علي ان اخر لما وجب فيه
المطابقة لمن هو له فالاولى ان يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة وهو المعرف باللام فعلى هذا كان الصحيح هو الراي
الاول لا الثاني ومنه اي ومن الاول جمع واخواته نحو كتع وبتع وبصع لانه معدول عن جمع بسكون العين على راي
لانه جمع جمعا وقياس جمع فعلاء افعل فعل نحو حمراء وحمر ومعدول عن جماعي على راي ابي علي قال ليس قياس كل فعلاء ان
يجمع على فعل بل هو قياس فعلاء مونث افعل المجموع على فعل ابيض واجمع مجموع على اجمعون فجمعاء بمنزلة فعلاء
اسما وقياس جمعه فعالى بفتح اللام وكسره وفعلاوات كصحاري وصحراوات ومن الثاني الذي لا يستدل على عدله
الا بمنع الصرف عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف ولم يمكن فيه تقدير سبب اخر مع العلمية سوى العدل فقدر
العدل فيه لئلا يلزم خرم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فيكون معدولا عن عامر علما وهذا
اي ولكونه لم يوجد الا علما غير منصرف قالوا انه اي ان عمر لا يثنى ولا يجمع فيقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وجاءني
عمر كلهم في الجمع كما يقال جاءني تابط شرا كلاهما وكلهم قال عبد القاهر في المقتصد قال ابو عثمان ان القياس ان يقال
في التثنية والجمع كلاهما عمر وكلهم عمر ولا ينكر فيقال العمران والعمرون لانه صيغة خصت بالعلمية ومنه اي ومن
الثاني باب قطام والمراد ببابه ما كان على وزن فعال مما هو علم اعيان مونثة بين الاقسام الاربعة لفعال على
ما عرفت في لغة تميم فان باب قطام غير منصرف عند بني تميم واما في لغة اهل الحجاز فمبني عند المصنف لكنه مبني
وكلامه في المعرب الذي هو غير المنصرف وانما قدر بنو تميم العدل فيه وان لم يكن محتاجا اليه لان قطام غير منصرف
للعلمية والتانيث لانه من باب حضار الذي وجب عندهم تقدير العدل فيه لحصول الكسر اللازم بسبب البناء
الذي هو سبب الامالة المطلوبة فيما فيه الراء فقدر العدل فيما لم يكن فيه الراء طرد الباب وانما قال على ما ذكر لانه
ينبغي ان لا يجعل من القسم الثاني لانه انما يحكم بعدليته لاطراد الباب لا لكونه غير منصرف اذ لا يحتاج في منع صرفه

تقدير عدل فيه لوجود العلمية والتانيث فيه وفي الحجاز مبني على الكسر على ما عرفت علته وعليه قوله اذا قالت حذام
فصدقوها فان القول ما قالت حذام الا ما كانت اخر وما من فعال هذه فان تميما وافقوا الحجاز في بنائه
على الكسر ومنه اي ومما كان اخره راء وبني على الكسر قولهم من دخل ظفار حمر ظفار اسم قرية باليمن يكون بها المغرة
وهي الطين الاحمر وحمر تكلم بالحميرية قالوا ان واحدا دخل على بعض ملوك حمير فقال الملك ثب وهو بلغتهم اقعد
فوثب الرجل فتحير الملك وقال ليس عندنا عربية من دخل ظفار حمر وقيل حمر معناه صبغ ثوبه بالحمرة لانه يعمل بها المغرة
الا القليل منهم اي من تميم فانهم اعربوا ما كان فيه الراء ايضا قال الشاعر فمر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار وبار
اسم ارض كانت لعاد وهو في البيت غير منصرف والتنوين لضرورة الشعر واما الوصف فشرطه ان يكون في الاصل
وصفا فلا يقدح فيه الغلبة بمعنى ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها
اسما بحيث لا يحتاج في وقوعه عليها الى قرينة بخلاف ساير ما كان واقعا عليه كاسود فانه كان في اصل الوضع
عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج في استعماله فيها الى قرينة من الموصوف
بخلاف ساير السود فانه يحتاج في استعماله في كل واحد منها الى قرينة نحو ليل اسود وعندي اسود من الرجال
ولهذا الشرط صرف مررت بنسوة اربع لعدم الوصفية الاصلية في اربع لانه في الاصل موضوع للعدد المخصوص
وفيه نظر لجواز ان يكون صرفه لكونه قابلا للتاء وانما لم يؤثر الوصف في اربع ويؤثر في المعدول عنه وهو ربلع لانه
لم يوضع الا وصفا بخلاف المعدول عنه فانه انما وضع اسما ثم عرض له الوصفية ولهذا منع من الصرف اسود
اسما للحية السوداء ونحوه كادهم للقيد وارقم للحية التي فيها سواد وبياض لانها في الاصل صفات غلبتها الاسمية
وقد منع من الصرف نحو اجدل واخيل وافعى لتوهم معنى الوصفية فيها على ما قيل ان الاجدل وهو الصقر ماخوذ
من الجدل وهو القوة وان الاخيل وهو طاير ذو الوان ماخوذ من الخيل جمع خال وان الافعى وهو الحية الخبيثة
ماخوذ من فعوة السم اي شدته وانه اي وان منع هذه الكلمات من الصرف ضعيف لانه لم يتحقق كونها اوصافا في
اصل الوضع مع ان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا لانه اذا قيل الفيت اجدلا

اراد هذا الجنس لا طابراد القوة وكذلك الاجيل والافعى اراد منهما الجنس والجمع شرطه مع كون اوله مفتوحا ان يكون بعد الف الجمع
سواء ادغم احدهما في الاخر اولا او بعد الفه ثلثه اوسطها ساكن كمساجد ودواب ومصابيح وجواليق فانه مع هذا
الشرط كان وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه
جمع التكسير ولاعتبار هذا الشرط صرف جرح اجرح مع ان فيه سببين الوصفية والجمعية وخرج عن هذا نحو
مدائني لان بعد الفه اربعة احرف فيكون منصرفا وانما قال اوسطها ساكن احترازا عما يكون اوسطها متحركا نحو ملائكة
فانه منصرف لانه تم لمشابهته المفرد نحو كراهية لفظا ومعنى وانه اي وان هذا الجمع مع هذا الشرط لزومه اي الجمع جري
هذا الجمع مجرى السببين ولا بد من مقابلة افعل كاكلب وافعال كانعام وان كانا لازمين للجمع لجريهما مجرى
الواحد في قبول التكسير كما تقول في اكلب اكالب وفي انعام اناعيم وفي قبول التصغير كما تقول اكيلب وانيعام
واذا اجريا مجرى الواحد ضعف امر الجمعية فيهما فكانهما ليسا بجمعين وهذا الايراد غير وارد حقيقة لان قوله
واما الجمع فشرطه الى اخره لتعين ان شرط الجمع المذكور فيه ولا على قوله يجري مجرى السببين لان الضمير في وانه
راجع الى الجمع المذكور المشروط بذلك الشرط وانما يرد هذا الايراد على قول من قال الجمع لا نظير له في الاحاد وامتنع
من الصرف حضاجر حال كونه علما للضبع علم الجنس كاسامة وانما امتنع من الصرف وان لم يكن فيه الا الشرط
وهو الصيغة دون المشروط وهو الجمع لكونه منقولا عن جمع حضجر والمعتبر في الجمع ان يكون في الاصل جمعا
كما في الوصف فلا يضر زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال وليس بين العلمية والجمعية تضاد حتى لا يجوز اعتبار
الجمعية في حال العلمية وذلك كما سمي جماعة معينة من الرجال بكرام فيكون معنى الجمعية باقيا مع العلمية
بخلاف العلمية والصفة فان بينهما تضادا فلا يجوز اعتبار الصفة في حال العلمية واما دخول اللام في الاعلام
المنقولة عن الصفات نحو الحسن والحسين فليس دخولها في حال العلمية حتى يلزم اعتبار الصفة في حالتها وانما
يدخلها بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسمين بها القابا لقصد المدح او الذم وذلك لتضمنها احدهما
واعلم ان امتناع حضاجر يجوز ان يكون لاشتماله على العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع لا يقع الا على الانثى

والذكر

والذكر ضبعان وامتنع سراويل من الصرف عند الاكثر لانه جمع سروالة تقديرا فيكون الجمع فيه مقدرا لا محققا كما ان
العدل في عمر مقدر وقال سيبويه في تعليل امتناعه من الصرف انه اسم اعجمي مفرد حمل على ما اشبهه من اوزان الجمع
كقنادبل ونحو جوار اي ما كان ناقصا في هذا الجمع حكمه حكم قاض رفعا بلا خلاف في انه منون ومقدر رفعه وجرا على
الاعراب وحكم ضوارب نصبا بلا خلاف في انه غير منصرف ومعرب باعراب لفظي كما ان ضوارب كذلك وقيل حكمه حكم
ضوارب نصبا وجرا فيقال رايت جواري ومررت بجواري كما يقال رايت ضوارب ومررت بضوارب وعلى هذا
القول يكون منع الصرف مقدما على الاعلال وعلى القول الاعرب يكون الاعلال مقدما على منع الصرف وبهذا القول الذي
حكم حكم ضوارب نصبا وجرا سقط اعتراض عبد الله بن ابي اسحق النحوي على الفرزدق في قوله فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا قيل لما قال الفرزدق في بعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف لحنه عبد الله
بن ابي اسحق لانه لا توجيه لرفع مجلف فهجاه الفرزدق في هذا البيت فقال لحن في هذا البيت بفتح حرف مواليا
في حال الجر وانما سقط اعتراضه لان هذا مروي عن بعض العرب والتنوين بدل عن اليا المحذوف عند سيبويه في
احدى الروايتين لكون الاسم ممتنعا من الصرف فانه قدم الاعلال على منع الصرف لان سبب الاعلال قوي وهو
الاستثقال الظاهر بخلاف سبب منع الصرف فانه ضعيف وهو المشابهة الخفية وكان اصله جواري سكنت اليا
للاستثقال فالتقى ساكنان فحذفت اليا ثم لما كانت صيغة الجمع ثابتة تقديرا لان كل ما حذف لاعلال موجب كان
بمنزلة الباقي حذفت تنوين التمكن والحقت به تنوين العوض حذرا من رجوع اليا بسبب زوال التقاء الساكنين
في اسم مستثقل لفظا لكونه ناقصا مبنيا على بناء ممتد ومعنى لكونه جمعا متصفا بالفرعية والتنوين للتمكن في الرواية
الاخرى عنده وكذا عند الزجاج اذ لم يبق بعد استقرار الحذف اي حذف اليا بعد الالف الاحرف واحد فخرج الاسم
بعد الاعلال عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب عضرفوط وزينب وكحل فخرج الاسم بعد الاعلال عن مثال اقصى
الجموع وصار على مثال سحاب هذا القول بان اليا المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء الكسر فلما حكم ببقاء اليا لاجل
الكسر ينبغي ان يحكم ايضا ببقائه لمنع الصرف لان كل واحد من الكسر ومنع الصرف حكم لفظي ولان المحذوف لاعلال موجب كالثابت

لان المحذوف نسيا منسيا ومثله اي مثل نحو جوار في كل ما ذكر نحو اعيشي واشيق اذا صغر في اسمي في حالتي الرفع والجر
يكون منصرفا على قول وغير منصرف على اخر وفي حالة النصب يكون غير منصرف بالاتفاق وعلة الصرف وعلة منع الصرف
ما ذكرنا في جوار واما التركيب فشرطه تاثيره في منع الصرف العلمية لان العلمية نوع من النقصان ولم يكن التركيب مهما
في معرض الانفكاك وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية
بمعنى ان يكون التركيب بين اسمين احترازا عما يكون التركيب بين اسم وحرف نحو هاشمي علما فانه لشدة اتصال الجزء
به نزل منزلة احد حروف الكلمة فلا يظهر حكم التركيب وشرط وجوب تاثيره اي وجوب تاثير التركيب ان لا يكون
الثاني متضمنا للحرف قبل العلمية لانه لو تضمن له لا يجب عدم انصرافه فعلبك تمتنع من الصرف وجوبا لعدم تضمنه
الحرف وخمسة عشر علما جاز اعرابه مع منع الصرف وجاز الابقاء على الفتح وذلك لتضمنه الحرف وقد عرفت الكلام فيه
مستوفى من قبل واما العجمة فهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية وشرطها علمية في اللغة العجمية بمعنى ان يكون
قبل استعمال العرب لها علما وليس هذا الشرط بل الشرط ان يكون في اول استعمالها في كلام العرب علما سواء كان
قبل استعمالها فيه علما كابرهيم اولا كقالون فانه في لغة الروم اسم الجنس بمعنى الجيد ثم جعل علما للراوي نافع وهو
عيسى لجودة قراءته وانما اشترط ذلك لانه اذا وقع الاعجمي في كلام العرب وهو علم امتنع من دخول اللام والاضافة
فمنع من التنوين لكونه معاقبا عنهما ومنع الكسر تبعا له اما اذا لم يقع في اول استعماله في كلامهم علما فيجوز
دخول اللام والاضافة فلا يمنع من التنوين فيتبدل مع الجبر فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما
كان كانه جعلت الكلمة العربية علما وشرطها ايضا في كونها سببا الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط كابرهيم زائد على
الثلثة ولكن متحرك الوسط قال الشيخ الرضي عند سيبويه واكثر النحويين تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو لك
منصرف وجوبا كنوح ولوط وهو الحق وذلك لان الحركة في المؤنث نحو سقر انما يؤثر لقيامه مقام الساكن
علامة التانيث ولما لم يكن للعجمة علامة فلا يسد الحركة مسدها بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا سواء سكن وسطه
اولا يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن اوزان كلام العجم لان وضع كلامهم على الاستثقال ونحو نوح منصرف

في الاكثر لعدم الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط وما تبع جار الله لانه اجاز صرف نوح وترك صرفه مع ترجيح
الصرف وجزم الشيخ الرضي وعبد القاهر بصرف نحو نوح ولوط لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام
فصيحا كان او غير فصيح واما الالف والنون ان كانا في اسم غير صفة فشرطه اي فشرط الاسم الذي فيه الالف والنون
العلمية لان العلمية تحقق زيادة التاء كما يمنع من الحاق وهما انما يؤثران في منع الصرف لمشابهتهما الفي التانيث الممدودة
والوجه الضروري للمشابهة بحيث لا يؤثران بدونه انتفاء التاء نحو عثمان فانه غير منصرف لوجود شرط تاثيرهما
وهو العلمية فيه سبب والعلمية سبب اخر وقيل انهما نزلا سببين في الاسم والصفة كالف التانيث والعلمية شرط
انتفاء التاء وان كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي شرطهما انتفاء فعلانة وقيل شرطهما وجود فعلى وليس هذا
الشرط مقصودا بذاته بل الغرض منه انتفاء التاء لان كل ما جاء منه فعلى لا يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد
وانما يكون الشرط هذا او ذاك بعد ان كانت فعلى على فعلان في المذكر فغير فعلانة الى صيغة فعلى تحقيقا للمضارعة
والمشابهة بينهما وبين الف التانيث من حيث ان صيغة ما فيه الالف والنون مخالفة لصيغة مؤنثه نحو سكران
وسكرى كما ان صيغة ما فيه الف التانيث مخالفة لصيغة مذكره نحو احمر وحمراء وقد يكون المشابهة بينهما بوجوه اخر
ككون زيادة الزائدتين في الموضعين معا وككون الزائد الاول منهما الفا وكتساوي الصيغتين الصدرين منهما
في الوزن فان سكر من سكران مثل حمر من حمراء لكن الوجه الضروري للمشابهة هو انتفاء التاء ولهذا صرف ندمان
مع وجود بعض هذه الوجوه من المشابهة فسكران ممتنع من الصرف لوجود الشرط على المذهبين لانتفاء فعلانة
عنه ووجود فعلى وندمان منصرف لانتفاء الشرط فيه على المذهبين لانه يقال لمؤنثه ندمانة ولا يقال ندمى ورحمن
مختلف فيه من قال الشرط فيه انتفاء فعلانة منعه الصرف لانتفائها فيه لانه مختص بالباري تعالى فلا يطلق على غيره حتى
ومن قال الشرط فيه وجود فعلى صرفه لانه لم يوجد فيه رحمى لما قلنا من تخصيصه بالباري جل ثناؤه واما الف الالحاق فهي
الف يلحق الاخر وحدها اي منفردة غير منضمة اليها الهمزة واحترز به عن الف الالحاق الممدودة والتانيث سواء كانت
كالف علقى فانه ملحق بجعفر اولا كقبعثرى وشرطها العلمية لجواز ان سمي به فانها بالعلمية يمنع من تاء التانيث فيشبه الف التانيث المقصورة

من جهة الصورة و من جهة امتناع التنا وابو الحسن يجعل الطي اصلا ويجعل الالف منقلبة عن لام الفعل فتمنع صرفه على قوله لوزن الفعل والعلمية واما احترز عن الممدودة نحو العلباء لانها لم يجعل سببا وان شابهت الف التانيث المدودة وذلك لضعف الممدودة في باب التانيث لكونها في الاصل الفا الحقت المقصورة فان امرها فيه قوي فانها للتانيث وليست منقلبة عن ما هي علامته ويدل على انها اي ان الالف في الطي لغير التانيث مجي ارطاة فلو كانت الالف للتانيث لما جاز الحاق التاء بها وهذان الاخيران وهما الالف والنون والف الالحاق لا يعدان سببين اصليين بل هما فرعا الف التانيث لان المشبه فرع المشبه به قال الشارح فيه نظر لان النحاة ذكروا انه فرع ما زيدا عليه الا قوله خلاف بعضهم قال انهما فرع لالف التانيث وقال بعضهم انهما فرع ما زيدا عليه والمص اختار المذهب الاول وهو اختيار عبد القاهر فانه قال في الالف والنون انهما ليس بسبب على انفراده في الحقيقة وانما هو فرع على التانيث فتابع له من حيث يضارع علامته ويجوز صرف غير المنصرف للضرورة لان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصلها والاصل في الاسماء الصرف جوازا مطلقا اي في كل ما من ابنية غير المنصرف نحو اعني ذكر عثمان لنا ان ذكره قال الشارح يستثنى ما في اخره الف التانيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه للضرورة لانه اذا صرف بدخول التنوين عليه يلزم حذف الالف لالتقاء الساكنين او لا يجوز تحريك التنوين عند التقاء الساكنين ولا يجوز تحريك الالف فيجوز ان يوتى بالتنوين ويحرك فاستقام الوزن خلافا للكوفيين في افعل من كذا فانهم منعوا صرف افعل التفضيل المستعمل مع من ظاهرة وما المنكوا به من ان من مجرورة كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف يبطل حرف التنوين لجبره وتشريفه فان وجود من فيهما لا يمنع من لحوق التنوين مع انهما في الاصل افعل ولان الكلام في حال الضرورة ويفرق بين المضاف وما هو كالمضاف ويجوز صرفه للتناسب مثل سلاسلا واغلالا اذا ازيد منونا فان اواخرها اي يعتبر توافقهما وتناسبها كما في القوافي ولا يجوز عكسه اي منع صرف المنصرف للضرورة او التناسب لان الضرورة لا تخرج الاشيا عن اصولها وانما تردها اليها واهل الكوفة جوزوا منع الصرف عند الضرورة للعلمية وحدها من غير سبب اخر من الاسباب لقوله فمشكين بقوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع بترك الجواب ان الرواية شيخي وفيه نظر لان يفوقان مرداس ابهم منقول نقلا صحيحا في صحيح مسلم قال الشارح وما احد سببيه كسبعاوا احد سببيه كاذربيجان العلمية شرط

عند التنكير لما انها تكون سببا الا مع ما هي شرط كالتعريف والتانيث بالتاء لفظا او تقديرا او التركيب والعجمة والالف والنون في الاسم والف الالحاق والا مع العدل ووزن الفعل اللذين ليست بشرط فيهما وهما متضادان فحسب لا يستقل الا مع العلمية في اسم حقيقيا لانه بعد التنكير يكون ايضا غير منصرف لوجود سببين العدل او وزن الفعل اذ العدل لا يكون الا في الاوزان المذكورة وهي فعال ومفعل كثلث ومثلث وفعل كعمر وفعل كامس وفعل كاخر وفعال كقطام وليست هذه الاوزان من اوزان الفعل فلا يكون مع العلمية الا احدهما فاذا انكر ما فيه العلمية بسبب بقي بلا سبب ان كانت شرطا فيه كاذربيجان فان فيه العلمية والعجمة والتانيث والتركيب والالف والنون فاذا ازالت العلمية زالت الجميع لان المشروط لا يوجد بدون الشرط او بقي على سبب واحد ان كانت سببا لا تكون شرطا نحو رب سعاد بقي بلا سبب ورب قطام بقي على سبب واحد الا نحو احمر وسكران اذا انكر بعد العلمية فانه لا ينصرف مع انها احد سببيه وانما قال عند سيبويه لانه عند الاخفش منصرف لزوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير حال كونه اعتبارا اي معتبرا بالوصفية الاصلية او لاعتباره بها وليس المراد بالاعتبار ان الوصف رجع بعد العلمية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه الحمرة بل المراد انه كالثابت لكونه اصليا مع زوال ما يضاده من العلمية حتى لو اريد اثبات الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى اللفظ زوال مضاده والمراد بنحو احمر ما كان لفظه مشعرا بالوصفية ويكون معنى الوصف فيه ظاهرا كسكران سكرى واحمر حمراء واما افعل التفضيل بعد التنكير بعد العلمية فان كان مجردا من من انصرف بلا خلاف فيه وذلك لضعف معنى الوصف فيه حتى صار كافعل الاسماء وكذا افعل التاكيد منصرف بالاتفاق لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معناه فيه بسبب وجود العلامة الدالة عليه وهي من التفضيلية ولا يلزمه اي سيبويه باب حاتم والمراد به كل ما كان صفة ثم جعل علما فان الاخفش قال لو جاز اعتبار الوصف الاصلي بعد زواله لكان نحو حاتم غير منصرف للعلمية والوصفية وانما لم يلزمه لما يلزم من اعتبار اجتماع متضادين معا وهما الوصفية الدالة على العموم والعلمية الدالة على الخصوص في حكم واحد وهو الحكم بمنع الصرف لانه يحتاج فيه الى اجتماع السببين ويلزم منه اعتبار اجتماع المتضادين في حالة واحدة واما اذا لم يكن اعتبار المتضادين في حكم

واحد فجاز اعتبارهما لانه لا يلزم منه اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا احكم الجمع احمر علما على حمر لانه في الاصل صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل فيه اعتبار متضادين لكن لحكمين وانصرف احاد ونحوه كثلث ومثلث حال كونه علما عند اكثر النحاة لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد بسبب العلمية وقال الجزولي انه غير منصرف لاعتبار العدل الاصلي مع العلمية وفيه نظر لانه يلزم من اعتباره مع العلمية اعتبار الوصفية معها واذا انكر نحو احاد بعد التسمية فحكمه حكم احمر لامكان اعتبار العدلية بعد التنكير وطريق تنكير العلم ان يناول بواحد من الامة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا اخر فانه اريد به المسمى بزيد وح صار اسم جنس متواطيا يدخل فيه كل من سمي به او يكون صاحبه اي صاحب العلم قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى لافادته ذلك المعنى كافادة اسم الجنس اياه نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل ظالم مبطل عادل محق ويجوز ان يكون العلم باقيا على حاله في هذا المثال ويكون المضاف محذوفا اي لكل مثل فرعون مثل موسى والتصغير لا يحل بسبب من اسباب منع الصرف الا العدل والجمع ووزن الفعل ما خلا صدره عن الزوائد المطردة زيادتها في اول الفعل وهو الوزن المختص به فان التصغير في هذه الثلثة يحل بالاسباب لانخرام الصيغة اي صيغة العدل والجمع ووزن الفعل بالتصغير نحو احيد في تصغير احاد فان التصغير فيه يحل بالعدل لان الوزن في العدل معتبر لانه اخراج الكلمة من وزن الى وزن فاذا انخرم الوزن في المعدول اليه بالتصغير لم يبق عدل وحق يونس ومسجد في المسمى بمساجد فانه انخرم صيغة الجمع بالتصغير لزوال ثاني المدين وخضيضم في تصغير حضم اسم رجل فات صيغة حضم لانتفي في خضيضم بخلاف احيمر وتغيلب فانه لما كان في صدره زايد من الزوائد المطرد زيادتها في اول الفعل لا ينخرم هذا الوزن بالتصغير لان صيغة المكبر كانها محفوظة في الثاني اي في احيمر من حيث يمكن الاستدلال عليها بهذه الزوائد وهي اي صيغة المكبر في الاول اي خضيضم مجهولة لا يمكن ان تعرف لانه لا دليل فيه يدل عليها ولان احيمر وتغيلب على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر ثم التصغير لا ينقل الاسم به من الاسمية الى الوصفية لجواز ان الجمع بالواو والنون نحو غليم وفتى تصغير غلام وفتى نحو عليمون وفتيون مع امتناع ذلك الجمع في مكبرهما لان الجمع بالواو والنون

انما يكون للعلم من ذوي العلم او الصفة منهم ومكبرهما اي غلام وفتى ليس بعلم ولا صفة له بخلاف المصغر فانه صار بالتصغير صفة وهذا ذكر الذي ذكر من انتقال الاسم بالتصغير الى الوصفية فيمتنع صرف ادير اعتدادا بالصفة العارضة في التصغير لان التصغير وضع مستانفا كما اعتد بالصفة العارضة في نحو رباع لكونه وصفا مستانفا كما ذكرنا مع صرف مكبره وهو ادور وذلك لعدم كونها صفة في الخلق اي حقيقي اي حقيق جميعا بقوله ثم التصغير بان يجعل اي التصغير بالعلمية لان التصغير يجعل الاسم صفة وهي تضاد العلمية كالنسبة فانها تخل بها او يجعل الاسم صفة وهذا يعني المنسوب عمل الصفة الا انهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبارها اي في اعتبار العلمية فقالوا هذا طليحة غير منصرف كما قالوا هذا طلحة غير منصرف وانما لم يفرقوا بينهما لان المصغر كانه جعل المصغر بعد او لقبا لما كان المكبر علما له وح لا يكون فيه الوصفية لطريان العلمية عليه ولهذا لا يجعل المصغر كما هو المنسوب لان جعله اي جعل المصغر المصغر وصفا له اي لا يجعل التصغير محضا فلا يكون على هذا التصغير منافيا للعلمية او نقول لا يجعل المصغر عين المصغر نعتا حتى يلزم عدم اعتبار العلمية مع التصغير بل يجعل اللفظ الواحد وهو المصغر كالموصوف والصفة ووصف الاعلام شايع كثير فلا يكون بين التصغير والعلمية تناف والمراد بالوصف المحض ما لا يدل على تعيين الذات كضارب وحسن بخلاف طليحة فانه يدل على ما يدل عليه طلحة مع زيادة وصفه بالحقارة فالمصغر مثل الواحد والمثنى نحو رجل ورجلان في دلالتهما على العدد والمعدود فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما فكذلك المصغر لم يحتج الى ذكر موصوف قبله وان كان صفة لدلالته على الصفة والموصوف معا والكلمات المتهجي بها في اوائل السور فمن جعلها اسماء لها اي لاوائل السور او من جعلها حروفا ملتقطة من كلمات فان قيل ان معنى الم انا الله اعلم ومعنى المص انا الله اعلم وافصل فما لا يتاتى ولا يتيسر فيه الاعراب منها نحو كهيعص والمر يحكى ليس هو الا المحكي ولا يجوز فيه الاعراب والا لزم ان يجعل خمس كلمات اسما واحدا وامام ما يتاتى فيه الاعراب ولا يلزم من اعرابه محذور وهو على ثلثة اقسام واشار اليها بقوله بان يكون اسما فردا كص ولحوه نحو ن وق او يكون اسما اكثرة مجموعها على وزن مفرد كطاسين بوزن قابيل وكذا طاسين ميم بجعلهما اي بجعلهما اسما واحدا كدارابجرد فشايع وجاير فيه اي فيما يتاتى فيه الاعراب الحكاية فيترك سواكن على حالها والحو

بل الحكاية لانها اهمات حقها ان توقف عليها وتشايع فيها الاعراب لانه اسم مفرد قابل للاعراب او بمنزلة مفرد مع منع الصرف للعلمية
لكونها اعلاما لاوايل السور والتانيث اي تانيث السور فلابن السراج وان سميت بحاميم لم ينصرف لانه اعجمي كهابيل
واما حيل العجب لانه ليس من اسماء العرب وكذلك طس وتس وان اردت الحكاية تركته موقوفا وعليه اي على الاعراب
ومنع الصرف قوله يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم ثم المعرب كلا نوعيه وهما الاسم المتمكن والفعل
المضارع اما ان يختلف الاعراب على سبيل الاستبداد والاستقلال او فيه على سبيل التبع لغيره والمتبع لما الاعراب
اما مرفوع او منصوب او مجرور او مجزوم وهذا بيان ذلك المتبع المشتمل على هذه الانواع من الاعراب المرفوع اما لانه
جز من الكلام بخلاف المنصوب فانه فضلة ومن الاسم انواع منها اي من الانواع الفاعل وهو ما كان المسند اليه من فعل
من في من فعل بيان للموصول الذي هو اللام في المسند والضمير في اليه راجع الى الموصول الاول وهو ما في ما كان
او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل ويلاقيه في الاشتقاق كاسم الفاعل والمفعول وكان عليه ان يقول او معناه ايضا وهو
ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون ملاقيا له في الاشتقاق كالظرف لان العامل عنده في الاسم المرفوع هو الظرف
كما يبين ذلك لا العامل المعنوي لقيامه مقام العامل اللفظي وعند الاكثرين العامل هو الفعل المقدر لا اسم الفاعل
لا الظرف لانه جامد ولما كان مذهب ابن الحاجب هنا مذهب الجمهور لم يقل في تعريفه او معناه مقدما عليه احترازا عن
توهم متوهم يظن ان زيد في نحو زيد قام مسند اليه قام ولا يجب الاحتراز عنه لانه يجب الاحتراز عن الشيء الذي لم يكن من جملة
المحدود ويكون داخلا في الحد وقام وحده في المثال ليس مسند الى زيد بل هو مع الضمير مسند اليه ولا يصدق عليه مع الضمير
انه فعل او شبه فعل فقوله من فعل او شبهه خرج امثاله اللهم الا ان يقال كما قال ابن الحاجب في شرح المفصل ان قوله
من فعل او شبهه لم يات به قاصدا الى انه من جملة الحد لما فيه من التزيد الذي هو مناف للحدود وانما اتى به كالفضلة
مبينا اقسام المسند فلما لم يكن ذلك مقصودا في الحدود عليه لو اقتصر على قوله ما كان المسند اليه زيد قام وزيد
قام ابوه لان الجملة وهي الفعل مع الفاعل المقدر او المظهر مسند الى زيد وقوله ابدا قال الشارح انه تاكيد للتقديم الا ان يقال
المفعول في هذا ايضا مسند اليه والفعل مقدم عليه لكن لا ابدا اذ المفعول قد يتقدم على الفعل نحو زيدا ضربت او احترازا عن المبتدا

اذا قدم الخبر عليه نحو قام زيد فزيد فاعل لصدق تعريفه عليه ولا يكون الفاعل الا واحدا بمعنى انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين
بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف اذ المسند من الفعل وشبهه الى الفاعل لا يسند مرة اخرى الى فاعل اخر وذلك
لانه اذا اسند الفعل الى الفاعل تم الاسناد فلو اسند معه الى شيء اخر لزم ان لا يكون الاسناد تاما ولان نسبة الفعل
الى الفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف فلا يتعدد الفاعل بخلاف نسبته الى المفعول فانها على جهة التعلق والتعلق
يختلف جهات اذ قد يتعلق الفعل بالمفعول على انه الذي فعل وهو المفعول المطلق او على انه الذي فعل به وهو المفعول به
او على انه الذي فعل لاجله وهو المفعول له وقوله وقولهم قام الزيدان سوال فان الفاعل وهو الزيدان متعدد وليس واحدا
فاجاب عنه بقوله فالمسند اليه المجموع لا كل واحد منهما فان جهة الاسناد لما لم يختلف كان الزيدان بمنزلة شيء واحد في اسناد الفعل
اليهما معا ولم يجز التعبير عن المتعدد بلفظ واحد في الفاعل بخلاف المفعولات فانها لما كانت متعددة في المعنى ومختلفة جهة
لا يجوز ان يعبر عنها بلفظ واحد واما قوله تواهق رجلاها يداها وراسه لها قتب خلف الزميلة رادف يعني يروي
يداها بالالف واما من رواه بالياء فليس مما نحن بصدده والمواهقة المسايرة وفي رواية السير في يديه اي يدي العير والمعنى
ان العير تقدم الاتان ويسير خلفها فيراه تعب لان تعمل رجلي الاتان وراسه فوق عجزها كالقتب على ظهر البعير والزميل الردف
وروي خلف الحقيبة وهما كنايتان عن الكفل والرادف من ردفه اي تبعه فقد قيل ان الفاعل في البيت لما لم يتميز عن المفعول
به بالدليل بالوضع وفي اللفظ لكون الفعل وهو تواهق مما يستوي فيه الطرفان وهما الفاعل والمفعول لاستواء نسبة الفعل
اليهما فان الرجلين كما انهما مواهقتان لليدين كذلك اليدان مواهقتان لهما وانما كان هو كذلك لان الفاعل
من باب المفاعلة مفعول في المعنى كما ان المفعول فيه فاعل بحيث ينعكس كما سوا كما في ضارب زيد عمرا فانه يصح ان يعكس
فقال ضارب عمرو زيدا من غير تفاوت في المعنى رفع الفعل الاسمين بعده على توهم الفاعلية فيهما معا لما كانت الفاعلية
يصح في كل واحد منهما على البدل والمفعول به اي بالبيت لا غيره ذلك الوجه الذي هو ان رفع الاسمين على التوهم نوجه
وسعة للمساغ والجواز لجواز ان يقال ان يداها مفعول تواهق على لغة من جعل التثنية في الاحوال الثلث بالالف او يقال
انه فاعل فعل محذوف اي تواهقهما يداها او خبر مبتدا محذوف اي المواهقتان يداها ولا يكون الفاعل الا بعد الفعل لان

تصور الفعل مما يستعقب تصور الاسناد لان الفعل يدل على الحدوث والزمان ونسبة ذلك الحدوث الى شيء وهو المراد من
الاسناد وتصور الاسناد مما يستعقب تصور ما اليه الاسناد لان النسبة تقتضي المنسوب اليه فذكر الفاعل بعد الفعل
ليكون الوضع مطابقا للطبع واذا تقدم الفاعل اي ما هو فاعل او تاخره لكان فاعلا فان كان معرفة او ما جرى مجراها ان تكون نكرة
مفيدة عند المعرفة لم يكن الا مبتدا لفظا لانه لا يجوز ان يكون فاعلا لفظا لانه لا يتقدم الفعل وتقديرا لانه لا حاجة
الى تقدير تاخيره لكونه حاصلا على شرط المبتدا من تعرفه او تخصصه ولا يسوغ فيه نية التقديم والتاخير لانه لا ضرورة
ملجية اليها نحو زيد خرج ورجل من بني هاشم جاءني فانه لا يكون لزيد ورجل من بني هاشم الا احتمال الابتداء لكونه في موضع
المبتدا مع انه على شرطه وان كان نكرة محضة غير متخصصة بشيء من المخصصات لم يكن مبتدا الا لفظا ويكون في التقدير
فاعلا ولولا هذا التقدير لم يصح جعله مبتدا لوجود ما يفوت شرط كونه مبتدا وهذا معنى قوله ولا يسوغه اي لا يجوز
كونه مبتدا الا نية التقديم والتاخير نحو رجل جاءني اي ما جاءني الا رجل فانه يفيد التخصيص بواسطة التقديم وان لم يصلح
للفاعلية وذلك الضماير المنفصلة ساغ فيه الامران اي يجوز ان يكون مبتدا لفظا وتقديرا ويكون الكلام جاريا على
الظاهر من غير تقديم وتاخير الا في التلفظ ويجوز ان لا يكون مبتدا الا لفظا ويكون في التقدير موخرا نحو انا ضربت وانت
ضربت وهو ضرب فانك اذا قلت ضرب هو لم يكن فاعله لان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل على غير ما هو له
في موضع الالتباس او تقدم على هذا الضمير لفظة الا ومعناه نحو ما ضرب الا هو وانما يدافع عنك انا واذا لم يكن فاعلا
احتمل التقديم على الفعل فاذا قلت هو ضرب كان له احتمال التقديم فكان الاصل ضرب هو فقدم لافادة التخصيص
واحتمل الابتداء من غير تقديم وتاخير لكونه في موضع الابتداء مع كونه على شرطه وهكذا الشان في انا عرفت وانت عرفت
وقولهم المغلق بضب انا حرشته من حرش الضب حرشا اي صاده وهو ان يحرك يده على جحره ليظنه حية فيخرج ذنبه
ليضربها فياخذه من قبيل الامر الثاني وهو ان انا مبتدا لفظا لا تقديرا لانه يفيد التخصيص ولا يحصل التخصيص الا بواسطة
نية التقديم والتاخير بخلاف الامر الاول فانه انما يفيد تقوي الحكم لان المبتدا لكونه مبتدا استدعى ان يسند اليه شيء
ما فاذا جاء بعده شيء لم يصلح جعله الاسناد الى المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان ذلك الشيء متضمنا

لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيتقوى بذلك الحكم والاصل في الفاعل ان يلي الفعل بحيث لا يتقدم بينهما من
منتصب الفعل شيء لانه كالجزء منه اي من الفعل لشدة احتياج الفعل الى الفاعل فالاصل ان لا يقع بينه وبين الفعل
ما لم يكن من اجزائه يدل على ذلك اي على كونه كالجزء من الفعل تسع ادلة على ما ذكر اسكان اللام في نحو ضربت اي في الفعل
المتصل به الضمير المرفوع المتصل المتحرك فلو لم يكن الفاعل كالجزء ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا لم يسكن اللام لانه لما سكن
دفعا لتوالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة ووقوع اعراب الفعل بعده اي بعد الفاعل في يفعلان واخواته
الاربع فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يقع اعرابه بعد فاعله ورد العين في قولا فانه حذفت الواو من قل لالتقاء الساكنين
فلما حركت اللام بواسطة ضمير الفاعل وهو الالف ردت الواو لزوال التقاء الساكنين بالحركة اللازمة ولم يرد في قل
الحق لان اللام وان كانت الاصل فيه الحركة الا ان حركتها الان عارضة لان الكلمة الثانية منفصلة ليست كالجزء من الكلمة
الاولى ورد اللام في رمانا فيمن يقول برد اللام نظرا الى ان الحركة كاللازمة لانها لاجل الالف التي بعدها وهي كالجزء
من الكلمة ومن لم يرد اللام وقال رمتا وهو الاكثر نظر الى ان اصل هذه التاء السكون بخلاف اللام في قولا فان الاصل
فيه الحركة وتثنيته اي تثنية الفاعل وجمعه لتثنية الفعل وجمعه يعني انه اذا اريد تكرير الفعل مرتين او اكثر بني الفاعل على
التثنية او الجمع في نحو قفا فان المراد منه الق الق فثنى الفاعل لاجل تكرير الفعل مرتين ورب ارجعون جمع الفاعل لتكرير الفعل مرارا
وتانيث الفعل لتانيثه اي لتانيث الفاعل نحو ضربت هند فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يونث الفعل لاجل
تانيث فاعله وتنزلهما منزلة كلمة واحدة في حبذا فان الفعل مع فاعله في حبذا جعل كاسم واحد او كفعل واحد ولهذا
لم يجز تانيث ذا وتثنيته وجمعه والغاء الفعل معه اي مع الفاعل في باب ظننت ولو لم يكن الفاعل كالجزء منه لم يحكم بالغائه
معه وزيادته معه اي مع الفاعل في نحو قوله فكيف ولو مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام فان الزايد هو كان وحده
لكن لما كان الفاعل كالجزء منه حكم بزيادتهما معا ويدل على ذلك النسبة اليهما جميعا وان كان المراد النسبة الى الفعل
وحده في قوله فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن الكنتي الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا
وكذا والعاجن الذي لا يقدر على النهوض من الكبر الا بعد ان يعتمد على يديه اعتماد العاجن لانه يعجز وقد يقال الكنتي بنون الوقاية

حفظا لهم نائبة كقوله وما انا كنتي وما انا عاجن وشر الرجال الكنتي وعاجن فلحاق ياء النسبة بكان مع فاعله بدل على ان
الفاعل كالجزء منه فاذا قدم عليه اي على الفاعل غيره وكان في النية والتقدير موخرا عنه بناء على هذا الاصل ومن ثمه اي ومن اجل
ان غيره موخر في النية جاز ضرب غلامه زيد يعني يجوز ان يكون في المفعول المتقدم على الفاعل ضمير عايد اليه لانه وان كان موخرا
لفظا الا انه مقدم تقديرا فلا يلزم اضمار قبل الذكر وامتنع عند غير ابن جني والاخفش ضرب غلامه زيدا يعني لا يجوز ان
يكون في الفاعل المتقدم على المفعول ضمير عايد اليه لان الاضمار قبل الذكر لا يجوز الا في ضمير الشان لغرض تعظيم القصة او في
الضمير الذي جي بمفسر بعده مسفوا النحو ربه على التمييز واما نحو قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل اخذ الاخفش وابن جني بهذا البيت على جواز ضرب غلامه زيدا فان الضمير في ربه وهو فاعل عايد الى المفعول
الموخر عنه وهو عدي بن حاتم فاجاب عنه بقوله فمحمول على الضرورة والكلام في سعة الكلام اذا التبس للبصريين منعهم
اصلا مع توهم في باب التنازع بما قالوا او محمول على ان الضمير للمصدر المدلول عليه بلفظ الفعل اي جزى رب الجزاء ويجب تقديمه
اي تقديم الفاعل بعد ان كان جايز التاخير على المفعول اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب
لا تقديره وانتفى القرينة الدالة على فاعلية احدهما سواء كانت القرينة لفظية نحو ضربت موسى حبلى وضرب موسى عيسى الظريف
وضرب فتاه موسى او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى نحو ضرب موسى عيسى فانه لما انتفى لفظ الاعراب فيهما والقرينة وجب ان
يكون كل واحد منهما في مركزه ليتميز احدهما عن الاخر بالمركز الاصلي او اذا كان الفاعل ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل
على المفعول لئلا يصير المتصل منفصلا سواء كان المفعول ظاهرا نحو ضربت زيدا او ضميرا منفصلا نحو ما ضربت الا اياك
او ضميرا متصلا نحو ضربتك ويجب تاخيره اي تاخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا وهو اي الفاعل غيره اي غير ضمير متصل
نحو ضربك زيد واما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا يجب تقديم الفاعل ايضا كما ذكرنا ولا يلزم فيه صيرورة المفعول
المتصل منفصلا عن عامله لان الفاعل لما كان ضميرا متصلا صار كبعض حروف الفعل واذا اتصل به اي بالفاعل
ضمير اي ضمير المفعول فانه يجب تاخير الفاعل عند غير الاخفش وابن جني لئلا يلزم اضمار قبل الذكر نحو ضرب زيدا غلامه او اذا
اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء فالاولى تقديم الفاعل وفي عكسه وهو قصر المفعول على الفاعل الاولى تقديم

المفعول

المفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرو فان ضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا عمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال
يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وما ضرب عمرا الا زيد فان مضروبية عمرو محصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية
زيد باقية على الاحتمال وانما كان كذلك لانه اذا ذكر قبيل كلمة الاستثناء في الاستثناء المفرغ معمولا خاصا للعامل
فيما بعدها يجب ان يكون مآل ذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية وغير ذلك محصورا في المتاخر وما ذلك
المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لانتصاب التركيب ذلك وانه اي ان تقديم الفاعل في الصورة الاولى
وتقديم المفعول في الصورة الثانية واجب مع انما نحو انما يضرب زيد عمرا وانما يضرب عمرا زيد لان المتاخر هنا ملتبس
فانك اذا قلت انما يضرب زيد عمرا كان ضاربية زيد محصورة في عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال ولو قدمت المفعول هنا
وقلت انما يضرب عمرا زيد كان فيه انعكاس المعنى لخلافه اي بخلاف التاخير ثمه اي في ما ضرب زيد الا عمرا فان كل ما وقع بعد
الا من الفاعل والمفعول والحصر فيه سواء قدم مع الا على الاخر او لا وذلك لانك اذا اردت في ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا
مقدم معنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا لم ينعكس المعنى وان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد
احدا الا عمرا زيدا فاختل المعنى لان مضروبية عمرو في ما ضرب زيد الا عمرا على الاحتمال وعلى هذا التقدير صارت مختصة
بزيد وكان المص لا يجوز ذلك لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عاطف غير جايز مطلقا عند الاكثر لضعف اداة
الاستثناء واما اذا قدم الواقع بعد الا على الاخر بدون الانفصال في ما ضرب زيدا الا عمرو ما ضرب عمرا الا زيد فينعكس
المعنى والتعليل الذي ذكر المص اختار التقديم في الصورة الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب حكم في الصورتين
بالوجوب قال ابن مالك حجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل الحصر بالا على انما وذلك لان الاسمين بعد انما لا يعرف
متعلق الحصر فيهما الا بالتاخير وجعل المقرون بالا متاخرا وان كان لا يخفى كونه محصورا لو لم يتاخر ليجرى الحصر على سنن
واحد ولم يلتزم الكسائي ذلك لان الاقتران بالا يدل على المعنى والتوسع عند وضوح المعنى اولى من التضييق ويمنع
احد الاستعمالين ويحذف الفاعل اما مضمرا او مستقلا اذا انفصل بينه وبين عامله بالالفاظ او تقديرا نحو قوله قد علمت سلمى و
جاراتها ما قطر الفارس الا انا انفصل بالالفاظ وقطر من توهم طعنه فقطر اي الفاعل احد قطريه اي جانبيه في

نحو قوله الا انا الذايد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي مثال للفصل بالا تقديرا اذ التقدير لا يدافع عن احسابهم الا
انا الذايد من الذود وهو الطرد والحامي الرافع والذمار ما وراء الرجل مما يحق عليه ان يحميه سمي بذلك لانه يجب على
اهله التشمر لاي حث بعضهم بعضا في الحرب او اذا اضمر العامل في الفاعل نحو اذا انت لم تفعل كذا افاعل كذا
عند الاكثر لان الفعل محذوف اي اذا لم تفعل فلما حذف الفعل وهو لم تفعل لذكر مفسره بعده صار الضمير المستتر فيه
بارزا مستقلا او اذا اجرى الفعل على غير ما هو اي الفعل له في موضع يلتبس في ان الفعل هل لما هو له او لما جرى
عليه والمراد بالجري ان يكون الفعل نعتا او حالا او صلة او خبرا للشي ويكون في الحقيقة عبارة عن شي اخر نحو زيد
عمرو يضربه هو فانه يضربه جاز ان يكون لزيد وان يكون لعمرو والزيدان العمران يضربهما هما والتزم ذلك اي اضمار
الفاعل مستقلا في الصفات الجارية على غير من هي له كاسم الفاعل والمفعول مطلقا اي سواء كان في موضع يلتبس او لا
يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي وانما التزم في الصفات مطلقا ولم يلتزم في الافعال اضمار ما ليست جارية
عليه مع قوتها لحمل الصفات مع ضعفها ولان اكثر الافعال صيغ ضمايرها بارزة فيعرف بها من هي له بخلاف
الصفات فانه انما يتصل بها ضمير مستكن لا بارز فلا يلزم من لحوق الافعال هذه الضماير مع وجودها بارزة في
الاكثر لحمل الصفات اياها العدم كونها بارزة الا ان يكون الفاعل قد اضمر على شريطة التفسير فانه لا يلزم ابراز الضمير
فيها ايضا نحو قوله قضى كل دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها فان ممطول ومعنى موجهان الى غريمها فاعل الثاني
كما هو مذهب البصريين فيكون ممطول جاريا على غيره فانه خبره وهو للغريم لان الممطول هو الغريم وانما لم يبرز الضمير
في ممطول لتفسيره بعده فكان التقدير وعزة ممطول غريمها فلا حاجة الى الضمير واعلم انه ليس في البيت نص على
محل الاستشهاد اذ لا ترجيح للجوار ان يكون غريمها مبتدا ثانيا وممطول خبره مقدما عليه ومعنى خبر بعد خبر او حالا
من الضمير في ممطول فالصفتان جاريتان على ما هما له وقوله وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق
لمحقوقة ان تستجيبي دعاءه وان تعلمي ان المعان موفق اي ان امراة اسرى اليك ايتها المراة وزارك ودونه
موماة اي مفازة وبيداء سملق اي قاع صفصف وجب عليك استجابة دعائه واعانته وان تعلمي ان المعان على

الصلات

الصلات والخيرات موفق من الله محمول على الضرورة خبر لقوله وقوله وان امرا وبيانه ان محقوقة خبران فيكون جاريا
على امرا وهو في المعنى للمراة فكان القياس ابراز الضمير وان يقول لمحقوقة انت لكنه لم يبرز الضمير لضرورة الشعر
او يحذف الفاعل مستكنا اما لازما استكنانه وهو في اربعة افعال افعل ونفعل وافعل امر للمخاطب وتفعل للمخاطب
لا للغايبة وكذلك يلزم في اسم فعل الامر في الواحد وفي غيره فان هذه الكلمات الخمس لا تسند الى مظهر ولا الى مضمر
بارز واما ما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة فتاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انه لا يقال الا افعل الا انا ولا نفعل الا
انت او غير لازم استكنانه وهو في فعل الواحد الغايب في الماضي والمضارع مذكرا كان او مونثا نحو فعل ويفعل
في المذكر وفعلت وتفعل في المونث وفي الصفات الجارية على ما هي له نحو زيد ضارب وكذا في الظرف عند ابي علي اذا
اعتمد وانما لم يلزم الاستتار في هذه الاشياء لانه كما يستتر فيها الفاعل يظهر ويظهر منفصلا نحو ضرب زيد وما ضرب
الا هي وا قايم الزيدان وما قايم هي او يحذف الفاعل متصلا بارزا وهو فيما عدا ما ذكرنا من مواضع كونه منفصلا وكونه
مستكنا نحو فعلت وفعلنا وقد يحذف الفاعل لتعذره في النفوس وارتفاع اللبس وان لم يجر له ذكر وذلك عند قرينة دالة
عليه وليس هو اضمارا قبل الذكر لان القراين قايمة مقام تقدم الذكر نحو اذا كان غدا فاتني اذا نصبت غدا على الظرفية
اي اذا كان ما نحن عليه من السلامة وغدا متعلق بكان ان كانت تامة ومحذوف ان كانت ناقصة واما ان رفعت غدا
على انه فاعل كان فلا يكون الفاعل مضمرا ومنه اي ومما اضمر الفاعل لتعذره في النفوس قوله لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى
اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر اي اذا حشرجت وترددت النفس اي الروح ولا تغني عن المراد لحان الحلم
ومنه قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن قرا بالنصب اي تقطع الامر فاضمر الفاعل لتعذره في النفوس ومن قرا برفع بينكم كون
بينكم فاعل تقطع وفي المثل فلم خلقتا ان لم احدع الرجال اي لم خلقت اللحية ومتى كان الفاعل ضميرا مستترا المونث او
ضميرا بارزا التثنية من المونث لا غير حقيقيا كان المونث او غير حقيقي لزم التاء في فعله الماضي اذا كان متصرفا
للدلالة على تانيث الفاعل الذي هو كالجزء من الفعل مع خفاء المضمر المنفصل وانما قال لا غير احترازا عن الجمع
بالالف والتاء فانه لا يلزمه التاء اذا اسند الفعل الى ضميره نحو الهندات قمن وانما قلنا اذا كان متصرفا احترازا عن نحو نعم

وبئس فانه لا يلزم التانيث عند ذلك بل كل واحد من اثبات التا وحذفه فصيح لمشابهته لعموم التصرف الحرف بخو هند قامت
الفاعل فيه ضمير مستتر لمونث حقيقي والهندات قامت الفاعل فيه ضمير بارز والحبشين والشمس طلعت الظرف فيه ضمير لمونث حقيقي
ومتى كان الفاعل ظاهرا او مضمرا مستفصلا لمونث لم يلزم التا في فعله اعتمادا على ظهور لفظ المونث الاصل المونث
الحقيقي حال كون الحقيقي يلي الفعل حال كونه من الادميين اذا كان واحدا او مثنى لا غير فانه يلزم التا في فعله نحو
عرفت المراة وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغنا بالمونث الظاهر عن علامته وانما قلنا واحدا او مثنى
لا غير لانه لو كان جمعا نحو قال نسوة وقال الهندات لم يلزم التا في فعله لان التانيث الطاري ازال حكم التانيث الحقيقي
كما انه ازال حكم التذكير الحقيقي في نحو رجال وجاز طلع الشمس لكون المونث غير حقيقي وجاز حضر القاضي اليوم امراة
لان المونث الحقيقي لا يلي الفعل لوجود الفاصل بينهما فلا يلزم التا في فعله لانه اذا انفصل الفاعل من الفعل ضعف فونه
مؤانسة الحرف التانيث وجاز سار الناقة لا لجاد في الصورة فلا يتصل تانيثه وتذكيره مقصر الحقيقي في الادمي
فانه غير الحقيقي وان كان المختار في الصور الثلث لحوق التا للابدان من اول الامر بان الفاعل مونث وقوله نحو
فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها اعتراض فان ابقل اسند الى ضمير المونث وهو الارض مع عدم لحوق التا فضلا
عن لزومه فاجاب عنه بقوله متاول بان الارض بمعنى الموضع وهو مذكر فاجرى مجراه وعكسه انه كتابي فاحتقرها فان
كان الكتاب مذكر لحوق التا بفعله وتاويله بان الكتاب بمعنى الصحيفة واعلم انه الاجعل ما فيه علامة التانيث علما لمذكر
حقيقي لا يجوز لحوق العلامة بفعله المونث الحقيقي ما بازائه ذكر سوا كانت فيه علامة التانيث كامراة او لا كعناق
وانما في الحيوان احترازا عن نحو النخلة فانه وان كان بازائه ذكر لكنه ليس بمونث حقيقي لانه ليس بحيوان وغير الحقيقي ما
يرجع الى الاصطلاح والوضع مما ليس بازائه ذكر في الحيوان فتنه اي فمن غير الحقيقي ما في لفظه شي يدل على تانيثه وهو ان
يكون جمعا غير ما جمع بالواو والنون مذكرا كان واحده او مونثا حقيقيا كالهندات او غير حقيقي كالغرفات فان هذا
الجمع مونث غير حقيقي لكون تانيثه بالتا وقيل وهو كونه بمعنى الجماعة وهذا التانيث الطاري ابطل التانيث الحقيقي وانما لم يبطل الجمع
بالواو والنون التذكير الحقيقي في نحو الزيدون لبقا لفظ المزيد فيه فلم يبطله احترامه ولا يلزم على هذا انه يبقى التانيث الحقيقي

في الجمع بالالف والتا مع بقا لفظ الواحد فيه لان تانيث واحدة كانه زال لزوال علامته اما الجمع فيها ان كانت تا نحو
الغرفات او بقلبها ان كانت الفا نحو الحبليات والصحراوات واعلم انه لو قال بدل قوله غير ما جمع بالواو والنون غير
جمع المذكر السالم بالواو والنون القياسي لكان اولى لان حكم الاينا مع انه بالواو والنون وذلك
لعدم بقا واحده وهو اي اذا ان يكون في اخره تا تنقلب ها في الوقف نحو طلحة او يكون نحو طلحة او يكون في اخره
الف زائدة اما مقصورة رابعة والوزن اي وزنها فيه الالف المقصورة الرابعة فُعلى بضم الفا وفتح العين نحو حبلى
وادني او بضم الفا وسكونها اي سكون العين نحو بشرى او فَعلى بفتح الفا والعين نحو جمزى وشكى وقوله مطلقا قيد في
هذه الاوزان الثلثة اي هل هذه الاوزان مختصة بالف التانيث مطلقا الخلاف فعلى نحو ارطى فانها انما تكون للتانيث اذا
لم يكن الفا للالحاق وانما كانت هذه الثلثة مختصة بالف التانيث لان الالف فيها لا يكون الا للتانيث لانها لو كانت للالحاق
لوجب ان يكون في الاصول مماثل لها وليس لها فيها مماثل لعدم وجود فُعَلَل عند سيبويه ولا فُعلُل ولا فَعَلَل ولانه لو كان
شي منها للالحاق لجاز فيه الانصراف مع انه لا يجري في شي منها الا عدم الانصراف او الوزن فَعلى كسلمى بفتح الفا وكسرها
اي كسر الفا كذكرى وسكون العين فيهما اذا لم يكن الالف فيهما للالحاق احترازا عما يكون الالف فيه للالحاق نحو ارطى
والمعزى او مقصورة فوق ذلك اي فوق الرابعة مما ليست الالف فيه للالحاق نحو سرجل الاولى نحو قبعثرى فان الالف فيها
مع انها ليست للالحاق بسرجل لا يكون للتانيث قال في الصحاح الالف فيه ليس للتانيث وانما زيدت ليلحق بنات الخمسة
ببنات الستة لانك تقول قبعثراة فلو كانت الالف للتانيث لما لحقته تانيث اخر وفيه نظر لانه ليس في الاصول سداسي
حتى يلحق به اللهم الا ان يقال ان مراده من الالحاق ما اراد المصنف في باب ما لا ينصرف او يقال كما قال السيرافي في قد
زعم بعض الناس ان قبعثرى لو كان في الكلام سداسي اصلا لكان ملحقا به ودليل انها ليست للتانيث لحوق
الهاء لها كما يقال في ارطى ارطاة والف التانيث لا يلحقها التا وصرف الاسم اسمها الا نحو علقى ومعزى ونحوهما فان
صرفهما دليل على انها ليست للتانيث واما ممدودة والوزن غير فعلاء او فُعلاء بسكون العين والفا غير مفتوح
اي يكون مضموما او مكسورا فان الهمزة للالحاق نحو علبا وحربا واما غيرهما كالقصا والسودا وخرصا وسيرا فالف

ـ التانيث ومنه ما ليس كذلك اي ليس في لفظه شي يدل على تانيثه نحو ارض فيرجع في تانيثه الى ان يسمع في تصغيره التا
او في صفته التا او في فعله التا نحو اريضة في تصغير ارض وارض مبقلة في صفته التا وابقلت الارض في فعله
التا ويجي الفاعل ورافعه مضمر على سبيل الجواز كقولك لمن قال من فعل تحقيقا او تقديرا اي قولا محققا مصرحا به
او قولا مقدرا زيد ان زيد بدل على قوله فاعل فعل محذوف اي فعل زيد والاولى ان يكون زيد مبتدا وخبره محذوف اي زيد فعل
ليطابق الجواب السوال لان السوال انما وقع في الجملة الاسمية ولان الفاعل هو الاهم لا الفعل لان السوال عن
الفاعل لا عن الفعل وعليه اي على ما كان السوال فيه مقدرا لا محققا قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال
فيمن قرا يسبح مفتوحة البا كان سائلا يسال من يسبحه فقال له رجال اي يسبحه رجال ومن قرا يسبح مكسورة البا كان
رجال فاعله ويلزم ذلك الاضمار اذا فسر ذلك الرافع المضمر بظاهر نحو هل زيد خرج فان زيدا فاعل فعل يفسره
هذا الظاهر ولا يجوز ان يكون مبتدا وخبره خرج مراعاة لاصل هل فانها في الاصل بمعنى قد بدليل استعمالها
على الاصل كقوله تعالى هل اتى على الانسان وقد من لوازم الافعال فلا يجوز اختيارا هل زيد خرج لا على كون زيد
مبتدا ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر فلو جاز في كلامهم مثل هل زيد خرج على استكراه قدر الفعل مراعاة لاصلها
قال الشيخ الرضي وانما دخل هل على الجملة الاسمية التي لا يكون خبرها فعلا نحو هل زيد خارج لانها اذا لم تجد فعلا
تسلت عنه ذاهلة ولا تدخل على الاسمية التي خبرها فعل لانها اذا رات فعلا في حيزها تذكرت الصحبة القديمة
فلم تقنع الا بان تعانقه ونحو اذا السماء انشقت فالسماء فاعل فعل مضمر على الاعرف اي اذا انشقت السماء ولو ذات سوار
لطمتني فذات مرفوع بانه فاعل فعل مضمر اي لو لطمتني وان ذو لونه لانا اي ان لان ذو لونه والضابط انه يلزم
اضمار فعل الفاعل بعد كل لفظ داخل على اسم مرفوع لا يليه الا الفعل كحرف الشرط وحرف التحضيض اذا كان
لذلك الفعل مفسرا اما فعل صريح من جنس المضمر كهذه الامثلة واما حرف متضمن لمعنى الفعل مثل ان الموضوعة
للتحقيق بشرط ان يكون خبرها في صورة الفعل المقدر ليكون ان مع الفعل كالفعل الصريح المفسر وذلك انما
يكون بعد لو ولذلك قال ومنه ولو انهم صبروا اي لو ثبت وتحقق انهم صبروا فتعلقها لما فيها وانما كان منه لان ان المفتوحة

تدل على الثبوت والتحقيق فكانت ان مع صبروا وهو في صورة الفعل المضمر لانه ماض كالمقدر كالمفسر الصريح فا
انه مجراه اي يجري المفسر في لزوم الاضمار وانما يلزم الاضمار مع وجود المفسر لان الغرض من حذفه والاتيان بالظاهر
الابهام ثم التفسير ومع اظهاره لا يبقى هذا الغرض والفاعل اذا كان عامله نعم او بئس وهما للمدح العام والذم
العام بمعنى انهما لا يدلان على خصوص من الخصلة التي بها المدح والذم فانهما يدلان على مطلق المدح او الذم
انشاء اي انهما لانشاء المدح والذم فاذا قلت نعم الرجل زيد تنشي المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المراد ان المدح
موجود في الخارج في احد الازمنة وانت تقصد مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا التزم اي في هذا الفاعل
ان يكون مضمرا مبهما مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز موضحا هذا المضمر لابهامه باسم معرفة قال الشارح انما اشترط
ان يكون معرفة لان الاصل في الايضاح ان يكون بالمعرفة اقول التعريف ليس بشرط فيه بل شرطه التخصيص على ما قال
الشيخ الرضي وابن مالك فلو قال المصنف باسم معرفة او مقارن لها بالتخصيص كما قال ابن مالك لكان اولى مرفوع
بانه مبتدا وخبره مبتدا محذوف مجانس له اي للفاعل في انه يصدق عليه ويصح الاخبار به عنه لانه تفسير وجب
التفسير للمفسر يسمى هذا الاسم مخصوصا بالمدح او الذم او التزم ان يكون الفاعل مظهرا معرفا بلام الجنس او مضافا
الى المعرفة باللام او مضافا الى المعرف باللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل وليست اللام في نعم الرجل
لاستغراق الجنس كما قال ابو علي ولا لا ابهم اضافة كل اليه ولا للاشارة الى ما في الذهن كما قال ابن الحاجب اذ لا فايدة
في اللام حينئذ لان مجرد الاسم مجردا عن اللام يدل عليه موضحا هذا المظهر بالمخصوص المذكور لان المعرف باللام و
المضاف اليه لا يدلان على تعيين المخصوص فذكر المخصوص للتعيين واعلم ان التزام فاعلهما ان يكون على ما ذكر
انما يكون على قول غير المبرد وابي علي واما على قولهما فيجوز ان يكون فاعلهما الذي اذا كانت صلته عامة وكذا
من وما او مضافا اليهما كقول امير المومنين علي عم ولنعم دار من لم يرض لها دارا او تقول نعم الذي عند زيد نحو نعم رجلا
زيد الفاعل مضمر مفسر بالنكرة ونعم الصاحب او نعم صاحب القوم عمرو الفاعل في الاول معرف باللام وفي الثاني
مضاف الى المعرف به وفي المونث نعمت امراة هند اتفق اهل المصرين على ان الضمير المبهم الذي في نعم ونحو لا يثنى

الجمع لا يؤنث لعدم تعريفهما ولان المقصود بهذا الضمير الابهام فما كان ادخل في الابهام كان اولى والضمير المفرد المذكر اذا لم يكن
عايدا الى شيء معين اشد ابهاما من غيره لانه لا يستفاد منه الا معنى شيء وهو يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمونث بخلاف
غيره فانه يستفاد منه معنى التثنية او الجمع او التانيث فعلى هذا كان في قوله وفي المونث نحو نعمت امراة نظر لانه ان هذا
الضمير لا يجوز تانيثه اتفاقا من اهل العربية الا في قول مردود ونعمت ادغم الصاحبة او صاحبة القوم دعد اي يجوز الحاق
التا بنعم وبئس كما جاز عدم الحاقه بهما اذا كان فاعلهما المظهر مونثا حقيقيا وذلك لعدم التصرف فيهما قال الشارح
وانما جاز التذكير والتانيث مع ان الفاعل هو الصاحبة لان التقدير نعم الذي صحبت فهو باعتبار الوضع لشيء
ذكر من الحيوان حتى يقال ان تانيثه حقيقي اقول ينبغي على هذا التعليل ان لا يجوز نعم المراة هند مع جوازه في حال الحسنة
فالاولى في التعليل ان يقول ما ذكرنا وفي التثنية والجمع نعم رجلين الفاعل فيه مضمر مفسر بالنكرة او نعم الرجال ذا اخواك
الفاعل فيه معرف باللام ونعم رجالا او نعم الرجال اخوتك يعني يجوز التصرف في تمييز الفاعل المضمر وفي نفس الفاعل المظهر
افرادا او تثنية وجمعا وتانيثا ولا يجوز التصرف في الفاعل المضمر في هذه الاشياء بالاتفاق من اهل العربية على ما عرفت
وحكى والحاكي هو الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا بالتصرف في الضمير ويجوز الجمع عند المبرد وعند ابي علي بين الفاعل
الظاهر والمفسر تاكيدا مع انه انما يجيء المفسر بعد الفاعل المضمر نحو قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا
يجمع بين الفاعل الظاهر وهو الزاد وبين المفسر وهو زادا وسيبويه منع ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام ولا ابهام
هنا فقال ان زادا مفعول تزود ومثل حال منه ويجوز حذف المخصوص اذا كان معلوما نحو نعم العبد اي ايوب فحذف
لدلالة الكلام عليه وارتفاعه اي ارتفاع المخصوص بالابتداء على راي والجملة قبله خبره التقدير في نعم الرجل زيد زيد
نعم الرجل وانما استغنى في هذه الجملة عن العايد الى المبتدا لان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل والجنس مشتمل على افراده
فكان مشتملا على زيد وغيره لا محالة واذا كان كذلك كان زيد داخلا تحت الرجل في المعنى فجرى دخوله تحته مجرى الذكر
اللفظي وبانه خبر مبتدا محذوف على راي فكانه لما قيل نعم الرجل سئل وقيل من الرجل الممدوح فقيل زيد اي هو زيد فالكلام
على هذا جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة وحبذا اصله حبب اي صار حبيبا فادغم جار مجرى نعم في انشاء المدح

ح الشارح

في احكامه وهو مسند الى اسم الاشارة وهو اي اسم الاشارة في ابهام الضمير مثل نعم فانه خلع منه معنى الاشارة الحسي
الابهام في المعنى حب الشيء ومن ثمه اي ومن اجل انه في مثل ابهام الضمير فسر اسم الاشارة بما فسر به الضمير في نعم وهو
النكرة المنصوبة على التمييز فيقال حبذا رجلا زيد ولاجل ذلك ايضا التزم الافراد فيه كما التزم في الضمير فيقال حبذا
الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حب ذان وحب اولا وحب تا فيكون على ما ذهب اليه الشارح اعرابه مخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم وقال ابن السراج والمبرد ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدا والمخصوص
خبر اي المحبوب زيد وقيل ان التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فحبذا فعل والمخصوص فاعله الا انهم شرطوا
وجوزوا ترك التمييز فيه نحو حبذا زيد ولم يسوغوا في نعم رجلا زيد نعم زيد لانه ظاهر وهو اسم الاشارة على المضمر وانما
من التباس المخصوص بالفاعل ههنا اي في حبذا زيد فان ذا اسم ظاهر فاعليته بخلاف نعم فانه قد يلتبس المخصوص بالفاعل
في بعض المواضع لولا التمييز نحو نعم السلطان وساء جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في بئس رجلا ومثله تفسيره والقوم
هو مخصوص على حذف المضاف التقدير ساء مثلا مثل القوم واذا توجه تنازع الفعلان الاولى ان يقول العاملان
نظرا الى شمول اسم الفاعل نحو انا ضارب وشاتم زيدا ونحو ضربت واهنت واكرمت زيدا الا انه اقتصر على الفعل الذي هو الاصل
في العمل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان الى اسم واحد بحيث يمكن ان يعمل فيه كل واحد من الفعلين وهو في مكانه ولم
يعمل فيه الاخر وانما قال بعدهما لانه لو كان قبلهما نحو زيدا ضربت واهنت او بينهما نحو ضربت زيدا واهنت تعين ان يكون
معمولا للاول اما يتوجهان اليه لجهة الفاعلية حسب نحو قام وقعد زيد واما يتوجهان لجهة المفعولية حسب نحو ضربت
وشتمت زيدا او يتوجه احدهما لجهة الفاعلية ويتوجه الاخر لجهة المفعولية وهذا القسم على قسمين نحو ضربني واكرمت
زيدا او ضربت واكرمني زيد او يتوجهان اليه لجهة الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا الا ان المصنف لم يذكر
هذا القسم لانه يعلم من القسمين الاولين لانهما اذا توجها اليه لجهة الفاعلية والمفعولية معا فقد توجها اليه لجهة
الفاعلية والمفعولية معا فقد توجها اليه لجهة الفاعلية وتوجها اليه بجهة المفعولية فالذي من الفعلين يعمل فيه اي في
اي في هذا الاسم الواحد احدهما او غيره اي كل منهما خلافا للفرا فانه قال ان كان توجههما اليه لجهة الفاعلية نحو ضرب واكرم زيد

فقال الشارح ... (مرتبة كلمة)

ح

الجملة المنحرفة ... الحاشية

وفي حاشية: يتعلق بحكم الفعل ... تعلقا بحبذا ...

جاز ان يعمل فيه جديرا من الاضمار قبل الذكر ومن حذف الفاعل قال ابن مالك الذي ذهب اليه الفرا غير مستبعد لانه نظير
قولك زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه فان خبر المبتدا عنده مرفوع بما هو خبر له فيلزم منه ان يكون منطلقان
مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه لانهما معا يقتضيانه واختار البصريون اعمال الثاني مع جواز اعمالهم الاول
لانه الاقرب اي اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد ولانه لو اعمل الاول مع العطف لزم
الفصل في نحو قام وقعد زيد بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة واختار الكوفيون اعمال الاول من الفعلين مع جواز
اعمالهم الثاني لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولكل من الفريقين حجج
والصحيح هو الاول لان اعمال الثاني اكثر في كلامهم من اعمال الاول وموافقة الاكثر اولى من موافقة الاقل فان اعمل الثاني
بناء على اختيار البصريين اضمر الفاعل في الاول وان لزم منهم اضمار قبل الذكر لمجيء التفسير بعده على وفق الظاهر في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث ولا يحذف الفاعل من الاول خلافا للكسائي فانه يحذف الفاعل حذرا من الاضمار قبل الذكر
وفي قوله نظر لان حذفه اشنع من الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف الذي بين الفريقين في التثنية والجمع نحو قاما وقعد
وقعد اخواك وقاموا وقعد اخوتك فانه اذا اعمل الثاني اضمر في الاول ضمير التثنية والجمع وان اعمل الاول اضمر
في الثاني نحو قام وقعدا وقعدوا اخوتك واما في الواحد المذكر فلا يظهر الخلاف نحو قام وقعد زيد لان ضمير الواحد مستتر
لا بارز والفرا لا يجيز اعمال الثاني ان كان مقتضيا للمفعول والاول مقتضيا للفاعل واوجب اعمال الاول لانه الاقتضا
الى حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي واضمار قبل الذكر واما ان كان الثاني مقتضيا للفاعل ايضا فيعمل الفعلين فيه
كما ذكرنا وحذف المفعول من الاول ان اعمل الثاني والاول يقتضي المفعول انما استغنى عنه كما في غير افعال القلوب لانه
لانه فضلة فلو لم يحذف لزم الاضمار قبل الذكر فيما هو فضلة يجوز حذفه في السعة نحو ضربت وضربني زيد فلا يجوز ضربته وضربني
الا عند ابن مالك والاستغنى عنه لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الثاني اظهر المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا اظهر منطلقا بعد حسبني لانه لا يجوز حذفه لامتناع الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت ولا يجوز
الاضمار ايضا لان الاضمار قبل الذكر في المفعول لا يجوز وان كان هنا كالفاعل في عدم الاستغنا عنه وان اعمل الاول بنا على

اختيار الكوفيين اضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف لانه لا يلزم منه الاضمار قبل الذكر لكون هذا الاسم
من حيث كونه معمولا للاول مقدما على الثاني تقديرا وان كان موخرا عنه لفظا حتى اذا رقيت عن كل حجرة فالى الغليل
ولم يقصعه نغب فان رقيت وما يقصع متوجهان الى نغب فاعمل الاول واضمر الفاعل في الثاني وهو نون الضمير الجماعة
الحوريت والغليل حرارة العطش والنقع القطع يقال نقع حرارته اي قتل عطشه بالري حتى اذا انحدرت جرع
من الماء المكية في كل طبقة من حلقها من حجرة وتلك النغب لم تقتل العطش واضمر المفعول ايضا على المختار مع جواز حذفه
نحو اذا هي لم تستك بعود اراكة تخل فاستاكت به عود اسحل اي انها اذا لم تستك بسواك احضرت من المساوك
فانهم حتى تختار منها للاستياك واحدا فقد اعمل الفعل الاول وهو تخل بمعنى تخير واضمر المفعول وهو به في الثاني وهو
استاكت وانما كان اضمار المفعول هو المختار اذ الحذف هنا لا يطلق مفسدة لانه لا يلزم من الاضمار الاضمار قبل الذكر
والمفعول بخلاف ما اذا اعمل الثاني فان الحذف فيه طلق مفسدة لانه يلزم من اضمار المفعول في الفعل الاول الاضمار قبل
الذكر في المفعول مع ان الاولى بالعمل في هذا الاسم هو الثاني فاذا لم يعمل فيه فالاولى ان يعمل فيما يقوم مقامه من الضمير لئلا
يبطل بسبب عدم تاثيره فيه انه موجه الى غيره وخلافا اي ولكون اضمار المفعول في الثاني هو المختار حمل قوله نعم انوني افرغ عليه
نظرا وهاوم اقرا وا كتابيه على اعمال الثاني فانه لو اعمل الاول لزم ان يقال افرغه واقراوه والا لزم ان يكون افصح الكلام على
غير المختار وهو حذف المفعول من الثاني مع اعمال الاول وبهاتين الايتين استدل البصريون على اعمال الثاني قالوا ولو اعمل
الاول لكان الاحسن ان يقال افرغه واقراوه لكنه لما لم يقل كذلك دل ذلك على انه لم يعمل الاول وقوله الا ان يمنع مانع
استثناء من قوله والمفعول على المختار اي اضمر المفعول ايضا على المختار الا ان يمنع مانع من اظهاره فيظهر المفعول نحو
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فانه اعمل الفعل الاول في منطلقا ولذلك رفع الزيدان بالفاعلية له والفعل
الثاني متوجه اليه الى منطلقا لان التنازع انما يكون في الذات الموصوفة بالانطلاق وافراده وتثنيته يجب انفصله المحل
وكان القياس حينئذ اضماره لكن لا يجوز اضماره لانه لو اضمر مفردا لا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الاول في باب حسبت
مع وجوب مطابقتهما في الافراد والتثنية والجمع لكونهما عبارة عن المبتدا والخبر ولو اضمر مثنى لزم المخالفة بين الضمير والمرجوع اليه في الافراد

الاولى ان يقول ... بحثا وفيه ...

عند الامن من اللبس كقوله فان كانت واحدة مع تقدم فان كن نساء. هذا الذي ذكر من احكام توجيه الفعلين اذا لم يكن
الاسم الموجه اليه مضمرا فان التوجيه اليه اي الى المضمر يوجب الاستواء في الاتصال بهما اي بين الفعلين ان كان متصلا
نحو ضربت واكرمت لان الفعل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالفعل الثاني لان للضمير المتصل يجب اتصاله بعامله
او بما هو كالجزء منه لا بعامل اخر وان كان الاسم الموجه اليه مضمرا منفصلا سواء كان مرفوعا او منصوبا والفاعل
نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وما ضربت وما اكرمت الا اياك وكذا حكم الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد
الا زيد فالحذف اي حذف المفعول والفاعل من الاول واعمال الثاني كما هو مذهب الكسائي في ذلك الا ان يجعلنا
المضمران الواقعان بعد كل من الفعلين رفعا ونصبا فان هناك الاثبات اي اثبات هذين الضميرين عقيب كل
فعل من الفعلين من غير حذف ولا اضمار نحو ما ضربت الا اياك وما شتمني الا انت لا غير فيما ذكر وانما يجب الحذف
لان اضمار الاسم مع ذكر الحرف وهو الا متعذر لان الحرف لا يجر واضماره بدون الحرف ملتبس لانك اذا قلت ما ضربت
وما اكرم الا انا واضمرت الضمير في ضرب لم يعلم ان الفعل منفي عن المضمر او مخصص به بناء على جواز الاضمار فيه مع
حذف الحرف والاظهار مستغنى عنه لدلالة المضمر الثاني على الاول لانه هو الاول بعينه وانما لا يحذف فيما اذا اختلف
ان رفعا ونصبا كما ذكر لان صيغة الضمير المرفوع مغايرة لصيغة الضمير المنصوب فلا يكون احدهما دالا على
الاخرى. وقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال فيه استدلال للكوفيين في كون اعمال
الاول هو المختار فان الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة لعدم انكسار وزن البيت باعمال الثاني والفصيح لا يختار
الا الفصيح فاجاب عنه بقوله ليس منه اي ليس قول الشاعر من باب توجه الفعلين الى اسم واحد بعدهما اذ لم يوجه
فيه الفعل الاول وهو كفاني الى ما وجه اليه الفعل الثاني وهو لم اطلب لان الاول موجه الى قليل والثاني الى المجد
المحذوف الدال عليه قوله بعد هذا البيت ولكنما اسعى لمجد مؤثل ويكون مفعوله محذوفا نسيا منسيا كما في قوله نعم
يقبض ويبسط اي له القبض والبسط اي لم يكن منه طلب مع القليل من المال والا اي وان وجه الاول الى ما وجه
اليه الثاني كان الاخبار بان سعيه ليس لادنى معيشة اي بان طلبه ليس لقليل من المال وبان القليل من المال يكفيه

لان قوله لم اطلب منفي فيدل على الاثبات فيكون طلبه لقليل من المال وهو اثبات ما نفاه اولا فيلزم التناقض لما في لو
من امتناع الشيء لامتناع غيره اي لو لانتفاء شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين او منفيين فلو كانا مثبتين يجب
انتفاؤهما ولو كانا منفيين يجب ثبوتهما ولو كان احدهما مثبتا والاخر منفيا يجب نفي المثبت وثبوت المنفي
لان نفي النفي اثبات وحكم المعطوف على جواب لو حكمه قال الشارح وفي العبارة له في شاهل من وجهين احدهما ان عدم السعي
لادنى معيشة لا ينافي كون القليل كافيا له فلا تنافي بين عدم السعي وبين كون القليل كافيا له والثاني انه لا يلزم من سياق لو
ان لا يكفيه القليل فلا يكون اخبارا بان القليل يكفيه بل بانه لا يكفيه اقول لا اشكال الجواب معلوم مما وجهنا كلام عليه
ولا يكون فيه تساهل وقد احتج سيبويه على اعمال الثاني وان كان تنازع الفعلين ليس على سبيل العطف بقوله ولقد ارى تغنى به
سيفانة تصبي الحليم ومثلها اصباه فان ارى وتغنى متوجهان الى سيفانة فاعمل الثاني وتغنى من غني بالمكان اي اقام
به ورجل سيفان اي طويل ممشوق ضامر البطن والمراة سيفانة ومثلها اصباه اي مثل السيفانة تجعل الحليم ذا صبوة
وعشق لكمال حسنها. والمتعدي الى ثلثة من المفاعيل قيل لم يجئ في هذا الباب اي في باب التنازع فمنعه الجرمي وحكم بامتناعه
لعدم السماع واجازه غيره قياسا على الفعل المتعدي الى واحد والى اثنين تقول اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا
على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا منطلقا على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني
ويجعل المفعول فاعلا باسناد الفعل اليه اي الى المفعول اذا بني له اي للمفعول الفعل بان ضم اوله سواء كان اوله
فاء الفعل او لا حال كونه ماضيا مع كسر ما قبل اخره سواء كان ما قبل الاخر عين الفعل او لا وهذا عام في كل ما
نحو ضرب واضرب ودحرج وتدحرج لئلا يلتبس الفعل المبني للمفعول من باب بغيره لو اقتصر على احدهما من ضم الاول
وكسر ما قبل الاخر الا ترى انه لو قيل في اضرب اضرب واقتصر على الضم التبس بالمضارع المتكلم المبني للمفعول من باب
ضرب ولو قيل في علم علم واقتصر على كسر ما قبل الاخر التبس بالامر من هذا الباب عند الوقف وانما عبر بفعل الى الفعل
دون ساير الاوزان لبعد هذا الوزن من اوزان الاسم وضم الثالث مع همزة الوصل نحو استخرج وضم الثاني
مع التاء اي مع ما في اوله تاء زايدة وهو ثلثة ابنية تكلم وتدحرج وتجاهل وانما ضم الثالث والثاني معهما رفعا

للبس بينهما اي بين الماضي بهمزة الوصل وبينها في اوله التاء الزايدة لو اقتصر على ضم الاول وكسر ما قبل الاخر الا ترى انك
لو قلت الا استخرج ولم تضم الثالث التبس بالامر من هذا الباب وكذا لو لم يضم الثاني في الابنية الثلاثة وتقول
تكلم وتدحرج وتجاهل لالتبست هذه الابنية بصيغة مضارع كلم ودحرج وجاهل عند الوقف ومعتل
العين سواء كان واويا او يائيا في المبني للمفعول من الثلاثي المجرد نحو قيل وبيع في الافصح لخفة الكسرة والياء
والاصل فيهما قول وبيع لحذفت الكسرة عند ابن الحاجب لاستثقالها على الواو والياء فبقي قول وبيع بياء ساكنة
بعد الضم فبعضهم يقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وبعضهم يقلب الضمة كسرة وهو الاولى لان تغيير
الحركة اولى من تغيير الحرف فبقي بيع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله فقلبت ضمته كسرة وواوه ياء والجزولي ينقل
كسرة الواو والياء الى ما قبلهما لانهما اخف من حركة ما قبلها فبقي بيع وقول فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وجاء الاشمام
وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو لانها تابعة لحركة ما قبلها وانما يشم
ايذانا بان الاصل فيه ضم اوله وجاء الواو وهي اقل اللغات لثقل الضمة والواو نحو قول وبوع وعرفت توجيه هذه اللغة
وهذه اللغات الثلث في مجرد الثلاثي وفي باب افتعل وانفعل لمشاركة هذين البابين للثلاثي المجرد في العلة وهي
استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها ومعتل العين بالياء اختيار من دون الاشمام والواو في افعل
واستفعل نحو اقيم واستقيم اصلها استقوم واقوم نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها وقلبت الواو منهما ياء
لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانما لم يجز فيهما الاشمام والواو لان ما قبل حرف العلة في هذين البابين ساكن
بخلاف الثلاثي وبابي افتعل وانفعل فان ما قبلها فيها مضموم فيجوز فيها الضم ابقاء لما قبلها على حاله والاشمام
اشارة الى ضمته الاصلية ومعتل العين بالتصحيح من غير قلب حرف العلة التي هي عين الفعل فيما عدا ذلك المذكور
وهو الثلاثي المجرد وباب افتعل وانفعل وباب افعل واستفعل تقول في بين وقوم وعاون وباين بين
وقوم وعوون وبوين وضم اوله اي اول الفعل حال كونه مضارعا حملا للمضارع على الماضي وفتح ما قبل اخره ماضيا
ومضارعا للدلالة على ان المحذوف في الكلام هو الفاعل مع فتح ما قبل اخره خوف اللبس فانه لو اقتصر على الضم

ويقال في اضرب للمتكلم من ضرب اضرب التبس بالمتكلم المعلوم من اضرب وكذلك لو اقتصر على فتح ما قبل الاخر من غير
ضم في اعلم للمتكلم من علم التبس باعلم فعل ماض من اضرب وكذلك لو اقتصر على فتح ما قبل الاخر من غير ضم في اعلم للمتكلم
من علم التبس باعلم فعل ماض من الاعلام عند الوقف قال الشارح لو اقتصر على فتح ما قبل الاخر في انطلق انطلق
انطلق فلو من الاعلام عند الوقف عليه ووقع في الدرج سقطت الهمزة نحو وانطلق فالتبس المضارع بالماضي
الموقوف عليه اقول لا يستقيم هذا لان الهمزة في الدرج لانها همزة قطع لا همزة وصل ولذا ابي ويكون ما قبل الاخر مفتوحا
ينقلب معتل العين الف فيه اي في المضارع المبني للمفعول نحو يقال ويباع اصلهما يقول ويبيع نقلت الفتحة
الى الفاء وقلبت الواو والياء الفا حملا لهما على قال وباع ويسمى المفعول الذي جعل فاعلا باسناد الفعل اليه
مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يذكر فاعله كما يقال فعل ما لم يسم فاعله والمراد فعل المفعول الذي
لم يسم فاعله ويتعين المفعول به المتعدي اليه الفعل بغير حرف من حروف الجر وهو الذي يتعدى اليه الفعل بنفسه
لجعله فاعلا لانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو ضارب زيد عمرا ولان الفعل اشد طلبا له من طلبه لساير المفاعيل
اذا كان هذا المفعول به في الكلام عند البصريين وعند الكوفيين لا يجب اقامته مقام الفاعل بل يكون اقامته
مقامه اولى وقوله نحو قوله فلو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا اعتراض فانه مع وجود المفعول
المتعدي اليه بغير حرف جر وهو الكلاب اقيم الجار والمجرور وهو بذلك الجرو مقام فاعل لسب فاجاب عنه بقوله
من الشواذ على قول البصريين وبهذا البيت استدل الكوفيون على انه لا يجب اقامته مقام الفاعل واذا لم يكن هذا
المفعول به في الكلام فالمسند اليه الفعل اما المجرور بحرف الجر او المصدر او احد الظرفين على السواء اي هذه المفاعيل
مستوية الاقدام في اقامتها مقام الفاعل لا تفاضل بينها عند الاكثرين وقيل الجار والمجرور اولى لانه مفعول به لكن
بواسطة وقيل الظرفان والمصدر اولى لانها مفاعيل بلا واسطة وقيل المفعول المطلق اولى لان دلالة الفعل
عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان اهتمام المتكلم بذكره اشد فهو اولى بان يرفع في سرت بزيد سيرا شديدا يوم
الجمعة امام الامير ما يقام مقام الفاعل ويترك غيره على نصبه نحو سير بزيد اقيم الجار والمجرور مقام الفاعل او سير سير شديد

اقيم المصدر مقامه او يوم الجمعة اقيم ظرف الزمان مقامه او امام الامير اقيم ظرف المكان مقامه واستحسن وصف المصدر
القايم مقام الفاعل ليفيد فايدة لا تستفاد من نفس الفعل ووصف المبهم من الزمان لان الفعل يدل على زمان فلا يكون
في ذكر المبهم من غير وصف فايدة قال الشارح بخلاف المبهم من المكان فانه لا حاجة الى وصفه لان الفعل بالوضع يدل
على الزمان ولا يدل على المكان قال الشيخ الرضي وابن مالك ويشترط في المصدر ان لا يكون لمجرد التاكيد اذ النايب عن الفاعل
يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل فلا يقال ضرب ضرب بل ضرب ضربة او الضرب الفلاني فعلى هذا لو قال
المص بدل قوله وصف المصدر ان لا يكون لمجرد التاكيد لكان اولى وقال ايضا الشيخ الرضي وكذا يشترط الفايدة المتجددة
في جميع ما يقوم مقام الفاعل فلا يقال الضرب شيء وجلس زمان او مكان او في موضع لان هذه الاشياء لو لم يعلها
بمجرد الفعل ولا فايدة متجددة فيها وكذا قال ابن مالك او ظرف مختص وما قبل الشيخ ولا ابن مالك الظرف بالزمان
ففي قوله من الزمان ايضا نظر وقد اجاز سيبويه ثم وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل قال ابن مالك
وقد اجاز قوم من المتاخرين اقامة المصدر المدلول عليه بالعامل مقام الفاعل ولا سبيل اليه لان الفعل انما يدل
على المصدر الذي لمجرد التاكيد ولا فايدة في الاسناد اليه وهو ملفوظ فكيف اذا نوي ولم يلفظ به وقال وفي كلام الزجاج
اشعار بان سيبويه يجيز ذلك وقال ابن خروف لا يجيز احد ذلك وادعاء الزجاج انه مذهب سيبويه فاسد لان سيبويه
لا يجيز اضمار المصدر المقصود مثل ان يقال المتوقع القعود قد تعري اي فعل القعود الذي تنتظر وتوقعه والفعل
لا يدل على هذا النوع من المصادر وانما اللازم الدال عليه امر اخر هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح هذا اخر كلامه فعلى
هذا لو قال بدل قوله المدلول عليه بالفعل بامر غير الفعل لكان هو الصواب ليكون مطابقا لما ذهب اليه سيبويه
على ما حقق ابن خروف ومثاله ما اسند الفعل الى المصدر المضمر المثل اهم باهل الخير لو استطيعه وقد حيل
بين العير والنزوان فان بين للزومه الظرفية لا يقام مقام الفاعل فيكون القايم مقامه هو المصدر ومن هذا
يعلم ان الظرف انما يقوم مقامه اذا لم يكن لازم الظرفية كما قال الشيخ الرضي وابن مالك والمثل لصخر بن عمرو حين سالت
امراته كيف زوجها فقالت لا حي فيرجى ولا ميت فينعى فاستند على السيف وهم بقتلها فلم يستطع لضعفه فقال في

ابيات هذا البيت وقيل ان المصدر والظرفين انما يسند اليها الفعل بعد حذف الفاعل لوجهين لما استرينا اي في
هذه الثلث من الاتساع والاجرا مجرا المفعول به حتى كان كل واحد منها مفعول به في توهم ضرب ضربة كانت
الضرب مضروبه واليوم فيه ولم يقولوا قمت فيه وفرسخان سرتهما ولم يقولوا سرت فيهما فلهذا الاتساع كانت
هذه الثلثة في حكم المفعول به وقوله واسناد مجرور بالعطف على قوله لما استر اي انما يسند اليها الفعل لاسناد
الفعل اليها اي الى جعل كل واحد منها فاعلا على المجاز في قولهم شعر شاعر اسند الفعل الى المصدر اي شعر الشعر
ونهار صايم اسند الفعل الى الزمان اي صام النهار وطريقنا طرقنا الى موضع كذا اسند الفعل الى المكان اي نطرق
الوقت ويسند الفعل الى المفعول الثاني من باب اعطيت وان كان المفعول الاول اولى بالاسناد اليه لان فيه
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه اخذ وقال ابن مالك لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين من باب اعطيت اذا
امن اللبس نحو اعطيت زيد درهما ولا في منعها اذا اخيف اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا فيجوز في المثال الاول ان يقال
اعطي درهم زيدا لان اللبس فيه مامون لعدم صلاحية كونه اخذا فلو اقيم مقام الفاعل لتوهم كونه اخذا ولا يسند اليه
اي الى الثاني في باب علمت عند المتقدمين قالوا لانه مسند الى الاول فلو اقيم مقام الفاعل وصار في حالة واحدة
مسندا ومسندا اليه وفيه نظر لجواز كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة نحو يعجبني ضرب زيد
عمرا وقيل يسند اليه اي الى الثاني في البابين اي في باب اعطيت وعلمت عند امن الالباس كما هو مذهب المتاخرين
كابن مالك قال الصحيح جواز ذلك ان امن اللبس ولم يكن ثاني المفعولين جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا كما اذا لم
يكن المثاني في باب اعطيت صلاحية الاخذ به وكما اذا كان الثاني في باب علمت نكرة والاول معرفة اذ بالتنكير يعرف
انه الثاني لان الثاني هو الخبر في الاصل والاصل فيه ان يكون نكرة نحو اعطي درهم زيدا فان درهم هو الثاني لعدم صلاحيته
الاخذ به ونحو علم منطلق عمرا منطلق يتحقق انه الثاني لكونه نكرة وعمرو معرفة بخلاف اعطي بشر خالدا فانه لا يتميز فيه
الثاني من الاول لصلاحية كل واحد منهما ان يكون اخذا فلو اقيم الثاني مقام الفاعل لم يتميز الاخذ من الماخوذ
وبخلاف علم اخوك زيدا فانه لا يتميز فيه الثاني من الاول لصلاحية كل واحد منهما ان يكون اول المفعولين لكونهما معرفتين

والثالث من باب اعلمت بمنزلة الثاني من باب علمت في انه لا يسند اليه عند المتقدمين ويسند اليه عند المتاخرين عند
الامن من اللبس وانما كان بمنزلته لان المفعول الزايد بواسطة همزة النقل هو الاول والثاني والثالث منه هما
الاول والثاني من باب علمت ولا يسند الفعل الى المفعول له لان شرط حذف اللام منه ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل
فلو اسند الفعل اليه صار فاعلا فيفوت الشرط ويمتنع حذف اللام فلا يقال ضرب تاديب ولكن للتاديب ولا الى المفعول
معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا
بدون الواو لانه لم يعرف كونه مفعولا معه ومنها اي ومن انواع المرفوع المبتدا والخبر اما المبتدا فيعني بالاشتراك
اللفظي على شيين احدهما الاسم لفظا او تقديرا المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية وتاثيرها معنى سواء لم يكن فيه عامل
لفظا ايضا نحو زيد قايم او كان فيه عامل لفظا لكنه معدوم معنى وحكما كالمبتدا المجرور بحرف زايد من حيث هو اسم للاسناد اليه
قال الشارح قوله من حيث هو اسم قيد للتجريد اي انما يعتبر التجريد للاسناد اليه من حيث هو اسم اما اذا كان صفة
كما هو القسم الثاني فلم يعتبر فيه التجريد للاسناد اليه اذ المبتدا هو المسند في القسم الثاني او قول ان كان الاسم في
قوله من حيث هو اسم في مقابلة مطلق الصفة فلا يجب في التجريد لاجل الاسناد اليه ان يكون اسما بل يجوز ان يكون
صفة ايضا نحو عالم من زيد يتي جا في وان كان في مقابلة الصفة المعتمدة على الاستفهام والنفي فهو استعمال غير واقع
فالاولى ان نقول ان قوله من حيث هو اسم قيد في الملابسة اي تجريده عن الملابسة معنى من حيث هو اسم واحد
وانما قال ذلك ليدخل في تعريفه الناس في قوله سمعت الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على حكاية الجملة
فان الناس مبتدا وهو من حيث هو اسم واحد مجرد عن ملابسة سمعت معنى واما من حيث هو مع خبره
جملة فيكون غير مجرد عن ملابسته معنى لان المسموع هو هذه الجملة وانما كان مجردا الناس مجردا عن ملابسته معنى
لان المراد على تقدير رفعه حكاية الجملة فلا يكون لسمعت تاثير في الناس وحده كما كان لباب علمت تاثير في كل
واحد من جزئي الجملة لان المراد فيه مضمونها ولكن يرد عليه نحو علمت لزيد منطلق لان المبتدا فيه غير مجرد عن ملابسة
العوامل معنى من حيث هو اسم واحد ورووا الناس منصوبا فان سمع قد ينصب المبتدا والخبر ويكون الموالجملة

اللفظية لفظا اي سمعت انتجاعهم نحو زيد قايم المبتدا فيه مجرد عن العوامل اللفظية لفظا ومعنى وبحسبك درهم
المبتدا فيه مجرد عن العوامل اللفظية معنى وحكما لان الباء زايدة وسمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيد
انتجعي بلالا وقد عرفت بيان ذلك ووجدنا في كتاب بني تميم احق الخيل بالركض المعار فان وجدنا غير موثر معنى
في احق وهو مبتدا الا ان المعنى وجدنا هذه الجملة والمعار من عار الفرس اذا ذهب هاهنا وهاهنا واعارة
صاحبه اي احق الخيل بالركض ان يكون ذاهبا في الجهات والثاني الصفة كاسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة او الجاري مجراها كالمنسوب نحو ما تميمي اخواك المعتمدة على احد حرفي الاستفهام والنفي فان الصفة
مع فاعلها انما تصير جملة كالفعل اذا دخلها معنى يناسب الفعل كمعنى النفي والاستفهام وانما يجب ان يكون الاعتماد
على احدهما لانه لو كان على غيرهما لكانت الصفة خبرا او نعتا او حالا فلا يكون مبتدا رافعة لظاهر احتراز في
الظاهر عن الصفة الرافعة لمضمر متصل نحو اقايمان الزيدان فانها خبر مبتدا لا مبتدا او ما جرى مجراه اي مجرى
الظاهر في الاستقلال كالضمير المنفصل وانما قال ذلك ليدخل فيه نحو اقايم انتما فان الظاهر والضمير المنفصل كلاهما
سيان في سد الخبر اذا ارتفعا بالصفة المذكورة وزاد هاهنا ابن مالك قيدا اخر فانه قال او وصف سابق رافع
ما انفصل واغنى قال واحترزت بكون المرفوع مغنيا من نحو اقايم ابواه زيد فانه غير مغن اذ لا يحسن السكوت
عليه فليس مما نحن فيه بل زيد مبتدا وقايم خبر مقدم وابواه مرتفع به نحو اقايم وهل قايم وما قايم وان قايم اخواك
ويجري مجرى النفي غير لكونه بمعناه نحو غير قايم الزيدان بخلاف اقايمان اخواك فانها اي فان الصفة خبر لما بعدها
مبتدا لانها رافعة لمستتر ويحتمل ان يكون مبتدا ما بعدها فاعلها على لغة اكلوني البراغيث في نحو اقايم اخوك اي
فيما اذا كانت الصفة مفردة وما بعدها مفرد ايضا ساغ الامران وهو كونها مبتدا ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عن ما
بعدها والصفة المفردة التي ليس ما بعدها مفردا مبتدا لا غير وما بعدها فاعلها وغير المفرد خبر لا غير على الافصح
ما بعدها مبتدا واما الخبر فهو المجرد من الاسم والفعل المسند الى ما تقدمه لفظا نحو زيد قايم او تقديرا نحو قايم زيد
ويضرب في زيد يضرب داخل فيه لانه مسند الى الضمير المستتر فيه وهو مع الضمير مسند الى زيد وهو في يضرب زيد خارج

لا تلبس مسند الى ما تقدمه بخلاف قول من قال هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة فانه داخل فيه فتعريفه هذا احسن
من ذلك التعريف لاختصاره وخرج نحو يضرب زيد غلامه والاصل في المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده
قبل الحكم فقصد في اللفظ ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ليكون الوضع مطابقا للطبع وانما قدم الحكم في الجملة الفعلية
على المحكوم عليه لانه عامل فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول ومن ثمه اي ومن اجل ان الاصل في المبتدا التقديم جاز في داره
زيد وفي داره قيام زيد وان كان في الظاهر اضمارا قبل الذكر وانما جاز ذلك لان زيدا وان كان موخرا لفظا الا انه مقدم
تقديرا لانه مبتدا وامتنع صاحبها في الدار لان الضمير في صاحبها راجع الى الدار وهو متاخر عن صاحبها لفظا وتقديرا
لكونه جزءا من الخبر والاصل في المبتدا ان يكون معرفة لانه لما كان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير
معين لا يفيد كان الاصل في المبتدا التعريف ولذا اذا اخبر عن معرفة لم يتوقف الافادة على زيادة من قرينة لفظية او معنوية
بخلاف النكرة فان حصول الفائدة بالاخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية او معنوية والمعارف خمس العلم مضمرا كان
العلم هو ما كان بالوضع نحو زيد عربيا او اتفاقيا وهو الذي يصير علما لا بوضع واضع معين بل انما يصير علما لاجل الغلبة
وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ولما كان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين اذا كان معرفا باللام
او بالاضافة كان العلم الاتفاقي على قسمين معرف باللام ومضاف واشار الى القسمين بقوله نحو ابن عمر فانه غلب بالاضافة
على عبد الله بن عمر من بين اخوته والنجم فانه مثلا اسم لكل نجم معهود بين المخاطب والمخاطب ثم صار علما على الثريا بالاتفاق
والصعق غلب بالاستعمال على خويلد بن نفيل وما غلب على واحد معين بالاستعمال وهذا نعيم بن خصيص من الاعلام
الشايعة العامة التي يصح ان توقع على احاد مسمى ده وليس المراد من الشايعة ان يكون نكرات لما ذكرنا الان من
ان العلم الاتفاقي اما معرف باللام او بالاضافة ومنه اي ومما غلب من الشايعة الدبران والعيوق والسماك والثريا
لانها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بهذه الاوصاف وهي الدبور والعوق والسموك والثروة
فالدبران فعلان بمعنى الفاعل كالعدوان بمعنى العادي وانما سمي بذلك لانه يدبر الثريا والعيوق فيعول
بمعنى الفاعل كالقيوم بمعنى القائم وانما سمي بذلك لان الدبران خطب الثريا والعيوق يعوقه عن ذلك فلذلك

فيما بينهما والسماك فعال بمعنى الفاعل سمي بذلك لسموكه وارتفاعه واما الثريا فهو تصغير ثروى تانيث ثروان
من الثروة وهي الكثرة سمي بذلك لانها ذات الثروة المختصرة اما لانها لاستتار الحجم ظاهرة في جملتها النجوم متكثرة
خفية واما للتحقير ثروتها الظاهر فعلم ان كل واحد من هذه الاسماء جنس في الاصل بالنظر الى الدليل والامارة فانا
متى لانها ليست في الظاهر صفات غالبة كالصعق وانما هي اسماء موضوعة باللام في الاصل اعلاما لما سميناها
ولا تجري صفات وما لم يعرف باشتقاق من هذا النوع فلحق بما عرف كالمشتري والمريخ فانا وان كنا نعلم ان المشتري
بمعنى الفاعل من الشري والمريخ فعيل من المرخ وهو بمعنى الفاعل الكثير العمل كالضحيك بمعنى الضاحك الكثير الضحك
وانه لا بد من ان يكون معنى الاشتراء والمرخ ماخوذا في الكوكبين دفعا للاشتراك والمجاز لكنا لا نعرف تفصيل
وجود المعنيين فيهما كما عرفناه في الدبران واخواته والمبهم والمراد منه اسماء الاشارات والموصولات وانما سمي
كل واحد منهما مبهما وان كان معرفة لان اسم الاشارة بلا اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب
بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات بدون الصلات مبهمة عند المخاطب والمعرف
تقدم ذكره والداخل عليه اللام اما التعريف العهد الوارد بالتحقيق او بالتقدير وهي اللام التي عهد اي ادرك المخاطب
مدلول الاسم الداخل هي عليه اما بجري ذكر المعهود قبل تخصيصه لخبر وقصة نحو اكرمني رجل فالرجل المكرم فان العهد
فيه وارد بالتحقيق لتقدم ذكر الرجل او المكرم بجري هذا العهد وارد بالتقدير وذلك لعدم تقدم ذكر مكرم صريحا
بل ضمنا بل لي اكرمني او بعلم المخاطب به قبل الذكر من غير جري ذكره لشهرته نحو قولك خرج الامير اذا لم يكن في البلد
الا امير واحد مشهور او للجنس اي لتعريف الجنس نحو الرجل خير من المراة اي هذا النوع خير من ذاك واعلم ان الفرق
بين اسم الجنس المعرف والنكرة والمعرفة المعهودة هو ان كل اسم دخله اللام فان لم يكن معه قرينة دالة على انه
بعض مجهول او معين من كل فاللام فيه لاستغراق الجنس سواء كان ذلك الاسم مع علامة الوحدة والتثنية
نحو التمرة والتمرتين او لا كالتمر والماء كقوله صلى الله عليه وسلم الماء طاهر اي كل ماء والنوم حدث اي كل
النوم وانما يجب حمله على الاستغراق لان الالفاظ موضوعة بازاء الماهية الخارجية لا الذهنية لانها اما ان يكون جميع

افرادها او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج وليس المراد بعض الافراد لعدم علامته وهو التنوين لانه في الاسم المتمكن
غير العلم يدل على التمكن والتنكير بمعنى شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة فوجب كونه لجميع الافراد وان كانت معه
قرينة دالة على ان المراد ليس هو الاستغراق فان كان هناك قرينة عهد فاللام للعهد وان لم يكن عهد فلا فرق بين المعرفة
والنكرة معنى ان كان في ذلك الاسم علامة الوحدة والتثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة والتمرتين فانه بمنزلة ما اعطيتك
الا تمرة وتمرتين وان لم يكن فيه علامتها نحو اشتريت التمر ورايت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد عنها
هو ان المجرد يدل على ان الاسم بعض من جملة لان التنوين فيه يدل على التنكير وذو اللام يدل على ان المراد منه الماهية
المجردة عن البعضية والبعضية انما تستفاد من القرينة كالاشتراء والرؤية فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة
بمعنى واحد وبالنظر الى مفهوميهما مختلفان ولاجل ذلك يجوز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وهو اي هذا النوع شيء واحد وكل ما عرضت من ابعاضه فهو اي فهذا النوع داخل
فيه اي في بعض الموضوعات دخول الجزء في الكل من حيث ان له الحقيقة النوعية فيكون اطلاقه على ذلك البعض بطريق الحقيقة
لكن زعم الجنس كاسامة انها لما كانت موضوعة للحقيقة الذهنية لا لفرد خارجي من افراد الجنس لم يكن اطلاقه
على الفرد الخارجي بطريق الحقيقة وانما يكون بطريق المجاز والمضاف الى احد هؤلاء الاربعة من الاسماء غير المتوغلة
في الابهام وكذا المضاف الى المضاف الى احدها اضافة حقيقية احترازا عن الاضافة اللفظية فان المضاف فيها
لا يتعرف بالاضافة نحو غلام زيد المضاف اسم عين ونقيا الانسان المضاف اسم معنى وانما يتعرف المضاف بالمضاف اليه
لان المضاف متحد بالمضاف اليه من جهة اللفظ والمعنى فياخذ المضاف حكمه اي حكم المضاف اليه في التعريف بالاتفاق
في جميع المواضع كما ياخذ حكمه في التانيث حيث يصح الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف في بعض المواضع في قولهم
سقطت بعض اناملة فانه يصح ان يقال سقطت اناملة ولا يسوغ تنكيره اي تنكير المبتدا الا عند ابن دهان فانه
قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت كقولك كوكبا انقض الساعة الا اذا تخصص المبتدا المنكر نحو
ما او ذلك التخصيص قال الشارح اي وذلك الوجه ليس ذلك بوجه لان قوله بالوصف يرفعه لفظا ولا معنى عنده

لان الصفة تجعل المعرفة كالنكرة لان المراد بها هذا الجنس وهو معلوم فان معنى لانه هذا الجنس من الاجل
او بالوصف تقديرا لا لفظا نحو شخب في الاناء وشخب في الارض اي شخب واحد او شخب من اللبن في الاناء وشخب
اخر في الارض يقال شخب اللبن اذا اخرج ممتدا والشخب بالفتح المصدر وبالضم الاسم واصل المثل في حالب الحلب
تارة يخطي فيحلب في الارض وتارة يصيب فيحلب في الاناء يضرب لمن يتكلم فيخطي مرة ويصيب اخرى وان ذهب عير
فعير في الرباط اي عير اخر والرباط ما يشد به الدابة يقال قطع الظبي رباطه اي حبالته يقال للصائدين ان ذهب عير
لم يعلق في الحبالة فاقتصر على ما علق فيها يضرب للرضا بالحاضر وترك الغائب او بالوصف معنى كما في كم الخبرية
نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير من الرجال فالوصف فيها من تمام معناها وليس الوصف فيها مقدرا مع لفظها
كما يقدر مع لفظ شخب او ذلك التخصيص بكونه فاعلا معنى قدم للتخصيص والحصر نحو شر اهر ذا ناب اي ما اهرها
ولذا لا شكل اي انما احبته لشكل او لادها او المثل لبيهس الملقب بنعامة حين قتل اخوته واحببته امه فهذا
المبتدا فاعل في المعنى والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم كان الحكم
على غير المختص ولا يكون الخبر هاهنا اي حيث كان المبتدا فاعلا في المعنى لاجله مقلية لا يمكن ان يجعل المبتدا فاعلا
وقولهم شر اهر ذا ناب اهره اذا حمله على الهرير وذو الناب السبع يضرب فيما يستدل به على وقوع الشر وما اكرم زيدا
فمن جعل ما نكرة غير موصوفة لا فمن جعلها موصولة او استفهامية فانها على هذين الوجهين ليست مما نحن بصدده
لانها على القول الاول معرفة وعلى الثاني مخصصة بالاستفهام لا بكونها فاعلا في المعنى قوله يحتمل خبر لقوله وتوهم
الامرين اي يحتمل ان يكون شر وما فاعلين في المعنى اي ما اهر ذا ناب الا شر وما جعله كريما الا شيء ويحتمل ان يكونا
موصوفين في التقدير اي شر عظيم لا يحيط به الوصف اهر ذا ناب وشيء عظيم جعله كريما او بكونه مصدرا منتسا الى
الفاعل رفع لغرض الثبوت نحو سلام عليك قال الشارح اذا اصله سلمت سلاما عليك اتوا بمعنى سلمت قلت
سلام عليك فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فيكون معنى سلام عليك قولي المنقطع
سلام عليك وهذا غير مستقيم فالصواب ان يقول اصله سلمك الله سلاما اي جعلك سالما حذف الفعل لكثرة

الاستعمال ورفع سلام ما قصد الدوام نزول سلام الله واستمراره لان النصب دال على الحدوث والتجدد واما تقدم المبتدا على خبره مع تنكيره وكان الخبر جارا ومجرورا لكونه اهم وليتبادر الى ما هو المراد لانه لو قدم انما يذهب الوهم الى
ولا يكون هذا النوع من التخصيص الا في الدعا لم او في الدعا عليه نحو ويل له او يكون مصدرا بهمزة الاستفهام
حال كون الهمزة تعادلها ام متصلة اما تقديرا ومعادلة تحقيقا نحو ارجل في الدار ام امراة او مصدرا ومعادلة
تقديرا كما في الاستفهامية فان معنى كم معنى الهمزة وام فاذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير اعشرين غلاما
اشتريت ام ثلثين قال ابن الحاجب المجوز لتنكير المبتدا في ارجل في الدار ام امراة ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم
وتعلمهم في ذلك ولهذا قيد بتصدير الهمزة بمعادلة ام وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل
في الدار لعدم لفظ ام الدالة على ثبوت الخبر عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعه في سياق الاستفهام
وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحدا بعينه
او لا بعينه او يكون نكرة منفيا او لكل واحد واحد من افراد جنسه على سبيل الاستغراق لا على سبيل البدل فان
النكرة حينئذ تتعين بكونها كل فرد فرد نحو تمرة خير من جرادة فان معناه كل تمرة بحسب الاستعمال وما احد خير منك
فان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فيكون النكرة المحكوم عليها متعينة بكونها كل فرد فرد والحكم وهو عدم الخيرية
ثابت له فيفيد المخاطب بخلاف ما لو حكمت على واحد غير معين فانه لم يحصل للمخاطب فايدة وشر مرغوب الى ذي تفصيل
ربان اي شر كل مرغوب اليه فاكتسى شر العموم من المضاف اليه واصل المثل ان الناقة لا تكاد تدر الا على ولد او على بو
وهو جلد حوار يحشى ثم يعطف عليها لتدر اذا مات ولدها فاذا كان الفصيل ربان لم تدرها فبقي اربابها من غير
لبن يضرب للغني الذي الجا اليه محتاج وكل شاة برجلها معلقة هذا من قول وكيع ابن سلمة وكان ولي امر البيت بعد
جرهم ولما حضره الموت جمع اياد او قال لهم اسمعوا وصيتي الكلام كلمتان والامر بعد البيان من رشد فاتبعوه
ومن غوى فارفضوه وكل شاة برجلها معلقة او يكون مقدما عليه الظرف حال كون الظرف خبرا له نحو في الدار رجل
فانه لما قدم الخبر عليه اشبه الفاعل بتقديم الحكم عليه فجاز ان يكون نكرة كالفاعل قال سيبويه وقد يكون المبتدا نكرة

على غير هذا التخصيص باحد الوجوه المذكورة نحو امت في الحجر لا فيك وهو مدح له بانه لا عوجاج فيه وهو شاذ على ما قال
سيبويه ذكر صاحب المنهاج فيه انه دعا بالبقا له يعني هلا للحجر فالامت ان يغلظ مكان ويدق مكان يقال
السقا امت اذا امت وقيل الامت اللين والضعف من سرت يسرا لا امت فيها اي لا ضعف فعلى هذا يكون من باب سلام عليك
وحق الخبر ان يكون نكرة لان الاخبار عما يكون معلوما للمخاطب غير مفيد لان المسند اذا كان معلوما عند السامع
كان كالمسند اليه في كونه معلوما عنده واذا كانا معلومين فماذا يستفيد الا انه اذا كان معرفة مسبوقة بمعرفة توهم
كونهما موصوفا وصفة ومجي الخبر نكرة يرفع ذلك التوهم فكان اصلا وقد يجيان معرفتين معا ولا يجوز ان يكون
الخبر معرفة والمبتدا نكرة الا عند سيبويه اذا كانت النكرة متضمنة معنى الاستفهام نحو من ابوك اذا كان الكلام يعتمد على
نحو انت انت اي انت ما تغيرت عما كنت عليه وكقوله انا ابو النجم وشعري شعري اي شعري هو المشهور المعروف بنفسه
اخرا وشعري على ما ثبت في النفوس من جزالته ومثل ذلك مما كان الخبر مثل المبتدا في اللفظ كثير وقد يفعل مثل ذلك
في الجواب للشرط ايضا كقولك من قصدني فقد قصدني اي فقد قصد من عرف نجاح قاصده ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله اي فهجرته الى من كان في الهجرة اليه نجاة والعايدة في قولنا الله الهنا
ومحمد نبينا الرد على منكري الهية الله ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم والخبر قد يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدا اذا كان
جامدا غير ماول بمشتق نحو زيد اخوك وهذا اسد مشيرا الى الحيوان المعروف او متضمنا له اي لضمير المبتدا اذا كان
مشتقا او ماولا به او مصدرا بدلا من الفعل عند سيبويه في نحو زيد منطلق ونحو هذا اسد مشيرا به الى رجل شجاع قال
ابن مالك في اسد ضمير مرفوع به لانه ماول بما فيه معنى الفعل ولو اسند الى ظاهر لرفعه نحو رايت رجلا اسدا ابوه بدليل
ابرازه في نحو زيد الجبان كله هو فانه لما كان الخبر جاريا على الخبر وهو زيد ابرز الضمير المستتر فيه وهو هو فلو لم يكن فيه ضمير
لما امكن ابرازه ويكون الخبر احدى الجمل الاربع نحو زيد قام غلامه الجملة الفعلية خبر المبتدا او زيد قام رجل تحدث مع عمرو
في داره الجملة فيها ايضا فعلية لكن الضمير العايد الى المبتدا ليس في نفس الفعل ولا في الفاعل بل في متعلق صفة الفاعل او زيد ابوه
قايم الجملة اسمية او زيد غلامه جارية زوجها ابنه امراته دارها سقفها خشبه ساج فخشبه مبتدا تاسع وهو وخبره

قوله هو وخبره خبر عن الثامن والجملة صفة لرجل ... الهايع داره

وهو ساج خبر عن المبتدا الثامن وهو سقفها وهكذا الى المبتدا الاول فيكون الجملة بعد الاول وهي مركبة من جمل
خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدات الى ضمير يتلوه الا المبتدا الاول وحاصل المعنى زيد خشب سقف
دار امراة ابن زوج جارية غلامه ساج وزيد عندك الجملة ظرفية والظرف فيه ظرف مكان والقتال يوم الجمعة
الجملة فيه ايضا ظرفية لكن الظرف فيه ظرف زمان ومنه اي ومما وقع الجملة فيه ظرفية بشر من الكرام فيكون الجار والمجرور
جاريا مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج الظرف ولمناسبته لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور
لكونه بمعنى في حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا فلهذا فصله عما قبله بقوله ومنه وقوله لان التقدير عند الاكثر حصل تعليل
لكون عندك ويوم الجمعة ومن الكرام جملة ظرفية وانما كان التقدير كذلك لان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه
والاصل في العمل هو الفعل ولما اختزل الفعل وانقطع وحذف سد بالظرف مسده واحتوى هو اي الظرف على الضمير
الذي كان مستكنا فيه اي في الفعل وهذا مذهب ابي علي ومن تابعه وعند السيرافي الضمير محذوف مع المتعلق ومنهم من
يقدر هنا اسم الفاعل كابن السراج لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا ويقدر في بعض هذا المقدر الظرف
مفردا لانه نايب عن مفرد لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد الا في نحو اقايم الزيدان اظهارا للرعية لان الاصل في احتمال
الضمير هو الفعل والاسم فرع عليه ولانه لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في انا عارف وانت عارف اشبه
الخالي عن الضمير فلم يحكم عليه بانه جملة وجواز الوصل به اي بالظرف وايقاعه صلة للموصول في نحو ما عندكم ينفد
فان ما موصولة وعندكم صلتها مما يضعف المذهب الاول وهو كونه مقدرا بالفعل لانه لو كان مقدرا باسم الفاعل
لكان مفردا فلا يجوز ايقاعه صلة للموصول وظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير مستمر فان استغرق ذلك
الحدث جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه
باستغراقه اياه كانه هو مع تنكير الزمان المناسب لكونه خبرا ويجوز نصبه وجره بفي نحو الصوم يوما او في يوم
نحو الصوم اليوم بالنصب اذا صام غدا ... فان كان الزمان معرفة فالرفع غير غالب عند البصريين وان لم يستغرق جميع الزمان او اكثره فالاغلب نصبه وجره
اتفاقا من الفريقين سواء كان الزمان معرفا او منكرا نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة

وقد يرفع نحو قوله تعالى الحج اشهر معلومات على تاويل اشهر الحج اشهر او الحج عمل اشهر ولا يرد بان افعال الحج كانها
مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة وذلك لتاكيد امر الحج فلا يجوز زيد يوم الجمعة لان زيدا اسم عين لا حدث ولا يجوز
ايضا طلوع الشمس يوم الخميس لعدم الفايدة لان الحدث مستمر لان طلوع الشمس حاصل على الاستمرار
لا يختص بيوم دون يوم واما قولهم الهلال الليلة فانما ساغ وقوع ظرف الزمان خبرا عن الهلال وهو اسم عين
من حيث تجدد لم يقع حادثا فيشبه اسم الحدث في الحدوث وقتا دون وقت قال الشارح ليس المراد حدوثه بل
تجدده وهذا حدوث اي تجدد الهلال حصل في الليلة اول كانه فهم ان مراد المصرين المضاف ههنا محذوف
كما قيل وليس مراده ذلك بل مراده انه لما كان في نفس الهلال تجدد وحدوث صار بمنزلة الحدث غير المستمر وقوله
واما نحو اليوم الجمعة او اليوم السبت اي رافعا اليوم ظرف زمان وقع خبرا عما ليس بحدث وهو الجمعة او السبت
فاجاب عنه بقوله فعلى تاويل التجمع اي الاجتماع والتسبت مصدر قال ابن مالك اذا قلت اليوم الجمعة واليوم
السبت جاز نصب اليوم لان الجمعة بمعنى الاجتماع والسبت بمعنى الراحة وكذا اليوم العيد واليوم الفطر واليوم
النوروز وكل هذه يجوز معها نصب اليوم بلا خلاف لان ذكرها مبنية على عمل يقع في ذلك اليوم ولهذا التاويل
لا يجوز في ساير الايام عند غير الفراء وهشام فلا يقال اليوم الثلثا اذ لا يمكن تقدير الثلثا مصدرا اذ لا دلالة
لها على عمل يقع حتى يأول بالمصدر فلا يجوز في اليوم الا الرفع واما نحو اليوم يومك بنصب اليوم فعلى تاويل غلبتك
وسلطتك وشان امرك حاصل في هذا اليوم فاجريا مجرى واقع وموقع فيه وقد اجاز سيبويه اليوم يومك بنصب
اليوم بمعنى الآن قال لان الرجل قد يقول انا اليوم افعل ذلك ولا يريد به يوما بعينه اقول معنى كلامه ان الآن
اعم من يومك فيجعله واقعا في الآن كما تقول في هذا الوقت اليوم ولهذا اجاز الفراء وهشام اليوم الاحد واليوم
الاثنان على معنى الآن الاحد والآن الاثنان ونحو كيف ان تعطه تشكرك هذا مثال لكون الجملة شرطية وقد يكون
مجموع الشرط والجزا خبرا للمبتدا من غير ان يكون معهما حرف الشرط ولا بد ان يكون المبتدا اسما من الاسما الشرطية
او اسما مضافا اليه اي الى الاسم من الاسما الشرطية نحو من يأتني او غلام من يأتني اكرمه فان النحاة قالوا ان من مبتدا اسم

مع تضمنه معنى الشرط ومجموع الشرط والجزا خبره وقال الجندي الحق في اعرابه ان يقال من مبتدا من حيث هو اسم ومجموع الشرط
والجزا خبره مع معنى حرف الشرط الذي تضمنه من خبر المبتدا او نقيضه على ان الخبر ههنا اي حيث كان المبتدا اسما من
الاسما الشرطية او مضافا اليه الجزا وحده والشرط من صلة المبتدا كما في قولك الذي ياتيني فله درهم فان الذي
مع تضمنه للشرط مع صلته مبتدا وله خبره وجواز ما يكن فاني ابكي مما يعضد المذهب الاول لانه لو كان الجزا وحده
هو الخبر لزم ان يكون فيه ضمير عايدا الى المبتدا وليس ههنا في الجزا ضمير لان الضمير العايد الى ما في الشرط وهو يكن
ولا في الجملة الواقعة خبر المبتدا من ضمير فيها يرجع الى المبتدا لان الجملة في الاصل مستقلة فاذا اجعلت جزء الكلام
فلا بد من رابط يربطها بالجزء الاخر وهي الضمير لانه موضوع للربط الا اذا كان المبتدا ضمير الشان فانه لا يحتاج
الى الضمير للربط المعنوي بينهما لكون الجملة عبارة عنه نحو قل هو الله احد وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة تكون
عبارة عن المبتدا نحو مقولي زيد قايم او اذا كانت الجملة الواقعة خبرا مشتملة على جنس يندرج فيه هو اي المبتدا
وغيره اسم نحو زيد نعم الرجل فان اللام لما كان للجنس كما قيل والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد
وغيره يجري اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي وههنا قدم المخصوص على نعم وان كان قليلا وقيل لا يجوز تقديمه عليه
ونحو اما القتال فلا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب فان قوله لا قتال لما كان مشتملا على القتال الاول لكون
لا لنفي الجنس كان المعنى القتال الذي ذكرت منفي عنكم لانك اذا نفيت عنهم كل القتال فقد نفيت ذلك المذكور فجرى
هذا الذكر المعنوي مجرى اللفظي وعلى هذا قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين فان المحسنين
لما كان مشتملا على الصابرين والمتقين جرى ذلك مجرى الذكر اللفظي واعلم ان الشارح قال نقل المبرد هذا البيت
على انه حذف الفا لضرورة الشعر وهو في الكتاب مذكور في النسخ مع الفا ولعل نسخته غير ما نقله المبرد او يكون الفا
سهوا من الناسخ اقول ذكر ابن مالك هذا البيت بتمامه في حذف الفا من جوابها اما في ضرورة الشعر وكذا ذكره الشيخ
الرضي المصراع الاول بغير الفا مع اني وجدته في بعض نسخ الكتاب بغير الفا ايضا واعلم ان وضع الظاهر موضع المضمر
في معرض التعظيم والتفخيم جايز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط

ان

ان يكون بلفظ الاول كما في الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر اذا كان ابو طاهر
كنية زيد ومن تمامه من اجل انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير لم يجز علمي زيد كان ذا مال كما ذكره ابو علي لان
علمي مبتدا وبزيد مفعول به والضمير في كان ان عاد اليه لزم ان يكون العلم ذا مال وان عاد الى زيد بقي المبتدا
بلا عايد قال المصنف لو جعل الضمير لعلمي وذا مال حالا ليسد مسد الخبر لكان صحيحا فيما اظن والمعنى علمي بزيد كان
اذا كان ذا مال وكذا لو جعلت كان زايدة وذا مال حالا سد مسد الخبر كما يقال موفقي بزيد ذا مال ويجوز ان
يكون ذا مال خبر كان وهو مع معموله حال سد مسد خبر المبتدا المحذوف اي علمي بزيد حاصل والحال انه كان
ذا مال وح لا يكون الخبر جملة وقد يحذف الضمير العايد اذا كان العايد معلوما حذفا على سبيل السماع نحو قوله
تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه وعلى سبيل القياس كما اذا كان الضمير مجرورا
بمن والجملة التي وقعت خبرا اسمية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول كما يحذف في الجملة الواقعة خبرا اساسا
في قوله تعالى واللائي لم يحضن فان قوله تعالى واللائي لم يحضن مبتدا وخبره جملة محذوفة وهي عدتهن ثلثة اشهر
حذفت لدلالة ما قبلها عليه وهو قوله واللائي يئسن من المحيض فعدتهن ثلثة اشهر وذلك الحذف المعلوم على سبيل
القياس نحو البر الكر بستين اي الكر منه بستين فان كون المبتدا الثاني جزءا من المبتدا الاول موذن بالضمير المحذوف
الضمير مع الجار فان كان المبتدا الثاني معرفة كهذا المثال كان الجار والمجرور حالا من الضمير في الخبر العايد الى
المبتدا الثاني والعامل فيه الخبر اي البر الكر كاين بستين كاينا منه وان كان المبتدا الثاني نكرة كان صفة له
نحو السمن منوان بدرهم اي السمن منوان كاينان منه بدرهم ولا بد من ان يكون الجملة الواقعة خبرا محتملا
هذا الخبر للصدق والكذب فقوله وان تكون عطف على قوله من ضمير لتربه منه لا على قوله وحق الجملة ان يكون نكرة
كما قال الشارح لبعده عنه مع فساده من جهة المعنى وهذا مذهب ابي بكر الانباري وبعض الكوفيين نظرا الى ان
الخبر حقه ان يكون محتملا للصدق والكذب والجملة الطلبية ليست كذلك وهذا نظر واه ووهم ساه لان خبر المبتدا
في اصطلاح النحاة ليس المراد به ما يحتمل الصدق والكذب وانما المراد به ما عرفته للمصنف ولان خبر المبتدا لا خلاف

احتمالها
في ان اصله ان يكون مفردا او المفرد من حيث انه مفرد لا يحتملهما فالاولى في الجملة الواقعة موقعه ان لا يشترط فيهما
الصدق والكذب لانها نايبة عما لا يحتملهما وايضا فان وقوع الخبر مفردا طلبيا نحو كيف انت ثابت بالاتفاق فلا يمتنع
وقوعه جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع ومع ذلك فهو مسموع شايع في كلامهم كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا
بكم ونحو زيد اضربه متاول بتاويل بعيد باضمار القول اي زيد مقول او القول فيه اضربه وبكونه محمولا على المعنى اي زيد مامور
بضربه او واجب عليك ضربه واذا كان المبتدا ضمير الشان والقصة فالخبر لا يكون الا جملة لان الخبر مفسر للمفسر التي
هي جملة ومفسر الجملة يجب ان يكون جملة وقد يتعدد الخبر لفظا لا معنى نحو هذا حلو حامض فان الخبر ههنا وان تعدد لفظا
الا انه متحد في المعنى لان حلو حامض بمنزلة مز وكان في كل واحد منهما ضمير راجع الى مجموع المبتدا على معنى ان
في جميع اجزائه حلاوة وحموضة الا انه لما امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر حصل بالانكسار
كيفية متوسطة بينهما وقد يتعدد ايضا لفظا ومعنى بالعطف نحو زيد عالم وعاقل وبغير العطف كقوله تعالى
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ولا مساغ وجواز الدخول الفا فيه اي في خبر المبتدا الا ان شبه
خبر المبتدا من المبتدا الكشبه الفاعل من الفعل لانه معمول اول الجزئين وثانيهما فحقه ان لا يدخل عليه الفا كما لا يدخل
على الفاعل فاذا ادخلته فلا بد لدخولها من سبب موجب او مجوز واشار الى ذلك السبب بقوله الا اذا اتضمن المبتدا
باما فانه لا بد من دخول الفا في خبره لتضمن اما معنى الشرط ولا يحذف الفا الا في ضرورة الشعر نحو قوله اما الصدود
لا صدود لديكم او حيث وقع قول يجب به مستغنى عنه بقوله كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد
ايمانكم اي فيقال لهم اكفرتم واذا اتضمن المبتدا معنى الشرط وذلك المبتدا المتضمن اما اسم موصول بفعل او ظرف
وانما يجب ان يوصل باحدهما لان الموصول ككلمة الشرط والخبر كالجزا الذي يدخله الفا فكان حق الموصول ان يكون
مبهما ككلمات الشرط الجازمة لكن جاز ان لا يكون مبهما لانه ليس بعريق في معنى الشرط كقوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية فان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة وكذا حق الصلة ان لا تكون الا فعلا
مستقبلا كشرط من وما الا انها لم تكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا تكون فعلا صريحا بل تكون فعلا صريحا او شبها

مم

مقدرا معه الفعل كالظرف وجاز ان لا تكون مستقبل المعنى نحو وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وكان حق الخبر
ايضا ان يلزمه الفاء لكونه كالجزا لكنه من حيث انه ليس بجزاء للشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء كقوله تعالى
والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون او نكرة موصوفة باحدهما اي باحدهما من الفعل والظرف
وفي هذه الاقسام من قوله اما اسم موصول الى ههنا يجوز دخول الفاء في الخبر الا ان في كلامه ايهاما وانه يجب
دخول الفاء في الخبر الا ان في كلامه ايهام انه يجب دخول الفاء فيه لا لحاقها في الذكر بما يجب دخول الفاء في خبره
والحاقها بما يجب دخوله في خبره بهما في الذكر ايضا وهو قوله او اسم من الاسماء الشرطية والجزاء مما لم يتطرق اليه الجزم
كما اذا كان الجزاء جملة اسمية او طلبية مما لا يصلح وقوعه شرطا فانه يجب دخول الفاء في خبره اما اذا كان الجزاء
مما يصلح ان يقع شرطا فلا يجب دخوله في خبره نحو اما زيد فمنطلق المبتدا مصدر ربما او الذي او كل رجل او الرجل الذي
ياتيني او في الدار فله درهم فقوله ياتيني او في الدار قيد في كل واحد من هذه المبتدات وقوله فله درهم خبر لكل واحد
واعلم ان في تمثيله للنكرة الموصوفة بالفعل او الظرف بكل رجل ياتيني او في الدار تساهلا لان المبتدا كل وهو غير
موصوف بالفعل ولا بالظرف وانما الموصوف باحدهما هو النكرة المضاف اليها كل فالاولى ان يقول او نكرة
عامة موصوفة باحدهما او مضافا الى هذه النكرة كل كما قال ابن مالك مثاله رجل عنده حزم فسعيد ونحو كل رجل يسعى
في نجاته فلن يخيب ومن ياتيني فله كذا المبتدا اسم من الاسماء الشرطية والجزاء لا يصلح ان يقع شرطا وقد دخل الفاء
في المثال الاخير او الجزء الاخير من الخبر او دخل اول الخبر على الاختلاف السابق ذكره فان الخبر ان كان مجموع
الشرط والجزاء فقد دخل الفاء في اول الجزء الاخير من الخبر وان كان الخبر هو الجزاء وحده فقد دخل الفاء في اول الخبر
وليت ولعل مانعان باتفاق من دخول الفاء في خبره وكذا جميع نواسخ الابتداء غير ان وان ولكن لان نواسخه تؤثر معنى
في الجملة والموثر معنى فيها لا يدخل على جملة مصدرة بما يلزم التصدر كالشرط الا ان هذا المبتدا لما لم يكن بعريق في
الشرط جاز ان يدخله ما لا يوثر معنى في الجملة كان وان ولكن وان عند سيبويه على ما نقل عنه جاز الله مانع من
دخول الفاء في خبره خلافا للاخفش ونقل شارح اللمع ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش فمنع

الشرط فكان القياس انه لا يدخل

قال لان ان لابد حل ما تضمن معناه ومن اجاز قال لان ان لا تغير معنى الجملة لكن الاستعمال الوارد بخلافه اي بخلاف المنع من دخول الفاء في خبران كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ويجوز تقديمه اي تقديم خبر المبتدا عليه للاهتمام بذكره حيث اريد قصر الموصوف على الصفة قصر افراد او قصر قلب نحو تميمي انا تقول هذا لمن يردد بين قيس وتميم اولمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس وسواء على انت ام نقوت اي قيامك ونقودك سواء على فسواء خبر مبتدا والفعلان بعده في تقدير المصدر بابهما مشبهان ولا يثنى ولا يجمع سواء لانه في الاصل مصدر واجاز ابو علي ان يكون سواء مبتدا والفعلان خبره ويجوز ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ويجي بيان ذلك ان شاء الله تعالى في العطف بالحرف ومررت برجل سواء هو والعدم وسواء مصدر بمنزلة اسم فاعل مثنى التقدير مررت برجل هو والعدم مستويان واما اذا اجر سواء فلا يكون المثال مطابقا لما نحن بصدده لان سواء حينئذ بمنزلة اسم فاعل مفرد يقع صفة لرجل وهو تاكيد للضمير المستكن في سواء والعدم عطف على ذلك الضمير وانما اكد ليستحسن العطف على المرفوع المتصل وفي المثل مكره اخوك لا بطل فاخوك مبتدا ومكره خبره مقدم عليه للاهتمام بذكره وهذا من قول ابي حنش خال بيهس وذلك ان بيهسا بلغه ان ناسا من اشجع في غار يشربون فيه وهم قاتلوا اخوته فقال الخاله هل لك في غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال اضرب ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال ابو حنش مكره اخوك لا بطل هذا المثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه ويلزم تقديم خبر المبتدا عليه اذا كان الخبر مفردا احترازا عن قولك زيد ابوه قائم فان الخبر فيه جملة فلا يلزم تقديمه كما سيجي متضمنا للاستفهام او ظرفا متضمنا للراجع او للاستفهام محتويا هذا الظرف على ضمير المبتدا بان يكون فيه ضمير عايد اليه واحترز به عن نحو زيد اين غلامه فانه لا يجب تقديم الخبر ههنا لان الظرف وان تضمن الاستفهام لكنه غير محتو على ضمير المبتدا الا ان غلامه ان كان فاعلا له فلا يكون محتويا على ضميره وان كان مبتدا والظرف المقدم عليه خبره فكذلك لا يكون محتويا على ضمير المبتدا الاول وانما لم يلزم ههنا التقديم لان ما يقتضي صدر الكلام انما يقتضي صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني هذه الجملة

يقتضي صدر كل جملة نحو كيف زيد الخبر وهو كيف مفرد وابن عمرو ومتى القتال الظرفان في هذين المثالين محتويان على ضمير المبتدا لكن احد الظرفين ظرف مكان والاخر ظرف زمان او كان تقديم الخبر مصححا لمجي النكرة مبتدا نحو في الدار رجل فانه انما ساغ تنكيره لانه بتقديم الحكم عليه اشبه الفاعل فلو اخر لبطل تشبهه بالفاعل وبهج كونه مبتدا ولان تاخيره يوهم كونه نعتا وتقديمه يومن من ذلك او اتصل بالمبتدا ضمير لمتعلقه اي لمتعلق الخبر واراد بالمتعلق جزء الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا قولك على التمرة خبر والمجرور جزءه وفي المبتدا ضمير راجع اليه ويجوز ان يريد بالمتعلق الجار والمجرور وبالخبر العامل فيه المقدر وانما يلزم تقديم الخبر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لو قدم المبتدا ومنه المثل في بطن زهمان زاده فان زاده مبتدا وفيه ضمير عايد الى زهمان وهو جزء الخبر لان الخبر هو مجموع في بطن زهمان وزهمان بفتح الزاء وضمها اسم كلب يضرب لمن يكون معه عدته مما يحتاج اليه وقال ابو عمرو اصله ان رجلا نحر جزورا فقسمه فاعطى زهمان نصيبه ثم رجع زهمان ليأخذ مع الناس فقال صاحب الجزور في بطن زهمان زاده يضرب لمن يطلب الشي وقد اخذه مرة او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها سواء كان الخبر غير ظرف نحو عندي انك قائم او ظرفا نحو عندي انك قائم وانما يلزم التقديم ههنا لانه لو اخر هنا لالتبس المفتوحة بالمكسورة وذلك لانه ربما يظن انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا فقد يظن ايضا انه متعلق بخبر ان المكسورة ولم يرتفع الالتباس بالفتح لخفائها مع انها وقعت على هذا التقدير في صدر الكلام وهو موضع المكسورة واذا تقدم الخبر عرف انه خبر المبتدا وانه ليس في حيز المفتوحة ولا المكسورة واذا اتقي ان المتقدم خبر تعين ان ما بعد الخبر هي المفتوحة لا المكسورة لانها مع ما في حيزها جملة وهي لا تقع مبتدا بخلاف المفتوحة فانها في تقدير المفرد وامتنع تقديم الخبر على المبتدا اذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام كالاسماء الشرطية نحو من جاءك فهو مكرم والاسماء الاستفهامية نحو من قام ومثل ضمير الشان نحو هو زيد قائم فلانه للابهام فلو قدم الخبر زال الابهام المقصود منه ومثل ما التعجبية نحو ما اكرم زيدا فانه لا يجوز التصرف فيها في التقديم والتاخير ومثل كم الخبرية نحو كم غلام ملكت فانها لانشاء التكثير يقتضي التصدر او اذا كانا معرفتين ولا قرينة دالة على تعيين المبتدا فانه يجب تقديم المبتدا

لانه لا يتميز من الخبر الا بذلك التقديم نحو زيد المنطلق فانه لا يتميز فيه المبتدا عن الخبر بخلاف قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان المبتدا والخبر فيه معرفتان مع انه تقدم الخبر على المبتدا لوجود القرينة من حيث المعنى فانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر وهو قوله بنونا اذ المعنى ان بني ابنائنا مثل بنينا لا ان بنينا مثل بني ابنائنا او كانا متساويين نحو افضل منك افضل مني فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص بالمعمول فلو لم يجب تقديم المبتدا على الخبر لزم اللبس المذكور في المعرفتين او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا بحيث يصح فاعلا لو تاخر او يصلح تاكيدا للفاعل لو تاخر كما في زيد قام ابوه فان المبتدا لو اخر التبس بالفاعل وانا قمت فانه لو اخر التبس بتاكيد الفاعل بخلاف زيد قام ابوه فانه لو اخر المبتدا وقيل قام ابوه زيد لا يلتبس المبتدا بالفاعل ولا بتاكيده لعدم صلاحيته لواحد منهما وبخلاف اكلوني البراغيث عند من جعله مبتدا كالسيرافي فانه ذكر ان احد وجوه اعرابه ان البراغيث مبتدا واكلوني خبر مقدم وقيل ان البراغيث فاعل والواو حرف زيد ليؤذن من اول الامر ان الفاعل جمع وهو المروي عن سيبويه وقيل الفاعل مضمر على شريطة التفسير والبراغيث بدل منه وكان حقه ان يقال اكلتني البراغيث ليست مما يعقل وزعم السيرافي انها لما وصفت بصفات العقلاء مجازا اجريت مجرى ما يعقل كما في رايتهم لي ساجدين فان الاكل ليس المراد منه حقيقته بل المراد منه الجور والتعدي كما يقال اكل فلان جاره اذا تعدى عليه والتعدي من خواص ذوي العقول ومن زعم وهو ابن الانباري بان الحكم في قول الضب في بيته يوتى الحكم مبتدا تقدم الخبر وهو يوتى في مقرضها لان الحكم يصلح فاعلا ليوتي فلا يجوز تقديم الخبر لئلا يلتبس المبتدا بالفاعل واصل المثل على ما زعمت العرب عن السن البهايم قالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان الى الضب فقالت الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت فقالت اتيناك لنختصم اليك قال عادلا حكمتما قالت فاخرج الينا قال في بيته يوتى الحكم قالت اني وجدت تمرة قال حلوة فكليها قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قال فلطمته قال بحقك اخذت قالت فلطمني قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث امراة حديثين فان ابت فاربعة فذهبت اقواله كلها امثالا ويحذف المبتدا جوازا عند الدلالة عليه نحو قوله لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس نعم التلبب التشمر

في الاصل مطاوع لبيت الرجل تلبيبا اذا جمعت ثيابه عند صدره ونحره في الخصومة ثم جررته والحاصل ان ذو عدة حسنة الابل والغنم ههنا الابل وهي خبر مبتدا محذوف اي هذه نعم فاغنموها وفي المثل احدى حظيات لقمان اي هذه احدى حظيات لقمن والحظية تصغير الحظوة وهي السهم الصغير وقيل هي التي لا نصل لها وكان بين لقمن بن عاد وبين رجلين من عاد ثنال وكانا ماربي ابل وكان لقمن رب غنم فاعجبته الابل فابيا ان يبيعاها منه وكان يلتمسان ان يغفلا عنهما ولم يجد منهما مطمعا لعدم غفلتهما عنها ومعها جنيبة من نبل كثير فقال ما تصنعان بها انما هي حظيات لقمن هذه الابل فحواها وكانت لهما شجرة يستظلان بها فاخذها لقمان رجاء ان يصيب منهما غرة فلما وردت الابل جز احد الرجلين واحد وهو المسمى بعمرو واكب على البير يستقي فرماه لقمان من فوقه بسهم في ظهره فقال حس احدى حظيات لقمن يضرب لمن عرف بالشر فاذا جاءت هنة من جنس افعاله قيل احدى حظيات لقمن اي انه فعل من فعلاته وخير قليل ويروى شبع قليل وفضحت نفسي اي هذا الفعل خير قليل واول من قاله فاختة امراة الاسدي وقد غاب عنها زوجها فهويت عبدا لها كان يرعى ما شيتها فانتهى اليها الزوج وقد وقع عليها العبد وقد ندمت وهي تقول خير قليل وفضحت نفسي وسمع ذلك مرة فدخل عليها غضبان فلما علمت فاختة انه علم ما فعلته شهقت شهقة فماتت ثم قام الى العبد فقتله ويلزم ذلك اي حذف المبتدا في نحو زيد الخبر الا عند نصب الخبر من اضمار ناصب للخبر نكون اسم الفاعل الذي بعده مستغنيا عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا بانه خبر زيد ثم التقدير زيدا كان الخبر هو الا فيما اذا كان هو خبرا له لا يجوز ان يكون الا ايضا خبرا لاستغناء المبتدا عنه ولا يجوز ان يكون تاكيدا للخبر المحذوف لان المؤكد لا يحذف فيكون خبر مبتدا محذوف هذا اذا كان الخبر منصوبا اما اذا كان مرفوعا فلا يكون المبتدا مما يجب فيه حذف المبتدا لان الخبر مبتدا ثان والا خبره والجملة الاولى ويجب على هذا ان يقال الا هو وساير الجملة على غير ما هو له لانه لزيد وقد جرى على الخبر ويحذف الخبر جوازا نحو قوله ايا ظبية الوعسا بين جلاجل وبين النقا اانت ام ام سالم تقديره اانت تلك الظبية ام ام سالم ويجوز ان يقال اانت احسن ام ام سالم والوعساء والجلاجل والنقا اسماء مواضع في الصحاح جلاجل بالفتح موضع ويروى بالحاء مهملة وفي المثل كلاهما وتمرا اي براي كلاهما مرفوعا اول من قاله

اي رجلاً ابنا الاقرع
عمرو الجعدي وقع اليه رجل قد اضره العطش والصعوب وعمرو فاعطيني بين يديه زبد وتمر وتامك فدنى منه الرجل فقال اطعمني
من هذا الزبد والتامك فقال عمرو نعم كلاهما وتمرا اي لك كلاهما وازيدك تمرا والخبر وهو لك محذوف وروي ان الرجل قال
اتكني مما بين يديك فقال عمرو ايهما احب اليك زبد ام سنام فقال الرجل كلاهما اي مطلوبي كلاهما وازيد تمرا ومن روى
كليهما منصوبا كان التقدير اطعمك كليهما وتمرا واعطني كليهما وزدني تمرا وخرجت فاذا السبع وقد عرفت بيان الاختلاف
خبره واعلم ان الحذف بعد اذا المفاجات قليل ولذلك لم يجي في القران مبتدا بعدها الا وخبره ثابت كقوله فاذا هي
حية فاذا هي بيضاء فاذا هم قيام ينظرون ويجب ذلك الحذف عند وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر فيها التزم
في موضعه غيره نحو لولا زيد لكان كذا في احد المذهبين وهو مذهب البصريين فان حذف خبر المبتدا الواقع
بعد لولا واجب عندهم لحصول القرينة الدالة على تعيين الخبر وهي لفظة لولا لانها تدل على ان الاسم الذي بعدها
موجود بدلالة انتفاء جوابها والتزام غير الخبر في موضعه وهو جواب لولا وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل
فعل محذوف لانها لو التي لامتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وهي لازمة للفعل لكونها حرف شرط ومعناها
مع لا باق على ما كان عليه فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي فينتفي انتفاء وجود علي وانتفاء الانتفاء اثبات وقال
الفرا لولا هي الرافعة للاسم الواقع بعدها لاختصاصها بالاسماء فعلى هذا لو قال بدل قوله في احد المذهبين في
احد المذاهب لكان اولى وضربي زيدا قائما قال البصريون يحذف خبر المبتدا وجوبا اذا كان المبتدا مصدرا
صريحا او بمعنى المصدر كافعل التفضيل المضاف اليه مضافا الى الفاعل او المفعول واتفاقيه حالا من الفاعل
والمفعول او منهما معا نحو ضربي زيدا قائما او قائمين وانما يجب حذفه للقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل
لان الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لا يمكن الا بعد حصوله والتزام الحال في موضع الخبر فالتقدير في ضربي
زيدا قائما ضربي زيدا حاصل اذا كان وجد قائما فالحذف حاصل كالحذف في متعلقات الظروف العامة نحو زيد
عندك اي حاصل عندك ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال لقيام الحال مقام الظرف لان فيه معنى الظرفية ولا يجوز
ان يكون كان المقدر ناقصة وقائما منصوب على انه خبرها لان هذا المنصوب بعد هذا المصدر لا يجي الا نكرة فلو كان

خبرها لجاز تعريفها ولا يجوز ان يكون التقدير هكذا ضربي زيدا حاصل قائما فالحذف حاصل لما ذكرنا الا انه يلزم منه
اختلاف العامل في الحال وصاحبها وذلك لان العامل في الحال هو حاصل وفي صاحبها وهو يا المتكلم وزيدا المصدر
وعلى ما ذهب اليه ابن مالك من جواز اختلاف العامل فيهما يجوز ان يوجه التقدير على هذا الوجه واخطب ما
يكون الامير قائما اي اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما كان كون منه خطيب على جهة المجاز فيجوز ان يقدر هنا
زمان مضاف الى ما يكون لكثرة وقوع ما المصدرية ظرفا اي اخطب اوقات ما يكون الامير اي اوقات كون الامير فقد جعل
الوقت اخطب كما يقال نهاره صايم وليله قايم فينسب الصوم والقيام الى النهار والليل لانهما يقعان فيهما فكذلك
جعل اوقات الامير خاطبة على سعة الكلام لكونه خطيبا فيها حتى كانه قيل خطب اوقات الامير وارخص ما يكون البر
مدان بدرهم او مد بن حار في مدان الرفع على الابتدا والخبر بدرهم والجملة منصوبة المحل على الحال والعامل الذي الحال
محذوف والتقدير ارخص اكوان البر حاصل اذا كان وجد والحال انه مدان منه بدرهم وجواز حذف الواو من
الحال هنا وان كانت جملة اسمية انما يكون على قول الكسائي وامام غيره فيوجب دخول الواو فيها اذا كانت جملة اسمية كقوله
صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد واما النصب في مدين فعلى الحال كما في قولهم كلمته فاه الى في
كما سيجي بيانه في بحث الحال ان شاء الله تعالى وقد روي في قولهم الحرب اول ما تكون فتية تسعى بزينتها لكل جهول رفع الاول
وهما الاول وفتية على ان يكون الحرب مبتدا واول مبتدا ثان وفتية خبره والجملة خبر المبتدا الاول كاي الحرب واول احوالها
التي تكون عليها فتية ويجوز ان يكون في هذا الوجه اولا بدلا من الحرب بدل الاشتمال ونصبهما على ان اول منصوب على
الظرفية وفتية خبر يكون وخبر الحرب قوله تسعى ويجوز ان يكون فتية حالا من الضمير المستكن في يكون واختلفوا فيهما
بان يكون اول منصوبا على الظرفية وفتية مرفوعا على الخبرية للحرب او يكون اول مرفوعا على انه مبتدا ثان وفتية خبره
منصوب على الحال شبيها بمسد الخبر وهذا الوجه ذكر البيت اي اول اكوان الحرب او اول اوقاتها حاصل اذا كان فتية والخبر
في هذه المسايل هو الظرف وهو اذا بعد حذف عامله الذي هو الخبر في الحقيقة المضاف اليه العامل في الحال وهو كان فوله
المحذوف مرفوع لانه صفة الظرف وانما حذف سدا بالحال مسدها اي مسد الظرف لان في الحال دلالة على الظرف فان معنى حال

زيدا راكبا اي في وقت الركوب فالظرف خبر عن المصدر كما يكون سائر ظروف الزمان اخبارا عن المصادر نحو القتال اليوم والجمعة
مذهب الكوفيين وهو ان قائما حال من معمول المصدر لفظا او معنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتدا محذوف
بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل والجرح هذا المذهب الكلام غاهر المقصود اذ المقصود ان وقوع الحدث الحاصل
في هذه الحال لا يغيرها من الاحوال لاتفاق الكل على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المقصود
لا يستفاد الا من تقدير البصريين لان المصدر الذي هو اسم الجنس باق على العموم لانه اذا استعمل اسم الجنس ولم يكن هناك
قرينة مخصصة ببعض الجنس فهو في الظاهر لاستغراق الجنس نحو النوم ينقض الطهارة والتراب يابس والماء بارد اي كل
ما فيه هذه الحقايق والمصدر في تقديرهم غير مقيد بحال لان الحال قيد في الخبر فيبقى المصدر على العموم فيكون المعنى
كل ضرب واقع مني على زيد حاصل في حال القيام وهو المقصود وتقديرهم اي تقدير الكوفيين يفيد ان الحدث الواقع
في هذه الحال واقع وهذا لا ينافي وقوعه في غير هذه الحال مراده ان تقديرهم لا يفيد الحصر لان المصدر الذي يفيد
الاستغراق مقيد بالحال فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مفيد للحصر لانه لا يمتنع من حصول الضرب
المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر وايضا على تقديرهم لا يكون الحال موقع الخبر لانه ليس
المبتدا لان المبتدا عامل فيها ولا يلزم حذف الخبر لعدم التزام غير الخبر في موضعه لان موضع الخبر في تقديرهم بعد الحال
وليس بعد الحال في ضربي زيدا قائما شي واقع موقع الخبر يدل عليه اي على ما ذكره من عدم الانحصار وعدم لزوم حذف الخبر
على تقديرهم جواز ضربي زيدا قائما خير من ضربه قاعدا فانه لما كان هنا مع المصدر قرينة تخصصه ببعض الجنس لم يقتض
الاستغراق فلم يفد الحصر ايضا وكذلك لما كان خير وهو خبر بعد الحال فلا يجب حذفه لعدم التزام الحال في موضعه
ومن زعم كابن درستويه انه اي ان ضربي زيدا قائما بمنزلة الجملة الفعلية لان معناه اضربه قائما فلا خبر له كما ان اقائم الزيدان
فانه بمنزلة ايقوم الزيدان فكما لا يفتقر ايقوم الزيدان الى خبر كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته اليه يكذبه عدم استقلال الكلام
بدون الحال فانه لو كان بمنزلة الجملة الفعلية جاز ان يحذف الحال ويستقل الكلام بدونها كما جاز ذلك في اضرب زيدا
قائما مع الحرائك الكلام على هذا الزعم عن سنن وطريقة المصوغ هو اي الكلام لاجله وهو معنى الحصر وذلك لان المصدر على هذا

الزعم مقيد بالحال فلا يفيد الحصر كما لا يفيد في قولهم اضرب زيدا قائما والزمان المقدر وهو اذا منصوب المحل على الظرفية
سواء كان المصدر صريحا اولا وموقوعه المضاف اليه انه خبر مبتدا بدليل قولهم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة
بالنصب فان يوم الجمعة منصوب على الظرفية ومرفوع المحل على الخبرية والوجه فيه ان يجعل المصدر الصريح او ما
المصدرية عارية من تقدير الزمان فكانه قال اخطب كون الامير وجوده فيجعل كونه وجوده مما يخطب كما قال الشاعر
فانما هي اقبال وادبار فجعلها من الاقبال والادبار كانها تجسمت منهما فيكون قولك اذا كان ظرف زمان يقع خبرا
عن المصدر لان قولك ما يكون اذا كان مصدرا كان اخطب بعضها منه واذا كان كذلك جاز ان يقول اخطب
كون الامير حاصل وقت قيامه كما جاز ان يقول ضربي زيدا حاصل وقت قيامه فيجوز فيما هو مصدر اسما المصدرية ان
يقدر الزمان المضاف الى ما المصدرية وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف بخلاف المصدر الصريح فان
وقوعه موقعه قليل فيكون الزمان المحذوف وهو اذا مرفوع المحل على الخبرية فيكون التقدير على هذا في اخطب ما
يكون الامير قائما اخطب اوقات كون الامير وقت قيامه فكما ان قولك وقت قيامه مرفوع بانه خبر المبتدا او غير متعلق
بفعل فكذلك هو ايضا ولا يجوز ان يكون منصوب المحل على الظرفية لاختلاف المعنى الا ترى انك لو قلت اخطب اوقات
الامير يقع وقت قيامه كان ظاهر الاختلال اذ المعنى على انه هو لا على انه واقع فيه ويدل على صحته اي على صحة كون المحذوف
مرفوع المحل مجي اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع لفظا مسموعا وح لا بد من ان يكون التقدير اخطب اوقات
كون الامير يوم الجمعة ولا يجوز ان لا يكون الزمان مقدرا ويكون التقدير اخطب وجود الامير يوم الجمعة لان
الزمان غير المصدر فلا يقع خبرا عنه وعند بعضهم خبر هذا اي كون المحذوف مرفوع المحل وحمل الشارح هذا التاويل
الى تقدير المصدر بالزمان لكن قول المصنف بعد على تقدير مضاف محذوف يدفعه في الكل اي فيما كان المبتدا مصدرا
صريحا او غير صريح على تقدير مضاف محذوف فيكون التقدير في ضربي زيدا قائما وقت ضربي زيدا وقت قيامه اي مما
يحذف خبر المبتدا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع بشرط ان يكون نصا في قصد المصاحبة وذلك حيث كان
المعطوف دالا على الاقتران والاجتماع نحو كل رجل وضيعته اي حرفته وكل عامل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته فانه يجب حذف الخبر

عند البصريين اي كل رجل وضيعته مقرونان وبيان شكال اذ ليس في نفسي ورهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا قال ابن مالك
وانما يجب هنا حذف الخبر لان الواو وما بعدها قام مقام مع وما يجر بها مع ظهور المعنى كما انك لو جئت بمع موضع الواو
لم تحتج الى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة فكذلك لا يحتاج اليه في اللفظ مع الواو ومصحوبها في الاستغناء بهما
عن الخبر وقال الكوفيون ان وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكما لا يحتاج الى الخبر كل رجل مع ضيعته كذلك لا
يحتاج اليه ما هو بمعناه وانما شرطنا ان يكون نصا في قصد المصاحبة لانه لو لم يكن كذلك وذلك حيث لا يكون المعطوف
دالا على الاقتران لا يجب حذف الخبر كقول امير المومنين علي عليه السلم انتم والساعة في قرن ولو قلت لا تغفل كذا الضابط
فان كل مبتدا في الجملة القسمية صريح في القسم يجب حذف خبره لان تعينه للقسم دل على تعيين الخبر والجواب يسد
مسده اما لو كان المبتدا صالحا لغير القسم نحو عهد الله فانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه فلم يجب الحذف بل جاز
ان يقال على عهد الله لا فعلن فيوتى بالخبر وجاز ان يقال عهد الله لافعلن فيحذف الخبر وقرب منه زيد الحرسُ الكذاك
المقول لان زيدا مبتدا والخبر محذوف يدل عليه التفسير والتزم حذفه استغنا عنه بتفسيره والان التفسير
في موضع الخبر وانما هو بعد معمول الخبر فجرى مجرى الامثلة السابقة فلذلك قال قريب منه قال الشارح وفيه نظر لانه يقول الخبر
معمول الخبر واقع موقع الخبر وهو اكل كما ان في ضربي زيدا قائما لفظ قائما من متعلق الخبر ووقع موقعه اقول في نظره نظر
لان ما وقع موقع الخبر ينبغي ان يكون له دلالة على تعيين الخبر ولا دلالة هنا للخبر عليه يعلم ذلك من الامثلة السابقة
التي التزم فيها عن الخبر في موضعه والمبتدا والخبر يجب فان معناه نعم الغضبُ اي ابوب على تقدير هو ابوب فيمن جعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف كان المبتدا والخبر كلاهما محذوفين واما من جعله مبتدا والجملة قبله خبره فالمحذوف هو الخبر
وحده وبضمير اي جعل احدهما من المبتدا او الخبر ضميرا نحو انا زيد وكذا زيدا انا ويجب كلاهما اي ان انت ويكون هذا
الضمير منفصلا لا غير اي لا يكون ان يكون متصلا لان الاتصال انما يكون بعامل لفظي والعامل في المبتدا او الخبر معنوي
الا في قال لولاك ولولاي فان الكاف والياء في محل الرفع على الابتداء عند الاخفش والفراء وان الرفع محمول على الجر
وناب عنه هنا كما ان الجر محمول على الرفع وناب عنه في نحو هم وما انا كانت وعند سيبويه محلهما الجر فان لولا مع المكنى اي الضمير

ما البيت لم يمع غيره ومراده انه لا يكثر ان يجر لولا الداخل على الضمير حرف جر مع انهما مع غيره حرف مبتدا بعدها ومثل
ذلك سيبويه بلدن فانها تجر ما بعدها على الاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها ينصبها ويرد على سيبويه ان الجار اذا لم
يكن زايدا فلا بد له من متعلق ولا متعلق للولا هنا وانما قال فيمن قال لان المبرد منع من مجي الضمير المجرور بعد لولا وقال
هو خطا لكن الصحيح مجيئه بعدها كقوله لولاك هذا العام لم احجج والشايع الكثير لولا انت ولولا انا بالاتيان
بالضمير المنفصل وهو القياس لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف او مرفوع بلولا كما عرفت بيان ذلك قبل ويجب
هذا الوجه الثلاثة الانفصال واذا كان الخبر معرفة يجب ان يقع بعد المبتدا او مضارعا لها اي للمعرفة في امتناع
دخول حرف التعريف عليه كا فعل من كذا والفعل المضارع ولا فعل شبه خاص بالمعرفة باللام وهو ان مخصص بفعل
حرف يقتضيها افعل معنى كما ان مخصص بذي اللام كذلك جاز تخلل ضمير الفصل الاولى ان يقول صيغة ضمير الفصل لانه
حرف عنده ولذا قال بعد ولا محل له من الاعراب عند اصحابنا فانه حرف عندهم اللهم الا ان يقال سمي بذلك باصطلاح
جديد وان كان حرفا بينهما اي بين المبتدا وهذا الخبر وهو اي ضمير الفصل احد الظاهر المنفصلة المرفوعة حال كونه
مطابقا للمبتدا اي في الافراد وفرعيه وفي التذكير وفرعه والغيبة والخطاب والتكلم وانما تخلل ايذانا بانه خبر لا نعت
ولهذا اسماه البصريون فصلا لانه يفصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم
السامع كون المنطلق صفته فينتظر الخبر فجي بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة لان الضمير لا يوصف به ويسماه
الكوفيون عمادا لكونه حافظا لما بعدها حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط ولعل
هذا كان الاصل فيه ان لا يتخلل الا حيث التبس الخبر بالصفة الا انه اتسع فيه وتخلل حيث لا التباس به وبنا انه كما تقول
الذي هو النصيحة وكان زيد هو القايم واني انا الغفور الرحيم وانا يضرب من التاكيد فان معنى زيد هو القايم زيد
نفسه القايم وعلى هذا فالشرط في الخبر ان يكون ذا الام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا
بالفصل نحو زيد هو المنطلق الخبر معرفة او زيد هو افضل منك الخبر افعل من او زيد هو يضرب الخبر الفعل المضارع
فان المازني اجاز وقوع ضمير الفصل قبل المضارع للمشابهة المذكورة كقوله هو ومكر اولئك هو يبور وقال ولا يجوز زيد

قال وجاز تخلل ضمير الفصل بعد دخول عوامل اللفظية على المبتدا او الخبر وهي ابواب ظننت وكان وان وما الحجازية نحو ان
زيدا انا اقل منك وان كنا نحن الغالبون وانه هو الغفور الرحيم وما زيد هو المنطلق ولا محل له اي لضمير الفصل من الاعراب
عند اصحابنا البصريين فانه حرف عندهم ككاف الخطاب في ذلك واوليك وغيرهم اي غير كاف الخطاب كالواو والياء
في ابايي واياك واياه واعلم ان بعض البصريين جعله اسما ملغى لا محل له من الاعراب وبعض اخر منهم من جعله حرفا فعلى
هذا يكون في قوله فانه حرف عندهم نظر وانما جعله حرفا من جعله حرفا الشكل الحلق الاسم من الاعراب لفظا ومحلا
ولان الغرض منه لما كان دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا معنى الحرف خلع عنه معنى الاسمية وجعل
حرفا ولهذا لزمه صيغة معينة وهي صيغة ضمير المرفوع وان كان ما بعدها منصوبا لكنه بقي فيه نوع تصرف راجع
كان فيه حالة الاسمية وهو كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومونثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا وذلك لعدم
عراقته في الحرفية وانما لم يجعل اسماء الشرط والاستفهام حروفا مع وجود معنى الحرفية فيها كما جعل ضمير الفصل حرفا
لوجود ما فيه للفرق بينهما وذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل المعنى الاسمية ثم حذف حرف
الاستفهام والشرط قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها فيكون معنى الحرفية من لوازمها اصلا لا مطابقة بخلاف
ضمير الفصل فان معنى الحرفية وهو كون ما بعده خبرا لا صفة مدلول لضمير الفصل بالمطابقة خلافا للكوفيين فانهم
يجعلون له محلا من الاعراب فان حكمه في الاعراب حكم ما قبله عند بعضهم فيكون توكيدا له لان زيدا هو المنطلق
بمنزلة زيد نفسه المنطلق وحكمه حكم ما بعده في الاعراب عند اخرين لانه معه كالشي الواحد لانه محقق ويوكد ان
ما بعده خبر لا نعت فهو موكد لحكم الخبرية ولذلك تدخل لام الابتدا عليه نحو انك لانت الحليم الرشيد ويبطل المذهب
الاول ان المضمر لا يقع توكيدا للمظهر لان ضمير الفصل ليس من الالفاظ المخصوصة التي يقع توكيدا معنويا كالنفس والعين
واخواتهما فلا يكون توكيدا معنويا وليس بتكرار اللفظ الاول فلا يكون توكيدا لفظيا ايضا ويبطل ايضا انه لو كان هو
الضمير لاختلف رفعا ونصبا وجرا باختلافه اي باختلاف ما قبله نحو ان زيدا هو المنطلق ولو كان الضمير تاكيدا له لا
باختلافه رفعا ونصبا وجرا ولوجب ان يقال علمت زيدا اياه الفاضل وكذا يبطله دخول اللام لان اللام الداخلة في خبر ان

لا

باب الاخبار بالذي وباخواتها

لا تدخل في تاكيد اسمها ويبطل المذهب الثاني انه لا تعلق له بما بعده تعلق اعراب اذ لم يعهد اسم تبع ما بعده في الاعراب
ويبطله ايضا انه لا يختلف في الاعراب باختلافه وما بعده كقوله كنت انت الرقيب عليهم ويدخل عليه لام الابتداء
نحو ان كان زيد لهو الظريف اقول اللام في هذا المثال هي اللام الفارقة بين ان المخففة والنافية لان ان فيه هي المخففة
فالاولى ان يمثل بقوله تعالى انك لانت الحليم لان اللام الفارقة عنده غير لام الابتدا على ما سيجي وكثير من العرب
مبتدا وما بعده مبنيا عليه على ان يكون خبرا له مطابقا بما بعده في الافراد وفرعيه وفي التذكير والتانيث فلذلك
ينصبون ما بعده في باب كان وعلمت وما الحجازية ويقراون في غير قراءة السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون
وان ترن انا اقل منك بالرفع على ان يكون هم مبتدا والظالمون خبره وانا مبتدا واقل خبره ومن هذا الباب
اي من باب المبتدا والخبر الاخبار عن الشي حال كونه مكنيا عنه بالذي لها اللام التي بمعناها بان يجعل الذي لانها
كناية عنه ويجعل مبتدا وذلك الشي خبرا عنه فقوله بالذي يتعلق بقوله مكنيا عنه لا بالاخبار على ما فهم الشارح
وجعل البا للاستعانة وحمل محلا لا يليق بهذا المقام ويجال الاولى اي اللذي وكذا اللتي في الاخبار بهما اوسع
من مجال الثانية وهي اللام حيث دخلت الاولى الجملتين الاسمية والفعلية تقول في الاخبار عن زيد في زيد ضرب
الذي هو ضرب زيد وفي ضرب زيد الذي ضرب هو زيد واختصت الثانية بالفعلية لانه لما كره دخول اللام الا
المشابهة للام الحرفية لفظا ومعنى على صورة الجملة وجب ان يجعل الجملة في صورة مفرد وانما المشابهة للام الحرفية
لفظا ومعنى على صورة الجملة وجب ان يجعل الجملة في صورة مفرد وانما يمكن بناء المفرد كاسم الفاعل والمفعول
من الفعلية التي يحسان بمعناها ولا يمكن بناؤه من الاسمية اذ ليس اسم فاعل او مفعول بمعنى الجملة الاسمية
يسكر منها احدهما حال كونها متصرفا فعلها اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وعسى وليس وحبذا لا يجي منه اسم فاعل
ولا اسم مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وجب ان لا تكون في اوله ذلك الفعل حرفا لا استفاد
من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام بعد صوغه اي صوغ هذا الفعل
حال كونه مبنيا للفاعل او المفعول اسم فاعل وهو معمول لصوغه او اسم مفعول فيه لف ونشر اي بعد صوغه اسم فاعل

ان كان مبنيا للفاعل لمناسبته معنى اسم الفاعل معناه نحو زيد ضارب اي ضرب او يضرب وبمعنى اسم مفعول
ان كان مبنيا للمفعول لمناسبته معنى اسم المفعول معناه نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب واعرابه اي واعراب اسمي الفاعل
والمفعول باعراب الموصول المقدر قوله المقدر صفة للاعراب وان كان حقهما ان لا يكون لهما اعراب لانهما صلة الموصول
وصلة الموصول لا اعراب لها وانما يكون الاعراب للموصول الا انه لما كره تقدير الاعراب في اللام الموصولة المشابهة للام
التعريف الحرفية وحلق صورة اسم الواقع في المركب عن الاعراب اظهر في الاسم بعدها اعراب سابق لانه غير اعرابه
اي باعراب غير لحق لها الازيد فانه لما كره تقدير اعراب عبر في لا تكونه حرفا اظهر اعرابه فيما بعده والاخبار سابع وجه
عن كل اسم في جملة لان كل اسم جاز ان يعبر عنه بالمظهر بمعنى انه يجوز ان يعبر عنه بالمكلم المضمر الا اذا تعذر الوفاء
بشرطه اي بشرط الاخبار المذكور فانه لا يجوز الاخبار عن ذلك الاسم وشرطه تصدير الجملة بالموصول حال كون الموصول
مبتدا وتاخير الاسم المراد عنه الاخبار حال خبرا نصب على الحال او مفعول ثان لتاخير الاسم لتضمنه معنى الجعل اي جعله
خبرا متاخرا وهذا شرطان بوضع اشارة انما يوخر خبرا بسبب وضع ضمير الموصول موضعه اي موضع ذلك الاسم وهذا
الى شرطين اخرين من شرطه وهما وضع الضمير موضعه وكون الضمير عائدا الى الموصول فاذا تعذر من هذه الشروط
الاربعة تعذر الاخبار وانه اي ان هذا الضمير فالضمير راجع الى الضمير لا الى الاسم المراد عنه الاخبار كما قال الشارح حال
كونه منصوبا جاز ابلاغه الفعل حال كونه ضميرا متصلا لا منفصلا وان لم يلد الاسم الموضوع هو اي هذا الضمير موضعه
واما جاز ذلك الابلاغ اذا لم يلتبس تقول في اعطيت زيدا درهما الذي اعطيته زيدا درهم فجعلت الضمير متصلا بالفعل وان
لم يلد الاسم الموضوع موضعه وهو درهما او الاصل ان يقال الذي اعطيت زيدا اياه درهم لكنه عدل عنه اختيارا للاختصار
المصلح عدم اللبس واما مع اللبس فلا يجوز ابلاغه الفعل متصلا فلا يجوز ان يقال في اعطيت زيدا عبد الله الذي
اعطيته زيدا عبد الله لان المفعول الاول منه انما يتميز عن الثاني بتقدمه لان كل واحد منهما صالح لان يقع مفعولا اولا
وجاز حذفه اي حذف الضمير حال كونه متصلا احترازا عن المنفصل قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف المنفصل بعد الا نحو
الذي ما ضربت الا اياه زيد فانه لا يحذف واما في غيره فلا منع من حذف نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه اياه وقال

اي ما لك لا يجوز حذف المنفصل الا لو حذف جهل كونه منفصلا فالمفهوم من كلامه انه لا يحذف المنفصل سواء وقع
او لا منصوبا ايضا فلا يجوز ابلاغه الفعل واحترز به عن المرفوع فان الضمير المرفوع لا يحذف الا اذا كان مبتدا او عن المجرور
فانه لا يحذف الا بشرط ان يجر باضافة وصف ناصب له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد فانه يجوز ايضا اذ يكون المجرور
فيه مجرورا في محل النصب اي ضاربه او يجر بحرف جر متعين لانه لا بد من حذف المجرور من حذف حرف الجر لامتناع بقاء
حرف الجر بلا مجرور ويجب ان يتعين ايضا من اللبس كقوله تعالى صرح بما تؤمر اي بما تؤمر به وكان على الشارح ان يقول
متصلا بالفعل او بالوصف لان الضمير اذا كان متصلا يجوز حذفها لجلاف الضمير المتصل بالحرف فانه لا يحذف نحو الذي انه
منطلق زيد تلك الاحاجة الى ذلك لان سياق كلامه يدل على انه متصل بالفعل او بالوصف في صلة اللام كان الضمير فانه يجوز
ان يقال الذي الضاربه انا زيد الضارب انا زيد وقال ابن مالك لا يحذف عائد الالف واللام لانه يكمل صلتها ويبدي من
التانيث والتثنية والجمع ما لا يبيد بلفظه او في صلة الذي تقول في ضربت زيدا الذي ضربته زيد وجاز ان تقول الذي ضرب
زيد لجواز الضمير وانما يجوز حذف المتصل بالوصف ومن يجعل الضمير المتصل بالوصف كاسم الفاعل والمفعول منصوبا
لفظا ومعنى كسيبويه فانه جعل المتصل بالوصف المعرف باللام اذا لم يكن مثنى او مجموعا على حده منصوبا وكان الاخفش
فانه قال ان الضمير بعد الوصف المجرد عن اللام مجرور قال الشارح وكان الاولى ان يقول في صلة الذي كان او في صلة
اللام فمن جعل لان قوله فمن يجعل الى اخره مختص باللام فان الخلاف في الوصف اذا اتصل به ضمير او لا مراده ان قبل
ينبغي ان يكون مذكورا معه لا مع غيره لكن قوله فمن يجعل ليس مختصا باللام حتى يذكر مع اللام فان الخلاف في الوصف
اذا اتصل به الضمير وكما يجوز ان يكون الوصف مقتضيه صلة اللام يجوز ان يكون جزءا من صلة الذي نحو الذي انا ضاربه
زيد فان هذا الضمير عند الاخفش منصوب والا فيجعل المتصل بالوصف منصوبا لفظا ومعنى فيجعل مجرورا لفظا ومنصوبا
معنى كالمبرد في احد قوليه وجار الله فانهما قالا ان الضمير بعد ذي اللام منصوب ان كان او مثنى او مجموعا مجرورا بالاضافة
لفظا اي حذف الضمير ضعيف فيه اي في هذا الوصف قال الشارح اي في هذا المتصل قوله المتصل هو الضمير المحذوف فلو كان
الضمير فيه عائدا اليه لزم ان يكون محذوفا وفاعلا وفاعله ومن هذا الذي ذكر من شرطه يظهر انه يمتنع الاخبار فيما يستحق

[margin, left:] ... الاخفش ... عند اللام مجرور ... الاضافة

[margin note:] اي من ذكر من شرط الاخبار ...

[margin, right page:] صورة اللام ...

الصدر من ضمير الشان وكم الخبرية وغير ذلك كالاسماء المتضمنة لمعنى الشرط والاستفهام وانما يمتنع الاخبار
لتعذر التاخير في هذه الاشياء فانه لو اخر ضمير الشان لم يحصل الابهام قبل التفسير وكذا كم الخبرية فانه لا يجوز
تاخيرها لا متصلتها التصدر لما بينها من معنى الانشاء واذا تعذر التاخير فيها تعذر الاخبار عنها لانه من شرطه
ويمتنع الاخبار فيما يلزم التنكير اي في كل اسم لازم التنكير من الحال والتمييز المنصوب والمنفي بلا نفي الجنس كاسم لا التي
لنفي الجنس وخبرها والمجرور برب ونحو ذلك كالمجرور بكم والنكرة المفيدة للاستغراق لتعذر الاضمار اي لتعذر جعل
هذه الاسماء ضمائر لان الضمائر معارف وهذه الاشياء لازمة للتنكير وقيل يجوز ان يجعل المجرور برب ضميرا فينبغي ان
يجوز الاخبار عنه لعموم تعذر اضماره فاجاب عنه بقوله ولا يقاس على ربه رجلا لشذوذه والشاذ لا يقاس عليه
على ان هذا الضمير ليس بمعرفة لانه مبهم يرمى به من غير قصد الى معين وكذا يمتنع الاخبار في الموصوف بدون الوصف فلا
يقال في جاء رجل عالم الذي جاء هو عالم رجل وكذا يمتنع في الوصف بدون الموصوف فلا يقال في المثال المذكور
الذي جاء هو رجل عالم وانما يجوز الاخبار عن الموصوف والصفة معا فيقال في المثال المذكور الذي جاء هو رجل
عالم وكذا يمتنع في المضاف بدون المضاف اليه فلا يقال في جاء غلام زيد الذي جاء هو زيد غلام لامتناع الوصف بالضمير
اي لامتناع جعل الضمير موصوفا فلا يجوز الاخبار عن الموصوف وحده وبه اي لامتناع الوصف بالضمير اي لامتناع
جعل الضمير صفة فلا يجوز الاخبار عن الصفة بدون الموصوف ولامتناع اضافته اي اضافة الضمير فلا يجوز ان يخبر عن المضاف
وحده وجاز الاخبار عن المضاف اليه فتقول في جاء غلام زيد الذي جاء غلامه زيد لجواز كون الضمير مضافا اليه الا اذا لم
يستقل المضاف اليه بان كان المجموع من المضاف والمضاف اليه علما لشيء فانه لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه وحده
لانه صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة ولعدم استقلاله في المعنى كحمار قبان لدويبة وسام ابرص لدويبة ايضا وحكي
المازني جواز ذلك الاخبار عن المضاف اليه وان لم يستقل في التسمية واذا كان المضاف اليه المركب من العشرة مع
ما نيف وزاد عليها والمضاف الى هذا المضاف اليه اسم الفاعل المشتق من العدد ولا يكون المضاف الاسم بمعنى لا يكون
المضاف الذي هو اسم الفاعل الا واحدا من المضاف اليه لا بمعنى انه يصير المضاف اليه العدد الذي هو كان هو مشتقا

منه لان التصيير مختص بالعشرة وما دونها نحو ثالث ثلثة عشر فمنع الاخبار بالذي عن المضاف اليه وهو ثلثة عشر في ثالث ثلثة عشر
في ثالث ثلثة عشر يجب رد المحذوف من المضاف لان اصل ثالث ثلثة عشر ثالث عشر ثالث عشر ثلثة عشر فحذف عشر من
ثالث عشر كراهة اضافة اسم قد جمع فيه بين اسمين الى اسم اخر قد جمع فيه بين اسمين مثلهما واجاز سيبويه ايضا
ثالث عشر ثلثة عشر ويكون المركب الاول لجزئيه مضافا الى الثاني بجزئيه والكوفيون لا يجيزون الا ثالث ثلثة عشر وانما
يجب رده لزوال علته وهي تلك الكراهة لانه لما اقيم الضمير مقامه زالت الكراهة فتقول في هذا ثالث ثلثة عشر الذي هذا
ثالث عشرهم ثلثة عشر ولا يسوغ فيه اي في مثل هذا المضاف والمضاف اليه اللام لاختصاصها بالفعلية وهذه الجملة
اسمية وكذا لا يسوغ اللام في كل ما اضيف من اسماء الفاعلين الى العدد المشتق هو اي اسم الفاعل منه اي من هذا العدد
لان اسم الفاعل حينئذ بمعنى الواحد لا بمعنى المصير لانه انما يكون بمعنى المصير اذا كان المضاف اليه انقص من العدد المشتق هو
منه بدرجة نحو رابع ثلثة وخامس اربعة واذا لم يكن بمعنى المصير لا يكون فيه معنى الفعل حتى يجوز الاخبار باللام لان اللام
انما يدخل الفعلية تحقيقا او تقديرا واما في اسم الفاعل المضاف الى ما دونه من العدد بدرجة نحو رابع ثلثة ولا يكون ما دونه
وهو المضاف اليه الا فيما دون العشرة لانه اسم فاعل حقيقة لانه بمعنى المصير واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت
فعل ومصدر لما فوق العشرة بخلاف ما دونها من الاثنين الى العشرة فان لكل واحد منها فعلا ومصدرا نحو ثنيت الاحد
وثلثت الاثنين تثليثا والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع هكذا قال الشيخ الرضي واما اسم
الفاعل بمعنى الواحد فليس باسم فاعل حقيقة وانما هو في صورته فلا يحتاج الى مصدر ولا الى فعل فيجوز ان يبنى من اول
جزئي المركب من العشرة وما نيف عليها فلا يمنع من جواز الاخبار فيه باللام فيجوز ان يقال في هذا رابع ثلثة الذي هذا
رابعهم ثلثة وان يقال الرابعهم هذا ثلثة لانه بما يوجد من الفعل اشبه قال ابن السراج في كتاب الاصول اذا قلت ثالث
او رابع ثلثة فهو بما يوخذ من الفعل اشبه لانك تريد هذا الذي جعل اثنين ثلثة والذي جعل ثلثة اربعة ومع ذلك فهو
ضعيف لانه ليس له فعل معلوم وانما هو مشتق من العدد وليس يشتق من مصدر معروف كما يشتق ضارب من الضرب او من
ضرب واذا قلت هذا رابع ثلثة تريد رابع ثلثة فاخبرت عن الثلثة قلت الذي هذا رابعهم ثلثة وبالالف واللام الرابعهم هذا ثلثة

وانما يجوز مثل هذا عندي في ضرورة الشعر هذا اخر كلامه قال الاخفش جاز في القياس وان لم يسمع الاخبار عن انا في انا ثاني اثنين
فيقال الثاني اثنين انا لانه في المعنى الذي ثني اثنين انا واستهجن الاخفش الاخبار عن اثنين في انا ثاني اثنين بان يقال الثانيهما
انا اثنان لعدم الفايده لما علم ان الذي انت ثانيهما لم يكونا الا اثنين فاخبرت عنهما اثنين كنت الضرورة امره لان في الضاربهما
انا رجلان في انا ضارب رجلين لانك اذا قلت الضاربهما انا رجلان لم يعلم انهما رجلان ام امراتان هكذا قال ابن السراج نقلا عن الاخفش
وكذا يمتنع الاخبار في الاسم العامل بدون معموله فلا يقال في اعجبني ضربٌ عمرا الذي اعجبني هو عمرا ضربٌ لتعذر اعمال الضمير
لان لفظ الاسم العامل مراعى في العمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا يمتنع في الاسم الذي يضارع الفعل من جهة اللفظ والمعنى
احترازا عن الاسم الذي لم يكن مضارعته اياه تامة كما في المصدر فانه يجوز الاخبار عنه مع معموله تقول في ضربي زيدا حسن
الذي هو حسن ضربي زيدا العامل عمله احترازا عن غير العامل فانه يجوز الاخبار عن قايم في زيد قايم اذا لم يعمل في الضمير المستكن
نظرا الى كونه في الاصل مستغنيا عن الفاعل امتناعا مطلقا اي مع معموله وبدونه لعدم صلوحه للاخبار عنه لانه بمنزلة الفعل
ولا يكون الفعل مخبرا عنه بوجه لانه لا يتعرى ابدا من الخبرية الا ترى انك اذا قلت زيد جاءني لم يجز ان يقال الخبر عن جاءني في قول
الذي زيد هو جاءني على حد قولك الذي قام غلامه زيد لانه وان كان زيد مخبرا عنه في المعنى بقيام غلامه لم يجز ان يجعل
مخبرا عنه لفظا فتقول زيد هو الذي قام غلامه وقوله لئلا يتوهم في الاخبار عن منطلق وهو اسم عامل في الضمير المستكن في زيد
منطلق الذي زيد هو منطلق فالذي مبتدا وزيد مبتدا ثان وهو خبره والجملة صلة الذي ومنطلق خبر المبتدا
الذي هو الذي سوال فان منطلق اسم مضارع للفعل عامل مع انه اخبر عنه فاجاب عنه بقوله فالمخبر عنه في الحقيقة
الموصوف المحذوف الساد هو اي منطلق مسده وفيه ضمير عايد الى ذلك الموصوف لا الى الموصول التقدير الذي زيد
هو رجل منطلق فيجري مجرى زيد في قولك الذي قام غلامه زيد في كونه مخبرا عنه في المعنى وكذا كل اسم مخبر عنه بالموصول
يجب ان لا يكون متضمنا ضميرا يعني الموصول لانه اذا تضمن الضمير صار خبرا محضا فلا يتصور فيه معنى الاخبار
عنه قال الشارح وفيه نظر لانه ياتي في هذا الجواب ايضا لو اخبر عن اسم الفاعل العامل في المظهر اقول من ابانة فيه
لا يلزم فساد لانه يجوز الاخبار عنه ايضا بهذا التاويل كما قال عبد القاهر في زيد منطلق غلامه يجوز الاخبار عن منطلق

غلامه

غلامه فتقول الذي هو منطلق غلامه على ان يجعل الضمير في غلامه راجعا الى الموصوف المقدر كانك قلت الذي هو
هو رجل منطلق غلامه وهذا صحيح لان رجلا مخبر عنه في المعنى من حيث انه اسم محض وكذا يمتنع الاخبار فيما يلزم
الظرفية نحو ذات مرة او يلزم المصدرية كسبحان الله ولبيك لعدم صلوح الضمير ان يجعل مرفوعا الا التزام النصب فيه
وجاز الاخبار عن الظرف فيما ذكر وهو الظرف الذي لم يكن لازم الظرفية واشترط اظهار في في المضمر القايم مقامه ان لم
يكن ظاهرة في الظرف فاذا اخبرت عن يوم الجمعة في صليت يوم الجمعة تقول الذي صليت فيه يوم الجمعة واشترط
اظهار اللام في المفعول له اذا اخبرت عنه تقول في ضربت زيدا تاديبا الذي ضربت زيدا له تاديب وانما اشترط ذلك
فيهما لفوات شرط الحذف اي حذف في من الضمير القايم مقام الظرف لان الضمير وان كان عايدا الى الظرف لكنه ليس بظرف حتى
يجوز حذف في منه لان لفظ المظهر مراعى لاجل الظرفية وحذف اللام من الضمير القايم مقام المفعول له لان شرط حذفها
ان يكون مصدرا والضمير ليس بمصدر الا اذا اتسع فيه اي في الظرف بان يجري مجرى المفعول به فانه لا يشترط فيه اظهار في فتقول
في سرت اليوم الذي سرته اليوم وجاز الاخبار عن المصدر الذي لم يسد مسد فعله نحو الضرب قبيح واما المصدر الذي سد
مسد فعله بان حذف فعله لزوما فلا يجوز الاخبار عنه عند ابن السراج لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه
ولانه بمنزلة الفعل فامتنع الاخبار عنه كما يمتنع عن الفعل واجاز المازني ذلك وقبح الاخبار في المصدر الوارد لمجرد التاكيد
فلا تقول في ضربت ضربا الذي ضربته ضربٌ لعدم الفايدة في الخبر لاشتمال المبتدا على ما يفيد فايدته اما اذا كان المصدر
للنوع او للعدد فيجوز الاخبار عنه لوجود الفايدة واجيز والمجيز المازني الاخبار عن الضمير في ويحه رجلا فيقال الذي
ويحه رجلا هو لان لفظه كلفظ الخبر والاظهر منعه اي منع الاخبار عنه لان ويحه دعاء فيكون بمنزلة الامر والنهي و
لا يوصل بالامر والنهي لانهما لا يوصف بهما الموصول كذلك لا يوصل بالدعاء ولان الضمير في ويحه مبهم مميز بالنكرة بعده
غير راجع الى مذكور سابق فلا يجوز الاخبار عنه لانه يجب ان يقام مقامه ضمير عايد الى الموصول ولذا لا يجوز الاخبار
عن الضمير في ربه ونعم وبئس لانها لا تجيء الا مبهمة مميزة بما بعدها وكذا يمتنع الاخبار في الضمير الذي يستحقه غيره
اي غير الموصول مبتدا كان غيره نحو زيد ضربته او موصوفا كان نحو جاء رجل ضربته او موصولا نحو الذي ضربته زيد وكذا يمتنع

الاخبار في الاسم المضاف اليه اي الى الضمير الذي يستحقه غيره نحو زيد ضربت غلامه وفي الاسم المشتمل عليه اي على هذا الضمير نحو زيد ابوك
رجل يحبه اعلم ان قوله والمضاف اليه غير محتاج اليه لان قوله والمشتمل عليه مشتمل عليه وانما لا يجوز الاخبار عن هذا الضمير وعن
المضاف اليه وعن المشتمل عليه لخلو المستحق وهو غير الموصول من المبتدا والموصوف والموصول عما يستحقه من الضمير مثلا
اذا قلت في زيد ضربته الذي زيد ضربته هو ان جعلت الضمير في ضربته عايدا الى الموصول لزم ان يكون الجملة الواقعة خبرا
عن المبتدا خالية عن الضمير الذي يستحقه المبتدا وان جعلت الضمير عايدا الى زيد كما كان لم يجز لان الضمير القايم مقام المخبر عنه
يجب ان يكون عايدا الى الموصول ~~لزم ان يكون الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا خالية عن الضمير الذي يستحقه المبتدا~~
~~وان جعلت الضمير عايدا الى زيد كما كان لم يجز لان الضمير القايم مقام المخبر عنه يجب ان يكون عايدا الى الموصول~~ وكذا اذا قلت
زيد ابوك رجل يحبه فرجل يحبه مشتمل على ضمير زيد فلو اخبرت عنه قايلا الذي زيد ابوك هو رجل يحبه لم يجز وهكذا تقول
في الموصوف والموصول وكذا يمتنع الاخبار في الموصول بدون صلته لنقض وصل الضمير اي جعل الضمير موصولا لان
الجملة التي كانت صلة للموصول صارت الان صلة للضمير ولنقض خلوه اي خلو الموصول الذي جعل خبرا عن الصلة
لان الغرض انه جعل خبرا بدون الصلة واما الاخبار عن الموصول مع الصلة فلا يمتنع اذ لا يلزم منه وصل الضمير ولا
خلو الموصول عن الصلة كالموصوف والمضاف فكما ان الموصوف والمضاف يمتنع الاخبار عنهما بدون الصفة
والمضاف اليه كذلك يمتنع عن الموصول بدون صلته وكما جاز الاخبار عنهما مع الصفة والمضاف اليه جاز عنه مع صلته
والجامع ان كون كل جزء ثان منهما بمنزلة الحرف من حروف الكلمة وجعل الشارح الموصوف والمضاف مشبها بالموصول
والامر بالعكس كما قلنا لان اداة التشبيه انما يدخل على المشبه به وهي هاهنا داخلة على الموصوف فيكون مشبها
به لا مشبها ولانه لو كان مشبها لزم في كلامه تكرار لذكره حكم الموصوف والمضاف قبل ذلك موصولا كانت الصلة او غيره
يعني يجوز الاخبار عن الموصول مع صلته سواء كانت صلته مصدرة بموصول او غير مصدرة به ولما كان هذا الكلام
مظنة لتوهم ان يتوهم ان الموصول كيف يوصل بموصول قال فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي وانما قال في البيان
لان ابن السراج قال دخول الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما وضعه النحاه رياضة للمتعلمين وتدربا لهم ويحتاج

الموصول

الموصول الثاني حال كونه مبتدا الى امرين الى الصلة لكونه موصولا والى الخبر لكونه مبتدا والموصول الثاني بصلته وخبره
صلة للسابق اي للموصول السابق ولابد فيه اي في الثاني اي في صلة الثاني من ضميرين احدهما للثاني اي للموصول الثاني
لوجوب العايد من الصلة الى الموصول والضمير الثاني للاول لان الموصول الثاني مع صلته صلة للموصول
الاول فيجب ان يكون فيه عايد اليه نحو الذي الذي في داره عمرو زيد ففي داره صلة للذي الثاني وعايده مستتر في الظرف
وعمرو خبره وهو مع صلته وخبره صلة للاول وعايده الهاء المجرور في داره وزيد خبره وان كان الموصول الذي
قبل الموصول السابق موصولين اثنين او موصولات ثلثة او اربعة او خمسة او ما بلغ فالحكم ما ذكر من افتقار كل
واحد من الموصولات الى ما يكون صلة له والى ما يكون خبرا عنه والى الضمير ليتم الموصول ويصح ان يكون صلة
للموصول الذي سبقه كالمسئلة المحكية عن المازني وهي الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته زيد
فالموصول الرابع وهي التي مبتدا وصلته الجملة التي بعدها وهي ابوها ابوهما وخبره اختها والعايد اليه الضمير في ابوها وهو
مع صلته وخبره صلة اللذان وهو ايضا مبتدا خبره اخواك والعايد الضمير في ابوهما وهو مع خبره ايضا صلة التي
وهو مبتدا واخته خبره والعايد اليه الضمير في اختها وهو مع خبره ايضا صلة الذي وهو مبتدا خبره زيد والعايد اليه
الضمير في اخته وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد فاحذر الغلط واعط كل موصول حقه وامتحان صحته
اي صحة هذا الحكم باقامة اسم صريح مقام كل موصول بصلته في معناه حتى ترد الجميع اي جميع هذه الموصولات الى موصول
واحد فتقيم اختها موضع التي ابوها ابوهما لان التي ابوها ابو شخصين اخت هي اختهما فيصير الكلام الذي التي اللذان
اختها اختهما اخواك اخته زيد ثم تقيم اخواها مقام اللذان اختها اختهما لان اللذين اختهما اخت امراة قد يكونان
اخويها فيصير الكلام الذي التي اخواها اخواك اخته زيد ثم تقيم اختك مقام التي اخواها اخواك لان التي اخواها
اخواك قد يكون اختك فيصير الكلام الذي اختك اخته زيد فان اردت الاخبار فيها اي في المسئلة المحكية عن المازني
عن الموصول الاول بصلته او عن الموصول الثاني بصلته فلك ذلك الاخبار اذ لا مانع منه تقول في الاخبار عن الموصول
الاول واخر صلته اخته الذي هو زيد الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته والمعنى الذي هو زيد الذي

اختها
اختك اخته ونقول في الاخبار عن الثاني واخر صلته اخواتك التي الذي هي اخته زيد التي اللذان التي ابوها ابوها
اخواك اي التي اخوها زيد التي اخواها اخواك وكذا يجوز الاخبار عن خبر الموصول الاول اذ لا مانع فيه منه ايضا نحو الذي
التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته هو زيد واما سايرما في صلته اي باقي ما في صلة الاول واما قال
سايرلان الثاني مع صلته في صلته ومع ذلك يجوز الاخبار عنه فلا يتاتى فيه ذلك الاخبار الا في خبر الموصول الثالث
وهو اخواك فانه لا مانع من الاخبار عنه تقول اللذان الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختهما اخته زيد اخواك
والاول المتصل به اي خبر الموصول الثالث وهو الكاف في اخواك فانه لا مانع من الاخبار عنه تقول الذي الذي التي
اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواه اخته زيد انت وانما لا يتاتى الاخبار في سايرما في صلته حيث لا يتاتى ويتاتى
حيث يتاتى لما تقدم من شرايط الاخبار الاربع فتذكره لتعلم صحة ما صح الاخبار عنه وامتناع ما امتنع فلا يجوز
الاخبار عن الموصول الثالث بصلته لا تقول اللذان الذي التي هما اخواك اخت زيد اللذان التي ابوها ابوهما
اختها الاشتمال الثالث مع صلته على ضمير مستحق لغير الموصول لانه يشتمل على ضمير الموصول الثاني وهو الها في اختها
وكذا حكم الموصول الرابع وكذا لا يجوز الاخبار في هذه المسئلة عن المضافات الى الضماير الغايبة بدون ما ذكر لما مر
من ان الضمير لا يضاف ولا عن هذه الضماير لاستحقاقها لغير الموصول الذي صدر حالة الاخبار واما الاسمان
حال كونهما معطوفا احدهما على الاخر في جملة واحدة نحو ضرب زيد وعمرو فقد يتاتي الاخبار عن كل واحد منهما
وحده تقول في الاخبار عن زيد الذي ضرب هو وعمرو زيد فلفظ هو تاكيد للمستكن في ضرب وانما اكد ليتاتي العطف
عليه وفي الاخبار عن عمرو الذي ضرب زيد وهو عمرو وعن كليهما اللذان ضربا زيد وعمرو مع رعاية ما يشترط في الاخبار
من الشرايط الاربع وفي العطف من تاكيد المتصل المرفوع عند العطف عليه وغيره واما الاسمان في جملتين معطوفة احداهما
على الاخرى والاملابسة بينهما اي بين الجملتين بغير العطف نحو ضرب زيد واكرم خالد فلا يتاتي الاخبار في واحد منهما
اي بين الجملتين بغير العطف نحو ضرب زيد واكرم خالد عن الاسمين لانه يلزم خلو الجملة الواقعة صلة للموصول او خلو
المعطوفة عليها عن العايد اليه فانك لو اخبرت عن خالد وقلت الذي ضرب زيد واكرم هو خالد يلزم خلو الصلة عن

العايد ولو اخبرت عن زيد وقلت الذي ضرب هو واكرم خالد زيد يلزم خلو الجملة المعطوفة على الصلة عن العايد
اما اذا كان بين الجملتين ملابسة بغير العطف نحو ضرب زيد واكرم غلامه يجوز الاخبار عن الاسم الاول
نحو الذي ضرب هو واكرم غلامه يجوز الاخبار عن الاسم الاول نحو الذي ضرب هو واكرم غلامه زيد لا يجوز عن
الاسم الثاني والا يلزم خلو الصلة عن العايد الى الموصول واما المبدل فمنهم من ابي الاخبار عنه الا والبدل معه كالموصوف
فكما لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة لا يجوز عن المبدل بدون البدل قياسا عليه لانه تابع مثل الصفة
ومنهم من اجازه اي اجاز الاخبار عن المبدل بدون ذلك اي بدون كون البدل معه لقرب البدل عند الاخبار عن المبدل
بدونه الى المضمر لانه اذا اخر المبدل وجعل في موضعه ضمير صار المبدل بدلا عن المضمر بعد ان كان بدلا عن المظهر ولعله اي لعل جواز
الاخبار عن المبدل بدون البدل الظاهر الراجح اذ لا منع من الابدال من المضمر فان الضمير قد يبدل من مظهر اخر او مظهر
بخلاف الوصف فان المضمر لا يوصف فيكون القياس باطلا واما البدل فان اردت الاخبار عنه بدون المبدل في نحو مررت
برجل اخيك قلت في الاخبار عنه باللام المار انا برجل به اخوك وانما ابرزنا الضمير لان الصفة وهي المار جارية على اللام وهي
للمتكلم وقلت في الاخبار عنه بالذي الذي مررت برجل به اخوك فاستقبحه المازني قال لانك جئت بالبدل بعد ما قدرت
الكلام كلاما مكتفيا بنفسه تقديرا فاسدا قال ابن السراج قال ابو بكر معنى قول المازني قدرت كلاما مكتفيا تقديرا فاسدا ان حق الكلام ان يستغني
قبل دخول البدل لان حق البدل لان يكون بمنزلة ما ليس في الكلام وان يكون متى اسقط استغنى الكلام فلو قلت المار انا برجل
اخوك لم يجز لانه لا يرجع الى الالف واللام شيء وكان الكلام فاسدا وكذلك لو قلت زيد ضربت اخاك اياه لم يجز لانه لم
يرجع الى زيد شيء وقولك اياه بمنزلة ما ليس في الكلام قال المازني وكلا القولين مذهب وليسا بقويين هذا اخر
كلام ابن السراج ومن اجاز هذا اي المار انا برجل به اخوك نظر الى وجود المضمر في البدل الذي هو المقصود من الكلام
اجاز زيد ضربت اخاك اياه لانه بمنزلة زيد ضربته لان المبدل في حكم الطرح والاخبار عن خبر كان واخواته لا يمتنع لانه
في الاصل خبر المبتدا كما لا يمتنع عن خبر المبتدا تقول في كنت قايما الذي كنت اياه او كنته قايم وقد اباه بعضهم لان معنى كان زيد
قايم كان من امره كذا وكذا فكان الخبر من حيث المعنى جملة فلا يجوز الاخبار عن الجملة فكذا عما هو بمعناها والجواب عنه انا لا نسلم

ان الخبر المفرد بتقدير الجملة بل الامر بالعكس واذا اردت الاخبار عن الاسم الذي يتنازع فيه فعلان معطوف احدهما على الاخر
في الفاعلية والمفعولية حال كون هذا الاسم فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف من الاخر حذفا واجبا ان كان الاخر هو
الفعل الاول او مرجوحا ان كان الفعل الثاني نحو ضربت وضربني زيدا او ضربني وضربت زيد فانما يتاتى الاخبار الا
باظهار المفعول بعد ان كان حذفه واجبا او مرجوحا تقول في المثال الاول الذي ضربته وضربني زيد وفي الثاني الذي
ضربني وضربته زيد وان حذفنا المفعول حذف للطول اي لطول الصلة لا على ما حذف في الاصل عند التنازع قبل الاخبار
فان حذفه هناك لكونه فضلة ومستغنى عنه والا يحذف للطول بل حمل على ما حذف في الاصل يلزم خلو الصلة
المعطوف عليها عما يعود الى الموصول ورأى المازني ان يجعل الكلام عند الاخبار جملتين اسميتين معطوفا احدهما
على الاخرى فتقول على رأيه في ضربت وضربني زيدا الضارب انا والضاربي زيد بحذف المفعول كما في الاصل اي لكونه
مستغنى عنه لعدم احتياج الموصول اليه لرجوع الضمير المستكن في الضارب اليه لا لكون حذفه لطول الصلة كما قال
الاخفش فانه قال اذا قلت ضربت وضربني زيد واردت الاخبار عن زيد باللام قلت الضاربه انا والضاربي زيد
ولا يحسن غير ذلك قال الا ان بعض النحويين قد اجاز هذا وهو عندي لطول الاسم جايز لانه صير الضارب انا والضاربي
كالشيء الواحد وذلك لان رأيه ان يجعل الكلام على الفعلين وتاتي بالمخبر عنه في الاخر خبرا عن الموصولين قال الشارح
تقرير كلام المازني ان الكلام على جملتين قبل ورود الاخبار عنه فيجعل الكلام بعد الاخبار ايضا على جملتين لتناسب
الاصل اقول ليس هذا تقرير كلامه حتى يلزم على المصنف النظر الذي اورده الشارح عليه على ما يجي بيانه وانما يلزم من
تقرير المازني رعاية التناسب بالمقصد الثاني والمقصد الاول هو الاحتراز عن حذف الضمير الراجع الى الموصول
كما نقل ابن السراج عنه فانه قال قال المازني اذا اردت الاخبار عن زيد في ضربت وضربني زيد فان ناسا من النحويين
يقولون الضاربه انا والضاربي زيد قال ولا ادري ما قالوا الا محالا لان كنت لم تنو ان يكون في الضارب مفعول
محذوف فان كنت اردت ان يكون محذوفا فاثباته اجود قال وان كنت تحذفه كما تحذفه في الفعل فان ذلك غير جايز
لانك حين حذفته في الفعل لم تقدر وانت ههنا تحذفه مع الحذف بهما مختلف قال والقياس عندي ان اجعل الصلة

مبتدا وانا خبره والضاربي مبتدا وزيد خبره واجعل الضارب الاول غير متعد كما كان الفعل الذي بنيته منه غير متعد
فجعلته مبتدا وانا خبره وعطفت عليه مبتدا وخبره ليكون جملة عطفتها على جملة كما كان الفعل والفاعل جملة عطفت
عليها فعلا وفاعلا ولا يحسن هذا الرأي وهو جعل الكلام جملتين اسميتين عندي اذا اعمل الاول نحو ضربني وضربت
زيد والا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وذلك لانك اذا قلت في ضربني وضربت زيد الضاربي والضاربه انا
زيد يتعين ان يكون زيدا خبرا لقوله الضاربي فقط لان اللام والصفة عبارتان عنه كما يتعين ان يكون انا
خبر الضارب لان اللام والصفة عبارتان عن المتكلم فيلزم عطف الجملة الثانية على الاولى قبل تمامها
لان تمامها هو الخبر المذكور اخرا وهو زيد ولا يلزم ذلك اذا اعمل الثاني نحو ضربت وضربني زيد فانه اذا قيل
فيه الضاربه انا والضاربي زيد كان زيد خبرا لقوله الضاربي لا لقوله الضارب حتى يلزم المحذور المذكور قيل
قول المازني على تقدير اعمال الثاني يخرج المسئلة عن قاعدة الاخبار لان ما يصدر الجملة الاولى به من الموصول لا
يكون المخبر عنه وهو زيد خبرا عنه وما يكون المخبر عنه خبرا عنه وهو الموصول الثاني لا يكون مصدرا في صدر الجملة
الاولى قلنا المقصود هو الاخبار عن زيد في الجملة الثانية وقد صدرت باللام وجعل المخبر عنه خبرا عنه وانما صدرت
ايضا الجملة الاولى باللام لانه لو لم يصدر به وقيل ضربت والضاربي زيد لكان في الظاهر هو عطف الجملة الاسمية
على الفعلية وهذا انكلت من المازني فالاولى ان يقال في اعراب الضاربه انا والضاربي زيد ان الضارب مبتدا
والضاربي عطف عليه وزيد خبرهما فيكون الكلام جملة واحدة وانما ابرز الضمير المستتر في الصفة لانها للمتكلم وقد جرت
على اللام التي هي زيد وعلى هذا كان حذف الضمير للمفعول منه للطول لا للاستغناء لا يجوز كما نقلنا من ابن مالك
وان كان الاخبار عن غير المتنازع كالاخبار عن التاء في ضربت وضربني زيد فلا فساد في الحذف اي حذف الضمير لكونه
مستغنى عنه كما في الاصل ولا حاجة الى الاعتذار بانه حذف للطول لانك اذا قلت فيه الضارب والضاربي زيد
انا كان العايد الى الموصول هو الضمير المستكن في الضارب فلا حاجة الى ضمير اخر وان كان الاسم المتنازع فيه مفعولا لهما
اي لاحد الفعلين والفاعل مضمر في الفعل الاخر نحو ضربني وضربت زيدا او ضربت وضربني زيدا فالاخبار واقع على طريقة ذلك

فان قلت لان توهم النشاكان في الحذف والحذف هنا نقول في الاخبار عن زيدا الذي في المثال الاول الذي ضربني وضربته زيد
وفي المثال الثاني الذي ضربته وضربني زيد ونقول في الاخبار بالالف واللام عن زيد في الاول الضاربي والضاربه انا زيد وفي الثاني
الضاربه انا والضاربي زيد فلا حذف في الكلام لان ضمير اللام مستكن في الوصف في احدى الجملتين وبارز في الثانيه
ولا حاجة هنا الى ما تكلفه المازني من ابراز الضمير وجعله خبرا لانه انما احتاج الى ما تكلفه لئلا يلزم حذف الضمير
الراجع الى الموصول وهنا لا يلزم ذلك وان كان المازني لا يفرق بين الصورتين قال ابن السراج قال المازني فان
قلت ضربني وضربت زيدا فاخبرت عن زيد قلت الضاربي هو والضاربه انا زيد فجعلت الضاربي مبتدا وهو خبره
كما كان فاعلا في ضربني ليكون الضارب مستغنيا ويكون هو محتاجا الى ان يفسر كما كان محتاجا هو في موضع ضربني
وليكون جملة معطوفة على جملة قال المحقق وليس هذا بالوجه قال الشارح ظاهر هذا الكلام ان المازني انما جعل الكلام
جملتين حيث احتيج الى ابراز الضمير وهو في ضربت وضربني زيدا اذ قال في الاخبار عن زيد الضارب انا والضاربي زيد
لان الضارب في المعنى المتكلم وهو جار على اللام الذي هو زيد في المعنى فجرى على غير من هو له اما اذا قلت الضاربي و
الضاربه انا زيد في ضربني وضربت زيدا فالضاربي جار على اللام وهو زيد فجرى على من هو له فلا حاجة الى ابراز الضمير
وقال وفيه نظر لان المازني انما جعل الجملتين اسميتين رعاية المناسبة فحقه ان لا يفرق بين ما جرى على من هو له
وبين ما جرى على غير من هو له لامكان جعلهما اسميتين اذ ليس غرضه الاول من جعل الكلام جملتين هو الاحتياج
الى ابراز الضمير بل غرضه ما ذكرنا من قبل من الاحتراز عن اللازم من قول بعض النحويين فحقه ان لا يفرق بين ما يلزم
المحذور المذكور وبين ما لا يلزم منه ذلك على انه لا يحتاج هنا الى ابراز الضمير وان كانت الصفة جارية على غير من هي له
لا اضمار على شريطة التفسير كما في قوله عزه ممطول معنى غريمها ومن اراد تحقيق هذا الكلام فليرجع الى الكتاب الاصول
لابن السراج وعلى هذا الذي ذكرنا يجري حكم الاخبار اذا كان التنازع في الفاعلية وحدها في ضربني واكرمني زيد الذي
ضربني واكرمني زيد او اذا كان التنازع في المفعولية وحدها في نحو ضربت واكرمت زيدا الذي ضربته واكرمته زيد
او اذا كان الفعل مما يتعدى الى المفعولين نحو اعطيت واعطاني زيد درهما فيما اذا اعلمت واعلمني زيد عمرا قايما بقول في

الاخبار

الاخبار عن زيدا الذي اعطيت واعطاني درهما زيد وعن درهما الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم ولما المازني
فيرى في مثله كل ماحذف منه بيرز فيقول في الاول المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وقد سهل عليك طريقه اي
طريق الاخبار عند الوقوف على شرايطه وضوابطه فلا حاجة الى تكثير الامثلة بعد الوقوف على المقصود منها اي ومن انواع
المرفوع الخبر في باب ان واخواتها حكمه حكم خبر المبتدا لانه في الاصل خبر المبتدا الا في تقديمه فان خبر المبتدا يتقدم عليه وهو لا
يتقدم على اسمها لانه حرف ضعيف العمل ولان باب ان لما كان فرعا على الفعل في العمل جعل عمله فرعيا والعمل الفرعي للفعل
ان يتقدم المنصوب على المرفوع ولما جعل عمله فرعيا فلو عمم لم يتصرف في معموله بالتقديم والتاخير اذا لم يكن الخبر ظرفا
فاما اذا كان ظرفا فيجوز تقديمه على الاسم اذا كان معرفة نحو ان البنا ايابهم ويجب اذا كان نكرة نحو ان من البيان لسحرا لتوسعهم
في الظروف لان كل شي من المحدثات لا بد ان يكون في زمان ومكان فلم يكن الظرف اجنبية منها نحو ان زيدا قايم ولا نقول ان
قايم زيدا لكون الخبر غير ظرف ولكن نقول ان في الدار زيدا لكونه ظرفا وقد نقدم الخبر بابا ان في نحو ان محلا وان مرتحلا وان
في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا عنها الى الاخرة وان في السفر الراحلين عنها مهلا اي امهالا اي طولا
ويروى مثلا اي لنا فيهم مثل و في اشبه شرح شرحا لو ان اسيرا اي لو ان فيها اسيرا فحذف الخبر وسرح ههنا موضع بعينه
تصغير سرحه شجرة قال المص هذا مثل قاله لقيم بن لقمان وكان هو وابوه قد نزلا منزلا يقال له سرح فذهب لقيم يمشي ابله وقد كان
لقمان حسده واراد هلاكه فاحتفر له خندقا وقطع كل ما هناك من السمرة فلما جاء لقيم وقع فيه فلما
عرف المكان وانكر ذهاب السمرة فعند ذلك قال هذا الكلام يضرب في شيئين تشابهان في شي ويفترقان في شي
قال الزمخشري اي اشبه هذا المكان الذي رجعت اليه المكان الذي عهدت عند لولا السمرات التي عهدتها به كانت في
الاوان في نحو ياليت ايام الصبا رواجعا عند اصحابنا ان الخبر عندهم محذوف ورواجع منصوب على الحال من الضمير
المستكن في الخبر اي ياليت ايام الصبا حاصلة لنا حال كونها رواجع خلافا للكسائي فانه قال ان رواجع منصوب على
انه خبر كان مقدرة اي كانت رواجع وكان مع خبره خبر ليت ومذهب البصريين اولى من مذهبه لكثرة حذف الخبر
وقلة اضمار كان خلافا للفراء اي وخلافا للفراء فانه قال انه منصوب بليت لان مذهبه ان ليت تنصب الاسمين جميعا لانه بمعنى

تمنيت ومذهب الكسائي اولى من مذهب الفراء لثبوت اضمار كان في مواضع وفي نحو لعل ذاك هذا قول عمر بن عبد
العزيز لقرشي يوسل اليه بقرابته وقال انا ابن عمك فقال فان ذاك اي فان ذلك مصدق ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك
اي لعل ذلك المطلوب حاصل وقد التزم حذف الخبر في قولهم ليت شعري هل كان كذا اي ليت علمي حاصل بما يلي
به هذا القول وهذا كقولك علمت من ابوك اي علمت ما يجاب به هذا الاستفهام وانما التزم الحذف ههنا
لسد الجملة الاستفهامية مسد الخبر كما في قولك لولا زيد لكان كذا وهذا مذهب ابن يعيش وقال ابن الحاجب هذا
الاستفهام قايم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفي القولين نظر لان مضمون الجملة الاستفهامية معمول
شعري من حيث المعنى فلا يجوز ان يكون قايما مقامه كما في ليتك في الدار لانه من تتمة المبتدا ولا ان يكون سادا
مسده كما في لولا زيد لكان كذا لان حق الخبر ان يكون بعد جميع معمولات المبتدا فيكون محله بعد الاستفهام فلا
يكون الاستفهام سادا مسده فالاولى ان يقال ان الخبر محذوف هنا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال ويكون
التقدير ليت علمي بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل ومنها خبر لا التي لنفي الجنس وهو اي خبر لا هذه ثابت في قول
اهل الحجاز نحو لا غلام رجل ظريف ولا غلام رجل لا هذه لشابهتها لان على ما يجي في القسم الرابع وانما مثل بالجر بعد
الاسم المضاف لان الاسم لو كان مفردا مبنيا نحو لا رجل ظريف لم يتعين ظريف للخبرية لا لان سيبويه قال لان
ارتفاعه بانه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتدا لانه لما صار الاسم بدخول لا مبنيا وصار دخول لا عليه
سببا لبنايه مع قربه من لا لم يجز ان يكون الخبر مستغنيا بها عن اعرابها فبقي الخبر على اصله من الرفع
بالابتدا ولان ظريف في لا رجل ظريف لم يتعين للخبرية لجواز ان يكون صفة لمحله كما في لا غلام رجل ظريف فانه
لا يتعين للخبرية لان المضاف المبني بلا لا يوصف لانه محجوب عند بعض النحاة لان لا تزيل معنى الابتدا فلا يجوز
الحمل على اسمها بخلاف ان فانها لعدم ازالتها معنى الابتدا يجوز الحمل على محل اسمها وحكمه حكم خبر ان لما ذكرنا من انها
محمولة على ان الا في جواز تقديم الظرف فان خبر ان اذا كان ظرفا يجوز تقديمه على اسمها بخلاف خبر لا فانها لا يتقدم
على اسمها وان كان ظرفا لانها محمولة على ان فانحطت مرتبتها عن مرتبة اصلها ويحذف خبر لا نحو لا باس اي لا باس عليك

كما يحذف اسمها نحو لا عليك اي لا باس عليك لكن لا يجوز حذف الخبر الا مع وجود الاسم كما لا يجوز حذف الاسم الا
مع وجود الخبر لئلا يكون ذلك اجحافا ومنه كلمة الشهادة نحو لا اله الا الله اي لا اله في الوجود الا الله ولا يجوز
ان يكون الا الله خبرا لانه مستثنى وهو لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليبين به ما نقص من
المستثنى منه ولا تثبت الخبر في تميم اصلا قال الجزولي بنو تميم لا يلفظون به الا ان يكون ظرفا وقال الاندلسي الحق
ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او دل عليه قرينة غير السوال والا فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه والمص
افترى على الله حيث قال في المفصل بنو تميم لا يثبتونه اصلا ومنها اسم ما ولا بمعنى ليس عملا عمل ليس لشبههما به
في النفي والدخول على المبتدا والخبر نحو ما زيد عما رجل قال هذا لتعليم ان ما يدخل على المعرفة والنكرة خبرا منك ولا رجل
افضل منك ولا يجوز لا زيد منطلقا اي لا لا يعمل في المعرفة لنقصان مشابهتها اي مشابهة لا ليس لانها للنفي
المطلق بخلاف ما فانها اقوى مشابهتها بليس لانها في الاظهر لنفي الحال كليس يعمل في المعرفة والنكرة ويكون في العمل
اكثر تصرفا من لا ويبطل منفصلا بعد ما لا غير اي يجي اسم ما ضميرا منفصلا نحو ما انت او ما هو او ما انا قايما بخلاف لا فانها
لما لم تدخل على المعرفة لم تدخل على الضمير الذي هو اعرف المعارف ولا يجوز الفصل باجنبي بينه اي بين اسم ما
ولا وبين عامله وهو ما ولا لا نقول ما طعامك زيد باكلا لان طعامك وهو معمول باكل وقع فصلا بين ما وبين
اسمها كما لا يجوز الفصل باجنبي بين العامل ومعموله في ساير المواضع نحو كانت زيدا الحمى تاخذ على ان يكون الحمى اسم
كانت كان زيدا وهو معمول تاخذ وقع فصلا بين كانت واسمها اما لو جعلت اسم كانت ضمير القصة والشان
وجعلت الحمى مبتدا وتاخذ خبره وزيدا معمول تاخذ فيجوز ذلك لانه ليس في الفصل باجنبي بين العامل والمعمول
وكذلك لا يجوز ضربت وذهب عمرا زيد لان ذهب وقع فصلا بين ضربت ومعموله وهو اجنبي عنهما وكذلك عمرا
وقع فصلا بين ذهب ومعموله وهو زيد وبالجملة فالفصل بين العامل والمعمول باجنبي ممتنع بخلاف الجملة المؤكدة فانه
يجوز الفصل بها بينهما لانها للاثبات تاكيدا نظرها لا يكون اجنبية عنهما نحو خرج والله زيد ونحوه كالنداء والدعاء
واما مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع حيث يصح وقوع الاسم سواء كان ذلك الاسم مرفوعا كما في زيد يضرب اي ضارب

او منصوبا او مجرورا نحو رايت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب اما حال كون المضارع مجردا او مع حرف لا يكون عاملا فيه
لانه لو كان عاملا فيه لم يكن مرفوعا نحو زيد يضرب فانه مجرد عن ذلك الحرف او زيد سيضرب فانه مع حرف لا يكون عاملا فيه فان قيل
السين من خواص الفعل فلا يكون يضرب في سيضرب واقعا موقع الاسم لامتناع دخول السين على الاسم قلنا ان السين صار
كاحد حروف الفعل فيكون الواقع موقعه هو الفعل مع السين لا الفعل وحده ويضرب الزيدان فان يضرب واقع موقع
الاسم مع انه لا يجوز ان يقال ابتداء ضارب الزيدان من غير اعتماد على استفهام او نفي لان صدر الكلام لا يتعين للفعل دون
الاسم لانه جاز ان يكون في مبتدا به اسم مصدق انه واقع موقعه اي موقعا يصح ان يقع فيه اسم من الاسماء وان لم يقع فيه اسم
العامل على انا نقول يجوز ان يقع فيه اسم الفاعل نحو ضارب الزيدان نحو كاد زيد يقوم الاصل فيه الاسم اي اسم الفاعل وقد
عدل عنه الى لفظ الفعل عن ولا لزوما لغرض وهو ان وضع كاد لتقريب الفعل من الحال فالمناسب ان يكون جزؤه مفادا
مضارعا الظهور دلالته على الحال عند تجرده عن علامة الاستقبال وقد استعمل الاصل المرفوض فيمن روى قوله فابت
الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فالفعل واقع موقع الاسم نظرا الى هذا الاصل المرفوض وانما قال فيمن
روى لانه لا استشهاد في رواية ولم اك ايبا وكذلك يضرب في الذي يضرب واقع موقع ضارب لجواز ان يقال الذي
ضارب هو ولما فرغ من انواع المرفوع اسما كان او فعلا شرع في المنصوب فقال المنصوب هو من النوع الاسمي
ايضا انواع كالمرفوع منها المفعول المطلق وانما قدمه على غيره من المنصوبات لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل
المذكور ولان الفاعل الذي هو اول مقتضيات الفعل انما يصير فاعلا بسببه الا ترى ان زيدا في قولك ضرب زيد ضربا
انما يصير ضاربا لاجل اسناد الضرب اليه وهو ما يدل على مفهوم الفعل حال كونه مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا فهو التعريف
غير مانع لدخوله جميع انواع المصدر فيه ولا جامع لخروج مفعول مطلق يدل على الزمان عنه نحو صبحت صبوحا فالاولى
في تعريفه ان يقال مصدر او جار مجراه يذكر من جهة صدوره عن الفاعل ويسمى المفعول المطلق منها لانه لا يتعين للنوع
والعدد وانما الحال انه لتوكيد الفعل فحسب لانه لو كان للنوع او العدد لا يسمى مبهما وفي قوله لتوكيد الفعل توسع لانه في
الحقيقة لتوكيد المصدر المفهوم للفعل فان قولك ضربت ضربا بمنزلة احدثت ضربا ضربا او يكون للنوع وهو المصدر الموصوف

سواء كان الوصف معلوما من الوضع نحو القهقرى او من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او
حذفه نحو عملت صالحا اي عملا صالحا ونحو ضربته ضرب الامير اي ضربا مثل ضربه او من كونه اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر لفظه نحو
ضربته انواعا من الضرب او الاضافة نحو ضربته اي ضربه اشد ضربا او من كونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع
نحو ضربته ضربين اي مختلفين او من كونه معرفا بلام العهد نحو ضربت الضرب مثل الاشارة الى ضرب معهود والمرة اي
ويكون للمرة وهو الذي يدل على عدد المرات معينا كان العدد او لا سوى كان العدد الصريح المميز بالمصدر نحو ضربته
ثلث ضربات او غير مميز نحو ضربته الفا او من الالة الموضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا او سوطين او
اسواطا فان قيل الالة جمعها لاجل نيته المصدر وجمعه لقيامها مقامه فيكون الاصل فيه ضربته ضربة بسوط وضربتين
بسوطين وضربات بسوط ويجوز ان يكون الاصل فيه ضربته ضربة سوط بالاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
وقد اجتمع في هذا القسم النوع والمرة كما اجتمعا في نحو ضربتين اذا قصد اختلاف الانواع ويسمى المفعول المطلق الذي للنوع
والعدد موقتا الموقت في الاصل هو الذي حد وقته ثم جعل عبارة عن المعين نوعا بتعيين بحسب النوع او العدد نحو جلست
جلسة بكسر الجيم لبيان النوع وجلسة بفتحها للمرة فالاول الذي للتاكيد لا يتقدم على عامله لكونه للتاكيد وحق التاكيد ان
يتاخر عن المؤكد ولا يثنى الاول ولا يجمع لانه للماهية من حيث هي هي وليس لها مثل يضم اليها ليثنى ويجمع بخلاف الا
فانه يجوز ان يكون مع النوع نوع اخر فيثنى او انواع فيجمع وكذا في المرة وقد يقترن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه
اي لا يكون المصدر للفعل المذكور مصدرا كان لفعل اخر اما ملاقيا له اي للفعل المذكور في اشتقاقه كانبت نباتا
فان نباتا مصدر ملاق لانبت في الاشتقاق لوجود حروف الاصل في كل واحد منهما او مصدر غير ملاق له في
الاشتقاق كقعدت جلوسا فان مذهب المبرد والسيرافي ان المصدر في هذين المثالين منصوب بالفعل الظاهر
وقال سيبويه انه منصوب بفعل مقدر اي انبت فنبت نباتا وقعدت وجلست جلوسا او غير مصدر للفعل
من الاعمال كضربته ثلث ضربات فان العدد اكتسى من المضاف اليه حكم المصدرية وكضربته انواعا من الضرب فان انوا
غير مصدر للفعل لكنه اكتسى حكم المصدرية من الصفة وا...ضرب اكتسى افعل التفضيل حكم المصدرية من المضاف اليه

مقامه
وهذا الضرب اكتسى اسم الاشارة حكم المصدرية من الصفة وضربته سوطا فان سوطا لما كان الة للمصدر اقيمت
على ما جنناه وجاز ذلك اي ان يقترن بالفعل غير مصدره مما هو نوع منه اي من مصدره كقوله فعادت شيبا
والورديس كانما تغليه وردمن الموم من دم اي عادت عداء فلفظ شيبا قرن بعادت مع انه مفهوما اعم من العداء
والعداء الموالاة بين الصيدين وهو ان يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد والورديس الثوب الخلق والمبرسم
المبرسام يقال منه برسم الرجل فهو مبرسم والمرزم من ارزمت الحمى اذا دامت يقول الصائد عادت عداء وكنت على
خوف ان يخطي سهمي ولا يصيب الصيد كقول مجوم بغلبة الورد الرابع ونسبة التغليب الى الثواب على مجاز الكناية
اراد انه يقلقني ويقلبني ومنه قولهم ما اغفله عنك شيئا اذ المعنى انظر او تفكر لكنه حذف للكثرة قال المصنف في التعليق
ذكر سيبويه هذا وفسره بقوله اي دع الشك عنك ثم قال حذف لكثرة استعمالهم هذا الكلام وقال ابو سعيد
ما فسره من مضى الى ان مات المبرد وفسره الزجاج فقال معناه على كلام قد تقدم كان قائلا قال زيد ليس بغافل عني
فقال المجيب بل ما اغفله عنك واراد ان يبعثه على ان يعرف صحة كلامه فقال انظر شيئا فانك تعرف صحة ما اقول
كي تقول انظر قليلا وفي الينابيع هذا الكلام يقال لمن تعلق قلبه بانسان يوما فقال له العالم ما اغفله عنك
دع شيئا هذه صفة الى دع الشك فيما وصفت لك من حاله فلا تعلق قلبك به وفي الصحاح ما اغفله عنك شيئا اي
عنك الشك وهذا حرف رواه سيبويه في باب الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء كانه قال ما اعلم شيئا مما تقول فدع
عنك الشك ويستدل بها على صحة الاضمار في كلامهم للاختصار فيكون ما في الصحاح وهو بالعين المهملة والقاف
مخالفا لما رواه ابو سعيد وغيره وقد يحذف المفعول المطلق ويقام وصفه مقامه نحو ثبت طويلا اي ثباتا طويلا
وضربت شديدا اي ضربا شديدا فان كان الموصوف ما خوذا في حده بان يكون الاسم موضوعا للمصدر مع وصفه
صح انتصابه على المصدر نحو قعدت القرفصاء وهي قعدة المحتبي بيديه دون الثوب ومشى الجمزى وهي مشية
في شق فيها انتصاب هذا النوع من المصدر عند سيبويه على المصدر وقال المبرد انه منصوب لانه صفة
مصدر محذوف اي القعدة القرفصاء والمشية الجمزى وقال بعض الكوفيين انه منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم

يستعمل في نحو تقرفص القرفصاء ونحو ذلك نحو رجع القهقرى واشتمل الصماء وقد يكون ولا فعل له من لفظه نحو مات حتف انفه
اي مات ولم يقتل واصله ان يموت الانسان على فراشه فتخرج نفسه من انفه وفمه والحتف الهلاك وهو مصدر لا يبنى
منه فعل وينتصب المفعول المطلق باضمار فعل عند قيام قرينة اما مستعمل اظهاره نحو خير مقدم اي قدمت خير مقدم
ومواعيد عرقوب وجزاء سنمار فانه كما يجوز اضمار فعلها يجوز اظهارها بدليل قوله كقوله وعدت وكان الخلف
منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب قال المصنف عرقوب اسم رجل من العمالقة ضربت العرب به المثل في الخلف
وذلك انه اتاه اخ له فسال الشيء فقال اذا اطلع نخلي فلما اطلع قال اذا ابلح فلما ابلح قال اذا ازهى فلما ازهى قال اذا ار
فلما ارطب قال اذا صار تمرا فلما صار تمرا جده من الليل ولم يعطه شيئا ويترب بالتاء المنقوطة بنقطتين وفتح الراء
اسم موضع قريب من اليمامة ويروى بالثاء ذات الثلث وهي اسم مدينة الرسول عليه السلام والاول هو الاصح لان العمالقة
لم يسكنوا المدينة ومثل قوله جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب قال المصنف سنمار اسم رجل
رومي بنى الخورنق لنعمان بن امرء القيس فلما فرغ منه القاه من اعلاه فخر ميتا كيلا يبني لغيره مثله فضربت به العرب
المثل او باضمار فعل غير مستعمل اظهاره سماعا نصب على المصدر اي يسمع هذا الاضمار سماعا ولا يقاس عليه
نحو سقيا ورعيا وعقرا من توهم عزا الله وجدعا وعيا الى الجبن والضلال وبوسا من نبئنا اذا افتقر وخيبة
وتبا اي هلاك وبوسا له وخيبة له بالابتداء اي برفع بعض هذه المصادر على الابتداء لا جل معنى الدوام اذ المفعول
المطلق دال على الفعل الدال على الحدوث والتجدد قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت فقال
حمد الله وثناء عليه ولم يسمع سقي له ورعي ومنه حمدا وشكرا لا كفرا اي شكرت شكرا لا كفرت كفرا وانما انتصب لان
المصادر قبله للدعاء وهذا في الخبر وعجبا وكلا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما يقول هذا القول الراد على الاخر اي لا كاد ان
افعله كيدا ولا اهم بفعله هما ومنه جاء زيد وعمرو راكب وهو مصدر اصله يقبض اي عاد ومنه فضلا في نحو قولهم
لسنا نرى من يصدرها من الشك فضلا ان نرى من يصيدها قال المصنف فضلا في البيت نصب على المصدر والتقدير فضل
انتفاء ان نرى انسانا يصيدها عن الشك فضلا عن انتفاء رؤيتنا انسانا يصيدها لنا فضلا ههنا مصدر فضل

الشيء كذا اذا ابقيت منه بقية كقولك انفقت اكثره فاهلك والذي فضل منها ثلثه فما بقي منها اقل مما انفق كذلك انتفاء
الصبر اقل من انتفاء رويته الصبر اي لا يصبر فكيف يصاد وكان صبرها مستحيل وصبرها ممكن قليل وانتفاء المستحيل
اكثر من انتفاء الممكن القليل وهذا كقولهم لا ينظر زيد الى الفقير فضلا عن اعطائه الدرهم اي انتفاء النظر اليه اقل من
انتفاء اعطائه الدرهم لانه كالمستحيل بخلاف النظر ومنه ويله وويحه وويسه وويبه كلها بمعنى الويل
ومعناها الدعاء بالهلاك وقد يدعى بها في معرض التعجب وانما فصلها عما قبلها بقوله لانها لا فعل لها مشتق من
لفظها بخلاف ما قبلها ومنه تربا وجندلا وفاها لفيك وانما فصلها عما قبلها لانها اسماء غير مصادر تجري مجرى
المصادر وهي على قسمين جواهر وصفات فالاول مثل هذه الالفاظ فان تربا وجندلا اسمان غير مصدرين الا ان
المتكلم لم يرد بقوله تربا وجندلا الا الدعاء فوجب ان يكونا مصدرين اذ لا فرق بين قوله خيبة وبين قوله تربا وجندلا
وهما في الحقيقة اسمان للمصدر اقيما مقامه اي رميت رميا بترب وجندل مثل ضربته سوطا واما فاها لفيك
فالها عايد الى الارض بعلم الارض التراب وهذا كما يقال تربا لفيك وقيل الها للداهية ولم يرد به الفم وانما يريد
الخيبة والحرمان واصابة الداهية كما يقال ذهبت ذهبا وقيل ان انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله
فالداهية الى فيك واشار الى القسم الثاني من القسمين بقوله ومنه هنيئا مريئا غير داء مخامر لعزة من اعراضنا
ما استحلت فهما صفتان في الاصل استعملا بمعنى المصدر ... استحلته عزة من اعراضنا ... من هنوء
الطعام ومرء هنا ومراءة اذا صار هنيئا مريئا وقياسا عطف على قوله سماعا والمراد به ان يكون هذا الضابط
كليا يجري حيث حصل ذلك الضابط فيما اذا وقع المفعول المطلق مثبتا بعد نفي فلو كان منفيا نحو ما زيد الا سيرا او لم
يكن معنى نفي نحو زيد سيرا سيرا لم يجب حذف الفعل لانه لم يكن فيه معنى الحصر المعين للدوام الموجب للحذف او معناه
ويريد بمعنى الحصر المعين للدوام الذي في اثناء اخل صفة لنفي على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه الا احتراز
عن نحو ما سيري الا سير شديد ودخول النفي على هذا الاسم ليس بشرط للجواز ان يقال ان انتصاب المصدر في نحو
كان زيد الا سيرا وجدتك الا سير البريد على انه مفعول مطلق فالشرطان لا يكون النفي داخلا على فعل لا يكون من اسم

الابتداء

الابتداء احتراز عن نحو ما سرت الا سيرا ... ما انت الا سيرا الشرط حاصل فيه وهو واقع بعد النفي وانما وجب حذف
الفعل هنا لان المقصود مثل هذا الحصر وصف الشيء بدوام صدور الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد
والتجدد لحدوث ولذا اذا اريد زيادة المبالغة جعل المصدر نفس الخبر نحو ما زيد الا سير لان في مصدره دلالة على التجدد
وما انت الا خلاف الصبح الراكب هذا الحق نحو معنى النفي اي ما انت الا تخالف خلافا مثل خلاف الصبح الراكب
الا انت راكب لحالة البشر واحرب في ناحيتها منه والذهب بعارض الراكب مضادة للصبح يضرب لمن يخالف الناس
فيما يصنعون او وقع المفعول المطلق حال كونه مكررا بعده اي بعد الاسم الذي لا يكون خبرا عنه نحو زيد ضربا ضربا اي زيد
يضرب ضربا وانما وجب حذفه لما ذكرنا في القسم الاول بخلاف قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا فانه لا يجب حذف فعله
ولذا كان مذكورا لانه وان وقع مكررا الا انه لا يكون بعد الاسم المذكور او وقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة
متقدمة المراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وانما سمي اثرا
لان الغرض من الشيء يحصل عن حصوله كالاثر الذي يكون بعد المؤثر وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله
تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي تمنون منا او تفدون فداء فمضمون الجملة شد الوثاق والمطلوب منه
القتل او الاسترقاق او المن او الفداء وقد فصل بعض هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وانما وجب حذف الفعل
هنا لدلالة الجملة عليه فيكون في ذكرها اعتناء مع استشعال ذكر الفعل بواسطة ذكر بيان انواعه المحتملة او وقع
المفعول المطلق للتشبيه نحو زيد له صوت صوت حمار احتراز عن ان يقع لغير التشبيه نحو زيد صوت صوت حسن
بعد جملة احتراز عن ان يقع بعد غير الجملة نحو الصوت صوت حمار مشتملة على اسم بمعناه احتراز عن نحو مررت به
فاذا المضروب صوت صوت حمار ومشتملة على صاحبه اي صاحب هذا الاسم الذي قام به ذلك المصدر احترز به عن نحو مررت
به فاذا في الدار صوت صوت حمار فان الوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل نحو مررت به فاذا له صوت صوت
حمار وقع للتشبيه بعد جملة ... مشتملة على اسم بمعناه وهو المستتر في
وعلى صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور باللام فيجب حذف فعله عند اكثر النحاة اي له صوت يصوته صوت حمار اي تصويت

حمار وانما وجب حذفه لدلالة الجملة المتقدمة عليه دلالة تامة كما يظهر عليك ذلك وظاهر كلام سيبويه يدل على ان ناصبه الجملة
الاسمية لانها بمعنى الفعل والفاعل اي يصوت له لدلالتها على المصدر الحادث وعلى ما قام به هذا المصدر وفهم دلالة
ما قبلها على دلالته ايضا وقيد اصل الاسم الذي بمعناه بعلى هذين الوجهين لا يكون ... وكان عليه ان يذكر
قيدا آخر بعد قوله على اسم بمعناه ويقول على اسم بمعناه غير لازم لصاحبه احترازا عن نحو قوله له علم علم الفقهاء فان الوجه
فيه الرفع لان الجملة المتقدمة لا تدل على معنى الفعل وهو الحدوث لان معنى له علم علم الفقهاء الثبوت والاستمرار ولم يرد
فاذا هو يعلم كما اريد فاذا له صوت صوت حمار واعلم ان غير سيبويه اجاز رفع هذا المصدر المنصوب اما على البدل
او على الوصف على تقدير حذف مضاف عند الخليل اي مثل صوت حمار وعلى تأويله بالمشتق عند غيره اي له صوت منكر
او وقع المفعول المطلق تاكيدا اما لنفسه وهو المؤكد لمضمون جملة احتراز عن المؤكد لمضمون مفرد نحو ضربت ضربا فان
المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل بدون الفاعل لانه يدل وحده على الضرب وحده لا يحتمل الغير اي لا يحتمل
مضمون تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر نحو له علي الف درهم عرفا اي اعترافا فاعترافا يؤكد الاعتراف
الذي تضمنته الجملة بما لها وبدلالها عليه نصا وانما وجب حذف فعله لشهادة الجملة المتقدمة عن فعله وتاديتها معناه وهذا
قيل انه ان العامل فيه تلك الجملة كما قلنا في نحو زيد صوت صوت حمار او وقع تاكيدا لغيره لا لنفسه فالضمير في لغيره عائد
الى المصدر لا الى مضمون الجملة كما قال الشارح اذا كان له اي لمضمون الجملة السابقة محتمل غيره نحو هذا زيد حقا فالمراد
او الحق في المرفوع المتقدم فيه القول هذا زيد قولا حقا مطابقا للخارج لان المتكلم اذا تكلم بجملة فقد قال بها فيكون الجملة
مقولا للقول وهذا المصدر مفعولا مطلقا له وهو وان كان مؤكدا لنفسه لان المؤكد وهو حقيقة هذا القول
ومطابقته للخارج ثابت في الجملة من حيث مدلولها لان الخبر من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلوله لانه نقيض مدلوله بل احتمال الكذب انما يكون من حيث العقل لكنه يسمى مؤكدا لغيره مع انه مؤكد لنفسه
لانه انما يؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب
مدلولها فكانه اكد باللفظ الصريح في معنى لفظا محتملا له لنقيضه والنص غير المحتمل والشارح حمل الغير ههنا على

لمضمون

لمضمون الجملة ولذا قال والمؤكد لغيره مضمون الجملة وقال اللام في غيره اما ان يكون للعلة او صلة للمؤكد اي المؤكد غيره
فان كان للعلة فالمؤكد غير مذكور لفظا او معنى على ما لا يخفى على الفطن المتامل فالاولى ان نقول انه عطف على قوله اما
لنفسه لانه في مقابلته ويكون اللام صلة فيستقيم الكلام لفظا ومعنى ولا افعله البتة اوبته اي جزمت بان لا افعله وقطعت
به قطعة واحدة لا تردد فيها بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة
لا تثنى بها النظر والاكثر بحسب الاستعمال في المثال الاول التنكير وفي المثال الثاني التعريف باللام فاللام في البتة في الاصل
للعهد اي لا افعله القطعة المعهودة التي لا تردد فيها وقطع الهمزة من البتة بمعزل عن القياس لان الهمزة فيها همزة وصل لكنها اي
لكن قطع الهمزة فيها مسموع لانه انما يقال لا افعله البتة بقطع الهمزة او وقع مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول واحترز به عن
مجرد كونه مثنى فان مجرد كونه مثنى ليس من الضوابط التي يجب حذف الفعل معها سواء كان المراد من التثنية التكرير كقوله
تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او غير التكرير نحو ضربته ضربتين نحو لبيك عند سيبويه كان اصله البت
الباً بين اي اقيم لامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع من الب بالمكان اي اقام به والمراد من التثنية
التكرير ويكون المعنى الباً كثيرا كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين فان المراد التكرير اي كرة بعد كرة فحذف الفعل واقيم
المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف الجار من المفعول واضيف المصدر اليه وانما فعل ذلك
ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية ويتفرغ لامتثال المامور به وقد حكي ان لب بالمكان بمعنى الب فيكون لبيك تثنية
لبا من غير حذف زوائد وخالف يونس فان لبيك عنده مفرد نحو لدى فان الياء عنده مثلها في لديك وعليك اي يقلب
الفها ياء عند اضافتها الى المضمر كما يقلب الف لدى وعلى ياء عند دخولها على المضمر وقوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي
يدي مسور اي دعوت مسورا لما نابني من الحاجة فلبى اي فلباني واجابني ثم قال فلبى يدي مسور اي فالب يدي مسور
الباً بعد الب اي اقيم في اقامته ... حجة عليه اي على يونس ورفع حجة على انه خبر لقوله وقوله وانما كان حجة عليه لكونه
مضافا الى المظهر فلو كان الفا كالف لدى ينبغي ان لا يقلب ياء عند الاضافة الى المظهر واعتذر ابو علي ليونس وقال يجوز
ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى وقال افعي بالياء وسعديك وحنانيك اي رحمة بعد رحمة

والحنان الرحمة قال الخليل في حنانيك معناه كلما كنت في رحمة منك فلتكن موصولا باخرى ودواليك من المداولة بهوهذا

وقال الشاعر اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس ويروى حتى كلنا غير لابس ويروى هذاذيك

حتى ليس للبرد لابس قال ابو عبيدة كان من شان فتيان الاعراب اذا جاسوا مع الفتيات للمغازلات بتعابثوا

بشق الثياب طلبا لتاكيد المودة وشدة المعالجة ويقال انهم يزعمون انه اذا شق كل واحد منهما شيئا من ثوب

صاحبه دام الود بينهما والتهاجر وقيل انه اي ان دواليك في موضع الحال اي مداولين وكذلك هذاذيك

اي اسرع اسراعين من الهذ وهو الاسراع في القطع والقراءة قال الشاعر ضربا هذاذيك وطعنا وخضا يمضي الى عاصي

العروق النخضا اي ضربا يقال فيه هذا ذيك كقولهم جاوا مثنى هذا ذاك الذئب قطا اي ضربا يهذ هذا بعد هذا او

طعنا غير جائف والنخض اللحم المكتنز اي يمضي الطعن في اللحم الى العروق العاصية وحاصله قال الشارح اي حاصل

القياس يرجع الى السماع لانه لولا الصور المسموعة من العرب لما حصل الضابط القياسي الا ان حذف الفعل قياس

بعد معرفة الضابط فقياس صور لم يسمع من مفرداته على ما سمع منها قول المص اخذ هذا الكلام من ابن الحاجب فانه قال

في شرح الكافية وحاصله يعني كونه مثنى راجع الى السماع لانه خلاف القياس ووجوب حذف الفعل قياس فاذا وجد

المثنى حكم بوجوب حذف الفعل قياسا فهو اصل القياس فعلى هذا ينبغي ان يوجه كلام المص على هذا الوجه على ان ما ذكره

الشارح بالنسبة الى هذا قليل الجدوى او وقع غير متصرف وهو ما لازم النصب على المصدرية نحو سبحان الله ومعناه

سبحته الله تسبيحا اي نزهته تنزيها او يكون سبحت بمعنى نزهت لا بمعنى قلت سبحان الله ومعاذ الله اي اعوذ بالله معاذا

وعمرك الله اصله عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذفت الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به

الاول ومعنى عمرتك اي اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمرا معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني

وهو الله واجاز الاخفش رفع الله ليكون فاعله اي عمرك الله تعميرا او يجوز ان يكون نصب عمرك على انه مفعول به اي سالت

عمرك الله او على نزع الخافض اي اسالك بحق تعمرك الله اي باعتقادك بقاءه فعلى هذين الوجهين لا يكون مما نحن

بصدده وقعدك الله بفتح القاف وقال المازني سمعت كسرها من لا اتق به والاصل فيه عند سيبويه قعدتك الله

ومعنى قعدتك الله وان كان غير مستعمل حسبتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله ويجوز في نصبه الوجهان المذكوران

اي في عمرك اي اسال الله تعمرك اي تعميرك وبحذف الزوائد واسالك بحق تعميرك الله اي تسبك اياه الى

البقاء والدوام لانه من القعود الذي معناه الثبات والدوام ويجوز ان يكون معنى قعيدك الله بكسر القاف

بحق معبودك اي بقيدك العالم باحوالك وهو الله تعالى فان الله عطف بيان له ومنه مكث زبنا في كل وقت

ما تحسبك الذموم اي تمسك وتنزهك يا ربنا من كل سوء ونقص وتعيبك من تعيبه اذا اعجله ذا عيب ويروى ما

نعتبك من قولهم جاء في مشيتنا الا اجاء بطلب ذلك او وقع معطوفا عليه اي على غير المتصرف نحو سبحان الله وريحانه

اي رزقه فان ريحانه مصدر متصرف لكن حكمه حكم غير المتصرف لا يلزم النصب كما يلزمه غير المكرر لكونه معطوفا عليه

الا انه اي ان المعطوف على غير المتصرف لا يلزم النصب كما يلزمه غير المتصرف كقوله سلام الاله وريحانه ورحمته

وسماء درر فان ريحانه ههنا لا يلزمه النصب لكونه مرفوعا وقوله درر اي ذات درر والسماء المطر والدر جمع

درة يقال للسحاب درة اي صب ويجر المفعول المطلق حال كونه متوسعا فيه منزلا منزلة المفعول به اي نجريه مجرى

حتى كانه مفعول به كما في الظرف اذا توسع نحو ويوم شهدناه نحو اعجبني الضرب الذي ضربته اي ضربت الضرب

وغير متوسع فيه نحو زيدا ظننته منطلقا فالضمير راجع الى مدلول الفعل اي ظن ظني ولم يجز ان يكون راجعا الى زيد

لانه لو رجع اليه لكان منصوبا على انه مفعول اول ويجب ان يكون منطلق منصوبا على انه مفعول ثان وهو

مرفوع ومنه المعلم والمعلمة زيد عمرا خير الناس اياه انا فانا منا به الى المصدر اي الاعلام وما صدا علمت وعلمني

زيد عمرا خير الناس اياه ثم اخبر عن الثاني اعلمت بالذي فالمعلم مبتدا والمعلمة عطف عليه وزيد فاعل المعلمة

والهاء مفعوله الاول وعمرا مفعوله الثاني وخير الناس مفعوله الثالث وانا خبر المبتدا واياه ضمير المصدر

وانما لم يجز ان يكون متوسعا فيه بان يجعل كالمفعول به لان التوسع في الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل

لا يجوز الا عند الاخفش لانه ليس لفعل اربع مفعولات حتى يلحق به هذه وانما يجوز الاخبار عن المعلم والمعلمة

بخبر واحد لان اللام في الموضعين عبارة عن المتكلم الذي هو فاعل في موضع ومفعول في اخر قال الشارح وانما كرر

في اعلمني غائبا في الاخبار حيث قال المعلمة ولم يقل المعلمي مع انه كان متكلما لانه لما جعل اسم فاعل وصلة اللام وجب

تعود الضمير والعائد الى الموصول يكون غائبا باعتبار لفظ الموصول لا يقال ليس هذا الجواب بتام اذ لقائل ان يقول

الا يجوز ان يكون الضمير متكلما حملا على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره فالاولى ان يقول في الجواب لانه اذا اخبر

عن ضمير المتكلم او المخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب ولا يجوز هنا

الحمل على المعنى كما في البيت لعدم الفايدة وكذا لا يقال في الاخبار عن نا من ضربك انا حمل على المعنى ومنها اي ومن انواع المنصوب

المفعول له الضمير في له عائد الى اللام اي الذي فعل لاجله فعل وكذا في المفعول به وفيه ومعه وهو علة الاقدام على مضمون الفعل

سوا تقدم وجوده على وجود مضمون الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر كما في جئتك اصلاح حالك فان وجود الاصلاح

مسبب عن وجود المجيء وتصوره في الذهن سبب للاقدام عليه فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به

مسببا وقوله ما اجتمع فيه حال من الضمير المستكن في منها اي انما يكون من المنصوبات اذا اجتمع فيه امور ثلثة ان يكون المفعول له

مصدرا وفعلا للمتقدم اي للفاعل الذي اقدم على الفعل ومقارنا للمتقدم عليه اي للفعل المقدم عليه في الوجود بان يكون

وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل اخر زمانه نحو جئتك

خوفا من فرارك وبالعكس نحو جئتك اصلاح حالك وانما اشترط في انتصابه هذه الشرائط لان الفعل يقتضيه

لانه عند هذه الشرائط داخل في ضمن الفعل فكما ينصب الفعل جميع انواع مصدره لدخولها في ضمنه كذلك ينصب

المفعول له لذلك واعلم ان قوله مصدرا غير محتاج اليه لان قوله وفعلا يدل عليه ومنهم من لا يشترط في انتصابه

كونه فعلا للمتقدم كقول امير المومنين علي رضي الله عنه فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية

والمستحق للسخطة ابليس والمعطي هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون حالا من المفعول لان استتماما يكون حالا

من الفاعل وكذا الحال الاخرى فلا يجوز ذلك لانه لا يجوز عطف حال الفاعل على حال المفعول ومن شرط ذلك قال ابن جني

حذف اي قصد لاستحقاق السخطة ولم يشترط ابو علي المقارنة في الوجود فقال في قوله هذا يوم ينفع الصادقين

صدقهم نصب صدقهم ان معناه الصدق فيهم سببا غائبا متاخرا عن الفعل كان المفعول له نحو قوله واغفر عوراء الكريم

ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما فان ادخاره وتكرما علتان غائيتان حاملتان للفاعل على الفعل اي

الكريم لاجل ان ادخره والخذه مصرفا لي والعوراء الكلمة القبيحة واعرض عن شتم اللئيم لاجل ان تحصل لي كرامة

النفس وعزتها او كان سببا باعثا للفاعل على الفعل ليس غاية يقصد حصولها اي بقصد الغاية بحيث يكون متاخرة

في الوجود عن الفعل نحو يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور العاقر الرملة التي لا

تنبت والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها والزعل النشاط والمحبور الذي يظهر فيه اثر السرور واشتقاقه

من الحبار وهو الاثر والهول الافزاع والتهور من هونه فتهور اي انهدم والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض

والضمير في يركب عائد الى الثور الوحشي اي يركب كل مشرفة من الرمل مخافة الصائد ولانه كثير النشاط لافلاته

من الصائد فهو صاعد يهاب ان يكون بين تلك الوهاد صائد وفيه حجة لمن لم يشترط كونه فعلا للمتقدم لان

الهول الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع الا ان يقال انه جاء بمعنى الفزع ايضا وان كان السابق انه بمعنى الافزاع

او يقال انه معطوف على قوله كل عاقر اي يركب الهول كما قال ابو علي وقال عبد القاهر انه عطف على مخافة فيكون

ركوبه لاجل امور ثلثة المخافة والنشاط والهول والاصل فيه اي في المفعول له اللام ليدل على التعليل صريحا

فاذا لم يجتمع فيه ما ذكرناه من الامور الثلثة التزم الاصل نحو جئتك للسمن وزرتك لاعطائك لي وجئتك اليوم

لزيارتي اياك غدا وكلام من يدل على ان ما فيه اللام ايضا مفعول له لكنه مخالف لاصطلاحهم لانهم لا يسمون

بالمفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط الا في نحو زرتك ان تكرمني وانك تحسن الي اي التزم اللام في المفعول له

اذا افتقد فيه شرط من الشروط الا اذا كان المفعول له ان مشددة ومخففة مع صلتها فانه يجوز حذف اللام منه

وان لم يحصل فيه الشرائط لان حذف الجار من ان وان قياس مستمر لاستطالتهما بالصلة وقوله ونحو قوله تعالى

يريكم البرق خوفا وطمعا سوال لان خوفا وطمعا ليسا بفعلين للمتقدم على الارادة وهو الله لتنزهه تعالى

عن الخوف والطمع فاجاب عنه بقوله متاول بان يريكم معناه يجعلكم رائين وح يكون فعلين للمتقدم على الرؤية

وهم المخاطبون او بحذف مضاف اي ارادة خوف وطمع والارادة فعل للمتقدم على الارادة والغالب عليه اي على المفعول

لا النكير يجب الاشتغال وقيل بوجوب تنكيره لمشابهته الحال والتمييز لكن مجيئه معرفة كما في قوله تحضر الموت وكما

في الابيات المتقدمة مبطل لهذا المذهب وعن الزجاج انتصابه على المصدر وعلى حذف المضاف لبيان النوع نحو قعد

جلسا وضربته تاديبا نعوت مقعد جلس وضربته ضرب تاديب او على حذف الفعل اي ضربته وادبته تاديبا ويجوز ان يتقدم

المفعول له عاملا كما يتقدم المفعول به ولا يجوز ان يجر المفعول له نحو التاديب ضربت زيدا له ومنها المفعول فيه وهو ما وقع

فيه مضمون الفعل المذكور من زمان او مكان يدخل فيه الدهر في اشابني الدهر فان الدهر يقع فيه الفعل المذكور وهو

الاشابة مع انه ليس بمفعول فيه فالاولى ان يقال في تعريفه هو ما ينتصب عامله من زمان او مكان باعتبار وقوع معنى

فيه ولو لم يصح فيه تقدير في حال من الضمير منهما اما ما لم يصح فيه تقدير في فذلك اما بان لا يصح ذلك لكونه فاعلا او مفعولا

او بان يكون في لفظه في فلا يكون منصوبا على انه مفعول فيه بل يكون مجرورا بفي الظاهرة او معربا باعراب غير اعراب المفعول

فيه بحسب العوامل لفظ الزمان كله مبهمه وهو الذي لا حد له يحصره سواء كان معرفة او نكرة وموقته وهو الذي يحصره

حد معرفة كان او نكرة يقبل ذلك اي تقدير في كالحين مبهم واليوم والشهر والسنة هذه الثلثة موقتة وانما نصب الفعل

كله لان بعض الازمنة وهو الازمنة الثلثة مدلول الفعل تضمنا فلما تعدى الفعل اليه والبعض الاخر حمل عليه واما ظرف المكان المبهم

يقبل تقدير في دون الموقت فانما لم ينصب الفعل الموقت من المكان وينصب المبهم منه لان دلالة الفعل على المكان

ليست لفظية بل عقلية فنصب المكان المبهم الذي شابه بعض الزمان الذي دلالة الفعل عليه لفظية وهو الازمنة الثلثة

ووجه المشابهة بينهما الابهام والاستغراق الا ترى ان المكان المبهم كالجهات الست لا يتقرر على وجه واحد لان

الفوق يصير تحتا واليمين شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر ماضيا واذا قلت خلف زيد كان هذا

اللفظ مستغرقا لجميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض كما ان لفظ قام زيد مستغرق لكل زمان من وقت ابتداء خلق

العالم الى وقت حديثك وكذلك لفظ يقوم قال الشارح لان النصب انما يكون بحسب اقتضاء الفعل والفعل يقتضي

مكانا مبهما على الاطلاق واما الزمان المعين فهو من مقتضى الفعل والمكان المعين ليس من مقتضاه فلم

ينتصب به وهكذا قال ابن الحاجب وفيه نظر لانه لا دلالة للفعل على الزمان المعين الموقت وانما يدل على المعين من الازمنة

الثلثة

الثلثة وكذلك لا دلالة له الا على المكان المبهم بالتفسير الذي مر والصواب انما يدل عقلا على مطلق المكان وتفسير

الموقت من المكان بانه الذي سمي باعتبار ما هو داخل في مسماه كالدار والسوق والمسجد فان اسم الدار انما يكون

باعتبار الامور الداخلة في مسماها كالجدران والسقف والبيت وتفسير المبهم من المكان بانه الذي اسمه باعتبار

ما ليس داخلا في مسماه كجهات الجسم الست نحو قدامك وخلفك فان اطلاق الاول باعتبار مدابرتك اياه

ولا شيء من المواجهة والمدابرة بداخل فيه والفرسخ فانه انما يطلق على المكان باعتبار امر عارض هو كونه معتدا

باثني عشر الف خطوة والبريد فانه انما يطلق عليه باعتبار كونه مقدرا باثني عشر ميلا وقوله ذهبت الشام

مفعول فيه منصوب بتقدير في مع انه مكان موقت لا انما وفاقا لان ذهبت لازم بالاتفاق ونحو دخلت الدار

وسكنت الغرفة ونزلت الخان على اختلاف فيه فقال الجرمي ان دخلت متعد وما بعده مفعول به فلا شذوذ فيه على

قوله والاكثر على انه لازم وما بعده منصوب على الظرفية فيكون شاذا وهو الاصح لان مصدره على صيغة الفعول

نحو الدخول وهو في الاغلب مصدر اللازم وكذا السكون والنزول ولان ضد الدخول الخروج وهو لازم اتفاقا

وكذا ضد السكون التحرك وضد النزول الارتحال وهما لازمان ولان استعمال هذه الافعال مع في نحو دخلت

في الدار وسكنتم في مساكن الذين ظلموا ونزلت في الخان يقوي ان انتصاب ما بعدها على الظرفية واما المعرفي الزمان

والمكان فلا بد فيه من اظهاره اي اظهار في سواء كان موقتا او مبهما لما ذكرنا الا اذا اتسع فيه فيجعل مفعولا به فيجوز

ان يجر مستغنيا عن لفظ في نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه وجاز ذلك الاتساع في غير المتعدي

بالاتفاق نحو اليوم خرجته وفي المتعدي الى مفعول واحد بالاتفاق ايضا نحو اليوم ضربته زيدا ولا يجوز ذلك الاتساع

في الافعال ذوات الثلثة الا عند الاخفش لما ذكرناه وفي ذوات الاثنين خلاف نحو يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما

وهو ... بالمفعول به ...

فقيل لا يجوز الاتساع فيها لان المتعدي الى ثلثة معدود وذلك يزاد عليه وجوزه الاكثرون لوجود المتعدي الى ثلثة

في كلامهم وكذا مظهر موقت المكان لا بد فيه من اظهار في ثم ان الظرف كله نوعان اما مستعمل اسما بان يقع مرفوعا

ومجرورا ومنصوبا على غير الظرفية وظرفا بان يقع منصوبا على الظرفية ويسمى متصرفا وهو ما جاز ان ينتصب على الظرف

او مستعمل ظرفا لا غير ويسمى غير متصرف وكل واحد من المتصرف وغير المتصرف منصرف او غير منصرف فالاقسام اربعة

والمتصرف المنصرف كثير شايع لانه على الاصل وهو ما لزم النصب بتقدير في نحو سرنا ذات مرة وهو من باب اضافة

المسمى الى اسمه اي سرنا مدة صاحبة هذا الاسم ولقيته بعيدات بين اي فراق وذلك اذا كان الرجل يمسك عن

اتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب زمان اللقاء وبكرا وسحرا وسحيرا

وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء وضحوة وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت سحر ليلتك بعينه

وضحى يومك وعشاءه وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك

يعني ان هذه الظروف انما تكون غير متصرفة اذا كانت متعينة وذلك لانه لما كانت هذه الظروف نكرات وتعينت

بمجرد عناية المتكلم لا بآلة التعريف ولا بالعلمية فيكون تعريفها مخالفا لتعريف ساير المعارف لان كل نكرة انما تصير

معرفة بالعلمية او بآلة التعريف كاللام والاضافة فجعلت لازمة لطريقة واحدة وهي الظرفية ايذانا بانها مخالفة

لساير المعارف وانما لا يجوز ان تكون اعلاما لانها لو كانت اعلاما لوجب منع صرف عشية وعتمة وضحوة من هذه

الظروف مع انها مصروفة على الاشهر اما اذا كانت هذه الظروف غير معينة فلا يكون غير متصرفة نحو سير عليه غدوة

ولا بد فيها من اللام والاضافة عند ارادة تعينها تقول واتيته عند السحر الاعلى واعلم ان عدم تصرف هذه الظروف

مبني على تعينها من غير العلمية ولا آلة التعريف وهذا التعيين موقوف على السماع فلا يقاس عليها في هذا التعيين

مثل شهر وسنة وساعة وعشية وعتمة علمان للجنس وكذلك سحر علم عند من قال انه غير منصرف كغدوة وبكرة وقوله

فيمن لم يصرفهما قيد في عشية وعتمة لان الخلاف في عدم صرفهما لان سيبويه ذكر ان بعض العرب يدع التنوين في عشية

ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال والحق عند عبد القاهر عتمة وضحوة معينين يجري فيهما الوجهان

على قولهما علمان لان منع صرفهما يحتاج الى تقدير العلمية فيهما وليس فيهما الا عدوة وبكرة لكونهما غير منصرفين

بالاتفاق سواء كانا معينين او لا لكونهما من اعلام الاجناس تقول في التعيين ايتك اليوم غدوة وبكرة وفي

غير التعيين لقيته يوما غدوة وبكرة فان علم الجنس يجوز اطلاقه على واحد غير معين منه تقول لقيت اسامه وان كنت

لنيت

لنيت واحدا غير معين وقال الخليل جاز تنوينهما وان تقصد بهما التعيين واما اذا لم تقصد فيهما التعيين فيجوز

تنوينهما بالاتفاق كقوله تعالى ولقد صبحهم بكرة والصرف في عشية وعتمة الاكثر عدم الصرف فلا علمية فيهما عند الصرف

لانه انما يحتاج الى تقدير العلمية فيهما لعدم الصرف فاذا كانا منصرفين لا يقدر العلمية فيهما وان كانا معينين

لان التعيين لا يقتضي العلمية ومنه اي ومن المستعمل ظرفا لا غير سوى بكسر السين وهو المشهور او ضمها والقصر وسوا

بفتحها وهو المشهور او كسرها مع المد وانما فصله عما قبله بقوله منه لان سوى في الاصل صفة مكانا قال الله تعالى مكانا

سوى اي مستويا فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى اي مكانا فان سيبويه

جعل صفة الظرف القائمة مقامه بمنزلته في الظرفية لتكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب على الاعراب

وهو مذهب البصريين فان مذهبهم انه لازم النصب على الظرفية واما عند الكوفيين فيجوز خروجه عن الظرفية والتصرف

فيه رفعا ونصبا وجرا ومستشهدهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وهو عند البصريين شاذ لا يجيء الا

في ضرورة الشعر ومنه وسط الدار بالسكون فانه ظرف قليل التصرف وهو اسم مبهم لداخل الدائرة واما وسط بتحريك السين فهو

اسم لعين ما بين طرفي الشيء كمركز الدائرة متصرف يجوز اعتقاب العوامل عليه وقريب منه من المستعمل ظرفا لا غير عند بكسر العين

وقد يضم ويفتح ومعناه القرب حسا نحو عندك زيد او معنى نحو عندي المال عيني فانه يعتقل التوله لقرب منه يخرج من خاصة ومن لا

يخرجه من الظرفية كما في قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك اي بعض الليل وغيره من الظروف اللازمة للظرفية فانه لا

يجوز الا من حروف الجر ومثله اي مثل عند في كونه قريبا من لازم الظرفية دون بمعنى قدام فانه نادر التصرف وقد جاء تصرفه

كقول المرار في حيث حقيقي وباشرت حد الموت والموت دونها بالرفع وظاهر كلام الاخفش اطراد ذلك فانه حكى ان

دون من قولهم ومنا دون ذلك مستوا ولكنه مبني لاضافته الى مبني وغير مجمل التدبير ومنا دون ذلك قال ابن

مالك وقول الاخفش اولى بالصواب وقد يجيء دون الذي بمعنى اسفل نحو اليت دون زيد ثم يتصرف فيه فيقال هذا شيء

دون اي خسيس وبمعنى غير ولا يتصرف فيه الا باداة من عليه كقوله تعالى الحق من دونه الهة كان المعنى اي اذا وصلت الى الا

الكتي بم ولا اطلب سه الذي هو وراء هم فكانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه وان جاء في الشعر حرف في عليه كقوله دون هذا

ما تنكر المراة صاحبها او اصلاً انكم بن صخر قال خرجت حاجا منفردا فرايت بامراة وهي موضع حاربين من مربيتها ركبها
وطرادتها المكسوتهما واحسنت اليهما ثم حججت من قابل وكان معي اهلي فلما وصلت بامرة وقد اعتللت اذا احدهما
فتدحاحت وسالت سوال منكره فقلت فلانة قالت فدى لك ابي وامي واني عرفتني وانكرك قلت الحكم بن صخر قالت ابك
عاما اول شابا ناسوفة واراك اليوم شيخا سلكا وفي دون هذا ما تنكر المراة صاحبها فذهب هذا مثلا وما في ما
مصدرية اي انكار المراة صاحبها واقع في دون هذا التغيير ويستعمل عند في الزمان ايضا وان كان الاصل ان يستعمل
في المكان في مثل قولهم عند الصبح يحمد القوم السرى وينجلي عنهم غيابات الكرى يضرب للرجل يحتمل المشقة رجاء
الراحة والغيابات جمع الغيابة وهي كل شيء اظل الانسان فوق راسه مثل السحابة والظلمة ومنه اي ومن المستعمل
ظرفا لا غير مع وقد جاء دخول من عليه نحو كان منها فانتزعته من معها اي من صاحبها وخرجت من معه اي من عنده واولى
بحكم عليها بالحرفية اي بحرفية مع اذا سكنت عينها نحو قريش ومن هو اي ومن كان كانت بازيكم لما ما يقال ولد من تروطا المثاني الاخا
والاولى ان يقول انه معرب لازم الظرفية لدخول التنوين فيه كقولهم اقبلوا بني حرب اخوانا معا وارحامنا موصولة
لم تنصب ويلزم اضافته ان ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان يكون غير مضاف
منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحال اي مجتمعين والفه
عند الخليل بدل من التنوين وعند يونس والاخفش بدل من لام الكلمة نحو فتى اخ في انه ترد اللام في غير الاضافة
والحذف في الاضافة لتمام المضاف اليه معنا مها ويجز عامله اي عامل المفعول فيه اضمارا جوازا اي جايزا في قولك يوم الجمعة
في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة ووجوبا في نحو اليوم سرت فيه اي فيما اضمر عامله على شريطة التفسير وهذا مثل
ما اضمر عامله في المفعول به في اختيار رفعه تارة ونصبه اخرى ويستوي الامران اخرى ووجب النصب اخرى على ما يجي ان شاء الله
تعالى ويتقدم المفعول فيه على عامله نفس ما جوازا في نحو اليوم سرت ووجوبا في نحو اي يوم سرت فانه لتضمنه معنى الاستفهام
يقتضي صدر الكلام ونحو ما تضمن صدر الكلام كالشرط نحو متى تاتيني اتك ومنها اي ومن انواع المنصوب المفعول معه
وهو المذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد الفاء وغيره بمعنى مع احترازا عن المذكور بعد واو العطف بعد فعل او

بعد

احترازا عن المذكور بعد واو العطف بعد فعل او معناه احترازا عن المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد غير الفعل ومعناه نحو كل
رجل وضيعته والمراد من الواو بمعنى مع انها للمصاحبة وهي مشاركة ما بعد الواو والمعمول الفعل الذي قبله في ذلك
الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او في مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ولم الحبس حملها
اي حمل هذه الواو على العطف وان كان الاصل فيها العطف بل حتى على انه مفعول معه سواء صح عطفه على مصاحبه من جهة
المعنى او لا نحو ما صنعت واباك مثال ما يصح عطفه عليه من جهة المعنى واستوى الماء والخشبة مثال ما لا يصح عطفه
عليه من جهة لان معناه ارتفع الماء مع الخشبة والاخفش يشترط في نصبه صحة عطفه على مصاحبه من جهة المعنى
في المثال الثاني ان استوى هاهنا بمعنى ساوى اي ساوى الماء والخشبة في العلو فليس الخشبة ارفع من الماء
والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وانما الحبس حملها
على العطف اذ العطف لا يودي المعنى المقصود وذلك لانه انما عدل عن العطف الى النصب للتنصيص على ان المراد
انما هو المصاحبة فان قولك ما صنعت انت وابوك يحتمل ان يكون السوال عن صنع كل واحد على انفراده ويكون المعنى
ما تصنع انت وحدك وما صنع ابوك وحده فلا يفهم المعية لحذف النصب فانه يدل على ان السوال هاهنا
عن صنع المخاطب مع ابيه فكانه نص في المصاحبة ونحو ما شانك وزيدا وما لك وعمرا هذا مثال لان المذكور بعد معنى
الفعل والمراد بنحوها على ما فسره ابن مالك وهو كل جملة مصدرة بما الاستفهام على سبيل الانكار قبل ضمير مجرور باللام
او باضافة شان ونحوها او المصاحبة اذ المعنى في هذين المثالين ما تصنع اما في الاول فلان قولك شانك بمعنى ما لك
وصنعك فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدلان على الفعل واما في الثاني فلان الجار
والمجرور اعني لك متعلق بفعل او بما فيه معناه فهو مع الاستفهام قبله يدلان على الفعل دلالة ظاهرة ولا يسوغ
الجر في زيد وعمرو في المثالين حملا على المكنى اي المضمر لانه لا يجوز العطف على ضمير ان لم يقصد النص على المصاحبة
وقال ابن مالك يجوز الجر لا على العطف بل على حذف مثل ما جر به الضمير لدلالة السابق عليه فاذا جيت بالظاهر مقام
المكنى في المثالين وتقول ما شان زيد وعمرو كان الجر على العطف الاختيار وكذا قال ابن مالك وصاحب المفصل قال الشا

في هذا الكلام منظر لانه يقتضي بان يكون الحمل على العطف ان لم يمنع مانع هو الاولى وليس كذلك لان العطف لا يودي المعنى المقصود
فالمانع من الحمل على العطف ينبغي ان يكون عدم صحة اداء المعنى المقصود لا الامر اللفظي فقط وهو كونه عطفا على ضمير مجرور
بحيث اذا انتفى هذا المانع اللفظي صح كونه للعطف فقوله مراده ان الحمل على العطف هو الاولى ان كان واو العطف بمعنى
المصاحبة ولم يمنع مانع من العطف وهاهنا كذلك فان الواو في المثالين بمعنى مع وان كان للعطف فالمعنى المقصود
وهو المعية حاصل وان لم يجعل المذكور بعد الواو مفعولا معه وانما كان الاختيار لانه لا يلزم منه اخراج الواو عن
اصلها الذي هو العطف مع اداء العطف المعنى المقصود واذا لم يكن المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل او معناه
لم ينتصب لعدم الناصب وعدم اللفظ النايب عنه الدال عليه نحو كل رجل وضيعته فانه يجب رفع وضيعته وان
قصدت المصاحبة وقد اجيز نصبه بالخبر المقدر اي كل رجل مقرون وضيعته وكيف انت وزيد فانه يجب رفع زيد
الا عند من يا ولمثل كيف تكون فانه يجوز نصبه حينئذ بالفعل المقدر قال سيبويه اذا نصب ما بعد الواو هاهنا مع قلته
وضعفه قدرت كان بعد الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما هاهنا والشي اذا كثر وقوعه
في موضع جاز حذفه فيه تخفيفا قال المبرد لا معنى لتخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن ومنه اي ومما جاز فيه
بتاويل اضمار كان قوله وما انا والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط اي ما اكون انا مع السير في مهلكة وعني بالذكر
الضابط البعير الذكر والباء في بالذكر للتعدية واذا كان المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد الفعل وحسن مع ذلك اي مع
كونه بعد الفعل العطف جاز فيه الامران العطف والنصب على انه مفعول معه وان اختير كنسق العطف على الرجحان
لان الاصل في العطف الواو نحو جئت انا وزيد فانه لما حسن فيه العطف بسبب تاكيد المتصل المرفوع بالمنفصل
جاز الامران واما ان لم يحسن فيه العطف نحو جئت وزيدا فالنصب المختار وقيل النصب واجب وهذا مبني
على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح او ممتنع كما يجي
في باب العطف ان شاء الله تعالى هذا البحث كله فيمن يجعل الباب اي باب المفعول معه قياسا ولم يقصره على السماع
كالاخفش وابي علي فانه يستقيم هذا على قولهما واما من جعله سماعا فلا يمكن هذا البحث فيه لانه لا يتجاوز فيه ما سمع

دبر

ويجز منفصلا اي يكون المفعول معه ضميرا منفصلا نحو قوله وكان ورا ياها الحوان ولم يفيق عن الماء اذا لاقاه حتى
اي كان الماء شوقا محبوبه كعطشان لم يترك شرب الماء حتى تقدد وتقطع من غاية شربه وبهاية امتلائه ولا يتقدم
المفعول معه عامله كما تقدم سائر المفاعيل على عاملها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف ومنها المفعول به
اي الذي فعل به فعل يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وانما اخره عن سائر المفاعيل مع
انه اقواها واشد تعلقا بالفعل بالفاعل لان له لواحق فلو قدمه على سائرها لوقعت هذه اللواحق بين
المفاعيل وهي اجنبية بالنسبة اليها وهو ما يقع عليه فعل الفاعل والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق
فعل الفاعل بشي لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشي وليس المراد من الوقوع الامر الحسي اذ ليس كل الافعال
بواقعة على مفعولها حسا نحو علمت زيدا واردته وشاهدته وعلى هذا يدخل في هذا التعريف الجار والمجرور وعند
الجار والمجرور مفعول به وهذا قسم المفعول به اليه والى غيره وان كان مطلق المفعول به لا يقع عليه في اصطلاحهم
اما وقوعا وتعلقا بغير واسطة من حروف الجر كضربت زيدا وهو اي المفعول به الذي بغير الواسطة الفارق
بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي بخلاف المفاعيل الاخر فان المتعدي وغيره مشتركان فيها ويكون المفعول به
الذي بغير الواسطة واحدا فصاعدا الى الثلاثة على ما سياتي بيانه وانواعه في القسم الثالث واما بواسطة
حرف جر نحو مررت بزيد ويسمى هذا المفعول به الذي بالواسطة في اصطلاحهم ظرفا ايضا كما يسمى المفعول به
لمشابهته الظرف في احتياجه الى ما تضمن الفعل احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه
مقدرا بفي فلو خبر مبتدا محذوف اي فالظرف لغو لا فيعض لغو على قال الشارح لظهور فساده على المتامل
وانما سمي لغوا لاشتماله غير محتاج اليه اذا كان العامل فيه شيئا من خارج عن الظرف اي ليس الظرف متضمنا
فعلا كان ذلك الشي او معناه وسواء كان مذكورا نحو مررت بزيد او مقدرا نحو من لك اي من يضمن لك مستقر
بفتح القاف خبر بعد خبر ان كان معنى الاستقرار والحصول اي معنا من معاني الافعال العامة كالثبوت والكون
والوجود مقدرا فيه وقوله غير مذكور رد على ابن جني فانه قال يجوز اظهاره ولا حجة له واما في قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده

فليس مستقرا فيه بمعنى كما ينبغي حتى يكون مجتمعا وانما هو بمعنى ساكنا غير متحرك وانما سمي هذا الظرف مستقرا لان الفعل
وهو استقر او ما هو بمعناه مقدر قبله نحو كان زيد في الدار اي مستقر في الدار فالظرف مستقر فيه لحذف الجار واستتر
الضمير فيه وانتصابه اي انتصاب المفعول الذي بواسطة حرف الجر لا يظهر لفظا لانه مجرور لفظا الا في تابعه نحو بزيد
في الجد وعمرا الغابرا ومرورا بواسطتها عن مقصرها جواب ان عمرا مصوب لانه عطف على محل الجد والمنصوب في الحقيقة
التحقيق هو المجرور فقط دون الجار والمجرور لان الجار هو المعدي للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في نحو اذهبت
زيدا وكرمت عمرا لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل والجار منفصل عنه ومتصل بالمجرور توسع النحاة
في العبارة وقالوا انهما في محل النصب ويتقدم المفعول به كلا نوعيه عامله اذا اريد به الاختصاص وهو اثبات الحكم
المذكور ونفيه عما عداه في الاثبات وبالعكس في النفي نحو زيدا ضربت فانه انما تقول ذلك اذا اعتقد مثلك السامع انك
ضربت انسانا واصاب في اصل الضرب فاخطأ في صفته فاعتقد ذلك الانسان غير زيد وانت تقصد رده الى الصواب
فتقول زيدا ضربت مخصصا ضربك بزيد دون غيره هذا باعتبار قصر القلب واما باعتبار قصر الافراد فتقول ذلك
لمن يردد ضربك بين زيد وعمرو وبعمرو مررت فانه افاد ان سامعك كان يعتقد مرورك بعمرو دون غيره ويلزم ذلك
التقدم فيما تضمن صدر الكلام كالاستفهام نحو اي رجل ضربت ويمتنع التقدم اذا كان العامل مصدرا لفظا نحو ضربك
زيدا حسن او مصدرا تقديرا كالفعل المصدرية بان المصدرية نحو ان تضرب زيدا حسن او اسم فعل نحو رويد زيدا
وستعرف علة امتناع تقديم المفعول في هذه الاشياء ان شاء الله تعالى او فعل تعجب وقد عرفت علة امتناع
التقديم فيه او كان العامل مضافا اليه فانه لا يجوز تقديم معموله عليه فلا يقال ازيدا غلام ضارب ويجي علة ذلك وقولهم
وقولهم انا زيدا غير ضارب ايراد لانه لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه اذا كان المضاف غيرا اجاب عنه
بقوله متاول تاويله ان غير منزلة لا لاجرائه مجراه فكانه قيل انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وبدل على
اجرائه مجراه العطف على غير بزيادة لا في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضا
ويتعين كل منهما اي من المفعولين حال كونه متصلا والاتصال في الضماير هو الاصل لان الضمير المتصل اخصر من المنفصل

فلا يعدل عنه الا لمانع نحو ضربتك الكاف مفعول بغير الواسطة ومررت بك الكاف مفعول بالواسطة والاول وهو المفعول
لا غير يكون ضميرا متصلا في المفعول بالواسطة فانه لا يكون منفصلا لما عرفت ان الضمير المجرور لا يكون الا متصلا
اذا انفصل بينه وبين الاول وبين عامله بالا ومعناه لغرض افادة الحصر وكذلك اذا انفصل بينهما بامّا لغرض افادة
من اول الامر نحو رايت اما اياك او عمرا او بالجملة يجب انفصاله اذا انفصل عن عامله لغرض لا يتم ذلك الغرض الا بالفصل
او تقدم الاول العامل او اذا اضمر عامله فانه لزم الانفصال في هذه المواضع لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء
الاخير من عامله فاذا وقع بينهما فصل او لم يكن قبله عامل بل كان اما موخرا عنه او مضمرا لا يمكن ان يجعل كالجزء
الاخير من العامل نحو ما ضربت الا اياك مثال لما فصل بينه وبين عامله بالا وقوله ونحو ما نبالي اذ ما كنت جارتنا
الا يجاورنا الاك ديار ايراد فان الضمير فيه متصل مع انه فصل بينه وبين عامله بالا فاجاب عنه بقوله شاذ لا يقاس عليه
واما ضربت اياك مثال لما فصل بينهما بمعنى الا اذ المعنى ما ضربت الا اياك واياك ايمني فاسمعي يا جارة مثال لما
تقدم عامله قال المص قال سهل بن مالك الفزاري حين راى اخت حارثة بن لام ووقع في نفسه منها شيء فجلس بفنا
الخبا يوما وهي تسمع فجعل ينشد يا اخت خير البدو والحضارة كيف ترين في فتى فزارة اصبح يهوى حرة معطاره اياك اعني فاسمعي يا جاره البيت
تضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب ويعرض لغيره بما يستفطن له وهو حاضر واياك والاسد الضمير منفصل لاضمار
عامله واذا اضمر المفعولات في باب اعطيت وعلمت جاز ان يتصل على قول المبرد خلافا لسيبويه فانه منع اتصال
الثاني في ضمير الغايبين نحو الدرهم اعطيتكه لان الضمير الاول لما كان متصلا فكان الثاني ايضا متصلا بالعامل لا
الاول وجاز ان ينفصل الثاني نحو اعطيتك اياه لان المتصل الاول فصله ليس اتصاله كاتصال المرفوع حتى لا
يجوز انفصاله كما لا يجوز في ضربتك وهو اي انفصال الثاني المختار في الغايبين سواء كان في باب اعطيت او نحو اعطيتهم
اياه واما في نحو الغايبين فيجب الانفصال على قول سيبويه لاستقباح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وذلك لعود كل
منهما الى غير ما عاد اليه الآخر وفي باب علمت اي هو المختار في باب علمت مطلقا سواء كانا غايبين او لا نحو علمتك
اياك وعلمته اياه وانما كان كذلك لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى لانه اخذ فكان

الثاني اتصل بضمير الفاعل بخلاف الاول في باب علمت فانه ليس فاعلا من حيث المعنى مع ان حقهما الانفصال باعتبار الاصل لانهما
في الاصل مبتدا وخبر فالاولى الانفصال في الثاني رعاية للاصل فان لم ينفصل الاول ايضا لتلك الرعاية لقربه من الفعل
وقد جاء اتصال الثاني في الغايبين قال سيبويه وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني
كقوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها قال المص البيت من قصيدة للقيط بن مرة
فيها اخاه اطيطا وهجا مرة بن علاء ومدرك بن حصن وقبله وابقت لي الايام بعدك مدركا ومرة والدنيا كثير عناها
قرينين كالذئبين يبتدرا سانني وشر صحابات الرجال ذيابها وقد جعلت البيت بقول لقد جعلت نفسي تطيب لان
تضغمهما ضغمة يقرع لها الناب العظم واللام في لضغمهماها متعلق بيقرع والجملة صفة ضغمة واضاف الناب
الى ضمير الضغمة لان الضغم انما هو بالناب والهاء في لضغمهماها يعود الى الضغمة وانتصابها انتصاب المصادر
وقال الشيخ ابن الحاجب انه يقول طابت نفسي للشدة التي اصابتني لاجل وقوع القاصدين لي في اعظم مهاوي الضغمة
عبارة عن الشدة وقوله جعلت من افعال المقاربة وقوله لضغمة معمول لطيب اعمالا للفعل في المفعول به وليس بمعنى
المفعول له لانه لم يرد طابت لاجل الضغمة وانما اراد طابت بها والتعليل هو قوله لضغمهماها اي طابت نفسي لما
اصابني من الشدة لاصابته من قصدني بمثلها والضغم العضة يكنى بها عن الشدة ويقال ضغم الشدة وضغمته الشدة
وجاء البيت على الوجهين فقوله لضغمة من قولهم عضته الشدة وقوله لضغمهماها من قولهم عضضت الشدة
قوله يقرع العظم نابها مبالغة في انه عض الشدة عضا قويا بلغ منتهى ما يبلغه العض وقال بعض الافاضل قوله لضغمهماها
لضغمهماها السبعين والثاني ضمير ضغمة ومنها اشتقاق الضيغم وهو فيعل والضمير في نابها للضغمة وهذا من باب اضافة الشيء
بادنى ملابسة بينهما كانه يقول لي بكثرة ما ابتليت به من المحن قد طابت نفسي ان يعضني سبعان نابهما يقرع
العظم ويخبر بانه وقرع الناب كناية عن الصوت وقيل ضمير التثنية عايدة الى الذيب والضبع وها عايد الى النفس
تقديره وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة سبع يقرع العظم ناب تلك الضغمة لضغمة هذين السبعين النفس والمراد
ان ضغمة سبع واحد اهون من ضغمة سبعين واذا اتصلا اي المفعولان وجب تقديم المتكلم على غيره وهو المخاطب والغايب

وكان القياس لضغميها اياها كما ذكر ان المختار في الغايبين انفصال الثاني

اي تقديم الاعرف على غيره وذلك لانه اذا اتصل الاول وهو اشرف لكونه اعرف لم ينكره تعلق الثاني واتصاله بما
هو اشرف منه كما يجب تاخير الغايب عن غيره وهو المتكلم والمخاطب لانهما اعرف منه نحو اعطانيك زيد مثال
لتقديم المتكلم على المخاطب واعطيتكه مثال لتقديم المخاطب على الغايب واذا انفصل المفعول الثاني لم يجب تقديم الاعرف
نحو اعطيتك اياه الاولى في المثالات بقول اعطيته اياك ويحذف المفعول به كلا نوعيه لفظا ويراد معنى لكونه غير
مستغنى عنه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وفاصدع بما تؤمر اي تؤمر به فحذف الضمير لفظا هاهنا
ويجوز ان يكون ما في ما تؤمر مصدرية فلا حذف ح ويكون التقدير فاصدع بامرك ونحوهما مما يعود الى الموصول
وكذا يجوز حذف المفعول به لفظا ويراد معنى اذا كان ضميرا عايدا الى المبتدا او الى الموصوف وانما يحذف مع الفعل المتعدي
اذا لم يكن سبقه عايدا اليه اي الى الموصول مذكور نحو الذي ان زرته اكرمته زيد او في حكمه نحو الذي ان زرت اكرمته
زيد فلا يحذف الضمير الثاني لفظا ويراد معنى لانه لا دلالة على حذفه لانه لا ضرورة اليه لان العايد الى الموصول
وقد وجد قبله واعلم ان في اشتراط سبق الضمير الآخر وفي كونه في حكم المذكور نظر لانه ان عاد الى الموصول من الصلة
ضميران لا يحذف احدهما سواء كان مسبوقا او سابقا قال الشيخ الرضي ولا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا
في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغني بذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل فعلى هذا لا يشترط
السبق ولا يجوز ان يكون في حكم المذكور لانه انما كان في حكمه اذا حذف ولا يجوز حذفه فلم يجز الذي ليس اضربه زيد
قال الشارح اي لم يجز حذف الضمير في اضربه لفظا وارادته معنى لكونه مستغنى عنه للعايد السابق الى الموصول وهو الضمير في ليس
اولا بالنظر الى الموصول يستغني عن هذا الضمير واما بالنظر الى ان اضربه خبر لليس فلا بد فيه من ضمير عايد الى اسمه
فلا يستغنى عنه وان كان اسمه عبارة عن الموصول لوجوب ضمير في خبر المبتدا عايد اليه اذا كانت جملة فالمثال المطابق
لو قيل الذي اهنته وضربته زيد فان كل واحد من الضميرين يرجعان الى الموصول الا اذا اضمرت ضمير الشان في ليس فانه
يتعين ان يكون العايد الى الموصول هو مفعول اضربه فيجوز ان يحذف لفظا ويراد معنى لعدم ضمير اخر عايد الى الموصول
وليس الضمير المحذوف عايدا الى اسم ليس ح لان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لا يعود منها ضمير اليه اذا عطف عليه

اي على الضمير المفعول الذي يعود الى الموصول لم يجز حذفه نحو الذي ضربت وعبد الله زيد على ان يكون عبد الله عطفا على الضمير
المحذوف في ضربت ويكون التقدير الذي ضربته وعبد الله زيد ولم يجز العطف عليه مع حذفه على تقدير كونه في حكم المذكور
ويجعل المفعول بعد الحذف نسيا منسيا كالمجهول بعده منويا نحو قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء اي لمن يشاء وه
كان فعله غير متعد نحو فلان يعطي ويمنع فان المراد منه يفعل الاعطاء والمنع وربما يتعدى الفعل الذي جعل مفعوله
نسيا وجعل كانه غير متعد بحرف من حروف الجر نحو وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي
فاعل تعتذر ضمير عايد الى الناقة والمحل القحط وذو الضروع اللبن والعراقيب جمع عرقوب وهو العصب الغليظ
الموتر فوق عقب الانسان والمراد انه ان لم يكن للناقة لبن في الضرع لجرتها لاجل الضيف فجعل يجرح كانه فعل غير متعد
مثل قال ليعمل الجرح في عراقيبها نصلي ونحو يا خادع البخلاء عن اموالهم هيهات تضرب في حديد بارد قال الشيخ
الرضي رحمه الله المحذوف نسيا اما لتضمن الفعل معنى يقتضي اللزوم كقوله وان تعتذر البيت واما للمبالغة بترك
التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع ويحذف عامله اي عامل المفعول به عند الدلالة اي دلالة قرينة معنوية على خصوصه
اضمارا جوازا اي جائزا نحو مكة الحاج اي يقصد مكة والقرطاس للرامي اي نصيب القرطاس او عند دلالة قرينة لفظية
نحو زيدا لمن قال من اضرب ومنه اي ومما اضمر عامله جوازا كاليوم رجلا اي لم ار كرجل اليوم رجلا على حذف الناصب
رجلا وحذف المضاف الى اليوم وكاليوم حال مقدم على رجلا على حذف الناصب لرجلا وحذفنا المضاف الى اليوم
وكاليوم حال مقدم على رجلا ومعناه لم ار رجلا كرجل رايته اليوم وفيه تعجب كانه راي رجلا اليوم فاق كل رجل
راه في غيره من الايام ويجوز ان يكون كاليوم منصوبا بالفعل نصب المفعول به اي ما رايت رجلا مثل رجل اليوم
حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه والمضاف واقيم المضاف اليه مقامه فصار ما رايت كاليوم ورجلا
اما تمييز او عطف بيان والتقدير الاول اولى من الثاني لما فيه من كثرة الحذف وانما اضمر عامله قبله بقوله ومنه
اما لان القرينة فيه تقديرية في الاصل ثم كثر استعمالهم له حتى صار كان القرينة فيه موجودة واما لانه صار بعد
الحذف بمنزلة ما لزم فيه الحذف واهلهم ضبعا وذيبا اي اجمع في الشاة ضبعا وذيبا قيل انه دعاء للغنم لا عليها

معناه تعمل الجرح في عراقيبها نصلي

من اجتمعتا فيها اشتغلتا بالمخاصمة فسلمت الغنم وقيل هو دعاء عليها باجتماع عدوين عليها ويحذف عامله اضمارا
وجوبا سماعا وعلة وجوبه كثرة الاستعمال في نحو امرا ونفسه اي دع امرا ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف
وهذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ارعم هذا ولا ارعم زعماتك او ازعم
هذا ولا ازعم زعماتك ودهدري سعدا القين قال المص ذكر الزمخشري ان اصله ان القين مضروب به المثل
في الكذب ثم ان قينا ادعى ان اسمه سعد فكذب به زمانا ثم تبين كذب دعواه فقيل له ذلك اي جمعت باطلين يا سعد
القين ومعنى تثنيته الباطلان القين مشهور بالكذب في الشري وقوضم اليه انتحال الاسم ودهدرين الباطل
ودهدرين منصوب بفعل مضمر وسعد منادى مفرد معرفة والقين صفة له وهو مرفوع او منصوب وقال هذا
اصح ما يودي اليه النظر والاجتهاد في تفسير هذا المثل يضرب لمن جاء بالباطلين ويحذف عامله وجوبا قياسا في مواضع منها
المنادى وانما لم يجز ظهوره لانك اذ قلت يا عبد الله فالاصل فيه يا اياك اعني نص عليه اي على هذا الاصل سيبويه
فاقيم المظهر وهو عبد الله مقام المضمر وهو اياك تنبيها للمخاطب ان القصد يتوجه اليه لا غير وذلك لان الضمير ولي
كالاحد على البدل بخلاف الاسم الظاهر كالعلم فانه لا يتناول غيره فقولك تنبيها علة لقوله اقيم لا للمضمر والكلام سيبا
ولا للمجموع قولك يا اياك اعني على ما قال الشارح لفساده من جهة اللفظ والمعنى على ما لا يخفى على الناظر فيه ثم حذف
الفعل وهو اعني حذفا لازما لامرين لنيابة يا عنه فلو لم يلزم حذفه لزم الجمع بين النايب والمنوب ولما في الحذف
اي في حذف الفعل من رفع اللبس اي لبس الانشاء بالخبر لان لفظ اعني كما يحتمل ان يكون خبرا يحتمل ان يكون انشاء
بخلاف يا فانه متعين للانشاء وحكي يا اياك يعني اذا وقع المضمر منادى على ما هو اصل النداء جاز ان يكون منصوبا
منفصلا نظرا الى كونه مفعولا وقد قالوا يا انت اي يا جاز ان يكون مرفوعا منفصلا نظرا الى اللفظ اي الى لفظ
كانه مفرد معرفة والمفرد المعرفة في المظهر اذا اوقع منادى كان مضموما لفظا ومنصوبا محلا قال الشاعر يا اقرع بن حابس يا انت
انت الذي طلقت عام جعت او قيل انما نصب ايا في اياك لا انه اي لان ايا مضاف الى الضمير بعده ولا يجوز نصب انت لانه مفرد
وهذا مبني على مذهب الخليل والسيرافي فانهما قالا لان ايا مضاف الى المضمر بعده وقد عرفت الاختلاف فيه ثم انه اي ان المنادى

ينصب لفظا او تقديرا كالمضاف نحو يا عبد الله والمضارع له اي للمضاف وهو ما تعلق به شيء هو من تمام معناه سواء كان
ذلك الشيء معمولا للاول او لا نحو يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلثة وثلثين اسم
رجل قال الشيخ الرضي اذا كان المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء واحد يكون مضارعا للمضاف نحو يا ثلثة وثلثين
لان المجموع اسم لعدد معين فهو كاحد عشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض
بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف لارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في خيرا من زيد وهذا ظاهر
مذهب سيبويه وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما واما اذا لم يكن علما فلا اختلاف
عندهما في غير العلم يا ثلثة والثلثون او الثلثين كيا زيد والحارث هذا اذا قصدت جماعة معينة ويقال يا ثلثة
وثلثين اذا قصدت جماعة غير معينة وكان المص اختار مذهبهما فلذا قال اسم رجل كما قال عبد القاهر فانتصب الجزء الاول
وهو ثلثة للنداء والجزء الثاني وهو ثلثين وان كان المقتضي يقتضي ان لا ينتصب الجزءان لان كل واحد منهما بمنزلة
جزء من الكلمة وانما انتصابا تا على المنهاج الاول الذي قبل التسمية اعني متابعة المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب
فانك قد عرفت ان اعراب المنقول باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه مثل يا عبد الله وان لم يكن فيه
معنى عطف على الحقيقة وذلك لان المعطوف عليه فيه لا يستقل من جهة المعنى بدون المعطوف ومثل النكرة فانها ايضا
تنصب لفظا كالمضاف والمضارع له اما موصوفة بغير الجملة والظرف نحو يا رجلا صالحا وعود الضمير من الوصف
الى الموصوف على لفظ الغيبة لا غير اي لا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التاكيد نحو يا تميم كلكم نحو يا ليلة سرقتها من عمري
نحو يا ليلة سرقتها من عمري وانما لا يجوز فيه الخطاب وان كان الموصوف في حكم المخاطب لان المنادى هو الموصوف
مع الصفة لان الصفة يدل على معنى في الموصوف فكانت كالجزء منه فلا يكون المنادى هو الموصوف وحده حتى يكون
في حكم المخاطب بخلاف التاكيد فانه انما يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز
عود الضمير من التاكيد اليه على لفظ الخطاب نظرا الى عروض الخطاب في المؤكد ويجوز على لفظ الغيبة ايضا نظرا الى
انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع ويدل على ان الصفة من تمام الموصوف انك اذا قلت جاءني تميم ولم تقل

القاسم

احتجاجا بان الحسن اسم للذي سرقها وهو ضمير الغائب

كلهم كان الاسم على حاله في دلالته بخلاف الصفة فانك اذا قلت جاءني رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها اذا قلت
جاءني رجل لان قولك رجل ظريف يفيد الخصوص وقولك رجل لا يفيده وانما قلنا موصوفة بغير الجملة والظرف
لانها لو كانت موصوفة باحدهما لكانت مضارعة للمضاف نحو يا جوادا لا يبخل وكقوله الا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام وذلك لاضطرارهم الى جعل نحو يا حليما لا يعجل مضارعا للمضاف مع قصد التعريف
لانه لا يجوز فيه جعل الموصوف منادى مفردا معرفة مستقلا لامتناع وقوع الجملة والظرف صفة للمعرفة
ولذا لا يجوز في الموصوف باحدهما ان يوصف بالمعرفة فيقال يا حليما لا يعجل الغفار للذنوب لاستكراههم
وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وانما يوصف بالنكرة نحو يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب على تاويل انه
كان موصوفا بتلك الصفات قبل النداء واما النكرة الموصوفة بغير الجملة والظرف فليست مضارعة للمضاف
لانها يجوز جعلها مفردا معرفة مستقلا نحو يا رجل الظريف او نكرة غير موصوفة عند البصريين كقول الاعمى لرجل
مجهول يا رجلا خذ بيدي فانه لا يريد رجلا بعينه واما الفراء والكسائي فلا يجوز عندهما ان يكون المنادى
نكرة غير موصوفة لا لفظا ولا تقديرا او ينتصب المنادى محلا لا لفظا كالمفرد وهو الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا
له المعرفة وهو الذي يقصد قصده سواء كان معرفة قبل النداء او لا فيهما كان المفرد المعرفة او غير مبني فانه اي فان
المفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو اذ الان مبنيا كان نصبه محليا نحو يا زيد ويا رجل
مبنيا على الضم احدهما معرفة قبل النداء والثاني معرفة بالنداء ويا ايها الرجل مثال للمبهم ويا زيدان مبني على الالف
ويا زيدون مبني على الواو وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع ضمير الخطاب وهو الكاف في ادعوك وذلك لان
يا زيد بمعنى ادعوك فبني لوقوعه موقعه وكونه مثله في الافراد والتعريف واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لعدم
مشابهتهما له في الافراد وكذلك المفرد النكرة لا يبنى لعدم مشابهته له في التعريف وانما بني على الحركة ليعلم ان
عارض البناء وبين ما كان عريقا فيه وعلى الضم لانه لو بني على الكسر لاشتبه بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف
ولو بني على الفتح لاشتبه الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف نحو يا احمد ولم يبنى المضاف وحده لانه لما نقع

مع قيد الاضافة قال الشارح لان تعريفه بواسطة الاضافة ولا يبقى الا اذا كان معرفة فلو بني المضاف وحده كان تقديما للحكم
البنا على علته اقول لما جوز ان يكون معرفة بالاضافة يجوز ان يكون ايضا معرفة بحرف النداء وقد يجاب بكون تعريفه بحرفه
لا غير وذلك عند كون المضاف اليه نكرة نحو يا رجل سوء مثل قوله ينبغي ان يبنى نحوه فالاولى ان يقول في تفسير كلامه
ان المضاف مع المضاف اليه هو المنادى لان المضاف اليه كالجزء منه فيكون الواقع موقع الضمير هو المضاف مع المضاف اليه
فلو بني المضاف وحده كان ذلك تقديما للحكم وهو البنا على العلة اي على علة الحكم وهي وقوعه موقع الضمير بعدان تتم
دلالته على مسماه ولن يتم دلالته عليه الا بعد ان يحصل فيه معنى الاضافة ولا يحصل فيه هذا المعنى الا اذا اتصل
بالمضاف اليه ولو اراد الشارح بقوله لان تعريفه بواسطة الاضافة هذا لما ورد عليه السوال المذكور ولا يجوز بناء
معا للدوم مشابهتهما الضمير في الافراد ونداء العلم بعد تنكيره على راي وهو راي المبرد فيكون يا زيد في تاويل يا مسمى
بهذا اللفظ وذلك لاستكراه اجتماع تعريفين متغايرين وفيه نظر لجواز ان يقال يا هذا ويا انت ويا اياك وعند
الاكثرين تعريفه العلمية باق لان الممنوع اجتماع التعريفين اداة كانا معلمتين لفظية كالنداء والالف واللام واما
قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فنصب بعيد عن القياس لان مطرا وهو اسم رجل منادى
مفرد معرفة انه قد نونه لانه شبهه بباب ما لا ينصرف من حيث ان المنادى وقع على الضم كما ان غير المنصرف وقع على الفعل
فانه قد ينون غير المنصرف عند الضرورة فكذلك قد ينون المنادى المفرد المعرفة عند الضرورة لان الضرورة ترد الا
الى اصولها وانما لم ينصبه مع التنوين كما يكون النكرة المنونة منصوبة لانه لا يرتكب الضرورة الا قدر الحاجة ولا حاجة
هنا الى اعادة النصب لان الوزن يستقيم بدون اعادته وبعضهم ينصبه مع التنوين عند الضرورة ومثل الداخل
عليه اللام الجارة للاستغاثة او التعجب اي انما ادخلت اللام علامة للاستغاثة او التعجب فانه مجرور لفظا منصوب
محلا واللام للتعدية ادعوا المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القايم مقامه عند المبرد وجاز ذلك مع ان ادعوا
فعل متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف القايم مقامه وانما اختيرت اللام من بين حروف الجر لمناسبة معناها
لمعناها لان المستغاث والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء او بالاستحضار واللام الداخلة على المنادى

المستغاث

المستغاث والمتعجب منه مفتوحة بخلاف ما عطف عليه بغير يا فان اللام فيه مكسورة وانما فتحت اللام فرقا بين
المدعو وهو المستغاث والمتعجب منه والمدعو اليه وهو المستغاث له والذي يتعجب لاجله وذلك لانه قد يلي يا ما
ما هو مستغاث له مكسور اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم فلو لم يفتح في المستغاث لم يكن بينهما
فرق وكذا بكسر اللام فيما عطف عليه بغير يا لحصول الفرق بينهما بعطفه على المستغاث وانما قلنا بغير يا لانه لو عطف عليه
مع يا فلا بد ان يفتح اللام ايضا لعدم الفرق نحو يا لطاننا ويا للرياح والمفتح به اي بالمدعو اولى منها اي من المتعجب والمدعو اليه
لقربه اي اقرب المدعو وهو المنادى المستغاث والمتعجب منه بعرفه الى الخطاب لوقوعه موقع ضمير الخطاب الذي يفتح لام
الجر معه وكذا لا يفتح لام الجر معه ولذا لا يفتح لام المستغاث لعدم وقوعه موقع الضمير نحو يا لله للمسلمين فتحت اللام في يا لله
لانه مستغاث وكسرت في للمسلمين لانه مستغاث له واللام الداخلة فيه يتعلق بما يتعلق به اللام الاولى فالمعنى في يا لله
للمسلمين احض الله بالدعاء لاجل المسلمين ونحو قوله يبكيك نا بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب فتحت اللام
في المستغاث وكسرت في المعطوف عليه بغير يا وقوله وتوهم يا للبهيتة وهي البهتان ويا للعليقة وهي الداهية ويا للعضيهة
وهي الافك والبهتان سوال فان اللام الداخلة على المنادى المدعو في هذه الامثلة مكسورة فاجاب عنه بقوله على ترك
المدعو اي ترك المدعو وهو مراد كانه قيل يا قوم للبهيتة وكذا في باقي الامثلة اي ادعوكم لهذه الامور لتنظروا اليها وتنجوا
منها فاللام داخلة على المدعو اليه والمنادى المدعو محذوف كما قال الشارح فالسوال ان هذه اللامات في الامثلة المذكورة
مكسورة وهي للمدعو اليه وانما تكسر اذا تقدمها مدعو نحو يا لله للمسلمين ولم يتقدم هنا مدعو اول تكسر اللام في المدعو اليه
سواء تقدمه مدعو لفظا او لا نحو يا للمظلوم على ان المعنى لم يذكر انما تكسر اللام اذا تقدمها مدعو حتى يرد عليه هذا السوال
فالسوال الوارد ما ذكرناه ويدخل اللام الجارة الضمير المنادى نحو قوله فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل
ونحو قوله ويا لك من قبرة بمعمر خلا لك الجو فبيضي واصفري ونقري ما شئت ان تنقري قد رحل الصياد عنك فابشري ورفع
الفخ فماذا تحذري لا بد من صيدك يوما فاصبري قال الحم انطرفة بن العبد قد رايت عمه على ما نصب فخا للقنابر ومع
الفخ بعد في القبرة وبقي عامة يومه لم يصد شيئا ثم الفخ ورجع الى عمه وتحولوا من ذلك المكان فراى القنابر يلتقطن ما نثر من الحب

فقال هذه الابيات والقبرة نوع من الطير والمعمر المنزل الواسع من جهة الماء والكلاء او والالف للاستغاثة عطف
على قوله اللام فيكون التقدير او كالداخل عليه الالف كما قال الشارح لكن الاولى ان يقول تقديره او كالملحق به الالف
ويكون من باب علفتها تبنا وماء باردا فلا لام مع الالف قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث
والمتعجب منه فلا يجتمعان ويكره الجمع بينهما لانهما لو اجتمعتا الالف اثر اللام اثر الالف او الندبة اي وكالملحق به
الالف للندبة فانه اي فان المنادى الملحق باخره الالف يفتح نحو يا زيداه فيكون منصوبا محلا لانتظار الها للوقف
خاصة اي انما يلحق الها بعد زيادة الالف للوقف دون الوصل خلافا للكوفيين فانهم يثبتونها وقفا ووصلا
وانما يلحق الها في الوقف بالالف لانها في غاية الخفا لكونها حرفا هوائيا ليس له مخرج معتمد عليه فربما خفيت فاحتيت
بعدها بها ساكنة تحت ولا يجوز تحريكها اي تحريك الها الا لضرورة فانه يجوز تحريكها عند الضرورة بالكسر لالتقا الساكنين
وبالضم تشبيها لها بهاء الضمير الواقعة بعد الالف وبالفتح عند بعضهم لمناسبة الالف قبلها نحو قوله يا رب يا ربا ها يا
اسئل عفراها يا رباه من قبل الاجل اي اسالك يا ربي وصل عفراء قبل حلول الاجل وعفراء اسم امراة ونحو قوله يا مرحبا
بحمار ناجية او مثل ما كان من المنادى مبنيا قبل النداء فانه ينتصب محلا ويبقى بناؤه على ما كان قبل النداء سواء كان
تقدم بناؤه على النداء تحقيقا او تقديرا نحو يا خمسة عشر فان خمسة عشر مبني قبل النداء وتقدم بناؤه عليه تحقيقا ونحو يا لكاع
مبني قبل النداء لكن تقدم بناؤه عليه تقديري لانه لم يستعمل الا في النداء الا انه بحيثية لو استعمل في غير النداء لكان مبنيا
ايضا ولا يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقا اي سواء كان قبل معرفة النداء او بالنداء على الاشهر الاعرف خلافا للاصمعي
فانه لا يجوز وصفه لوقوعه موقع الضمير الذي لا يجوز وصفه فقولهم يا زيد الظريف بالرفع عنده على حذف المبتدا
اي انت الظريف وبالنصب على حذف الفعل اعني الظريف وانما جاز وصفه لانه وان وقع موقع ما لا يوصف وهو الضمير لم يجر مجراه
في كل موضع حالا ولم يخرجوه من حكم الغيبة راسا ولو كان له حكم الضمير مطلقا لا نحرف عن حكم الغيبة راسا لكنه لم يخرج فبقي
لجواز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة نحو يا تميم كلهم نظرا الى الاصل لان المنادى لم يكن في الاصل من اعلام الخطاب ولا يجوز
في الضمير المحض فلا يقال انتم كلهم فكذلك يجوز ان يقال يا زيد الظريف وان لم يجز ان يقال انت الظريف على الوصف واستثنى بعضهم

المعرفة

المعرفة بالنداء مثل يا رجل فانه ليس مما يوصف بالمعرفة لانه نكرة قبل النداء وحكى سيبويه عن يونس جواز وصف النكرة المتعرفة
بالنداء المعرفة نحو يا فاسق الخبيث وليس مستثنى وهم بقياس لان القياس انه يجوز وصفه كما يجوز عود الضمير اليه بلفظ
الغيبة والعلة اي علة استثنائهم النكرة المتعرفة بالنداء استطالتهم اياه اي مثل يا رجل توصفه لانه في تخصيصه مفتقر
الى الوصف واذا كان مستطيلا بوصفه كان حكمه حكم المضارع للمضاف الذي يجب نصبه فلا يوصف لئلا يلزم هذا
المحذور مع ما ذكر في امتناع بناء المضاف من انه لو بني المضاف لزم تقديم الحكم على علته لانه انما يقع موقع الضمير بعد صفته
واما العلم فلما لم يكن مفيدا من بين الالفاظ لا معنى له الا الاشارة على ما قاله القوم العلم يشير ولا يفيد والصفة تفيد
ولا تشير اي ان العلم يشير الى تعيين الذات ولا يفيد الوصف والصفة ولا تشير الى تعيين الذات كالعالم فانه يفيد
وصفا العلم ولا يشير الى تعيين الذات لم يستطل العلم بالوصف لان تعينه بنفسه فلا يفتقر الى الوصف حتى يستطال به
فاذا انتهيت الى الظريف من قولك يا زيد الظريف كانك قلت يا ظريف مراده ان وصف العلم لما كان زايدا يأتي بعد تمام
الاول كان الوصف بمنزلة منادى اخر مستانف فعلى هذا لا يلزم في العلم استطالته بالوصف ولا تقديم الحكم على علته
فالمرد منها اي من الوصف او ما هو في حكمه كالمضاف بالاضافة اللفظية فانه يجوز فيه الرفع وان كان مضارعا للمضاف
لان المضارع له اذا كان تابعا المضموم لا يجب نصبه كما يجب نصب المضاف واما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في
وجوب النصب اذا كان جاريا على منادى مضموم غير مبهم احترازا عن المبهم فانه يجب رفع صفته على ما يجيء ان شاء الله
جاز فيه اي في هذا الوصف النصب حملا على الموضع لان موضعه منصوب ومثله مذهب امس الدابر فالدابر مرفوع لانه محمول
على محل امس وان كان لفظه مكسورا وهكذا حكم ساير المبنيات فان توابعها تحمل على مواضعها دون الفاظها مثل قوله فما
كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا عمر الجوادا فالجواد منصوب لانه محمول على محل يا عمر وجاز الرفع حملا على اللفظ
اي على لفظ المضموم وان لم يجر في ساير المبنيات الحمل على اللفظ فلا يقال جاءني هولاء الكرام بجر الكرام حملا على لفظ هولاء وانما
يقال برفعه حملا على موضعه وانما يجوز فيه الحمل على اللفظ لان الضم لاطراده ههنا اي في المنادى المفرد المعرفة بمعنى انه يحصل في كل
منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به اشبه الرفع في العامل كما ان الرفع في العامل مطرد فكذلك الضم في المنادى مطرد قال الشارح

وبيان ان حركة المنادى عارضة فانها شبهت لعروضها حركة المعرب لانها تحدث بعروض حرف النداء وتزول بزواله وهذا كانه الظاهر ثم
قال اما لاطراد فلبس سببا لجري المعرب على لفظه فان نحو هولاء ايضا كسره مطرد ومع هذا لا يوجب اجراء الصفة على لفظه
اقول لليس هولاء وامس بداخل تحت ضابط كلي حتى يقال ان كسره مطرد اذ ليس كل ما كان جمعا لاسم اشارة كهولاء
او ظرفا كامس يطرد فيه البناء على الكسر وعلى هذا اي على جواز النصب والرفع يا زيد الكريم الحليم رفعا ونصبا وانما
جاز فيه الرفع وان كان مضافا لانه في حكم المفرد لان اضافته لفظية واذا كان الوصف مضافا او كان الوصف لمضاف
سواء كان بالاضافة الحقيقية او لا من المنادى فالنصب واجب ليس الا النصب وذلك لان الوصف اذا كان مضافا
كان حكمه حكم المنادى اذا كان مضافا في وجوب النصب واما اذا كان الوصف لمضاف فيجب نصبه ايضا لان المنادى
المضاف لا يجوز بناؤه على الضم حتى يرفع صفته حملا على اللفظ نحو يا زيد ذا الجمة الوصف مضاف ويا عبد الله الظريف الوصف
لمضاف وكذا سائر التوابع من التاكيد وعطف البيان والبدل والعطف بالحرف يجوز فيها النصب والرفع اذا كانت مفردة
جارية على مضموم غير مبهم الا البدل والا نحو زيد وعمرو من المعطوفات التي لا تكون مصدرة بلام التعريف فان حكمهما وكذا حكم
التاكيد اللفظي على الاكثر لانه هو الاول لفظا ومعنى حكم المنادى بعينه في الاعراب والبناء مطلقا اي سواء كانا مفردين او لا
وسواء كان متبوعهما مضموما او لا وذلك لان البدل في حكم تكرير العامل لانه المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره
وكذا المعطوف المخصوص لان حرف العطف قائم مقام العامل فاذا لم يكن معه في اللفظ لام التعريف التي لا تجتمع مع حرف
النداء حصل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء كسائر التوابع مضافة في ان حكمها حكم المنادى المستانف
نحو يا زيد زيد ويا زيد صاحب عمرو اذا ابدلت المفتوح باعلى والزمخشري في انه جعل زيد الثاني بدلا من الاول وسيبويه جعله
عطف بيان والظاهر انه تاكيد لفظي لافادة البدل وعطف البيان ما لا يفيده الاول ونحو يا زيد وعمرو ويا زيد وعبد الله
اذا عطفت تقول في التوابع غير البدل والمعطوف المخصوص يا تميم اجمعين بالنصب واجمعون بالرفع وهذا مثال للتاكيد
المفرد ويا تميم كلهم وكلكم مثال للتاكيد المضاف ويا غلام بشر وبشرا مثال لعطف البيان المفرد ويا غلام ابا عبد الله
مثال لعطف البيان المضاف وجاز في قوله اي واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا اربعة اوجه ضم الاول و

الثاني

الثاني والثالث على عطف البيان من موضع الاول او التاكيد او على المصدر يعني يا نصر نصر نصرا نظرا على ان الثاني
عطف بيان والثالث مصدر او بالعكس وضم الاول ورفع الثاني على انه عطف بيان من اللفظ ونصب الثالث اما على
انه عطف بيان من الموضع او على المصدر وضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول ونصب الثالث على عطف
البيان او على المصدر ونصب الاول وجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما يقال طلحة الخير وحاتم
الجود والتنكير للتفخيم ونصب الثالث اما على انه عطف البيان او على المصدر قال الاصفهاني انشد سيبويه هذا البيت
رويته وليس روايته فهو صحيح ذلك تصحيف والرواية لقايل يا نصر نصرا نصرا بالصاد المعجمة والنصر هذا حاجب نصر بن
سيار وبعده بلغ هداك الله بلغ نصرا اي سيار يعني وقرأ ويا عمرو والحارث مثال للمعطوف المصدر بلام التعريف يجوز
رفعه ونصبه ولا يجعل كالمنادى المستانف لوجود ما يمنع من ذلك وهو لام التعريف ويختار الخليل في المعطوف المعرف
بلام التعريف الرفع مع تجويز النصب تنبيها على كونه مستقلا في المعنى غير تابع للاول ويختار ابو عمرو بن العلاء النصب
بسبب اللام يمتنع وقوعه موقع المعطوف عليه فامتنع ان يجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء ويختار ابو العباس
المبرد الرفع فيهما اي يصح نزع اللام عنه لانه اذا صح نزع اللام جاز تقدير دخول حرف النداء عليه فكان الاولى ان يحرك
بحركة المنادى تنبيها على كونه منادى مستقلا في المعنى كالحسن فان الاعلام المنقولة عن الصفات يكون اللام فيها
عارضة لانها لم تجعل مع اللام اعلاما حتى يكون اللام كاحد حروفها فلا يصح نزعها كما في النجم والصعق
اللام على هذه الاعلام للمح الوصفية الاصلية وقد مدح المسمى بها ان كانت متضمنة لمدح الحسن والحسين وذم ان
كانت متضمنة لذم نحو القبيح فكانها اخرجت عن العلمية واطلقت على المسميين بها اوصافا ويختار النصب فيما لا يصح
نزع اللام منه لانه اذا لم يصح نزعها امتنع مباشرة حرف النداء له مطلقا كالنجم والصعق من الاعلام الغالبة الا تعرفا
فانه لا يصح نزعهما لانهما انما صارت اعلاما مع اللام فصار كبعض حروف الكلمة وكذلك نحو الرجل مما يراد به الذات المقصد
التعريف لا يجوز مما يعرف به لئلا يظن بقاؤه على اصل التنكير فان اختيار المبرد فيه النصب اذا عطف على المنادى المضموم
نحو يا زيد والرجل حيث لم يستوعوا يا زيد ورجلا كانهم كرهوا بناءه من غير علامة تعريف لانه انما يكون مبنيا لكونه مفردا معرفة

فلو نزع اللام عنه لم يبق فيه تعريف اللام ولبس يا منكور اسمه فلا يشابه المعرف فكيف يبنى بخلاف العلم فانه جاز ضمه اذا كان معطوفا
نحو يا زيد وعمرو لوجود مشابهته مع المعرف الافراد والتعريف وان لم يكن معه حرف النداء واذا وصف المنادى المضموم
بابن وابنة لا بنت وهو اي الابن بين علمين بني المنادى معه اي مع الابن على الفتح والظاهر ان المقصود في هذا عين القاهر
فانه قال جعل الابن مع الاول شيئا واحدا وبنيا على الفتح فيكون حركة الاول وحركة الابن حركتي بناء عنده كانه جعلهما
بمنزلة كلمة واحدة نحو خمسة عشر وقيل انهما حركتا اعراب والصحيح ان حركة الاول حركة بناء وحركة الابن حركة اعراب
والاولى ان يقول هكذا اذا وصف المنادى العلم المضموم بابن المتصل بموصوفه المضاف الى العلم احترز به عن هذا
المنادى لكثرة استعماله فاحترز بالعلم نحو يا زيد الظريف ابن عمرو وبالمضاف الى العلم نحو يا زيد ابن اخينا فان
المنادى في هذه الامثلة لا يبنى على الفتح لعدم كثرة الاستعمال فيها اتباعا لحركة الاول لحركة الثاني فانه لما كثر استعماله
خففه بالاتباع لان الاتباع اخف من مخالفة الاعراب وجعل الاول تابعا للثاني مع ان الثاني تابع له لانه لو جعل
الثاني تابعا للاول لوجب ضمه لضم الاول والفتحة اخف من الضمة ولانه لا بحث في صحته لان الفتحة هي الحركة المستحقة
في الاصل لكونه مفعولا بخلاف ضم الثاني فانه لا وجه له وتنزيلهما منزلة كلمة واحدة لكثرة الاستعمال بين هذا الموصوف
وصفته فلما نزلا منزلة كلمة واحدة اتبع لان مثل هذا الاتباع انما جاء في كلمة واحدة نحو ابنم وامرئ فكذلك ما اذا لم يقع
الابن على الشرائط المذكورة فانه لا يبنى مع المنادى على الفتح كما بينا ذلك وكذي في غير المنادى نزول الابن المشروط بما
ذكرنا مع موصوفه منزلة كلمة واحدة فيحذف التنوين من الموصوف بابن حال كونه واقعا بين علمين حتى قالوا يجب ان
يحذف الف ابن خطا كل ذلك لكثرة الاستعمال نحو يا زيد بن عمرو وفتح المنادى لاجتماع شرائط الفتح به ويا زيدا بن اخي
لم يفتح لان الابن مضاف الى غير العلم وهذا زيد بن عمرو حذف التنوين من زيد الموصوف بابن والالف لاجتماع شرائط الحذف
فيه وزيد ابن اخي لم يحذف التنوين والالف لان الابن مضاف الى غير العلم وجوزوا في الوصف اي في حالة الوصف بابن
اثبات التنوين في موصوفه في الضرورة لا في غيرها لان اثبات التنوين رد الاسم الى اصله كما في غير المنصرف عند
الضرورة وانما قال في الوصف لانه يجب اثباته في حالة الخبر بابن في غير الضرورة ايضا نحو قولهم وقالت اليهود عزير ابن

بالتنوين واثبات الالف اذا قالوا ذو جيرا وجدتها اذا كان صفة نحو جارية من قيس ابن ثعلبة هيفاء ذات سرة متعبة
فاثبت التنوين في قيس مع شرائط حذفه لضرورة الشعر وقال بعضهم ان ابن ثعلبة بدل وقصده ان يخرج عن الشذوذ
وهو بعيد لان المعنى على الوصف لقباء ضامرة البطن والمقعبة السرة التي دخلت في البطن وعلى ما حولها وصفا
موصوفها كالقعب ولا ينادى ما فيه الالف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف اما لان الاستغنى باحدهما عن الاخر
او لان بينهما تنافرا لان حرف النداء في المفرد المعرفة يقتضي البناء واللام كانها تقتضي الاعراب لانها نزلت جائية الا
لانها بمنزلة التنوين لمعاقبتها اياه بل يتوسل في ندائه بالمبهم المحتاج في الدلالة على تعيين الذات الى اسم اخر وانما
يتوسل بالمحتاج لرفع الابهام الى ما هو المقصود بالنداء والمبهم الذي يتوسل به في نداء المعرف باللام شيئان اي منكور
الاضافة لانه بالمضاف اليه يختص نحو اي الرجال فلا يصلح للتوسل لان الوسيلة كما عرفت الان ينبغي ان تكون مبهمة واسم
الاشارة فانه انما يتوسل به لابهامه وشدة احتياجه الى المعرف باللام الذي هو المقصود بالنداء نحو يا ايها الرجل
ها التنبيه فيه عوض من المضاف اليه لاي مع انه مناسب للنداء لان النداء ايضا هو التنبيه ويا هذا الرجل ويا ايهذا
الرجل جعل اسم الاشارة فيه صفة اي لانه اوضح من اي ولا يسوغ في الوصف المفرد هنا اي حيث يتوسل بالمبهم
في نداء المعرف باللام الا الرفع وان كان القياس يقتضي جواز نصبه ايضا لانه وصف مفرد واقع لمنادى مضموم لانه
المقصود بالنداء والمبهم وسيلة الى جعله منادى فنبه بالزام الرفع على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء
لفظه موافقا للفظ المنادى اذ لا فرق بين الضم والرفع من حيث اللفظ وكذا لا يسوغ في توابعه اي توابع هذا الوصف
الا الرفع لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني المضموم ويدل على اعرابه
اي اعراب هذا الوصف وان كان في الحقيقة هو المنادى فينبغي ان يكون مبنيا نحو قوله يا ايها الجاهل ذو التنزي
لا توعدني حية بالنكر فان هذا الوصف لو كان مبنيا لوجب في تابعه المضاف وهو قوله ذو التنزي النصب كما
يجب نصبه ايضا قال سيبويه تقول يا زيد الظريف ذو الجمة اذا جعلته صفة للظريف وان حملته على زيد نصبت والتنزي
التوثب والتسرع اي لا اذهب دعني تو عدني وان كان حية ذا هيئة وهذا اي للفظ هذا دون اي ذو جاز وهو ان يكون

هذا مبني على غيره من الاسما المستقلة بانفسها او لا تكون وسيلة الى نداء المعرف باللام وذلك لكون هذا اوضح من اي وهذا فهم
فلا يقتصر على يا هذا من دون الصفة بخلاف اي فانه لا يستقل بنفسه فلا يقال يا ايها من دون الصفة فجاز في وصفه
على هذا النصب كما جاز الرفع نحو يا هذا الطويل لانه ليس الوصف ح مقصودا ولكن يكون الوصف مشتقا لانه اي لان هذا
لا يوصف باسم الجنس الا وهو غير معلوم بتمامه ولا مستقل بنفسه لانه اذا كان غير معلوم بتمامه ينبغي ان يوصف باسم
الجنس ليتعين الذات المشار اليها المبهمة به ولا يوصف بالمشتق لانه عام لا يدل على تعين ذات دون ذات فاذا جعل
مستقلا بنفسه جعل وصفه مشتقا تنبيها على انه اسم مستقل غير متوسل به الى نداء المعرف باللام وهذا معنى كلام الشيخ الرضي
فانه قال وفصل بعضهم في وصف هذا وقال ان كان مما لا يستغنى عنه يلزمه الرفع نحو يا هذا الرجل وان كان مما يستغنى عنه
نحو يا هذا الطويل جاز الرفع والنصب وقالوا يا الله خاصة اي لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا على لفظ الله
حيث تمحضت اللام في الله للتعويض من الهمزة لان اصل الله الاله وهو فعال بمعنى مفعول من الالهة وهي العبادة فحذف
الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار الله ثم اسكن اللام الاولى وادغمت في الثانية وما وجعلت اللام عوضا
من الهمزة ولذا انقطع الهمزة ابدا تاما من اول الامر على ان اللام لم يبق على فايدة التعريف وانما تمحضت للتعويض حال كونها
مضمحلا عنها معنى التعريف استغناء بالتعريف الندائي هنا واذا اضمحل عنها معنا كانت لازمة للكلمة فيكون
سبب جواز دخول حرف النداء عليه اجتماع امرين في لامه كونها عوضا من همزة الاله ولزومها الكلمة فعلى هذا
لا يجوز دخول حرف النداء على نحو النجم والصعق لان اللام فيهما وان كانت لازمة الا انها ليست عوضا من شي وكذا لا
يجوز دخوله على نحو الناس لان اللام فيه وان كانت عوضا عن همزة اناس الا انها ليست بلازمة وقد شذ قوله من اجلك
يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني وانما كان شاذا لانه ليس فيه سبب دخول حرف النداء عليه من اجتماع
الوجهين لانه انما حصل فيه وجه واحد وهو كونها لازمة وابعد منه في الشذوذ قوله فيا الغلامان اللذان فرا
اياكما ان تكسباني شرا وانما كان ابعد لانه ليس فيه وجه من الوجهين لا لزوم ولا عوض واذا كرر المنادى بلفظه في حال
الاضافة جاز فيه نصب الاسمين على حذف المضاف اليه من الاول وانما حذف لدلالة المضاف اليه في الثاني عليه لانه هو

بعينه

بعينه وانما جاز نصبهما لان الاول على هذا التقدير منادى مضاف والثاني تابع له على انه بدل او عطف بيان او تاكيد وتابع
المضاف يجب نصبه سواء كان مضافا او مفردا وقال الشارح لان كل واحد منهما منادى مضاف وفيه نظر لان الثاني
ليس بمنادى او نصب الاسمين على اقحام الاسم الثاني بين المضاف والمضاف اليه وهذا مذهب سيبويه فانه قال
ان الثاني مقحم تاكيد لفظي للاسم الاول ولما كان حكم التاكيد اللفظي حكم المنادى المؤكد في الاعراب والبناء حذف التنوين
من الثاني وان لم يكن مضافا لان الاول محذوف التنوين للاضافة وانما جاز هنا الفصل بين المضاف والمضاف اليه
بالاسم مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر بالظرف لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغير صار كان الثاني هو الاول
فكانه لا فصل وقال السيرافي ان الاسم الاول كان معمولا ما فتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وجاز ضم الاول على
ان يكون منادى مفردا معرفة ولا يجوز ضم الثاني لانه مضاف او كالمضاف نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر
معناه ان لا يفصل وكنوا عن اذا اي لنا سوا فاذا اضيف المنادى الى يا المتكلم نحو يا غلامي جاز اسكان اليا وهو الاكثر
في الاستعمال اذ لم يلزم من اسكانه اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج الى حركته لوقوعه ابتداء كلمة اخرى مع انه
حرف علة وجاز فتحه وهو الاصل عند بعضهم قالوا لان واضع المفردات نظر الى الكلمة حالة افرادها دون تركيبها وكل كلمة
على حرف واحد كواو العطف وفائه فالاصل فيها الحركة لئلا يلزم الابتدا بالساكن والاصل في تلك الحركة الفتحة لعدم احتمالها
الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفها بسبب كونها على حرف واحد كما جاز الاسكان والفتح في غير النداء جاز حذفه
اي حذف اليا في النداء اجتزاء عنه بالكسرة فانها لما كانت اختا لليا كانت تدل عليها بعد حذفها اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو
يا فتاي فانه لا يحذف منه اليا لعدم الكسرة قبله وهو اي حذف اليا في غير النداء قليل لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
من الكلام غير النداء فطلب الفراغ منه بالسرعة ليتوجه الى المقصود لكن حذفه في غير النداء في الفواصل والقوافي كثير كقوله
نحو قوله تعالى فتقبل دعاء اي دعائي وكيف كان نكير وجاز ابدالها اي ابدال اليا الفا لانه نوع من التخفيف كما
يبدل في لغة طي اليا الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في دُعي دُعا ولا يكاد ابدالها الفا يوجد في غير النداء وانما يوجد كثيرا في
نحو يا ربا الجا وزعمي وعليه حمل قوله صلعم انفق بلالا ولا تخش روي بلال بلا بالالف فانه في الاصل يا بلالي فحذف حرف النداء وقلبت اليا

بلالا بالالف فانه في الاصل يا بلالي الفا واما من رواه منصوبا او منونا على جعل بلالا بمنزلة اسم جنس نحو ليحول فرعون موسى
فليس مما نحن بصدده وقيل معناه انفق بغير لفظه لا بمعنى انه اذا سلك فلا تخف بلا وجاز ابدالها تا تانيث في يا ابه
ويا امه خاصة يعني اذا كان المنادى المضاف الى يا المتكلم ابا او اما يجوز فيهما ما جاز في سائر الاسماء المضافة
الى يا المتكلم مع جواز ابدال اليا فيهما تاء خاصة وذلك لانهما مظنتا التفخيم والتاء قد تدل عليه نحو علامة ونسابة
وجاز فيها اي في التاء الحركات الثلث الكسر وهو الاكثر لمناسبتها لليا التي هي بدل منها والفتح لانه بدل من يا حركتها
الفتح اذا حركت والضم لانها تاء تانيث يشبه تاء طلحة فيضم وحكى يونس جواز حذف التاء المبدلة عن اليا المترجم وترد
فتح ما قبلها لئلا يلتبس بندا الاب والام بلا تا نحو يا اب ويا ام قال الشارح الاصل يا ابا ويا اما على ابدال الالف من اليا
ثم حذفت الالف اقول ليس ما ذكره محكيا عن يونس وانما المحكي عنه ما ذكرنا على ما قال الشيخ الرضي مع انه لو كان مراد المص ذلك
لوجب ان يذكر هذا البحث حيث ذكر جواز ابداله الفا والوقف عليه اي على التاء بالها عند اصحابنا لانها تا تانيث والفراء
يقف عليها بالتاء لانه ليس بمحض التانيث كما في اخت وبنت وجاز مع التا الالف فيقال يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين العوضين
وهو جائز دون اليا اي لا يجوز مع التا اليا فلا يقال يا ابتي لانه جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جائز نحو قوله
يا ابتا علك او عساكا ونحو قول امراة يا امتا ابصرني راكب يسير في مستحنفر لاحب فقد جمع في البيتين بين الالف والتا
والمستحنفر الواسع واللاحب الطريق الواضح ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا ابن غلامي اذا كان المنادى ابنا مضافا
الى الام والعم المضافين الى يا المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى يا المتكلم وذلك لكثرة الاستعمال وجاز
الفتح في ميمهما مطلقا اشارة اجتزاء بالفتحة عن الالف وان لم يجز الفتح في المنادى الى يا المتكلم الا على وجه الشذوذ
وذلك لكثرة الاستعمال وزيادة الاستثقال كان المضاف الى المضاف الى يا المتكلم هذا هو المشهور وفي جواز الفتح في
ميميهما وقيل للمص كخمسة عشر بجعل الاسمين اسما واحدا اشارة الى ما نقله ابن السراج عن ابي العباس فانه قال قال
ابو العباس سالت ابا عثمان عن قوله قال يا ابن ام لا تفعل فقال فيه عندي وجهان احدهما ان يكون اراد يا ابن امي
فقلب اليا الفا فقال يا ابن اما ثم حذفت الالف استخفافا من اما والوجه الاخر ان يكون ابن وام في حكم خمسة عشر وحكم النداء

هو

وهو المتفجع عليه نحو وا زيداه او المتفجع به نحو وا ويلاه واحترز بقوله بيا او وا وهو مشترك بين النداء والندبة او بوا وهو مختص
بالندبة احترازا عن نحو تفجعت على زيد حكم المنادى في البناء والاعراب فيقال وا زيد ووا عبد الله وا طالعا جبلا اذا كان
معروفا وكذا حكم توابعه حكم توابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لكنه بمعنى الندبة ولانه مخصوص
بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال والاكثر ان يلحق اخره الفا لطلب مد الصوت لاظهار التفجع والاعلام
بالمصيبة وجاز تركه اي ترك الالحاق سواء كان التفجع بيا نحو يا زيداه او بوا قال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس
بالنداء المحض وتقول يا غلاماه في يا غلامي ويا غلامهوه في يا غلامه ويا غلامهماه في يا غلامهم فالحق بهما الواو دون الالف وان كان الاصل
في باب الندبة الالف لان المدبة اكثر منه في الواو والياء تحرزا من الالتباس وذلك لانه لو الحق بهما الالف وقيل في يا غلامهم
يا غلامهماه وفي غلامهم يا غلامهماه التبس غلام المذكر الغايب بغلام المونث الغايب والتبس غلام الجمع بغلام
المثنى وكذلك يلحق الياء في يا غلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب ويلحق الالف المضاف اليه وان كان
المندوب هو المضاف لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه مع انه لو الحق المضاف لانفصل عن المضاف اليه نحو وا
امير المومنيناه وكذلك يلحق الجزء الاخير من المضارع للمضاف نحو يا طالعا جبلاه وكذا يلحق اخر الصلة نحو وا من حفر بير زمزماه
ولا يلحق الصفة وانما يلحق الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان اتصاله بصفته ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول
بصلته خلافا ليونس والكوفيين فانهم اجازوا الحاق الالف باخر الصفة نحو وا زيد الظريفاه وليونس ان يقول ان اتصال الموصوف
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه من جهة المعنى اتم وذلك لان الصفة
عبارة عن الموصوف صادقة عليه بخلاف المضاف اليه والصلة فانهما لا يصدقان على المضاف والموصول ولا يندب
الا الاسم المعروف المشهور سواء كان علما او لا وليس كونه علما شرطا فلو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا
غير علم جاز ندبته لان المراد من الندبة تهيئة العذر للنادب والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهما لا يحصلان الا بان يكون
المندوب معروفا مشهورا الا ان يكون المندوب متفجعا به نحو وا حسرتاه فانه لا يشترط فيه ان يكون معروفا فلا يقال وا رجلاه
لان معناه ليس معنى ممكنا لكونه غير معروف بخلاف العلم فانه ربما اشتهر بالخير والصلاح فاذا سمع بذكره تفجع لفقده وجوز

حذف حرف النداء الا من اسم الجنس والمراد بالجنس ههنا ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء او لا ومن اسم الاشارة ومن
المستغاث ومن المندوب لما قال اولين وهما اسم الجنس واسم الاشارة من وجوه الحذف على ما قال ابن الحاجب ان اصل
يا رجل يا ايها الرجل واصل يا هذا يا ايهذا فحذف الالف واللام استغناء عنهما بيا وحذفتا اي لانهم ما التوابها الاوصلة
الى نداء ما فيه الالف واللام فبقي يا رجل فكرهوا ان يحذفوا حرف النداء وقيل لا يجوز حذفه من اسم الجنس لانه ان كان نكرة
لا يجوز حذفه لانه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا على المنادي ومتهيئا لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة
وان كان متعرفا بحرف النداء فكذلك لا يحذف لان حرف النداء لا يحذف مما تعرف به لئلا يظن بقاؤه على اصل التنكير وكذلك
لا يجوز حذفه من اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه المخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وبين كونه منادى
اي مخاطبا تنافر فلما اخرج عن اصل وضعه بجعله مخاطبا بسبب النداء احتيج الى علامة ظاهرة دالة على ذلك وهي
حرف النداء واما في الثانيين وهما المستغاث والمندوب من التخفيف على تقدير حذف حرف النداء عنهما المنافي لمقتضاهما
لان مقتضاهما مد الصوت والتطويل لطلب الاستغاثة واظهار التفجع وحذف حرف النداء مناف لهما نحو يوسف
اعرض عن هذا حذف حرف النداء من يوسف لكونه علما وايها الرجل كان القياس ان لا يحذف حرف النداء من اي
ايها لانه اسم جنس على ما قررناه به لكن لما كان المقصود بالنداء صفته كما عرفت وهي قبل النداء معرفة جاز حذفه ومثل
اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصبحا بالبن قيل اول من قال هذا امراة طرقها امرؤ القيس وكان مبغضا عند النساء
فجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت فيقول لا فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه لترول مشقتها فقالت اصبح ليل
فذهب مثلا يضرب في شدة طلب الشيء وافتد مخنوق اي يا مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطر يبخل بافتداء المال
تخليصا للنفس عن الشدائد واعور عينك والحجر اي يا اعور احفظ عينك واحذر الحجر شاذ لانه قد حذف حرف النداء في
هذه الامثلة من اسماء الاجناس والتزم حذفه اي حذف حرف النداء في اللهم لوقوع الميم خلفا وعوضا عنه واخر الميم
تبركا باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فلما كثر وروده في الكلام حذف بعض الكلام طلبا للخفة والتيسير
بوجه لانه لو كان اصله ذلك لما جاز ان يقال اللهم العنه واللهم لا تؤمهم بالخير وقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم

يا الهماسا ولا يجوز في المنادى غير الدلالة اي غير دلالة القرينة عليه لانه معمول فيجوز حذفه كما يجوز في المفعول به نحو
الا يسجدوا فيمن قرا الا بالتخفيف على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا وان ما فيمن قرا الا بالتشديد فلا يكون
مما نحن بصدده لان اصله ان لا فادغمت نون ان في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب ولا زائدة اي فهم
لا يهتدون لان يسجدوا والنداء احكام اخر تختص تلك الاحكام به من الزيادة في المنادى والحذف منه واختلاف
الصيغة بان يستعمل في النداء صيغة لا تستعمل في غيره فالاول الحاقهم الزيادة باخره هن وهو كلمة كناية ومعناه شيء وا
هنو في احوال من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون الالحاق لغير الندبة والاستغاثة فيقال في الواحد
المذكر يا هناه اقبل على وزن فعال وفي تثنيته يا هنانيه اقبلا قال ابن السراج وان كان القياس ان يقال في تثنيته يا هناهان
اقبلا ولا اعلم احدا يقول هذا وفي جمعه يا هنوناه اقبلوا وتقول في المونث يا هنتاه اقبلي يا هنتانيه اقبلا ويا هناتوه
اقبلن ويكون تلك الزيادة من الالف والواو والياء مجانسة لحركة المنادى وهو هن كما رايت في الامثلة فان نون التثنية لما
كانت مكسورة كانت الزيادة فيها الياء ولما كان نون الجمع مفتوحا كانت الزيادة فيه الالف الا في الواحد المذكر فانها اي فان
الزيادة فيه الالف نحو يا هناه ولو كانت الزيادة مجانسة لحركته لوجب ان يقال يا هنوه بالواو وقال الشارح فالزيادات مجانسة
لحركة المنادى فالالف في حال الرفع في المثنى والواو في حال الرفع للجمع اقول ان كان المراد منه ان الالف في حال الرفع الى ان الزيادة
المجانسة هي الالف والواو فهو خطا فاحش لان الزيادة في المثنى هي الياء لا الالف كما انها في الجمع هي الالف لا الواو وان
كان المراد ان الالف لحق به في المثنى والواو في الجمع في حال الرفع فلا مناسبة لهذا الكلام مع ما قبله ولا يليق هذا البحث
بهذا المقام والهاء في هناه بدل من الواو التي هي لام هن اذ اصل هن هنو على راي وهو على راي البصريين اصله هنا
وابدلت الواو هاء وبدل من الهمزة المنقلبة عن الواو على راي فان اصله لما كان هناو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا
بعد الف زائدة ثم قلبت الهمزة هاء لكونهما من حروف الحلق والهاء اصلية على راي كانه هن مصغر على هنيهة واصله هنه
وزائدة لغير الوقف لبيان الحركة على راي وزائدة للتانيث على راي وهو مذهب الكوفيين وضعفوا المذهب الاخير لجواز
تحريكها اي تحريك الهاء من المفرد والمثنى والمجموع على رواية الاخفش حال السعة فيقال يا هناه فلا يجوز ان يكون للوقف و

التثنية او لا سيما ان العلامات اي علامات التثنية والجمع والتانيث لاحقة بما قبل اللام او ما هو بدل من اللام وههنا
العلامات لاحقة بما قبل الهاء على ما ذكرنا في الامثلة فلو كانت الهاء لاما او بدلا عنها لوجب الحاق العلامات بها فيقال هنا هان
في تثنية المذكر وهناهون في جمع المذكر فبقي ما هو الصحيح من هذه المذاهب لمذهب الرابع والثاني من الاحكام المختصة
بالنداء الترخيم وهو حذف في اخر الاسم صوابه ان يقول هو حذف اخر الاسم لئلا يلزم ان يكون المحذوف هو المحذوف
على سبيل الاعتباط حوالا والاعتباط الحذف من غير علة بها كذلك الترخيم حذف من غير علة موجبة له سوى
التخفيف وهذا التعريف شامل لترخيم المنادى ولترخيم غيره ولما قال في اخر الاسم ولم يقل في اخر المنادى لكنه جعل
من الاحكام المختصة بالنداء لانه لا يجيء في غيره في حال الضرورة ولا يجيء في حال السعة ويدخل فيه حذف تاء التانيث
لانه اخر الاسم بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج عنه الحذف في نحو يا غلام لان المضاف اليه ليس باخر الاسم وكذلك
يخرج بقولنا جوازا حذف لام يد ودم لانه واجب وشرطه اي وشرط الترخيم ان لا يكون المنادى مضافا ولا مضارعا له
لانه لا يجوز ترخيم اخر المضاف اليه لانه لم يكن الترخيم في اخر المنادى لان المضاف اليه ليس بممتزج بالمضاف امتزاجا
تاما لبقاء اعرابه المضاف والاعراب لا يكون الا في اخر فلا يكون من تتمته فلا يجوز حذفه بالكلية ولا حذف اخره وكذا
لا يجوز ترخيم اخر المضاف لان المضاف اليه وان لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما لكنه لم ينفصل منه بحيث يصح
حذف اخره بدليل حذف التنوين منه وهو علامة تمام الكلمة ولا مستغاثا لان المقصود من المندوب التطويل
ومد الصوت المنافي للترخيم ولا مستغاثا يكون في اخره زيادة المد لان الزيادة منافية للترخيم وكذا المستغاث
المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء ولا جملة لان الجملة اذا سمي بها روعي حال جزئيها قبل العلمية
في استقلال كل منهما باعرابه من حيث اللفظ وان لم يكن لكل واحد منهما معنى الاستقلال من حيث المعنى لان تابط
شرا من حيث المعنى كزيد فلم يجز الحذف من الاول نظرا الى المعنى ولا من الثاني نظرا الى اللفظ وشرطه ان يكون المنادى
اما علما لان العلم لكثرة استعماله منادى يليق به التخفيف مع انه لشهرته يكون ما ابقي منه دليلا على ما القي او زائدا على ثلثة
احرف لاستكراههم نقص الاسم بسبب الترخيم نقصا قياسا مطردا بلا علة موجبة عن الثلاثي الذي هو اقل ابنية المعرب

واما بتا تانيث فلا يشترط فيه ان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة احرف نحو ثبة وذلك لان وضع التاء لما كان على الزوال كانت
منتقض الحذف مع انه لا يلزم منه نقص الاسم عن الثلاثي بسبب الترخيم لانه مع وجود التاء كان ايضا ناقصا عنه لان التاء
اخرى ومثله يا صاح في ترخيم يا صاحب واطرق كرا في ترخيم اطرق كروان على لغة من يقول يا حار بالضم فقلبت الواو الفا
الترخيم وحذف حرف النداء من اسم الجنس هذا على قول المبرد فانه قال ان مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال لان الكرى
ذكر الكروان فلا يكون فيه ترخيم قال في الصحاح يقال للمذكر منه الكرى ويقال له اذا صيد اطرق كرا اطرق كرا ان النعام
في القرى فانك اري هنا الكرى وهو مثل يضرب لمن يتكلم وعن بحضرته اولى منه بذلك ومعناه اخفض عنك للصيد
فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعامة قد اصطيدت وحملت الى القرى من الشواذ لانتفاء العلمية فيهما وتاء التانيث
ثم ان المحذوف من المنادى يكون كالثابت في التقدير لان الترخيم فيه لما كان قياسا مطردا صار الحذف فيه كالواجب فجعل
المحذوف كالثابت كما يجعل في واجب الحذف كذلك نحو قاض فيبقى ما قبل المحذوف على حركته او سكونه الا ان يفضي الحذف
الى التقاء الساكنين فيعود ما قبل المحذوف الى حركته الاصلية وذلك عند ما كان المحذوف من ثمانية وكان المدغم متحركا في
الاصل وقبله ساكن تقول يا راد في راد اسم فاعل من رد فانه لما حذف الدال الثانية التقى ساكنان الالف والدال الاولى
فحرك الدال الاولى بحركته الاصلية واما ان لم يكن المدغم متحركا في الاصل نحو اسحار وهو نبت فسيبويه يفتح المدغم فيقول
يا اسحار انما يفتح ما قبله من المنحرف الالف وغيره يكسره لساكنين او يجعل عطفا على قوله يكون ما بقي كانه اسم براسه
نقلا لان الترخيم وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فصار المحذوف منه لكونه بلا علة موجبة فيا سنه نسيا منسيا
فيقول على الاول وهو ان يكون المحذوف كالثابت يا حار بكسر الراء في حارث ويا هرق بسكون القاف في يا هرقل ويا ثمو في
يا ثمود ويا كرو في يا كروان ويا حبا وفي المسمى بحبلوى ويا شاة ارجني من رجن فلان بالمكان رجنا اي حبسها واساء علفها حتى
يهزل وزجنت هي بنفسها يتعدى ولا يتعدى فيجي شاة واجن ويا طي في يا طيئ وعلى الثاني وهو ان يجعل ما بقي كانه اسم
براسه يا حار بضم الراء والقاف ويا ثمي في يا ثمود فانه لما حذف الدال وجعل الباقي كالاسم براسه صار الواو في اخر اسم
متمكن في الاصل قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فحذف من لم يجعل الباقي كالاسم براسه فانه لم يكن الواو

في الطرف تقديرا وياكرا في ياكروان فانه لما حذف الالف والنون معه وجعل الباقي كاسم براسه ارتفع المانع من قلب الواو الفا
وهو وقوع الساكن بعده واما من لم يجعل الباقي كاسم براسه وكون المانع موجود التقدير فلا يقلب الواو الفا و ياحراء
في حراوي فيمن زعم انقلب الواو همزة فانه لما حذف يا النسبة وجعل الباقي كاسم براسه صارت الواو في الطرف بعد الف
الزايدة فقلبت همزة كما في كساء ورداء واما من لم يجعله كاسم براسه فان الواو حينئذ غير واقعة في الطرف وانما هي في الو
تقدير فلا يقلب همزة قال الشارح في تعليله لانه واو بعد الف زايدة فحقه ان يقلب همزة كما هو قاعدة الاعلال في نحو فالمذكور يقتضي
هذا ان يقلب الواو ايضا همزة على الاول الموجود تلك العلة بعينها ثم قال فلذلك قال القوم فيمن زعموا اي قالوا هكذا وليس بسديد
لان مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة في الموضعين الاول لو كان العلة ما ذكره الشارح اقتضى ذلك ان يكون مقتضيا
القلب في الموضعين ولكن العلة هي ما ذكرنا وكذلك علة القلب في نحو قائل وبايع ما ذكر بل العلة فيه هي وقوع الواو
في اسم فاعل اعل فعله هكذا ذكر اهل التصريف واما قوله فيمن زعموا فالاولى ان يقال انه اشارة الى انه ينبغي ان لا يجوز في حراوي
الوجه الثاني لئلا يلزم ان يكون فعلاء بفتح الفاء بغير التانيث وهو غير موجود فالواو في حراء هذه المرخمة منقلبة عن
وينفك عن الالف في التانيث فيها لان همزتها اذن ليست منقلبة عن الف التانيث وانما هي منقلبة عن الواو المنقلبة
عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث وفيه نظر لانها بدل عن حرف التانيث وان كان بمراتب والاولى ان لا ينصرف نظرا
الى الاصل او يقول الهمزة في يا حراء المرخمة هي الهمزة التي كانت فيها قبل الحاق يا النسبة بها وذلك لانها انما قلبت همزته
واوا لوجود يا النسبة بعدها فلما حذفت اليا نسيا رجعت الواو الى اصلها او نقول على الوجه الثاني يا شاء بالهاء
في يا شاه بتاء التانيث وذلك لان اصل شاة شوهة بدليل شويهة في التصغير فحذفت الهاء وقلبت الواو الفا فصار
شاة فاذا رخم على الوجه الثاني اعيد لام الكلمة وهي الهاء فصار يا شاه وانما اعيد لان ما قبل المحذوف وان كان ثاني الكلمة
وهو حرف لين برد لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات والحق في المعربات اسم على حرفين ثانيه حرف لين لئلا يبقى
الاسم المعرب على حرف واحد لانه يجب حذفه للين عند التقائه ساكنا مع التنوين للساكنين قال الشارح اصله
شوهة فلما رخم اعيد لام الكلمة لئلا يبقى اسم متمكن على حرفين الثاني لين لان بقاء الاسم على حرفين ليس لاجل الترخيم بل كان ثابتا قبله

لان تاء التانيث من شاة بمنزلة كلمة واحدة هذا على ان ما ذكره الشارح لو كان علة للاعادة لوجب اعادته
في نحو عدة وشية لوجود ذلك فيجمع انه لا يعاد فيه اتفاقا فيقال يا عد ويا ش وربا طلحة بضم الحاء وقد اجازوا فتحها
في ترخيم يا طلحة على الوجه الثاني بالحاق التاء اي تاء التانيث الساكنة التي كانت فيه قبل الترخيم بين الحاء وبين حركتها لانه
لو لم يجز وقيل يا طلح بالضم لا يعلم ان المنادى طلح او طلحة مرخمة وانما يكون التاء ساكنة لانه لا وجه لكسرها ولا لضمها
ولا يجوز ضمها ايضا لئلا يلتبس المرخم بغير المرخم وانما فتحت الحاء مع انها صارت ساكنة بالحاق التاء بينها وبين
حركتها لان ما قبل تاء التانيث يجب ان يكون مفتوحا وهذا الكلام على ما ترى لا يخلو من تعسفات وتمحلات بعيدة
فالاولى ان يقال في توجيه فتح تاء نحو طلحة قال الشيخ الرضي وهو قولهم في طلحة الترخيم فيما اخره التاء عومل اخر غير المرخم
في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء ومنه قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب
فانه لما ضم التاء فيما بين الميم وفتحه على ما قال القوم او عومل اخر غير المرخم معاملة المرخم على ما اخترناه ولا يجوز الوجه
الثاني في نحو يا صاح مما كان ترخيمه شاذا فلا يقال يا صاح لان ضعف التزام الترخيم الذي هو شاذ والتزام ما هو شاذ اشد
من ارتكاب مجرد الشذوذ ولا يجوز الوجه الثاني في ترخيم المسمى بحبلوي لما يلزم من كون الف فعلى لغير التانيث وذلك
لانه اذا حذف يا النسبة للترخيم وقيل يا حبلو لوجب ان يقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال يا حبلى فيلزم
ان لا يكون الف فعلى مضمومة الفاء للتانيث لانها منقلبة عن الواو والف التانيث لا تكون منقلبة عنها وفيه نظر لجواز
ان يقال حذفت يا النسبة وعادت الواو الى اصلها وهو الالف ولا يجوز الوجه الثاني في المسمى بطيلسان على لغة كسر اللام
فلا يقال فيه يا طيلس بالضم وانما يقال يا طيلس بالفتح لما يلزم في هذا الوجه مما ليس من ابنيتهم لانه ليس في الابنية فيعل
بكسر العين في الصحيح بكسر العين وانما جاء في المعتل العين نحو سيد واجاز السيرافي ذلك نظرا الى ان المثال ليس باصل الا ترى انه
يجوز ان يقول يا اسحق في منصور اتفاقا مع ان مفعل ليس من ابنيتهم وان كان في اخر الاسم زيادتان في حكم زيادة واحدة لا
بان تكونا زيدتا معا لا بان يكونا معا لمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان لمعنى اخر مع انهما حذفتا لانهما لما زيدتا
معا حذفتا ايضا معا سواء بقي بعد الحذف على اكثر من حرفين او لا نحو يا اسم في يا اسماء اذا جعلناها فعلاء من الوسامة على ما هو مشهور

مذهب سيبويه واما من جعلها افعالا جمع اسم فلا يكون مما فيه زيادتان زيدتا معا وانما هي من باب منصور وعمار وياعثم
في عثمان ومنه في نحو مروان وزمان باليد ويا ادم لحذف الزيادتين لان بقاء الكلمة على حرفين ليس لاجل الترخيم بل كان ثابتا
كانت كذلك خلافا للجرمي فانه ذهب الى منع حذف الزيادتين في نحو زيدان وان كان في اخره حرف صحيح غير تاء احترازا عن نحو
سعلاة فانه لا يحذف منه الا التاء لانه بمنزلة كلمة واحدة قبله مدة زائدة كالالف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء
الساكنة المكسور ما قبلها حذفتا ايضا ان كان الباقي بعد الحذف على اكثر من حرفين نحو يا منص في منصور لانه لما
حذف الحرف الصحيح لانه هو الاخر صارت المدة اخرا فتبعه في الحذف لانها الحق بالحذف من الصحيح والا يكن كذلك فالصحيح يحذف
لا غير فلا يحذف الواو والياء من كنهور وعثريف لتقويهما بالحركة ولا من برذون وقمطر لانها القلة المدة فيهما صارتا
تشبهتين بالحرف الصحيح ولا تحذف المدة من نحو مختار لانها ليست زايدة لانه في الاصل مختير ولا من نحو سعيد وثمود
الاسم بعد الحذف على حرفين والجزء الثاني من شطري المركب بمنزلة التاء لانه كلمة زيدت على الكلمة الاولى فاشبهت
تاء التانيث فيحذف الجزء الثاني كما يحذف تاء التانيث قالوا يا بعل في يا بعلبك ويا خمسة في المسمى بخمسة عشر وفي الوقت
يقلب التاء هاء على اللغتين ولا يجوز الترخيم في غير النداء الا لضرورة وذلك لكثرة استعمال المنادى وكون المقصود
بالذي هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للشروع في المقصود ولم يتبع بذلك في الترخيم في غير النداء المذهب
الاول وهو ان يكون المحذوف كالثابت عند المبرد خلافا لسيبويه وانما لم يتبع فيه ذلك لان ارادة المحذوف
تدل على انه ترخيم والترخيم انما يكون في النداء اما اذا جعل المحذوف نسيا فكانه لم يحذف منه شيء فلا يكون فيه ترخيم
في الظاهر وما انشده سيبويه من نحو الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي يا امامة بحذف التاء
وترك الميم على فتحته فلو لم يكن المحذوف كالثابت لوجب ان يرفع اماما لانه فاعل اضحت فقد رده المبرد وقال الرواية
وما عهدي كعهدك يا اماما والظاهر مذهب سيبويه لانه قد جاء الترخيم في غير النداء على المذهبين اما على المذهب
الاول فكما في هذا البيت واما على المذهب الثاني كقوله ديار مية اذ مي تساعفنا اي اذ مية فرخم مية وجعل الباقي
كاسم براسه ولذا رفعه واما اختلاف الصيغة فقولهم يا نومان وهو كثير النوم فلا يستعمل في غير النداء وكذا المعدول

عن يا فسق فانه معدول عن فاسق ولم يستعمل فسق الا في النداء وهو معرفة ويا لكاع من لكع الرجل اذا لوم ولفظها
ان كل ما هو على وزن فعل في سب المذكر وعلى فعال في سب المونث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع مختصا بالنداء
يا ملامان اي يا لئيم ويا مكرمان اي يا كريم وكذا كل ما هو على مفعلان فانه مختص بالنداء ونحو الوم بما اطوق
ثم ادي الي حيث تعيب منه لكاع من الشواذ لان لكاع فيه مستعمل في غير النداء فانه خبر للمبتدا وهو تعيين منه ومنهم
يا فل اي يا فلان وليس بمرخم فلان بل هو اسم مبني على حرفين جعل بمنزلة ثم لان النداء موضع تخفيف والا اي وان كان
مرخم فلان لقيل فلا كما يقال في ترخيم يا عثمان يا عثما لكن ليس احد يقول يا فلا وقولهم في المونث يا فلة اصلها ولو
يا فل مرخم يا فلانة لكان يا فلان مرخم يا فلانة بينبغي ان يقال في ترخيمه يا فلان لحذف التاء وابقاء الالف والنون
فلا يقال يا فلة بحذف الالف والنون وابقاء التاء لان الترخيم انما يكون في اخر الكلمة وقول ابي نجم في لجة امسك فلانا
عن فل من الضرورات لانه استعمل صيغة فل في غير النداء فقال سمعت لجة الناس بالفتح اصواتهم وضجتهم ووزنه فعل
تقديرا والذاهب منه الواو التي هي لام الفعل فكان اصله فلو كعشق حذف الواو منه كما حذف من يد ودم ومنها
اي ومن المواضع التي يجري فيها الفعل قياسا باب الاختصاص ويكون الاختصاص على طريقة النداء يعني ان يكون منقولا
عن النداء وذلك بان يذكر اولا ضمير المتكلم ويوتى بعده باي ويجرى مجراه في النداء من ضمه والاتيان بعده بها التنبيه
ووصفه بذي اللام او بذكر بعض ضمير المتكلم في مقام اي اسم مضاف منصوب دال على مفهوم ذلك الضمير وذلك اما
ان يكون لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار والتصاغر نحو انا افعل كذا ايها الرجل اي انا افعل كذا مختصا
من بين الرجال بفعله وقد يكون للافتخار نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اكرمه مختصا من بين الرجال باكرام
او للتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال فكل هذه صورته صورة النداء وليس
لان المراد من صفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وقوله ايها الرجل في موضع النصب لانه حال لانه في
تقدير مختصا من بين الرجال وانا معاشر العرب نفعل كذا كان الاسم المضاف فيه قائم مقام اي ودال على مفهوم ضمير المتكلم
ولا يثبت فيه حرف النداء الا ترى انهم لم يستعملوا فيه حرف النداء فيما لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما في

خصاص

منه والمندوب لانه منقول عن باب النداء الى باب الاختصاص لان المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله وقد يكون الخ
على غير طريقته اي طريقة النداء بان لا يكون منقولا من النداء نحو نحن العرب اقرى الناس فانه ليس منقولا عن النداء
لان المنادى لا يكون معرفا باللام فيكون نصبه بفعل مقدر اعني اعني العرب واخصهم وقولهم بنا تميما يكشف الضباب
اي اخص تميما وليس منقولا عن النداء والا لوجب ان يقال تميم بالضم لانه مفرد معرفة والضبابة سحابة تغشى الارض
كالدخان واعلم ان المص تبع ابن الحاجب في هذا الكلام فانه قال ان المعرف باللام ليس منقولا عن النداء والمضاف
يحتمل الامرين اي ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بالمقدر كما في يا ايها الرجل وان يكون بفعل مقدر كاعني واخص
كالاول الا ان الاولى ان يقال انه منصوب نصب العرب اذ النقل خلاف القياس فجعله اصلا في نفسه مع صحته اولى من جعله
منقولا وقال الشيخ الرضي الاولى ان يقال نصب الجميع على انه منقول عن النداء اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا لكنهم
جوزوا النصب ودخول اللام في نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء الذي
لا يجامع اللام ومنها ما ينصب على المدح او الشتم او الترحم انشاء نحو الحمد لله الحميد والحمد لله اهل الملك وحمالة
الحطب فيمن قرا بنصب حمالة واما من قرا برفعه فيكون خبر مبتدا اي وهو امراته ومررت به المسكين فان هذه المنصوبات
تنصب بفعل مقدر لا يظهر وهو اعني واخص او امدح او اذم او اترحم على حسب المواضع والغالب عليها اي على ما ينصب
على احد هذه الاشياء التعريف بالاضافة او باللام وقد جاء هذا المنصوب نكرة في قوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا
مراضيع مثل السعالي فان شعثا منصوب على الترحم قبله فاوردها مرصدا حافظا به ابن الدجى لاطيا كالطحال
معينا مغيلا لا الا الشيص ذا فاقة ملحما للعيال ويأوي البيت الخبر المستكن في اوردها للعير الوحشي والبارز المنصوب
للاتن والدجى الظلمة والدجى اسم جمع دجية وهي بيت الصايد وقيل للصايد ابن الدجى لانه يكمن بالليل للصيد والمرصد
المرصد وهو المكان الذي يرصد به الصايد الوحشي ولاطيا حال من ابن الدجى اي ملتصقا بالارض يخفى عن الصيد
يريد ان لزوقه بالارض كلزوق الطحال بالجنب والمعين هو المكتسب والمعيل هو الذي اعاد اكل الصيد مرة بعد اخرى
والشيص الصيد والفاقة الحاجة والملحم هو الذي ياتي باللحم اهله والغرض من هذه الاوصاف وصفه بلزومه للصيد لفقره

وسوء حاله والشعث جمع شعثاء والمراضيع جمع مرضع الشعث الكثير تولدت الباء وكثرها فما لبس في جمع
والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان ومنها التحذير وهو اما منصوب هذا شامل لغيره من المنصوبات بتقدير
اتق وما يؤدي معناه واحترز به عن مثل زيدا في جواب من قال من اضرب فانه وان كان منصوبا الا انه بتقدير اضرب
او بتقدير اتق تحذيرا مما بعده احترز عن نحو زيدا في جواب من قال من اتقي فانه معمول بتقدير اتق لكنه ليس تحذيرا مما بعده
وقوله تحذيرا منصوب على انه مفعول له والعامل فيه المصدر وهو قوله بتقدير اتق نحو اياك والاسد وماز راسك والسيف
اي نح راسك من السيف ونح السيف عن راسك قاله قعنب اليربوعي لكرام المازني حين جاء ليقتل بجير القشيري وقد اسره كرام
لخاله المازني دون اسيره فقال له قعنب ذلك والسيف في يده فماز ترخيم مازن فكانه اسمى كرام بلقب جده ثم رخم هذا
اللقب مما يرى الى الابناء وقيل انه ترخيم مازني وفيه شذوذ لان ترخيم غير العلم وحده نحو مثل يا ابت اي اتق
ان تعرض للاسد والاسد ان يهلكك هكذا قال جار الله في تقدير اياك والاسد لحذف فاتق لنقص النزاع بسرعة الى ما هو
المقصود من الكلام لان ذلك لا يقال الا اذا كانت الليلة مشرفة والوقت ضيقا وكان القايل يرى ان الوقت اضيق من ان
يتكلم فيه بالفعل ثم حذفت النفس لعدم الاحتياج اليه وذلك لانه انما جي به عند وجود الفعل لكراهة الجمع بين ضميري
الفاعل والمفعول لشي واحد ولما حذف الفعل مع الفاعل زال ذلك الاحتياج وفي هذا التقدير تطويل بين ضميري الفاعل
والمفعول لشي واحد اذا كان احدهما متصلا لان حكم المتصل حكم الظاهر وتقول اياك من الاسد واياك من ان تحذف
الارنب والحذف رمي الارنب بالعصا والخذف بالخاء المعجمة الرمي بالحصى واياك ان تحذف يعني كما يجوز ان يذكر المحذور بواو
العطف ويكون الكلام على جملتين يجوز ان يذكر مع من ظاهرة او مقدرة ويكون الكلام على جملة واحدة ويكون من متعلقا
بالفعل المقدر وانما كان من مقدرة اذا كان المحذور منه مع ان فانه لما كانت موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة
التي بعدها في تقدير اسم واحد جاز حذف حرف الجر منها قياسا للتخفيف ولا تقول اياك الاسد يعني لا يحذف حرف الجر
من الاسم لامتناع تقدير حرف الجر لانه انما يحذف من ان وان قياسا ومن غيرهما انما يحذف سماعا نحو استغفر الله ذنبا
او من ذنب ولامتناع تقدير حرف العطف لان حذفه اشذ من حذف حرف الجر لانه لم يثبت حذفه الا نادرا وقوله فاياك اياك

المراد فانه الى الشر دعاء وللشر جالب اعتراض لا يحذف حرف الجر من المراء وهو اسم فاجاب عنه بقوله وهو شاذ لا يقاس عليه
او محمول على الضرورة والكلام في سعة الكلام او محمول على ان المراء مصدر وجار مجرى ان فما يجري في جواز حذف حرف الجر منه على
ما يقدر به من ان مع الفعل وهذا قول ابن ابي اسحق او محمول على انه اي المراء شروع في كلام اخر منصوب بفعل مقدر وهو نحو
وما قبله وهو اياك اياك مستقل بنفسه ويكون من باب الاسد الاسد وهو قول الخليل وهكذا قال ابن الحاجب وقال الشيخ الرضي
وهذا قول سيبويه او ذكر المحذور منه مكررا وهكذا قال ابن الحاجب المص تبع ابن الحاجب في هذه العبارة وفيها نظر لانه ذكر ان كان
مصدرا معطوفا على قوله اما منصوب لكان فيه بعد من حيث المعنى وان كان بلفظ ما لم يسم فاعله يلزم ان لا يكون الا متصلا
من حيث المعنى لان او المتصلة ينبغي ان تليه مثل المذكور قبل واذا لم يكن متصلة يكون منفصلا ويكون للاضراب عن الاول
والاثبات للثاني فيلزم هنا ان يكون اضرابا عن قوله اما منصوب بتقدير اتق الخ وليس كذلك ولو قلنا ان ذكر مصدر منصوب
على انه عطف على قوله تحذيرا لكان اوجه نحو الاسد الاسد اي احذر الاسد والجدار الجدار اي احذر الجدار المتداعي والصبي الصبي
اي احذر ايطاء الصبي والطريق الطريق اي خل الطريق ونحو اياك اياك فانه لا يجوز اظهار العامل عند بعضهم في المكرر نظرا
الى تكرير الاسمين مع ان احدهما بمنزلة النايب عن العامل وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول معا وقد اجاز قوم اظهاره
اذا كان المكرر اسما ظاهرا نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كما في قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا
ومنها الاغراء ويكون مكررا ايضا كما يكون التحذير مكررا وضابطه كل مغرى به مكررا او معطوف عليه بالواو مع معطوفه نحو
قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح واما الذي مع العطف فنحو شانك والحج ونفسك وما يهمها
والعامل فيه الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما ذكرنا في التحذير ومنها ما يضمر عامله من المنصوبات بشرط ان يفسر ذلك
العامل اما بلفظه او معناه او لازم معناه وانما وجب اضماره لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي المفسر عامل من
فعل وشبهه واقع بعده اي بعد ما يضمر عامله مشغول عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع
اليه اي اما لا يعمل فيه بسبب العمل في ضميره وحيث لو دخل في الضمير لعمل فيه احترز به عن نحو زيدا ضربت فانه غير مشتغل بضميره لانه
مشتغل به فلا يكون من هذا الباب لان عامله [illegible] وهو الفعل المؤخر ومتعلقه اي ومشتغل عنه بمتعلق ضميره ومتعلقه قد

مضافا الى الضمير نحو زيدا ضربت غلامه او موصوفا العامل نحو زيدا ضربت رجلا يحبه او موصولا له نحو زيدا ضربت الذي يحبه
وغير ذلك من المتعلقات ويشترط فيه ان يكون الضمير او متعلقه منصوبا لفظا او محلا فالاولى ان يقال مشتغل عنه بنصب
ضميره او بنصب متعلقه لفظا او محلا احترز به عن نحو ازيد ذهب به على ما يجي ان شاء الله تعالى نحو زيدا ضربته المضمر مفسر بلفظه
او زيدا مررت به المضمر مفسر بمعناه او زيدا ضربت غلامه المضمر مفسر بلازم معناه اي ضربت في المثال الاول وجاوزت في المثال
الثاني لان مررت بمعناه واهنت في المثال الثالث وذلك لان ضرب الغلام من لوازم اهانة مالكه والرفع اي رفع هذا
الاسم الذي اضمر عامله بشرط التفسير بالابتداء وانما قال ذلك لئلا يظن ان رافعه فعل كان ناصبه اذا نصب فعل يفسره
بالابتداء اذ عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب هو الابتداء اجود لاحتياج النصب الى اضمار الفعل والاصل عدمه
بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي لم يظهر قط حتى يقال انه قد اضمر عند عدم قرينة خلافه اي خلاف الرفع وهو النصب اي
الرفع اجود عند عدم قراين النصب التي يكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا والمراد ان يكون قراين النصب
كلها معدومة وذلك لان المعتبر من قراين النصب او عند وجود قرينة للرفع هي اقوى منها اي من قرينة خلاف الرفع اي من قرينة
النصب وهي تتبين على ما ذكره المص وغيره كاما مع غير الطلب نحو اما زيد فاما عمرو فضربته فانه لو لم يكن فيه اما لكان
النصب هو الاجود لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على
الفعلية والاولى التناسب لكن مع وجود اما كان الرفع هو الاجود لان اما من الحروف التي يستانف بعدها الكلام وتنبت
ثم يكون معها قصد التناسب لكون وضعها للاستيناف الذي هو ضد مناسبة ما بعدها لما قبلها وحيث الجملة سبب اما
وانما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الاضمار وانما قال مع غير الطلب لانها لو كانت مع الطلب وهو الامر
والنهي والدعاء فقط لكان النصب هو الاجود نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع هذه خبرا
للمبتدا وهو قليل في الاستعمال لان حمل الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل وانما مع سائر
انواع الطلب نحو اما زيد فلا تضربه واما زيد فليست تضربه فيجب رفع الاسم معها لان [illegible] لا يجوز عمل ما بعدها فيما قبلها ومثل اذا للمفاجاة
نحو خرجت فاذا زيد [illegible] فان الرفع هو الاجود لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الفعلية يعارضها ندرة وقوع الفعل بعد

جملة
اذ المفاجاة فيرجح الرفع على النصب لعدم استلزام الرفع الاضمار الذي هو خلاف القياس ويختار النصب عند العطف على
فعلية للتناسب نحو لقيت القوم وزيدا ومررت به فانه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية على فعلية وعلى تقدير الرفع
يكون عطف جملة اسمية على فعلية والاول اولى للتناسب بخلاف لقيت القوم واما عمرو فمررت به فانه لا يختار فيه النصب لوجود
اما الغير الطالب او لقيت القوم فاذا عبد الله يضربه عمرو فانه لا يختار فيه النصب بل الوجود اذا المفاجاة فيختار النصب في
موضع هو بالفعل اولى من الاسم كالواقع بعد حرف النفي فانه على تقدير الرفع كان حرف النفي داخلا على الاسم وعلى تقدير النصب
كان داخلا على الفعل ودخوله على الفعل اولى لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما يتعلق معنى اولى
وبعد حرف الاستفهام وهو الهمزة فقط فانه على تقدير النصب يكون داخلا على الفعل ودخوله على الفعل اولى لما ذكرنا
في حرف النفي وانما قلنا فقط لانه يرجح هل زيدا ضربته وان كان بتقدير الفعل ويرجحه لانه على تقدير النصب كان اضافته
الى الجملة الفعلية وهي اولى من اضافته الى الاسمية لدلالتها على المجازاة في المكان كدلالة اذا عليها في الزمان ويختار
النصب في الامر والنهي وقد عرفت علة ذلك نحو ما زيدا او ازيدا ضربته وحيث زيدا تجده فاكرمه وزيدا اضربه وزيدا لا تضربه
هذه امثلة ما ذكر على الترتيب واما مثل ازيد ذهب به فالرفع واجب فيه ليس الا الرفع لانه وان كان فيه اسم بعده فعل
مشتغل بضميره الا انه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه لان ذهب لا يعمل في مثل زيد المقدم عليه شيئا من العمل واما لا يجوز نصبه
بمناسب ذهب كما يجوز في نحو الجوان اولي عليه الهم وازيدا انت محبوس عليه فيكون التقدير الاسرق الذهاب به لانه لا يكون
التقدير الاسر اللهم الجوان والابث زيدا لان الضمير المشتغل به ينبغي ان يكون منصوب اللفظ او محله على ما اشرنا اليه قبل
وليس الضمير في ازيد ذهب به منصوب لا لفظا ولا محلا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا اليس مما نحن فيه اي مما اضمر عامله
بشرط التفسير وان كان في الظاهر انه منه لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله كقوله تعالى وربك فكبر لكن القراءة السبعة اتفقوا
على الرفع مع ان النصب مع الطلب هو المختار كما عرفت ولا يجوز ان يكون القراءة العربية على غير المختار فيحمل النحاة وجها
يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه ان يكون القراءة على خلاف المختار واشار الى ذلك بقوله فان الفاء في فاجلدوا
بمعنى الشرط في الزانية لانه في تقدير التي زنت فيكون المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط لكونه موصولا صلته فعل عند المبرد

جملة

فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره لان المانع فيه ليس اشتغاله بضميره او متعلقه فقط بل المانع هنا ان ما يعمل فيما الا لم يكن
زايدة وكانت واقعة في موضعها لا يعمل فيما قبلها لو الفاء في الاية كذلك اما اذا كانت زائدة نحو قوله ثم اذا احاط بهم الله الى قوله
ثم او كانت واقعة في غير موقعها لما بعدها يعمل فيما قبلها او حملتان عند سيبويه وسقلتان فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه
بضميره قال سيبويه ان الزانية مبتدأ الخبر محذوف وخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد حكم الزانية والزاني ثم ابتدا فاجلدوا
فهي جملة اخرى بيان لذلك الحكم ويختار النصب في نحو قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ليعني من
مرجحات النصب ان يكون مخلصا من ابهام غير المقصود كما في الاية فان نصب كل شيء ورفع توهم كون خلقناه صفة لشيء الاول كان
صفة لم يكن مفسرا للناصب قبله واذا لم يكن صفة كان خبرا فيلزم عموم خلق الاشياء بقدر خيرا كانت او شرا كما هو قول اهل السنة
ولو قرئ كل بالرفع لاحتمل ان يكون خلقناه صفة مخصصة فيفيد غير المعنى المقصود وان يكون خبرا فيفيد المعنى المقصود
فالرفع والنصب يستويان في مثل زيد قام وعمرا اكرمته عنده ار في داره لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما الجملة الاسمية
وهي الجملة الكبرى اعني المبتدأ وخبره والثاني الجملة الفعلية وهي الجملة الصغرى وهي الفعل مع فاعله فان رجح الرفع بسبب عطف
الجملة رجح النصب بقرينة المعطوف عليه فيتعارضان واما قال عنده او في داره لانه لو لم يذكر احدهما لورد عليه ما اورد على ابن
الحاجب من انه لا يصح عطف الجملة الثانية على الفعلية لوجود العربي في المعطوف عليه لكونه جملة واقعة خبر المبتدأ وعدمه في المعطوف
ويجب النصب في هذا الاسم الدارع بعد كلمة لا يليها الا الفعل كالشرط اي كحروف الشرط مثل ما وحروف التحضيض نحو ان
زيدا ترو تضربه وهلا زيدا ضربته لان حروف الشرط والتحضيض يجب ان يدخل على الفعل لفظا او تقديرا وههنا لم يدخل
على الفعل لفظا وجب ان يقدر الفعل بعدها والا يلزم دخولها على الاسم من جنس المفسر وهو ناصب فوجب النصب وبعضهم جوز رفع
الاسم في ان زيدا ضربته على تقدير ان ضرب زيد ضربته وهو خلاف الاصل لان شرط المفسر موافقة المفسر في اللفظ وليس منه
اي من الباب وان كان منه ظاهرا كل شيء فعلوه في الزبر لفساد المعنى المقصود فيكون خارجا عنه بقوله مشتغل عنه بضميره
لان المانع فيما قبله ليس هو اشتغاله بضميره فقط بل المانع من عمله فيه فساد المعنى المقصود وذلك لانه ان اشتغل بدلا
بضميره صار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فان كان الجار والمجرور بمعنى قوله في الزبر متعلقا بفعلوا لزم فساد المعنى لانهم ما فعلوا

فان جاء القوم وقد

في الزبر اي في صحايف الاعمال شيئا بل الكرام الكاتبون او نحوهما الكتابة وان كان صفة لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء
ثابت في صحايفنا عمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود في حالة الرفع ولان وصف المقصود المعنى
بقوله المقصود لان المراد بقوله كل شيء الاية ما هو المراد بقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ
والجملة الفعلية صفته والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ تقديره كل شيء مفعولهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر
صغيرة ولا كبيرة ومن المنصوبات الحال وهي ما يبين هيئة الفاعل التي يكون عليها الفاعل عند وقوع الفعل منه او
هيئة المفعول عند وقوع الفعل عليه او يعبر منع الخلو وقوله لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا
ويخرج عن التعريف الجملة التي تقع حالا ولا صاحب لها الحولية وقد اعتدى والطبرجي وكتابها وخرج عنه الحال
عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا فيه نحو قوله تعالى بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
ويمكن الجواب عن الاخير بانه لا يجوز الحال عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف
اليه مقامه كما في الاية الاولى فانه يجوز ان يقال بل نتبع ابرهيم بدل قوله بل نتبع ملة ابرهيم فكان الحال في التقدير حالا عن
المفعول او كان المضاف الذي هو فاعل او مفعول في المعنى جزءا من المضاف اليه فكان الحال من المضاف اليه حالا عن
المضاف لكونه جزءه والمضاف باعتبار ضميره الذي في مقطوع فاعل نحو ضربت راكبا زيدا حالا من الفاعل لفظا وضربت
زيدا راكبا حالا من المفعول لفظا ولا يجوز ان يكون حالا من الفاعل لانه اذا لم تكن قرينة تبين صاحبها وكان الحال
حالا من الفاعل وجب تقديمه على المفعول لرفع الالتباس وما شانك قائما حالا من الفاعل معنى لان المعنى ما تصنع
قائما وهذا بعلي شيخا حالا من المفعول معنى لان المعنى اشير الى بعلي او انبه عليه في حال الشيخوخة وقد يكون الحال
لهما اي للفاعل والمفعول على الجمع ان كان الحالان متفقين او التفريق ان كانا مختلفين نحو لقيته راكبين
ولا منع من التفريق وان كان الاولى الجمع بينهما لانه احصر نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا
ولقيته مصعدا منحدرا قال الشارح اي لقيته وانا مصعد وهو منحدر او بالعكس وكذا قال المصنف قال الشيخ الرضي وان
كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا

منحدرا

منحدرا فان لم تكن فالاولى ان يجعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف ان يجعل
حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا او المصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة
المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين
بجنب صاحبه ما لم يكن كل واحد بجنبه وعاملها الفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل او يكون فيه حروفه كاسم
الفاعل والمفعول ويتقدمها اي يتقدم الحال عامله اذا كان فعلا او شبهه اذا لم يكن مانع يمنع من تقدمها كما اذا كان
العامل فعلا غير متصرف او افعل التفضيل او كان مصدرا او كان صلة للام او صلة لحرف مصدري كما او ان اذا
كانت الحال جملة مصدرة بالواو فلا يقال راكبا ما احسن زيدا لعدم تصرف فعل التعجب ولا راكبا زيدا افضل من عمرو
لضعف افعل التفضيل في العمل ولا اعجبني حسنه الضارب هندا ولا اعجبني حسنا ان ضرب زيد هندا ولا والشمس
طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وبعضهم جوز الخوشتي يوثب الحلبة قال المصنف ذلك لانهم يوردون الجليل زهو وهم مخمورون
فاذا اصدروا انفردوا واشتغل كل واحد بحلب ناقته ثم يوثب الاول فالاول يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الاحوال
وشتى فعلا من شت اذا تفرق وهي حال متقدم على عامله وهو فعل وهو يوثب اي يوثب الحالبون حال كونهم متفرقين
وزيد متكيا جالس الحال فيه تتقدم على عاملها وهو شبه الفعل وتتقدمه ايضا اذا تضمن الحال معنى الاستفهام
نحو كيف فعلت اي كائنا على اي حال فعلت ويجيء يقول في البدل منه كيف فعلت اقائما فعلت ام قاعدا ويجوز ان يكون كيف صفة
لمصدر الفعل الذي بعده ويكون المعنى انفعل كائنا على اي حال فعلت او نقول في البدل افعلا حسنا ام قبيحا او كيف
زيد فاعل اي كائنا على اي حال زيد فاعل او عاملها معناه اي معنى الفعل وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صفته
كالمستقر من الظروف نحو زيد في الدار قائما واسماء الاشارة نحو هذا بعلي شيخا وحرف التنبيه نحو ها هو زيد مقبلا وشفقا حالا عن
قال الشارح اي انبهك حالا ابالك على هذه الجملة وهي هو زيد وذو الحال هو الكاف في انبهك وليس ذو الحال زيد
اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وفي صاحبها واحدا لان العامل في زيد
الذي هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل اللفظية اقول ذو الحال هو هو كما ذكرنا ويكون العامل فيه معنى التنبيه

باعتبار كونه مفعولا معنى والتجرد عن العوامل اللفظية باعتبار كونه مبتدا ولا يجوز ان يكون ذو الحال هو المخاطب على ما قال الشارح
والا لزم ان يكون المقبل هو المخاطب كلا زيد او ليس كذلك لان هذا الكلام انما يقول المخاطب عند اقبال زيد لا عند اقبال
المخاطب وتحو ليت نحو ليتك قائما عندنا ولعل نحو لعلك جالسا في الدار وكان نحو كانه اسد النضب لمعنى التمني والترجي
والتشبيه ونحو ذلك نحو حرف النداء نحو يا ربنا مستهاو كاف التشبيه نحو زيد كعمرو قائما او معنى التشبيه من غير لفظ دال عليه
نحو زيد عمرو مقبلا وكذا المنسوب نحو انا تميمي متحمرا واسم فعل نحو عليك زيدا راكبا ولا يتقدم اي لا يتقدم الحال معنى الفعل
لضعف مشابهته الفعل لعدم موافقته له في الحروف والصيغة خلافا للاخفش فانه يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا
كان ظرفا او جارا ومجرورا بشرط ان يكون المبتدا مقدما على الحال نحو زيد قائما في الدار وامامك تاخره فوافق سيبويه في المنع
فلا يجوز عنده ايضا قائما في الدار ولا قائما في الدار زيد بخلاف الظرف فانه يجوز تقديمه على العامل المعنوي لجواز الاتساع
في الظروف بما لم يتسع في غيرها وان كان الحال مشابها للظرف من حيث المعنى لانها بمعنى الوقت نحو قولك كل يوم لك
درهم فدرهم مبتدا ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على انه ظرف والعامل فيه معنى الفعل
الذي في لك ولا تقول قائما لك درهم وقد اجيز تقديمها اي تقديم الحال على العامل المعنوي ايضا كما جاز تقديم الظرف
حال كون الحال ظرفا مستقرا واجيز ح تقديمها على عاملها المعنوي تشبيها للظرف المستقر بالظرف اللغو وكان على المقام ان يقول
العامل المعنوي ايضا بالظرف لانه اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يجوز تقديم الحال عليه ولا يتقدم الحال على صاحبها
المجرور بالاضافة اتفاقا سواء كانت الاضافة لفظية او معنوية او بحرف الجر على الاصح وهو قول سيبويه واكثر النحويين
نحو مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذي الحال لانها صفة له في الاصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة
او بحرف الجر لا يتقدم على الجار بوجه من الوجوه فكذلك الحال لا يتقدم عليه خلافا لابن كيسان وابن برهان وابي علي فانهم جوزوا
تقديم الحال على المجرور بحرف الجر وفرقوا بين المجرور بالاضافة وبين المجرور بالحرف بان حرف الجر كالجزء والتضعيف في تقدير الفعل
فيكون من تمام الفعل فيكون قولك ذهبت بهند راكبة بمنزلة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز في اذهبت هندا راكبة تقديم الحال
على صاحبها يجوز ايضا في ذهبت بهند راكبة لانه بمنزلته وقال ابو البركات انما امتنع هذا لان الفعل لما كان لا يصل الى ذي الحال الا

بحرف جر لم يجز ان يعمل في الحال قبل ذكر الحرف الا ان يكون الحال ظرفا فانه يجوز تقديمها على صاحبها المجرور ولا تحجه بمجرده اي يجوز تقديم
الحال على صاحبها المجرور مطلقا اي سواء كان الحال ظرفا او لا في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فان ابن كيسان استدل
بهذه الاية قال ان كافة حال من الناس وهو مجرور وقد تقدمت عليه اي ما ارسلناك الا الى الناس كافة اي جميعا وانما لم يكن فيه
حجة لان الزجاج ذكر ان كافة هنا حال من الكاف في ارسلناك وهو اسم فاعل من الكف والتاء فيه للمبالغة مثلها
في علامة ورواية والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وقال صاحب الكشاف ان تاء كافة
على المصدر والمعنى وما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم ويتقدم الحال على غير المجرور كالمرفوع والمنصوب
جوازا نحو جاء راكبا زيد وضربت راكبا زيدا فانهم متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها اذا كان ظاهرا مرفوعا او منصوبا او مجرورا
الا اذا كان مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل نحو جاء راكبا زيد فمنعه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يرجع الى ذي الحال
المؤخر وهذا القول مردود لان الحال متاخر في التقدير والنية لان مرتبة الحال بعد مرتبة صاحبها فلا يلزم ذلك ووجوبا في
مثل جاء راكبا الا دهم صاحبه فانه يجب تقديم الحال هنا على صاحبها لانه لو اخر الحال عن صاحبها وهو الادهم لزم الاضمار
قبل الذكر لان الضمير في صاحبه عائد الى الادهم وهو متاخر على هذا التقدير لفظا ومعنى ولو اخرت بدون صاحبها لزم
الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي لان معمول المعمول اجنبي عن العامل وكذا يجب تقديمها اذا اضيف ذو الحال
الى ضمير يعود الى ملابس الحال نحو قولك شاتم زيدا اخوه وحقها اي حق الحال ان تكون نكرة لان التنكير اصل ولا يحتاج الى
التعريف فيبقى على الاصل وانما لا يحتاج اليه لان المقصود من الحال تعيين الحدث المنسوب الى الفاعل او المفعول اليه
وهذا التعيين يحصل من النكرة ولا يحتاج فيه الى التعريف ولذا اي ولكون حقها التنكير يمتنع اضمارها اي جعلها ضميرا
نحو جاء في زيد قائما وجاء شيئا عمرو على ان يجعل الضمير في جا به حالا وانما لا يجوز ذلك لكون الضمير معرفة ونحو قولك فاوردها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال فالعراك مع كونه معرفة حال لبيد يصف حمارا وحشيا واتانا اي اورد الحمار الاتن
معاركا بعضها بعضا لتزاحمها على الماء ولم يطردها لانه لم يخف ما يخاف الرعاة الذين يدبرون امر الابل فاذا اوردت
الماء حبسوها قطعا قطعا حتى تروى والنغص بالصاد المهملة عدم تمام الشرب وبالمعجمة تحريك الراس وكلاهما رواية قال الشارح

بزيادة بعضها بزحم بعضها حتى لا يقدر ان يتحرك لشدة الازدحام فهو واقف لا يمكنه على الحركة والدخال في الورد ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب قال ابو عبيدة يردي
فارسلها العراك والنغص الاعجال يقول لم يشفق عليها ايها سقاها المورد عنها ندخل الماء ثانية ونحو فعلت جهدك وطاقتك
الجهد بضم الجيم بمعنى الاجتهاد والطاقة بمعنى الوسع ومررت به وحده اي وحده متوحدا والقاه فيام المصادر التي
مقامه كما في قوله تعالى واقام الصلوة والوحدة الانفراد وغيره اي وغير المذكور من المصادر المعرف بلام التعريف
او الاضافة الى الفاعل نحو رجع عوده على بدئه فالبدء مصدر بمعنى الابتداء وقع موقع المفعول به اي رجع عائدا على
ما ابتدا به متاول وفي جعل التاويل قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا
ومطيقا ومنفردا قال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي معتركة العراك
ومجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحده وكذا نحو جاؤا قضهم بقضيضهم متاول بانه بمعنى كافة والقض
ههنا بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع منقوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع ازدحامهم كاسرا
ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فاه الى في لانه في الاصل فوه الى في الا انه
لما فهم من الجملة معنى المفرد لان معناه كافة ازيل عن الجملة معناها واقيمت مقام المفرد واعرب ما قبل الاعراب منها
وهو الجز الاول اعراب المفرد ونحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير بمعنى الا مراة جما والمراد اي كثيرة اللحم على المرافق من الجم
وهو الكثير بقال رجل البطن اذا كثر والغفير من الغفر وهو الستر فعيل بمعنى الفاعل وانما حذف التاء منه مع انه صفة
الجماعة لان فعيلا بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول فعلى زيادة اللام في الجماء والغفير اي مررت بهم حال كونهم
جماعة كثيرة ساترة بكثرتهم وجه الارض قال الشارح لعل معناه انه بمعنى نكرة كما ان العراك بمعنى معتركة وكان
الاولى ان يقول ان تاويله انه بمعنى النكرة كما كان العراك بمعنى معتركة اقول لو كان مراده ذلك لما فصله عما قبله
ولما اوله بتاويل اخر بل مراده ما قبله ومنها ان العراك معرفة الا انه واقع موقع النكرة وهي معتركة فلا يكون اللام فيه زائدا
بخلاف الجماء فانه ليس معرفة واقعة موقع النكرة بل هي بعينها نكرة واللام فيها زائدة وصاحبها اي يكون نكرة لانه في المعنى محكوم عليه

كما ان الحال خبر واصل المخبر عنه ان يكون معرفة لانه كلما ازداد تخصيصا وتعريفا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد بعدا
كانت الفائدة اقوى ولانه لو كان نكرة لكان تخصيصه بالصفة اولى من ذكر ما يقيد الفعل المنسوب اليه من الحال
الا نكرة موصوفة مخصصة بوصف او نكرة مخصصة باضافة نحو نظرت الى جارية امراة مختالة ولو قال لا بد لقوله
موصوفة مخصوصة ليشمل هذين القسمين لكان اولى او نكرة مغنية عن التعريف او صيرورة كالنية في الافادة
غناء المعرفة لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها في سياق النهي والنفي او معناه نحو ما جاءني رجل راكبا فانها
اذا كانت مستغرقة كانت متعينة لان المراد منها ح الافراد فردا فردا او نكرة واقعة في حيز الاستفهام لاحداث الاستفهام
فيها او الجز التعريف اما لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة الا ترى ان المعنى من قولك ارجل في الدار اهو الجنس
فيها او اما لان الاستفهام بمنزلة النفي في كونه غير موجب او واقعة حال بعد الا بمعنى الانتقاض للنفي السابق واعلم ان في
قوله او بعد الا تعسفا فلو قال بدله او قبل الا لكان سالما من التعسف وانما يجب ان يكون الانتقاض للنفي لان الحال
لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يجي في الموجب في الاغلب انما حسن تنكيره لان الا
يقطع ما بعده عما قبله فلا يصلح الحال ان يكون صفة له لانقطاعه عنه ومنه نظر لجي ما بعد الا صفة لما قبلها كما يجي
والاولى ان يقول النكرة ههنا ايضا معينة بمعنى هذا لا حاجة الى ذكر هذا القسم وقال الشارح لان النكرة موصوفة
لان الاستثناء مفرغ فالتقدير ما جاءني رجل في حال من الاحوال الا في حال الركوب اقول الاستثناء مفرغ فالمقدر
يكون حالا ايضا لا صفة لوجوب مناسبة المستثنى للمستثنى منه في جنسه ووصفه فيكون التقدير على هذا ما جاءني رجل
كائنا على حال من الاحوال الا راكبا او مقدما عليها اي على النكرة الحال لان التقديم يومن الالتباس بالصفة في حال
النصب نحو ضربت رجلا راكبا فطرد التقديم جرا ورفعا ويجوز تنكيره اذا شاركه معرفة في الحال وذلك من باب التغليب
نحو جاءني رجل وزيد راكبين او اذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف ولما فرغ من الصحيح
المستثنيات شرع في امثلتها فقال نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا النكرة موصوفة ونحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا
من عندنا النكرة لعمومها بنفسها معينة وليس في الاية تنصيص على الاستشهاد ولا ترجيح له لجواز ان يكون حالا من النكرة الموصوفة

كما ذكر في شرح التسهيل وان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال من الضمير الفاعل في ارسله اي آمرين امرا او من الضمير المفعول
فيه على ما هو المذكور في الكشاف وقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فاحد مستغرق لوقوعه في سياق النهي
ومجيء الحال منه وهل اتاك رجل راكبا النكرة في سياق الاستفهام وما جاءني رجل الا راكبا الحال واقعة بين الا وجاءني
رجل النكرة متاخرة عن الحال وضعف كون صاحبها نكرة في غيرها اي في غير الصور المستثناة واعلم ان الشرط في جواز تنكيره
حصول الفائدة وامن الالتباس ولا يكون ذلك الشرط في الاكثر الا في صورة من تلك الصور فلو حصل هذا الشرط في غير
تلك الصور يجوز تنكيره كما في المبتدأ وهي اي الحال في امر العام واكثر الاحوال اسم مشتق لان المشتق الدال على الهيئة
اكثر في كلامهم من غير المشتق الدال عليها وقد يقع الحال مصدرا مأولا اي بالمشتق فان الاكثرين على انه مأول بالمشتق
لا على حذف المضاف نحو اتيته ركضا اي راكضا ولا يمتنع ان يقال انه على حذف المضاف اي ذا ركض وقتلته صبرا اي مصبورا
محبوسا وله اي دان ووقوع الحال مصدرا قياس عند المبرد في كل ما دل عليه الفعل الناصب له من المصادر ومعنى دلالة
الفعل عليه ان يكون في المعنى من تقسيمات ذلك الفعل وانواعه نحو اتانا سرعة ورجلة وبطأ فانها في المعنى من انواع الاتيان
قال الشارح في شرح انما اي ان انتصاب المصدر حالا بهذا التاويل قياس وفي هذا التقرير نظر لاسيما في قوله بهذا التاويل
لان القياس عند المبرد وهو انما يجعل تلك المصادر الواقعة مواقع الاحوال منصوبة على انه مفعولات مطلقة للحال
المقدر كما في نحو ما اوردها المراد لا على انها مأولة بذلك التاويل هكذا ذكر في شرح التسهيل وفي شرح الكافية للشيخ الرضي
نحو اتانا ضحكا وبكاء ونحوه كالاكل والشرب مما لا دلالة للفعل عليه فانه لا خلاف في انه ليس بقياس لانها ليست من انواع
الاتيان فلا يقال اتانا ضحكا ولا اكلا وشربا لعدم السماع وقد جعل ابن مالك وقوع المصدر حالا قياسا اذا وقع بعد اسم
جنس مرادا به الكمال نحو انت الرجل علما اي الكامل في الرجولية عالما وقيل انه مصدر اي العالم علما والاولى انه تمييز خلافا
لسيبويه حيث قصره اي وقوع الحال مصدرا على السماع مطلقا سواء كان للفعل دلالة عليه او لا وقد يكون الحال اسما
غير مشتق ولا مصدر على ضرب من التاويل يجعله بمعنى المشتق نحو جاء البر قفيزين وصاعين اي لم يجعله اي قفيزين جزءا
لجاء بمعنى صار ويكون نسبة المجيء الى البر على معنى حصوله في نفسه ثم اثبت له حال كالقفيزين والصاعين كانه قيل كلت البر محصلا

البر معنى ان يقال هذا المقدار واما جعله حالا فهو الاولى لان الحال فضلة وتمييز هنا ليس على معنى الفضلة بل على معنى
الصيرورة ملتبس بما نحن بصدده ومنه اي ومما يكون الحال اسما ما كرر من اجزاء المجموع بعد ذكره سواء كان بعضها معطوفا
على الاخر بالفاء او ثم او لا للتفصيل اي كرر لتفصيل المجموع باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المكرر نحو بينت حسابه بابا بابا
اي مفصلا باعتبار ابوابه وجاء القوم ثلثة ثلثة اي مفصلين باعتبار هذا العدد ونحو دخلوا رجلا رجلا او رجلا فرجلا
او ثم رجلا اي مرتبين هذا الترتيب ومنه اي ومن المكرر الجاري مجرى التفصيل وان انفصل عما قبله اما لانه جار مجرى
التفصيل ولانه في الاصل جملة لحذف ما قبلها كلمته فاه الى في لانه في تاويل مشافها وبايعته يدا بيد لانه في تاويل مصفقا
يدي على يده وبعت الشاء شاة ودرهما اي معوضا شاة بدرهم ودرهم بشاة والاصل فيها اي في هذه الاحوال الجمل
فالتقدير في الاول باعتبار الاصل كلمته فوه الى في وفي الثاني يده بيدي اي متصل بيدي او يدي بيده
وفي الثالث شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم ولما كان الاصل فيها الجمل لان الهيئة وهي هنا المشافهة والتصفيق والتوزيع
انما فهمت منها اي من جميع تلك الالفاظ اذ لا دلالة لمجرد قولك فاه ويدا وشاة على المشافهة والمبايعة والتوزيع فيكون
تلك الالفاظ في الاصل جملا لان الدال على الهيئة في غير المكرر للتفصيل اما مفرد ولما الجمل موضع لوازمها المفردة
وهي مشافها ومصفقا ومعوضا وضعا لمبادرة الفهم اليها اي الى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال المبادرة من غير نظر الى
تفصيل اجزائها بل صارت اي في معنى مشافها حتى يفهم ذلك من لا يخطر بباله المتكلم ولا من غيره ولا مدلول الجمل
فلما صار كذلك حملوها كالمفردات تشبيها لها بها فاعربوا القابل منها اي من تلك الجمل اعراب الحال تشبيها لهذه الجمل بقوله
بابا بابا وهو اي القابل الجزء الاول وهو فوه ويده في المثالين الاولين وكلاهما اي كلا الجزئين وهو شاة ودرهما في المثال
الثالث بعد ابدال الواو العاطفة من اداة المصاحبة وهي الباء بمعنى مع واذا ابدلت الباء واوا وجب ان يعرب ما بعدها
باعراب ما قبلها نحو قولهم كل رجل وضيعته وقولهم امرا ونفسه هكذا ينبغي ان يقرر هذا البحث لا كما قرره الشارح واعلم
ان الشيء المنسوب الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منها للاعراب اعراب الجزء الاول بما يستحقه المفرد في غير هذه
المسئلة والباقي من اجزاء المنسوب اليه جزءا استحق الجر كالمضاف اليه وبتبع ان استحق التبعية كالتوابع الخمسة وان لم يستحق اعرابا

دون المركب من تلك الالفاظ

معنا نصب تشبيها بالمفعول نحو جاء في القوم الا زيد فان المجموع في هذه الصور هو المنسوب اليه ومنه اي ومما يقع الحال
اسما جامدا ما ذكر لتفضيل الشيء على غيره او على نفسه باعتبار طورين نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا معناه تفضيل
هذه الثمرة في حال كونها بسرا عليها في حال كونها رطبا والعامل في بسرا اسم الاشارة على راي واطيب على راي وفعل
محذوف على راي اي هذا اذا وجد بسرا اطيب منه اذا وجد رطبا الا انهم حذفوا الظرف وهو اذا وحذفوا ما اضيف هو
اي الظرف اليه وهو وجد وانما حذفوه سدا بالحال مسده كما في ضربي زيدا قائما او يعود الاختلاف السابق اذا قدر اذا وجد
في عامل الظرف هل هو معنى الفعل في اسم الاشارة او اطيب والاصح انه اي ان العامل في بسرا اطيب كما ان العامل في
رطبا هو بالاتفاق لوجوه ثلثة لصحته اي هذا الكلام والمشار اليه بلح او رطب اتفاقا ولو كان اسم الاشارة عاملا
في الحال لتقيدت الاشارة بحال البسرية لان العامل في الحال المقيد به فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية
وليس كذلك ولصحته حيث لا اسم اشارة نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا فههنا يجب ان يكون اطيب هو العامل لعدم
اسم الاشارة واذا وجب ان يكون اطيب هو العامل ههنا وجب ان يكون العامل فيما فيه اسم الاشارة ايضا اطيب لانه
معناه ولو كان العامل اسم الاشارة لاختلف المعنى اذ باختلاف العامل يتغير المعنى ولاستلزم في غيره وهو كون العامل
اسم الاشارة من تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهي حال الرطبية وهو غير معقول لاستحالة كون الشيء
الواحد مفضلا ومفضلا عليه باعتبار واحد لان الحال الاول من تتمة هذا لان العامل هو هذا فلم يكن الاطيبية مقيدة
بالبسرية اذ لا تعلق لها به واذا كان كذلك وجب ان يكون الاطيبية مقيدة بالبسرية واذا كانت مقيدة بها وجب ان يكون عاملا
في الحال الاول ولما فرغ من الادلة على ان العامل اطيب شرع في الجواب عن شبهتين لمن قال ان العامل هو اسم الاشارة الشبهة
الاولى هي انه لو كان اطيب هو العامل في بسرا وقد ثبت انه العامل في رطبا لادى الى ان يكون الشيء الواحد مقيدا بحالين
مختلفين وهو محال لان التقييد بالاخر يقول لو اختلف لزم تقييد الشيء الواحد بحالين مختلفين يزول ذلك الاختلاف
باختلاف الاعتبار فان لاطيب اعتبارين لان معناه زاد طيبه وزاد في عمله في حالين مختلفين اذ الحال الاول باعتبار الفعل
الثاني باعتبار المفضولية معمولا في الاول باعتبار زاد وفي الثاني باعتبار الطيب حتى يكون حاصل معناه هذا بسرا في الطيب زاد على طيبه حال

كونه رطبا فعلى هذا لا يكون الشيء الواحد مقيدا بحالين مختلفين وشرع في جواب الشبهة الثانية وهي معمول افعل لا يتقدم
عليه بل زيد اشجع زيد فكيف يتقدم الحال الاول على الفعل الصريح لانه دال على الحدث الفاضل من
على الحدث المفضول مع ان ذا الحال هنا فاعل صريح به وباعتبار هذا الظهور كالفعل الصريح ولذا تقدم عليه الحال الاول وعمل
في الحال الثاني على المعنى اي معنى الفعل لان دلالته على حدث المفضول خفي وباعتبار هذا الخفاء يكون كمعنى الفعل مع ان ذلك الحال
في الثاني لما كان محصورا بين صار العامل بمنزلة معنى الفعل فامتنع التقديم اي تقديم الحال عليه لكونه بمنزلة العامل المعنوي او
لما دل افعل التفضيل على حدثين يجوز تعلق كل واحد منهما بغير ما يتعلق به الاخر ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال
اخر جعل متعلق المفضل عليه بجنبه ومتعلق حدث المفضل بجنبه مع ضعفه في العمل وعدم جواز تقدم معموله عليه دفعا للالتباس
كما تقدم الحال على اداة التشبيه لذلك نحو زيد قائما مثلك قاعدا ويكون الحال موطأة اي ممهدة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي
حال في الحقيقة وانما سميت موطئة لان ذلك الجامد وطى الطريق لما هو حال في الحقيقة من صفته اي جعل موطئا لها نحو انا انزلناه
قرانا عربيا فالحال الموطئة من الجوامد التي تقع حالا قياسا ويكون الحال جملة لان مضمون الحال تقييد مضمون عاملها وكما يقيده
مضمون المفرد يقيده مضمون الجملة وان كان الاصل المفرد خبرية لان ذلك التقييد انما يكون بتخصيص وقوع مضمون العامل
تقييد مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ومضمون الطلبية نحو اطلب غير واقع على اليقين فلا يحصل التخصيص بمعنى العامل
بوقت مضمونها ومضمون الكلام بعث غير منظور الى وقت حصوله بل المقصود منها مجرد الايقاع فلو وقعت حالا لزم ان يكون
وقت مضمونها منظورا اليه غير منظور اليه وذا تناقض فالاسمية بالواو او بالضمير لم يكن مؤكدا ذو الضمير نحو جاء زيد ابوه قائم لان الحال
فضلة فاحتيج في الاكثر الى مزيد ربط في الجملة الحالية التي اصلها الاستقلال بالواو المنبئة للربط والجمع والضمير الدال على
الاتصال بخلاف الجملة التي وقعت خبرا او صفة او صلة فانها لا تحتاج الى ذلك المزيد ويكتفى فيها بالضمير لعدم كونها فضلة الا انا
حصل للواقعة خبرا او صفة او في انفصال بوقوعها بعد الا فانها قد تقترن بالواو نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل
وهو فقير او بالواو وحدها نحو لقيتك والجيش قادم اجراء لها مجرى الظرف لانها في المعنى ظرف فكما يجوز اخلاء الظرف عن الضمير جاز
اخلاؤها عنه وهي اقوى من الضمير وحده لانها من اول الامر وانها ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها قال المص الحال

لبيان هيئة الفاعل او المفعول بل هي بيان هيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه عن المفعول الا ترى ان قولك
اتيتك والجيش قادم تقديره اتيتك زمان كان الجيش قادما ولهذا قلنا انه جار مجرى الظرف او بالضمير وحده على ضعف لعدم
ذلك البيان سواء كان المبتدا ضمير ذي الحال اولا وسواء كان الضمير مما يقع في اول الجملة او لا نحو فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد كانوا لنا كالموارد
الى جعفر سرنا والليل مرتق ونحو جاء في زيد وهو راكب وكقوله نصف النهار الماء غامرة لكن الضعف في المثال الثاني اكثر
وعند الاندلسي يجب الواو في المثال الثاني لانه في قوة المفرد ومعناه مغمورا بالواو وايذانا بانها جملة لا مفرد والمضارع المثبت
بالضمير وحده لمناسبته بين اسم الفاعل من الشبه لفظا ومعنى فيكون جاء زيد يركب بمنزلة جاء زيد راكبا فلو لزم قولهم في المثل ذر
ذاك وشيق الحمار جواب سوال هو ان يشق مضارع مثبت وقع حالا مع انه ليس بالضمير وحده فاجاب عنه بانه ليس الجملة
حالا كما قال المبرد اي ان الواو للحال بل الكلام معطوف على ما قبله اي ذكر قولا دون الذي يقول في وصف الحمار وليشق الحمار ذلك
ذاك المبالغة في وصفه فيكون يشق في معنى الامر معطوفا على ما تقدم من الامر المقدر او يكون باقيا على معناه من الخبر ويكون
المقدر قيل خبرا ايضا التشقيق دون ذاك قيل ان انسانا اراد ان يبيع حمارا له فقال لمشور اطر حماري وذلك حين يدخل
به السوق قال له المشور هذا حمارك الذي كنت تصير عليه الوحش فقال الرجل له هذا القول وما سواها اي سوى الجملة الاسمية
والفعل المضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي بلم وما والمنفي بلن فانه لا يقع حالا والماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير
او باحدهما ويجوز احتما عهما او الاكتفاء باحدهما فالاقسام تسعة ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة لاستقباحهم زوال
الجمع بين لفظ الماضي والحال وان كانت حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط ويجوز حذفها لفظا لا
تقديرا خلافا لسيبويه فانه لا يجوز حذفها لفظا بل يوجب الاثبات وكذا المبرد وحده والكوفيين فانهم لا يوجبونها لا ظاهرة ولا مقدرة
ويتاولها اي تاويل سيبويه قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم بقوما اي قوما حصرت صدورهم فيكون حصرت صفة موصوف
محذوف هو حال وليس بحال فيجوز ويكشف ذلك التاويل عن ضعف لان صفة الموطاة وهو حصرت في حكمها اي في حكم الحال
في وجوب تصدرها بقد لا سيما او الموصوف محذوف فان الصفة تصير في صورة الحال فلا تهات بقد ويكون او يجب وتاول
المبرد قوله حصرت بالدعاء بطل ما بعده وهو قوله او يقاتلوا قومهم وهو معطوف على ان يقاتلوكم فلو كان للدعاء لكان المعنى

حصر

حصر الله وضيق صدورهم عن ان يقاتلوكم وعن ان يقاتلوا قومهم ونحن لا ندعو بان يضيق صدورهم عن قتال قومهم
بل نقول اللهم القي باسهم بينهم وحكي الاخفش زيادة الواو في الجزاء اذا كان جملة في باب كان نحو كنت ومن يا شي اتيته وكقول
امير المومنين علي كنت وما اهدد بالحرب تشبيها للخبر بالحال لانه في معناها اذ المعنى كنت على هذه الحالة واعلم انه اذا كان
خبر كان جملة واقعة بعد الا وكذا خبر ليس وما يجوز تصديرها بالواو اطرادا وذلك لحصول انفصال الخبر عن الاسم بوجهين
بكونه جملة وبالا ونحو بالواو للربط ولا يقع الحال مستقبلا بالنظر الى مضمون عامله لمنافاته الحال في الظاهر اذ بين الحال من
الزمان والمستقبل منه تناقض حقيقة والحال المصطلح مناسب للحال من الزمان وقولهم مررت برجل معه صقر صائدا به
غدا مثاول لان صائدا حال مع انه مستقبل لقرينة غدا وتاويله بانه مقدر يعني مقدرا الصيد به غدا ومنه قوله تعالى ولتدخلن المسجد
الحرام ان شاء الله امنين محلقين اي مقدرين التحليق فانهم جعلوا المقدر المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل ويحذف عامله
جوازا عند وجود قرينة من حضور معناه نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اي اذهب وتقدم ذكره في استفهام او غيره نحو قولك
قائما في جواب من قال كيف ضربت زيدا ونحو قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ومنه اي مما حذف عامله
على سبيل القياس ان يبين الحال ان زيادة ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او بثم في الثمن نحو اخذته بدرهم فصاعدا
او ثم صاعدا اي فذهب الثمن صاعدا اي زائدا او اخذا في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والباقي بازيد
وفي غير الثمن نحو قولك قرات كل يوم جزءا من القران فصاعدا او ثم صاعدا اي فذهبت قراءة صاعدا اي زائدا ولا يصح
عطفه اي عطف صاعدا على ما قبله وهو الفاعل او المفعول والدرهم اما على الفاعل فلاختلافهما اعرابا ولاستلزامه
ان يكون الصاعد وهو الثمن اخذا واما على المفعول فلاستلزامه ان يكون ماخوذا ايضا وليس كذلك اذ ليس الغرض
انك اخذت الثمن والمثمن ولا يصح عطفه على درهم والا لزم ان يكون الثمن ماخوذا بالدرهم والصاعد معا ولا يصح
صاعدا حالا منه اي مما قبله لفظا لوجود الفاء ولا معنى لفساد المعنى فيكون حالا مما لا عليه قوله اخذته بدرهم وهو الثمن
وعامله مقدر بعد الفاء كما قدرناه ومنه اي ومما اضمر عامله قياسا الحال الذي تضمن توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال
المثل الذي ضرب للمتلون الذي لا يستقر على حالة واحدة اتميميا مرة وقيسيا اخرى اي اتتحول تميميا فيمن تراها حالين وهو

وهو السيرافي والزمخشري ومثله الولايم اولاد الواحدة وفي العبادة اولاد العلاة بنو العلات اولاد الرجل من نسوة شتى
اي يجولون على هذه الحالة من كونهم في الولايم متفقين والعبادة مختلفين وكذا مثله اي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب
اشباه النساء العوارك الاعيار جمع عير وارادهم سفها كالعير سفها ونكادم اي اتهم سفها تهارشهم والعوارك
جمع عارك وهي الحايض والحق جمع هذه الصور عند سيبويه على المصدر وهو الحق اذ ليس المراد انك تتحول حال كونك
تميميا وانما المراد تتحول هذا التحول المخصوص وكذا في البواقي ويلزم ذلك الاضمار ويلزم من قوله هذا والذي قبله ان
يكون عامل الحال المبين للازدياد ليس بلازم الحذف مع ان ابن مالك قال انه لازم قياس في الحال المؤكدة على من ذهب
من قال ان المؤكدة لا تجي الا بعد الاسمية وارتكب في قوله ثم وليتم مدبرين ان الصفة ههنا قائمة مقام المصدر كما في قوله
قاعدا وقد سار الركب او ما ولته بما العين في التولية وهي المقدرة والموكدة لمضمون جملة اسمية تكون جزءاها جامدتين
معرفتين وانما سميت موكدة لانه لا تستعمل هذا الحال الا حين اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال فصار الجملة متضمنة
لها ومضمون الجملة قد يكون فخرا نحو انا حاتم جوادا او تعظيما للغير نحو انت الرجل كاملا وتصاغرا في نفسك نحو نحن البائس
مظلومين وتحقيرا للغير نحو هو المسكين مرحوما وتهديدا نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا
والعامل فيه عند سيبويه مقدر بعد الجملة اي احقه عطوفا من حققت الامر اي حققته وعرفته وقيل او يحيي عطوفا وعند
ابن مالك العامل معنى الجملة كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا لان الجملة وان كان جزءاها جامدين الا انه يحصل من اسناد
احد جزئيها الى الاخر معنى من معاني الفعل وعلى هذا لا يجوز تقديم الحال على جزئي الجملة ولا على احدهما ويقع الحال جملة
اسمية ولا تصدر بالواو لاتحادها بما قبلها لكونها موكدة نحو هو الحق لا شك فيه فان قوله لا شك فيه جملة اسمية وقعت
حالا غير مصدرة بالواو لكونها موكدة لما قبلها ونحو ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه في لا ريب فيه لانه يجوز ان
يكون حالا موكدة لما قبلها وذلك لانه لما عظم امر الكتاب المنزل بان كني عنه بذلك وهو اشارة الى البعيد تنبيها
لرتبته في الشرف واخبر عنه بالكتاب مطلقا معرفا بلام الجنس ايهاما بانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا وان غيره من الكتب
بالنسبة اليه كانه غير كتاب كان ذلك لا محالة مما لا يحوم الشك حوله فيكون قوله لا ريب موكدا او خبرا بعد خبر لذلك او خبر ذلك

والكتاب

والكتاب صفة لذلك او جملة مستانفة وقد تخلو الجملة الاسمية عن الضمير والواو وان لم يكن موكدة وذلك عند ظهور
الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال استعمالا نحو طرا وقاطبة وكافة
واستهجن اضافتهما اي اضافة كافة وقاطبة فانه يقع كافة في كلام صاحب الكشاف مضافة غير حال في الخطبة المفصل
كقوله محيطا بكافة الابواب وقد خطي فيه وكذا يقع قاطبة في كلام صاحب المقامات مضافة غير حال وبعضهم الزمهما
النصب والافراد كما في طرا ومنها اي من المنصوبات التمييز وهو ما يرفع الابهام يدخل فيه التمييز وغيره المستقر اي الثابت
بوضع الواضع احترز به عما يرفع الابهام عن الاسم المشترك فان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع وضعه لمعنى
معين ثم اتفق منه او من واضع اخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر معين فيعرض الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك
العارض عن ذات احترز به عن الحال فانها رافعة للابهام عن هيئة الذات لا عن نفس الذات مذكورة نحو عشرون درهما
او مقدرة نحو طاب زيد ابا فان طاب مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى امر متعلق بزيد وذلك مبهم لاحتمال
جميع متعلقاته فاذا قصدنا ان يخرج بذلك الابهم قلنا في طاب زيد ابا او نفسا طاب شي زيد ابا او طاب شي زيد نفسا فيكون
المنتصب عنه وهو زيد وفي المثال الاول بدلا من الذات المقدرة وهو شي وفي المثال الثاني مضافا اليه لهما ابا او نفسا
تمييز للشي المقدر وانما قال عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل نوعي التمييز التمييز عن المفرد وعن الجملة فيخرج الصفة في نحو جاءني
رجل طويل او ظريف يدخل في الحد لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجل وصفته يرفع الابهام
واجاب الشارح بان الذات لا ابهام فيها بل الابهام باعتبار الصفات وصفة الذات مبهمة دون الذات فالاول الرافع
للابهام عن ذات مذكورة لا تكون ذلك التمييز الاول الا صادرا عن مفرد اي المفرد لابهامه سببه تام يعني ان يكون
على حالة يمتنع اضافته وتمامه باربعة اشياء بالتنوين لفظا نحو راقود خلا او بالتنوين تقديرا نحو ما ان تعرف نحو عندي مكا
يل او المثال الذي اورده الشارح انما يرفع الابهام عن الذات المقدرة لا المذكورة وفي المبني كالاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا
لانه في الاصل ثلثة وعشرة ومثل كم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك وكذا كم الخبرية التنوين فيهما مقدر حال كون الخبرية منفصلا
بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت فانها مع الفصل كان التنوين مقدرا فيها لعدم اضافتها ومع عدم الفصل لا يكون

التنوين مقدرا ايضا الا انها مضافة ح على قول غير الفرا واما على قوله فالجر في مميزها من مقدرة لا بالاضافة فيكون التنوين فيه ايضا مقدرا
قال المتن وقد جاء في بعض الكلام الفصل بين كم ومميزه مضافا اليه كلمة الكتاب كم بها رجل مصاب واما كم نالني منهم فضلا
على عدم ملوحا ولنت فيه ان جر مضلك لم يجز الا على قبح لان الفصل فيها بغير ظرف وكذا كذا التنوين مقدر فيه نحو عندي كذا درهما
وتمامه يترى في التثنية والجمع والاضافة والمراد بنون الجمع شبه نون الجمع لا نون الجمع لان التمييز مع نونه انما يكون نحو ذات
مقدرة لا مذكورة فيه نحو هم حسنون وجوها وانما ينصب الاسم التام التمييز لانه شابه الفعل الذي تم بفاعله الذي يعمل
وشابه التمييز الاتي بعده المفعول الاتي بعد تمام الكلام ولاجل ذلك لا ينصب الاسم التام باللام التمييز لان اللام ليس بعده
فلا يقال عندي الراقود خلا واكثره اي اكثر التمييز عن المفرد فيما كان مقدارا وهو ما يعرف به قدر الشيء وانما كان ذلك
اكثر لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز بعد كونه مميزا لجلاه فالجر انه على الاضافة فهو في غير المقدار والقياس
اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار كيلا كان المقدار وهو ما يعرف به قدر المكيل نحو قفيزان برا او وزنا وهو ما يعرف به قدر
الموزون نحو منوان سمنا او مساحة وهو ما يعرف به قدر الممسوح نحو ما في السماء موضع كف سحابا او عددا اما صريحا
نحو احد عشر الى تسعة وتسعين درهما وما عداها اي ما عدا احد عشر الى تسعة وتسعين بضاف الى المميز وهو الثلثة
الى العشرة والماية والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد مع عدم المانع من اضافته فاثروا التخفيف بالاضافة
لسقوط التنوين والنون بها مع انه قد جاء على الاصل نحو خمسة اثوابا وماتين عاما ولان المعدود في الاصل كان موصوفا
فالظاهر ان معنى الوصفية على الاعداد بواسطة غلبة التمييز بها على المعدودات الا ترى ان معنى جاءني رجال ثلثة رجالا
معدودة بهذا العدد والموصوف وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات مع عدم المانع
من اضافته واعلم ان هذه الاعداد مع غلبة معنى الوصفية عليها كان استعمالها غير تابعة صورتها اغلب اذ ثلثة رجال على
في الاستعمال من رجال ثلثة للتخفيف لحذف التنوين بسبب الاضافة ورعاية اصلها لكونها الفاظا جامدة لا دلالة لها
على معنى الوصف واعلم ايضا ان المراد من هذه المقادير الاربعة المشهورة عند نصب مميزها المقدرات لا المقادير وكان المراد
من عشرين في قولك عندي عشرون درهما هو الدراهم لا العدد او عدد اكناية لا صريحا نحو كم درهما مالك في الاستفهام وكم

في الدار رجلا في الخبرية ايضا بدلالة على عدد ومعدود الا ان المعدود مجهول عند المخاطب فيهما والعدد في الاستفهامية مبهم
عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وفي الخبرية العدد مبهم عند المخاطب معلوم غالبا عند المتكلم وكاي رجلا
فانه للعدد المبهم عند السامع وهو في الاصل اي دخلت عليه كاف التشبيه واي في الاصل معرب الا انه انزل عن الجزئين معنا
الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية مبهم كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة فيكون التنوين فيه
مقدرا وعند صاحب المفتاح التنوين فيه ظاهر وعندي كذا درهما كان كذا في الاصل ذا دخلت عليه كاف التشبيه وكان
نامنا ذا اي عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع لكنه صار بمعنى كم وانزل عن الجزئين معناهما الافرادي
وقد يكون كناية عن غير العدد نحو قال فلان كذا وقد جاء الجر في مميز كم الاستفهامية باضافة كم اليه عند الزجاج الا الجر
هي بحرف الجر بنية سيبويه الكتاب على كم جذع بيتك مبني فانه يجوز الجر في مميزه ح وذلك لان المميز والمميز في المعنى شيء واحد
فكان الجار الداخل على كم داخل على مميزها وحمله اي حمل الجر الخليل على اضمار من دون الاضافة ومجوز اضمارها مقصدا
لتطابق بين كم ومميزها في الجر ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان ما ابدل من متضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة
الاستفهام نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم والنصب في مميز الاستفهامية اكثر من الجر لانه حمل على المرتبة المتوسطة من العدد
لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على المرتبة المتوسطة بينهما هو اولى وقوله او معيار ساعطف على او
مقدارا ويكون المقياس ح فيما المقدار ويجوز ان يكون عطفا على عددا او كيلا ويكون ح قسما من المقدار على هو المفهوم
من كلام صاحب المفصل وغيره لكن كلام المقر في المفتاح وقوله بعد ذلك وقد يقع في ما ليس بابهام غير التشبيه دلالة على الاول
نحو على التمرة مثلها زبدا اي على التمرة زبد مماثل للتمرة في المقدار فالاسم المبهم المحتاج الى التمييز هو المثل لابهامه قال المقر فانما جي
ذلك معيارا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل بهذا الاناء والخلاف في منوان سمنا
فانك قدرت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقسه بشيء وفي العدد صريحا كان او كناية يورد مميزه المنصوب الذي سواء
كان جنسا او لا وسواء قصد بالجنس الانواع او لا فلا يقال عشرون ضربين بمعنى ان كل عشرة نوع ولا عشرون ضروبا بمعنى
اختلاف انواع احاده لان المميز العدد المنصوب لا يجمع كما يجي الا في كم الخبرية اذ انصب مميزه فان الافراد لم يلزم هناك اي في

مميزها وذلك لانه لما كان كم كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه جوز رواج مميزها ليكون تصريحا في الدلالة على الكثرة ونحو اثنتي
عشرة اسباطا مجمول على البدل اي على بدل الاسباط من اثنتي عشرة والمميز محذوف وهو فرقة او جماعة فلا يكون المميز جمعا بل مفردا
ولو كان الاسباط هو المميز لزم ان لا يونث العدد ونحو كم لك غلمانا فالمميز فيه محذوف وانتصاب غلمانا على الحال اي كم
نفسا في حال كونهم غلمانا اي مملوكين والعامل في الحال الجار والمجرور فالمميز على هذا مفرد لا جمع والفاء في المميز فالشرطية
لفظة وقوع اما واعلم ان الوصف للعدد في قوله من قبل وفي العدد يوهم انه الشارح به من قوله وهو احد عشر الى
تسعة وتسعين لم يكن للاستثناء في قوله الا في كم الخبرية ولا للجواب الثاني في قوله ونحو كم لك غلمانا توجيه لان السؤال
لا يرد ح ولا يجوز الاضافة في مميز العدد من احد عشر الى تسعة وتسعين لوجود المانع من الاضافة وهو جعل ثلثة
اشيا كاسم واحد لفظا ومعنى في احد عشر واخواته ونحو اثبات النون وحذفها مع الاضافة في عشرون واخواتها
لانه ليس بنون الجمع حقيقة لانه اسم موضوع مع الواو والنون فلا يجوز حذفه مع الاضافة لمشابهته نون الجمع حقيقة
ولا يجوز اثباتها معها للمشابهة له لفظا ولا يتعين التذكير والتانيث في العدد غير المركب نحو عشرون واخواتها قال المص قيل
انما فعل ذلك تغليبا للمذكر على المونث وفيه نظر لان التغليب يكون عند اجتماع المذكر والمونث لا عند افتراقهما وانت
تقول عشرون رجلا وعشرون امراة والاولى ان يقول ان الواو فيه كالجزء مما حذف منه من المضاف اليه وذلك لان
هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا لحذف المضاف اليه للتخفيف
فصار المضاف ككلمة حذف لامها وعوض عنها الواو والنون نحو قلون وذلك لان المضاف والمضاف اليه ههنا
بمنزلة كلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد ثم نقل اولا عشران المثنى الى لفظ عشر ليكون كالتوطية للجمع
على غير القياس في اخواتها فلزم في اواخرها الواو والنون جبرا عن المحذوف لا يجوز تانيثه ولا لعدد المركب ان كان
المركب للمذكر نحو احد عشر واثنى عشر وثلثة عشر الى تسعة عشر بتذكير الجزء الاول لا الثاني لحذف التاء من احد والتاء من
على قياس التذكير في غير العدد وباثبات التاء في ثلثة الى تسعة على قياس التذكير في باب العدد كما سيجي وحذف التاء من
الجزء الثاني الذي كان ثبوت التاء علامة للتذكير وهو عشر بتذكير ذلك المذكر وقوله قيل في المركب وكذا قوله بتذكير الاول

متعلقا بذكر وانما كان تذكيره على هذا الوجه لان الاسمين اعني العشرة مع ما يضاف عليها لما تنزل منزلة كلمة
واحدة لفظا ومعنى كرهوا اثبات علامة التذكير فيهما لامتناع اجتماع علامتي تذكير في اسم واحد والاسم الاول
لسبقه اولى بالتذكير وان كان المركب للمونث نحو احدى عشرة واثنتا عشرة او ثنتا عشرة وثلث عشرة الى تسع
عشرة بتانيث الجزء الاول باثبات الياء من احدى والتاء من اثنتا وحذف التاء من ثلثة الى تسعة وسكون
شين العشرة المركب في المونث كراهة توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع امتزاجها بالسبب الذي في اخره فعدل
من فتح وسطها الى سكونه في لغة الحجاز وكسرها اي كسر الشين في لغة تميم لما ذكرنا الان واللغة الاولى هي الفصحى لما يلزم
في الثانية من ازالة ثقل بثقل اخر وقد سمي شينها مفتوحة نظرا الى ان التركيب عارض وقد تسكن عين العشر المركب
في المذكر اذا كان اخر الجزء الاول مفتوحا نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثني عشر واما شينه فمفتوحة لا غير في مونث المركب
وقوله قيل بتانيث الاول متعلق بمونث وانما كان تانيثه على هذا الوجه لانه لما كرهوا اجتماع علامتي تذكير فيما هو
بمنزلة كلمة واحدة كرهوا اجتماع علامتي تانيث فيه والجزء الاول لسبقه بالتانيث اولى فعلم مما قررنا ان تانيث الاحد
والاثنين على القياس وتانيث الالفاظ الثمانية من الثلثة الى العشرة على غير القياس سواء وقعت في التركيب او لا
الا لفظ عشرة فانه يرجع الى القياس عند التركيب قال الشارح وفي لفظ الكتاب نظر لانه يشمل عشرين الى تسعين
نحو ثلثة وعشرون وتسعة وعشرون يتميز فيه المذكر عن المونث ولم يذكر حكمه في الكتاب الا ان حكم نحو عشرين وتسعين
مذكور في الكتاب اما حكم الاول فحيث قال ولا يتعين التذكير والتانيث في غير المركب واما حكم الثاني فحيث قال
بعد ذلك ثم ان كان بالتاء بذكر وبغيرها يونث وليس نحو عشرين وتسعين بمركب جعلا كاسم واحد طرا عليه احكام اخر
بواسطة التركيب حتى يذكر حكمه كما ذكر حكم احد عشر لذلك وما يضاف من الاعداد الى المميز فالماية والالف وما يتضاعف
منهما كالف الف درهم وماية الف درهم يترك دلها اي للماية والالف وما يتضاعف منهما المضاف اليه التمييز حملا لهما
في افراد المضاف اليه على العدد والذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد يشعر بالجمعية ولا يتعين التذكير والتانيث
لان الاصل في ماية مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في سنة وحمل عليها الالف والثلثة الى العشرة جمع

للصنف اليه البتة لان المضاف اليه الثلثة فما فوقها في الاصل موصوف لها كما ذكرنا واصل الموصوف ههنا ان يكون
جمعا واما افراد المميز المنصوب للعدد لان الجمعية التي كانت له حين كان موصوفا الجمعية فيه مضافا اليه كانت لم
موصوفا ولما تعذرت الاضافة ههنا ونصب على التمييز وهو في صورة المفعول الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف
الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله مع ان الجمعية فيهم من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه وكم الخبرية من
فصل محمله على الاول وهو المائة والالف مرة لان كم للتكثير كما ان المائة لم يفرد المضاف اليه ههنا كما يفرد المضاف عليه
المائة نحو كم غلام اشتريت وحمل على الثلثة الى العشرة مرة اخرى فيجمع المضاف اليه كما يجمع المضاف اليه للثلثة
وذلك لانها لما جمعت بالاضافة اشبهت باب عشرة فقيل كم رجال عندك كما يقال عشرة رجال ونحو ثلثمائة الى تسعمائة
ليس بقياس لان المائة المضاف اليها الثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وعلة ذلك ان المائة في نفسها جمع كثير مونث
فاستثقل للكثرة والتانيث ان يقال ثلث مئين وثلث مات فرد الى الواحد لان المفرد اخصر ولا يرد عليه ثلثة رجال
اذ لا كثرة ولا تانيث ولا ثلثة نساء اذ لا كثرة ولا ثلثة الاف اذ لا تانيث واما هو اي القياس ثلث مئين للملوك وفي بها
الرادي وخلت من وجوه الاثم قتل في معركة ثلثة ملوك من العرب وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات
الثلث وهو دليل شرفه والاهاتم بنو الاهتم ثم ان كان العدد من الثلثة الى العشرة انما يذكر وان كانت بغيرها يونث
لما عكست قضية التذكير والتانيث في الثلثة الى العشرة لان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في
اصل وضعه حيث كان عبارة عن مطلق العدد كقوله ضعف الثلثة لان كل جمع انما يصير مونثا بسبب اعتبار كونه
عدد فوق الاثنين فتانيث هذا العدد باعتبار نفسه اولى ثم لما ثبت معنى الوصف في هذه الالفاظ كما ذكرنا اجرت
مجرى الصفات المشتقة في اطراد الفرق بين المذكر والمونث بالتاء فان كان موصوفها جمعا مذكرا كان فيها
على الاصل لكونها صفة للجمع والجمع مونث وان كانت مضافة الى موصوفها نحو ثلثة رجال صارت تابعة للمضاف
اليه في التانيث لان المضاف اليه هو الموصوف بعينه ثم لما انتهى الامر الى اعتبار جمع المونث واستحق الفاء الفرق
ومنع من زيادة تاء اخرى لامتناع علامتي التانيث لزم حذف التاء وقد ينصب المضاف اليه المفرد والجمع على سبيل الشذ

على التمييز

[illegible]

على التمييز نحو ثلثة اثوابا ونحو اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء فشذوذه نصبه بترك اضافته و
القياس مائتي عام لان حكم المائة والالف الاضافة الى مميزها مفردين كانا او لا وكذا حكم ثلثة وقوله ثم ثلث مائة سنين
فيمن قرأ بالتنوين غير مضافة محمول على البدل لا على التمييز ولا يحمل على البدل ويحمل على التمييز يلزم شذوذان احدهما
جمع مميز مائة والاخر نصبه واذا حمل بدل لا يخرج عن الشذوذين واستقام الاعراب فكانه قال ولبثوا سنين وفي الاضافة
اي اضافة ثلثمائة الى سنين وهي قراءة حمزة والكسائي شذوذ واحد وهو جمع مميز مائة اما الواحد والاثنان فالاستغنا
ان يلفظ بالمميز حال كون المميز واحدا او مثنى فيقال رجل ورجلان فيحصل الدلالتان الجنسية والمقدار بلفظ واحد وهو لفظ
الواحد ولفظ المثنى فلا يقال واحد رجل ولا واحدي رجلين او رجل ولا اثنى رجلين او رجل لان لفظ رجلين تفيد الا
بخلاف لفظ الجمع فانه لو قيل رجال لم يعلم عددهم ولو قيل ثلث دار اقتصر على العدد لم يعلم ما هو فيعتني الجمع في الجمع بين العدد
والمعدود ونحو قوله كم في عشر اي في عيار العدد عطف على قوله وفي العدد يرد المميز المنصوب ان كان المميز جنسا وهو اي الجنس
هنا ما دل من الالفاظ المجردة من التاء الموحدة على القليل والكثير حال كونه من مساه فحو تمس وضرب جنس بخلاف رجل
وفرس لان الغرض من التمييز الدلالة على الجنسية وقد حصل من المفرد الذي هو احصر من الجمع الا ان يقصد بالجنس الانواع
فيجمع ح باعتبار الانواع نحو عندي ارطال حلولا لانواع من الحلو ويثنى ان قصد بالجنس المثنى نحو عندي رطلان تمرين
ثم ان كان المفرد التام بنون التثنية او التنوين الظاهرة جازت الاضافة اختيار التخفيف حيث لا مانع من الاضافة
نحو رطل زيت ومنوا سمن والا يكن بنون التثنية والتنوين الظاهرة بل بالاضافة او نون الجمع او التنوين المقدرة فلا
يجوز الاضافة لا تقول في الذي تم بالاضافة نحو ما في السماء موضع كف سحابا موضع سحاب بحذف المضاف اليه فان الا
التام الذي ينتصب التمييز عنه هو المضاف لا المضاف اليه بالتنوين كما قيل اذ لا ابهام فيه وانما يجوز حذف المضاف اليه
لان المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة انما يحصل في موضع بعد اضافته الى الكف فلو حذف لفسد المعنى ولا يجوز
اضافته مع وجود المضاف اليه لامتناع ان يضاف الشيء مرتين وقد عرفت امتناع اضافة ما تم بنون الجمع نحو عشرون وما
تم بالتنوين المقدر نحو احد عشر فالاضافة ونون الجمع والتنوين المقدر تشترك في ان تمام الاسم بها لازم كما ان التنوين الظاهرة

ونون التثنية تشتركان في ان التمام بهما غير لازم وقد يقع التمييز فيما ليس باحدهما اي المقادير والمقياس والمراد بغيرهما
كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه صدره يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا والاضافة في غير المقادير
والمقياس اكثر من الاضافة فيهما وقد عرفت علة ذلك من قبل واما الثاني وهو التمييز عن الذات المقدرة فلا يكون
هذا التمييز الا صادرا عن نسبة بمعنى ان تلك النسبة مصدر وسبب لذلك التمييز بواسطة انتساب شيء الى شيء
في الظاهر وما المنسوب اليه غير ذلك الظاهر في الحقيقة والشارح ظن وان بعض الظن اثم ان المجرور بعن هو المميز
له وليس كما ظن لانه قد يكون هو المبهم كما في القسم الاول وقد لا يكون الا اياه بل يكون سببا او مصدرا للتمييز وذلك
لان لفظه عن تدل على ان ما بعدها سبب لما قبلها سواء كان هو المبهم او لا في جملة اي كائنة في جملة او عن نسبة في ما
ضاهاها اي فيما شابه الجملة من اسمي الفاعل والمفعول وافعل التفضيل والصفة المشبهة والمصدر وكل ما فيه
معنى الفعل نحو يا زيد فارسا او عن نسبة في اضافة وسنذكر بعيد ذلك امثلة الجميع على الترتيب فان كان التمييز
عن النسبة اسما جامدا غير ماول يصح جعله اي جعل ذلك الاسم لما انتصب التمييز عنه بمعنى يصح الاخبار بالتمييز عن
المنتصب عنه واطلاقه عليه والمنتصب عنه هو الاسم الذي اقيم مقام التمييز بسبب قيامه مقامه فضلا كزيد
في طاب زيد نفسا فان الاصل طابت نفس زيد جاز وجهان ان يكون التمييز له بان يطلق ويراد ما انتصب عنه
وان يكون لمتعلقه المقدر بان يطلق ويراد متعلقه وهو المضاف الى المنتصب عنه نحو طاب زيد ابا النسبة في الجملة او زيد
طيب النسبة فيما شابه الجملة او يعجبني طيبه ابا النسبة في الاضافة ابا فان ابا يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد فيطابق
التمييز في الافراد والتثنية والجمع ما قصد في المنتصب عنه وفي متعلقه من المفرد والمثنى والمجموع نحو طاب الزيدان
ابوين الثبس الامر في هذا المثال وكذا في قولنا طاب زيد ابا وطاب الزيدون ابا هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه
فيجيء في هذه الصور الى القراين ان كانت او طاب زيد ابوين اذا كان المراد بالابوين اباه وجده وامه ولا لبس ههنا
في ان التمييز لمتعلق ما انتصب عنه لانه لعدم مطابقته له وكذا لا لبس في قولنا طاب زيد اباء او طاب الزيدان ابا او
طاب الزيدون ابوين او ابا او اباء حيث جعله لما انتصب عنه فهو اي التمييز يكون لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين

ودورا

ودورا او علما او ابوة فيلزم ان علما في طاب زيد علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قلنا
المراد بجعله لما انتصب عنه ما ذكرنا الان من صحة الاخبار بالتمييز عنه وعلى اللبس كذلك فلا يكون لمتعلقه
وانما هو لمتعلقه مطلقا او يطابقه التمييز في الافراد والتثنية والجمع في الاكثر نحو قوله يصير عن ذات اللبيب حتى لا حراك به
وهن اضعف خلق الله اركانا اي النساء اضعف خلق الله اجزاء وقد يقع الواحد موقع الجمع في التمييز المتعلق ما
انتصب عنه الواقع بعد الجمع في غير الجنس مع عدم اللبس نحو قوله فان طبن لكم عن شيء منه نفسا ونحو هم حسنون وجوها
فان الافراد ههنا اولى من الجمع لانه اخف عدم اللبس ومع ان الجمعية مفهومة مما قبله فاشبه مميز عشرون واخواته
وان لزم في الافراد اللبس لزمت المطابقة لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا ونظيره في وقوع الواحد
موقع الجمع مع عدم اللبس في غير التمييز نحو قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص فان المراد في بعض
بطونكم وتعفوا من عف عن الحرام اي كف عنه زمن خميص اي جايع على معنى جايع اهله كما يقال نهاره صايم وليله
قايم الا ان يكون التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فان التمييز ح لا يطابق المتعلق نحو طاب زيد علما مع كثرة علومه
ومنه اي ومن التمييز الذي يكون جنسا قوله واشتعل الراس شيبا فان مطلق الشيب يقع على القليل والكثير وفيه
من اللطايف ما لا يستنبط مواقعها الا الراسخون في علمي المعاني والبيان الا ان يقصد الانواع بذلك الجنس فان التمييز
ح يطابقه على حسب ما يقصد نحو قوله نعم بالاخسرين اعمالا اي انواعا من العمل كالصياغة والتجارة والزراعة والته
اي علامة ان التمييز لمتعلقه على سبيل القطع او على سبيل الاحتمال صحة اضافته الى ما انتصب عنه فانا اذا اردنا
ان نرد ما انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي فان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه جعل ما انتصب عنه مضافا
اليه للتمييز فنقول في طاب زيد ابا او ابوة ودارا وعلما ونفسا طاب ابو زيد وابوة زيد الى اخره وان كان التمييز نفس ما
انتصب عنه جعل ما انتصب عنه بدلا من التمييز او عطف بيان له فتقول في طاب زيد ابا طاب اب زيد وان كان
التمييز الذي عن النسبة صفة صريحة كالصفات المشتقة او ماولة نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية
كانت الصفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه فان الصفة لم تكن صالحة لهما وعلى ما فسرنا الصفة لا يرد عليه ولا على ابن الحاجب

ما اورده الشيخ الرضي وغيره عليه فانه قال وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز
ان يكون لمتعلقه وانما لا يرد هذا عليه لان رجلا في كفى زيد رجلا ماول بالصفة والصفة يجب ان تكون لما انتصب عنه
لا لمتعلقه وطبقها اي كانت مطابقة لما انتصب في الافراد والتثنية والجمع نحو لله دره فارسا و درهم فارسين ودرهم
فوارس الدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح
الصادر عنه وانما اضاف فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فمعنى دره ما اعجب فعله ويحتمل
ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اي اعجب من ذلك اللبن الذي ربي به مثل ذلك الولد الكامل
في الصفات واعلم ان الضمير في دره وكذا في بالرجل وبالهاضة ان كان مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز
عن المفرد لا عن النسبة وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو جاءني زيد فيا له رجلا ولقيت زيدا
فلله دره رجلا او كان مقامه كاف الخطاب لتشخص معين او اسم مظهر نحو لله درك رجلا ولله در زيد رجلا كان
التمييز عن النسبة في الاضافة لا محالة واما التمييز في نعم رجلا وبئس مثلا فهو عن نفس الضمير لا غير لابهامه والعامل
في هذا التمييز الضمير لا غير لتمامه بنفسه لا بشيء اخر من الاشياء الاربعة واحتملت الصفة الحال عند بعضهم وانما
ما اعجبه في حال فروسيته والتمييز في الصفة اولى من الحال قيل لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا لا
تقيد المدح بحال فروسيته والظاهر ان المعنيين متقاربان لان معنى التمييز ما احسن فروسيته فاذا جعل حالا لا
تقيد المدح بحال فروسيته والظاهر ان المعنيين متقاربان لان معنى التمييز ما احسن فروسيته فلا يمدح في غير
حال الفروسية الا بها فالاولى ان يقال في توجيه الاولوية الوزيادة من في هذه الصفة نحو لله درك من فارس
ولحو قال الحرس قايل وقاتله الله من شاعر وانما يراد من في التمييز لا في الحال والتمييز يلزمه التنكير على الاعرف الذي هو
مذهب البصريين لان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا
ويجيء الاخر وهو قول الكوفيين فانهم قالوا بجواز تعريفه بقوله تعالى الا من سفه نفسه فيمن قرا بالنصب وان المراد الا من
سفه نفسا لان سفه لازم لا يقتضي مفعولا به وفي القول الاول الا عرف يجعل الاية اي يجعل نصب نفسه على نزع الخافض

اي سفه في نفسه او على التضمين اي جهل نفسه او سفه بها او مثله غبن رايه وبطر عيشه ورشد امره والم بطنه ولا يجوز
تقديمه اي تقديم التمييز على عامله مطلقا اي سواء كان العامل فعلا او اسمي الفاعل والمفعول او اسما تاما او افعل التفضيل
او الصفة المشبهة او المصدر او ما فيه معنى الفعل ويجيء تقرير الدليل في ذلك عن قريب خلافا للمازني والمبرد والكسائي
فيما كان العامل فعلا او اسمي الفاعل والمفعول فانهم جوزوا تقديمه على احدها نظرا الى قوة العامل ح ولا يجوزون تقديمه
اذا كان العامل اسما تاما او الصفة المشبهة او افعل التفضيل او المصدر او ما فيه معنى الفعل لضعف العامل ح نحو قوله
اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب يعني ان الضمير في تطيب يكون في كان ضمير الشان وفي تطيب
ضمير سلمى اي وما كان الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا واما لو روي تطيب بالتاء على التذكير فلا يتعين
للاستدلال لانه يحتمل ح ان يكون في كان ضمير حبيبها ويكون العامل في التمييز هو كان على معنى وما كان حبيبها نفسا
يطيب بالفراق اي ما كان نفس الحبيب تطيب بالفراق ثم ان التمييز سواء كان عن المفرد او عن النسبة في الاصل
متصف به هو اي التمييز منتصب عنه الا ترى ان الاشياء الواردة من التمييز نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعشرون درهما
وملء الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا او عسل ملء الاناء وزبد مثل التمرة وسحاب موضع كف وكذلك الاصل في طابت زيد
نفسا وبعض الفرس عرقا واشتعل الراس شيبا وكذلك في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا طابت نفسه وتصبب عرقه
واشتعل شيب راسه وتفجرت عيونها فيكون التمييز في المعنى فاعلا والفاعل موصوف بالفعل واعلم ان في عبارته
تساهلا وذلك لان التمييز عن النسبة لا يكون متصفا بالنصب بالفعل المنسوب اليه كما بينا وانما ازيل التمييز عن
اصله توجبا وطلبا لضرب من المبالغة والتعظيم فان كون الشيء مبهما ومجملا اولا ومفصلا ثانيا اوقع في النفس من
ذكره مفصلا اولا لان النفس تتشوق الى معرفة ما ابهم عليها او يتورد داعيها الى طلب العلم به ولضرب من التاكيد لانك
اذا ذكرت الشيء مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين اجمالا او تفصيلا وما ذكر مرتين اكد مما ذكر مرة واحدة ومن هذا البحث
يعلم تقرير الدليل على امتناع تقديم التمييز على العامل مطلقا لان تقديم التمييز على العامل يخل بهذا المعنى من المبالغة والتوكيد
ومنها اي من المنصوبات ما انتصب من المستثنى وهو المذكور بعد الا غير الصفة هكذا في بعض النسخ ولا بد منه لان المذكور بعد الا صفة

لا يكون مستثنى او اخواته كسوى وعدى وخلا وغيرها هذا تعريف حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا لان
ما ذكره واما كون المتصل مخرجا من متعدد فلا تم انه من اجزائه بل كان ذلك من شرائطه وليس بتعريف له باعتبار اللفظ
كما قال ابن الحاجب فانه قال لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان المتصل مخرج من حيث المعنى وهو مضاد
الذي يتميز به عن المنقطع والمنقطع غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة لا يمكن جمعهما في حد واحد لان المختلفين في
الحقيقة لا بتباينان في جميع اجزائهما حتى يجمعهما في حد واحد وانما يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ
لان المختلفين في الحقيقة يجوز اشتراكهما في اللفظ فمتصل المستثنى ان كان مخرجا من متعدد حسا او حكما لفظا اي حال
كون المتعدد ملفوظا به او تقديرا اي حال كونه متروك الذكر نحو جاءني القوم الا زيدا فان نحو القوم والرجال متعدد
حسا لان له افرادا يتميز في الحس عن بعضها عن بعض وقد ضربت زيدا الا راسه فان زيدا امر واحد متعدد الاجزاء حسا لكن
يصح افتراقهما حكما بالنسبة الى بعض الاحوال وبعض الافعال كالضرب والبيع وانما لم يذكر مثال المتعدد تقديرا لذكره بعد ذلك
قال الشارح ضربت زيدا الا راسه مثال للمتعدد تقديرا وفيه نظر على ما ذكرنا ولا يكون مخرجا عن متعدد فمنقطع سواء
كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا اذا اشرت بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم
الا حمارا وهو اي المستثنى منصوب وجوبا حال كونه واقعا بعد الا لا بمعنى سوى وغير وغيرها حال كون الا غير الصفة
قيل احتراز عن الواقع بعد الا الصفة بمعنى غير فانه لا يجب نصب ما بعده ولا حاجة الى هذا الاحتراز لان الواقع بعد الا
الصفة بمعنى غير فانه لا يجب نصب ما بعده ولا حاجة الى هذا الاحتراز لان الواقع بعد الا الصفة ليس بمستثنى
والكلام في المستثنى في كلام موجب احتراز عن غير الموجب فان نصب المستثنى لا يجب فيه وانما يجب النصب في
الموجب لانه لا يجوز التفريغ فيه كما يجيء ولا الابدال قال المص لان البدل يقوم مقام المبدل واذا اقام مقامه عمل فيه عامله
فصار فكانك قلت في جاءني القوم الا زيدا جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني وكيف ترفعه به وقد نفيته عنه وهذا محال
لان القصد ان تجعل زيدا خارجا عن جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته
وهكذا عكس الغرض وهو منصوب ايضا وجوبا حال كونه منقطعا بعد الا فان بني تميم يوجبون نصبه حال كونه منقطعا ايضا عند

موضع الاسم الاول بمعنى ان الاسم الاول لا يصح حذفه استغناء عنه بالثاني نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فانه يحتمل وجوها
اوجه ومقصود المص منها اثنان الاول ان يكون العاصم بمعنى الفاعل ويكون ضمير رحم عايدا الى الله اي الا من رحمه الله
بمعنى الا المرحوم فيكون الاستثناء منقطعا لان المرحوم معصوم لا عاصم فلا يدخل في عاصم والثاني ان يكون العاصم
بمعنى المعصوم كقوله في عيشة راضية اي مرضية ويكون ضمير رحم عايدا الى من اي لا معصوم الا من رحم الخلق بمعنى الا
الراحم فيكون الاستثناء ايضا منقطعا وعلى التقديرين لا يجوز حذف الاسم الاول لفساد المعنى وان كان العاصم بمعنى
الفاعل ويكون في رحم ضمير من او بمعنى المفعول ويكون فيه ضمير الله يكون الاستثناء متصلا ومطلقا اي يجب نصب المنقطع
في اللغة الحجازية مطلقا سواء لم يصح حذف الاسم الاول كما ذكر او صح نحو ما جاءني احد الا حمار او ما جاءني زيد الا عمرا
ولا يجوز البدل عندهم لان بدل الغلط لا يجيء في كلام الفصحاء وبنو تميم جاز رفعه اي رفع المنقطع على البدل حيث يصح
حذف الاسم الاول استغناء بالمنقطع عنه كالمثالين المذكورين سواء اصح اطلاق ذلك الاسم على المستثنى بضرب من
التاويل مجازا كالمثال الذي ذكرت فانه لا يجوز حمل احد المتباينين على الاخر بوجه من الوجوه ولسيبويه في البدل في ما
يصح الاطلاق بضرب من التاويل وجهان الاول ان يجعل المنقطع كالمتصل لصحة اطلاق اسم المبدل منه على البدل مجازا
والثاني ان يجعل الاصل في لا احد فيها الا حمار لا فيها الا حمار اي لا فيها شيء الا حمار فخصص المتكلم احدا بالذكر من جملة المتعدد
المعتد لانه يظن ان المخاطب يستبعد خلو الدار من الادمي فخصصه بالذكر وقال لا احد فيها الا حمار تاكيدا لنفي كون الادمي
بها او رفعا لتوهم المخاطب ان المتكلم يتعرض له وابقى المستثنى على اعرابه الاصلي تنبيها على الاصل وجعله بدلا من ذلك
المذكور المستبعد فلا يكون على هذا الوجه من قبيل الاستثناء المتصل كما في الوجه الاول وليس لسيبويه في البدل فيما لا يصح
الاطلاق الا الوجه الثاني نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه هكذا ينبغي ان يشرح كلامه من قوله ممتنعا
الى قوله على البدل فانه شرح له لا يجد لرده متكلا ولا لارتكاب جحده مجالا لا على ما شرحه الشارح فانه لا يوافق النقل الصحيح
الصريح على ما هو المشهور في الكتب المعتبرة في هذه الصناعة كشرح التسهيل لابن المالك والشرح للشيخ الرضي فانه فسر
المنقطع بانه الذي لا يكون من جنس الاول وليس كذلك لان المنقطع على ما فسره المص وغيره من اهل النحو هو الذي لا يكون مخرجا

من متعدد سوا كان من جنس المتعدد كقولك جاني القوم الا زيدا اذا كان المراد بالقوم جماعة مخصوصة لا يكون زيد داخلا
فيهم او لم يكن من جنسه نحو جاني القوم الا حمارا او منفيا مع امتناعا ابقاعه موقع الاسم الاول بانه لا يصح اطلاقه عليه الجنس
التنبيه فالمراد بهذا الامتناع عدم صحة حذفه استغنا بالثاني هكذا قال الشيخ الرضي وابن مالك نقلا عن تميم وعلى ما نسره
ينبغي ان لا يجوز البدل عند تميم حيث لا يصح اطلاقه عليه لضرب من التاويل نحو ما جاني زيد الا عمرا وليس كذلك لانهم يجوزون
رفعه على البدل حيث يصح حذف الاسم الاول استغنا بالثاني عند سوا صح اطلاقه عليه نحو ما جاني احد الا حمارا او لا
يصح نحو ما جاني زيد الا عمرا وروي قوله وقفت فيها اصيلا لا اسايلها اعيت جوابا وما بالربع من احد الا اواري لاما ابينها
والنوي كالحوض بالمظلومة الجلد اصيلا لا تصغير اصلان جمع اصيل ابدلت نونه لاما في التصغير الاواري جمع الاري
وهو محبس الدابة من وتد او حبل والدا في البطوء والنوي الحاجز من تراب يجعل حول البيت او الخيمة لئلا يصل اليه الماء
والمظلومة الارض التي لم تحفر قط ثم حفرت والجلد الارض الغليظة الصلبة مرفوعا ومنصوبا عند تميم لانه يصح حذف
الاسم الاول هنا وهو احد استغنا ما انقطع عنه وهو منصوب ابدا وجوبا حال كونه متقدما على مستثنى منه واقعا
بعد الا نحو ما جاني الا اخا احد واما يجب نصبه لانه ان كان في الموجب فقد تقدم علة وجوبه وان كان في غيره فكذا يجب
نصبه لانه لا يجوز البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه وان قدم المستثنى على صفة المستثنى منه لا على المستثنى منه
نحو اي التقديم على صفته بمنزلة التقديم عليها اي على المستثنى منه في وجوب نصبه على راي وهو اختيار المازني فانه اختار
الاستثنا على البدل لان الصفة كالجز من الموصوف فكانه حين تقدم على الصفة تقدم على الموصوف ولان الابدال
من شي علامة الاستغنا عنه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتنا بحاله والاعتنا بالشي بعد الاستغنا عنه بعيد عن الحكمة
والصحيح انه لا يكترث اي لا يعتبر لهذا التقديم وهو اختيار سيبويه فانه يجوز الاستثنا ويختار البدل ولا يعتبر لهذا التقديم
لان تاخر المستثنى عن الموصوف كتاخره عن الصفة لان الموصوف والصفة كشي واحد فاذا تاخر عن الموصوف فكانه
تاخر عن الصفة ولان الصفة كالعدم لان المقصود هو الموصوف وهو متقدم عليه نحو ما جاني احد الا زيد خير منك فالا زيد
مستثنى تقدم على صفة المستثنى منه وهو خير منك وهو منصوب وجوبا حال كونه واقعا بعد ما خلا هو في الاصل لازم متعد

الا المعمول ليس نحو خلت الدار من الانيس لكن الزم بتضمين معنى جاوز ليكون ما بعده في صورة المستثنى بالا التي هي ام
الباب وما عدا وهو متعد في غير الاستثنا ايضا وجوز الجرمي الجر بما بعدهما على ان ما زايدة وهما حرفا جر وبعد
ليس ولا يكون وهما في محل النصب على الحال اذ اضمنا معنى الاستثنى ولا يستعمل في موضع لا يكون غيره نحو لم يكن وما كان
حال كون هذه الافعال واقعة بعد كل كلام موجبا او منفيا نحو جاني القوم او ما جاني ما خلا زيدا او ما عدا زيدا او ليس
او لا يكون زيدا وهذه افعال اما ما خلا وما عدا فلتضمن وهما بالمصدرية وهي لا تدخل على حرف الجر واما ليس ولا يكون فظاهر
فاعلوها فان فاعل ما خلا وما عدا ضمير راجع الى مدلول العامل في المستثنى منه التقدير جاني القوم ما خلا مجيئهم
زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا ولا يكون الضمير راجعا الى البعض مضافا الى ضمير المستثنى منه كما قال الشارح وغيره لان
المقصود من قولك جاني القوم ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة البعض اياه مجاوزة الكل اياه
واما فاعل ليس ولا يكون فهو الذات المتصفة بمضمون العامل المنسوب الى المستثنى منه اي ليس الجائي زيدا ويكون فاعلهما
ضميرا راجعا الى البعض مضافا الى ضمير المستثنى منه وانما التزم اضمار فاعلهما ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا ويجوز
عطف على قوله منصوب فيه اي في المستثنى النصب والبدل اي بدل البعض ولم يحتج بدل البعض هنا الى الضمير لقرينة الاستثنا
المتصل لا فادته ان المستثنى بعض المستثنى منه ولا يمنع البدلية كون الاول منفيا والثاني موجبا او بالعكس لوجود الحرف
المقتضي لذلك كما في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف يجعل لا ظريف الحرف مع الاسم صفة لرجل والاعراب على الاسم وهو اي
البدل المختار وانما كان مختارا لفضل التطابق بينه وبين المستثنى منه مع امكانه وانما يتصور ذلك اذا كان يكون معنى تمام
المنسوب اليه فان المجي في قولك ما جاني القوم الا زيدا منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا لا الى القوم فقط ولا لزم التناقض
بمجي زيد وانتفا مجيئه ولان البدل مقصود في الكلام ويخرجه عن الاستثنا فانه فضلة بعد الا اي جاز فيه النصب
مع اختيار البدل حال كونه واقعا بعد الا احترازا عما وقع بعد سوى وما خلا وما عدا وغيرها حال كونه متصلا احترازا
عن المنقطع في كلام غير موجب من استفهام او نهي او نفي صريح او ما ولد احترز به عن الموجب فانه لا يجوز النصب والبدل
والبدل فيه بل هو منصوب على حسب العوامل فقط احترازا عما ذكر المستثنى منه بعده فانه لا يجوز فيه البدل واعلم انه ينبغي ان يقيد

فيه البدل كما ذكرنا ذكر المستثنى فيه احترازا عما لم يذكر فيه المستثنى منه فانه لا يجوز فيه

احتيار البدل انما يتوقع ان تقع غير مردود به كلام تضمن الاستثنى اذ عند مزاح المستثنى عن المستثنى منه واحترز بالقيد
الاول عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا فان النصب هو المختار لفضل التطابق بين الكلامين
وبالثاني نحو ما جاني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا
لفضل التطابق بينه وبين المستثنى منه مع التراخي لا يظهر التطابق وان تعذر البدل حملا على اللفظ ابدل حملا على الموضع
وذلك في اربع مواضع على ما ذكره نحو ما جاني من احد الا زيد فانه تعذر الابدال عن لفظ المجرور بمن الزايدة لانها لا تزاد
في الاثبات وكذا في قولنا ما جاني من رجل تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن الزايدة لانها لا تزاد في الاثبات وكذا في
قولنا الاستغراقية لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها والاستغراقية لعدم الايجاب وكذا
بعد الا زيد فانه تعذر الابدال من لفظ اسم لا بمعنى نفي الجنس لان عمل لا لاجل النفي والاستغراق ولا نفي مع عدم سبب العامل
حملا على محله المرفوع بالابتدا ويجوز فيه ان يكون بدلا من الضمير في الظرف المستقر اعني فيها وليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به
بالنصب لا غير ولا يجوز الجر حملا على لفظ المجرور بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب لانها انما وضعت لتدل على تاكيد عدم
مضمون المجرور بها والاستغراقية لنصب حملا على محله المنصوب بليس وانما وصف المستثنى بقوله لا يعبا به لتكون المستثنى مفيدا
للمستثنى منه وما زيد بشي او شيئا الا شي بالرفع لا غير حملا على محله فان محله رفع لانه خبر المبتدا في الاصل وحال الابتدا
في الخبر مستقر وانما اذا كان العامل حرفا ضعيفا ولاجل ذلك جاز اعتبار العامل المعنوي المتقرر بلا ضرورة اذا كان العامل
حرفا لا يغير معنى نحو ان زيدا قايم وعمرو وان غيرت المعنى لا يجوز اعتبار العامل الاضطرار اليه كما في ليت بعيد ولا يجوز الجر
بدلا من لفظ شي او من محل شي لما ذكرنا في لا لخلاف ليس فانها لا تعمل بالفعلية وهي باقية فان ليس تكون لنفي كان معناها
في اصل الوضع ما كان فهي لنفي كون مضمون خبرها وهما شي واحد في الحقيقة فلهذا قالوا انها بمعنى ليس وقوله لان المنع اي
الذي يمنع عمله الا في النفي لا يعمل لذلك المنع في الاثبات تعليل لتعذر البدل في هذه الصور الاربع وقد عرفت تفصيله
في المثل الاول اقل رجل يقول ذاك الا زيد على البدل من الرجل على المعنى المأول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذاك الا
زيد او من الضمير في يقول ان كان خبرا ولا يجوز ان يكون بدلا من لفظ اقل والا لكان في حكم الساقط فيكون التقدير يقول ذاك الا زيد

وهذا فاسد غير صحيح ولا من الضمير في يقول ان كان صفة لان القول على هذا التقدير ليس منفيا لانهم اجروه اي اقل مجرى النفي
لان اقرب الشي الى النفي القليل كما ان ابعد الشي منه الكثير ولذا اي للذي ذكر من كونه يجري مجرى النفي الزموه الصدر لتضمنه معنى
النفي الذي له صدر الكلام ويمتنع دخول نواسخ الابتدا عليه لا يدخل على ما ان نصب لا تقول ليت اقل رجل يقول ذاك الا
ان ترفع اقل بالابتدا ونحن في كان ضمير الشان وخبره الجملة الكاينة بعده ولا زيد على هذا القول بدلا عن ضمير يقول او كذا
اقل رجلين يقولان ذاك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذاك الا الزيدون وانما ثني الضمير وجمع وان كان راجعا الى اقل
لان افعل التفضيل اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة فمثنى وان كانت جمعا فجمع ويلزمه
اي الخبر على لا انها الجملة الفعلية والظرفية لان الاصل في النفي ان يدخل في الفعل وقيل والقايل ابو علي ان الجملة وصف للمضاف
اليه لا اقل والخبر لا قل محذوف وجوبا استغنا بوصف المضاف اليه عنه وفيه تعسف اذ لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذاك
الا زيد موجود وقال ابو علي ايضا ان اقل مبتدا لا خبر له لانه في معنى الفعل لانه بمعنى قل رجل يقول ذاك كما في اقايم الزيدان
قيل لو كانت الجملة وصفا لا خبرا لجاز طرحها فاجاب عنه بقوله ولا يجوز طرح الوصف كما لم يجز طرح وصف المجرور في رب
على الاصح لان المقلل هو الموصوف لان الوصف ادخل في باب التقليل فان رجلا قايما اقل من رجل وحده فلا يجوز
طرح الوصف في اقل ورب لتحقيق التقليل الذي هو مدلولهما دون المفرد المقطوع عن الوصف وغير المقيد به
فانه لا يفيد التقليل كافادة الموصوف ولا يجوز الجر في الا زيد بدلا من المضاف اليه لا اقل لانه اي لان اقل وهو افعل
التفضيل لا يضاف الى المعرفة المفردة اذا لم يكن جنسا كم يجي فلو كان بدلا من المضاف اليه لكان اقل مضافا الى المعرفة
المفردة لان البدل في حكم تكرير العامل ولانه لا يجوز دخول اقل على زيد مع قطع النظر عن ذلك وكذا اذا قلت في النفي المأول
قل او قلما رجل يقول ذاك الا زيد على البدل من رجل على المعنى المأول به الكلام كما ذكرنا في اقل قال سيبويه ليس الا
زيد بدلا من لفظ الرجل في قل رجل يقول ذاك الا زيد لانه بمعنى اقل رجل وكما لا يجوز فيه البدل من لفظ رجل لتقدير دخول اقل على زيد فكذا في قل رجل لا يجوز البدل ولانه لو كان الا زيد بدلا من لفظ رجل لكان العامل في الا زيد
وهو لا يجوز لفساد المعنى فيكون قوله لانه تعليل للنفي قال الشارح انه نفي للتقليل وفيه نظر لانه لا يجوز فيه البدل

والمرموه الرفع بالابتدا لا نقول كان اقل رجل يقول ذاك

من الرجل على المعنى كما يجوز في الا رجل وهو معرب على حسب العوامل ان لم يذكر المستثنى منه في كلام غير موجب ويسمى
المخاة بالاستثناء المفرغ وان كان في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه غير مشتغل بمستثنى منه فيعمل في المستثنى نحو ما جاء
الا زيد فان زيد مرفوع على الفاعلية وما رايت الا زيدا منصوب على المفعولية والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات
الفعل الا المفعول معه لا تقال لا تمش الا وزيدا او نحو لما مررت الا بزيد وان تظن الا ظنا وما ابته الا يوم الجمعة وما الا
وما ضربته الا تاديبا والا راكبا وما امتلأ الا ماء ومثله اي ومما يذكر المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيد خير منه
فانما انفصلهما قبل بقوله ومنه لانه يكون المستثنى منه مذكورا لوجود اسم صالح للمستثنى منه ولكنه في الحقيقة المستثنى
منه مقدر فما بعد الا وهو زيد خير منه وهي جملة ابتدائية صفة لما قبلها وهو احد واذا كان وصفا له لابد وان يكون المستثنى
منه ايضا صفة لان المستثنى في الاستثناء المفرغ لابد ان يكون مناسب المستثنى منه المحذوف في جنسه ووصفه من كونه
فاعلا ومفعولا وذا حال وصفة فيكون التقدير ما جاءني احد موصوف بصفة من الصفات المضادة لصفة المذكورة بعد
الا الا بكون زيد خيرا منه وهذا التوجيه في بيان الفصل احسن مما قال الشارح في توجيهه فيهما اي في الاستثناء
المفرغ المستثنى منه محذوف لاستدعائه الا لكونه للاخراج مخرجا منه عاما مناسبا للمستثنى في جنسه ووصفه
ليدل المستثنى عليه ويتحقق الدخول فبدونه لان ذلك المخرج منه لو كان بعضا من الجنس غير متعين لا يتعين الدخول
ولو كان معينا بين حاله المستثنى حقيقته لا يدل المستثنى عليه لحذف المستثنى منه او لازم الاستثناء عليه والمستثنى يسمى
باسمه اي باسم المستثنى منه مجازا يعني ان كان المستثنى منه المحذوف فاعلا سمي المستثنى فاعلا بعد حذفه وان كان
مفعولا سمي مفعولا وان كان صفة سمي صفة الى غير ذلك وذلك لانه لما حذف المستثنى منه والمستثنى لازم الاستثناء
صار المستثنى بعد حذفه متعينا للقبول لما اقتضاه العامل من الاعراب بعد ان كان المستثنى منه قبل الحذف اولى به
لكونه جزءا اوله كما تقدم فسمي باسمه مجازا لقيامه مقامه يدل على اعتباره اي اعتبار المستثنى منه المحذوف جواز ما قام
الا هند مع امتناع قام هند وفيه نظر لجواز ان يكون ذلك الجواز لوجود الفصل لا يكون الفاعل في الحقيقة هو
المحذوف وهو مذكر وان يكون هذا الامتناع لعدم الفصل اذ مع وجوده يجوز ترك علامة التانيث بالفعل نحو قام

اليوم امراة والاولى ان يقول يدل على اعتباره او لويته ما قام الا هند فان مع الفصل بغير الا يكون الاولى الحاق العلامة
لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر ومع الفصل بالا يكون الاولى ترك العلامة لان المرتفع في الظاهر ليس بالمسند
اليه في الحقيقة مع الفصل بالا واما الحاق العلامة في قوله ان كانت الا صيحة واحدة فيمن قرا بالرفع بالنظر الى الظاهر
الواقع بعد الا وان كان الاصل التذكير لان المقدر مذكر على معنى ما وقع شيء من الاشياء الا صيحة وهذا الاستثناء
المفرغ لا يكون في الاثبات لا تقول جاءني الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها او مجانا
واحدا اياها كثير بخلاف اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها او مجانبتها احدا اياها فانه قليل جدا الا ان يستقيم في الاثبات
المعنى اي معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه فانه يجوز حينئذ بعضا غالبا ان يكون في الفضلات كالظرف
والجار والمجرور والحال نحو قرات الا يوم كذا وضربته الا بالسوط وقطعت الرجاء الا من الله وقد يقع في غير الفضلة نحو حرك
الشكل لاسفل في الاكل الا الاصابع وهذا الذي ذكر من انه لا يكون في الاثبات لا يجوز مازال زيد الا عالما لان مازال
موجب لان النفي اذا دخل النفي افاد الاثبات فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال وفيه
نظر لانه يجوز حمل الصفات على الصفات المضادة للصفة المذكورة بعد الا كما في النفي فيستقيم المعنى ويجوز المستثنى المفرغ
فيما هو جواب النفي وهو الفعل المضارع المصدر بالفاء المنصوب بان مقدرة نحو ما قام منا قائم سكت باستنطق
الا بالتي هي احرف فان ينطق لما كان في تقدير المصدر المعطوف على مصدر الفعل الاول وهو منفي فيكون هو ايضا منفيا
اذ المعنى ما يكون له قيام منطوق حصل الاستثناء المفرغ فيه وجاز فيه اي في المستثنى الرفع والجر حال كونه واقعا بعد لا سيما
لكن الجر اكثر من الرفع وروت الوجوه الثلاثة من الرفع والنصب والجر في يوم في قوله الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما
يوم بدارة جلجل فالرفع على ان يكون خبر مبتدأ محذوف وما موصولة او موصوفة التقدير ولا مثل الذي هو يوم او
مثل شيء هو يوم والجر على اضافة شيء اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون ما نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها اي شيء
في الوجهين نكرة لانه بمعنى مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وهذا جاز دخول التي لنفي الجنس عليه والنصب على جعل
ما نكرة غير موصولة ولا موصوفة ويوما منصوب على التمييز لان ما بتقدير التنوين كما في حكم رجلا او على ان يجعل لا سيما بمنزلة

الا يتحقق معنى الاستثناء فيه وهو الاخراج الا ترى انك اذا قلت اكرمني القوم لا سيما زيدا كان معناه ان القوم اكرموني
وان زيدا قد اكرمني ولكن لا كاكرامهم بل اشد وابلغ فيكون مستثنى منهم بزيادة الاكرام ويجوز مجيء الواو الاعتراضية
قبل لا سيما اذ هي مع ما بعدها تقدير جملة مستقلة نحو جاءني القوم ولا سيما زيدا اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين
جاءوني اي هو احص في والشرا خلا صالحي المجيء وخبر لا محذوف وقد يخفف لا من لا سيما لكثرة الاستعمال وجاز فيه
النصب والجر حال كونه واقعا بعد خلا وعدا وكذا جاز فيه النصب والجر حال كونه واقعا بعد حاشا عند المبرد فانه
يكون عنده تارة فعلا واخرى حرف جر واذا ولته اللام نحو حاشا لزيد تعين فعليته عنده واستدل المبرد على كونه فعلا
بتصريفه نحو حاشيت زيدا اذا حاشيته قال النابغة وما احاشي من الاقوام من احد وبالتصرف فيه نحو حاش وعند النزوم
سيبويه كونه حرف جر لتوهم حاشاي من غير نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك ولانه لو كان فعلا لدخل عليه ما المصدرية
قياسا مطردا قياسا على خلا وعدا والجواب عن قول المبرد ان التصريف والتصرف لا يدلان قطعا على الفعلية لجواز اشتقاقه
من لفظ حاشا حرفا كقولهم لوليت اي قلت لولا وبسملت اي قلت بسم الله فمعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد ولجواز
الحذف من الحرف الكثير الاستعمال نحو سوافعل وما حكي المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان
وابا الاصبع اي جانب الغفران الشيطان فشاذ عند سيبويه ومعناه في الاستثناء تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر
في غيره او فيه وربما اريد تنزيه شخص من سوء فيبتدأ بتنزيه الله من السوء ثم يبرا من اريد تنزيهه على معنى ان الله منزه
عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون ابلغ في المعنى وانما يجوز النصب والجر فيما بعدها لكونها حروفا تارة فيجر ما بعدها
وافعالا اخرى فينصب ما بعدها او هو مجرور حال كونه واقعا بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتحها
او كسرها مع المد وانما كان ما بعدها مجرورا لانها اسمها مضافة اليه واعراب غير ان حمل على الا في الاستثناء اعراب الاسم
الواقع بعد الا على التفصيل فيجب نصبه بعد كلام موجب وعند التقديم وفي المنقطع ويجوز النصب والبدل في كلام غير موجب
تام ويعرب على حسب العوامل في المفرغ وانما يعرب الفعل او معناه في غير بغير وساطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا الا
بواسطة الا لان الاعراب عليه عارية وذلك لانه اسم يحتمل الاعراب وما بعده مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فجعل اعرابه

الذي كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر على نفس غير عارية ولاجل ذلك يجوز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع
واما اعراب سوى وسوى فنصب على الظرفية على الاصح لان سوى في الاصل صفة مكانا تقول نحو مكانا سوى اي مستويا
ثم حذف الموصوف فاقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى اي مكانا ثم استعمل استعمال لفظ مكان
في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم
بدل زيد افاد ان زيدا لم ياتك فجرد اي لمطلق معنى الاستثناء ولفظ الا يحمل على غير في الوصفية بمعنى ان صار ما بعدها
مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما ان ما بعد غير كذلك لا نفيا او اثباتا على ما هو اصلها في الاستثناء كما حمل غير على الا في
الاستثناء بمعنى ان صار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا او اثباتا كما ان ما بعد الا كذلك لا ذاتا او صفة كما كان في الاصل
وانما حمل احدهما على الاخر لاجتماع ما بعدهما في معنى المغايرة لما قبلهما الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لانه اسم والتصرف
في الاسماء اكثر منه في الحروف ذلك الحمل لا الا على غير في الوصف مشروط بشرطين اشار اليهما بقوله اذا كانت الا تابعة
فان الا اذا كانت وصفا لا تستعمل الا مع الموصوف لانه فرع على غير في الصفة فيجب اظهار الموصوف معها للدلالة على كونها
صفة بخلاف غير فانه لما كان اصلا في الصفة جاز حذف الموصوف منه تقول جاءني غير زيد ولا تقول جاءني الا زيد وشبهها
صاحب الكتاب اجوف في انها لا تستقل بنفسها الجمع اي لا يدل على الجمعية جمعا كان كرجال او لا كقوم وعشرة وانما اشترط
هذا الشرط مراعاة لاصلها في الاستثناء من انه لابد له من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد
منكور وانما اشترط هذا لانه لو كان معرفة نحو جاءني الرجال الا زيد جاز الاستثناء لا احتمال ان يراد بها استغراق الجنس غير
محصور والمحصور اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او جاءني الرجال الا زيد واما بعض منه معلوم العدد نحو له
على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ذلك لانه لو كان محصورا وجب دخول ما بعد الا فيه فكذا يتعذر الاستثناء
نحو قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فانما حمل الا على غير لتعذر الاستثناء حيث لا يعلم دخول ما بعد هذه الشروط
الثلاثة لا يتحقق دخول ما بعد الا فيما قبلها فيضطر الى حمل الا على غير الاستثناء وهذا كله مبني على ان المستثنى واجب
الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب الجمهور والى الاشارة بقوله لا يعلم دخوله فيه واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء

مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وفي الاية مانع اخر معنوي من حمل الا على الاستثناء وهو ان
الاية رد على المشركين الذين يقولون ان مع الله الها اخر فقيل لهم لو كان مع الله الها اخر لفسدت السماء والارض
ولكن لم تفسدا فلم يكن معه اله اخر وهذا المعنى لا يتخلص الا بجعل الا وصفا ولو جعل استثناء لكان المعنى لو كان فيهما
الهة مستثنى منهم الله لفسدتا لكن اللازم منتف فيلزم انتفاء الملزوم فللخصم ان يقول جاز ان يكون انتفاء الملزوم لا
من الموصوف مع صفته بانتفاء الصفة لا بانتفاء الموصوف اذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد من اجزائه ولا يلزم
على تقدير الوصف عدم المقصود لان انتفاء المجموع وهو الالهة الموصوفة بصفة المغايرة ان كان بانتفاء الموصوف
وحده فقد حصل المطلوب وكذلك ان كان بانتفاء الوصف اذ من انتفاء المغايرة يلزم ارتفاع التعدد وكذلك لا يلزم
عدم المقصود على تقدير الوصف من وجه اخر بان يقول يجوز ان يكون الانتفاء بانتفاء الظرفية لانه على هذا التقدير فلا ينفي
ما قاله الخصم لان كل من يثبت معه غيره من الالهة فانما يثبتها في الارض او في السماء فيلزم انحسامه وضعف حمل الا على غير في غيره
اي في غير الجمع المذكور منه قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فانه لم يتعذر هنا الاستثناء لاستغراق كل اخ
ومع ذلك حمل الوصف لضرورة الشعر وضرورة ايضا وصف المضاف هنا وهو كل والقياس ان يوصف المضاف اليه
في كل اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط فالذي حمله على ان يجعل الا صفة هو الحامل له على ان يجعلها صفة لكل
ونقول في تثنية الاستثناء وتكرره ويكون احد المستثنيات مفرغا والاخر غير مفرغ ويكون المستثنى منه فيه مذكورا نحو ما كل
احد الا الخبز الا زيدا بنصب لاستثناء الاول وهو الخبز على المفعولية فان الاستثناء باعتباره مفرغ ونصب المستثنى الثاني
على الاستثناء ولا يجوز فيه الرفع على البدل وان كان الكلام في الظاهر غير موجب ذكر فيه المستثنى منه لان الكلام باعتبار
صار موجبا لظهران حرف الاستثناء عليه وهو الا الاولى لان الاستثناء من النفي اثبات فيكون المعنى كل الخبز وحده
كل احد الا زيدا فانه لم يأكل وحده فيكون الا زيدا مستثنى في كلام موجب ذكر فيه المستثنى منه فيجب نصبه ونقول في المستثنيات
المكررة ويكون احدهما مفرغا والاخر غير مفرغ والمستثنى منه فيه غير مذكور نحو ما اتاني الا زيد الا عمرا ترفع ات احدهما
لاسناد الفعل اليه لانه لو لم ترفع احدهما لبقي العامل بلا فاعل لان الاستثناء مفرغ وتنصب ات الثاني على الاستثناء الاول

ان

ان يقول الاخر بدل الثاني لئلا يلزم من رفع الاول ونصب الثاني وبالعكس اذ لا يمكن رفعه على البدلية لانه لا يجوز ان يكون
بدلا من المستثنى منه المقدر لان المبدل لا يجوز ولا من المستثنى الاول اذ ليس المعنى على طرحه ولا يمكن رفعه على الفاعلية
لان الفاعل واحد ليس الا فلا يجوز رفعهما وكذا لا يجوز نصبهما لئلا يبقى الفعل بلا فاعل وانما نصب الثاني حال كونك ماثلا
كلامك على تركيب النـاس ورا زيد وسوى زيد الا عمرا فيكون الكلام بهذا التاويل موجبا وفي الموجب لا يجوز الابدال
ونقول في تقدم المستثنيات المكررة بغير عاطف على المستثنى منه في الكلام غير الموجب ولا تفريغ فيه ما اتاني الا زيدا الا عمرا
احد منصوبين لكن احدهما يكون استثناء والاخر غير استثناء في الاصل بل كان بدلا لا تقدم على المستثنى منه نصب
ضرورة اذ لا يجوز ان يكونا منصوبين على الاستثناء ابتداء لان المستثنى المنصوب شبيه بالمفعول فكما لا يجوز ان يكون
لفعل واحد مفعولان لا يقتضيهما معنى ذلك الفعل الا بالعاطف فكذا لا يجوز ان يكون له مستثنيات كذلك وليس نصب
غيرك في قول الكميت وما لي الا الله غيرك ناصر على الاستثناء بل هو في الاصل صفة لناصر فلما قدم عليه جعل حالا لانه لا يت
التقدير ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو على الابدال اي بدل الكل من احد فلما قدمته اي الا عمرو على احد نصبته لانه لا يجوز البدل
لتعذر تقديم البدل على المبدل ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح من المستثنى دخوله اي دخول الثاني فيه لانه لو لم
يصح دخوله فيه لم يكن استثناء المستثنى دخوله اي دخول الثاني فيه كلا انه لو لم يصح دخوله فيه لم يكن استثناء المستثنى
الثاني منه كان الاستثناء من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد بان تقول
الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا فاللازم على قائله خمسة لان الاستثناء من النفي اثبات
ومن الاثبات نفي وطريق ذلك ان تسقط المستثنى الاول من المستثنى منه فما بقي منه تضيف اليه المستثنى الثاني فتحفظ
المبلغ ثم تسقط منه المستثنى الثالث وهكذا الى المستثنى الاخير كما تسقط تسعة من عشرة وبقي واحد فتضيف اليه ثمانية
فتصير تسعة فتسقط منها سبعة فبقي اثنان فيضيف اليهما ستة فتصير ثمانية فتسقط منها خمسة فبقي ثلاثة فتضيف اليها اربعة
فتصير سبعة فتسقط منها ثلاثة فبقي اربعة فتضيف اليها اثنين فيصير ستة فتسقط منها واحدا فبقي خمسة والضابط ان
تجعل كل وتر منفيا خارجا وكل شفع موجبا داخلا في الموجب فعلى هذا لا يجوز في كل وتر الا النصب لانه عن موجب ويجوز في

كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور واما في غير الموجب نحو ما له علي عشرة الا
تسعة وهكذا الى الواحد فتجعل كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فاللازم على هذا التقدير خمسة لان التسعة تكون مثبتة
داخلة تسقط منها ثمانية فبقي واحد نضم اليه سبعة فتصير ثمانية تسقط منها ستة فبقي اثنان نضم اليهما خمسة
تصير سبعة تسقط منها اربعة فبقي ثلاثة نضم اليها ثلاثة فتصير ستة تسقط منها اثنان فبقي اربعة نضم اليها واحدا فتصير خمسة
ولو ذكرت بعده اي بعد الا واحدا الا اثنين الا ثلاثة الا اربعة الا خمسة الا اثنين الا ثلاثة الا واحدا الا اثنين الا ثلاثة الا اربعة
الا خمسة الا ستة الى الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا اقلت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا قلت
الا ثلاثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلاثة ثم اذا قلت الا
ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنان ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت
الا تسعة بقي اللازم واحدا واعلم ان الاستثناء المساوي من المساوي او الانقص منه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرجه
عن المساوات وهنالك كذلك وقد يقع الفعل الماضي موقع الاسم المستثنى في القسم مثل نشدتك الله الا فعلت
من قولهم نشدته نشدا اي ذكرته فتذكر فنشد الثاني المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله
باني اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدتك الله على معنى طلبت لك الله
من بين الاشياء التي يقسم بها الناس لاقسم عليك به ومعنى الا فعلت الا فعلك فهو بمعنى المصدر ومفعول به لما
الطلب الذي دل عليه نشدتك الله فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ولهذا النفي المعنوي وقع الاستثناء مفرغا
ويكون الاقتصار لذلك النفي وانما جعل المصدر في صورة الفعل الماضي للمبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما
وصار ماضيا لثم ان تخبر عنه كما في قوله تعالى ونادى اصحاب النار وقد يحذف المستثنى عند قيام قرينة دالة على خصوصه
ولذا لا يجوز ان يقال جاء في القوم الا زيدا لعدم القرينة الدالة عليه بعد الا وغير الا اذا كانا بعد ليس وانما حذف تخفيفا
لكثرة استعمالهما في الاستثناء بعد مع الدلالة على المستثنى نحو جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا وليس غير
اي ليس الجائي غير زيد فحذف المضاف اليه منه وبني على الضم تشبيها لغير بالغايات المبنية عليه ولا يخفى جواز اضماره اي

الا ثلاثة وهكذا الى التسعة بان تقول له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة

المستثنى

الاسم في باب ان

المستثنى اي يجوز ان يكون المستثنى مضمرا كما يجوز ان يكون مظهرا نحو لا اله الا هو ولا نعبد الا اياه ومنها اي ومن المنصوبات الاسم في باب ان زيدا قائم ولا يحذف ثم
الاسم في باب ان الا في الضرورة لانه انما قدم منصوبه على مرفوعه ليكون بينهما على الرتبة في العمل فلو حذف منصوبه
وبقي مرفوعه لكان في صورة العمل الاصلي الا اذا كان الاسم ضمير الشان فان الاسم حينئذ يحذف وان لم يكن جوهر الضمير
اذا كان مبتدا لعدم الدليل عليه لان الخبر فيه مستقل ليس فيه ضمير رابط وانما حذف هنا الضمير وربما النصب في صورة
المخففات مع دلالة الكلام هنا نحو قول الشاعر فيحدث ان اسم المكسورة اذا كان ضمير الشان ان من لام في ثبت
حسان المرء واعصر في الخطوب اي انه يحذف ضمير الشان والا اي وان لم يحذف ضمير الشان وجعل من الشرطية اسم ان
زال الجزاء عن صدر الكلام فانه لو نصب قوله من لام بان لبطل ما يستحقه الجزاء من الابتداء الصريح الا ترى انه لا يقال ان
ابهم بالك تضربه فيعمل ما قبل الجزاء فيه وانما وجب ان يقال انه ابهم بالك تضربه فيوفي بضمير الشان ليرتفع اي بالابتداء
ونحو قوله في حذف اسمان المفتوحة اذا كان ضمير الشان فلو ان حق اليوم منكم اقامته وان كان سرح قد مضى فتسرعا
اي فلو انه حق لو تحققت انكم تحسنون الى باقامتكم لشكرتكم وان كان مثابكم قد سار فيكم وسرع ونحو قوله في حذف اسم
ليت فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال اي فليته بقال فلان بمضي على ما خيلت اي شبهت وان
على غرر من غير تعيين فحذف الفاعل من خيلت اي خيلت النفس ونحو قوله في حذف اسم ليت ايضا فليت كفافا كان خيرك كله
وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي على احد التاويلين وهو ان يجعل كفافا منصوبا على انه خبر لكان وخيرك مرفوع بانه اسمه وشرك
عطف عليه اي فليته كان خيرك كله وشرك كفافا عني اي مكفوفين عني لان الكفاف مصدر يقع على الواحد والاثنين
والجمع كقولك رجال عدل وانما يجب تقديره ضمير الشان لئلا يدخل ليت على الفعل اما ان جعلت كفافا اسم ليت ويكون
على هذا خيرك منصوبا بانه خبر كان وكذا شرك لكونه معطوفا عليه اي فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرك وشرك ويجري
قولك في المعنى ليت خيرك كله وشرك كانا مكفوفين عني والوجه الاول اوضح وفي الثاني تعسف فليس مما نحن بصدده
واما قوله ما ارتوى الماء مرتوي فمنصوب المحل على الظرف وارتوى بمعنى استقى ويجوز ان يكون شرك مرتو بتقدير مرتويا باسم
وخبر معطوف على اسم كان وخبره اي كان خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اي كافا ما ارتوى عن النبي اذا كان عند مسكن اليا

في محل النصب كما في قوله لوان واشي بالبمامة داره فيكون الماعل هذا مرفوعا بانه فاعل ارتوى اي ما دام المارتان ونحو قوله فحو
اسم كان كانهن الفتيات اللعس كان في اظلهن الشمس اي كانه والا اي ان لم يقدر ضمير الشان انتصب الشمس على انه
اسم كان قدم عليه خبره واللعس جمع العس جمع اللعس وهو سواد في باطن الشفة ونحو قوله في حذف اسم لكن وترمينني
بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي اي لكنه اياك مفعول اقلي وانما لم يجعل اياك على انه اسم لكن لان حذف
ضمير الشان اكثر من الاتيان بالمنفصل مع القدرة على المتصل ولا يجوز هذا اي حذف الاسم في باب ان اذا كان ضمير الشان
في غير الاضطرار عند الاكثر اذ لا يقال في السعة ان زيد قايم اي انه وعند بعضهم يجوز حذفه في السعة اذا كان ضمير الشان
ولم يتصدر الخبر بفعل وعليه حمل نحو ان في الدار رجلا احتراز على ابطال العمل لفظا دون المعنى خلافا لابن كيسان ومنها
اي ومن المنصوبات الخبر في باب كان نحو كان زيد منطلقا وقول من يجعله اي الخبر بالحال وقال انه حال وهم الكوفيون
يبطله عدم استقلال الكلام بدونه اذ لو كان حالا لاستقل الكلام بدونه لان الحال فضلة ومجيئه مضمرا او معرفة كثيرا اذ لو كان
حالا لما كان كذلك وامره على نحو امر خبر المبتدا اي فيما يجوز من كونه معرفة ونكرة وكونه مفردا او جملة مستقرا على الاسم متاخرا
وفيما يجب من تقديمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واذا كان لجزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في
الدار صاحبها واذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قايم ومن اشتماله على الضمير اذا كان جملة او ظرفا وغير
ذلك من الاحكام لكنه اي الخبر يتقدم معرفة على الاسم لان اختلافهما في الاعراب رافع للالتباس بخلاف خبر المبتدا
فانه لا يتقدم على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة لرفع الالتباس وينبغي ان لا يجوز التقديم ههنا ايضا اذا لم يظهر
الاعراب فيهما ولم يكن قرينة نحو كان الفتى هذا ويتقدم الخبر عامله حال كون الخبر فعلا لا يتقدم المبتدا وهو الفعل
المفرد المسند الى ضمير المبتدا نحو الذي يقوم كان زيد اي الذي كان يقوم زيد فقدم الخبر وهو يقوم على عامله اذ لا لبس ههنا
مع التقديم بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا لا يجوز تقديمه عليه لالتباسه بالفاعل واستقبح اي هذا
التقديم بعضهم لانه لم يعهد به حيث كان خبر المبتدا قال الشارح لانه في الصورة مفرد داخل على فعل فواجب التاخير لم
كذلك ولا يكون الخبر الا حيث يفيد فايدة لم يستفد من نفس كان او من نفس اسمه فلا يقال كان زيد كاينا ولا كان ما

الخبر في باب كان

الزمن صاحبه وقوله فان كانتا اثنتين جواب سؤال وهو ان الخبر لا يفيد الا ما يفيده الاسم لان الالف في كانتا
ضمير اثنتين والتاء علامة التانيث فيفيهما دليل على التثنية والتانيث اللذين يستفادان من قوله اثنتين فلجاب
بقوله فانما جاز ذلك لان الاول وهو الاسم في كانتا لا يفيد العدد مجردا عن الصغر والكبر لانه اذا قيل فان كانتا احتمل ان
يراد الكبر والصغر كما يقال فان كانتا كبيرتين او صغيرتين فاذا قيل اثنتين علم ان الصغر والكبر لا اعتبار بهما وانما
الاعتبار بمجرد العدد فقط وقد يكون الشي بمنزلة التكرير في اللفظ ومتضمنا للافادة في المعنى فهو بمنزلة قوله انا ابو النجم
وشعري شعري فان التكرير في اللفظ متضمنا للافادة في المعنى فهو بمنزلة قوله انا ابو النجم وشعري شعري فان
التكرير في اللفظ بخلاف الذاهب جاريته صاحبها حيث لا يفيد لان قولك ان الذاهب جاريته يعلم منه ان الرجل المقصود
صاحب الجارية فلا يتضمن الجزء الثاني فايدة ولا بد ان يختص كل واحد من جزئي الجملة بفايدة اذ لو تضمن ما يتضمن
الجزء الاخر لكان حكم مراد التكرير يجري مجرى ما لم يذكر والجزء الواحد لا يتم منه كلام وكان ينبغي عليك ان يقول ان الذاهب
جاريته بتانيث الذاهبة لان المؤنث الحقيقي يلزم ما اسند اليه علامة التانيث نحو ضربت هند وقوله صم كل مولود يولد
على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه وروي اللذان فيه مرفوعا بالالف ومنصوبا بالياء وفيه اربعة
اوجه من الاعراب الاول ان يرفع ابواه على انه اسم كان ويجعل الجملة الاسمية بعده وهي هما اللذان منصوبة المحل على
خبر كان الثاني ان يجعل اسم كان ضميرا عايدا الى المولود ويجعل ابواه مرفوعا بالابتداء ويجعل هما مبتدا ثانيا واللذان
خبره ويجعل الجملة اعني هما اللذان في محل الرفع بانها خبر المبتدا الذي هو ابواه ثم يجعل الجملة التي هي ابواه وخبره في
محل النصب بانها خبر كان الثالث ان يجعل اسمه ضمير المولود ويرفع ابواه بالابتداء واللذان بانه خبره ويجعل هما فصلا
غير محكوم على محله بالاعراب وفي هذه الاوجه الثلثة اللذان مرفوع والرابع ان يرفع ابواه على انه اسمه وينصب اللذين
على انه الخبر ويجعل هما ضمير الفصل وقد يحذف عامله جوازا اي عامل الخبر في باب كان واعلم انه لا يحذف من الافعال الناقصة
الا كان فليس اطلاقه بابا على الاطلاق مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله اي في هذا
التركيب ويعني به ان يجي بعد ان الشرطية اسم وبعد الفاء وبعدها اسم مفرد مع جواز تقديرهما او فيه اربعة اوجه

الاول نصب الاول ورفع الثاني وهو احسن الوجوه على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير فحذف في هذا الوجه كان واسمه
لدلالة حرف الشرط عليهما لان حرف الشرط لا يليه الا الفعل وحذف ايضا المبتدا لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه
لاقتضائها جملة والوجه الثاني رفعهما معا نحو ان خير فخير على معنى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير فحذف كان وخبره
والمبتدا وفيه ضعف من حيث المعنى لان المراد ان كان نفس عمله خيرا لا ان في اعماله في تلك الاعمال خيرا ومن حيث اللفظ
لقلة حذف خبر كان مع الكثرة الحذف في هذا الوجه من حذف كان والجار والمجرور بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو
كجزءه ولو قدر به كان التامة لزال الضعف من حيث المعنى لكن تراكم الضعف اللفظي وذلك لقلة استعمال التامة ولا
يجوز الا ما هو كثير الاستعمال للتخفيف ويكون الشهرة دالة على المحذوف والوجه الثالث نصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا
فنصب الاول على ما ذكرنا في الوجه الاول ونصب الثاني على انه بتقدير كان بعد الفاء او بتقدير فعل لابق اي فيكون جزاؤه خيرا
او يجزى خيرا وهذا الوجه دون الوجه الاول لان المحذوف فيه اكثر ولان مجي الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعل
وحذف المبتدا اكثر من حذف كان وغيره من الفعل الناصب الوجه الرابع رفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني ونصب
الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث وهذا الوجه ابعد الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه والوجه الثاني
والثالث متوسطان لمخالفتهما الاصل في موضع واحد ومنه اي مما حذف عامله جوازا قول نعمان بن المنذر قد قيل ذلك
ان حقا وان كذبا فما اعتذارك في شيء اذا قيل اي وان كان هذا القول حقا وان كان كذبا ويلزم حذف العامل في
باب كان معرا ان معوضا عنه ما في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت لانطلاقك فحذف
حرف الجر كما هو الحذف من ان وان قياسا مستمرا ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا او ابدلت منه ما لوجوب الحذف لئلا يلزم
الجمع بين العوض والمعوض عنه ثم ادغمت النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المتصل المرفوع بلا عامل يتصل به
فجعل منفصلا فصار اما انت ويتضمن الخبر منفصلا في الاكثر لان اسمها ليس في الحقيقة فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله
اذ الفاعل بمعنى الجملة فان الكاين في كان زيد قايما قيام زيد لانه في الاصل خبر المبتدا او خبر المبتدا يجب ان يكون منفصلا
نحو قول الشاعر ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقد جاء الاتصال في الخبر لكون الاسم كالفاعل

لا التي لنفي الجنس

والضمير
والخبر كالمفعول نحو قوله فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها ... دع عنك نهبا صيح في حجراته
في كونه عايدا الى الهالك ومنها اي من المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال ومنها الخبر
في باب كان لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا هذه ليس منصوبا بخلاف الخبر في باب كان فانه منصوب لفظا او تقديرا
او محلا وانما نحو علم في نصب الاسم ورفع الخبر لمشابهتها لان على ما يجي في القسم الرابع ان شاء الله وهو اي المنصوب المنفي
او المنفي المضارع له اذا كان نكرة غير مفصول بينها وبين لا نحو لا غلام رجل ظريف فيها ولا عشرين درهما لك وقوله ولا مضارعا
والمنفي المفرد الذي ليس مضافا ولا مضارعا له سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا مبني لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان
قولك لا رجل نص في نفي الجنس ويكون بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امراة فان النكرة في سياق النفي وان كان
العموم الا انها لا تكون نصا فيه بل ظاهرا ولاجل ذلك لا يجوز ان يقال ما رجل في الدار بل رجلان ويجوز ان يقال ما جاءني
رجل بل رجلان فلما اراد التنصيص على الاستغراق ضمنت النكرة معنى من فبنيت ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الا
ترجح جانب الاسمية في الاعراب وانما بنيت على ما ينصب به من الفتحة والياء والكسرة ليكون البناء على ما يستحقه المنفي في الاصل
البناء وهذا اولى من قول من قال مبني على الفتح لكونه شاملا لجميع انواع علامات النصب من الفتحة وغيرها نحو لا رجل
مبني على الفتح او رجلين مبني على الياء او مسلمين مبني على الياء او مسلمات في الدار مبني على الكسر بلا تنوين عند الجمهور
لانها وان لم تكن للتمكن الا انها شبيهة بالتي للتمكن ومع التنوين عند بعضهم نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن والمازني
يفتحه بلا تنوين حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبنيات وطردا للباب على نسق واحد وحق المنفي ان يكون نكرة ليتحقق بها
نفي الجنس وذلك لان المعرفة ليست لمطلق جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها ومثل لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى الا ابن خيبري
ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول فان هيثم اسم رجل وقع اسم لا وكذلك ابو حسن وتاويله بانه في تقدير لا مثل هيثم ولا مثل
ابي حسن والمثل لا يتعرف بالاضافة او بان يجعل العلم لاشتهاره بمعنى بمنزلة اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى
قضية ولا ابا حسن لها الا فيصل لها اذ هو كان فيصلا في الحكومات لما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى
الفصل كلفظة الفيصل وكذا معنى لا هيثم لا حادي لانه كان مشهورا بحسن الحدا فان وقع بعدها اي بعد لا معرفة وجب رفعها

أي رفع المعرفة لزوال المشابهة التي تعمل لاجلها من كونها لنفي الجنس عند دخولها على المعرفة والنكرة أي تكرير لا لتكون التكرير
جبرا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة أن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة وكذا إذا فصل بين لا واسمها
وجب الرفع لضعف عملها لانها انما تعمل لمشابهتها بأن بعد المشابهة لا باصالة فلا تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها ووجب تكريرها
لا أيضا لتكون التكرير تنبيها على كونها لنفي الجنس في النكرات لجلالة ما إذا انتفت عملها فان عملها كان في هذا التنبيه لانه
لا يعمل عملها الا التي لنفي الجنس نحو لا زيد فيها ولا عمرو وقال الواقع بعد لا معرفة ولا فيها رجل ولا امرأة مفصول بين لا واسمها
بالظرف وقولهم لا نولك أن تفعل كذا هذا اعتراض فان نولك معرفة وقد وقع مرفوعا بعد لا من غير تكرير فالجواب انه محمول على لا
ينبغي وذلك من حيث المعنى والداخلة على الفعل والداخلة على الفعل لا يجب تكريرها والنول هو التناول والمصدر بمعنى المفعول
أي ليس متناولك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تتناوله أو العطاء بمعنى لا نولك أن تفعل كذا ما اعطيت هذا الفعل أي
ليس خلقك هذا وإذا لم يعط لم يكن لك لذلك كما حمل بذر على يدع فان اصل يدع يودع حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة
وكسرة لازمة ثم فتح العين لاجل حرف الحلق ويذر لم تنزل منزلة يدع في المعنى حمل اللفظ كلفظه فتحت عينه وان لم يوجد فيه حرف
الحلق وكذلك لا نولك لما كان في معنى لا ينبغي جاز أن يقع بعد لا من غير تكرير وأجاز المبرد الرفع من غير التكرير في سعة الكلام
في المعرفة والنكرة نحو لا زيد في الدار مثال المعرفة ولا رجل عندك مثال النكرة وان كررت النكرة مع لا أي مع لا من غير فصل
بين لا وبين النكرة فانه مع الفصل لم يبن لانهما لا مرجح لتقوى البناء من لا إلى المبني بسبب التركيب فان الشيء التركيب
انما تقوى بالبناء منها اليه جاز في المجموع خمسة أوجه فتحهما على أن يجعل لا في الموضعين لنفي الجنس ويقدر لها خبر واحد
عند سيبويه لأن مذهبه أن لا المفتوح اسمها لا يعمل في الخبر فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز تقدير خبر عنده
أيضا أما عند من يعمل لا المفتوح اسمها في الخبر عملا كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز أيضا أن يقدر لهما معا خبرا واحدا
لأن لا الأولى والثانية وان كانا عاملين الا انهما متماثلتان فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان
ويجوز أن يقدر لكل واحد منهما خبر ورفع الثاني مع فتح الأول على أن يكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الأولى ويكون الثاني معطوفا
على محل الأول ونصبه مع فتح الأول على أن يكون معطوفا على لفظ الأول نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه ورفعهما لأنه يجوز الغاء

كلا الأولى ورفع الأول فيكون لا ملغاة لضعفها ونصب الثاني على أن يكون لا غير ملغاة م

لا هو ولضعفها لزوال حصول شرط الالغاء فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولها الثانية اما زائدة أو ملغاة فيرتفع كما نحو لا حول ولا
قوة الا بالله ونعت المبني احتراز عن نعت المعرب فانه لا يجوز فيه البناء نحو لا غلام رجل ظريفا الأول احتراز عن الثاني وما
بعده فلا تبني كريم في نحو لا رجل ظريف كريم حال كون النعت مفردا احتراز عن نحو لا رجل حسن الوجه وحال كونه يليه أي يلي
النعت المبني من غير فصل بينهما احترازا عن نحو لا غلام في الدار ظريف جاز فيه أي في هذا النعت المنعوت الاعراب من النصب
والرفع فالنصب حملا على لفظه وان كان حركته بنائية لمشابهتها الحركة الاعرابية لعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها وبجوز
أن يكون النصب حملا على محل اسمها لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني منصوب والرفع حملا على محله وهو القياس لان التوابع
تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء وجاز فيه البناء بجعل الموصوف والصفة بمثابة الواحد لاجتماع ثلاثة أشياء في هذا النعت
كونه في المعنى هو المبني وفي اللفظ متصلا به وكون المنفي في المعنى داخلا عليه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة
قرب الامر إلى الذي هو سبب البناء واما النعت الثاني مطلقا فلا يجوز فيه الاعراب من النصب والرفع على اللفظ وعلى المحل
وكذا المعطوف عليه أي على المبني حال كون المعطوف نكرة لا يجوز فيه الا الاعراب لعدم مصحح البناء من اجتماع الامور الثلاثة
بينهما نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزر وابنا معطوف على لفظ اب في لا اب وعلى محله نحو هذا الوكم
الصغار بعينه لا أم لي ان كان ذاك ولا اب قلب معطوف على محل لا أم فأما المعطوف المعرفة فلا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا
العباس وذلك لانه لو باشر المعرفة لا هذه لم يجز فيها الا الرفع فهي إذا كانت تابعة أولى بأن يكون مرفوعة وإذا كرر المبني بلا فصل
بين المبني وذلك المكرر جاز في الثاني الاعراب رفعا ونصبا والبناء نظرا إلى كونه تكريرا لفظيا لكن الاعراب في المكرر الموصوف
أولى من الاعراب في المكرر غير الموصوف نظرا إلى أنه لما وصف صار مع وصفه كأنه وصف للأول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى
انا انزلناه قرآنا عربيا نحو لا ماء ماء باردا يحتوي ما الثاني وان شئت لم تنون وتبني الثاني لما ذكرنا وإذا دخلت الهمزة على لا لم تغير
الهمزة العمل أي لا يدخل الهمزة على العامل لا يغير عمله ومعناها أي معنى الهمزة الاستفهام نحو ألا رجل في الدار والاقتصار بالعرض
لمن ذل بعيرها ومعناها التمني نحو قول المتمنية وهي امرأة مدينية عشقت نصر بن الحجاج وكان احسن أهل زمانه ألا سبيل
إلى خمر فأشربها ألا سبيل إلى نصر بن حجاج لا خلاف بينهم أن لفظ ما يلي لا من اسمه على ما كانت عليه قبل الهمزة من الاعراب في اللفظ

التمني

والمضارع على والبناء في المفرد النكرة وانما الخلاف في المحل على موضعه فان سيبويه لا يجوز ههنا حمل التوابع على الموضع إذ
اعني لا من الخبر وصار معنى اسمها معنى المفعول بمعنى ألا غلام اتمنى غلاما وعند المبرد والمازني يجوز العطف والوصف
على الموضع وخبرها عندهما ظاهرا ومستترا ومعناها العرض نحو ألا نزول فتصيب خيرا ذكر السيرافي أن حال ألا في
العرض كحالها في تبديل الهمزة وتبعه المصنف قال الاندلسي هذا خطأ لانها إذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو
وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو ألا زيدا تكرمه ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت المحصلة
بالكسر المرأة التي تحصل تراب المعدن وتستخرج الذهب وتبيت أي تبيته تراب المعدن فعند الخليل حرف برأسه موضوع
للتحضيض والفعل محذوف فقد يكون مما يحصل ده والمعنى ألا ترونني رجلا وعند يونس معناها أي معنى الهمزة في هذا
البيت التمني دخلت على لا وكان حق اسمها أن لا ينون ولكن نون الاسم ضرورة وقالوا لا اباك ولا اخالك باثبات
الالف في الاب والاخ من بين الاسماء الستة إذا وليهما لام الجر ولا غلامي لك ولا ناصري لك بحذف نون التثنية والجمع
وكان القياس الكثير حذف الالف حذفت الالف من لا اباك واثبات النون في لا غلامين ولا ناصرين فيقال لا اب لك ولا
غلامين لك ولا ناصرين لك فيكون مبنية ومذهب سيبويه والجمهور أن هذا مضاف حقيقة باعتبار المعنى لكنهم
قصدوا الاضافة وأقحموا اللام بين المضاف والمضاف اليه لوجهين توكيدا للاضافة فان اللام الظاهرة تأكيد
للمقدر كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي وقضاء من حق المنفي في التنكير بما يظهر بها أي بسبب اللام من صورة الانفصال
فان المضاف يصير بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه من صورة الانفصال وعدم تكريرها ولا يعلم أنه ليس بمضاف
حقيقة ولا لكان معرفة توجب رفعه وتكريره قلنا لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من هذا الفصل ان لا
يرفع ولا يكرر لكن يرفع ويكرر مع أنه اعلم أن الخبر في لا اباك محذوف أي لا اباك موجود وفي لا اب لك هو لك فلو فصلت بينهما
أي بين اسم لا وبين اللام لم يكن بد من الحذف أي حذف الالف من لا ابا ولا اخا والاثبات أي اثبات نون التثنية والجمع
نحو لا اب فيها لك ولا غلامين اليوم لك واعلم أن الفصل إذا كان بغير المضاف فلا تفارق الحذف والاثبات نحو
لا ابا لك ولا غلامين ظريفين لك وان كان بالظرف فالعولا المستر فعند يونس لا يجب الحذف ولا الاثبات لكثرة ما

يتسع في الظروف وعند سيبويه والخليل المختار الا في ضرورة الشعر وقد يحذف اسم لا هذه نحو لا عليك أي لا بأس عليك ولا كرامة
قال الخاف ان كان لا اسما فيكون الخبر محذوفا وان كان حرفا فيكون الاسم محذوفا ومنهما خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما
زيد منطلقا وما رجل أفضل منك وهي أي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس اللغة الحجازية واللغة التميمية رفعهما أي رفع
الجزئين بالابتداء أي يكون العامل هو الابتداء إذ قياس العامل يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم أو الفعل ليكون متمكنة
بثبوتها في مركزها ولا يشترك بين الاسم والفعل والعزة مشابهة ما بليس على ما ذكرنا في المرفوعات عملت وكان عملها الأكثر من عمل لا
وكانت في العمل أكثر ورفاض لا فانه إذا زيدت ان نحو ما ان طبنا جبن أو تقدم الخبر على الاسم ظرفا كان الخبر أو غيره بطل العمل بالاتفاق
أما في الصورة الأولى فلأن ان وان كانت زائدة الا انها في صورة ان النافية فكان ما النافية دخلت على النفي والنفي إذا دخل
على النفي أفاد الايجاب فصارت أن كان لا النافية لنفي ما وأما في الصورة الثانية فلضعفهما في العمل لأنهما انما عملتا بتبعية
ضعيفا فلذا غير متصرف وكذا إذا انتقض النفي بالا بطل العمل ونقل عن يونس جواز الاعمال مع الانتقاض بالا نحو ما الدهر
الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا وليس في البيت تنصيص على الاعمال لجواز أن يكون المضاف محذوفا فيكون
الأول أي دوران منجنون وان يكون معذبا مصدرا ويكون مثل قولك ما زيد الا سيرا قال الشارح وانما أورد قوله وكذا عملها
قبله لا شارا إلى أن يفرق بين الانتقاض بالا في ما ولا وبينه في ليس أو لكن لا فرق بين الفصل بان في ما ولا وبين التقديم
وبينهما في ليس بخلاف ليس فان عملها لا يبطل مع انتقاض نفيها بالا وكذلك لا يبطل بالفصل أو التقديم فانهما عملتا للنفي
الذي شابهتا به ليس وقد انتقض النفي بالا فلذلك يجوز اعمالهما دون المشابهة وليس عملت للفعلية وهي باقية بعد انتقاض
نفيها وكذا إذا عطف عليه أي على خبر ما ولا سواء كان الخبر منصوبا أو مجرورا بالباء الزائدة بموجب أي مثبت من حروف العطف
نحو بل ولكن بطل عملهما في ما بعد الموجب ويجب رفع المعطوف لزوال علة العمل وهي النفي نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن
قاعد ودخول الباء في الخبر انما هي على لغة أهل الحجاز على قول أبي علي وجار الله لان الباء لا يدخل الا على الخبر المنصوب لا
المرفوع وذلك لكثرة دخول حرف الجر على المنصوب والاخفش أجاز دخوله على لغة تميم أيضا وفي تعليل المصنف بقوله لانك لا ترى
تقول زيد بمنطلق فتدخل الباء في خبر المبتدأ نظر وذلك لانه انما يجوز دخول الباء في حيزه لمقتران النفي المصحح لجواز دخولها الا

انه يقال ما جاءني من احد ولا بنا لجاءني من احد ولا المكسورة بالتاء اي الملحق باخرها تاء التانيث نحو لات كما في ربت
وثمت لتانيث الكلمة او لمبالغة النفي كما في علامة من كسرته اي ضربت ديره شبه موضع التاء في اخر الكلمة بموضع وقوع
الضرب على دبره وهي لا المشبهة بليس ولا يمتنع ان يقال هي لا لنفي الجنس وهذا التزم تنكير المضاف اليه حين فاذا انتصب
بعدها فالخبر محذوف واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين حين مناص لانهم ابوا ان يعملوها الا في حين مضافا
الى نكرة نحو قوله تعالى ولات حين مناص اي ليس الحين حين مناص ومعنى فيكون الاسم محذوفا ولا يجوز ان يجر الاسم في لات
كما يجر في ليس لان الحرف لا يجر بها وقيل لما اردفت بالتاء صارت شبيهة بليس صورة ومعنى فجيس اضمار الاسم فيها
كما في ليس قال سيبويه انها في لزوم الاضمار فيها نظير ليس ولا يكون في الاستثناء ويجوز ان يرفع حين مع تنكيره على انه اسمها
والخبر محذوف وهو حاصل ولا يتعلق لات الا مع حذف احد الجزئين من هذا قال سيبويه وقال الاخفش ان المنصوب
بعدها بتقدير فعل وهي غير عاملة التقدير لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وقيل ان التاء من جملة
حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم وقد تدخل لات على هنا نحو قوله حنت نوار
ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت هنا في الاصل للمكان واستعير ههنا للزمان واضيف الى الفعل وبدل
على ان التاء ليست من جملة حين كما هو مذهب ابي عبيدة بل من جملة لا قوله حنت ولات هنت واني لك مقروع فان التاء
لو كانت من جملة حين لما دخلت على هنت وكذا يدل على ذلك مجيء لات هنا ولات اوان مع ان تحين غير مشهورة في
اللغات وهنت من هن بمعنى حين وهذا مثل واصله ان هجيا بنت العنبر كانت تعشق ابن سعد وكان يلقب بمقروع
فاراد ان يغير على قبيلة الهجي انه فاخبرت اباها فقال مالك ابي مازن حنت ولات هنت اي اشتاقت وليس وقت
اشتياقها ثم التفت من الغيبة الى الخطاب وقال لها واني لك مقروع اي من اين تظفرين به فجرت لمن يجري الى
مطلوبه قبل اوانه واما منصوب الفعل بعد الفراغ من منصوب الاسم فهو الفعل المضارع الواقع بعد ان المصدرية
واخواتها الثلث نحو من نحو كي ولن واذن وسيجيء البحث عنها ان شاء الله حال كونها ظاهرة نحو اريد ان تخرج ولن يذهب
وجئت كي تعطيني واذن اكرمك والواقع بعد ان حال كون ان مقدرة ومقدرة من بين اخواتها وانما اخرت دون اخوا

مضصوب الفعل ناصب فعل المضارع

لانها اكثر في الكلام منها اذا كانت قبله احد هذه الاشياء الستة وهي اي هذه الاشياء حتى الجارة لا العاطفة والابتدائية
اذ الجارة لا تدخل على الفعل فاضمر ان ليكون الفعل معها في تقدير المصدر ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو اذا كان مضمون
الفعل الواقع بعدها مستقبلا بالنسبة الى مضمون ما قبلها سواء كان وقت الاخبار حالا او مستقبلا او ماضيا ولا يجب
الى
ان يكون مضمون الواقع بعدها وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترتبا للسببية كانت حتى بمعنى كي او لمجرد الغاية بمعنى
وفي كلا الوجهين لابد ان ما بعدها مستقبل بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لابد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البدأ
نحو سرت حتى ادخلها فانها للسببية بمعنى كي ولو قال بدله اسلمت حتى ادخل الجنة لكان اولى لانه متعين لمعنى السببية
بخلاف سرت حتى ادخلها فانه محتمل للسببية والغاية او سرت حتى تغيب الشمس فانها لمجرد الغاية على التقديرين وجاز
الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط الذي يكون اداته ان ويكون الشرط غير مجزوم على قبح وذلك لقبح
ان
الفصل بين الجار والمجرور نحو انتظر حتى ان تسلم تاخذ بالنصب اي بنصب تاخذ عند الاخفش والجزم اي جزم تاخذ
وقت
على ان يكون جزاء للشرط الحسن لانه لا يلزم منه الفصل بين الجار والمجرور لان حتى على هذا التقدير تكون ابتدائية لا جارة ولو
في المثال بدل ان تسلم ان تسلم بنون بالمضارع المجزوم فالجزم في تاخذ واجب ليس الا الجزم قال ابن السراج لانه جواب لقولك
ح
ان تسلم قال الشارح وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون تاخذ منصوبا لا يكون جواب الشرط فلا يجب جزمه كما استقبح ابن السراج
الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل مع قبحه نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول وكذا يجب الجزم اذا كان
حالا
اداة الشرط اسما نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ وان كان الفعل الواقع حالا بعدها الا حقيقة او حكاية للحال الماضية كانت
حتى حرف ابتداء اي حرف استيناف اي يكون ما بعدها كلاما مستانفا اي لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها
بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور ولا يجوز ان تكون جارة لامتناع اضمار ان هي موضوعة
لنا
على الاستقبال بعدها مع كون الفعل للحال حقيقة او حكاية فيرفع الفعل اذ لا وجه لانتصابه وقال الشارح في شرح قوله
حرف ابتداء اي عاطفة لا جارة وليس على ما قال لان حتى العاطفة غير حتى الابتدائية ويجب السببية معنى ان يكون ما قبلها
سببا لحصول ما بعدها بحيث يمكن ان يودي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعدها سواء انقضى مضمون الاول بمضمون

مضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم ينقض نحو رايت مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشيء والماء
حتى
السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها اشترط السببية الموجبة لاتصال المعنوي جبرا لما فات
هذا
من اتصال اللفظي نحو مرض حتى لا يرجونه فانه حال حقيقة يريد ان مرضه بلغ معنى قد انقطع وعدم الرجاء الان حاصل
ف
الذي ذكرنا من كونها حرف ابتداء امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها حال كون كان ناقصة لانه لو ارتفع لكانت حتى حرف
ابتداء لا تعلق لها بما قبلها من جهة الاعراب فيبقى كان الناقصة بلا خبر وامتنع الرفع في اسرت او ما سرت حتى يدخلها لان
السير غير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في المثال الاول وهو محكوم بانتفائه في المثال الثاني فلا يمكن الحكم بحصول
ن
فيجب النصب لان المعنى اسرت او ما سرت لئن يدخلها وهذا صحيح وجاز في كان التامة وفي الناقصة ايضا بعد مضي الخبر نحو كان
سيري سيرا متعبا حتى ادخلها وجاز ايضا في ايهم سار حتى يدخلها الوجهان اما النصب فظاهر واما الرفع فلزوال مانع
الرفع في هذه الامثلة اما في الاولين فلا سيما كان ما ينقضونه اوراحتى يدخلها واما في الثالث فلانك حاكم بالسير
و
غير مستفهم عنه وانما الاستفهام من السائر لا عن نفس السير وتقول سرت حتى كاد ادخل بالرفع في اكاد ادخل اما في كاد
فلانه حال حقيقة لان الكيدودة كائنة واقعة غير مترقبة فيجب رفعه واما في ادخل فلان اكاد لا يحتاج الى خبر فرفع ادخل
لكونه خبره وحكي الاخفش جواز النصب في ادخل لانه لم يقع بعد لانه مترقب الوقوع فجاز نصبه وليس جواز النصب بذلك
القوي لانه اي لان ادخل في خبر كاد فيرفع والحاصل انه لا يلزم من كون الفعل مستقبلا جواز النصب وانما يلزم من جواز
ها
النصب كون الفعل مستقبلا ولام كي عطف على قوله حتى الجارة نحو جئت لتكرمني اي لان تكرمني اي لاكرامك وانما اضمر بعدها
ت
لانها جارة لا تدخل الا على الاسم وجاز الاظهار اي اظهار ان مع لام كي لان هذه اللام تدخل على اسم صريح نحو جئت لاكرامك
فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية ولا يجوز الاظهار معها حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى
كي وهي بهذا المعنى لا تدخل الا على اسم صريح وهو ان المصدرية ولا يجوز الاظهار مع حتى لان الاغلب فيها الفاء او الواو
لما انتفت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية لانها كما سيجيء بيانها صارت كعوامل النصب فلم يظهر ان
بعدها البتة ولزم الاضمار مع لا يعني ان الفعل الذي يدخل عليه اللام ان كان داخلا عليه لا فاظهار ان واجب نحو لئلا يعطيني

لها
لئلا يتولى الامان فان التلفظ به قبيح جدا ولام الجحود وهي في الاصل اللام التي في نحو قولهم انت لهذه الحطة اي مناسب
من
بمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا للفعل ولا شك ان في هذا معنى التاكيد وهي المزيدة لتاكيد النفي لكان فانها تختص من
بره
حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم اكن لاصحب فان قلت اذا كانت زائدة
لزم الاخبار بالمصدر عن الجثة ولا يجوز ذلك قلنا يجوز الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة ولم يجز بالمصدر وحده
وذلك لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر ولا سيما وقد التزم اضمار ان فصار منخرطا في سلك الفعل
المحض ولا يجوز الاظهار اي اظهار ان معها لانه لما يدخل على اسم صريح لم يظهر بعدها ما يقلب الفعل اليه والفاء بشرط السببية
هم
لانهم انما صرف ما بعد الفاء من الرفع الى النصب قصدا للتنصيص على ان ما قبلها سبب لما بعدها وذلك لان المضارع المرفوع كان
في معنى الحال فعن الحرف الى النصب تنبيها على ان الفاء في الظاهر ليس لعطف الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب مفرد مخلص
فا
للمضارع للاستقبال اللائق بالجزائية فيسرع كون الفاء العاطف ونقويته كونه الجزاء فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر لان
السببية انما يدخل على الجملة وقال اكثرهم انما بعدها بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا لان الطلب لا شيا
نون
الستة غير النفي يشمل الطرفين وكذا النفي يشملهما فانه ابو علي انما بعد الفاء متعلق بحرف العطف بالجملة المتقدمة وانما سماه النحو
م
جوابا وان كانت جملة واحدة ولم يكن كالجزء المشابهة له في ان الثاني سببه الاول نحو زرني فاكرمك بتقدير ليكن منك زيارة فاكرام
مني وما تاتينا فتحدثنا بتقدير لا يكون منك اتيان ولا حديث بشرط الوقوع اي وقوع الفاء في جواب الاشياء الستة انما شرط ذلك
لي
لان هذه الاشياء الستة غير ثابتة المضمون فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء الامر والنهي والنفي الذي
يكون بمعنى التحقيق نحو ما زال زيد قائما فانه ههنا بمعنى الايجاب فلا يجاب بالفاء فلا يقال ما زال زيد قائما فاعطيك وما يجري
نم
مجراه في الاستعمال نحو ما تاتيني فتكرمني والاستفهام والتمني وفي معناه ود لو تاتينا فتحدثنا بالنصب باضمار ان وذلك لان لو
فتزلبر
دالة على التمني لا سيما وقد تقدمه ود ويجوز الرفع عطفا على تاتينا كقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون والترجي وقد نزل المرجح نحو
لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص والتحضيض نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ومن ذكر الامثلة
على الترتيب بقوله نحو ايتني فاكرمك ولا تدن من الاسد فتهلك وما تاتينا فتحدثنا واين بيتك فازورك وليت لي مالا فانفق والا تنزل

خبرا ونحوساترك متزلي لبني تميم والحق بالحجاز واستريحا ضعيف لانه نصب ما بعد الفاء في غير جواب الاشياء الستة بعني
ان كلامه قال ويكون من الحاق واستراحة نحو كانك والطلبا فتشتما ولول بالنفي اي لست بوال الطلبا لانه لما شبهه
بالوالي علم انه ليس بوال لوجوب التغاير بين المشبه والمشبه به فان التشبيه المفيد لمعنى النفي وقد يلحق بالنفي واما التشبيه
المفهوم منه الحقيقة لا النفي فلا يجوز فيه ذلك ونحو انت غير قايم فتاتينا مما يفيد معنى النفي ولكن لا يجري مجراه في الاستعمال
جايز عند قوم نظرا الى ان غير قايم في معنى النفي اي انت لا تقوم فتاتينا ومنعه الاكثرون نظرا الى انه لا يجري مجراه في الاستعمال
بخلاف نحو قلما ملقا في فتكرمني كما قل رجل وقل رجل فانه يجوز ذلك عند الجميع لان هذه الكلمات يجري مجرى النفي الصرف
في الاستعمال ولا يكون اسماء الاوامر من اسماء الافعال نحو نزال وعليك وصه ونحو الاسد الاسد مما فيه الامر مقدر والامر
المدلول عليه بلفظ الخبر بمنزلة الامر خبر لا يكون وما ظن الشارح من ان قوله الدعاء ابتداء كلام وقوله بمنزلة الامر خبر
بعده قوله خلافا للكسائي فانه يجري جميع ذلك مجرى الامر الصريح نظرا الى تضمنها معنى الطلب فنقول نزال فاقاتلك وعليك
زيدا فاكرمك والاسد والاسد فتنجو او غفر الله لك فتدخل الجنة ولو كان قوله بمنزلة الامر خبرا صبابا يلزم منه ان لا يكون
الدعاء بمنزلة الامر عند الكسائي وهو خلاف ما هو منقول عنه قيل اذا كان الدعاء بلفظ الامر او النهي فهو بمنزلته اي بمنزلة
الامر او النهي نحو اللهم ارزقني مالا فاتصدق منه واللهم لا تواخذني بذنبي فاهلك وفي قوله قيل قيل ونظر وذلك لان الدعاء
بلفظ الامر والنهي داخل في باب الامر والنهي عند جميع النحاة واما الاصوليون فهم يفرقون بين الامر والدعاء والالتماس
ثم ان كان قبلها اي قبل الفاء اسم يصح عطفه اي عطف الفعل المنصوب الواقع بعد الفاء عليه ذلك اشكال في محله اي في
محل هذا الفعل من الاعراب لانه تابع لذلك الاسم في اعرابه نحو ليكن منك زيارة فاكرام وانما كان له محل من الاعراب لانه
اذا كان منصوبا باضمار ان لا محالة يكون في تقدير مصدر فلا بد له من موضع من الاعراب فان كان قبله اسم يصح عطفه
عليه يعطف عليه وان كان قبله فعل تقدر انه في تقدير مصدر ويعطف عليه والا يكون قبلها ذلك الاسم وههنا ثلثة اقسام
وجوب الرفع ووجوب النصب وجواز الامرين فالرفع في محله واجب اذا كان الفعل المنصوب بعد الفاء لغير الفعل الاول بان تكون الفعلان لفاعلين نحو ائتني فاكرمك وانما وجب الرفع لانه في تقدير مصدر معطوف على مصدر

منه

منتزع من الفعل الاول على اضمار الحصول او الكون من الافعال العامة على ما قالوا ان التقدير ليكن منك اتيان فاكرام
مني ولا يجوز تقدير النصب بان يقال ان التقدير افعل اتيانا فاكراما لفساد المعنى لان الفعل الثاني لغير من له الفعل الاول
فلا يكون تقدير الفعل الاول فيه اطرادا اذا كان الفعل الاول متمني بليت حال كون ليت غير داخلة على ضمير الشان فالنصب
واجب سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الاول او لغيره نحو ليتك تاتينا فتحدثنا وليتنا ناتينا فتحدثنا
وليته عندنا فيحدثنا اذ التقدير في ليت انما تاتينا فتحدثنا وليت اتيانا منه فحديثا او ليته عندنا فيحدثنا اذ التقدير ليت
اتيانا منك فحديثا مني وليت اتيانا منه فحديثا منه وليت استقرارا منه فحديثا ولا يجوز ان يكون التقدير ليته كان منه
اتيان فحديث لان ذلك زيادة متجاوزة عن الحد وانما يجب ان يقع ليت على نفس المصدر الذي بمنزلة الفعل منزلته ولو
اخذت بعدل عن الظاهر امكن ان يقال في قوله ائتني فاكرمك ليقع الذي يقع ابانا منك فاكراما مني وهو الغرض لما
لا يقتضيه الكلام وعدول عما يقتضيه المقام اما اذا كانت ليت داخلة على ضمير الشان وكان الفعل المنصوب لغير من
الفعل الاول فيجب الرفع ويكون داخلا تحت القسم الاول نحو ليته فاكرمك لان التقدير ليته يكون منك اتيان فاكرام
مني ولا يجوز النصب باضمار الفعل اذ لا يستقيم ان يقال ليت الشان تفعل انت اتيانا فاكراما مني وفيما عداهما
اي عدا هذين القسمين وهو ايضا قسمان الاول ان يكون الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الاول سواء كان متمنى
بليت اولا والثاني ان يكون متمنى بليت داخلة على ضمير الشان وكان الفعل المنصوب لمن له الاول الوجهان مع الرفع والنصب
لانه يصح ان يكون التقدير في ائتني فاكرمني ليكن منك اتيان فاكرام او افعل اتيانا فاكراما وكذا في ليته يأتيني فيكرمني ليكن منك
اتيان فاكرام او افعل اتيانا فاكراما وكذا في ليته يأتيني فيكرمني يصح ان يقال انه في تقدير ليت الشان يكون منك اتيان
فاكرام او ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما واعلم انه على ما حققناه اولا من ان ما بعد الفاء في تقدير مبتدأ محذوف الخبر
يكون ابدا مرفوع المحل على الابتداء ولا يجاب الجواب للاشياء الستة بالفاء لان الجواب لها ليس منها فلا بد من جواب
ولا يجاب الشيء الواحد من الاشياء الستة بجوابين لا يقال ائتني فاكرمك فاعطيك على ان يكون فاعطيك جوابا مستقلا
معطوفا على فاكرمك لان ما بعد الفاء مع ما قبلها في تقدير شرط وجزاء فكما لا يجوز توارد جزائين على شرط واحد من غير تخلل عاطف

لا يجوز توارد جوابين على شيء من هذه الاشياء الستة وقوله نعم ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه
ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين فيل انه في الظاهر من باب الجواب
الجواب بالجواب او من باب الجوابين لشيء واحد اجاب المصنف عنه بانه ليس كذلك في الحقيقة بقوله فالاول وهو فتطردهم
جواب للنفي قبله وهو قوله ما عليك من حسابهم من شيء والثاني وهو قوله فتكون جواب للنهي السابق وهو قوله ولا
تطرد الذين ويجوز ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم والواو وسمي واو الصرف لانه لما قصد معنى الجمعية نصب
الفعل بعدها فيكون الصرف عن اعراب ما قبلها من شأن اول الامر بانها ليست للعطف وانما ينصب الفعل بعدها
بشرطين بشرط الجمعية اي اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد وشرط الوقوع في جواب الاشياء الستة
المذكورة في الفاء وانما شرطه للحمل للواو على الفاء للمشابهة بينهما في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن
العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ومحله اي محل الفعل المنصوب بعد الواو النصب لا غير
فمعنى قم واقوم اي قم مع قيامي فيكون الواو بمعنى مع وما بعده منصوب بانه مفعول معه هكذا قال المصنف في ضوء الشهاب
ولا يجوز ان يجعل عاطفة للمصدر على مصدر الفعل الاول على تقدير ليكن منك قيام وقيام مني لانه لم يكن ذلك
تنصيصا على معنى الجمعية قال الشارح لا تاكل السمك وتشرب اللبن وان تشرب فان مع ما في حيزه معطوف على
المصدر المنتزع من الاول اي لا تفعل اكل السمك وشرب اللبن والواو بمعنى مع اي لا تاكل مع شربه وانما لم يجز الرفع
فيه اذ لو قلت لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن لم يتعين الجمع مع انه المراد فلو كان الواو بمعنى مع افاد
نفي الجمع وهو المطلوب اقول حاصل كلامه ان الواو للعطف مع كونه بمعنى مع كما في قولهم كل رجل وضيعته واذا
كان كذلك فلم يجز فيه الرفع لانه كونه بمعنى مع لا يتعين بالرفع والنصب هذا مع ان مراد المصنف ليس ذلك بل مراده
ما بيناه من ان ما بعد الواو منصوب على انه مفعول معه ومع ان كلامه يناقض اخره اوله لانه قال لا تقدر
النصب لئلا يخرج الواو الى العطف لانه لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمعية في قوله لا غير نظر لجواز ان يجعل محله
مرفوعا مع التنصيص على معنى الجمعية بان يجعل الواو للحال ويكون الفعل المنصوب بعدها في تقدير مبتدأ محذوف

الجز

الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي على انا جعلنا الواو بمعنى مع لا يكون فيه تنصيص على
الجمعية لان المصاحبة المفهومة من الواو بمعنى مع كما يجوز ان يكون في الزمان يجوز ان يكون في المكان بخلاف
المصاحبة المفهومة من واو الحال فانها لا تكون الا في الزمان وهذه المصاحبة هي المرادة من معنى الجمعية
او معناه في اصل الوضع احد الشيئين او الاشياء فاذا اقتضى مع ارادة هذا المعنى التنصيص على ان حصول
احدهما عقيب الاخر وان الفعل الاول ممتد الى المعنى التنصيص على ان حصول احدهما عقيب الاخر وان الفعل
الاول ممتد الى حصول الثاني نصب ما بعده بشرط معنى الى او الا فان سيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان متقاربان
نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي في البيت معنى الا ظهر ومحله اي محل المنصوب بعد او
النصب ان كان او بمعنى الا على انه ظرف لما قبله او بحذف مضاف اي كسرتها الا وقت ان تستقيم او محله الجر اذا كان او
بمعنى الى بتاويل مصدر مجرور بالى التي بمعنى الى حسب اختلاف التفسير كما بينا واذا انتفى الشرط من معنى السببية
او الجمعية ومعنى الا او الى في الثلثة الاخيرة التي هي الفاء والواو واو فالاستيناف جايز للفعل الثاني بان
يكون كله ما مستانفا او معطوفا على الفعل الاول فيكون المعنى في ما تاتينا فتحدثنا ما تاتينا فانت تحدثنا بما جرى
بين الجاهل لحالنا او للاشتراك بين الفعل الثاني والاول في العطف فيكون النفي في المثال واقعا على المعطوف
والمعطوف عليه ان امكن الاشتراك وذلك بان يكون قبله فعل مرفوع هكذا قال المصنف قال الشارح اي ان امكن كل واحد
من الاستيناف والاشتراك واحترز عما يتعين فيه الاستيناف نحو قوله الم تسال الربع القواء فينطق وعما يتعين
فيه الاشتراك نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون اقول لا دلالة لكلامه على جواز الامرين معا حتى يحترز
بذلك عن كل واحد على انفراده لانه يحتمل كلامه على او التي بمعنى احد الشيئين على ان تعيين الاشتراك في الاية
ممنوع لانه كما يجوز الاشتراك فيها على معنى لا يؤذن لهم فلا يعتذرون يجوز فيه الاستيناف على معنى لا يؤذن لهم
فهم يعتذرون ونقول في الواو دعني ولا اعود اي انا لا اعود على كل حال وفي او انا اسافر ثم يبدو لك فتقول او
اقيم اي بل انا اقيم وقوله او يرسل رسولا بالرفع على الاستيناف والقطع وحروف العطف فانه ينصب بعدها الفعل

باضماران كان المعطوف عليه اسما فانه اذا كان بعدها الفعل ينصب ذلك الفعل بتقديران ليكون عطف الاسم
على الاسم نحو قوله ذاوبت دهس ابى الدهيق حتى المصيف ويعلوا الصعدات هي جمع تعود من الابل البكرحين يمكن
ركوبه ونحو اعجبني ضرب زيد فيشتم اوثم يشتم وجازمعها اي مع حروف العطف الاظهار اي اظهاران كما جاز
الاظهار مع لام كي وعلة الاظهار معها هي ما تقدم في لام كي والواو في قوله وما انا للشئ الذي ليس نافعي ويغضب منه
صاحبي بقوول قيل انه للعطف دون الجمع والصرف والا اي وان كان للجمع يفسد المعنى المقصود ان جعل جوابا
للنفي في قوله ليس نافعي لافادته نفي النفع ونفي الغضب ومقصود الشاعر انه لا اقول ما لا ينفعني ويغضب منه صاحبي
لا انه لا يغضب او يلزم تقدمه اي تقدم الواو المنفي وهو قوله بقوول مع ان من شرط المنفي تقدمه على الواو ان جعل
جوابا للنفي الذي في قوله وما انا ولا يلزم على هذا التقدير فساد المعنى لانه يكون المعنى انه لا يكون القول الذي لا ينفعني
مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب منتفي بانتفاء احد جزئيه كما انتفى بانتفائهما
مجموعهما واذا لم يجز ان يجعل الواو للجمع لاحد الفسادين يلزم ان يكون عاطفة ليغضب على الشئ واذا عطف الفعل
على الاسم وجب تقديره بتاويل الاسم ولا تقدير به الا بان يكون المعنى وما انا بقوول للشئ غير النافع ويغضب صاحبي
وفي العطف ايضا نظر لان الغضب لا يقال فيه مقول وان قيل ان ههنا المضاف محذوف اي بقوول الغضب بقوول
ان كانت الاضافة من باب اضافة المصدر الى المفعول يلزم منه وقوعا فيما هربنا منه من كون الغضب مقولا
وان كانت من باب اضافة الشئ الى الشئ للملابسة فان القول لما كان مغضوبا منه اضيف الى الغضب
كان كلمة منه بنبي عن هذه الملابسة ان كان الضمير فيه راجعا الى المضاف المقدر فلا حاجة الى الاضافة الا ترى
انه لا يقال رايتكم يوم خرجت فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من هذا الضمير حصل من الاضافة وانما وجب
الربط بالضمير عند عدم الاضافة نحو يوما خرجت فيه هكذا قال المص في التعليق والتاج وغيرهما وفيه نظر لان
الاضافة انما تدل على الملابسة اذا كان المضاف ظاهر الاستقرار على انه قد ورد في الادعية يوم تسود فيه الوجوه
بالجمع بين الضمير والاضافة وان كان شاذا وان كان الضمير في منه راجعا الى الشئ غير النافع يكون المعنى وما انا

بنفود

بقوول للشئ يغضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا فائدة فيه فالاولى بناء على النظر المذكور تقدير ان تأخير
اي تاخير الواو عن المنفي وجعل الواو للجمع لا للعطف ويكون جوابا للنفي في قوله وما انا وانما يجوز تقدمه كما يجوز
تقديم الفاء على المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمني لان ما بعد الفاء لما كان مبتدا محذوف الخبر على ما اخترناه صار الفاء مع ما بعدها
اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية فيجوز فيها ما لا يجوز في الجملة الجزائية من الفصل بين الفعل الذي قبل الفاء ومعموله نحو هل يعجبك فيا
زيدا درهما ومن توسطه بين اداة الاستفهام والفعل المستفهم عنه كما ذكرنا مثاله والرفع في يغضب بان يكون عطفا على الصلة اعني قوله لم
ليس نافعي فيكون داخلا في حكم الصلة ولذا احتيج الى ضمير يرجع الى الذي فيكون الذي موصولا بجملتين احديهما متشبثة بالاخرى
ولا ضير في ذلك اظهر من النصب لانه لا اشكال فيه لفظا ولا معنى وقال ابو علي بل هو عطف على نافعي وفيه نظر من النصب لا اشكال فيه
لفظا ولا معنى وقال ابو علي وفيه نظر لانه يكون المعنى اذن وما انا بقوول للشئ الذي ليس يغضب منه صاحبي وهذا عكس المقصود
واضمارها اي اضمار ان بدون هذه الحروف الخمسة المذكورة ضعيف منه قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى بنصب احضر اي بان
احضر بحذف ان كما يحذف الجار منها وان كثيرا ثم اعراب من غيرها الحروف الخمسة الذي سوغه اي سوغ اضمارها لانه لا ما
ايهامه احضر وهو قوله وان اشهد اللذات هل انت مخلدي عليه فان عطف ان اشهد على احضر دليل على انه منصوب باضمار
ان وجاء حذفها اي حذف ان لا اضمارها ورفع الفعل وهو احضر وقد مر ذكر ذلك في مقدمة الكتاب والفارغ من مرفوع الاسماء ع
والافعال ومنصوبهما شرع في المجرور ولا يكون في الافعال فقال المجرور هو ما بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف الجر نحو المال
لزيد وحرف الجر ذكر بعد حيث ذكر العوامل من الحروف والاضافة على ضربين معنوية اي مفيدة معنى في المضاف غريبا كان
ذلك المعنى اذا كان المضاف اليه معرفة وذلك لان وضع الاضافة لتفيد ان الواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية
لها في معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب يجب ان يكون اطلاق اللفظ يرجع الى غلام له مزيد خصوصية بزيد بكونه اعظم غلمانه او اشهر
الا اذا كان المضاف متوغلا في التنكير بحيث لا يعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة معنوية نحو غير ومثل وشبه وكل ما هو بمعناه نحو
نظير وسوى لتوغلها في الابهام وذلك لان مغايرة زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته مغايرة
وكذا مماثلة زيد لا تخصص ذاتا معينة الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه نحو غير المغضوب عليهم فان غيرا ههنا تعرف بالاضافة

لاختصاص الغيرية اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد الا المغضوب عليهم او اشتهر بمماثلة اي بمماثلة المضاف اليه في شئ من الاشياء كالعلم
والشجاعة نحو زيد مثل حاتم اذ شهر اضافته بالكرم ويقال ان غيرا في قوله تعالى صالحا غير الذي كنا نعمل وقع بين الضدين في المعنى
ومشهر بالمغايرة ولم يعرف بالاضافة والا لم يقع صفة النكرة والجواب انه بدل منها لا صفة لها وقد يجعل توهم ذلك واحد امه
وعبر بطنه ونسيج وحده اي لا نظير له وعبر بلده ورئيس قبيلته ونادرة دهره نكرة لتوغلها في الابهام ويقال ان واحد امه مضاف
الى الام والام مضاف الى الضمير واحد والضمير لكان كمعرف الشئ بنفسه قلنا ان الضمير راجع الى صاحب ذلك المضاف
لا الى المضاف اي فلان مجل واحد امه فيكون نكرة بغير ضمير ومنه قوله اماوي رب واحد امه نتلت فلا عزم علي ولا جدل
فان واحد لو تعرف بالاضافة لما دخلته رب لانها لا تدخل الا على النكرات والاكثر ان يكون هذه الكلمات بالاضافة لما
دخلته رب لانها لا تدخل الا على النكرات والاكثر ان يكون هذه الكلمات معرفة فاذا قلت جاني واحد امه كانك قلت جاني
الجنيبة الكامل الذي عرفته واذا احتمل نكرة فعلى انه يوصف به نكرة محذوفة اي رب انسان عزيز معظم لان رب لا تدخل على المعارف
او تخصيصا كان ذلك المعنى اذا كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل فانه تخصص من غلام امراة وقد يكتسب المضاف التانيث من
المضاف اليه نحو وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديار والبناء كما في الظروف المضاف المبنية بعدها
المرتبة تبيل او هي اي الاضافة المعنوية في الامر العام الغالب واحترز به من الاضافة بمعنى في نحو ضرب اليوم والاولى ان
يقول ان هذه الاضافة ايضا بمعنى اللام فان ادنى الملابسة والاختصاص يكفي في الاضافة بمعناها كقول احد حاملي الخشب
لصاحبه خذ طرفك بمعنى اللام ان لم يكن المضاف اليه جنسا للمضاف بمعنى صحة اطلاق اسم المضاف اليه عليه وعلى غيره حتم
فيكون الاضافة في بعض القوم ويد زيد بمعنى اللام لعدم صحة اطلاق القوم على بعضه وكذا في جميع القوم وعين زيد بمعناه اي
وان صح ههنا اطلاق المضاف اليه على المضاف ولكن يصح اطلاقه على غيره ايضا وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يختص بالمضاف
بالملابسة فانه في الوقت هو المسجد لا غير او بمعنى من التبيينية ان كان جنسا بالمعنى المذكور نحو غلام زيد بمعنى اللام وخاتم فضة بمعنى من
وفي القسم الثاني الذي بمعنى من يصح اطلاق الثاني على الاول كما ذكرنا الحال في القسم الاول فانه لا يصح فيه اطلاق الثاني على الاول وفيه
نظر كما ذكرنا الان من ان نحو عين زيد ومسجد الجامع بمعنى اللام مع صحة اطلاق الثاني على الاول ولذا لا يصدق الاضافة المعنوية من ان

بمعنى اللام

بمعنى من

دقة

يجرد المضاف من حرف التعريف لانه لو لم يجرد عنه لزم تحصيل الحاصل لان المضاف بحرف التعريف قد عرف به فلا حاجة الى
اضافة التعريف لان ما قال من حرف التعريف لانه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع التعريفين اذ اختلفا كما في يا زيد
وبعضهم يجعل العلم منكرا بان يجعل واحدا من جملة المسمين بذلك اللفظ نحو قوله علا م زيدنا يوم النقا راس زيدكم ولهذا
يلزم الجواز ان يقال زيد الشجاعة وان لم يكن في الدنيا شجاع الا هو وما اجازه الكوفيون من عدم تجريد المضاف من حرف التعريف
في كل عدد مضاف الى معدود نحو الثلثة الاثواب والمائة الدراهم والالف الرجل ضعيف قياسا لان تعريف المضاف يحصل
بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف هنا ضائعا واستعمالا لانه لم ينقل عن قوم يعتد بهم وجه جوازه مع ضعفه ان المضاف من حيث
المعنى هو المضاف اليه وهو المقصود بالنسبة ونفي المقصود بها تعريفا يجب ذاته لا تعريفا مستفادا من المضاف اليه اصبن عبد
التعريف ليعلم انه من اي نوع من الانواع ولا بد ان يكون المضاف غير المضاف اليه في المعنى لعدم الفائدة من التعريف والتخصيص
لو كان نفسه فلا يجوز اضافته الى ما ثلى وساوى في العموم والخصوص بان يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الاخر كليث واسد
وحبس ومنع لعدم الفائدة وفي الدراهم وعين الشئ المعهود ونفسه فان الاول منها ليس بما ثل للثاني في العموم والخصوص بل الاول اعم من الثاني
وانما جاز اضافة العام الى الخاص لطول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يجوز اضافة الخاص الى العام المبهم لتحصيل
الابهام فلا يقال زيد نفس لان المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسب من غيره الابهام واضافة المسمى الى اسمه في توهم متل ذات
يوم ثم ليت هذه الاضافة ثابتة اي من باب اضافة الشئ الى مماثله في العموم والخصوص لان المسمى لا يماثل الاسم فيهما فمعنى سرنا
ذات مرة سرنا مدة صاحبة هذا الاسم ومعنى جئت ذا صباح وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف
محذوف وكذا اسم العلم غير المضاف الى اللقب فيه منه نحو سعيد كرز فان المراد بالمضاف المسمى المدلول وبالمضاف اليه
اللفظ الدال عليه فمعنى جاني سعيد كرز جاني ملقب هذا اللقب ولا يجوز ان يكون المراد من الاول الدال ومن الثاني المدلول لان
الدال لا يصح اسناده الى اللفظ نحو ضربت سعيد كرز واعلم انه لا يجوز اضافة اللقب الى الاسم كما يجوز العكس لان اللقب اشهر
بما تضمن شئ من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلا يجتمعان وفي الاسم العلم المضاف لا يجوز الا اجراء اي اجراء
اللقب على العلم المضاف على انه عطف بيان له لانه اشهر ولا يجوز اضافته اليه نحو هذا عبد الله بطة منطق على انه عطف بيان العبد الله وقد جاء

اجرا اللقب في الاسم العلم المفرد غير المضاف على قول الزجاج والفراء ايضا كما جاء في المضاف نحو قوله ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير
ونهيو وخاض الموت بالسيف بيهس نعامة لما صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف يلبس فان نعامة بيهس على ان الرجل
من بني فزارة وقد اجري اللقب وهو نعامة على الاسم وكان يحمق وهو سابع سبعة اخوة فغار عليهم ناس من اشجع بينهم وبينهم حرب
فقتلوا اخوته فجعل يلبس القميص مكان السراويل والسراويل مكان القميص فاذا سئل عن ذلك فقال البس لكل حالة لبوسها اما نعيمها واما
بوسها فتوصل بها صوره من حالته عند الناس الى ان طلب بدماء اخوته وقصته مشهورة كما ان قصة قصير والزباء الرومية ايضا
مشهورة وسياتي ما حرق الا لمرزوقي انها زايدة قال والاولى ان يجعل مصدرية فهي مع ما في حيزها مرفوعة المحل بالابتداء وخبره هو الجار
والمجرور المقدم عليه وقال ايضا ان صح كيف النصب على انه مفعول تبين والاولى ان يكون محل النصب على الحال او على المصدر
والعامل فيه يلبس والجملة اعني كيف مع ما عمل فيه ساد مسد مفعول التبيين ولا بد من ان لا يكون المضاف وصفا اي وصف المضاف اليه
اي لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف لانها اخرجها عن وصفها بتقديمها واخرجها عن كونها تابعا خروج متبوعها من كونه متبوعا
ولانه يودي الى توهم اضافة الشيء الى نفسه ولا بد من ان لا يكون المضاف موصوفا اي لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة لما ذكرنا
ثم اورد اعتراضا بوهم اضافة الصفة الى الموصوف بقوله وقولهم سحق عمامة فان السحق وهو الثوب البالي في الاصل صفة لها
وجرد قطيفة فان الجرد وهو البالي في الاصل صفة للقطيفة اذ يقال قطيفة جرد كما يقال عمامة سحق فقد اضيف الصفة الى الموصوف
فاجاب عنه بقوله فيؤول قولهم هذا مثله اي من باب اضافة الصفة الى الموصوف لانهم لما حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى بقيا
كالاسم غير صفة فقصد التخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوا
الى الجنس الذي يتخصص به فاوردوا ايضا اعتراضا اخر بوهم اضافة الموصوف الى الصفة بقوله وقولهم مسجد الجامع وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء فانها في الظاهر من باب اضافة الموصوف الى الصفة لانهم يقولون المسجد الجامع والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء
فاجاب عنه بقوله فيحمل على حذف المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد الصلوة
وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال الشمس وبقلة الحبة الحمقاء وانما نسب الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول وعوالي
الاقدام وفي اكثر النسخ فيحمل على حذف المضاف من غير لفظ اليه وهو غير مستقيم وهي اي الاضافة المعنوية تكون لازمة على معنى ان يكون

الاسم ابدا مضافا او منقطعا عن الاضافة لفظا وهي اي في حكم المضاف وهي اما ان يكون في كل اسم لا يعقل معناه الا بالنسبة الى غيره ويذكر مع ذلك
الغير على سبيل الاضافة ولا يستعمله العرب مفردا ليعرف مدلوله على سبيل الوضوح وقد يتوهم ان هذا المعنى يلزم بسببه الاضافة
مطلقا في كل اسم بهذه المثابة ليس الامر كذلك لان نحو الاب والابن وما اشبههما لا يعقل الا بالنسبة الى غيرها ومع ذلك فانه
يستعمل غير مضاف وغير لازمة وهي اما ان يكون في كل اسم يعقل في نفسه من غير توقف على متعلق وغيره لذلك كما استعمله العرب مفردا باعتبار
معناه خاصة كما ذكرنا من الاب والابن قال ولي اي المذكورة ظروف الاولى ان يقول في ظروف او اضافة ظروف ولو قدمنا ان الغير نحو
ترك قبل وهي تكون لازمة راجع الى الاسماء المضافة اضافة معنوية مع تعسف في ذلك الاستقام كلامه ههنا ولا حاجة الى ذكر
لفظ في ولا الى تقدير مضاف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وحذاء وحداء وعند ولدى ولدن ووسط وبين
وسوى ومع ودون وغير ظروف اي واضافة غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وسبحان بمعنى غير وكل وكلا وكلتا وقاب وقيس وهذه
الاربعة بمعنى قدر وسبحان ورواحي ولا تضاف اي الى الواحد المعرفة وغير الجنس ولكن يضاف الى اثنين فصاعدا لانه واحدها ان كان
شرطا كان او موصولا او استفهاما موضوع ليكون جزء من جملة معينة بعده مجتمعه معه ومن امثاله فلا يجوز ان يقال اي الرجل لان
الرجل ليس جملة مشتملة على زيد وامثاله وكذا لا يجوز اي رجال زيد لان رجالا جملة غير متعينة ولا يجوز اي زيد احسن وجهه ام يده
لان يداه من الوجه وامثاله نحو اي الرجلين في جواب من قال جاءني احد الرجلين واي الرجال عندك في جواب من قال جاءني احد الرجال
وهو اذا اضيف الى المعرفة يكون بعضا من المضاف اليه فيجب ان يكون في المضاف اليه تعدد لحكمه اي رجل هو في جواب من قال
جاءني رجل واي رجلين هما في جواب من قال جاءني رجلان واي رجال هم في جواب من قال جاءني رجال وانما جاز ذلك مع ان
المجرور ههنا لم يكن في الظاهر جملة متعينة لان المراد به الجنس المستغرق المجتمع من المسؤول عنه ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة متعينة
فان النكرة لما لم تختص في اصل وضعها بالواحد بعينه مع ان يصح بها عن كل واحد واحد على البدل الى ان يفني الجنس جاز ذلك المعرفة
فانها لكونها مختصة بواحد بعينه لا يطلق مع ذلك التعيين على غيره فيكون معنى اي رجل اي شخص من اشخاص جنس الرجال اذا قسم
رجلا رجلا ومعنى اي رجلين اي شخص من اشخاص هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين ومعنى اي رجال اي شخص من اشخاص هذا الجنس
اذا قسم رجالا رجالا وقوله وقوله فاي ما واياك كان شرا فسيق الى المقامة لا يراها اي من كان شرا فسيق الى موضع اقامة الناس

حال كونه لا يراها اي المقامة لكونه اعمى اعترض عليه لان ايا ههنا مضاف الى الواحد المعرفة غير الجنس وهو ضمير المتكلم وضمير المخاطب فاجاب
بقوله فالمعنى ايانا فهو في الحقيقة مضاف الى متعدد لكنهم لما ارادوا التنصيص على ان المراد هو المتكلم والمخاطب ولم يكن الضمير في
ايانا دالا على المخاطب صرحوا بالضميرين وانما كرروا ايا لامر لفظي وهو انه لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار كقوله
هذا الفراق بيني وبينك وبعض وكل ولا تضافان الا الى شيء ذي اجزاء حسا او حكما وكلا وكلتا ولا يضاف كلا وكذا كلتا الا الى المثنى المعرفة
لان وضعها للمثنى كما ان وضع كل للجمع نحو كلا الرجلين وكلاهما واما في معناه كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
ههنا في معنى المثنى اي كلا الامرين من الخير والشر وذو فانه ايضا لازم الاضافة لا يضاف ذو الا الى اسماء الاجناس الظاهرة
عند سيبويه لانه وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وجنس المعرفات والاعلام ولا يقع صفة فلم يتوصل بذو الى الوصف بهما
ونحو قصبا الخ جواب من هذا بان ذوي ارومتها ذووها يروى بذا بارو وهو بمعنى اهله من اشواذ بان بالنون شاذ اضيف
لاضافته الى المضمر وكذلك نظم من الاضافة وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب في قوله فلا اعني بذلك اسفلكم ولكني
اريد به الذوينا شاذ ان ولو اسمي ذو واو فو وقطامهب الاضافة في هذه الكلمات لازمة لانها لا تستعمل بدونها والثانية اي
الاضافة غير اللازمة نحو ثوب لو قال في نحو ثوب لكان اولى ودار وغلام مما يضاف في حال دون حال وقوله اللفظية عطف على قوله
معنوية وهي اضافة الصفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب الى معمولها او فاعلها احترز بالصفة عن غيرها من
المضاف الى احدهما كالمصدر نحو ضرب زيد فان اضافته معنوية وبقوله الى معمولها او فاعلها من اضافة الصفة لا الى احدهما
نحو مصارع مصر فان اضافته معنوية نحو هذا ضارب زيد الان او غدا وهو حسن الوجه واعلم ان اضافة الصفة المشبهة
ابدا لفظية لانها ابدا عاملة وكذا اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى فاعلهما السببي ابدا لفظية لجواز عملها فيه مطلقا سواء كانا
بمعنى الاستمرار نحو زيد مسود وجهه او بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لان ادنى مشابهة الفعل يكفي الرفع لشدة
اختصاصه به واما اضافتهما الى المفعول فانما يكون لفظية اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال ولا تفيد الاضافة اللفظية
الا خفة في اللفظ اي في لفظ المضاف وحده كاسمي الفاعل والمفعول المجردين عن اللام المضافين الى الاجنبي او في لفظ المضاف
اليه وحده كاسمي الفاعل والمفعول المعرفين باللام المضافين الى الفاعل السببي والصفة المشبهة المعرفة باللام المضافة الى فاعلها

الغلام والموهوب الحرام والحسن الوجه او في لفظهما اكده الاشتراك مع التجريد عن اللام نحو قايم الغلام وموهوب الحرام وحسن الوجه
فان التخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون الخفة الا في لفظ الواحد
منهما افضل القوم عند من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه بحذف من والمعنى اي معنى المضاف كما هو قبل
الاضافة من غير تعريف فيه ولا تخصيص بالاضافة لان التخصيص الذي في ضارب زيدك حاصل لضرب زيد حين كان
منصوبا به ايضا بلا تفاوت فلا يكون الاضافة هي المخصصة ولا المعرفة ومن ثمه اي ومن جهة انها لا تفيد الا خفة في اللفظ
ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا قالوا مررت برجل حسن الوجه ولم يقولوا مررت بزيد حسن الوجه لو افادت تعريفا لم يجز القول
الاول لزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز القول الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن ثمه قالوا الضاربا زيد والضاربو
زيد فان الاضافة تفيد خفة في اللفظ ولا تفيد تعريفا والا لما جاز اضافة ما فيه اللام ومن ثمه لا يجوز الضارب زيد اذ لا خفة في
اللفظ لان التنوين سقط في الاول باللام لا بالاضافة خلافا للفراء فانه يجوزه على ان لام التعريف دخل بعد الحكم باضافته
لحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة وفيه نظر لانا لا نرى اللام الا سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر
الثالث بعد الحكم بسقوط التنوين بسبب اللام لا بسبب الاضافة وجاء الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها
قوله المائة اي مائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وعوذا
وهي حال من المائة جمع عايذ وهي الحديثة النتاج وتزجي تسوق والقياس ان لا يجوز لان التابع لا يقع حيث لا يقع متبوعه كما لا
يجوز الواهب عبدها اليس عدم جواز هذا بالاتفاق فان المالكي يجوزه اذا كان المضاف اليه مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الرجل
الضارب غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام مجرى المعرف باللام وفرق بعضهم بين الصورتين اذ عبدها الاول في الصورة
الاولى وهي الواهب عبدها وانما جعلها اولا وان كان في الذكر متاخرا لانه متعين عليه وهو باعتبار المعنى اصل واول ومباشر
مباشر للمضاف المعرف باللام فلم يجوزه المالكي لا يجوز الضارب زيد وعبدها الثاني في الصورة الثانية تابع معطوف عليها
المضاف المعرف فيجوز ذلك واشار الى علته بقوله وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الحق في التابع ليس بظاهر بدليل
عطف المعرفة على نكرة مصدرة بعلامات التنكير نحو رب رجل وعلامه والاستغراب في نحو قولهم نحو رب رجل وعلمه وكل شاة وسخلتها

مع انه لا يجوز رب غلامه وكل سخلتها او لعدم المختار مذهب الجزولي فانه قال هذا المعطوف معرفة وانما جاز ذلك لانه يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع وهذا المذهب مردود لانه لو كان معرفة لجاز رب غلامه والحق ان الضمير في غلامه وسخلتها نكرة كما هو
مذهب سيبويه كما في ربه رجلا لان الضمير الراجع الى النكرة غير مختص بحكم من الاحكام نكرة فكذا فان الراجع اليها وهي مختصة بحكم
من الاحكام نحو جاءني رجل فضربته فانها معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره وقال سيبويه في رب رجل واخيه ولا يجوز
حتى يذكر قبله نكرة فيعلم انك لا تريد شيئا بعينه وانك تريد شيئا من امة كل واحد منهم رجل وضممت اليه شيئا من امة كلهم
يقال له اخ ولو قلت واخيه وانت تريد شيئا بعينه كان محالا مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين حيث المعطوف
قاعدين على الصفة على الضمير الموصوف ولم يجز ذلك الا اذا خلا في المعطوف عليه وهو قائم ابواه وكان الاخلاء في المعطوف على
المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما يثبت فيه الضمير وكذا قولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة لان الضمير المستكن في قبيحة
راجع الى الجارية فكانك قلت لا قبيحة جاريته ولما كان فرق بين هذا المثال وبين ما قبله وكذا الكلام
الموصول لا يجوز اخلاء صلته من الضمير ويجوز اخلاء المعطوف على الصلة منه نحو مررت بالرجل القائم ابواه القاعدين وانما يجوز ذلك
لانه في تقدير القاعد ابواه ولم يجز بعضهم في الذي نحو مررت بالرجل القائم ابواه لا اللذين قعدا وانما لا يجوز هذا وجاز ذلك لان
ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره في الذين قعدا وعدم المخالفة ظاهرا بينه وبين
الموصوف وهو الرجل بخلاف الذين فانه يظهر المخالفة بينهما ولم يستبعده بعضهم حملا على المعنى لا اللذين قعدا
ونسبه الشارح هنهنا بقوله لان القاعدين في المعنى بمنزلة اللذين قعدا على عدم الاستبعاد كما في قولنا انا الذي
قتلت بكرا بالقنا وتركت تغلب غير ذات سنام اعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم او مخاطب ولم يكن للتشبيه
جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان جميع المظهرات غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون العائد متكلما او
مخاطبا حملا على المعنى نحو انا الذي قلت وانت الذي قلت اما اذا كان المتكلم والمخاطب خبرا عن الموصول او عن موصوفه فلا
يجوز الحمل على المعنى فلا يقال الذي ضربت انا الاخبار وكذا اذا كان للتشبيه فليس الا الغيبة نحو انا حاتم الذي وهب
المائين وعلى هذا المذكور من انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع جاز الضارب الرجل وزيد فان سيبويه اجاز في تابع

المضاف

المضاف اليه الذي لا يكون متبوعه في حكم الساقط ما لا يجوز في متبوعه قياسا على ... وابو العباس المبرد يجوز
الصورتين اي الواهب المائة الهجان وعبدها بين الضارب الرجل وزيد قائلا بان الضمير في عبدها للمائة فكانه قيل
المائة بحمل المضاف الى ضمير ما فيه اللام في قوة المضاف الى ما فيه اللام والمضاف اليه يجوز ان يقع مضافا اليه للصفة المعرفة باللام
نحو الضارب وجه غلام الرجل قال اما اذا انبعث بمجرور ذي اللام ما لم يكن في قوة ما يمكن وقوعه موقعه نحو زيد فلا
زيد فليس فيه الا النصب حملا على المجرور انا ابن التارك البكري بشرا بشر لا غير لخلاف العلم المعطوف على المجرور
فانه ليس في قوة المضاف الى ما فيه اللام وانما جاز الضارب الرجل وان لم يكن في هذه الاضافة خفة في اللفظ تشبيها بالحسن
الوجه المشبه به الاضافة الحقة بحذف الضمير واستتاره وقلب الضمة كسرة اذا كان اصله الحسن وجهه ووجه المشابهة كون
المضاف والمضاف اليه فيهما معرفا بلام التعريف واما نحو الضاربك والضاربته فمن قال انه مضاف فان بعض النحاة قال
ان الضمير بعد ذي اللام من الصفة مفردا كان او مثنى او مجموعا على حده مجرور بالاضافة وقال سيبويه ان ذا اللام اذا لم
يكن مثنى او مجموعا على حده فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر فكما لا يجوز في الضارب زيدا الا النصب فكذا
لا يجوز في الضاربه الا النصب ... صحة الاضافة وان لم يحصل بها التخفيف على ضاربك لانهما من باب واحد لا فرق بينهما
في عدم التخفيف فيهما ... ايضا في نحو ... واما سائغ الضاربك والضاربته لانه في الاصل الضارب اياك والضارب اياه
فلما اضيف حصل التخفيف اذ الاضافة فيه اي في ضاربك لانه من غير نظر الى التخفيف لان الاضافة المقصود بها التخفيف
... لازمة كما في ضارب زيد فانه لا يجوز ان يقال هو ضارب زيدا وانما كانت لازمة لان ... الجمع بين التنوين او النون والضمير المتصل
المنصوب وذلك لان التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم تكن الاضافة لازمة فيلزم
كون الضمير متصلا ومنفصلا في حالة واحدة وقال الاخفش ان الضمير المجرد عن اللام نحو ضاربك وضاربان منصوب
وانما حذف التنوين والنون للاتصال المذكور بينهما وبين الضمير المتصل وقوله ونحوهم الامرون الخير والفاعلون اذا ما
خشوا من محدث الامر معظما ايرادا فانه قد جمع بين النون والضمير المتصل المنصوب في الفاعلون فاجاب عنه بقوله مما لا يحتج
ولا يعتمد عليه لان سيبويه قال هذا البيت مصنوع وقال المبرد الهاء للسكت ولم تحذف في الوصل اجراء له مجرى الوقف

اضافة افعل التفضيل

فشبه الهاء بها الكناية وافعل التفضيل اذا اضيف الى المعرفة حال كونه مرادا به الزيادة على من اضيف اليه افعل اي تفضيل صاحبه
على كل واحد واحد من امثاله التي دل عليها اللفظ المضاف اليه لا على مجموع امثاله من حيث هو مجموع فالاضافة لفظية غير محضة على
رأي وهو رأي ابن السراج وعبد القاهر والجزولي ورأي ابي علي ولذا قيل مررت برجل افضل القوم فافضل وقع صفة للنكرة فلو كانت
اضافته معنوية لما وقع عند اضافته الى المعرفة صفة للنكرة ... ما شئنا خير قومهم ... خير قومهم
فان خير قومهم صفة لقوله قوما والقى مفعول ثان والهاء في به ضمير الخير الذي دل عليه قوله خير قومهم وليس الاول والثاني سواء
لان الاول صفة والثاني مصدر كقوله ... الخير ... معنى لا تنكر عليهم ... امثالنا وانما كانت غير محضة
لان المعنى على اثبات من الابتدائية كانه قيل افضل من باقي القوم ويكون الجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كما
لو ظهرت من في قولك زيد افضل من القوم ابتدائية على معنى ان زيدا ابتدا في الزيادة في الفضل من مبدا هو القوم بعد
مشاركتهم له في اصل الفضل والجار والمجرور مفعول افضل فيكون في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها ... ويحتج
الاستيناس بان المعنى على اثبات من قوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ومن الذين اشركوا فان قوله من الذين
عطف على الناس فلو لم يكن فيه من في التقدير ثابتة لم يجز اثباتها في المعطوف وانما قال يونس به لان ذلك ليس نصا على اثبات من
لجواز ان يكون ذلك عطفا لاحرص المقدر على احرص الظاهر فلا يلزم ان يكون المعنى على اثبات من في الاول والاخر ... وهو
مذهب سيبويه وابن مالك انه يتوهم الاضافة ويكون الاضافة معنوية بمعنى اللام لان المعنى فيه ان صاحبه متفضل في
المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد افضل
القوم متفضل في الفضل على ... من افراد القوم ولا يكون بتقدير من الابتدائية والا جاز زيد افضل القوم كما جاز زيد
افضل من عمرو ولا بتقدير من التبعيضية كما في خاتم فضة والا وقع اسم المضاف اليه على المضاف فيكون الاضافة محضة ...
... تبارك الله احسن الخالقين وقولهم خير قومهم في البيت منصوب على المدح او البدل ومن شرطه اي ومن شرط افعل المراد
هذا المعنى ان يضاف الى ما هو بعضه لان افعل المضاف بهذا المعنى موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بهذه مجتمعة منه
ومن امثاله فلا يجوز يوسف احسن اخوته لفقدان الشرط المذكور لخروجه اي خروج يوسف من جملتهم اي من جملة الاخوة

باضافتهم

رجال
باضافتهم اليه ... فانك اذا قلت جاءني اخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم وكذا لا يجوز زيد افضل رجلين او افضل
اذا كان المراد به المعنى المذكور لانه لا فائدة في كونه افضل من جملة غير معينة وكذا لا يجوز وجه زيد احسن لان زيدا ...
من الوجه وامثال ذلك وقوله ... لزوم تفضيل الشيء على نفسه اعتراض توهم من قوله مرادا به الزيادة على من اضيف اليه
ومن قوله ومن شرطه ان يضاف الى ما هو بعضه لانه اذا قلت زيد افضل الناس وانت مفضل زيدا على الناس وهو من جملتهم
فيلزم تفضيله على نفسه واجاب عنه بقوله ... ذلك الاختلاج والتوهم بان لافعل جهتين اصل ثبوت
صوابه ان يقول ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه وقد عرفت الكلام في ذلك في باب الحال فكونهم من جملتهم باعتبار الجهة
الاولى دون الجهة الثانية فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لان الجهة التي ذكرها منهم غير الجهة التي فضل بها عليهم ...
على اعتبار الجهتين في استعمالهم لافعل باعتبارها توهم زيد قائما احسن منه قاعدا فان قائما هي الحال المفضل ...
هي الحال المفضل عليها والعامل فيهما جميعا احسن ونسبة احسن الى القيام نسبة الاحسنية ونسبته الى القعود دون ...
الحسن ولا يجوز ان يكون نسبة احسن اليهما واحدة والا لزم ان يكون القعود مفضلا ومفضلا عليه واعلم انه لا حاجة
الى هذا الجواب ان قال على ما قررنا قبل من ان صاحب افعل ليس مفضلا على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه
بعد خروجه منه ... زيادة مطلقة على جميع افراد نوعه لا على المضاف اليه المعين واضيف للتوضيح لا للتخصيص
كما اضيف سائر الصفات ... فلذلك يقال ... بالاضافة اي يكون الاضافة محضة بمعنى اللام ...
اذ ليس المعنى على اثبات من حتى يكون المضاف اليه معمولا له ويكون الاضافة لفظية ولا يمتنع من اضافته الى ما ليس افعل
بعضه سواء كان من جنسه نحو يوسف احسن اخوته اي هو احسن الناس واضيف الى اخوته للملابسة بينهما او لم
يكن من جنسه نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواه وله اختصاص ببغداد بكونه منشأه او مسكنه ويجوز ان اضيف الى ما ...
... صلى الله عليه وسلم افضل قريش يعني افضل الناس وهو من قريش وعلى المعنى الاول وهو الزيادة على المضاف اليه ...
الافراد اي افراد افعل وتذكيره على كل حال نحو الزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهند افضل القوم وانما جاز
ذلك لانه مثل افعل المصحوب بمن الذي لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا كما سيجيء ان شاء الله تعالى في كون المفضول

مجرور واحدها او لا فرق بينهما من حيث المعنى الا ان المجرور بمن منفصل لجميع اجزائه والمجرور بالاضافة منفصل لجميع اجزائه
الا اجزاء وهو صاحب افعل ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر فجاز المطابقة لمن هو له واجيب الا
المطابقة وذلك لعدم مشابهته للمصحوب بمن لعدم ذكر المفضل عليه فاذا اضيف افعل الى النكرة فحكم المضاف اليه حكم موصوفه
في الافراد والتثنية والجمع ما لم يكن المضاف اليه مشتقا اما اذا كان مشتقا فيجوز افراده مع جمعية الموصوف كقوله تعالى ولا تكونوا
اول كافر به قال ابن مالك ويلزم افعل المستعمل هذا الاستعمال الافراد والتذكير لشدة شبهه بالعاري في التنكير وظهور معنى من هاهنا
تقديره نحو هو افضل رجل وهما افضل رجلين في المضاف الى النكرة اثبات المفضل على هذا الجنس اذا فضلوا بالضاد المهملة رجلا
رجلا واثنين اثنين وجماعة جماعة يعني اذا انت هو افضل رجل فالمعنى اذا فضلت وصنفت رجلا رجلا فهو افضل اي هو افضل
من كل رجل اذا فصلته بفضله اي افضل من زيد وافضل من بكر الى ان يفني الجنس واذا انت هما افضل رجلين فالمعنى اذا فضلت
الجنس رجلين رجلين فهما افضل رجلين اي هما افضل من كل رجلين ليس فضلهما بفضلهما واذا انت هم افضل رجال فالمعنى انا
فضلت الجنس رجالا رجالا فهم افضل رجال اي هم افضل كل رجال ليس فضلهم بفضلهم وانما جاز الاضافة الى النكرة وان لم يكن
المجرور في هذه الامثلة في الظاهر جزءا منه كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس المستغرق الجميع من المفضل
وانما لم يكن التعبير عن استغراق الجنس باحد افراده في النكرة جائزة دون المعرفة كما عرفت فاعرف هذا ولا تلتفت الى حاصل ما
قال الشارح من ان المضاف اليه هو المفضل في المعنى والمفضل عليه غير مذكور فان المضاف اليه المراد به الاستغراق هو المفضل عليه
ويضاف اسماء الزمان الى الجملتين الفعلية والاسمية اعلم انه انما يضاف الزمان الى الجملة وهو في المعنى ظرف لمضمونها بشرط
استفادة احد الازمنة منها وذلك لان الاضافة الى الجملة على خلاف الاصل لان المضاف اليه في الحقيقة هو مضمون الجملة لا الجملة
فاشترط ذلك ليكون بين المضاف والمضاف اليه تناسب في الدلالة على مطلق الزمان مع ان بينهما ارتباطا معنويا من كون
المضاف ظرفا لمضمون المضاف اليه وبهذا الشرط كان اضافته الى الجملة الفعلية اكثر منها الى الاسمية لدلالة الفعلية على احد
الازمنة وضعا وانما يضاف الى الاسمية المستفاد منها الزمان اما بان يكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون
او يكون معنى مشهور الوقوع في احد الازمنة وان كان جزآها اسمين نحو اتيتك زمن الحجاج امير وقوله تعالى يوم هم بارزون اما

وجاز المطابقة لمن هو اي افعل له تثنية وجمعا [illegible]
وهم افضل رجال المعنى نفضل امرأتين هي افضل امرأة وهن افضل نسوة المعنى

ان

ان لم يكن الزمان ظرف مضمونها بل كان اما مبتدا او معمولا فلك يضاف اليها الا اذا كانت الجملة مصدرة بحرف مصدري كان لدان وما
كقوله من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم وذلك لانه لا يكون للزمان مع الجملة الاختصاص
ما يكون للظرف مع مظروفه فان التناسب بين المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وكون الزمان ظرفا لمضمونها موجبات
الاستغناء عن الحرف المصدري بخلاف ما لم يكن كذلك فانه يحتاج في اضافته الى الجملة الى ما يوقع بينهما الارتباط وهو الحرف
المصدري ويضاف اية بمعنى العلامة لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات يؤقت بها الحوادث ويعين بها الافعال ويضاف ذو
[illegible] بالواو والالف والياء وقيل هو وذا الطائيتان وهو بعيد لانها بالواو في الاحوال الثلث على الاشهر الى الفعلية
نحو زمن الحجاج امير الزمان ويضاف الى الجملة الاسمية نحو قول الشاعر علاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس
العلاقة المتعلقة الحب والخصومة وبالكسر علاقة السوط والقوس والافنان جمع الفنن وهو الغصن في الاصل وهاهنا
الشعور والثغام بالفتح نبت يكون بالجبل يبيض اذا يبس يقال له بالفارسية شاورد يشبه به الشيب والمخلس من اخلس النبات
اذا اختلط رطبه ويابسه والخلس والسواد اذا اختلط السواد والبياض خاطب الشاعر نفسه اي احبك ام الوليد حبا او علاقة وليست
بكافة لتعبير عن الاضافة كما قيل وذلك لان معناه في البيت على معناه الاصلي من اقتضاء الاضافة الى شيء وهو في المعنى مضاف
الى ما بعده كما قيل بعد حصول راسك الشمط كالثغام بل هي مصدرية فان ما المصدرية يجوز ان يكون صلتها جملة اسمية
عند سيبويه مهياء للاضافة الى الجملة لما قلنا من ان الزمان اذا لم يكن ظرفا لمضمون الجملة فلابد من تصديرها بحرف مصدري
وهنا كذلك ومنه اي ومن الزمان المضاف الى الجملة ترجمهم قوله ما رايته مذ دخل الشتاء فمن يري الاضافة اي اضافة مذ الى
الجملة الفعلية بعده قال ابن مالك قال ان مذ ومنذ اذا وليهما جملة تامة فهما عند سيبويه ظرفان مضافان اليها اما على قول
من جعل مذ مبتدا والجملة خبره على تقدير زمان مضاف اليها اي اول المدة او جميعها زمان دخول الشتاء فليس من هذا الباب
قوله باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما مثال الاضافة اية الى الفعلية وشعث اي متفرقة والسنابك طرف مقدم
الحافر والمدام الخمر اي بعلامة اقدامهم وتقدمهم الخيل ملطخة السنابك بالدم لكن لكون اية دخيلا في معنى الزمان بعد [illegible] الا
الجملة الفعلية بحرف مصدري كقوله الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما اي بعلامة محبتهم الطعام اي من سلبهم هذا الاسم لانهم

مذ موسوم بحب الطعام ونحو اذهب بذي تسلم مثال الاضافة ذو الى الجملة الفعلية واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون
قيل هو شاذ وذي صفة موصوف هو الامر والباء بمعنى مع اي اذهب مع الامر ذي السلامة وقال المبرد ان الموصوف
المقدر هو الوقت والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل اذهب في الوقت ذي السلامة
وقد يستعمل ذوا في الاضافة الى الفعل استعمالها في الاضافة الى الاسم نحو جاء اي ذو فعل وذوا فعلا وذوو فعلوا وذات فعلت
وذواتا فعلتا وذوات فعلن والمكان لا يضاف اليهما اي الى الجملتين الظروف المكانية منها اي من المكان لعدم التناسب
بين المكان والجملة اذ لا دلالة للجملة على احد الامكنة معينا بخلاف الازمنة الا حيث فانه يضاف الى الجملتين نحو اجلس
حيث جلس زيد او زيد جالس ولا يجوز اضافة المضاف مرة اخرى والا لزم ان يكون الاسم الواحد تاما وغير تام ولا تقديم
المضاف اليه على المضاف لانه كالجزء الثاني من كلمة واحدة ولا يجوز الفصل بينهما مطلقا سواء كان بالظرف او بغيره سعة اي في
سعة الكلام لاتحادهما وامتزاجهما فلا يتخلل بينهما شيء كما لا يتخلل بين الحرفين من كلمة ولا يجوز الفصل بغير الظرف ضرورة
اي في ضرورة الشعر واما بالظرف في الضرورة فيجوز لاتساعهم في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها نحو قوله لم يوسق خبر لا اكون ومدحي
كناحت يوما صخرة بعسيل [illegible] اي اصلحت حاله مستعار من ريشت السهم اذا الزقت عليه الريش قوله لا اكون
ومدحتي ما يصلح نحية لم يجوز نصب خبر كان بالواو اي لا اكون ومدحتي لك كمن ينحت الصخرة بعسيل اي لا يحصل له شيء ولا
يكون له لذلك والعسيل مكنسة العطار التي يجمع بها العطر منفصلا بين ناحت وصخرة يوما وهو ظرف وقوله ونحو قوله يا من راى
عارضا اسربه بين ذراعي وجبهة الاسد اعتراض لانه فصل بينهما بغير الظرف فاجاب عنه بانه محمول على حذف المضاف اليه
من الاول وهو مذهب المبرد والتقدير بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد فاكتفى بدلالة الثاني على الاول عنه لانه مثله لفظا ومعنى
وقيل مذهب سيبويه انه اي ان المضاف اليه محذوف من الثاني والمذكور اخرا هو المضاف اليه للاول واخر المضاف اليه للاول
ليكون كالعوض من المضاف اليه الثاني لانه لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن للثاني مضاف اليه ولا قائم يقوم مقامه
ومذهب المبرد اقرب لما يلزم على المذهب الاخر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة بغير ظرف ما هو مثل المضاف لفظا
ومعنى ومذهبه اي مذهب سيبويه في نحو زيد وعمرو قائم على العكس لان قائم خبر الاول والمحذوف والفرق بين الصورتين ان حذف

الخبر

الخبر جائز متسع من غير قائم مقامه بخلاف حذف المضاف اليه وقراءة ابن عامر نحو قتل اولادهم شركائهم ليست بتلك القوية
لما يلزم منها من الفصل بينهما بغير الظرف وقد جاز بعضهم الفصل في السعة بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه
فاعلا له وهذه القراءة مردودة عند المحققين لتواتر القرات السبع على ما هو مذهب بعض الاصوليين غير مسلم ويجوز حذف المضاف
واجراء حكمه من الاعراب على المضاف اليه عند امن اللبس فلا يقال رايت هندا ويعني غلام هند لوجود اللبس وما حذف فا
مرتين بان حذف مضاف واحد نحو واسال القرية فان من المعلوم ان المسؤول اهلها لا هي او حذف مرتين بان حذف مضافان
نحو قوله في صفة البرق الا من راى ذا برق شرقي اسال البحار فانتحى للعقيق الرائي واحد الادا والمراد به الجهة نحو او شرقي فعيل بمعنى
الفاعل من شرق شروقا اي اضاء او بمعنى مفعول من شرقت الشاة اذا شقفت اذنها وهي صفة موصوف محذوف اي سحابا
شرقي يقول من ابصر في جهة برق شرق [illegible] بحيث اسال البحار والبحار اسم موضع بنجد والانتحاء القصد والعقيق اسم موضع
اخر اي اسال سقيا سحابه اي سحاب البرق البحار فحذف المضافان واعرب الضمير المجرور العائد الى البرق اعراب المضاف الاول
فانقلب المجرور مرفوعا واستكن في الفعل قال الشارح ولو قيل ان اسال فيه ضمير يرجع الى البرق على الاسناد المجازي بدون ارتكاب
حذف المضافين لم يكن بعيدا او حذف اكثر من مرتين نحو فكان قاب قوسين اي كان مقدار مسافة قربه اي قرب جبريل مقدار
قوسين فحذفت المضافات الثلثة واقيم المضاف اليه الثالث وهو الضمير في قربه الراجع الى جبريل مقام المضاف الاول واستتر في
كان وقيل هو مثل فرسخان وميلان او فبريد اي مقدار مسافة قربه فرسخان ويجوز ان يكون المحذوف فيه مضافان للاكثر
التقدير وهو مثل ذو مسافة فرسخين وليس حذف المضافات عند سيبويه بقياس بل ذلك عنده موقوف على السماع والكثير
قولك هو مني عدوة الفرس او غلوة السهم اي مقدار مسافة قربه مني عدوة الفرس وانما الكوفيون لعدم السماع [illegible] واعلم انه كما اجري
المضاف على المضاف اليه في الاعراب كذلك اجري احكامه عليه في غيره من التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع نحو يسقون
من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى وهو نهر فانه اراد المحذوف وهو الماء ولذا قال يصفق بالياء
ونحو قطعت السارق فاندملت اي قطعت يده فاندملت لانه اراد المحذوف ايضا وكقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بياتا او هم قائلون قوله اهلكناها على التانيث وقوله او هم قائلون على المحذوف وفي اعادة الضمير على التانيث وجهان

احدهما انك اقمته مقام المحذوف مضارا للعامل في اللفظ معربا لا عرابه بغير في الثاني حذف المضاف كما قدر في الاول فاذا قلت سال القرية وضربت القناة وضربت اهلها لحذف المضاف منه كما حذف في الاول وقد يترك المضاف اليه على اعرابه اذا كان لفظ المضاف مذكورا سابقا مضافا الى شي آخر كقراءة من قرا يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة على تقدير عرض الآخرة فابقي المضاف اليه على اعرابه بعد حذف المضاف ومنه اي ومما ترك المضاف اليه على اعرابه بحيث كان المضاف معطوفا على مثله يقال في المثل في موضع التهمة ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء لحذف كل وترك بيضاء على اعرابه فمن لا يجوز العطف بحرف واحد على معمولي عاملين مختلفين كسيبويه فانه لما لم يجوز ذلك قال ولا بيضاء عطف على سوداء بتقدير مضاف فيه وح يكون حرف العطف قائما مقام حرف واحد وهو ما النافية لا العاملين مختلفين وغيره يجوز العطف عليهما ولا يقدر المضاف ويقول ان واو العطف قائم مقام كل وما النافية ومنه ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه الشعر ولا مثل اخيه لو اضاف اليه اضمار المضاف ولا يجوز العطف اي عطفا اخيه على عبد الله ويكون المثل المذكور مضافا اليهما ولا احتياج الى اضمار مضاف في اخيه حيث كان النفي من كل واحد من المثلين اذ المعنى ان مثل عبد الله لا يقول ومثل اخيه ايضا لا يقول لا من المماثل لهما على معنى ما يجاهو مثلهما معا بقوله ذلك ولو كان عطفا على عبد الله لكان المعنى على هذا وليس هذا المراد وكذا لا يجوز العطف على عبد الله لما يلزم فيه من ابطال لا الزائدة المؤكدة للنفي الذي في المعطوف عليه غير ما عطف على المنفي وهو اخيه فانه معطوف على عبد الله وهو ليس بمنفي فلو لم يقدر المضاف ههنا لم يجز لان الداخل عليه لا الزائدة لتاكيد النفي انما يعطف على ما دخل ما دخل عليه النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءني غلام عمرو ولا زيد بجر زيد عطفا على عمرو لان المجي ليس منفيا عن عمرو بل عن غلامه ولما يلزم من الفصل بين المعطوف المجرور وهو اخيه والمعطوف عليه وهو عبد الله باجنبي وهو يقول لانه خبر لما هو اجنبي من المعطوفين فكما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور كذلك لا يجوز بين الجار وبين ما هو في حكم المجرور من المعطوف عليه فلا يقال غلام زيد ضارب وعمرو ومنه ما مثل ابيك ولا اخيك اي ولا مثل اخيك يقولان ذاك لحذف المضاف من اخيك وترك على اعرابه ولا يصح العطف اي عطف اخيك على ابيك للوجهين المشهورين ان المراد النفي من كل واحد من المثلين لا من تخصيص مماثل لهما ومن لزوم ابطال لا المؤكدة لغير ما عطف على المنفي ولا يلزم الفصل بين الخبر فيه ولا يصح العطف للزوم الازائد على تقدير العطف في نحو لان المبتدا وهو المثل المضاف الى ابيك واخيك مفرد والاخبر

مثلك اي اعتذار ابن الحاجب من هذه الاستدلالات كلها بافحام المثل قال لان المثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اي انت لا ينبغي ان تفعل وذكر المثل للمبالغة ولو كان المثل مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لان المعنى ان مثلك لا يقول لوانت تقول كما تقول اخوزيد لا يفعل اصلا وكن زيد فعل لكون الاخ مقصودا واذا كان المثل مقحما فكانهم قالوا ما عبد الله يقول ذاك ولا اخوه وما ابوك ولا اخوك يقولان ذاك فلا يلزم شي من الفسادات المذكورة ضعيف لان المعاملة لفظا مع المثل المقحم من حيث المعنى لا مع المضاف اليه المقصود بشهادة امتناع مثلي افعل ومثلك تفعل ومثلكما تفعلان ومثلكم تفعلون ولو كان المثل كما هو مقحم من حيث المعنى مقحما من حيث اللفظ لوجب ان يقال مثلي افعل كما تقول انا افعل لكنه يجب ان يقال مثلي يفعل بلفظ الغايب والشارح حمل الاعتذار مختصا بالدليل الرابع وعلى ما قررنا الكلام هو شامل للادلة الاربعة فيكون اكثر فايدة ويجوز حذف المضاف اليه كما يجوز حذف المضاف فيجب ابدال التنوين في المضاف عوضا عن المضاف اليه اذا لم يعطف عليه اسم مضاف الى مثل المضاف اليه المحذوف ولم يكن المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كما في الزوج ومررت بكل قائما التقدير اذ كان كذا وحين اذ كان كذا ومررت بكل واحد اما اذا اعطف عليه ذلك الاسم سواء كان ظرفا فيه معنى النسبة او لا نحو قبل وبعد واليوم والاعلامة والبداهة او كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة فلم يجب الابدال بل يبنى الثاني على الضم وترك الاول على اعرابه وحكم الاضافة ان يحذف لها اي لاجلها التنوين ونونا التثنية والجمع من المضاف لان هذه الاشياء علامات دالة على تمام الاسم والاضافة تدل على عدم تمامه فلو لم يحذف هذه الاشياء مع الاضافة يكون المضاف تاما وغير تام وكسر آخره عطف على ان يحذف ان كان المضاف صحيحا وهو في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كزيد او جاريا مجراه وهو ما حرف اعرابه ياء او واو وقبله ساكن كظبي ودلو ومعنى جريانه مجراه احتماله الحركات الثلث كالصحيح عند الاضافة الى ياء المتكلم انما كسر آخره عند ذلك للتناسب بين الياء والكسرة وان كان الآخر الفا تثبت اي ثبتت الالف في جميع اللغات عند الاضافة الى ياء المتكلم سواء كانت الالف للتثنية او لا كعصاي وفتاي الا في لغة هذيل تنقلب الالف في لغتهم اذا كانت لغير التثنية ياء وذلك لان حروف المد لما كانت من جنس الحركات جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة فغيروها الى الياء ليكون كالكسرة قبلها واما الف التثنية فلم يغيروها لامر استحسانى لا موجب قلت لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف ويدغم الياء المنقلبة في ياء المتكلم وتفتح الياء اي ياء المتكلم الواقع بعد الالف سواء

الالف او لا على سبيل الوجوب وقد جاء فيه الاسكان مع الالف في قراءة نافع محياي وهماتي وذلك لان الالف فيها زيادة مد تقوم مقام الحركة لاجتماع الساكنين لحكمات الياء في الصحيح والجاري مجراه فانه يجوز ان يكون مفتوحة او ساكنة وان الف لم ينقلب ياء وفاقا اي على لغة هذيل وغيرها مع الضماير اي سواء كانت الضماير للمتكلم او المخاطب او الغايب وسواء كانت جمعا او تثنية او مفردا مذكرا او مونثا لخلاف الف غير لدا فانه انما ينقلب ياء مع ياء المتكلم في لغة هذيل كالف الى وعلى قال المصنف انما تقلب لدى الى وعلا لان لزومها بالنسبة الى ما يحلقان عليه ولو الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به مما دخلتا عليه كان الاول في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما وصار اكاسم واحد فاحبوا ان يغيروا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذا الياء لا يوجد اصلا في اواخر الكلمة وانما يوجد كثيرا في اواسطها كبيد ومبتدر وحملوا لدى عليهما للزومها الاضافة ولزومهما ما يدخلان عليه من الاسماء وان كان الآخر ياء او واوا معتلا كما قبلهما افتح ما قبلهما من الياء والواو كياء التثنية نحو مسلمين وواو الجمع وياءه نحو مصطفون ومصطفين فحكمهما المفتوح ما قبلها في ياء المتكلم حال كون المفتوح ما قبلها كان بعدها ياء وان كان قبلها واو وجب ان تقلب بعدها ياء لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة واقعة بين مفتوحين احدهما ما قبل الواو والياء والثاني ياء المتكلم تقول مسلي في مسلمين ومصطفي في مصطفون وانما ابقيت الفتحة على حالها لخفتها واما الضم ما قبلها كواو الجمع نحو مسلمون او الكسر ما قبلها كما في مسلمين بيبس اي قدم حال كونه بين مفتوح ومكسورة والمكسور هو ما قبل الواو والياء وانما قلبت الضمة التي قبل الواو كسرة لثقلها اعني الضمة مع مناسبتها الياء مع ان الضمة قريبة من الطرف الذي هو محل التغيير والتخفيف والمفتوح هو ياء المتكلم وهو المضارع الواقع بعد لم ولما ولام الامر ولا للنهي وكلم المجازاة وهي التي تفيد سببية الاول للثاني وسياتي بيان جميعها في القسم الثالث ان شاء الله تعالى وسميات اي الاولى والثانية شرطا وجزاء وههنا اربعة اقسام اجودها كونهما مضارعين لتطبيق اللفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين وان خالفا لفظا لا معنى لكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وعكسه اضعف الوجوه لا يجي في الكتاب العزيز حتى قال بعضهم لا يجي الا في ضرورة الشعر فان كانا مضارعين فيهما مجزومان نحو ان تكرمني اكرمك لعروضهما الجزم ولا يجوز في الثاني الرفع الا في ضرورة الشعر على نية التقديم والتاخير نحو قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك

جوازم المضارع

تصرع كانه قال انك تصرع ان يصرع اخوك وكذا الاول مجزوم اذا كان مضارعا والثاني اي اذا كان هو وحده المضارع يجوز وجهان الجزم في الشرط لكونه سببا لجزم الجزاء لعدم المانع من جزمه نحو ان جئتني اكرمك والرفع قال عبد القاهر والمص في المفتاح لان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا لم يظهر الجزاء عليه لم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى والرفع اما بتقدير الفاء قبل الفعل الثاني اي فاكرمك عند المبرد وعلى نية التقديم والتاخير اي اكرمك ان جئتني عند سيبويه قال الشيخ الرضي الرفع فيه عند النحاة لاحد هذين الوجهين وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلاهما في حال السعة والاولى ان يقال تعين عمل ان وضعف في هذه الصورة من جزم الجواب لحيلولة الماضي الذي لم يعمل فيه بين ان وبينه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء ليكون الاداة جازما لشي واحد وهو الشرط بتقدير وان كان الجزاء ماضيا لفظا بغير قد ظاهرة او مقدرة ومن نحو منصرف او كان ماضيا معنى فلا مساغ ولا جواز للفاء اي لدخول الفاء في الجزاء نحو ان ثبت الجزاء ماضي لفظا ان قمت لم اقم الجزاء ماضي معنى وانما لا يجوز الفاء في الجزاء لمشابهة الشرط من حيث صلاحيته وقوعه موقعه فان الشرط لا يكون الا فعلا متصرفا غير مصدر بشي من الحروف الا بلا ولم وهو هنا الجزاء كذلك فلا حاجة الى رابط لتلك المشابهة لظهور التعلق المعنوي من تاثير حرف الشرط في معناه بانقلابه الى معنى المستقبل وان كان الجزاء مضارعا مثبتا من غير سين او سوف او مضارعا منفيا بلا ففيه الوجهان دخول الفاء مع رفع الفعل لان المضارع المثبت المذكور والمنفي بلا كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا فاحتاجا الى مزيد ربط بينهما او ولى الاشياء الفاء لقرب مناسبته الجزاء من حيث ان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء معقب على الشرط كذلك مع خفته لفظا وترك دخوله لتاثير الاداة فيهما لانهما كانا صالحين للاستقبال والحال لان لا اصالتهما على الصحيح مع صلاحيته وقوع المنفي بلا شرطا لكثرة استعمال الاحتمالين نعم بين الجار والمجرور نحو كنت بلا مال وكلا الامرين واقع في الكتاب العزيز كقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا وقوله ومن عاد فينتقم الله منه وكقوله تعالى وان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومذهب سيبويه تقدير المبتدا بعد الفاء ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه فقيل مذهب سيبويه انسب لان المضارع صالح للجزاء فلولا انه خبر مبتدا لم يدخل الفاء عليه فقوله انما يجوز دخول الفاء لما ذكرنا من عدم تاثير اداة الشرط فيه ظاهرا واعلم

ان المضارع المنفي بلم لا يجوز فيه الفاء لصلاحيته لوقوعه شرطا مع تاثير اداة الشرط فيه معنى وذلك لانها تغير معنى المضارع الى
معنى الماضي كلم منه مع قلة حروفها والا يكن الجزاء كذلك فالفاء واجب وذلك بان يكون ماضيا مصدرا بقد ظاهرة او
مقدرة كقوله ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت وانما يجب الدخول لعدم تاثير الاداة فيه لان
قد لتحقيق معنى ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد وتحقق لا ينقلب مع عدم صلاحيته لوقوعه شرطا لما
قلنا من ان الشرطية لا يكون مصدرا بشيء من الحروف غير لا ولم او يكون فعلا غير متصرف كنعم وبئس وعسى وفعل التعجب كقوله
تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتيني خيرا من جنتك فانما يجب الدخول لعدم صلاحيته لوقوعه شرطا مع عدم تاثير الاداة فيه او يكون
مضارعا مثبتا مصدرا بالسين او سوف او منفيا بلن نحو ان زرتني فسازورك وسوف اكرمك فانه يجب الدخول لعدم الصلاحية
مع عدم التاثير او يكون جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والانشائية فانه يجب الدخول
لعدم صلاحيتها لان الجملتين شرطا لان اداة الشرط انما وضعت لتحصيل الخبر الذي يليها من وجه الصدق فلا يجوز ان تقع
شرطا بخلاف الجزاء فانه يجوز ان تقع جزاء لانه ليس شيئا من وجه ما هو مترتب على امر من وجه او يكون جملة اسمية فانه يجب الدخول
اليها كقوله ومن يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اي راد فان قوله الله يشكرها جملة اسمية غير مصدرة
بالفاء فاجاب عنه بانه لم يسوغه ولم يجوزه الا لضرورة فلا يجوز في غير الضرورة وما قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون فالقسم مقدر
فيه ويجزم المضارع بان حال كونها مقدرة مع اضمار فعل الشرط بعد الاشياء الستة التي تجاب بالفاء الا النفي وانما يجزم الا
قصد السببية وانما يكون الاضمار بعد الاشياء الخمسة لتضمنها معنى الطلب وتضمنه اي تضمن معنى الطلب معنى السببية
اذ لا يكون الطلب الا لغرض خارج من مفهوم الطلب فيكون للطلب غرض حاصل عليه وذلك الحاصل هو الذي جعل سببا
لان العلة الغائية سبب حاصل في الذهن ومسبب في الخارج فيكون معنى الشرط في الطلب الذي يذكر بعده ما يصلح الجزاء من
الحاصل عليه ظاهرا فيجزم الجزاء بعد حذف فاء السببية بخلاف الاخبار فانه لا يتضمن الطلب حتى يتضمن السببية وانما يكون كذلك
لان الخبر لا يجب ان يكون لغرض خارج عن نفس الخبر لان الحاصل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه فلا يجزم الجزاء
بعد الخبر بان معناه اللهم الا اذا استعمل الاخبار في معنى الطلب فانه يتضمن الطلب ويحصل فيه بواسطة معنى الطلب

السببية

السببية فيجزم الجزاء بعده بان مقدرة نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه كذا يجزم الجزاء بعد اسماء الافعال بمعنى الامر نحو نزال
اي انزل والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي بمعنى الامر بعد الفاء بل النصب
من صريح الامر والنهي عند غير الكسائي كما ذكرنا ويجزم في جوابها لان الجزم نص في السببية بمعنى احدهما كان في الجزم كذلك
النصب فان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقاء معناها فيها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومع الرفع يضعف
دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل لها والنصب نص فيها وقد عرفت ان الاشياء الستة مقوية لمعنى السببية في الفاء
بسبب مشابهتها للشرط في عدم ثبوت مدلولها فاذا لم يقبل الفاء صريح الامر والنهي حتى ان ضعف دلالة الفاء على السببية
عند ارتفاع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية للسببية مما هو بمعنى الامر وان لم يقصد السببية فالحال
اي يرفع الفعل على احد ثلثة اوجه الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون او الوصف كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا
يرثني اي وليا وارثا وقيل ان الضبط فيه ان المعمول ان كان نكرة يكون الفعل المضارع صفة وان كان معرفة يكون حالا لا
قال صاحب المفتاح الاولى حملها على الاستئناف دون الوصف لئلا يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصف لذلك يحيى
قيل وفيه نظر لان مطلوب الانبياء عليهم السلام بالحقيقة هو الاصلح ودعاؤهم لاجله فما يحمل على انه وقع على خلاف دعائهم
بهن في الحقيقة مطلوبهم لان دعاءهم لا يكون عن مجرد التشهي وانما يطلبون الاصلح لانفسهم ولامتهم فوقوع الامر على خلاف
دعائهم يكون كالتنبيه على الاصلح او الاستئناف نحو قم يدعوك اي فانه يدعوك وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا
لا تخاف دركا ولا تخشى يحتمل تخاف ان يكون حالا من ضمير فاضرب اي غير خائف وان يكون استئنافا اي انك لا تخاف
وصفه اي طريقا لا تخاف فيها اي طريقا غير خائف انت فيه فحذف الجار واوصل الفعل ايصال الظرف كانه مفعول به ثم حذف
الضمير كما في قولك مررت برجل اكرمت اي اكرمته ولا يجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد يأكلك لان الجزم انما يقع عند اضمار
الشرط والمضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فان كان المظهر امرا قدرت مثله موجبا وان كان نهيا قدرت مثله منفيا
ولا يجوز ان يقدر هنا الموجب ليصح معنى الكلام لان الشيء المفهوم من قوله لا تدن لا يدل على الاثبات ويجوز في هذه المسئلة
باضمار ان بعد الفاء نحو لا تدن من الاسد فيأكلك لان النصب لا يكون باضمار الشرط حتى يلزم المحذور وانما يكون باضمار ان

وان اطعتموهم انكم لمشركون لم يكن فيه شيء يدل على القسم قبل الجواب للشرط والفاء مقدر اي فانكم وهو ضعيف لان ذلك
لا يكون الا في ضرورة الشعر وان تصدر الكلام بالشرط وتاخر القسم عنه لجاز اعتبارهما معا لامكان ذلك وجاز ان
لتوسطه فانه يجوز الفاء القسم مع امكان اعتباره لضعفه لما ذكرنا الان في تحليل الكثرة الغاية واعتبار الشرط وحده
لتقويته بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم نحو ان تاتني والله لاتينك فانه مجزوم بانه جزاء الشرط والشرط والجزاء
ساد ان مسد جواب القسم اي ان تاتني والله لاتينك اعتبر القسم والشرط فيكون لاتينك جوابا للقسم وهو مع جوابه جواب
للشرط ولا وجه لحذف الفاء على تقدير اعتبارهما معا المتوسط من قوله والا فالفاء فان الجملة القسمية جملة انشائية لا بد فيها
من الفاء وهكذا الحكم من اعتبارهما والغاء القسم واعتبار الشرط ان توسطا اي القسم والشرط بتقدم الشرط على القسم
نحو انا ان لم تاتني والله لاتينك لعبث القسم لتقدم طالبين لجوابه عليه وهما المبتدا والشرط او والله لاتينك جعلت القسمية
مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان تاخر الشرط عن القسم مع توسطهما فالغاء احدهما
من الشرط والقسم جائز تقول في الغاء القسم انا والله ان تاتني اتك العبث القسم مع تقدمه على الشرط لتقدم المبتدا عليه
فالجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا والقسم لغو وتقول في الغاء الشرط انا والله ان تاتني لاتينك اعتبرت القسم نظرا
على تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا او يعود عند الغاء الشرط المذكور من المضي في فعله جد
اي جديدا يقال فلان في هذا الامر جذع اذا اخذ فيه حديثا يعني يشترط في كل موضع قلنا بالغاء الشرط واعتبار الجواب لغيره
ان يكون الشرط ماضيا لفظا او معنى واعلم ان الشيخ الرضي قال الاولى ان يكون الفعل ماضيا عند الغاء الشرط وليس ذلك
بشرط لمجيء الفعل مستقبلا في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع وقوله ما زرين حفاه لا يعفا
لنا انا كذلك لم يتحقق ويتصل ولما فرغ من ذكر المعرب المستقل الذي اعرابه على سبيل الاستقلال والاستبداد شرع في النوع
الثاني بقوله واما غير المستقل من المعرب فهو التوابع وهي التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها اي لا يكون اعرابها
على سبيل الاستبداد الا ترى انك اذا قلت جاء في زيد الظريف كان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوبا اليه التابع
فاذا المجيء هنا في قصده ليس منسوبا الى زيد من غير نظر الظريف بل اليه معه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى

توابع المعرب

التاكيد

وصار التابع والمتبوع معا كشي منسوب اليه كان الاولى استحاب حمل المنسوب عليهما اعطا لتطبيقا للفظ بالمعنى وبي كان التابع ان كان هو المقصود بالنسبة فان لم يتخلل بينه وبين المتبوع حرف فهو البدل وان تخلل فهو العطف بالحرف وان لم يكن مقصودا بالنسبة فان دل على معنى في متبوعه فهو الصفة والا فان ذكر لتقرير امر متبوعه فهو التاكيد والا فهو عطف البيان التاكيد وهو ما يعاد به اي بسببه ذكر الاول ما بلفظه او بمعناه بحيث يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره وخرج به غيره من التوابع فلا حاجة الى قوله غير مقصود قال الشارح وبه يتعلق لان المراد ان كان اعادة عين الاول خرج عنه التاكيد المعنوي وان كان المراد اعادة ما يصدق عليه دخل عطف البيان والصفة كذلك فلا قول المراد اعم من ذلك وليس عطف البيان والصفة كذلك كما قال على ما فسرنا قوله ما يعاد به ولا يختص التاكيد بالاسم بل يعم غيره ايضا كالفعل والحرف والجملة نحو ضرب ضرب زيد وان زيدا منطلق وان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا وفايدته اي فايدة التاكيد التقرير اي تقرير امر متبوعه وتحقيقه بحيث لا يظن به غيره وازالة التجوز والسهو فانه كثيرا ما يجوز التجوز في اصل النسبة كما ينسب الفعل الى شي ويراد به ما يتعلق به نحو قطع الامير اللص والمراد قطع غلامه بامره او في عموم النسبة لجميع الافراد مع ان المراد النسبة الى بعضها فان العمومات المخصصة كثيرة نحو فنادته الملائكة فقال الله تعالى فانه لم يكن ناداه الا جبريل فاذا قلت قطع الامير نفسه ازلت التجوز عن اصل النسبة وقوله فسجد الملائكة كلهم التجوز فيه من الحكم جميع الافراد الا ما الفظ الاول وبمرادفه واما يعاد الاول بلفظ فاذا اراد المتكلم ان يدفع غفلة السامع او ظنه بالمتكلم الغلط فانه يكرر اللفظ تكريرا لفظيا ولا يفيد هنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك السامع انك اردت ضرب عمرو فغلطت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا لا يفيد ان ظننت بالسامع غفلته عن سماع لفظ زيد ويسمى التاكيد باعادة لفظ الاول تاكيدا صريحا ويجري التاكيد الصريح في الالفاظ كلها اسما كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملة او غير ذلك واما بمعبره اي بلفظ الاول انما هو بمعناه ويختص بالاسم دون الفعل والحرف باحد هذه الالفاظ وانما كان مختصا بالاسم لان هذه الالفاظ اسماء وهي النفس والعين وتثنيتهما كالنفسين والعينين وجمعهما كالانفس والاعين فيعم النفس والعين الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث بتغيير الضمير في الواحد وتثنيته مع تغيير الصيغة في المثنى والمجموع نحو زيد نفسه وهند

المؤكد

156 الزيدان انفسهما او نفساهما والرجال انفسهم النساء انفسهن وكلا وموثه وهو كلتا للمثنى وكل ويعم الجميع واجمع لجمع المذكر السالم والجمع للواحد المذكر وجمعا للواحد المؤنث ويجوز اجراؤها على كل جمع الا جمع المذكر السالم لانه لا يونث فتقول امررت بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور جمعاء او جمع لجمع المونث عاقلا كان او لا واكتعون وابتعون وابصعون بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة واكتع وابتع وابصع وكتعا وبتعا وبصعا وهي هذه الالفاظ الثلثة اتباعات لاجمعين لا يجيء الا على اثره على المشهور فان المشهور انك اذا اردت ذكر الاربعة لم يجز الا انتاسي ان لا اجمع ثم باخواته على هذا الترتيب اجمع واكتع وابتع وابصع ولا خلاف في انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان يجوز الابتداء باي من بعد اجمع وقيل يجوز حذف اجمع مع رعاية الترتيب المذكور في الثلثة التابع وقيل يجوز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض واعلم ان البصريين على ما حكى الاندلسي عنهم يجعلون ابصع ومتصرفاته ولا يذكرون ابتع ولا متصرفاته والبغداديون يجعلون النهاية ابتع ومتصرفاته فيقولون اجمع اكتع ابصع ابتع وجار الله قدم ابتع على ابصع وتبعه المص في ذلك قال الشيخ الرضي صحة هذا النقل غير معلوم لنا ويسمى التاكيد باعادة لفظ الاول تاكيدا غير صريح وتاكيدا معنويا ولا يوكد بكلا وكلتا الا المثنى نحو الرجلان كلاهما والمراتان كلتاهما ولا يوكد بكل واجمع الا ما له اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما ما هو معرفة من بيان لقوله ما له اجزاء يعني لا يصح نحو اجمعون تاكيدا للنكرات لان التاكيد لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها واذا كان نكرة فرفع الاحتمال عن ذاته وانه اي شي هو اولى من رفع الاحتمال عن النسبة الحاصل بعد معرفة الذات فوصف النكرة لتميزها عن غيرها اولى من تاكيدها قال ابن السراج واما قولهم مررت برجل كل رجل فانما هو هذا على المبالغة في المدح كانك قلت مررت برجل كامل اقول المراد انه محمول على الصفة لا على التاكيد ومما هو منكر نحو وما هو منكر غير الكوفيين فانهم اجازوا تاكيد المنكر اذا كان معلوم القدر موقتا كدرهم او دينار ويوم وليل بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس مذهبهم ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت واستشهدوا على الجواز لذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا نحو رايت القوم كلهم مما يكون له اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم له افراد تتميز في الحس بعضها عن بعض واشتريت العبد كله مثال لما له

اجزاء يصح افتراقها حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشري والبيع ولا يصح افتراقها حكما بالنسبة الى بعض آخر منها كالمجي والذهاب ولذا قال ولا تقول جاءني زيد كله لان اجزاء زيد لا يفترق بالنظر الى حكم المجي بان يجي بعضه دون بعض قبل الآخر الثلث جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد تاكيد لما قبله والصحيح ان كلها تاكيد للمؤكد الاول الصفات المكررة وقال المبرد في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وكان كره ترادف لفظين بمعنى واحد والمظهر لا يوكد بالمضمر اي لا يجعل المضمر تاكيدا للمظهر لان التاكيد متمم الاول وهو المقصود ولا يليق ان يكون التكملة اضعف من المقصود لان المظهر لا استقلاله بنفسه اقوى من المضمر الذي لا يستقل بنفسه في الجملة والمضمر يوكد بهما اي بالمضمر وبالمظهر ولا يخلو المضمران من ان يكونا منفصلين او الاول متصلا والثاني منفصلا او بالعكس او متصلين ولا يمكن القسمان الاخيران لانه اذا انفصل الاول تعذر اتصال الثاني وكذا اذا اتصل الاول تعذر اتصال الثاني فبقي الاسمان الاولان فتقول ما ضربني الا هو هو وزيد قام هو ومن حقه اي من حق المضمر اذا اكد المضمران لا يكون من الضماير الا بالمنفصل المرفوع نحو ما لقيتني انا في المنصوب المتصل ومررت بك انت في المجرور واعلم ان هذا التاكيد من التواكيد الصريحة وان كان الثاني فيه مخالفا للاول لفظا لضرورة الداعية الى المخالفة لئلا يلتبس التاكيد بالبدل قال المص لانهم قالوا في البدل رايتك اياك فلو قالوا في التاكيد ايضا هكذا لالتبس التاكيد بالبدل ووجه اختصاص البدل باياك انه في حكم تكرير العامل اذ قلت رايتك اياك المعنى رايتك رايتك فلما لم يذكر رايت تعذر التلفظ بالمتصل فوضع موضعه المنفصل والضمير المرفوع لا يناسب وضعه في هذا الموضع لان العامل المقدر تكريره يقتضي منصوبا واما المجرور فانما اكد بضمير مرفوع لانه لا منفصل للمجرور فتاكد به ووقع المرفوع تاكيدا للمنصوب كما ذكرنا فاتبع الجر النصب بخلاف المجرور والمنصوب من واد واحد وقيل انما اكد بالمرفوع لانه لم يكن لضمير منفصل حتى يوكد به فاستعير له المرفوع لقوته واصالته لانه قبل المنصوب وان كان القياس يقتضي ان يوكد بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من المواخات قال الشارح بخلاف المرفوع المنفصل فانه لا يصح ان يكون بدلا من الاول لان البدل

ان

157 ان يكون باعراب الاول ولا يشترط في التاكيد ذلك اقول لا نسلم ان المرفوع المنفصل لو كان بدلا لا يكون باعراب الاول فانه يكون باعرابه محلا وان سلم فلا نسلم انه لا يشترط في التاكيد كونه باعراب الاول فان ذلك فيه شرط ايضا لانه تابع والتابع لا بد ان يكون باعراب المتبوع واذا كان المضمر المؤكد متصلا سواء كان متصلا مستترا او بارزا واحترز به عن المنفصل فانه يوكد من غير شريطة مرفوعا احترازا عن المنصوب والمجرور فانهما يوكدان من غير تاكيدهما بمنفصل نحو رايته نفسه ومررت به نفسه والتاكيد احد لفظي النفس والعين احترازا من ان يكون التاكيد بغيرهما ككل واجمعين فانه يوكد ذلك المضمر به من غير شريطة نحو الكتاب قري كله وجاؤني كلهم وخرجوا اجمعون فالواجب ان توسطهما اي التاكيد بالنفس والعين ضمير مرفوع منفصل يكون تاكيدا لذلك المتصل نحو زيد ذهب هو نفسه وعينه والقوم حضروا هم انفسهم واعيانهم والنساء حضرن هن انفسهن واعيانهن وانما فعلوا ذلك كراهة تاكيد ما هو كالجزء من الفعل وهو الضمير المتصل المرفوع لفظا من حيث ان المتصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل بالمستقل وهو النفس والعين لانهما اكثر ما يليان العامل ويقعان غير تاكيد بخلاف كل فانه لا يلي العوامل الظاهرة اصلا واما استكرهوا ذلك لانهم توهموا تاكيد الفعل بالاسم المستقل لان المرفوع المتصل كالجزء منه وفي هذا التعليل نظر لانه يلزم منه ان لا يجوز تاكيد الضمير المجرور بالنفس والعين من غير التاكيد بالمنفصل لانه اشد اتصالا بالجار من الفاعل بالفعل فتوهم ذلك في قولك مررت بك نفسك انه تاكيد الحرف بالاسم فالاولى ان يقول في تعليل ذلك ان النفس والعين يقعان غير تاكيد نحو طابت نفس زيد فلو لم يوكد الضمير المرفوع المتصل بهما الا بالضمير المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اذا كان ضميرا مستترا نحو جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في التوابع مع ان ضمايرها بارزة ولم يلتبس بالفاعل نحو ضربتني انت نفسك الصفة وهي تابع خرج عن الحد ما ليس بتابع كخبر المبتدا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه عطف النسق وعطف البيان والتاكيد الصريح وغير الصريح الذي لا يفيد الا الاحاطة والبدل الا بدل الاشتمال واما التاكيد الذي يفيد الاحاطة فالظاهر انه داخل في هذا الحد لان كلهم في قولك جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم وكذا بدل الاشتمال داخل به نحو اعجبني زيد علمه مطلقا يخرج عنه الحال نحو ضربت زيدا مجردا فان مجردا يدل على معنى في متبوعه لكن لا مطلقا بل مقيدا

بهالاضرب وليس يحتاج الى هذا الاحتراز لان قوله تابع يخرج الحال لكنه ذكره دفعا لتوهم من يتوهم انه داخل في التوابع
وكان عليه ان يقول يدل على معنى في متبوعه او في متعلقه ليدخل فيه نحو جاءني رجل قايم ابوه فان قايم صفة مع انه لا يدل على
معنى في متبوعه وانما يدل على معنى في متعلقه ويمكن ان يقول انه يدل على معنى في متبوعه ايضا لان الرجل موصوف بكون
ابيه قائما تخصيصا له اي للمتبوع في النكرات اي اذا كان المتبوع نكرة يكون فايدة الوصف التخصيص ومعناه تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل صالح او توضيحا في المعارف ومعناه رفع الاشتراك الحاصل في المعارف علما كانت
او لا نحو زيد العالم والرجل العالم ولا يخفى تخصيصها اي تخصيص الصفة بالاسم لان الفعل لا يقبل التخصيص والتوضيح لانهما
من لوازم التنكير والتعريف اللذين هما من خواص الاسم كما يجيء عن قريب بخلاف غير الصفة من التوابع فانه يجيء في غير الاسم ايضا وقد يجيء
الصفة لمجرد الثناء والتعظيم او لما يضادهما من الذم والتحقير اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان له الاشتراك لم
في اسمه نحو اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او كان له الاشتراك لم فيه نحو اتاني زيد الفاضل
او الفاسق اذا كان زيد معلوما للمخاطب قبل الوصف ويجيء للتاكيد اذا دل الموصوف على معنى الوصف بالتضمن نحو امس
الدابر فان امس يدل على الدبور ونحو قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد قال صاحب الكشاف ان اثنين وواحد
تاكيد ورد عليه ابن الحاجب بان حد التاكيد لا ينطبق عليه لتوقف تقرير التابع امر المتبوع في النسبة او الشمول على دلالته
على المتبوع ولا دلالة هاهنا لم عليه فقال هما صفتان لانطباق حد الصفة عليهما وقال صاحب المفتاح انهما عطف بيان
قال لان لفظ الهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة والذي له الكلام مسوق
هو العدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر الهين باثنين واله بواحد بيانا لما هو الاصل في الغرض ونظيره اذا ادق من نظرهما
فان اثنين وواحد لم يذكرا بدلا على معنى في متبوعهما وهو التثنية والوحدة بل انما ذكرا ليدلا على ان المراد من
المتبوع الذي توجه اليه الاثبات والنفي هو معنى التثنية والوحدة لا الجنسية الاخر وهو الجنسية واسم الجنس الجاري في
اعرابه على المبهم الذي هو اسم الاشارة وصف له على الاعرف خلافا لمن قال باشتراط اشتقاق الصفة فانه يقول انه
عطف بيان لعدم الاشتقاق واستدل المص على انه صفة لانطباق حدها عليه بقوله لان ما تقدم على اسم الجنس من المبهم

دال على الذات المبهمة فتعين دلالته اي دلالة اسم الجنس على المعنى وهو اي المعنى تعيين حقيقة الذات وبيان ما
المشار اليها ولذا اي ولكون اسم الجنس يدل على تعيين حقيقة الذات لا يوصف المبهم الا بها اي بالذات اي بما يدل على
الذات من اسماء الاجناس لانه لا يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع ابهامه فتعين ح اما بالموصول
او بذي اللام او بالمضاف الى احدهما والاولى بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف
الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستعار فاقتصر على المعرف باللام وحمل الموصول عليه لانه
صلته بمعناه ولاجل ذلك يجب ان يوصف المبهم بالمعرف باللام من الصفات المشتقة التي لا يختص بعض الماهيات نحو
هذا الابيض لان الابيض عام لا يختص جنسا دون جنس ولا يصح ان يوصف بما يكون منهما مختصا ببعض الماهيات
نحو هذا العالم مختص بجنس معين فكانك قلت هذا الرجل العالم وقد يوصف بالمصدر نحو رجل عدل على تاويل انه بمعنى عادل
او ذو عدل او انه مجاز للمبالغة كانه جعل نفس العدل والنكرة توصف بالجملة الخبرية دون المعرفة لان الجملة تشبه
النكرة من حيث يصح ان يأول بالنكرة كما تقول في جاءني رجل قام ابوه انه في تاويل قايم ابوه قال الشارح في تعليله لان الجملة
نكرة فلا يقع صفة للمعرفة اقول كما قال الشيخ الرضي ان الجملة لا تعرض له التعريف والتنكير لانهما من عوارض الذوات والجملة
ليست بذات لان التعريف عبارة عن كون الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية كما ان التنكير عبارة عن كونها غير مشار
الخارج في الوضع وانما يجب ان تكون خبرية لان الغرض من ذكر الصفة ان يعرف المخاطب الموصوف بما كان يعرفه قبل
ذكر الوصف من انصافه بمضمون الصفة ولابد ان تكون الجملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهي
الخبرية لان غيرها وهي الانشائية والطلبية لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وقوله ونحو حتى اذا جاء الظلام
واختلط جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اعتراض فان قوله هل رايت الذيب جملة طلبية وقعت صفة لمذق فاجاب عنه بانه
متاول بانها محكية بقول محذوف هو الصفة في الحقيقة اي بمذق مقول عنده هذا القول اي يحق المذق لرائيه ان يقول
لشاهده هل رايت الذيب قط لايراد المذق في حال الراي لون الذيب بورقته لكونه شمالا ونظيره في كون الجملة الطلبية
معمولا ثانيا في باب ظننت قول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله اي مقولا فيهم اخبر تقله والهاء للسكت والعائد محذوف

اي اخبر الناس تقليهم ولجوز ان يكون الهاء فيه عايدا الى الناس حملا على لفظه لانه اسم الجمع كالقوم وحبس مقام الشيخ
امرس قال المص اي حبس مقام الشيخ مقامه الذي يقال فيه امرس امرس وهو ان يعجز عن الاستقاء لضعفه يقال امرس
الحبل يمرس اذا وقع في احد جانبي البكرة فاذا اعدته الى مجراه قلت امرسته فالمرة للمسلب يضرب لمن يحوجه الامر الى
ما لا طاقة له به وفي بعض الكتب التقدير حبس مقام الشيخ مقولا له امرس فيكون الامر واقعا موقع الحال على هذا التاويل
وقوله ونحو ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني اعتراض على ان الجملة وهي قوله يسبني وقعت صفة للمعرفة
فاجاب عنه بقوله لا نسلم كون الجملة وصفا فان كونها صفة غير مسلم لجواز ان تكون حالا لا صفة اما نسلم فلاجراء
المعرف بلام الجنس مجرى النكرة اذ لا توقيت فيه ولا تعريف اذ لا اشارة باللام هنا الى واحد بعينه فكانه قال ولقد امر على لئيم
من اللئام وكما يوصف بحال الموصوف اي كما يجعل حال الموصوف وهيئته وصفا له وهو القياس يوصف بحال سببه
اي متعلقه اي يجعل حال متعلق الموصوف وصفا للموصوف لتنزله منزلة حاله نحو رجل كثير عدوه فان الكثرة ليست صفة
للرجل في المعنى بل للعدو الذي هو متعلق به لعود الضمير منه اليه والاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف
في عشرة اشياء في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان الصفة لما كانت عبارة
عن الموصوف وجب ان يوافقه في هذه الاشياء لان الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومونثا وكذلك حكم
التعريف والتنكير لانه لو كان احدهما معرفة والاخر نكرة لم يكن بينهما موافقة وكذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت
هي الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعا والمعنى من انه يتبعه في هذه العشرة ان يجتمع في اربعة
منها وهي واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من
التذكير والتانيث الا اذا كانت الصفة صفة يستوي فيها المذكر والمونث اراد بالصفة الثانية الوصف العام وبا
الخاص فان الصفة تطلق بالاعتبارين والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية وقع تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا
والحال في نحو زيد قايم وجاءني زيد راكبا وقد عرفت المراد بالخاص حيث عرفه المص كفعول فانه يستوي فيه المذكر والمونث
نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح واما الفعيل بمعنى الفاعل فلا يستوي فيه المذكر

والمونث نحو رجل كريم وامراة كريمة او اذا كانت الصفة صفة مونثة تجري على المذكر يكون التاء للمبالغة كعلامة ونسابة
وهو الاحق وقيل هو الذي جمع كل شروط الوصف الثاني وهو الذي بحال المتعلق يتبعه في الخمسة الاول في الاعراب والتعريف
والتنكير بمعنى انه يتبعه في اثنين من تلك الخمسة واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وفي الباقي وهو
الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا
افرد الثاني كما يفرد الفعل عند اسناده الى الظاهر وان كان مذكرا او مونثا طابقه الثاني كما يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتانيث واعلم ان الوصف الاول عند التحقيق في هذه الخمسة ايضا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في المثنى والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث
في الواحد المونث ولذا اي ولكون الباقي من الخمسة الباقية كالفعل جاز وحسن رجل قاعد غلمانه كما جاز وحسن يقعد غلمانه
وجاز ايضا قاعدة غلمانه كما جاز تقعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه كيقعدون اي بمنزلة يقعدون والحاق علامة
التثنية والجمع بالفعل المسند الى الظاهر ضعيف لانه يلزم منه في الظاهر اجتماع فاعلين وحسن قعود غلمانه لان الصيغة اي
صيغة قعود وهي الصيغة الجمع المكسر لا تشبه الفعل لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا جمع جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما في قاعدون غلمانه فان فيه شبه اجتماعهما
والمضمر لا يوصف لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف التوضيح فلا يوصفان لئلا يلزم تحصيل الحاصل
وحمل الغايب عليهما وكذا لا يوصف به لان الموصوف ينبغي ان يكون اخص او مساويا لا اخص من المضمر ولا مساوي احتى
يقع صفة له ومن حق الموصوف ان يكون اخص من الوصف اي اعرف منه او مساويا له في التعريف فهذا في قولك هذا الرجل
وان كان اعم من الرجل من حيث انه يشار به الى اي مشار اليه كان لكنه اعرف من ذي اللام وكذلك العالم في قولك الرجل العالم
وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف متساويان وانما يجب ان يكون الموصوف كذلك
لئلا يلزم ان يكون الصفة التي هي في حكم الفضلة اعرف مما هو المقصود واعلم ان المنقول من سيبويه وما عليه جمهور النحاة
ان اعرف المعارف المضمرات اما المتكلم والمخاطب فظاهر واما الغايب فلانه يحتاج الى لفظ يفسره في الاغلب فكانه تميز له

من حق الموصوف

البد عليهم العلم لان مدلوله معين عند الواضع والمستعمل بخلاف اسم الاشارة فانه مدلوله انما يتعين عند المستعمل بالاشارة الحسية ثم اسم الاشارة لان مدلوله معلوم عند المخاطب بالعين والقلب معا بخلاف ذي اللام والموصول وان مدلولها
معلوم عنده بالقلب لا بالعين اما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف
منه عند سيبويه وعند المبرد تعريفه انقص من تعريفه ولذا اي ولكون حق الموصوف ان يكون اخص او مساويا لم يجز
وصف المعرف باللام الا بمثله او بالموصول لان الوصف مساو للموصوف او بالمضاف الى مثله اي المعرف باللام لان
الوصف مساو للموصوف او بالمضاف الى مثله اي المعرف باللام لان الوصف مساويا للموصوف او انقص على ما
عرفت الان من الاختلاف وعند بعضهم يجوز وصفه بجميع المضافات نحو الرجل صاحبكما او صاحب زيد وعلى مذهب
لو جاز مثل ذلك لكان بدلا لا صفة ولا يوصف بالبواقي من المعارف غيرها لكون البواقي وهي المضمر والعلم واسم الاشارة
والمضاف الى احدها اخص منه اي من المعرف باللام ومن حق الوصف ان يصحب الموصوف ويذكر معه الا اذا ظهر امره
اي الموصوف واشتهر بحيث لا يعلم من اطلاق الصفة غير موصوفها فيحذف الموصوف اما حذفا جائزا كقوله وعليهما
مسرودتان قضاهما داود او صنع السوابغ تبع التقدير درعان مسرودتان حذف الموصوف لانه لا يفهم مسرودتان
الا درعان لاختصاص السرد وهو نسج الدرع بهذا الجنس قضاهما اي صنعهما او قدرهما كقوله تعالى فقضاهن سبع سموات
في يومين ورجل صنع اليدين وصنع اليدين بكسر الصاد اي صانع حاذق وكذلك رجل اصنع اليدين والسوابغ
جمع السابغة وهي الدرع الواسعة وتبع واحد التبابعة وهي ملوك اليمن وهي عطف بيان لصنع وقوله كانك من جمال
بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن اي كانك جمل من جمال بني اقيش القعقعة تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت
مثل السلاح وغيره والشن القربة البالية وهم يحركونها اذا ارادوا حث الابل على السير فيسرع وجمال بني اقيش
وحشية لا يكاد ينتفع بها او حذفا واجبا حيث لا يظهر موصوفه البتة كالفارس وهو راكب الفرس والصاحب فانه
يجوز ان يطلق على كل من يصحبك من الحيوان وغيره لكن اختص بالعلبة بالرجل المصاحب والاورق وهو من الابل
التي في لونها سواد وبياض الى سواد والاطلس وهو الذئب الذي في لونه غبرة البدل وهو المقصود بما نسب الى متبوعه

من الفعل

من الفعل وشبهه ومعناه والمضاف ويخرج التاكيد والصفة وعطف البيان لان المقصود في هذه الثلثة المتبوع
وذلك لانك تثبت بالتاكيد امر المتبوع في النسبة او الشمول وبالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وبعطف البيان
المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك ان المقصود في الكلام هو المبين والبيان فرعه دون متبوعه خرج العطف بالحرف
لان المقصود بالنسبة فيه هو التابع والمتبوع معا ولو قال بدل دون متبوعه دون توسط حرف العطف ليخرج عن الحد
العطف بالحرف نحو جاءني زيد بل عمرو بل المقصود هو الثاني دون الاول لكان تعريفه مانعا ولا يختص البدل بالاسم
لجواز ان يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجحا في البيان على الاول بدليل قوله متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا تاججا فان تلمم من الالمام وهو النزول بدل من تاتنا والجزل ما عظم من الحطب ويبس
وتاججت النار اججا تلهب وتاججها انا تاجيجا وانما قال تاجج وان كان الضمير راجعا الى النار اما لان النار بمعنى
الشهاب وهو مذكر او لان الضمير فيه وهو الالف البارز راجع الى الحطب والنار تغليبا للمذكر او لان الاصل
تتاجج فحذف التاء والحق به نون التاكيد ثم قلب في الوقف الفا وهو اي البدل على اربعة اقسام اما بدل الكل كان
البدل المبدل بمعنى ان يصدق على ما صدق عليه المبدل لا بمعنى ان يكون مدلوله عين مدلوله نحو ضربت زيدا اخاك
فان مدلول اخاك ليس مدلول زيد لكنه صادق عليه وبدل البعض ان كان البدل بعضه نحو ضربت زيدا راسه
وبدل الاشتمال ان كان بينهما اي بين البدل والمبدل ملابسة بغيرهما اي الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه ولكن
بينهما ملابسة لا بالكلية ولا بالبعضية ولا بغيرهما فهو بدل الغلط على معنى انه هو البدل الذي كان سبب الاتيان
به هو الغلط في ذكر المبدل منه لا على معنى ان البدل هو الغلط نحو مررت برجل حمار واعلم انه على ما قرر بدل الاشتمال
وبدل الغلط يدخل في الاول ويخرج عن الثاني بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره فانه لا شك ان غلامه ملابس
بدل الغلط ولذا قال المبرد انما قيل لهذا بدل الاشتمال لا لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان
الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لا يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه
بخلاف جاءني زيد غلامه فانه بدل الغلط لان مجيء زيد مستند غير محتاج الى شيء اخر فلذا نقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير

لان شرطه ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متشوقة الى البيان لاجمال الاول وههنا الاول يحتمل
لانه لا يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه فالصواب ان يقول في بدل الاشتمال ان كان الفعل المسند الى المبدل
منه مشتملا على الثاني ومتقاضيا له بوجه ما والا فبدل الغلط ولا يكون بدل الغلط في فصيح الكلام ان كان غير غلط صريح
كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمارا او عن نسيان كما ان يعتمد ذكر شيء
لا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود اما اذا كان بدل الغلط من قصد وتعمد لاظهار التفنن
والتنفنن في الفصاحة وشرط الارتقاء من الادنى الى الاعلى يجيء في كلام الفصحاء نحو هند نجم بدر كانك وان كنت معتمدا
لذكر النجم تغلط نفسك وتريها انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وقولهم انه اي ان البدل في حكم تنحية المبدل وطرحه
ليس على ظاهره اذ ليس المراد اهدار الاول واطراحه اسما لا معنى ولا لفظا اما الاول فلانه يحتاج اليه في غير بدل الغلط
على فائدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجود عود الضمير الى المبدل في بدل البعض والاشتمال ولانه قد يكون
المبدل في بدل الكل مشتملا على ضمير لا يستغني عنه والى هذا اشار بقوله اذ لا يصح طرحه في نحو زيد لقيت غلامه رجلا صالحا
بناء على جعله حالا او موطئة وجعله بدلا فلو كان المبدل منه وهو غلامه في حكم الطرح لكان التقدير زيد لقيت رجلا صالحا
وهو غير مستقيم لعدم الراجع من الجملة الواقعة خبر المبتدا اليه اما من جعله رجلا صالحا وهو غير مستقيم لعدم الراجع من الجملة
الواقعة خبر المبتدا اليه اما من جعل رجلا صالحا موطئة من غلامه لا من الضمير المجرور فيه كما قال الشارح فلا يكون ذلك
مما نحن بصدده فقولهم انه في حكم تنحية الاول لا يلزم ان منعه باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والوصف في كونهما
تتمتين لما يتبعانه وعلى هذا امر انه ليس في حكم تنحية الاول لا يمنع ان يجعل غير المغضوب عليهم بدلا من الضمير المجرور
قبله في قوله تعالى انعمت عليهم ولو جعل المبدل في حكم المطروح والمنحى راسا لما صح ذلك لان التقدير يكون صراط الذين
انعمت على غير المغضوب عليهم فتخلو الصلة عن الراجع الى الموصول الاول وهو الذين لان العائد المذكور حينئذ
راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب والبدل والمبدل يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اي المبدل
معرفة والبدل نكرة وبالعكس فيكون اربعة اقسام والبدل اربعة اقسام ايضا والاربعة في الاربعة ستة عشر قسما امثلة الكل

نحو

نحو زيد اخوك برجل اخ لك برجل اخيك وبرجل اخ لك برجل اخيك ونحو بزيد راسه برجل راسه وبرجل راسه بزيد راس له برجل راس له ونحو بزيد علمه برجل علم
له برجل علم له برجل علمه ونحو بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة في بدل الكل من الكل الا
حال كون النكرة موصوفة اذا لم يستفد من البدل ما ليس في المبدل منه وانما لا يحسن ذلك لانه لا فائدة فيه للابهام بعد
التعيين نحو زيد برجل اذا استفيد منه ما ليس في المبدل منه يجوز ويحسن ابدال النكرة نحو قوله فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني
التحمحم والصهيل ولا يشترط ان يكون البدل على لفظ المبدل على الصحيح خلافا للكوفيين فانهم قالوا ان النكرة المبدلة من
المعرفة يجب ان تكون على لفظ المبدل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وهذا المثال لمجرده لا يدل على هذا الاشتراط لكونها
ظاهرين ومضمرين ومختلفين ويكون البدل بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر قسما نحو زيدا اخيك وان الزيدين هم اخوتك ولقيتهم
اياها واخوك لقيت زيدا اياه على تقدير ان يكون زيدا هو الاخ واخوك لقيته زيدا وعلى هذا استخرج باقي الامثلة والظاهر
لا يبدل من المضمر بدل الكل الا من الغايب فلا يقال بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول واما في ضمير الغايب فيجوز ابدال
المظهر منه نحو مررت به زيد لان ضمير الغايب يصلح لكل احد فيبين بالبدل ان المعني به من اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد
بمنزلة باخيك زيد من حيث ان ضمير الغيبة يصلح لكل كما ان لفظة اخيه كذلك نحو قوله على حالة لو ان في القوم حاتما على
جوده لضن بالماء حاتم فان حاتم مجرور على انه بدل من الضمير المجرور في جوده بدل الكل وانما لم يجز ان ابدال الظاهر من المضمر
بدل الكل في المتكلم والمخاطب لانهما لا يختلفان اي البدل والمبدل غيبة وخطابا او غيبة وحكاية عن النفس وبيان ذلك
ان المتكلم في الغالب الاكثر اذا حدث عن نفسه لم يذكرها باسمه الظاهر الذي بمنزلة الغايب وانما يذكرها باسمها المضمر
نحو قولي فعلت وكذا لا يذكر المخاطب باسمه الظاهر فلا تقول فعل زيد وهو مخاطب وانما تقول فعلت فلو ابدلنا الظاهر
بدل الكل من المضمر المتكلم وقلنا مررت بي زيد جعلنا كانا جعلنا شيئا واحدا متكلما وغايبا فيختلف البدل والمبدل حكاية
وغيبة وكذا في المخاطب يختلفان خطابا وغيبة واما بدل البعض والاشتمال والغلط في الظاهر فيجوز ان يكون من ضمير
المتكلم والمخاطب لانه لا يلزم في هذه الثلثة جعل شيء واحد متكلما وغايبا او مخاطبا وغايبا لان مدلول الثاني فيها
غير مدلول الاول فيقول اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي وضربتك الحمار وضربتني الحمار وشرح الشارح ههنا

المطيع ويجيب السمع الاثري انه قال في شرح قوله الا وان لم يكن بدل الكل فيجوز ان يبدل منه الظاهر من المضمر وجعل قوله يختلفان
تعليلا لهذا الجواز مع ان قوله الا في مقابلة قوله لا يبدل المظهر ويكون المذكور ان ابدل لان نفي النفي اثبات وهذا قال
يختلفان لان الشرط اذا كان ماضيا جاز في جزائه اذا كان مضارعا الرفع ومع ان قوله يختلفان تعليل لقوله لا يبدل من المضمر
هذا لا يلزم على ما شرح قوله يختلفان من ان المراد اختلاف مدلول الثاني والاول لان يكون قوله غيبة وخطابا او حكاية فيهما
لا فائدة تحته ولا تعلق له بما قبله وعلى ما ذكرنا يكون مميزا من النسبة في قوله يختلفان وقوله تعالى لمن كان يؤمن بالله ينبغي ان
يقول لمن كان يرجو الله لان لمن كان يؤمن بالله ليس بموجود في القرآن ولعل هذا سهو منه او من الناسخ اعتراض فانه ابدل
لمن كان وهو ظاهر من المضمر المخاطب في قوله قبل لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة بدل الكل فاجاب عنه بانه من بدل البعض ولا يجوز
ابدال الظاهر من المضمر بدل البعض بل لو كان بدل البعض لابد وان يكون فيه ضمير راجع الى المبدل فاجاب عنه بقوله على تقدير منكم
اي لمن كان منكم اذ هم بعض المخاطبين وقوله ذريني ان حلمك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا مثال بدل الاشتمال فان حلمي
بدل من ضمير المتكلم بدل الاشتمال والعائد في المبدل لا في البدل نحو قوله تعالى للذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم
قال من امن بدل من الذين استضعفوا وقد اعيد العامل على الذي هو اللام وانما اختص جواز التكرير بحرف الجر لاختصاصها
وتنزله من معموله منزلة الجزء عطف البيان ما يوضح امر المتبوع يخرج التاكيد لانه لا يوضح المتبوع بل يحقق اصل نسبته او شموله
النسبة لاجزائه ويخرج العطف بالحرف والبدل ظاهر من الدال عليه اي على المتبوع لا على معنى فيه يخرج الصفة لانها تدل على
معنى في المتبوع بخلاف عطف البيان فانه دال على نفس المتبوع نحو اقسم بالله ابو حفص عمر وقد يفصل عطف البيان عن
البدل لفظا في مثل قوله انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشر عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا
منه لانه لو جعل بدلا منه والبدل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير داخلا عليه نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كما لا يجوز
الضارب زيد وانما قال في مثل اشارة الى ان الفرق واقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث فان الحارث عطف بيان
ولا يجوز ان يكون بدلا لعدم جواز يا الحارث وكقولك يا غلام زيد وزيدا فانه لو جعل بدلا لوجب الضم واما فضله عنه معنى
فلان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فان المقصود به هو الاول لان البيان تابع للمبين

كما قال الشيخ اذا كان حرف جر جاز تكريره صريحا اي اعادته في البدل

عطف البيان

العطف

العطف بالحروف

العطف بالحرف وهو المذكور بعد متبوعه وانما قال ذلك لان المعطوف بالحرف لابد وان يكون مذكورا بعد متبوعه بخلاف سائر
التوابع فانه لا يجب فيها ذكر المتبوع اولا بل قد يجوز متوسطا بينهما احد الحروف العشرة خرج غيره من التوابع ويجوز ان
يكون المعطوف والمعطوف عليه معا مقصودين بالنسبة نحو جاءني زيد وعمرو وكما يجوز ان يكون احدهما لا بعينه او بعينه مقصودا
بها كالمعطوف ببل ولكن واو واما وام وهذا لم يقل كما قال ابن الحاجب تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه والحروف العشرة
هي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن وسيجيء وهو للتفسير منها اي من حروف العطف وعند الاكثرين ما بعدها
عطف بيان لما قبلها فالواو للجمع فالمراد بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وام سواء كان جمع
الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام او جمع الفعلين في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين منه
او جمع معنى الجملتين في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو ولولا العاطف ههنا لتوهم ان الاول سهو وغلط وان الثاني تدارك له معنى
المطلق احتمل حصول الفعل من المعطوف والمعطوف عليه في نحو جاءني زيد وعمرو في زمان واحد او حصوله من الاول اولا
او من الثاني اولا وقوله من غير ترتيب اشارة الى ان الترتيب ليس بشرط لا الى ان عدم الترتيب شرط ولهذا اي ولكون الواو
للجمع المطلق دون الترتيب كما قال بعضهم انه للترتيب جاز استعماله فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو
فان الواو لو كان للترتيب لكان بين هنا داخلا على مفرد وهو غير جائز واصطلح زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو وذلك
لان الاصطلاح والاختصام مما يقتضي فاعلين فلو قلت في قولك اصطلح زيد وعمرو ان زيدا قبل عمرو في الرتبة لكان بمنزلة
ان يقول اصطلح زيد وسكت لان احدهما الى التقدم على صاحبه لم يكن مجتمعا معه كما انك اذا قلت جاءني زيد قبل عمرو لم يكن
زيد اجتماع مع عمرو كما ان الفاء لما كان للترتيب لم يقع في موضع من العطف الا وجاز السكوت على المعطوف عليه نحو ان
يقول جاءني زيد فعمرو فيصح ان يقال جاءني زيد ولا يأتي بالمعطوف والفاء له اي للجمع مع التعقيب فهي في عطف المفرد على المفرد
في غير الصفات المتعاقبة التي لا يكون موصوفها واحدا يفيد ان ملابسة المعطوف بمدلول الفعل المنسوب اليه اي المعطوف
عليه بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة نحو جاءني زيد فعمرو ونحو تقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة واما في الصفات التي موصوفها
واحد فيفيد التعقيب في مصادر تلك الصفات لا في الملابسة المذكورة نحو جاءني زيد الاكل فالنائم اي الذي يأكل فينام واما في

عطف الجملة على الجملة فيفيد ان ابتداء حصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقيب حصول مضمون الجملة قبلها بلا مهلة سواء كان
مضمون الثانية بتمامها في زمان طويل او لا نحو قام زيد فقعد عمرو ونحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة فان الاخضرار وان كان بتمامه متراخيا عن الانزال بمدة ومهلة الا ان ابتداءه بلا مهلة بعد الانزال وقد يفيد
الفاء في الجمل ان الجملة المعطوفة كلام مرتب في الذكر على الجملة المعطوف عليها نحو قوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة
حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان مدح ذكر الشيء يصح بعد جري ذكره وكذا ذم نحو قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين
فيها فبئس مثوى المتكبرين وكذا ذكر تفصيل الشيء بعد اجماله كقوله تعالى فكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا تبييت
الناس تفصيل للاهلاك وكذا ذكر الاخص بعد الاعم في ترتيب الامكنة فانه يفيد الترتيب في الذكر نحو قولك داري ببغداد
فالكرخ فقوله وقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل اعتراض فان الفاء ليس للتعقيب
لانه لو كان له لزم دخول بين على غير متعدد وهو الدخول فقط ولو لم يكن له لكان دخوله على الدخول وحومل فيكون مميز له فلم يكن
بين الدخول وحومل فاجاب عنه بانه محمول على بين وسط الدخول فوسط حومل فالتوسط اجزاء او نقول كل واحد من الدخول
وحومل يشتمل على منازل مخصوصة فجاز دخول بين على الدخول باعتبار منازله ويكون المعنى بين منازل دخول و
منازل حومل ولو قلت بين الثور فالرس لم يجز لدخول بين على غير متعدد لفظا ومعنى ولافادتها الترتيب من غير مهلة استعملها
للسببية فان السببية تفيد ايضا الترتيب من غير مهلة لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب التام واعلم انه لا منافاة في
بين السببية والعاطفة فانها قد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا
يلزمها العطف واستعملها ايضا رابطة للجزاء بالشرط فان الجزاء مرتب على الشرط بلا مهلة حيث لم يكن الجزاء مرتبطا
بذاته بالشرط وذلك اذا لم يوثر حرف الشرط فيه كما ذكرنا قبل نحو ان لقيته فاكرمه وقوله تعالى وربك فكبر محمول على ومهما يكن من
شيء فكبر ربك فيكون الشرط مقدرا فالواو داخلة على الشرط والفاء هي الجزائية الرابطة بالشرط ولا يكون الفاء للعطف وقد يراد
ذلك المعنى اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره نحو لا اي والا يكن الشرط مقدرا ويكون الفاء للعطف
ما جامعت الواو الذي للعطف اذ لا يجوز اجتماع حرفين من حروف العطف ولو لم يقدر الشرط يلزم اجتماع بين الواو والفاء

لان

لان ربك مفعول كبر فيكون التقدير ولكبر ربك وكررت الفاء في قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
وان كان القياس ان يقول فاجزعي بلا فاء لان عند متعلق باجزعي فيكون المعنى فاجزعي عند ذلك لا يجوز وانما كررت الفاء
لبعد العهد بالفاء الاول كما كرر العامل لذلك اي لبعد العهد في قوله لئن تم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها
لخطيبها جزاء انني السابق وانما اعيد الى الثاني لبعد العهد بالاول هذا على رواية ابدال الفتح واما على رواية اني بالكسر فلا يكون مما
نحن بصدده لان انني يكون خبر الانني لجواز وقوع ان المكسورة خبر الاحرف المشبهة نحو قوله ان الخليفة ان الله سربله وكما كرر
في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة اي منجاة من العذاب فمن قرأ
بالخطاب والافراد فيهما فقوله بمفازة مفعول ثان لقوله لا تحسبن الا انه لما بعد العهد به اعيد ذكره ثانيا وادخل الفاء في
فلا تحسبنهم وان لم يكن لا تحسبن الاول فينبغي ان يعاد بلا فاء للاشعار بالابدال بان افعالهم المذكورة من الفرح وحب الحمد هي
علة في منع الحسبان فيكون الفاء للسببية وثم له اي للجمع مع التراخي والمهلة ولذا نقل عن الفراء وسيبويه ان المرور في نحو مررت
برجل ثم امرأة مروران لتراخي احد المرورين عن الاخر ولذا لا يكون ثم للسببية لانه لا يتراخى المسبب عن السبب التام بخلاف
اي بخلاف المرور مع الفاء فانه مرور واحد لعدم انقطاع الثاني عن الاول وقد يجيء ثم لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في درج
الارتقاء سواء كان بينهما تراخ ومهلة او لا وسواء كان الثاني بعد الاول او لا كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد
بعد ذلك جده فان سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن اخرها عنها لان سيادة نفسه اخص به من سيادة
ابيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد وقد يجيء في الجمل لاستبعاد مضمون ما بعدها من مضمون ما قبلها كقوله تعالى
وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وحتى للغاية ولا مهلة فيها والمعطوف بها جزء من المعطوف عليه اما افضل
اي افضل من باقي اجزاء المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبياء او دونه نحو استنت الفصال حتى القرعى مراده ان حتى
يفيد ان المعطوف بها هو الجزء من المعطوف عليه الفائق في القوة او الضعف على باقي اجزائه المرتب عليها ترتيبا ذهنيا
من الضعف الى الاقوى او من الاقوى الى الاضعف ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون تعلق العامل في المعطوف قبل
بالمعطوف حتى من تعلقه بباقي الاجزاء نحو توفي الله كل اب حتى ادم والمثال الثاني مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه

لعله لمعوزة استن الفرس اذا رعيته وطرحه امعاءه الزرع جمع زرع من الزرع بالتحريك وهو بزره ابيض تخرج بالعصا الدودة
الملح وحسان البان الابل وهو بحسن يعلوها كالزبد وليس بزبد فاذا لم يجد ماء يسقيها اسقوا او بادره فتحوا اجلبن مهالما ثم جزروه على السجنة
واو واما لاحد الشيئين او الاشياء مبهما سواء كانا في الخبر او في الامر وبيانه انها للشك او التشكيك او التفصيل في الخبر فللشك اذا
جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما بعينه فاو للشك واذا عرفته ولكن قصدت ابهام الامر على السامع فهو للتشكيك
كقوله تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا واذا اردت بيان انواع الشيء كقولهم الاسم معرب او مبني فهو للتفصيل والتخيير اي بيان
انها للتخيير ان لم يحصل المأمور به بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف نحو اضرب زيدا او عمرا او للاباحة ان حصل له بالجمع بينهما
فضيلة وشرف نحو تعلم النحو او الفقه في الاباحة يجوز الاقتصار على احد الفعلين ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يجب الاتيان
باحد الفعلين ولا يجوز الجمع بينهما فالتخيير والاباحة انما يكونان في الامر وانما قال وبيانه لانها عند التحقيق لاحد الشيئين
او الاشياء ولا دلالة لها على احد هذه المعاني فانها انما تحصل في الكلام من اشياء اخر فحصول الشك من جهة جهل المتكلم
وحصول التشكيك من جهة الابهام على السامع وحصول التفصيل من جهة بيان انواع الشيء وحصول الاباحة من جهة ان
في الجمع فضيلة وحصول التخيير من حيث انه لا يحصل الجمع ذلك وربما توهم انها اي او في النهي في مثل قوله تعالى ولا تطع
منهم اثما او كفورا بمعنى الواو اذ الامتثال بترك المنهي عنه لا يحصل بالانتهاء عن احدهما اذ ليس المراد انه لا تطع واحدا
منهما واطع الاخر فيكون الواو هنا للجمع لا لاحد الشيئين ولكن لو حصل الامتثال بالانتهاء عن احدهما ويكون او لاحد الشيئين
لم يبق فرق بين الامر والنهي وكذلك في الخبر في مثل ما رايت زيدا او عمرا ان كان المراد نفيهما معا لم يكن او لاحد الشيئين
وان كان المراد نفي احدهما لم يكن بين الخبر المثبت والخبر المنفي فرق واراد بقوله في مثل ان لا يكون المعطوف والمعطوف عليه
اكثر من اثنين وذلك لانهما لو كانا اكثر كان او ظاهرة في اصل معناها ولا يتوهم انها بمعنى الواو نحو اضرب زيدا او عمرا
او خالدا فان معناه اضرب احدهم ولا تضرب الباقين ولو قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا كان المعنى على عكس ذلك
ورفع المصنف هذا التوهم بقوله وهي على اصلها وانما جاء التعميم في النهي عن كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه من جهة
النهي المتضمن للنفي وبيان ذلك ان مقتضى اصل وضع او ان يكون المراد من النهي نفي احدهما لكونه عاما ثم جارية بانه اذا

١٦٤
استغني النظار احد نحو رايت واحدا من زيد وعمرو او ما يؤدي معناه نحو رايت رجلا منهما فقط او لرايت زيدا او عمرا فيفيد في الاثبات
الا لرايت واحدا منهما فقط وفي النفي يفيد نفي كل منهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الروية فاذا قلت رايت واحدا منهما
فقد اخرجت واحدا منهما عن ذلك الاصل وبقي الاخر على اصله واما اذا قلت ما رايت واحدا منهما فانك صرحت بنفي واحد
منهما وقد كان الاخر باقيا على اصله وهو عدم الروية فيكون نفيا لمطلق الروية وهذا معنى قولهم ان النكرة في سياق النفي
يفيد العموم وهكذا حكم الامر والنهي بلفظ او لاحد الشيئين او الاشياء سواء كانت واقعة في كلام موجب او غير موجب الا
ان الوحدة التي هي موضوعة لها في غير الموجب تفيد العموم وفي الموجب لا تفيد وربما اي يكون او بمعناها اي بمعنى الواو
في نحو قوله فلو ان البكاء يرد شيئا بكيت على بجير او عفاق على المرئين اذ هلكا جميعا لشانهما بتجور واشتياق
فان او هنا بمعنى الواو اذ المعنى بكيت على بجير وعفاق لا على احد ولذلك قال على المرئين ولا يكون المعنى الواو فيه على المرء
لا على المرئين في الصحاح عفاق اسم رجل رجل اكله باهله في قحط اصابهم قال الشاعر فلو ان البكاء يرد شيئا بكيت على بريد
او عفاق هما المران اذ ذهبا جميعا لشانهما الحزن واحتراق وعلى هذا المرسوق في البيت حجة وكذا او بمعنى الواو في قوله
حول الطريق واجتنب ارماما انهما الثعلبي او ردا ما حزيز بين بنقان الهاما ارمام موضع واكثر وثام نصان نبطيان
الطريق وحزيز من تثنية الحزوب تصغير حارب وهو اللص وقال الاصمعي هو سباق التراث خاصة تقول منه حرب بكذا
بالحريبة والنفقة كسر الهاء من الدماغ وانما كان او في البيت بمعنى الواو حيث لم يقل حزيزيا ولو كانت على اصلها
لقال حزيزيا بالوجوب التطابق بين الحال وصاحبها في الافراد وفرعية كما يقال زيد او عمرو جالس ولا يقال جالسان لان
احدهما جالس واما قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فانما جاء على المعنى كانه قال ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى
بهذين النوعين ولذا كان اولى بالنوعين كان هذا المقصود داخلا تحته وعند الخليل انتصاب حزيزين على الشتم لا على
الحال فلا استدلال فيه ولم يعد ابو علي الفارسي وعبد القاهر اما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف عليه وقبل معمول
الفعل نحو ضربت اما زيدا واما عمرا ومعمول الفعل لا يعطف على الفعل لان العطف انما يحتاج اليه فيما ينفصل عن الفعل ودخول
الواو العاطفة عليها كما امتنع دخول او واجيب بان اما المتقدمة ليست منها اي من حروف العطف باتفاق بخلاف الثانية

فانها منها وبينهما لكون الثانية منها لصحة قيام او مقامها لا شهادة فيه لصحة قيام ان المصدرية مقام ما المصدرية مع ان حكم
الاولى غير حكم الثانية لانها تنصب المضارع دون الثانية واجاب عن دخول العاطف عليها بقوله والواو اللازمة لها يكون
العاطفة هي الواو مع اما او الواو لعطفها اي العطف اما الثانية على اما المتقدمة وفيه نظر لانها لو جعلت الواو جزءا من اما
لما كانت اما بانفرادها من حروف العطف كما ذهب اليه الفارسي ولو جعلت لعطف الثانية على الاولى والاولى ليست للعطف
فلا يكون الثانية ايضا لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه على ان عطف الحرف على الحرف ممنوع فالحق ان الواو وحدها هي
العاطفة واما مثله لاحد الشيئين والفصل والفرق بينهما اي بين اما واو انك مع اما تبني اول كلامك على الشك ولذا
لزوم سبقها اي سبق اما بالاولى اي باما الاولى اي يجب ان يكون المعطوف عليه باما مصدرا باما اخرى ولا يلزم ذلك
الثاني اي او اذ سبقها اي سبق او باما ليس بضربة لازب الا ذرب الثابت تقول صار الشيء ضربة لازب وهو افصح من لازم فانه
يجوز تصديره بها او عدم تصديرها نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو واذا لم يجب التصدير لم يجب ان يكون
مبني الكلام في او على الشك فاذا قلت ضربت اما زيدا واما عمرا فقد افدت بذلك المخاطب ان الشك اعتراك في اول الكلام
فلم يكن فيه يقين بوجه واذا قلت ضربت زيدا او عمرا فقد افدت به انك قد اردت ان تخبر بضرب زيد دون عمرو ثم اعترى
الشك فاذخلت عمرا في البين فانقلب من تقدير اليقين الى الشك ويجيء اما غير مكررة اذا كان في الكلام عوض من
تكريرها وهو ان الشرطية المدغم نونها في لام لا قال الشاعر فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني فقوله الا
عوض من تكريرها وزعم الفراء انها جاءت بمعنى او غير مسبوقة بالاولى ولا معوضا من تكريرها شيء وانشد تلم بدار قد
تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي او باموات وغير الفراء يقول اما اخرى حملا على الكثير الشائع اي لمام بدار
واما باموات ولا يقع اما في النهي البتة بخلاف او فانه يقع فيه كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا وام للاستفهام اي انها
لازمة لمعنى الاستفهام وضعا اي حال كونها متصلة احد المستويين ويلي المستوي الاخر المتقدم الهمزة اي همزة الاستفهام
والتسوية وقد يكون الهمزة مقدرة ولكن ليس بكثير نحو لعمرك وما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان لانه الاستفهام

١٦٥
لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لانها مع الهمزة بمعنى اي وباي يستفهم عن التعيين
فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع من الهمزة وام بمعنى اي ولهذا سميت متصلة لكونهما
مع الهمزة التي قبلها كاي فهي متصلة بما قبلها غير منفصلة عنه ولذا اي ولكونها لاحد المستويين ولكون الاستفهام لطلب
التعيين كانت ام المتصلة مختصة بعطف الاسم فلم يجز ارايت زيدا ام عمرا لانه لا تسوى بين عمرو وبين رايت قال الشارح
وفيه نظر لان الشارح الجزولي قال في ام المتصلة وقد يكون قبلها او بعدها جملتان فعليتان والفاعل بينهما واحد نحو
ام متصلة ايضا كقولنا اقام زيد ام قعد انما قال والفاعل واحد بينهما لان الفعليين لو كان الفاعل بينهما واحدا
نحو اقام زيد ام قعد لكان ام متصلة وذلك للقدرة فيهما على المجيء بالمفرد كما تقول ايهما ازيد قام ام عمرو فالعدول الى الجملتين
القدرة على المفردين دليل على الانفصال بخلاف الفعليين المشتركين في الفاعل فانه لا قدرة فيهما على المجيء بالمفرد لان
كل فعل لا بد له من فاعل وقال الشيخ الرضي اذا اولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع
الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه اي نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافي السوق ام
في الدار بمعنى في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار
والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن ولكونها للاستفهام لطلب التعيين كان جوابها
بالتعيين اي بتعيين احد المستويين دون لا او نعم لان السوال بام في قولك ازيد عندك ام عمرو عن التعيين
ان يقول في جوابه زيدا او تقول عمرو ولا تقول لا او نعم لانهما جوابا لمن يتعرف كون احدهما على الاطلاق عنده والحاصل
انه لا يستفهم بام المتصلة حتى يحصل عند السائل العلم بما يسال عنه او هو ثبوت احد الشيئين لا بعينه فان قال لك
السائل ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطئا في السوال فتقول له ليس زيد ولا عمرو وتخبره انه غلط
ولم يعلم ان احدهما عندك بخلاف او فانها تفيد الشك فيقول السائل لك ازيد عندك ام عمرو كان بمنزلة احدهما عندك
فكان الواجب في الجواب ان تقول لا ان لم يكن احدهما عندك او نعم ان كان احدهما عندك لانه انما يسال عن كون احدهما
فقط فهو بمنزلة ان تقول اضربت واحدا من القوم فان الاستفهام عن ضرب واحد منهم لا بعينه فليس الجواب الا ان تقول لا

اوعمرو ولو قلت الحسن ام الحسين افضل ام ابن الحنفية فالمعنى احدهما افضل ام ابن الحنفية وذلك لان اوانا كانت
لاحد الشيئين كان قولك الحسن او الحسين بمنزلة قولك احدهما فيكون احدهما بغير عينه قرينا لابن الحنفية
فالجواب احدهما افضل من ابن الحنفية وعلى هذا كان قد فضل كل واحد منهما على ابن الحنفية ولا يجوز ان يقال في
الجواب الحسن افضل او يقال الحسين افضل لان السائل لم يرد ان يقول لك اشبه على الافضل من الحسن والحسين
ولا من الحسين وابن الحنفية ولو قلت في الجميع باو ينبغي ان يقال في الجواب احدهم من غير تعيين ليكون مطابقا
للسوال ولو قلت في الجميع بام لكان الجواب تعيين احدهم لان ام لطلب التعيين ومنه قولها اي قول صفية بنت عبد
المطلب وقد جاءها صبي يطلب الزبير ليصارعه فيصرعه الزبير فقالت صفية كيف رايت زبرا اقطا او تمرا ام قرشيا
صارما هزبرا قال المص انما دخلت او بين الاقط والتمر لانها لم ترد ان تجعل الزبير ... لا قطعة بعينها ولكنها جعلتهما
كاسم واحد وعادلت بينه وبين القرشي اي احد هذين رايته ام قرشيا وزبرا مكبر الزبير ويحتمل ان يكون منقولا من زبرت
الكتاب اي كتبت او زبرت الرجل اذا انتهرته او زبرت البير اذا طويتها قال الشارح هكذا وقع في نسخ الكتاب وهو
اذ البيت بكسر به بل الصواب ما ذكره شارح ابيات كتاب سيبويه وهو اقطا ام تمرا ام حضرميا مرا والحضرمي
الطير المجلوب من حضرموت اي وجدته حلوا او مرا وعلى هذا يستقيم اللفظ والمعنى وهي حال كونها منقطعة لا تختص
بالجمل اي انها لا يليها الا الجملة بخلاف المتصلة فانها يليها المفرد والجملة على ما قررنا فيكون ما قبل ام هذه وما بعدها
على كلامين ولا تكون متصلة بما قبلها بل يكون ما بعدها كلاما مستانفا كانك قلت ازيد عندك فكانك عندي ثم
مرت تظن ان الذي عنده عمرو فاضربت عن الاستفهام الاول وشرعت في استفهام ثان ويكون ام المنقطعة بمعنى
بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو انها لابل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا التدارك
الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه والهمزة اي تكون بمعنى بل مع همزة الاستفهام في نحو انها لابل ام شاء او همزة الانكار
نحو ام يقولون افتريه وقد يجي ام المنقطعة بمعنى بل وحده اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي
الظلمات والنور ام من هذا الذي هو جند لكم ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام يعني لا يليها الا الجملة ظاهرا او تقديرا

ولا يجوز حذف احد جزئيها اذا كانت بعد الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس اي التباس ام المنقطعة بام المتصلة لو حذف
احد جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فانه لو لم يذكر لفظ الجملة وحذف احد جزئيها وقيل ام عمرو لالتبس
المنقطعة بالمتصلة ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة بعدها في الخبر وفي الاستفهام بغير الهمزة حيث لا التباس للمنقطعة بالمتصلة لان
شرط المتصلة ان تتقدمها همزة الاستفهام نحو انها لابل ام شاء فقولك انها لابل اخبار محض ثم اعترضك الشك فرجعت الى السوال
واضربت من الاخبار السابق فقلت ام شاء بتقدير ام هي شاء ويستعمل ام والهمزة للتسوية فيقال ام التسوية وهمزتها في نحو سواء
علي اقمت ام قعدت اي حيث وقع بعدها لفظ سواء ولفظ لا ابالي وذلك للمناسبة بين لفظ سواء وبين معنى الهمزة وام المتصلة
وهو التسوية وكذا في لا ابالي فقولك اقمت ام قعدت عند النحاة جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف
اي سواء قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز السيرافي ايضا ان يكون سواء مبتدا
واقمت ام قعدت خبره لكونهما ظاهرا فعلين والاولى ان يقول سواء خبر مبتدا محذوف تقديره الامران سواء على ثم بين
الامرين بقوله اقمت ام قعدت وهذا كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء عليكم وقولك اقمت ام قعدت
متضمن لمعنى الشرط بمعنى ان قمت او قعدت وهذا كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء عليكم وقولك اقمت
ام قعدت متضمن لمعنى الشرط بمعنى ان قمت او قعدت ولهذا افاد الماضي ههنا معنى المستقبل والجملة المتقدمة اعني الامران
سواء دال على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية للمناسبة بينهما من حيث
ان ان الشرطية غالبا في الامر المجهول المفروض الوقوع فلا يقال ان غربت الشمس كما ان حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يعلم حصوله
فخلعت عنها معنى الاستفهام وضمنت معنى الشرط وكذا خلعت عن ام معنى الاستفهام وجعلت بمعنى ام لانها مثلها في افادة التسوية
والدليل على ان سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء اقمت ام قعدت ومعنى لا ابالي اقمت
ام قعدت في الحقيقة واحد وليس لا ابالي خبر المبتدا لان المعنى على ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما والاخفش يستقبح وقوع الجملة
الاسمية هناك اي حيث استعملت الهمزة التسوية بعد سواء ونظيره وذلك الاستقباح لتضمن الجملة هناك معنى الشرط ولهذا
ايضا استقبح وقوع المضارع هناك نحو سواء علي اقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط

بيه قال السيرافي ومما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء عليهم اانذرتهم
ام لم تنذرهم وسواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونظير سواء لا ابالي وما ادري
ولا ادري وليت شعري في وقوع الهمزة من التسوية وام التسوية بعدها كما كان بعد سواء قال الشيخ الرضي وقد يجي الهمزة وام
او الهمزة واو في باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط والجملتان
معطوفتان احدهما على الاخرى بام او في موضع الحال نحو لاضربنه قام او قعد اذ المعنى قائما او قاعدا قال الشيخ الرضي ونعم ما قال
وان تضمنت معنى التسوية في الشرط من غير لفظ سواء وما ابالي فالغالب ان يجي باو في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها
نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلا ضربنه اي قيامه وقعوده سيان
عندي ولا يجي مقام او هنا ام لعدم تقدم همزة الاستفهام ولهذا قال سيبويه ان قوله ما ابالي اب بالحزن تيس ام لجاني بظهر غيب لئيم
اي عيب للئيم في غيبة لمباح التيس يب التيس صاح من مواقع ام اي ان ام في البيت واقعة في موقعها لتقدم همزة الاستفهام
ولذا لم يكن الجملتان في موضع الحال فان المراد لا ابالي بهذين الامرين لا انه لا يبالي في هذين الحالين فيكون اب مع ما في حيزه
واقعا موقع مفعول لا ابالي ولذا قال سيبويه ايضا ان قوله ولست ابالي بعد موت مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت
بمنزلة اكثرت او اقلت حالان من حتوف المنايا وهو مفعول لا ابالي وقوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى
فاقصرا اذا بلغ علمي الى موضع بلغت اليه ولم اجاوزه اي لا اتكلم بما لا اعلم سواء كان علمي مبسطا او متناهيا واملى الله له
امهله وطول له من مواقع او لعدم تقدم همزة الاستفهام في البيتين ولهذا كان الفعلان حالين وروي ام تناهى وعلى هذا
يكون الهمزة من اطال استفهامية وطال فعل ماض من المطول على رواية او تناهى لا يكون الهمزة استفهامية ويكون اطال فعلا ماضيا
من الاطالة لان الهمزة لا تجي قبل او فلا يقال لا ابالي اقمت او قعدت وانما تجي قبل ام ولا للنفي ما اوجب للاول اي لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه
للمعطوف عليه فلا يجي الا بعد خبر موجب او امر ولا يجي بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والنهي وتختص لا بالاسم فلا
تعطف بها الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لانها موضوعة لعطف المفردات وفي قوله تختص بالاسم نظر لانه قد يعطف
بها مضارع على مضارع نحو اقوم ولا اقعد وذلك لمضارعته الاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد وقد يجعل ليس مرادا لها

اي جعل ليس عطفا كما في قوله واذا اجوزيت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل فليس بمعنى لا والصحيح انه اي ان
ليس على اصله من انه من الافعال الناقصة يقتضي اسما وخبرا وفي البيت الخبر محذوف اي ليس الجمل جازيا او الاسم مقدر اي
ليس الجازي الجمل وبل في عطف المفرد للاضراب عن الاول شيئا كان الاول او منفيا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول كالمسكوت
عنه بالنسبة الى ما عطف عليه فيكون الاخبار عن قيام زيد او عدمه نسيا منسيا في قولك قام زيد بل عمرو وما قام زيد بل عمرو فلا يجوز
ان يكون قد قام وان لم يقم قال المالكي ان بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما والمفهوم من ظاهر كلامه ان عدم قيام زيد في نحو قولك
ما قام زيد بل عمرو متحقق بعد مجي بل كما كان كذلك في ما قام زيد لكن عمرو بالاتفاق وهذا حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكمها
بالنظر الى ما بعدها فاشار اليه بقوله وهي بعد الاثبات كالخبر المثبت للامر للتدارك في الاسم المعطوف عليه ولا خلاف بينهم في انها
بعده بمعنى الاثبات وبعد النفي والنهي لحبال الغلط في الاسم المعطوف عليه فتقتضي نقل الحكم النفي مسندا الى الثاني كما كان في
الاثبات الفعل المثبت مسندا الى الثاني فكانك تقول في قام زيد بل عمرو ما قام عمرو وهذا هو مذهب المبرد ويحتمل اثبات
الثاني كما هو مذهب الجمهور نحو قام في قولك ما قام زيد بل عمرو وقيل انها لنفي والاسم المنسوب اليه القيام قالوا والدليل
على ان الثاني مثبت انه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد وانما بل في عطف الجملة فقد يكون لتدارك الغلط سواء اشتركت الجملتان
او لا نحو ضربت زيدا بل اكرمته ونحو خرج زيد بل دخل عمرو وقد يكون للانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد
ان يجعل الاول في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون ولكن بالتخفيف للاستدراك وهو رفع توهم
يتولد من الكلام السابق مثل اذا قلت جاء زيد فكان سيتوهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالفة والمصاحبة
رفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرو لم يجي في عطف المفرد نقيضه لا لما انها لا يقع في المفردات الا للاثبات في الثاني
بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول وانما كان كذلك لانه لا يجب ان يكون ما قبلها مغايرا لما بعدها
في النفي والاثبات واذا عطف بها المفرد على المفرد لا يكون في المفرد المعطوف معنى النفي لان حرف النفي انما يدخل على الجملة
واذا لم يكن فيه نفي وجب ان يكون المعطوف عليه منفيا ليحصل التغاير بينهما ولكن في عطف الجملتين نظيرة بل في وقوعها
بعد النفي والاثبات لو قوع بل بعدهما نحو جاءني زيد لكن عمرو ولم يجي نحو رولم يجي مرفوع بالابتداء وليس لكن خبره وما جاءني

بالكرندجا صوابه ان يقول لكن بكر قد جا ليكون مثالا لكونه لكن بعد النفي واي للتفسير اي للتفسير منهم من المفرد والجملة نحو جاني الحر
اي يريد وكذلك النصب والجر نحو رايت اخاك اي زيدا ومررت باخيك اي زيد واذا اعطف على الضمير المرفوع المتصل ولا فصل
بين المعطوف والمعطوف عليه لا بتأكيد ولا حرف العطف ولا غيره اكد ذلك الضمير بالمنفصل عند البصريين على سبيل الاولى على سبيل
الوجوب وعند الكوفيين يجوز العطف عليه بلا تأكيد بالمنفصل لا فصل من غير استقباح نحو اذهبت وزيد وذلك لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل ومعنى من حيث انه فاعل فلو عطف عليه لكان ذلك كالعطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل ثم عطف عليه لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث
الحقيقة يستعمل لموضع استقلال اما اذا كان هناك فصل سواء كان قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا الممت برحلي
او حبالتها الكرى وبعد او بعده كقوله ما اشركنا ولا اباؤنا يجوز ترك تاكيده بالمنفصل طلبا للاختصار ولان طول الكلام
قد يغني عما هو الواجب فاغناؤه عما هو الاولى على سبيل الاولى ويجوز التاكيد ايضا نحو قوله تعالى من ناس دونه من شي نحن ولا
اباؤنا وقوله قلت اذ اقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا فانه عطف زهر على المتصل المستكن في اقبلت من غير تاكيد
للضرورة وتهادى من قولهم جا فلان تهادى بين اثنين اذا كان يمشي بينهما معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله وكذلك المراة
اذا تمايلت في مشيها من غير ان يماشيها احد قيل تهادى ونعاج الرمل هي البقر الوحشي واحدتها نعجة والتعسف الاخذ
على غير الطريق والملا مقصورا الصحرا ولا يصح العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار من الحروف والاسم نحو مررت بك
وبزيد والمال بينك وبين زيد لان الضمير المجرور كالجزء من الجار فلو لم يعد الجار يكون ذلك كالعطف على بعض حروف الكلمة وانما لم
يجز العطف ههنا عليه بغير اعادة الجار ولذا قال ولا يصح ويجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد على قبح ولذا لم
يقل هناك ولا يصح وقال اكد لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا
متصلا جاز انفصاله بخلاف المجرور فانه لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او لا وقراة حمزة تساءلون به والارحام بالجر ثبت
بنقل التواتر لانه عطف الارحام على الضمير المجرور من غير اعادة الجار والظاهر انه انما جوز ذلك بنا على مذهب الكوفيين
لانه كوفي وهم يجوزون العطف عليه من غير اعادة الجار في حال السعة وقد اجيب عنه بان البا مقدرة والجر بها يكون عطفا للجملة

والمجرور على الجار والمجرور وهو ضعيف لان الجار لا يعمل مقدرا في حال السعة الا في الله لافعلن وقيل ان الواو للقسم وضعف لانه يكون
الان قسم السوال لا يكون الا مع البا ولا يجوز الفصل بين المعطوف والمجرور بين المعطوف عليه وقد عرفت بيان ذلك ولا اشترا
بتراة من قرا ان اولى الناس بابرهيم للذين اتبعوه وهذا النبي بالجر عطفا على ابرهيم ولوجود الفصل بين المعطوف المجرور والمعطو
عليه بالاجنبي وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله اذ اوجب الضمير في المعطوف عليه بالنظر
الى ما قبله لكونه جملة وقعت حالا لانه او خبرا عنه او صلة له وجب مثله في المعطوف فلا يجب ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب
تجرد المعطوف عليه عن لام التعريف بالنظر الى حرف الندا لكن انما جاز ذلك لان المنكر وهو اجتماع اللام وحرف الندا غير
موجود في المعطوف وكذلك ان وجب للمعطوف اليه حكم بالنظر الى نفسه او الى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان مثل المعطوف
عليه في نفسه فلذا يجب بنا المعطوف في يا زيد وعمرو ولان ضم المنادى بالنظر الى حرف الندا وكونه مفردا معرفة ولا يجوز يا زيد و
في يا زيد وعبد الله لان عبد الله ليس مثل المعطوف عليه لانه مفرد وهو مضاف ولانه اي ولكون حكم المعطوف حكم المعطوف
عليه لم يجز في ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو والا الرفع في ذاهب على ان يكون ذاهب خبرا لعمرو ويكون عطف جملة على جملة
ولا يجوز فيه الجر او النصب ليكون عطفا على بقايم او قايما وذلك لانه لما وجب كقولك بقايم او قايما الضمير الراجع الى زيد لكونه خبرا
مشتقا وجب ان يثبت مثله في المعطوف الذي مثل المعطوف عليه في كونه مشتقا وهو ذاهب عمرو لما عرفت من انه لا اثبت للمعطوف
عليه حكم بالنظر الى نفسه وغيره معا وكان المعطوف في نفسه مثله وجب ثبوت ذلك الحكم له ولا ضمير في ذاهب المعطوف عليه
لانه جامد والمعطوف عليه مشتق ولا يجوز جره ذاهب ولا نصبه على اضمار ما ليكون هو خبره وعمرو اسمه لانه اذا تقدم الخبر في
ما بطل العمل ولذا لا يجوز في ليس زيد بقايم ولا ذاهب عمرو جر ذاهب ونصبه على اضمار ليس لانه بتقديم الخبر وقوله وجاز
الذي يطير فيغضب زيد الذباب اعتراض لان فيغضب ليس معطوف على يطير الذي هو صلة الذي فوجب الضمير في المعطوف
كما وجب في المعطوف عليه مع خلوه فاجاب عنه بقوله لتمحض الفا ههنا للسببية فلا يكون للعطف وكلما يكون سببية يجوز ان
الفا للعطف وان لم يكن فيما بعدها الضمير اكتفاء بما في ما بعدها من الارتباط المعنوي سوا كان ما قبلها سببا
لما بعدها كما في هذه المسئلة ولا كما في الذي جاء نوبت الشمس او ثم غربت زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس

ازواجي عن مجيئه غروبها زيد وجاز عطف نحو اي الفعل المضارع على اسم الفاعل وعلى العكس اذ اصح وقوع موقع ذا الي
وقوع كل واحد منهما موقع الاخر كقوله تعالى صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن وكذا يجوز عطف الماضي عليه
كقوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراة عاصم اي فالق الاصباح فيي قوله عطف فعل فلا يجوز يتحدث
زيد وضاحك لعدم صحة وقوع ضاحك مقام لاستلزام دخول السين على اسم الفاعل ولا يجوز مررت بضاحك ويتحدث
عطف يتحدث على بضاحك لاستلزام دخول البا على الفعل بخلاف مررت برجل ضاحك ويتحدث فانه يجوز فيه عطف
يتحدث على ضاحك اذ لا مانع لصحة وقوع يتحدث موضع ضاحك ولا يجوز عطفه اي عطف اسم الفاعل على الماضي لعدم
مشابهته الماضي وانما يضارع المضارع اللهم الا اذا قرب الماضي من الحال بدخول قد عليه فانه يجوز عطفه عليه كقوله
يا ليتني قد زرت غير خارج ام صبي قد حبا ودارج عطف دارج على حبا لكونه قريبا من الحال والخارج من الحرج وهو
الاثم وحبا الصبي على استه حبوا اذ ازحف ودارج من درج الصبي اذا قارب بين خطاه لكونه طفلا لم يستحكم قوته وعلم
ان الضمير في قوله ولا يجوز عطف عايدا الى اسم الفاعل كما ذكرنا ويحتمل ان يعود الى يتحدث والبيت الذي ذكر في الاستشهاد يدل
على ما قلنا اولا ولان عطف المضارع على الماضي جائز عند الاكثر وقد ورد في الكتاب العزيز كقوله تعالى ان الذين كفروا
ويصدون وقوله ارسل الرياح فتثير سحابا وكذا عطف الماضي على المضارع كقوله تعالى الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة
ونقول لا ناعم نعم وتحسن اكك وجاز ذلك لان لم نعم صار بمعنى المستقبل فيكون عطف مستقبل على مستقبل ولو قلت ان لم
نعم واحسنت جاز لان الاول كان ماضيا معنى لان لم يقلب المستقبل الى الماضي لانها تنفي ما مضى فبالنظر الى انه كان
ماضيا بدخول لم عليه وان عاد بدخول ان الى معنى الاستقبال يجوز عطف الماضي عليه ونقول ان لا نعم وتحسن اليك وانما
جاز ذلك لانه عطف مستقبل على مستقبل ولو جئت بالماضي وتقول ان نعم واحسنت ولم ترد الاستيناف لم يجز عند البعض
لان الاول مستقبل لفظا ومعنى والظاهر ان مراده ان الفعل الاول اذا كان مستقبلا لا يحتمل الحال ولا يجوز عطف الماضي عليه
والا يجوز عطفه على المضارع الذي يحتمل الحال وبالعكس عند الاكثرين كما ذكرنا واما اذا اردت الاستيناف بان يجعل احسنت
استينافا فيكون جملة معترضة بين الشرط والجزا فلا منع منه لانه لا يلزم منه عطف ماض على مستقبل خلافا للكوفيين فانهم

يجوزون عطفا احسنت على نعم لان احسنت مستقبل لانصبابه بحكم الشرط وفيه نظر لان انصبابه حكمه عليه بعد صحة العطف
فما لم يكن مستقبلا لا يصح عطفه والعطف بحرف واحد على العاملين المختلفين اي العطف مع تقدير العاملين بعد العاطف
او العطف على معمول العاملين سواء كان المعمولان مختلفين في الاعراب او لا لا يصح مطلقا عند سيبويه سواء كان العطف مضبوطا
بالضابط المذكور بعد او لا لان حرف العطف لضعفه لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين وانما يقوم مقام عامل واحد
ويجوز سيبويه بالجار في كل صورة توهم هذا العطف نحو قولهم ما كل سودا تمرة ولا بيضا شحمة اي ولا كل بيضا كما عرفت ويصح
مطلقا عند الفرا النقل الصحيح ان نقول عند الاخفش لان الفرا موافق لسيبويه على ما نقل ابن مالك والشيخ الرضي عنهم
وكذا قال ابن السراج واجاز ذلك الاخفش ولعل هذا السهو اولا من ابن الحاجب فتبعه المصنف واعلم ان الاخفش جعل
هذا العطف الا اذا وقع فصل بين العاطف والمجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وبكر وخالد فان هذا لا يجوز عنده ايضا لان العاطف
كالعامل في المجرور فكما لم يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين مثل الجار والمجرور واذا تقدم المجرور وتاخر المرفوع
والمنصوب بينهما اي في المعطوف والمعطوف عليه صح عند الاكثرين من المتاخرين لان العطف على العاملين مطلقا خلاف
الاصل فوجب ان يقتصر على ما ثبت جوازه ووجد بالاستقرا في كلامهم وهو المضبوط بهذا الضابط نحو في الدار زيد والحجرة
وان في الدار زيدا والحجرة عمرا وقوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى لا ينتهض حجة لجوازه اي لجواز العطف على العاملين
فانه قد تمسك بعضهم لجواز هذا العطف بهذه الاية قال ان الواو في والنهار قايم مقام واو القسم الجار للنهار ومقام اقسمت
الناصب الجار ولیس الواو في والنهار واو قسم مستانفة لعدم جواز توالي القسمين على مقسم عليه واحد نص على ذلك الخليل
وسيبويه وانما لم ينتهض حجة لما ان اذا ابدل من الليل بدل البعض اي اقسم بالليل بوقت غشيانه فاضمر المضاف لان القسم
يدل عليه لانه لا يقسم الا بما هو عظيم في معنى بعض هذين الوجهين لا يكون الواو الا قايما مقام البا وحده وقال الشارح
المضاف غشيان الليل وكذا قال المص في التعليق اي اقسم بغشيان الليل وقت غشيانه لكن لا فايدة في تقدير هذا المضاف ولا
دلالة للكلام عليه وليس اذا ظرفا لفعل القسم حتى يلزم ان يكون ذلك عطفا على العاملين لفساد المعنى وهو انه يلزم ان
ان لا يكون القسم منجزا بل متعلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود لان القسم حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان

وحصل اي حصل اذا جعل الامن القسم بل لا يدفع الفساد كما جعل بعضهم حالا وغرضه ان الذي لا يكون ظرفا للقسم حتى يلزم ان يكون القسم معتبرا وانما لم يدفع الفساد لانه لا شي هنا يتقدر عاملا في الحال الا القسم ويلزم منه تقييده بوقت غشيان الليل لان الحال تقييد مضمون عاملها كما في مررت بزيد ضاربا بل جعل حالا ايزيده اي يزيد الفساد لانه يلزم منه فساد اخر وهو وقوع ظرف الزمان حالا عن غير الحدث مع انه انما يقع حالا عن الحدث او ما هو في معناه كما انه انما يقع خبرا عنه واعلم انه انما لم يدفع الفساد جعله حالا لو كان العامل هو القسم اما لو كان العامل فيها هو المضاف المقدر فهو دافع للفساد الاول اعتذار الزمخشري عن انه عطف على العاملين بان الواو في والليل لما استمر حذف الفعل معه قام مقام القسم والباء معا او كان الواو نيابة عن الفعل بنصب ونيابة عن الباء يجر فيكون هذا العطف من باب العطف على معمولي عامل واحد لان الواو على هذا التقدير عامل واحد يعمل عملين مختلفين منتقض بقوله نعم اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فان هذا الاعتذار انما يستقيم لو لم يصرح بالقسم والباء اما اذا صرح بهما فلا يستقيم كما في هذه الاية ويصح عطف معمولي عامل واحد فصاعدا على مثليهما اي على معمولي عامل واحد سواء كان المعمولان مختلفين في الاعراب او لا وحق العبارة ان تكون بهذه العبارة ويصح العطف على معمولي عامل واحد نحو اعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا او اصبح زيد قائما وبكر قاعدا واعلمت زيدا عمرا قائما وبكرا بشرا كريما ويجوز عطف الفعل على مثله دون معمولها اي دون عطف معمول الفعل على معمول مثله نحو اريد ان يضرب زيد عمرا ويهين بكر خالدا فان الفعل الثاني معطوف على الفعل الاول ولا يكون معمول عطفا على معمول الاول والا لزم تقدير الفعل الاول وفيه يلزم منه فساد المعنى ويجوز عطف الجملة على مثلها من غير اشتراك الجملة الثانية في الاعراب مع الجملة الاولى والفائدة في هذا العطف دفع توهم ان الجملة الاولى وقعت عن سهو وغلط والثانية تدارك لها او نحو يقوم زيد ويقعد ويحتمل الامرين اي يحتمل عطف الفعل بدون معموله ويكون عطف مفرد على مفرد وعلى هذا يكون العامل في الفعل الاول وهو وقوعه موقع الاسم هو العامل في الفعل الثاني ويحتمل عطف الجملة على الجملة فيكون هناك عاملان وكذا زيد قائم وعمرو قاعد يحتمل عطف عمرو على زيد وعطف قاعد على قائم ويحتمل عطف جملة على جملة القسم الثالث في العامل وهو اما لفظي او معنوي واللفظي اما فعل او حرف او اسم اما الفعل فيعمل الرفع

القسم الثالث

والظرف

والنصب اما الرفع فتام لان كل فعل سواء كان لازما او متعديا يرفع فاعله كجميع الافعال مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعل واما النصب فقد يكون عاما كما على المفعول فيه من المفاعيل وهو المفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه على اختلاف في المفعول معه فان الجمهور من البصريين على ان العامل فيه هو الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وقال الكوفيون انه منصوب على الخلاف فيكون العامل فيه على قولهم معنويا وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت في جاء البرد والطيالسة ولابس الطيالسة وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والحال معطوف على المفعول فيه اي نصبا لا على المفعول معه لان الحال من المنصوبات العامة وليست من المفاعيل لانه لا خلاف فيها وقد يكون النصب خاصا كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز فان الاول اي المفعول به لا يكون الا للمتعدي فيكون خاصا به والثاني انما يكون للافعال الناقصة والثالث لا يجي الا فيما فيه الابهام من الافعال وهو اي المتعدي ما جاوزنا اي الفعل الذي جاوز الفعل نفسه فاعله الذي الى المفعول به وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضرب زيد عمرا او متعد الى مفعولين اثنين اما متغايرين لا يصدق احدهما على الاخر كاعطيت زيدا درهما او غير متغايرين يصدق احدهما على الاخر وهو اي المتعدي الى اثنين غير متغايرين سبعة افعال تسمى افعال القلوب وهي زعمت وحسبت وخلت وظننت بمعناها وعلمت ورايت ووجدت هذه الافعال اما الظن فنقط نحو خال يخال وحسب يحسب واما اليقين فنقط نحو علم واما الظن مع احتماله في بعض المواضع اليقين وهو ظننت قال انى ظننت اني ملاق حسابيه فانه ههنا لليقين وانما الاعتقاد الجازم في شي انه على صفة معينة سواء كان مطابقا للواقع او لا كحوادث واما القول بان الشي على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعمت في التحقيق واما لاصابة الشي على صفة وهو وجدتك فالك اذا وجدت الشي على صفة لزم ان تعلم عليها فان لم يكن معلوما فلا جل ذلك عد من افعال القلوب للزوم العلم فيه فهذه الافعال اذا تعلقت بشي على صفة اي اذا تعلق بالمبتدا على كونه مخبرا عنه بالخبر وهذه العبارة اولى من عبارة المفصل وهي اذا كن بمعنى معرفة الشي على صفة لان بعض هذه الافعال لا يكون لها او لتوسلهما بمعنى العلم لم يحسن التعبير عنه بمعرفة الشي على صفة على ما قال ابن الحاجب لان لفظ المعرفة انما وضع لا مدلولي العلم وهو المتعلق بالمفرد خاصة فاطلاقه على العلم باعتبار الاخر غير محقق واعلم انه قوله اذا تعلقت لك ان كان قيدا

افعال القلوب

في اقتضاء هذه الافعال المفعولين كان قوله بمعناها غير محتاج اليه وان لم يكن قيدا فيه فالاولى ان يقول بعد قوله وجدت بمعناه يدخلن على الجملة من المبتدا والخبر وفايدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دلت عليه هذه الافعال من علم او ظن فتنصبهما على المفعولية لتعلق معناها بمضمونها ولاجل انها تنصبهما لا تدخل على الجملة الفعلية لان الفعل لا ينصب ظاهرا الا بالحرف فان كان ظننت بمعنى اتهمت ومعنى الاتهام جعل شخص موضع الظن للشي وعلمت بمعنى عرفت اي اذا قصد به علم الشي في نفسه لا على صفة كقوله نحو تعلمهم ورايت بمعنى ابصرت اي بمعنى رؤية البصر لا بمعنى القلب ووجدت بمعنى اصبت نحو وجدت الدابة اي اصبتها وصادفتها لم تستحق هذه الافعال الاربعة المفعول الثاني لانها بهذه المعاني لا يقتضي الا امرا واحدا فتوجبان لا يتعدى الا الى واحد لان التعدي امر معنوي ويكون بقدر متعلقه وافراده على حسب المعنى وانما لم يذكر زعمت وحسبت وخلت بالمعاني التي يكون معها لا تتعدى الى اثنين لان زعمت بمعنى لعنت وحسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت بمعنى صرت ذا خال اي خيلا خارج معناها عن معناها الذي من افعال القلوب بخلاف رايت بمعنى ابصرت فان معناه ايضا علم بالحاسة فلم يخرج عن معنى العلم وكذا لم يخرج ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت عن معنى الظن والعلم وتختص افعال القلوب بجواز الالغاء وهو ابطال عملها لفظا ومعنى على سبيل الجواز حال كونها متوسطة بين المفعولين نحو زيد علمت قائم ومتاخرة عنهما لاستقلال الجزئين كلاما لانهما في الاصل مبتدا وخبر مع ضعف العامل بالتاخير بل لجواز زيد ضربت وامتناع ضربت لزيد ويكون عند الالغاء بمعنى الظرف او بمعنى زيد قائم زيد قائم في ظني بخلاف باب اعطيت فانه لا يستقل الجزآن منه كلاما اذ لا يصدق الثاني على الاول وقد نقل الالغاء مع الفتح عند التقديم ايضا عليهما وذلك لضعف اعمال افعال القلوب لان تاثيرها ليس بظاهر كالعلاج ولان معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة كقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وسيبويه يحمل ذلك على التعليق ويقول اللام مقدرة وحرف مردودة وقيل ان ضمير الشان مقدر بعد الفعل كما في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا فعلى هذا يكون الفعل عاملا لا ملغى ولا معلقا ونقل في الالغاء عند تقديمها على المفعولين عند تقديم معمول المفعول

عليها نحو متى تظن زيدا قايم لانه كتقديم المفعول وقوله والتعليق عطف على قوله بجواز الالغاء لا على الالغاء كما قال الشارح لان التعليق امر واجب ضروري لا جائز لانه ابطال عملها على سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما كان كذا اشتمل انتصاب الجزئين ولهذا جاز العطف مع التعليق بالنصب نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا ويمكن توجيه العطف على الالغاء مع لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق ومع حرف النفي وهي ما وان ولا لنفي الجنس نحو علمت ما زيد منطلقا وان زيد منطلق وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو ومع همزة الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ولو قال والاستفهام من غير لفظ همزة لكان اولى لشمول التعليق مع الاسم المتضمن له نحو علمت غلام من عندك وانما علقت مع هذه الاشياء لان لها اي لهذه الاشياء المذكورة صدر الكلام فابقيت الجملة التي دخلتها على صورة الجملة وان كانت تلك الجملة في تقدير المفرد وانما دخلت لام الابتداء على المفرد في نحو ان زيدا لقايم لضرورة كراهة الهمس اجتماع ان واللام وكذلك قد تعلق مع ان المكسورة اذا لم يكن فتحها اذا كان في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقايم وفي جواز وقوع هل بعدها اي افعال القلوب اختلاف وكذا اختلف في جواز كل استفهام جوابه لا او نعم قيل لا يجوز ذلك لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصلح ان يكون متعلقا للعلم الا باول وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شي معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام لان جواب ازيد قايم ام عمرو وما زيد اي زيد قايم او عمرو قايم فيكون معنى علمت ازيد قايم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صورة القيام اي علمت هذا الذي شككت في نسبته عنه وانما لم يصرح باسمه بعينه لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشي على المخاطب كقوله انا واياكم على هدى او في ضلال مبين واما الذي يقال في جواب الاستفهام بهل فليس شيا معينا منسوبا اليه الحكم لان جواب هل زيد قايم نعم او لا ولا ليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة واكثرهم قالوا بالجواز ذلك واجابوا عن حجة القائلين بعدم جوازه بانا لا نسلم ان نعم او لا في جواب هل لا يتضمن النسبة لان معنى نعم نعم زيد قايم ومعنى لا لا زيد قايم ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا جوابا لما يحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم به وبانا لا نسلم ان مضمون الجملة

الاستفهامية لا يصح ان يكون معلقا للعلم وبيان ذلك ان نقول لغير اداة الاستفهام في علمت ازيد قايم ام عمرو لاستفهام المتكلم
والا لزم كون النسبة معلومة للمتكلم لان العلم واقع على مضمون الجملة وغير معلومة للابهام المستفهم عنه المشكوك فيه وذلك انا نقول
وانما يكون تلك الاداة لاجل الاستفهام على معنى علمت المشكوك فيه المستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شي مثل هذا يجوز ان يقع
الاستفهام الذي جوابه نعم او لا بعد افعال القلوب نحو علمت ازيد قايم او هل زيد قايم فان المشكوك فيه هو نسبة القيام الى زيد
او عدم نسبته اليه كان المشكوك في الاستفهام بام وباسما الاستفهام هو نسبة الفعل الى هذا المعين او ذاك من الاشخاص او نفيه
عليها كلمة الاستفهام فعلى هذا يصح ان يكون مضمون الجملة الاستفهامية متعلق للعلم ويكون اداته لمجرده ولا يصح ان يكون متعلقا لعلم
المتكلم ويكون اداته لاستفهامه والامتناع عطف على الجواز اي ويختص هذه الافعال بامتناع الاقتصار على احد المفعولين مع انهما
في الاصل مبتدا وخبر وحذف احدهما جايز وذلك لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول على الحقيقة هو مضمونهما وهو مصدر
الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزا الكلمة واعلم
ان الحكم بامتناع الاقتصار مما لا يخلو عن ضعف وفساد وذلك لانه وان كان لا شك في قلته الا انه واقع كقوله تعالى ولا تحسبن
الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراة القرا السبعة بغير حمزة اي بخلهم هو خيرا فالاول من المفعولين فيه
محذوف وكقوله لا تخلنا على اعرايك انا ... اي لا تخلنا اذلا على اعرايك الملك بنا فالمفعول الثاني فيه
محذوف وليعلم ابن مالك قال يجوز حذف احد المفعولين اذا دل على المحذوف كقولك تايما لمن قال ما ظننت زيدا ويجوز في
من ظننت قايما الا في علمت ان زيدا قايم الا وقيل ان يقول لان ان المشددة مع اسمها وخبرها سادة مسد المفعولين ولا حاجة
الى تقدير مفعول ثان كما هو مذهب سيبويه لان هذه الافعال لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه وهما حاصلان
هنا لكن الظاهر من كلامه ان المفتوح مع معمولها هو من المفعول الاول فانظر عليه وحذف المفعول الثاني كما هو مذهب
الاخفش فانه يقدر مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا قايم حاصلا ولا حاجة اليه لما ذكرنا الان ولانه لو كان مقدرا لجاز اظهاره
لانه لا يسد مسده شي حتى يجب اضماره واما كلاهما اي كلا المفعولين فقد يسكت عنهما ويحذفان معا سوا كان هناك قرينة
اولا وهذا مذهب ابن السراج والسيرافي نحو قولهم في امثالهم من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا كقوله باي كتاب ام باية سنة

ترى حبهم عارا علي وتحسب اي تحسبهم اي ذلك السكوت عنهما الا مع قرينة يكون انه منهما في حكم المذكور وكذا يجوز علمت مع حذف المفعولين
بلا قرينة اذ لا فيها من اسباب الحذف كذلك سيظهر لوجود الفائدة فيه من دون المفعولين وقولهم ظننت ذلك فذلك اشارة الى الظن
المدلول عليه بظننت والمفعولان محذوفان ذلك انتصاره فيه على احدهما وقد يتوهم انه اشارة الى الجملة فهذا مذهب الكوفي قال
ان اسم الاشارة عن الضمير يقوم مقام مفعوليهما نحو قولك ظننت زيدا قايما انا ايضا ظننت ذاك او ظننته كما في قلت ذاك
فان ذاك في موضع الجملة تكذلك هيهنا والفرق بين قلت ذاك وبين ظننت ذاك ان الجملة ثم اي في قلت ذاك هي القول بعينه المخصوص
لان قولك قلت زيد منطلق قلت هذا القول المخصوص وجاءت الجملة في قولك قلت زيد منطلق من ضرورة المخصوص لان النوع
من القول لا يكون الا في ضرورة الجملة فاذا عدل اشتمه اي عن المخصوص وقلت قلت قولا جاء المصدر مفردا يجوز ادخاله اليه واسم مفرد
وهو ذاك ولا كذلك مفعولا ظننت هذا الظن لانك وقعت الظن على زيد وعلى منطلق لم يكالذا اشعرته على هذا الوصف فلا
يكون الاسمان في معنى المصدر حتى يجوز ذلك تصحيحه مقامهما كما في مفعول القول واعلم انه في هذا الكلام تابع لابن الحاجب
قال ان زيد قايم في قولك قلت زيد قايم وقولا في قلت قولا الفرق ان الاول قول خاص والثاني قول مطلق وكلاهما منصوب على انه مفعول
مطلق وفيه نظر لان الاول وان كان قولا والثاني قولا مطلقا لكن لفظ زيد قايم ليس بمعنى المصدر والخاص اي هو بمعنى المفعول به
اي المفعول الخاص بخلاف قولك قلت قولا فان لفظ قولا مفعول مطلق يدل على ذلك ان زيد قايم انما هو بيان المقول وتعيينه
لا بيان كيفية نفس المقول الذي هو الحدث الواقع منكر ولو كان بيانا للحدث من صفاته ككونه سريعا او بطيا او غير ذلك
ومنشا الغلط من استعمال لفظ القول بمعنى المصدر وبمعنى المقول ويقال ظننت به اذا اجعلته موضع ظنك فيكون المفعولا
ايضا محذوفين ويكون به فضلة كالظرف لبيان موضع الظن لا على انه احد المفعولين كما يقول ظننت في الدار الا ان الظرف
متحقق لو توسع الظن فيه والمجرور في به ظرف مقدر لحال ما تعلق به الظن ولذلك لو صرحت بالمفعولين مع مثل ذلك كان
مستقيما كقولك ظننت بزيد وجهه حسنا لكن ذكرهم حذفا لمفعولين احسن لان فايدته معه فايدة تامة ومع ذكرهما تقل فايدته
لانه لحصل منهما ذلك فان جعلت الباء في به مزيدة كما في الق بيده لم يجز الاقتصار عليه لانه احد المفعولين فلا بد من ذكر
الثاني ويختص هذه الافعال بجواز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول المتصلين لواحد من رتبة واحدة من التكلم والخطاب والغيبة

نحو علمتني منطلقا ورايتك فعلت كذا وزيد راه عظيما واما لم يجز الجمع بين هذين الضميرين في غيرها لان اصل الفاعل ان يكون
اصله التاثير ان يكون مغايرا للمفعول الذي اصله التاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا ولذا لا تقول في المطرد ضرب
زيد زيدا وانما يجوز ضرب زيد نفسه فلا يقال ضربتني وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظا يكون كل واحد
منهما ضميرا متصلا وانما جاز اتفاقهما في هذه الافعال لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به لان المفعول في الحقيقة مضمونهما
واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا نحو ما ضربت الا اياك وانما تقول اياك
فاضرب وكذلك ان لم يكونا من رتبة واحدة نحو زيد ضربني اذ ان المراد من زيد هو المتكلم وقد اجرى مجراها اي مجرى افعال
القلوب فقدت وعدمت في جواز الجمع بين الضميرين لواحد لانهما ضدا وجدت وقد يجري الضد على الضد فيقال فقدتني
قال الشاعر لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح اي كان لي من متزحزح اي معدل عن نكاح ضرتين وعما
الاقي منهما من الشدايد وقوله عدمتني اعتراض يدعو به على نفسه ولا يقال ضربتني بالجمع بين الضميرين ولكن يقال ضربت
نفسي فان النفس صارت بسبب اضافتها الى ضمير المتكلم كانها غيره لمغايرة المضاف المضاف اليه وبنو اسليم يجعلون باب قلت اجمع
اي سواء كان ماضيا او مضارعا متكلما او مخاطبا او غايبا او امرا او اسم فاعل او مفعول في الاستفهام مثل ظننت في عمله او
متعلقا بحرفين كتعليق ظننت واعلم ان قوله في الاستفهام سهو منه او من الناسخ ولعل هذا السهو او الامر صاحب المفتاح او
من خالفه وصوابه ان يقول بدله مطلقا فان صاحب المفصل قال فيه بعد ذكره مذهب من جعلها مثل ظننت في الاستفهام خاصة
وبنو اسليم يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت وقال ابن مالك والحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم وقال الشيخ الرضي وجواز الحاقه
في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط ان يكون القول مضارعا مخاطبا ومنهم من يشترط
الخطاب دون المضارعة ومنهم من يشترط المضارعة دون الخطاب فيقول لا يقول زيد عمرا قايما ولابد عند الاكثر في الالحاق
من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا منطلقا او منفصل بظرف نحو اقدامك يقول زيدا جالسا او باحد المفعولين
كقوله اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا وما اجري مجراها اي مجرى افعال القلوب في الدخول على المبتدا والخبر
انحرت وصيرت ومعمولا في الحقيقة هما اسم صار وخبره فيكون صيرت زيدا قايما مثل احرت زيدا اليه ويكون مطاوعة

وهو صار زيد قايما مثل سار وعتق هو حر زيدا اليه وما تضمن معناه اي معنى صيرت من مرادفاته كجعلت ووردت
ووهبت غير متصرف في قولهم وهبني الله فداك اي جعلني قال ابن مالك ذكره الازهري عن ابن الاعرابي وفي الصحاح
وتقول ذهب زيد انطلقا بمعنى احسب يتعدى الى مفعولين ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى وترك في مثل
قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب اما اذا لم يكن مرادفا له بمعناه فيخرج عن هذا الباب
كجعل بمعنى خلق وترك بمعنى خلى ورد بمعنى جعله راجعا وذهب بمعنى اعطى وجعل ضرب المثل منها اي جعل بعضهم ضرب
مع المثل بمعنى صير نحو ضربت كذا مثلا قال الله تعالى وضرب الله مثلا عبدا مملوكا فمثلا مفعول ثان وعبدا مفعول اول اي جعله مثلا
وصاعد بعضهم من ضرب الخاتم ويتعدى الى ثلثة نحو اعلمت واريت زيدا عمرا فاضلا اعلم ان الهمزة المعدية تدخل علم وراى من جملة
افعال القلوب فيزيل لهما بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الاصلي قبل المفعولين لان معنى هذه الهمزة جعل الشي على اصل
الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا جعلتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المجعول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو
المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قايم بالمحمول وقد اجري نبات وانبات واخبرت وخبرت وحدثت مجرى اعلمت في التعدية
الى ثلثة مفاعيل لان في كلها معنى الاعلام ولم يجز سيبويه من هذه الخمسة الا انبا ويتعدى اللازم الى مفعول واحد والمتعدي
الى واحد الى اثنين بالنقل الى افعل او افعل بتشديد العين او فاعل جعل بعضهم بنا فاعل من اسباب التعدية كما في قوا
وحرف الجر يجب ان هذا البنا يقتضي التعدية وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا لان المشارك هو المفعول ولم يجعل بعض
اخر منه لانه ليس مثل هذه الاشيا في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه ولانه قد لا يتعدى الى اكثر مما كان الثلاثي متعديا اليه
نحو ضاربته وذلك في كل فعل كان مفعوله الاصلي هو المشارك بخلاف فان التعدية لازمة لهما او استفعل نحو استخرج
ولا يتعين شي من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في مواضع والباء المغير معنى الفعل يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل المفعول
به لانه عنده بمعنى مع وقال سيبويه لا يجب ذلك بل يجوز فيه المصاحبة وعدمها واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من تغيير
معنى الفعل نحو اذهبته يتعدى فيه ذهب اللازم بالنقل الى افعل الى واحد واحزنته بزا يتعدى فيه حزن المتعدي الى واحد
الى اثنين بالنقل اليه وفرحته يتعدى فيه حزن المتعدي الى واحد الى اثنين بالفعل اليه وفرحته يتعدى فيه فرح اللازم الى واحد

بالتضعيف وعرفته زيدا يتعدى به المتعدي الى واحد الى اثنين بالتضعيف وكارثه يتعدى به كرم اللازم الى واحد بالنقل
الى فاعل ونازعته الشي يتعدى به نزع المتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل الى فاعل سكرته يتعدى به كرم اللازم الى واحد بالنقل
اليه استكرمته يتعدى به كرم اللازم الى واحد بالنقل الى استفعل واستكتبته الكتاب يتعدى به الفعل المتعدي
الى واحد الى اثنين بالنقل اليه وذهبت به وجرت به زيدا يتعدى بحرف الجر والمتعدي الى اثنين يصير بالنقل بالهمزة وحدها
ولا يكون ذلك الا في علم ورأى نحو اعلمت وأريت واجاز الاخفش وارعمت واحسبت واظننت يعني ان من ذهب الاخفش
انه يجوز تعدي باقي افعال القلوب الى ثلثة مفاعيل بالنقل الى الهمزة قياسا لا سماعا واما الثاني من المنصوب لخاص
فانما يكون الثاني للافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات ومازال الذي مضارعه يزال واما
الذي مضارعه يزول فليس منها فلا يقال لا ازول الامير اوماريح في الاصل بمعنى ما زال البحر مكانه ومافتي بفتح العين وكسرها
مهموز اللام بمعنى زال وما انفك في الاصل بمعنى ما انفصل ومادام وليس والحق بها اض وعاد وغدا وراح ورجع وكذا
ال وحال وارتد كان الاصل في هذه الملحقات ان يتعدى الى مصدر جر بها بالي ثم ضمنت كلها معنى صار لان
الشخص اذا رجع الى الفعل فلذلك الفعل يحكم بها بعد ان لم يكن وكذا الحق بها جا في ما جاءت حاجتك اي اي شي كا
حاجتك وانما انث الضمير الراجع الى ما لاخبار عنه بالمونث نحو من كانت امك وروي حاجتك بالرفع على ان يكون
اسم جاءت وما منصوب المحل على الخبرية وكذا الحق بها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة
اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بها اي بقعد الموضع الذي استعملته العرب قال وطرد بعضهم يدخل هذه الافعال وخرج
افعال القلوب على المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر حكم معناها فان معنى كان صفة لمضمون الخبر اذ معنى كان زيد قائما
ان زيدا يتصف بصفة القيام والقيام متصف بصفة الكون والحصول في زمان الماضي ويحتاج فيها الى الجزئين كما
يحتاج في افعال القلوب اليهما وهذا معنى قوله دخول افعال القلوب وان اختلف جهة الاحتياج فترفع الاول بانه اسمها
لا فاعل فان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم وتنصب الثاني بانه خبرها وتسميتها اي نقصان هذه
الافعال انها لا تتم بالمرفوع بدون المنصوب وقال المص في المفتاح وغيره انما سميت ناقصة لانها

بكن

سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على الزمان فتعطى منه نظر لان دلالة صار على حدث الانتقال ودلالة مازال على الاستمرار
ودلالة ما دام على الكون الدايم ودلالة ليس على الانتفا واضحة واما كان فلانه يدل على الحصول المطلق والغاية فيما ان كيد
والمبالغة باعتبارا انه يدل مضافا الى نحو كان زيد قايما على حدث مطلق يعينه خبره كما ان خبره يدل على زمان مطلق
يعينه كان وهما اي الاول والثاني على شرايطهما في باب الابتدا من كون الاول معرفة او مخصصا ومن وجوب اشتمال الثاني
على الضمير اذا كان جملة ومن وجوب تقديمه على الاول اذا كان ظرفا والاول نكرة وزعم بعض المتعنتين الى هذه الصنعة اي صنعة النحو
ان بنا الكلام على بعضها اي بعض هذه الافعال من غير تقدير دخولها البعض على المبتدأ والخبر سايغ جايز بدليل قوله قفي
قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اراد ضباعة رخم وقوله ولا يك الى اخره بالحقيقة دعا بان لا يجعل موقف من
المواقف موقف وداع وليس قول الشاعر محمولا على الضرورة على زعم هذا الزاعم اذ لا يتم المعنى المقصود الا هكذا بان يكون الاول
نكرة والثاني معرفة واذا كان كذلك فلم يكن لا يك في التقدير داخلا على المبتدأ والخبر لانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر
معرفة في غير الاستفهام واما الاستفهام فسيبويه يجوز فيه ذلك نحو من زيد فمن مبتدأ وزيد خبره عنده اذ لو عرفهما لم يرد انه
لم يرخص ان يكون ما سوى ذلك الموقف من المواقف وداعا لان اللام يكون للعهد في الموقف فيكون المعنى ولا يك هذا الموقف
المعهود موقف وداع فيكون فيه ترخيص ان يكون ما سواه من المواقف موقف وداع وهذا خلاف المعنى المقصود لان المقصود
ان لا يكون لها موقف وداع اصلا ولو نكرهما لم يرد ان الوداع يكره الحبيب صار منصبا عينه فانه اذا عرف الوداع افاد انه
نصب عينه ولو نكر لفات هذا المعنى ولو عرف الاول ونكر الثاني لجمع المحذورين احدهما الترخيص المذكور والثاني فوات
النكتة المستفادة من تعريف الوداع والجواب عن زعم الزاعم بانه ليس بواجب ان يكون الخبر والاسم لمكان مبتدأ وخبرا الا
بعد تسليم جميع ما ذكره مع انه في الحقيقة غير مسلم انه لو اراد هذا المعنى بطريقة النفي دون النهي لا بد ان يقول ما موقف
منك الوداع بتنكير الاول وتعريف الثاني اذ لا يستقيم المعنى الا هكذا بعين ما ذكره فيكون موقف مبتدأ والوداع خبره ولا
سيما على لغة تميم فيكون الكلام الاصلي في قول الشاعر مبتدأ وخبرا على ان المقصود من البيت ان لا يكون الوداع اي موقف الوداع
موقفا منها ويكون الوداع اسما لكان وموقفا منها خبرا له فيكون من باب القلب الذي يشجع عليه من الالتباس مثل ما في قول الاخر كا

سيتهمن بيت راس يكون مزاجها عسل وما ونصب
عسل يكون خبر الفعل للامن من اللبس قال المبرد ان مزاجها موصوف بالحلاوة والهنا كالعسل والماء وهو
معلوم وليس المراد ان العسل والماء على مزاج الخمر وهذا كما في قولهم عرضت الناقة على الحوض وان كان الراوي رفع
مزاجها يكون في يكون ضمير الشان او ضمير السبية وهي الخمر المشتراة من سبات الخمر اذا اشتريتها وبيت راس
صغيرة بالشام فيها مولد الشاعر وخبر كان قوله في البيت الذي بعده على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء
واعلم ان ابن مالك قال وقد يخبر في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة بشرط الفايدة وكون النكرة غير صفة محضة
اختيارا كقول امير المومنين عم في النهج كان نورا بهذه الخصال شوف مكارم الادب ولم يجوز ذلك في المبتدأ والخبر لا لا
لانعقاد اجماعهما والمحسن لهذا مع حصول الفايدة وعدم اللبس تشبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول وانما يجوز
ذلك الزمخشري وغيره للضرورة وقال ابن مالك لا ضرورة للشاعر هاهنا لانه امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا
كما امكنه ان يقول يكون مزاجها عسل على ان يكون مزاجها مبتدأ وعسل خبره والجملة خبر كان وجعل سيبويه قوله فانك
لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار منه اي من القلب لان اصل الاستعمال المبالاة ان امك ام حمار الا انه قلب من جهة المعنى
فقط لان المقصود ان يستفهم عن امها ضعيفة هي ام قوية لا ان يستفهم عن احدهما اعني الظبي او الحمار هل هو امه ولا يكون القلب
من جهة المعنى بل كان من جهة اللفظ فالاسم والخبر معرفتان لان من ذهب ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وجعلها عطف على ظبي
وصح الابتدا بالنكرة لكونها بعد الهمزة المعادلة لام كما صح ارجل في الدار ام امراة فيكون اسم كان وهو الضمير الراجع الى ظبي
وخبره وهو امك معرفتين فقوله فالاسم والخبر معرفتان ليس على الحقيقة جوابا للشرط بل علة الجواب اقيمت مقامه كما في قوله
من كان عدوا لجبريل فانه نزله على قلبك وجوابه في الحقيقة لم يستقم التمثيل اي ان لم يكن القلب كذلك لم يستقم التمثيل لانهما
معرفتان والتمثيل انما يستقيم لو كان الاسم نكرة والخبر معرفة واعلم انه يمكن ان يكون البيت من القلب من جهة اللفظ ايضا
كما قال صاحب المفتاح وابن الحاجب ايضا ان ارتفاع ظبي بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر لا بالابتدا لان الاستفهام بالفعل
اولى ولان همزة التسوية الواقعة بعد سوا ولا ابالي انما يدخل على الفعل كما عرفت في باب العطف ولا مكان الظاهر الا ان مرفوعه

لا يتقوم

لا يتقوم عليه وكذا امك منصوب بالفعل المقدر مثل هذا يكون القلب لان شرط ام المتصلة ان يلي احد المستويين الهمزة
والاخر والجواب بان الفعل لما كان واجب الحذف لوجود المفسر صار كانه معدوم ايضا فان الاستوا قد لا يكون
في الشعر او نقول على تقدير ارتفاع ظبي بالابتدا يكون اسم كان ايضا نكرة والخبر معرفة لانه ضمير عايد الى النكرة غير مخصوصة
بوجه فيكون نكرة وانما يكون الضمير العايد الى النكرة معرفة اذا كانت النكرة مخصصة بوجه قيل ان بني دارم وبني نهشل
يقولون قايم كان عبد الله فيجوزون تقديم اسم كان عليه وعلى هذا القول فهو اي قوله اظبي كان امك نظير البيت الاول في
ان اسم كان نكرة وخبره معرفة ويكون القلب من جهة اللفظ ايضا لكن لا هو نظيره ايضا على الوجهين اللذين ذكرناهما
ثم ان معانيها اي معاني الافعال الناقصة تختلف فكان لثبوت خبرها ماضيا دايما نحو كان الله سميعا بصيرا او
منقطعا نحو كان زيد ضاربا ولمعنى الدوام مستفاد امن لفظ كان كما قيل بل من قرينة كونه تعالى سميعا او كان الكاينة بمعنى
الحدث ونعت اي التامة وكان الزايدة التي تزاد غير مفيدة لشي الا محض التاكيد في نحو جياد بني ابي بكر تسامى على كان
المسومة العراب الجياد جمع جيد وعلى هذا كان قوله على كان المسومة ظرفا مستقرا حالا من الضمير في تسامي او جمع جواد
من جاد الفرس جودة اذا صار رايعا وعلى هذا يكون ظرفا لغوا يتعلق بتسامي والخيل المسومة المرعية والمسومة المعلمة
ايضا والخيل العراب خلاف الهجاني والزايدة التي تدل على زمان الماضي في نحو ما كان احسن زيدا لبيانه من الباب اي
من باب الافعال الناقصة وكان التي فيها ضمير الشان هي الناقصة بعضها نحو كان زيد قايم وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير
اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وقيل انها اي ان كان في قوله بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا
بيوضها اليتها المفازة التي لا يهتدى فيها من التيه والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة سيرها بانها بمنزلة قطا تركت
بيوضا صارت فراخا فهي تمشي الى فراخها بمعنى صار لتعذر حملها على كونها تامة لانه يجب ان يكون فراخا الا نادرا
ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد وعلى كونها زايدة لنصب فراخا وعلى كونها ناقصة ليست بمعنى صار لانه يوجب
العكس المعنى لانها تشعر بان الفراخ سابقة على البيض وصار للانتقال من شي الى شي سوا كان الانتقال باعتبار الهوا
نحو صار زيد غنيا او الى الغنى او باعتبار الحقيقة نحو صار الماء هوا واصبح واضحى وامسى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة

وهو مصدر خبرها الصفات الى اسمها بالاوقات الخاصة التي تدل عليها هذه الافعال بمواد ها وهي الصباح والضحى
والمسا والنهار والليل وكذا بالاوقات التي تدل عليها بصيغتها الخواصية فاما فان معناها قيام زيد يقترن بالصبح في
الزمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره لجميع النهار في الزمان الماضي او كانت هذه الخمسة بمعنى
صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل عليها بموادها الخواصية زيد غنيا وظل وجهه مسودا والثلثة الاول التي هي اصبح
واضحى وامسى في افادتها الدخول في الاوقات الخاصة ليست من الباب اي من باب الافعال الناقصة لانها تامة تسكت على
مرفوعها نحو اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اى دخلنا في الصباح والمسا وكذا اضحينا وكذا الاخيران وهما ظل وبات
ليسا من الباب اذا كان ظل بمعنى دام او طال وبات بمعنى نزل ليلا نحو طلت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا وما في اول
الحرف الثاني وما زال وما برح وما فتى وما انفك لاستمرار الفعل وهو هذه الافعال بفاعله وهو اسمها وهذا لانها انما علامت
في الحقيقة ومعناه ان ثبوت هذه الافعال يجب معانيها حاصل لفاعلها ومعانيها ثبوت اخبارها على الصفة المرادة بها
في زمانه اي في زمان الفاعل ووقت قبوله بمعنى ما زال زيد اميرا استمرت الامارة لزيد ودامت لمدة قبلها لانها اهلها
وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه ولدخول النفي وهو ما فيها على النفي وهو زال وبرح وفتى وانفك لانها في معنى النفي
جرت هذه الاربعة مجرى الاثبات لان نفي النفي اثبات والاستمرار والدوام انما يستفاد من نفي النفي لان تقييد نفي الشيء
سوا كان ذلك الشيء اثباتا او نفيا بزمان يوجب استغراق ذلك النفي في جميع اجزاء ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان
تقييد اثبات الشيء بزمان لم يوجب استغراقه في جميع اجزائه الا ترى انك اذا قلت ضربت كفى في صدق هذا القول وقوع
الضرب في جزء من اجزاء زمان الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضربت فانه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان الماضي
ومن ثمة اي من اجل انها جرت مجرى الاثبات لم يجز اتصال اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب
الا في الفضلات وخبرها ليس بفضلة فعلى هذا لم يجز ما زال زيد الا قائما لاستلزامه التناقض وذلك لان ما زال الاثبات جزء
والا للنفي لان الكلام اذا كان مثبتا كان المخرج منفيا فيصير قائما مثبتا ومنفيا في حالة واحدة وقيل لا يجوز ذلك لاستحالة استمرار
على جميع الصفات الا القيام وقد عرفت ما فيه من النظر وخطى ذو الرمة في قوله حراجيج لا تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها

نقرا الجرجوج الناقة الطويلة على وجه الارض واصل الجرجوج حرجوج واصل الحرج حرج بالضم والجمع حراجيج فانه اوصل الا
الاستثنا بالخبر لا تنفك وهو قوله الا مناخة والاعتذار عن ذلك بجعله اي بجعل مناخة حالا لا خبرا وبجعل على الخسف خبرا كانه
قال لا تنفك مع الخسف اي مهانة ثم استثنى الا مناخة بمعنى تاما بالاسم والخبر على انه حال مستثنى من احوال عامة مقدرة اي ما
ينفك على الخسف في حال من الاحوال الا في حالة الاناخة فانه يحصل لها راحة ضعيف بوجهين لما ان الاستثناء المفرغ فلما
يجي في الاثبات وان كان المستثنى فضلة ايضا وقلما يقدر في الاستثناء المفرغ المستثنى منه بعد وههنا يلزم ذلك لانه مستثنى
من احوال الخبر المستتر في على الخسف لان التقدير ما تنفك مهانة في جميع الاحوال الا في حالة الاناخة فكان المستثنى منه مقدرا
بعده وذلك لم يعهد في الاستثناء المفرغ وههنا وجه ثالث وهو ان عامل الحال هو الظرف المتاخر عنه ولم يجوز سيبويه خلافا
للاخفش هذا كله على تقدير ان يكون العامل في الحال هو على الخسف اما ان كان العامل فيه لا ينفك فكذلك يلزم ضعفه ايضا
للوجه الاول من الوجهين ولان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى بالا الا ان يكون مستثنى منه نحو ما جاء في
الا زيد الا عمرا واما المستثنى نحو ما جاء في الا زيد الظريف لان ما بعد الا من حيث الحقيقة جملة مستانفة غير الجملة الاولى لانك
ما جاء في الا زيد بمنزلة قولك ما جاء في غير زيد وجاء في زيد فلا يجوز ان يتوغل معمول الفعل من الجملة الاولى في الجزء الاجنبي من ذلك
الفعل واما المستثنى فانه غير متوغل في الجزء الاجنبي لانه على طرفه واما المستثنى منه وتابع المستثنى فلانه لما تعلق المستثنى
بهما صار المستثنى وكل واحد منهما كالشيء الواحد وتقرير التمام في ينفك بان يقول انها تامة بمعنى ما ينفصل وما يفارق احسن منه
اي من هذا الاعتذار لانه سلم الشاعر عن التخطية مع عدم تعسف فيه ويكون على هذا مناخة حالا وعلى الخسف مفعول مناخ
حمل الخسف كالارض التي يناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع وترمى عطف على مناخة كما في قوله صافات ويقبضن اي
لا تنفصل عن مشقة الا في حال اناختها على الخسف او في حال رمي البلد القفر بها اي ينتقل من شدة الى شدة وما دام لتوقيت
الامر والفعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لاسمها ان كان فاعل الخبر ضمير اسمها او المتعلق باسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس
ما دام عمرو قائما واجلس ما دام زيد قائما ابوه وعمرو من نحو اي ومن اجل كون ما دام للتوقيت افتقر ما دام الى كلام لانه ظرف
والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم كلام لفظا او تقديرا وما في ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام

قيام زيد وليس لنفي مضمون الجملة في الحال على الاعرف فانه مذهب جمهور النحاة انها لنفي الحال وقيل للنفي مطلقا وهو مذهب سيبويه
وتبعه ابن السراج بقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وقال الاندلسي
ونعم ما قال ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم وان قيد بزمان
من الازمنة فهو على ما قيد به والبواقي من الملحقات من قوله اض الى اخره بمعنى صار والخبر لهذه الافعال يتقدم العامل وهو هذه
الافعال لانه مشبه بالمفعول والمفعول قد يتقدم الفعل الا في ما اوله ما خلا فالا بن كيسان والكوفيين غير الفراء في غير ما دام فانهم
جازوا التقديم لان ما لازمت هذه الافعال وصارت معها بمعنى الاثبات حتى صارت كبعض حروفها وانما لم يجوز ذلك
غيرهم نظرا الى لفظ ما فانها للنفي والنفي يقتضي الصدر اما ما دام فلما كان ما فيه مصدرية فلم يجوز التقديم فيه اتفاقا لان ما
في حيز المصدر لا يتقدم عليه واما توسط الخبر بين ما للنفي وبين الفعل نحو ما قائما زال زيد فلا يجوز بالاتفاق لما ذكرنا من
ان ما كبعض حروفها ولا يتخلل الفاصل بين ما هو بمنزلة جزء من الكلمة وفيها اي في ليس خلاف الاكثرون على جواز تقديم
خبرها عليها كقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فان يوم معمول مصروفا الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم مصروفا عليها
لما جاز تقديم ما في حيزه عليه ومذهب الكوفيين وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من مشاهير الائمة
عدم جواز تقديم خبرها عليها لانها على قول الكوفيين كما النافية في عدم جواز التقديم وعلى قول غيرهم فعل غير متصرف لكن
لا يجوز تقديم خبرها عليها نظرا الى عدم تصرفها وشبهها بما واجاب ابن الانباري عن الاية بان يوم ليس منصوب بل مبني على
الفتح لاضافته الى الفعل مرفوع المحل بالابتداء ولئن سلمنا انه منصوب فبفعل مضمر دل عليه قوله ليس مصروفا تقديره يلازمهم
يوم ياتيهم العذاب او نقول ان يوما يتعلق بليس لانها بمعنى كان ويتقدم الخبر الاسم اذا لم يمنع مانع كقوله تعالى لم يكن
فتنتهم الا ان قالوا اما اذا كان هناك مانع يمنع من تقديمه فلا يجوز تقديمه كما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة نحو كان
من هو اخوك من هو صديقك واستحسن سيبويه تقديم الظرف حال كونه مستقرا اي مستقرا فيه بفتح القاف وانما استحسن
هذا التقديم لانه جزء من الكلام ويحتاج اليه فيقدم للايذان بانه محتاج اليه لا فضلة نحو ما كان فيها احد خيرا منك فيها
ظرف مستقر خبر كان مقدم على اسمها واستحسن تاخيره حال كونها لغوا لان اللغو فضلة لو حذف لم يختل الكلام ولا سيما

لغوا فاخر ليعلم انه ليس بمهم بين ذلك الاهتمام نحو ما كان احد خيرا امسك فيها فانها ظرف لغو يتعلق بكان وفي نحو قوله تعالى لم يكن
له كفوا احد اخر الاسم وهو احد عن الظرف وهو قوله له ابقاء على رعاية الفواصل فانه لو لم يوخره لتغيرت الفواصل
واخرها اهم من تاخير اللغو وقدم اللغو على الاسم والخبر في القراءة المشهورة الا في قراءة اهل الحجاز غير المعتد بها فانهم يقرؤن
ولم يكن كفوا له احد قالوا الاول تقديمه على الاسم لاجل رعاية الفواصل يعني عن تقديمه عليهما اي ما قدم اللغو عليهما لاجل الاهتمام
بشانه حيث كان منصبا لما سيقت له ومعقد الفائدة بها اوذلك لان الغرض ليس نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له والحاصل
ان الظرف اللغو انما يوخر اذا لم يكن هناك مقتض يقتضي تقديمه كما في الاية بما ذكرنا من التقرير الوافي والتحرير الشافي علمت
ان قول الشارح هذا لا يتعلق بحث تقديم الظرف مردود لان تعلقه به اظهر من ان يخفى بكان سائلا لا سال ان له ظرف لغو
وقد قدم على الاسم وانت حكمت باستحسان تاخيره واجاب عنه بانه انما قدم له لرعاية الفواصل فاعاد السائل سوالا
اخر وقال ينبغي ان يقدم على الاسم وحده لا على الخبر لان مع الضرورة انما يرتكب قدر الحاجة فاجاب عنه بانه انما قدم على الخبر
ايضا للاهتمام بشانه كما عرفت ويتصل بهذه الافعال الناقصة افعال المقاربة وهي عسى وكاد وكرب واوشك وجعل
واخذ وطفق وانما تتصل بها لانها لا تتم بالمرفوع كلاما ويحتاج الى خبر غير عسى في احد استعماليه كما ان الافعال الناقصة
كذلك وقوله كلاما منصوب على انه خبر لا يتم لانه بمعنى لا يصير في الخبر بينها اي بين هذه الافعال تفاوت واختلاف
فخبر عسى ياتي فعلا مضارعا مع ان نحو عسى زيد ان يخرج فان يخرج خبر لعسى عند المتاخرين ونقل عن سيبويه
ان يفعل ليس بخبر بل لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة واعتذر المتاخرون بان هنا مضافا محذوفا اما في الاسم او
في الخبر اي عسى حال زيد ان يخرج او عسى زيد صاحب ان يخرج وقيل انه مشبه بالمفعول لان المعنى الاصل قارب زيد الخروج
ثم صار انشاء وقال الكوفيون انه بدل من الاول بدل الاشتمال ورب ما يقوم السين مقامها اي مقام ان لاشتراكهما في الدلالة
على الاستقبال في قوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفى غلات الكلى والجوانح اي يستنصر البطن المغلوب من طي في
القتال من البطن الاخر من بعد هذه الواقعة او الحرب وخبر كاد ياتي فعلا بدون ان اي بدون ان ونحو عسى الغوير ابؤسا
وهو مثل اصله ما نقل من الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء

بيان افعال المقاربة

معروف الخطب على طريقه عسى الغوير ابوسا اي لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير والابوس جمع بوس وبحو قاب الى البعض وماكدت
ايبا فهم رددي وماكدت اذ لا شذوذ على رواية ولم اك ايبا شاذ لعدم مجي الفعل المضارع في خبر عسى وفي خبر كاد
وقال المص نصب ابوسا على تقدير ان يصير ابوسا او على تقدير ان يكون ابوسا لحذفان مع الفعل لقوة الدلالة ولذلك زيد
لكثرة وقوع ان بعد المرفوع بعد عسى وقال ابو علي جعل عسى بمعنى كان ونزل منزلته ولعله اراد انهم جعلوا عسى
مرفوعا ومنصوبا كما يكون لكان لا ان يكون عسى بمعنى كان وتصريف عسى تارة على الخبر من لانه فعل كرمي والضمير بعده
فاعله يقول عسيت عسينا عسيتم الى اخره كما تقول رميت الى اخره وتارة اخرى على لعل تقول عساك الى اخره كما
تقول لعلك لكن فيه ثلث مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق
في نصب اسمه وبقي خبره محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه مرفوع المحل ومن وجه باق على اصله وهو اقترانه بان وقال
الاخفش ان الضمير المنصوب بعد عسى على انه خبرها والاسم مضمر فيه ويكون الفعل المقترن بان في نحو عساك ان
تفعل بدلا من الضمير بدل الاشتمال التقدير عسى الامر اتاك فعلك وان لم يكن الفعل مقترنا بان يكون حالا من
الضمير وقد يجعل ان مع الفعل فاعلا نحو عسى ان يقوم زيد فيستغني عسى ح عن الخبر وذلك لاشتماله على المسند والمسند
اليه وهو المقصود بهذه الافعال فلما كان ذلك موجودا استغنى عن ذكر الخبر كما استغنا انهم في مثل ظننت ان يقوم زيد
عن المفعول الثاني لان معنى ظننت ان يقوم زيد ظننت زيدا يقوم كما كان معنى عسى ان يقوم زيد عسى زيد ان يقوم
قالوا ان عسى في الاستعمال الاول بمعنى الفعل المتعدي وهو قارب وفي هذا الاستعمال بمعنى اللازم وهو قرب ويستغني
عسى ح عن التصريف لان فاعله مظهر وهو ان مع الفعل فلا يصرف لان التصريف عند كونه ضميرا نحو عسى ان يخرج زيد اما
او رجلان ان يخرج خبرا لا فاعلا وهو من باب التنازع فتصرف عسى فتقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج
الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعسى وكاد يتعارضان بثبوت ان وحذفها فاستعمل كاد استعمال
عسى في تقرير خبره بان كما استعمل عسى استعمال كاد في تجريد خبره عن ان وانما يكون ذلك التعارض لاشتراكهما في اصل
معنى المقاربة نحو قوله رسم عفا من بعد ما قد انمحى وقد كاد من طول البلى ان يمحا ادخل ان على خبر كاد ونحو قوله عسى الكرب

الذي

الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب حذف ان من خبر عسى واوشك ومعناه في الاصل اسرع ويستعمل اوشك
استعمال عسى في وجهيها تارة فيقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد واذا كان خبرها مع ان فهو
بتقدير حرف الجر اي اوشك زيد في ان يخرج ثم حذف الجار وجوبا لكثرة الاستعمال واستعمال كاد تارة اخرى فيقال
اوشك زيد يخرج والبواقي وهي جعل واخذ وطفق يستعمل استعمال كاد لقرب معناها من معناه لانها للاخذ في
الخبر كما ان كاد لدنو الاخذ فيه قال الشارح لكون معناها دنو الخبر على سبيل الاخذ اقول لانها للاخذ في الخبر ويكون عسى
لمقاربة الامر وهو حصول خبره على سبيل الرجاء والطمع نحو عسى الله ان يشفي مريضي معناه ان قرب شفاؤه مرجو
من عند الله تعالى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ويكون كاد لمقاربة
على سبيل الحصول والوجود نحو كادت الشمس تغرب معناه ان قربها من الغروب قد حصل جعل لذلك ثبوت ان
اصلا مع عسى لان ان علم الاستقبال فاستعملت مع عسى الذي معناه قرب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء ليكون
دلالته على الغرض المقصود منه اوضح وجعل حذفها اصلا مع كاد لان المضارع اذا جرد عن قرينة الاستقبال
كان ظاهرا في الحال فيناسب كاد الذي وضع لتقريب الفعل من الحال واذا دخل النفي على كاد فهو اي فكاد كسائر
الافعال على الصحيح لان اثباته اثبات ونفيه نفي وقيل يكون كاد في النفي للاثبات في الماضي والمستقبل اما في الماضي
فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون والمراد انهم قد فعلوا واما في المستقبل فلتخطية الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين
لم يكن يغير فذا الرمة لم يكد الرسم ... احد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انه في المستقبل للاثبات على معنى ان
رسيس الهوى يبرح ويزول وان كان بعد طول العهد لم يخطئوه وهذا القول مردود لان المراد من الاثبات ان كان
اثبات كاد فهو غلط فاحش لان نفي الشيء كيف يكون اثباتا له وان كان المراد منه اثبات مقرون خبره فكذلك
لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفائه من نفي الفعل بنفسه ... اثبات كاد يدل على نفي مقرون خبره لان القرب من الفعل
لا يكون الا مع انتفاء الفعل والا يكون اخذا في الفعل لا قربا منه وقيل يكون في الماضي للاثبات دون المستقبل تمسكا على
انه في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كادوا يفعلون اذ المعنى وقد فعلوا او تمسكا على انه ليس للاثبات في المستقبل بقوله

ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اذ المعنى وما يبرح حبها من قلبي ولذا قال من سمع تلك
الحكاية عنه تخطية الشعراء اصابت بديهته واخطأت رويته والجواب عن الاية انه لنفي مقاربة الذبح وحصول الذبح
بعدها اي بعد نفي المقاربة بقرينة من القرائن لا ينافيها اي لا ينافي هذا الحصول نفي المقاربة لانه لا تنافي بين انتفاء القرب
من الشيء في وقت وبين ثبوته في وقت اخر وانما التنافي بين ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد ولم يوجد حصول
الذبح من لفظ ما كادوا على ثبوت مقرون خبره بل انما يوجد من لفظ ذبحوها فيكون الدال على الاثبات وجود القرينة
فان تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي دليل على انهم ما كادوا يفعلوا
الفعل فضلا عن نفس الفعل لكن قوله فذبحوها يدل على حصول الذبح منهم واما الحرف يعمل الرفع والنصب والجر والجزم
ولما اراد ان يرتب الكلام ههنا قسم الحروف تقسيمات في قوله واعلم ان الحروف على ضربين عاملة وغير عاملة والعاملة مبحث الحروف
على ضربين اما عاملة في الاسماء او عاملة في الافعال والعاملة في الاسماء ضربان اما عاملة عملا واحدا او عاملة عملين والاولى
اي العاملة عملا واحدا على ضربين اما جارة او ناصبة والثانية العاملة عملين اما ناصبة ثم رافعة او على العكس
والعاملة في الفعل على ضربين اما ناصبة او جازمة فهذه سبعة انواع الاول الحروف الجارة وانما سميت جارة لانها النوع الاول حروف الجارة
تعمل اعراب الجر وقيل لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء وقد وصفت الجارة على ان تفضي وتصل معاني الافعال المستفادة
من الالفاظ الافعال او من الالفاظ ما يشابهها او ما هي بمعانيها الى الاسماء والافضاء هو الوصول والباء للتعدية
والمراد من ايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه بحيث يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فمنها
اي فمن الجارة من لابتداء الغاية في المكان والمراد من الغاية جميع المسافة لا النهاية الا بمعنى لانتهاء النهاية ومعنى الابتداء
ان يكون للفعل المتعدي بها امتداد كالسير والمشي او يكون اصلا له ويكون ابتداء ذلك الامتداد من مجرور من نحو سرت
من البصرة فان للسير امتدادا ابتداؤه من البصرة ونحو خرجت من الدار فان الخروج وان لم يكن له امتداد لانه ينفصل الخارج
من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة لكنه اصل لما له ابتداء ويعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او
ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه ففي اليه معنى الانتهاء ونحو وان حديثا

منه

منك لو تعطينه جنى النحل في البان عوذ مطافل العوذ الحديثات النتاج من الظباء والابل والخيل واحدها عائذ
والمطافل جمع المطفل وهي ظبية معها الطفل او هي قريبة عهد بالنتاج قال المص تقول هي عائذ بين العوذ وذلك اذا اتقضى
من ولادتها عشرة ايام او خمسة عشر يوما ثم هي مطفل بعد نقل هذا فاجراء المطافل على العوذ من باب تسمية الشيء
بما يؤول اليه ونحو قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه مستعار من المكان في غيره خبر قوله
ونحو ان حديثا فان من في قوله منك اي حاصلا منك دخل على غير المكان كانه جعل المخاطب مكانا انفصل منه الحديث
قال الشيخ الرضي ان من للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا
الكتاب من زيد الى عمرو فعلى هذا لا يكون استعمال من في البيت على سبيل الاستعارة وكذا في الاية فان التاسيس ليس له
امتداد ولا هو اصل لما له امتداد حتى يكون من لابتداء الغاية وانما هو حدث واقع بعد من فيكون من في الاية بمعنى في
كما في كنت من قدامك وكذا من في قوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة بمعنى في وعند الكوفيين يجوز استعمال من
لابتداء الغاية في الزمان والظاهر انه لا مانع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره وصمت من اول الشهر الى اخره
قال ابن مالك ومجيئها لابتداء الغاية في الزمان مختلف فيه وقول من اجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب
وكونها اي كون من للتبعيض ويعرف بان يكون هناك شيء ظاهر او مقدر وهو بعض المجرور بمن كما في نحو اخذت من الدراهم
اي من الدراهم شيئا وفي عندي عشرون منها اي من الدراهم فان كان المراد من الدراهم دراهم معينة اكثر من عشرين
فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان كان المراد منها جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق المجرور على العشرين وغيره
وكونها للتبيين ويعرف بان يكون قبلها او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك
المبهم في نحو خاتم من فضة وفاجتنبوا الرجس من الاوثان لحكمنا المبعضة فانها وان كان المجرور بها اصالحا لان يكون
تفسير المبهم لكن لا يصح اطلاقها عليه لان ذلك المبهم بعض المجرور بمن المبعضة ولا يصح اطلاق الكل على الجزء وكونها للبدل
في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها وكونها للتجريد في لقيت من زيد اسدا
على حذف مضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا كانه جرد عن جميع الصفات الا عن صفة الاسدية وكونها للاستغراق او للتنصيص

على العموم في ما جاءني من رجل فانه لو لم تدخل من لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر بخلاف قولك ما جاءني من رجل فانه لا يحتمل غير الاستغراق والعموم ولذلك يخطأ من قال ما جاءني من رجل بل رجلان وكونها مزيدة لمجرد التاكيد او للتنصيص على الاستغراق في ما جاءني من احد اي اذا كان مجرورها من الاسماء المقصورة على العموم كاحد وديار فان معنى ما جاءني احد وما جاءني من احد سواء في التنصيص على العموم وقوله ويرجع الى الابتداء الغاية خبر قوله وكونها للتبعيض الا ترى ان قولك اخذت من الدراهم يدل على ان الدراهم موضع الاخذ كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة منشا الخروج وكذلك اعتبر الابتداء في غير التبعيض من المعاني المذكوره ... معنى ما جاءني من احد ما جاءني من احد الاما لا يتناهى ولا يزاد من الا في النفي بشرط دخولها على النكرة نحو قوله تعالى ما لكم من الغيره وما يجري مجراه كالنهي نحو لا يضرب من احد والاستفهام نحو هل من خالق غير الله عند سيبويه لان زيادتها في النفي يفيد معنى التاكيد على ما ذكرنا من التاويل من ان معنى ما جاءني من احد ما جاءني من احد الى ما لا يتناهى بخلاف الاثبات فلان الاثبات لواحد لا يوجب الاثبات للكل بخلاف النفي على ما عرفت تحقيق ذلك خلافا للاخفش واستدل بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اذ المراد يغفر لكم ذنوبكم كقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا قال سيبويه من ههنا تبعيضية اي من بعض ذنوبكم لان الذنوب كلها ليست مغفورة بدليل قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به فالاول ما لك وقول الاخفش اقوى لثبوت السماع نظما ونثرا منه النثر قوله تعالى ولقد جاءك من نبا المرسلين وقوله تعالى يحلون فيها من اساور وقوله تعالى ويكفر عنكم من سيئاتكم وكقوله جرير لما بلغت امام العدل قلت لهم قد كان من طول ادلاجي وتهجيري اراد قد كان طول ادلاجي وتهجيري وقد يكون من للقسم كالباء مكسور الميم ومضمومها ولا يدخل الا على لفظ الرب نحو من ربي لافعلن ومن لم يجعلها مقبوضة من يمين وايمن كسيبويه فانه جعلهما حرفي جر كالباء وزعم الكوفيون ان من القسمية المذكورة المكسورة الميم مقصورة من يمين والمضمومة الميم مقصورة من ايمن والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية في المكان والزمان وغيرهما نحو خرجت الى السوق واتموا الصيام الى الليل وقلبي اليك كانك تجعل المخاطب مكانا ينتهي اليه وكونها للمصاحبة بمعنى مع في ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم راجع الى اي الى الانتهاء اذ المعنى لا تضموها الى اموالكم وحتى في معناها اي في معنى الى وقد يجي بمعنى كي اذا كانت داخلة على

فعل ماول بالمصدر لكن بينهما فرقا فاشار اليه بقوله الا ان مجرورها اخر جزء حسا ولا يقصد كونه انواعا واوضحها كما يقصد ذلك في حتى العاطفة من الشي او الى ما يلاقي اخره يعني ان حتى مختصة بالغاية المضروبة للشي ولما كان الغرض من الفعل المتعدي بها ان ينقضي شيئا فشيئا حتى ياتي عليه وجب ان يكون مجرورها اخر جزوه او ما يلاقيه والا انتفى الغرض وحكم العاطفة كذلك فيما كان اخر جزء دون ملاقيه وانما كان كذلك لان اصلها ان يكون جارة وانما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو والعاطفة في المعنى وهو ثبوت الحكم لما قبلها وما بعدها فلما استعملت على خلاف الاصل استعملت في اظهر معنييها وهذا هو الفايدة في ذكره ما يلاقي اخر الجزء هنا وتركه في العاطفة نحو اكلت السمكة حتى راسها ونمت البارحة حتى الصباح فان الراس وهو اخر جزء من السمكة وهو الغاية التي بها ينتهي السمكة كما ان الصباح وهو ما يلاقي اخر جزء من البارحة هو غاية انتهاء الليل بخلاف الى فانها تستعمل في كل غاية نحو اكلت السمكة الى نصفها فقد انتهى الاكل عند بلوغ النصف والنصف ليس بالغاية المضروبة للسمكة في نفس الامر والا ان ما بعدها اي ما بعد حتى تدخل فيما قبلها اي في حكمه سواء كان جزءا مما قبلها او ملاقيا في اخر جزء بخلاف الى فانه لا يجب فيها ذلك كقوله تعالى اتموا الصيام الى الليل هذا على قول جار الله قال في مسلمي السمكة والبارحة فقد اكل الراس وقيم الصباح واجاز ابن مالك الدخول وعدمه مطلقا وفصل بعضهم فقال الجزء داخل في حكم الكل والملاقي غير داخل ولا يدخل حتى المضمر اكتفاء بالى فانها لكونها اشد تمكنا من حتى تدخل على المظهر والمضمر والمبرد اجاز دخولها على المضمر اذا كانت عاطفة لاجارة نحو جاء في القوم حتى انت ولا يستعمل حتى ظرفا على الاستقرار وانما يستعمل ظرفا لغوا كما في المثالين الا في نحو كان سيري حتى ادخلها حتى مع ما بعدها ظرفا مستقرا في محل النصب على انها خبر كان وقد يكون حتى عاطفة بخلاف الى فانها لا تكون عاطفة وتبتدا وتبتدئ بعدها اي بعد حتى الكلام بخلاف الى وحتى تدخل على الفعل والاسم وفايدتها التحقير كقوله نوا عجبا حتى كليب يسبني او التعظيم نحو فما زالت القتلى تمج دماؤهم بدجلة حتى ماء دجلة اشكل مطو بهم حتى نكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان واعلم انه يلزم في الجملة الاسمية التي يقع بعد حتى ان يكون خبر المبتدا فيها من جنس الفعل المتقدم نحو جاء القوم حتى الامير راكب ليفيد التحقير او التعظيم وقوله ما يقدن بارسان موضوع موضع تكل اي الجياد تكل من تعب السير

ويضعف حتى يقدن بارسان موضوع موضع تكل اي الجياد تكل من تعب السير ويضعف حتى يقاد بالارسان والباء للالصاق وهو تعلق احد المعنيين الى الاخر اما مكملة للفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرا في نحو مررت بزيد وهو زائد على الاتساع والمعنى الملصق مروري بمكان يقرب منه زيد فالمرور يقتضي متعلقا والباء يكمل ذلك الاقتضاء وبه داء اي الملصق به وخامره ومنه اقسمت بالله فان الباء فيه للقسم وحقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم المقسم به ويجيء اخبر في شيئا واستعطافا فان الاول قسم والثاني استعطاف وان كان على صورة القسم ولا يكون باء الالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان يكون الكلام خبرا في الاصل وللتعدية وانما عدكونها للتعدية قسما مع ان جميع حروف الجر لافضاء الفعل وتعديته الى الاسم ومع ان الباء في الاقسام الباقية للتعدية ايضا لان معنى التعدية المطلقان بتغيير الحرف المعدي معنى الفعل كالهمزة وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر فيختص بهذا القسم من اقسامها معا نحو ذهبت به اي اذهبته ولا يكون الباء التي للتعدية مع مجرورها ايضا ظرفا مستقرا على ما ذكر وتوضيح ذلك اي عدم كون باء التعدية مستقرا قوله ديار التي كادت ونحن على منى تحل بنا لولا نجاء الركايب فان الباء يتعين ان يكون غير مستقر لان المعنى كادت تحلنا وتنزلنا ولو كانت ظرفا مستقرا لكان المعنى تحل حال كونها ملتبسة بنا وهذا ليس بمراد بخلاف قولك خرجت بزيد فانه يجوز ان يكون المعنى خرجت ملتبسا بزيد فيكون مستقرا ويجوز ان يكون اخرجت زيدا فيكون لغوا فذلك في قوله يوضح ذلك اشارة الى عدم كون باء التعدية مستقرا لا الى كون الباء للتعدية كما قال الشارح والسببية والتجريد نحو اغتضبت بهذا الثوب خبرا منه واغتضبت هذا بذاك ولقيت بزيد بحرا اي لقيت بزيد بحرا والمصاحبة اي بمعنى مع نحو رجع بخفي حنين ويسمى الحال لان المعنى رجع والحال ان معه خفيه وهذا مثل في الخيبة بعد طول التعب واصله ان حنينا الاسكاف ساومه اعرابي بخفين فاختلفا حتى اغضبه فازداد حنين غيظا فلما ارتحل طرح حنين احد خفيه في طريقه والاخر في موضع اخر فلما مر باحدهما قال ما اشبه هذا الخف بخف حنين ولو كان معه الاخر ندم على تركه الاول فرجع في طلب الاول وقد كمن حنين لم فذهب براحلته وما عليها فاقبل الاعرابي وليس معه الا الخفان قالوا ولا يكون باء المصاحبة مع مجرورها الا مستقرا اذ تقديره اشتريت الدار بالاتها اشتريتها كاينة معها الاتها والاصل

ولا مانع عن الغاء اي الالغاء بالمصاحبة اي حمله لغوا عند عدم قيام كلامه اذا قلت اشتريت الفرس بسرجه جاز ان يتعلق الباء باشتريت على جهة المصاحبة كما في كتبت بالقلم فان وجوه التعلق مختلفة وبمعنى عن نحو سالت به اي عنه قال الله تعالى سال سائل بعذاب وبمعنى في نحو فلان بالبلد اي في البلد وتكون الباء في الرفع في كل ما كان قد علا نحو كفى بالله وفي النصب في ليس بقايم والجر عند بعضهم نحو فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا صعد في الجبل تصعيدا وصعد في السلم صعودا او في علو الهوى اي اعلاه وتصوب نزل اعلم ان زيادتها في الخبر في النفي كليس وربما في الاستفهام بهل قياس فلا يقال ازيد بقايم كما لا يقال في ان التاكيد ان زيدا بقايم وقد اضمرت الباء مع لفظ الله في القسم كثيرا ومع غيره قليلا وابقي مجرورها على اعرابها كما في الله لافعلن وفي قوله روبة خير لمن قال له كيف اصبحت التقدير بالله لافعلن وبخير اصبحت فاضمر الباء وابقي الجر وعلى اعرابها وقد يحذف الباء وينصب مجرورها بفعل القسم نحو الله لافعلن والواو للقسم مبدلة من الباء وانما ابدلت الواو منها لما بينهما من المناسبة لفظا لكونهما شفويتين ولان الواو للجمع والالصاق كالباء ولا تدخل الواو المضمر فلا يقال وك كما يقال بك وكذلك لا يستعمل فعل القسم معها فلا يقال اقسمت والله ولا يستعمل في قسم السوال ايضا فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني وذلك لكونها فرعا على الباء وبدلا منها فانحطت بهذه الشروط الثلثة حطا لها عن رتبة اصلها والتاء بدل منها اي من الواو كما في ودات وتراث وتختص التاء مع الشروط الثلثة المذكورة في الواو بالله اي بلفظة الله يقال تالله وحكي الاخفش ترب الكعبة ولا يظهر الفعل معها اي مع الواو والتاء كما عرفت والميم في من ربي ومن الله للقسم حال كونها مكسورة فيمن لم يجعلها مقبوضة من ايمن بل جعلها بدلا من الواو كالتاء لكون الميم شفوية كالواو وحكمها اي حكم الميم حكم التاء في اختصاصها بلفظ الله مع الشروط الثلثة الا انها اي التاء للتعجب بخلاف الميم لا يستعمل في التعجب بخلاف التاء في تالله يبقى على الايام مبتقل جون السراة رباع سنه غرد ابتغل الحمار وشبعا اي رعى البقل والجون الاسود وهو من الاضداد وسراة كل شي ظهره ووسطه والجمع سروات في الصحاح يقال للذي يلقي رباعيته رباع مثل ثمان فاذا نصبت اتممت قلت ركبت برذونا رباعا وغرد الطاير فهو غرد من التغريد وهو التصويت اي تالله لا يبقي على الايام الحمار الموصوف بهذه الصفات بل يدركه الموت وفيه معنى التعجب وايمن الله مفتوحتين ضم الميم

او مفتوحة ابن لعدم ونوع الضمة في الحروف البسايط يعني ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والتا لحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف واحد وانما كسر با الجر لاجل موافقة معمولها فلو كانت الميم المضمومة غير مفتوحة بل موضوعة على الضم لزم ان يكون الكلمة الموضوعة على حرف واحد مضمومة وهي غير موجودة في كلامهم ويقال ان المضمومة ايم موضوعة مبدلة من الواو كالمكسورة واللام للاختصاص بالملكية وبغيرها مكرلة الفعل نحو شكرت لزيد فان معنى الشكر تقتضي متعلقا بكلمة اللام والمال لزيد والجل للفرس وللقصد الى تحصيل نحو حضرته للاستفاع به وللعاقبة نحو لزم الشر لشقوته ولدوا للموت وهو فرع للاختصاص كان لزوم الشر للشقوة وولادتهم للموت وللعلة نحو ورت للخوف اي الاختصاص كان لزوم وهي راجعة الى الاختصاص اذ الفرار مختص بالخوف والفرق بين التي للقصد والتي للعلة ان الاولى للعلة الغائية والثاني للعلة الفاعلية وقد جاءت اللام للقسم مع التعجب نحو لله لا يوخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام التي يستحق التعجب منها فلا يقال لله لقد قام زيد ويكون اللام مزيدة في النصب نحو ردف لكم اي ردفكم لان ردف يتعدى بنفسه واما اللام على المعمول المقدم على الفعل نحو ان كنتم للرويا تعبرون فقد قال الشيخ عبد القاهر الاجود فيه ان لا يكون مزيدة وتكون موكدة لعمل الفعل وناصرة لعمل الفعل لان المعمول اذا تقدم عليه ضعف عمل العامل فيه وفي يا لزيد لان اصله يا زيد فاللام زايدة وعند سيبويه غير زايدة بل معدية لادعوا المقدر لضعفه بالاضمار وعن المبرد معدية لحرف النداء القايم مقامه فيحمل على الجار على يا لزيد واما من حمله على ذلك فيكون اللام غير جارة بل مفتوحة من ال ويكون مزيدة مع الجر في نحو قوله يا بوس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا اي يا بوس الحرب فاللام زايدة في المجرور وفي لا اباك على ما ذكره من ان اللام مزيدة لتاكيد معنى الاضافة لحق النفي وقد اضمرت اللام في لاه ابوك اي لله ابوك اضمر لام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف وبني لتضمن الحرف وقال الخليل انه مجرور باللام المقدرة وفي للظرفية اما تحقيقا او تقديرا نحو المال في الكيس ونظر في الكتاب فان الكتاب مشتمل على النظر اشتمال الظرف على المظروف وقالوا انها بمعنى على في ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع وعدل عن الاصل وهو كونها للظرفية على ضرب من الاستعارة قال جار الله توهم انها بمعنى على في قوله في جذوع النخل على

على

على الظاهر والحقيقة انها باقية على اصلها التمكن المصلوب في الجذوع تمكن الكاين في الظرف والتحقيق فيه ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء فهو موضع في وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع على نحو زيد على السطح وكل ما كان فيه معنى الاستقرار ومعنى الاستعلاء فهو صالح لهما منه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك وكي للغرض والتعليل نحو كيمه عند البصريين فانها حرف جر دخلت على ما الاستفهامية كدخول اللام التي بمعناها عليها في لمه فحذفت الالف كما في لم ولا يدخل كي الجارة على قول البصريين الا على ما الاستفهامية واما اذا دخلت على الفعل المضارع المنصوب نحو جئتك كي تكرمني فيحتمل عندهم ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مقدرة بعدها ان وعند الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف ناصبة ويقدرون في كيمه ان الفعل المقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قال الله جئتك فتقول كيمه اي كي افعل ماذا قال جار الله في المفصل وما اري هذا القول بعيدا من الصواب قال ابن الحاجب في شرحه تقريبه من الصواب متوقف على ثبوت امرين ولم يثبتا بعض ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل لانهم يقدرون بكي افعل ماذا مع انه لا ينتصب الاستفهامية عليه والثاني انه يكون ناصبا حرف معه ولم يثبت مثل ذلك ولو قلت لقايل اضرب زيدا لن زيدا لم يجز الا ان يمكن دفع الامر الاول بان المقدر كالمعدوم فيجوز ان يجعل المقدر موخرة وان لم يجز استصحابها في اللفظ موخرة على انا نقول لم لا يجوز بقاء حرف الناصب وحذف الفعل المنصوب كما يجوز بقاء الحرف الجازم وحذف الفعل المجزوم في قولك خرجت ولما اي ولما يخرج ورب للتقليل في اصل الوضع نقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا انكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيا وان كان قليلا ويختص رب بالنكرة لانها علامة القلة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير العلامة نصا في احد المحتملات وهو النكرة المحتملة للقلة والكثرة بخلاف المعرفة فانها افاد التعلق القلة بحدها كالمفرد والمثنى والمعارف على الكثرة وحدها كالجمع ظاهرة كانت النكرة نحو رب رجل او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين واجيز والمجيز سيبويه ورب رجل وغلامه مستطلبين لكونه معرفا او غلام له فيكون غلام نكرة وقد عرفت تحقيق ذلك من انه انما يجوز ذلك لان الضمير في غلامه نكرة ولا حاجة الى هذا التقدير بخلاف رب رجل وزيد لان زيدا معرفة والنكرة الظاهرة يلزمها الوصف بمفرد نحو رب رجل كريم او جملة نحو

رب رجل ابوه منطلق لتحقيق التقليل لان النكرة موصوفا اقل منه غير موصوف وقوله وقوله ان تشتلوك فان فتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اراد فان هو ورب نكرة غير موصوفة فاجاب عنه بتقدير الفعل تقديره هو عار فيكون هو مبتدأ وعار خبره والجملة صفة للنكرة ولها التاخر بعد الفعل المسلطة هي رب اياه اي الفعل على الاسم والمراد بالتسليط ان الفعل لا يعمل في الاسم الا بواسطة رب كما يتاخر باقي حروف الجر المسلطة الفعل على الاسم عن الفعل نحو جلست على السطح وانما لا يتاخر لانها لانشاء التقليل وله صدر الكلام او لتضمنها معنى النفي الذي له صدر الكلام وفهم الشارح من قوله المسلطة الى اخره انه تعليل لعدم جواز التاخير وبنى على ما فهمه ما بنى وليس كذلك لانه اشارة الى تعليل جواز تاخير باقي حروف الجر ليكون ذلك داعيا للنفس الى طلب تعليل عدم جواز التاخير في رب ويجي هذا الفعل محذوفا على الاكثر لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل يفهم منه ان تقدير الكلام رب رجل ادركت فحذفت للعلم به كما حذف مع الباء في بسم الله والمعنى ابتدأت بسم الله ويلزمها اي الفعل المضي لانه للتقليل ما ثبت قال العلم لانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل وانما يعلمه الله فلهذا ورد في الكتاب العزيز بلفظ المضارع وهو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا متاول لان الفعل فيه ماض وتاويله بان ما اخبر الله تعالى عنه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل واذا كان كذلك كان يود بمنزلة ود واللنكرة المعرفة يلزمها التفسير بنكرة منصوبة وهذا الضمير عند البصريين مجهول يرمي به من غير قصد الى ظاهر يتصل بقصده ثم يميز لابهامه كما في نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون هذا الضمير عندهم الا مفردا وان كان مميزه مثنى او جمعا او مونثا وعند الكوفيين مطابق راجع الى مذكور كان قايلا قال هل من رجل فقيل له ربه رجلا ولذلك يثنى ويجمع ويذكر ويونث عندهم على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء الكافة ولا يكون لها محل من الاعراب لكونها معنى قلما وبمعنى حرف النفي الداخلة على الجملة وربما عملت مع ما وتكون ما زايدة كانه قال نحو ربما ضربة بسيف صقيل دون بصري وطعنة نجلاء ويشعل من مكفوفة بما بمعناها اي بمعنى رب نحو لما افعل قال المبرد اريد لربما افعل وانشد المبرد وانا لما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم وتجر رب بعد الواو كثيرا في الشعر الا في النثر والعمل لها اي لرب المقدر دون الواو فان الواو للعطف فان كان قبل الواو ما يصح العطف عليه فكونها

ولهما

لها هو وان لم يكن قبلها شي كما في اول القصيدة فالجر بعد معطوف عليه كقوله وقايم الاعماق كانه قال رب هول قدمت عليه وقاتم الاعماق خلافا للكوفيين والمبرد فانهم قالوا ان الواو كانت حرف عطف لكن لما صارت بمعنى رب وقايمة مقامها وزال عنها معنى العطف عملت بنفسها عمل الجر وقد جي الاضمار اي اضمار رب بعد الفا نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمايم محول اي فرب امراة حبلى وذات رضاع قد اتيتها ليلا فشغلتها عن ولدها الذي علقت عليه العوذ وقد اتى عليه حول كامل والتمايم جمع تميمة وهي عوذة تعلق على الانسان وقيل هي خرزة وقد يجي الاضمار بعد بل في قوله بل بلد ذي صعد واصباب الصعد جمع الصعود وهو المرتفع من الارض خلاف الهبوط والاصباب جمع الصبب وهو ما انحدر من الارض اي رب مفازة ذات ارتفاع وانخفاض واعلم انه لا خلاف بينهم ان العمل لرب المقدر بعد الفا وبل واما اضمار رب بدون هذه الاحرف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة من جلله فشاذ في الشعر ايضا وعند الاخفش والكوفيين هي اي رب اسم مرفوع المحل بالابتداء ولا خبر لها لا خبر له بتوهم قولهم قل من رجل الا زيد على المختار وعند البصريين انه حرف جر لا اقتضاء لازم حرف الجر معها اي مع رب وهو التعدية بمعنى العام وهو امضاء الفعل الى المفعول بواسطة حرف الجر على معنى انه لولا الحرف لم يفض الفعل اليه واقتضاء اللازم يدل على اقتضاء الملزوم وان قلت ان اللازم منتف لان التي اكرمت في نحو رب رجل كريم اكرمت متعد بنفسه قال الشارح وفيه نظر اما اولا فلان حروف الجر ليست كلها معدية واما ثانيا فلان انتفاء اللازم ممنوع لانه قد ذكر ان رب هي المسلطة للفعل على الاسم ولا معنى للتعدية الا هذا اقول على ما فسرنا التعدية به من المعنى العام اندفع نظره في معنى الملازمة والعجب منه انه قال ولا معنى للتعدية الا هذا اي التسليط ومع وجوده في جميع حروف الجر وكذلك يندفع نظره في منع انتفاء اللازم لان تسليط رب الفعل على الاسم اما ذكره المصنف لا الاخفش في قوله المسلطة هي اياه على الاسم وقوله لا يكون حجة على الاخفش على انا نريد انه لا تسليط هنا حقيقة بواسطة رب واجاب المصنف عن هذه الحجة بانها حرف جر وقع في الكلام على حرف من اذا كانت لاستغراق الجنس كقولك ما جاءني من رجل فكما انها مفيدة لاستغراق الجنس وان لم يكن فيها وصلت معنى الفعل الى الاسم كذلك رب يكون مفيدة معنى التقليل وان لم توصل معنى الفعل الى الاسم وفيه نظر وقال صاحب المغني في الجواب ان الفعل المتاخر

المفعول ان يضعف عن العوامل ولاسيما اذا اوجب تاخر الفعل كما في رب فيعمل الحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وفيه نظر
لان الضعيف عن العمل انما يعمل عادة باللام التي تفيد اختصاص معموله بالمفعول فلا ينكر عملها فيجوز رب ضربت ولا نا ضا
اريد وكونها اي كون رب في مقابلة الخبرية لانها باعتبار اصل الوضع للتقليل نحو رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا
الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس وكم الخبرية اسم فكذا مقابلها والظاهر الاقوى هو مذهب الاخفش والكو
لما ذكر من الدليلين ولانه لو كانت حرف جر لما جاز ان يقال كم رب رجل كريم اكرمته كما لا يقال الزيد ضربته لان الفعل
الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا وقال البصريون انها لو كانت اسما لاخبرت عنها ولجرت بالاضافة كما في اخواتها وفي الملازمة
نظر ويستعمل رب للتكثير حتى صارت فيه كالحقيقة ووجه ذلك ان المادح بها يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير
قليل بالنسبة الى الممدوح بها والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو وقد يتعين كون الكاف حرفا لان صلة الموصول انما يكون
جملة اذا جعلت الكاف حرفا ولا يجوز ان تجعل بمعنى المثل ويكون المبتدا محذوفا اي الذي هو مثل زيد لان حذف صدر الصلة
في غاية القلة او استعمال نحو الذي كزيد شايع كثير فلا يكون اسما او الذي كان كزيد يجوز فيه ان يكون الكاف حرفا وان يكون اسما
ويستعمل الكاف للقران في الوقوع اذا الحقت ما الكافة بها نحو كما حضر زيد قام عمرو اي قارن القيام والحضور في الوقوع وقيل
انها في قوله تعالى وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا للتاكيد الوجود لا للقران في الوقوع لان التربية واقعة من الوالدين والرحمة
لهما مطلوب وقوعها لقوله رب ارحمهما فالكاف لتاكيد وجود الرحمة اي اوجد رحمتهما ايجادا محققا كما اوجدت تربيتهما
الي ايجادا محققا في الزمان الماضي ويجوز ان يكون الكاف فيه للتشبيه مضمون الجملة بمضمون الجملة كما في قوله اجعل لنا الها كما
لهم الهة وقد يجي كما بمعنى لعل ودية لا تشتم الناس كما لا تشتم اي لعلك لا تشتم ويكون الكاف المحقة بها ما الكافة تلغو معان ويكون
الكاف مزيدة في المنصوب عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شيء وقيل المثل صلة وزايدة لا الكاف لكن زيادة الكاف اولى
من زيادته لان زيادة ما هو على حرف اولى ولاسيما اذا كان حرفا ويحتمل ان لا يكون واحد منهما من الكاف والمثل صلة ويكون
الكلام لنفي المثل بطريق الكناية وهي الانتقال من اللازم الى الملزوم فانك نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان
لمثل الله مثل لكان الله تعالى مثل مثله كما في قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وذلك لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ولو

كان ان

كان ان نحو وصاليات ككما يوثفين يجوز ان يكون الكاف الثانية تاكيدا للاولى لا زايدة ويجوز ان يكون احدهما زايدة ويكون مزيدة
في الجر عند دخول مثل عليها نحو فصيروا مثل كعصف ماكول اي كزرع الا حب وبقي تبنه ويحتمل ان لا يكون الكاف مزيدة بان يجعل
مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما في قولهم يا تيم تيم عدي ويكون الكاف لتاكيد معنى المثل كانه قال مثل عصف
ويكون مزيدة في المرفوع نحو عندي كذا درهما عند بعضهم وليس بذاك الذي قاله لقلة البعض من زيادة الكاف في المرفوع وهو فيا
والا لجاز ان يقال عندي ذا درهما بمعنى كذا وقال بعضهم ان الكاف مرفوعة المحل على الابتداء بدليل توهم ان كذا درهما مالك
برفع مالك والاولى ان يقول ان كذا مركب جعل ككلمة واحدة بمعنى كم واذا اعرب الجر بمعنى التشبيه والاشارة وقد يكون اسما
ويتعين اسميتها بدخول من عليها نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن ثغر مثل البرد الذي يذوب للطافته ولا يدخل الكاف المضمر
اجتناب الكاتبين في خطاب المضمر نحو كك فطرد المنع في الكل واستغنا عنها بالمثل وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت حلاكا
فانما جاز دخولها عليه نظرا الى ما جاء في الشعر نحو قول العجاج فاصبحوا مثل كما وهو بالحق الذنابات شمالا كثبا اوام او عالها
اوائل اوفات اليمين نحو يمينا بكثب شاكا دخول الكاف على ضمير المؤنث وهو قوله كها والذنابات موضع بعينه والكثب القرب واوام
ما هضبة وكذب عن الطريق بكثب نحو اي عدل الصفحا وحشي قرهب بانه من صائد رماها والضمير في بحو عابدا الى الحمار اي انه
مضى في عدوه ناحية من الذنابات فكانه عدلها عن طريقه وام او عال عن يمينه بالقرب من الموضع الذي عدل عنه كها اي كالذنابات
واقرب اليمين بينه وبينه الموضعين ذا ما بين كلا الموضعين ومن طريقه واحد لا انه يجوز في عدوه فيصير الذنابات ان مال اليها
في العدو واقرب منه ام اوعال وانه مال في العدو الى ام او عال صارت اقرب اليه من الذنابات وانهم او عال معطوف على الذنابات
ويجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء وخبره قوله كها وتتصل بها ما كافة اي الكاف ما كافة وقد عرفت معاني الكاف المتصلة
ما الكافة بها واعلم انه لا يتعلق الكاف المكفوفة بها عن العمل متعلقا لان حرف الجر انما يطلب المتعلق ليكون المجرور مفعولا حقيقة
فاذا لم يكن هناك مفعول فلا يطلب فعلا وعلى للاستعلاء اما حقيقة او مجاز انحو امرت عليه وعليه دين كانه تحمل
ثقل الدين على عنقه او على ظهره وكونها بمعنى مع نحو ذلك على جلالته يفعل كذا اي مهما راجع الى الاستعلاء كان المعنى انه مرتفع
لزوم الراكب مركوبه ويكون على اسما اذا كانت مجرورة المحل بمن نحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظموها تصل وعن قيض بزيزا مجهل

الظهر الاسم من ظمي ظما وصل السما وغيره يصل صليلا اي صوت وجاءت الخيل تصل عطشا وذلك اذا سمعت لاجوافها
صليلا اي صوتا وعن للبعد والمجاوزة اي ليعد شي عن مجروره ابسبب احداث مصدر والفعل المعدى بها نحو رمت عن
القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي ونحو اطعم عن الجوع اي بعده عنه بسبب الاطعام وهذا الحديث عن فلان اي منقول
عنه وللبدل اي ويكون عن للبعد فترى عن بعد في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي طبقا بعد طبق قال بعضهم ان عن بمعنى بعد
والاولى ان يقول انها باقية على معناها ويكون المعنى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه في الشدة فيكون كل طبق
اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا والمراد منه التكثير والتكرير لا التثنية اذ ليس المراد طبقين فقط وانما المقصود
على انواع مراتب التكثير وهو الاثنان للتخفيف ويكون عن اسما اذا كان مجرورة المحل بمن في نحو هو جاءت من بلد دياجوه
من عن يمين الخط او سماهج في الصحاح سماهج جزيرة في البحر تعرب بالفارسية ماس ماهي عربتها العرب ومذ ومنذ اعلم انه لا نجد
ما بعد مذ ومنذ فالاكثر على انها حرفا جر وقال البصريون انهما اسمان وما بعدهما هي ورباعا فيهما اليه نحو مذ كم سرت فمذ
حرف جر لايصال الفعل الذي كما لبا في بكم رجل مررت كانه قيل امذ عشرين يوما ام ثلثين وهما يدل على كون مذ حرفا قولهم
انت عندنا مذ الليلة لان المعنى انك استمرت عندنا مذ الليلة فمذ قد اوصل الاستمرار الى الليلة كما ان في كذلك في انت
عندنا في الليلة واذا كانت مذ حرفا كانت لابتدا الغاية في الزمان كما ان من لابتدا الغاية في المكان الا ترى انك اذا
قلت خرجت من البصرة دل على ان البصرة اول مكان الخروج ولا يدخل نحو المضمر بالاستقراء وقد يكسر ميمها اي ميم مذ والظاهر
من هذا الكلام ان الكسر لم من دون منذ وليس كذلك لان بني سليم يكسرون ميمها جميعا على ما نقل ابن مالك والشيخ الرضي
عنهم ومنذ في معناها اي في معنى مذ في انها لابتداء الغاية في الزمان الا ان المبرد يدخلها على المضمر بهذا الكلام
تصريحا على ان المبرد انما يدخل منذ على المضمر وليس كذلك لان المبرد يدخلها جميعا على هذا المضمر قال ابن السراج وقال
ابو العباس والنحويون المنسوبون الى حقيقة النحو مجمعون على ان مذ لا يضافان الى المضمر ولا منذ لا يقولون يوم الجمعة
ما رايته منذه فيمن جعلها حرفا ولا منذ هو فيمن جعلها اسما قال ولا ارى ذلك الا جايزا وانما ابو هذا كما ابى
مثله في قوله ذو وحتى وكان الشيخ هذا اخر كلام ابن السراج فعلى هذا لو قال بهذه العبارة ومذ ومنذ لابتدا الغا

في الزمان ولا يدخلان المضمر وقد يكسر ميمها الا ان المبرد يدخلها على المضمر لكان اولى لما ذكرنا مع ان الاغلب على مذ ان يكون اسما
لانها منقوصة وانما يكون النقص في الاغلب في الاسماء وفي الافعال فمن جعل مذ في الحرفية اصلا والحاق منذ بها على
ما بينهم من كلامه نظر اخر ومذ ومنذ يكونان اسمين بمعنى اول المدة اي اول مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا
كما يكون حرفين بمعناه فيليهما المفرد المعرفة لتعذر وقوعها او وقوع المفرد المعرفة في جواب متى اذ لا يقال متى خرجت فتقول مذ يوم
الجمعة اي اول مدة الخروج يوم الجمعة واعلم انه اذا اريد بهما اول المدة ليس بواجب ان يكون الواقع بعدهما مفردا معرفة وانما
الواجب ان يليهما من الزمان ما يدل على تعيين المذهب وهو الذي يقع في جواب متى لان المقصود بيان زمان مخصوص سواء كان
مفردا معرفة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة او مثنى معرفة نحو ما رايته مذ اليومان اللذان
عاشرتنا بهما الا انه لم يكن العدد مرادا ويكون معناه من اول هذين اليومين الى وقتنا هذا او نكرة موصوفة نحو ما رايته مذ يوم
لقيتني فيه ويكونان اسمين بمعنى جميعها اي جميع مدة ذلك الفعل من اولها الى اخرها فيليهما النكرة الدالة على العدد لتعذر
وقوعه في جواب كم معنى كلامه انه لا يجب ان يليهما المعرفة وانما يجب ان يليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا
او غيره معرفة او غيرها نحو ما رايته مذ يومان كانه قال امد ذلك يومان واول وقته واخره يومان واذا قلت ما رايته منذ
يوم الجمعة فكانك قلت ما رايته مذ اثنتا عشر ساعة كما تقول ما رايته مذ الشتاء او مذ المحرم اي مذ اربعة اشهر ومذ ثلثون يوما
والفرق بين هذا الوجه اذا اردت به اول المدة هو انك اذا قلت ما رايته مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره كانت
الرؤية منتفية في جميع اجزاء يوم الجمعة ولم يحصل في جزء منه واذا اردت به اول المدة كانت الرؤية منقطعة في يوم
الجمعة بعد ان يكون متصلة في جزء منه وقد يليهما المصدر والفعل وان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلاث نحو
معنى ما رايته مذ سفره او منذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر على
العلم به وقوله على راي اي احتراز عن قول بعض الكوفيين فانه قال ان اصل منذ من الامر كبا وصح الدال الدليل على التركيب
فالمرفوع بعده فاعل لفعل مقدر فتقدير مذ سفره مذ مضى سفره اي وقت مضى سفره فلا حاجة الى تقدير مضاف ح
وهكذا التقدير عنده في مذ يوم الجمعة كما ان التقدير عنده في مذ يومان من اذا ابتدا يومان اي اذ ابتدا اليومان

اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اي من وقت ابتداء يومين ويكونان اذا كانا اسمين سواء كانا بمعنى اول المدة او بمعنى
جميعها وسواء كان الواقع بعدهما المصدر او الزمان والفعل او غيرهما مبتدأين ما بعدهما خبرهما عند جمهور النحاة من البصريين
لان معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رأيته مذ يومان جميع مدة الانتفاء يومان وكان الاصل
مذ ما رأيته يوم الجمعة او مذ يومان نحو نحن الجملة المضاف اليهما المتقدم ما يدل عليها او بني مذ ومنذ لكونهما مبنيين بعد حذف
المضاف اليه على انه اذا كان الواقع بعدهما نعتا فعند سيبويه لا يكونان مبتدأين بل ظرفين مضافين الى الجملة كما عرفت غير
مرة وعند ابن مالك انهما ظرفان ابدا سواء كان الواقع بعدهما نعتا او لا لا استقلال وعلم ما مثال والصحيح عندي انهما ظرفان مضافان
الى جملة صرح بجزئيها او محذوف فعلها بشرط ان يكون فاعلها وقتا يجاب به متى او كم فيكون التقدير في مذ يوم الجمعة ومذ يومان
مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان قال وهو قول المحققين من الكوفيين وانما اخترته لان فيه اجراء مذ ومنذ في الاسمية على
طريقة واحدة مع صحة المعنى بهذا اولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعي التنكير ومن تعريف غير
معتاد ان ادعي التعريف وفيه ايضا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابطة ظاهرة ولا مقدرة هذا اخر كلامه
ولا حاجة على قوله انهما على تقدير مضاف اذا وقع بعد مذ ومنذ مصدر او ان وقيل ان ارتفاعهما على الخبرية وما بعدهما مبتدأ
فان فسرهما هذا القائل باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما فسرهما البصريون بذلك كان قوله باطلا عند الاول اذ ليس
جميع المدة يومان كما يخبر من الجميع بيومين ولانهما على هذا التفسير يكونان اسمين للزمان لا ظرفين لكون تقديمهما
يصحح تنكير المبتدأ المؤخر وان فسرهما بظرف كما تقول في ما رأيته مذ يوم الجمعة اي مع ابتداء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رأيته مذ يومان
اي بين الرؤية يومان فلا توجيه مع ما فيه من جهة المعنى هكذا ينبغي ان يشرح قوله على الاطلاق لا على ما فسر ما شارح
فانه قال او في زمان مضاف فيكونان ح مبتدأين ما بعدهما خبرهما وليس المراد ذلك والظاهر ان الحامل له عليه انه
وجد مصدرا يكونان بالفاء والظاهر انه مصدر بالواو كما في النسخة المقروءة على المص وقوله ولا لحادثهما اي لا لحدوثهما
بما قبلهما معنى لا ينحلها العاطف لخلاف ما يقرأ به سؤال وجواب فالسؤال ان مذ في حال الرفع مع الاسم المرفوع بعده
جملة ابتدائية فلم لم يجز ما رأيته ومذ يومان فيعطف احدى الجملتين على الاخرى ويجوز ذلك فيما مررته بغير نحو ما رأيته

وامره لك يومان والجواب ان قولك مذ يومان وان كان جملة ابتدائية الا انه من حيث المعنى كانه جزء من الكلام الذي قبله لانه
المقصود في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رأيته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم زمان الماضي ولما قلت مذ يومان
وتبين العموم وخصصته فامتزج احدى الجملتين بالاخرى ومما يدل على الامتزاج ان قولك مذ يومان لا يؤدي المعنى المفهوم
من قولك امد ذلك يومان الا بعد ان يتقدم الكلام الذي هو قولك ما رأيته ولو ابتدأت به لم يجز وليس كذلك امده لك يومان
لانه كلام مستقل بمعناه غير مفتقر الى ما تقدمه من غيره ولما جرت الجملتان مجرى واحدة لشدة هذا الامتزاج لا يجوز دخول
العاطف كما في الشرط والجزاء والقسم وجوابه لان مصحح العطف بين الشيئين هو ان يكون لا امتزاج بينهما بحيث لا ينزل شيء منهما
لشدة اتصال احدهما بالاخر لا بمنزلة المتنافيين بكون احدهما اجنبيا من الاخر وحاشا للتنزيه ويكون فعلا عند المبرد
وعدا وخلا للاستثناء وما بعدها اي ما بعد هذه الثلاثة منصوب اذا كانت افعالا ووقع مريبا منها في باب الاستثناء وجاز
حذف حرف الجر مع ان وان قياسا وذلك لاستطالتهما بالصلة ومحلهما مع ما في خبرهما عند حذف حرف الجر النصب عند سيبويه
لانه اذا نزع الخافض ينصب ما بعده كما في نحو واختار موسى قومه اي من قومه ومحلهما الجر عند الخليل كما في قوله ربت حجر
لمن قال له كيف اصبحت اي بخير الثاني من الانواع السبعة الحروف الناصبة للاسم منها اي من الناصب حروف النداء فمن جعل العامل
فيها لا المبرد فانه قال ان المنادى منصوب بحرف النداء لسده مسد الفعل ولذا يمال لكونها بدل الفعل واما من جعل العامل الفعل المقدر
كسيبويه فانه قال المنادى منصوب على انه مفعول به وناصبه الفعل فلا يكون حرف النداء على قوله لا الفعل بصدده وهي اي حروف
النداء يا وايا وهيا للنداء البعيد وما جرى مجراه اي مجرى البعيد من ساه ونائم ومتيقظ لجلاله في جعل يا للنداء البعيد
قال واما قولهم يا الله مع كونه تعالى اقرب الى كل شيء من حبل وريده فلان المنادي لما رأى نفسه بعيدة عن حضرته ناداه بما للبعيد
استصغارا للنفس واستبعادا لها عن مرتبة المدعو وابن الحاجب جعل يا اعمها ينادى بها القريب والبعيد وهو اولى
لاستعمالها بهما والاصل في الاستعمال الحقيقة واي والهمزة للقريب ووا للندبة خاصة اي قولنا وازيد مختص بالندبة
ويا مشترك بين النداء والندبة مع انه قد نقلوا في النداء المحض وهو قليل ومنها الاثنين بجعل العامل الا اي لا في الاستثناء وهو
والزجاج فانهما قالا العامل في المستثنى الا لكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادي والصحيح انه اي النصب للفعل

الثاني من الانواع السبعة الحروف الناصبة حروف النداء

ابلغ

ثانيا ما هو بمعناه كشبه الفعل ومعناه قبلها اي قبل الا بتوسطها لان المستثنى يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وهذا
مذهب البصريين وقال ابو علي الفارسي ان العامل استثنى حكي ان عضد الدولة سأله ذات يوم في الميدان فقال لم لا تقول امتنع
فقال هذا جواب ميداني وانما اذكر الجواب الصحيح اذا رجعنا قال الشيخ الرضي لا يلزم ذلك الاعتراض لان الفعل ماشيت وورود كلام
العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه اقول ان لم يلزم عليه هذا الاعتراض لكن يلزمه اعتراض اخر وهو انه يجمع بين
فعل او حرف يدل على معناه لا باظهار ولا باضمار ولو جاز ذلك لنصب ليت وكان وما باضمار تمنى واشبه وانفى وبعضهم جعلها اي الا
عاملة في المستثنى في نحو ما ضرب الا زيد كذا اي حيث لا يتقدمه فعل ولا يتضمن معناه ومنه اي ومما يكون العامل هو الا بعد الا
الفعل والمتضمن لمعناه ما يذكر في المسائل الست الجبرية قال المص هي في بيان المعادلات التي تقع بين العدد والجذر والمال
ويتولد منها ست مسائل ثلث مفردة وثلث مقترنة فالمفردة هذه جذر يعدل عددا او مال يعدل عددا او مال يعدل جذورا
والمقترنة هذه مال وجذور يعدل عددا ومال وعدد يعدل جذورا ومال يعدل جذورا وعددا فهذه هي معظم اصول الجبر
والمقابلة وفي شرحها طول خارج عن الغرض من نحو شيء الا واحدا ومال الا شيئا يعادل كذا فان العامل هنا الا لسرها
نقص اذ المعنى شيء ينقص ان منه واحد كما تقول شيء يستثنى منه واحد وكذا في الاستثناء المنقطع العامل الا لسرها
وقع نحو ما جاء في احد الا حمارا اي بل حمارا والاكثرون من المتأخرين على انها اي ان الا هنا في المنقطع في معنى لكن فقالوا
انما هي الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها ولا بد لها اي لالا بمعنى لكن من تقدير الخبر في الاغلب فتقدير ما جاء في احد الا
حمارا لكن حمارا جاء كما ان التقدير في جاء في القوم الا حمارا لكن حمار لم يجئ ومنها اي ومن الناصبة للاسم الواو بمعنى مع فمن
يرى العمل لها كعبد القاهر وقد مر في اول القسم الثالث بيان اختلاف العامل في المفعول معه الثالث من الانواع السبعة
الحروف الناصبة للفعل المضارع وهي ان للاستقبال نحو اريد ان تخرج وان التي تقع بعد العلم وما يؤدي معناه كالتبين
والتيقن والانكشاف هي المخففة من الثقيلة لا الناصبة للفعل سواء كانت على المضارع او الماضي مثل علمت ان سيقوم
وان لا يقوم التقدير انه سيقوم وانه لا يقوم وذلك لانه لما شابهت المخففة من الثقيلة ان الناصب للفعل لفظا ومعنى
الزم قبل المخففة فعل التحقيق للدلالة من اول الامر على انها هي المخففة لا الناصبة التحقيق بان المخففة التي قبلها فعل التحقيق

نواصب المضارع

اولى

اولى وكذا ان التي تدخل الماضي الواقعة بعد العلم هي المخففة من المثقلة نحو قوله ليعلم ان قد ابلغوا اي انه والشارح فهم من كلام
المصنف ان الداخلة على الماضي هي المخففة سواء كانت بعد العلم او لا ومثل بنحو عجبت من ان قام وقال اذ لا يمكن ان تكون ناصبة
الفعل ليس مضارعا لكن النتصي عن توجيه هذا بالتحقيق حقيق والى ان الى التنبيه طريق وذلك لاتفاقهم على دخول ان
المصدرية على الماضي والمضارع وقوله في التعليل اذ لا يمكن ان تكون ناصبة اقول اذا دخلت على الماضي لا يكون ناصبة بل انما يكون
لمجرد المصدرية وان التي تقع بعد الظن فيها الوجهان من كونها مخففة من الثقيلة والفعل بعده مرفوع لان الظن باعتبار رجحان
الفعل شابه العلم ومن كونها ناصبة لان الظن باعتبار رجحان الفعل لاحتمال النقيض كان مخالفا للعلم فالحق بسائر الافعال
التي تقع بعدها الناصبة كقوله تعالى وحسبوا ان لا يكون فتنة فانه قرئ بالرفع والنصب وان المخففة وان الناصبة كلتاهما مصدريتان
تكون الفعل معهما بتقدير المصدر ولن معناها نفي الاستقبال اي هي نفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام كما في نحو قوله لن
ابرح الارض حتى يأذن لي ابي فان التأبيد يحقق واقع للدوام وهي اوكد من لا فان لا يدل على نفي اصل الفعل نحو لا اقوم فاذا اردت
المبالغة قلت لن اقوم واذن جواب لقول وجزاء الفعل وانما تعمل اذن النصب بشروط ثلثة اذا كان ما بعدها مستقبلا اي خاليا
من عامل اخر فيه ومستقبلا والشرط الثالث ان لا يكون مفصولا بينها والفعل واذن يعبر القسم والدعاء والنداء نحو اذن اكرمك
لمن قال انيك فاذن اكرمك جواب لقوله وجزاء لفعله ولو قلت انا اذن اكرمك ابدا في اذن اكرمك او ان تأتيني اذا انك او والله اذن لا
اما اذن اظنك كاذبا لمن يحدثك فالالغاء اي فالغاء اذن واجب اما في الامثلة الاربعة الاول فلان اذن معتمدة على ما قبلها وما
قبلها يقتضي ان العمل في الفعل الواقع بعد اذن فالغاء اذن لانها غير موضوعة على العمل حتى لا يجوز الغاؤها الا ترى انه يقع حيث
لا يكون عمل نحو انا اذن فاعل كذا واما في المثال الاخير فلان الفعل لما كان حالا لم يعمل فيه اذن لان هذا الباب مبني على الاستقبال
الا ترى ان ولن وكي لا تحلط هن في الحال وكذا يجب الالغاء في قولك اذن قائما اكرمك لان اذن من نواصب الفعل التي لا يجوز الفصل
بينها وبين الفعل وانما يجوز الفصل باحد الاشياء الثلثة المذكورة نحو اذن والله اكرمك واذن رحمك الله اكرمك واذن يا زيد
اكرمك لكثرة دوران هذه الاشياء في الكلام واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء نحو ان تأتني اكرمك واذن او فاذن اكرمك فالوجهان
من اعمال اذن باعتبار انها في صدر جملة مستقلة والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها ومن الغائها باعتبار كون ما بعدها

من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض فيكون اذن متوسطة معتمدة على ما قبلها او يجوز في اكرمك في مثال الجزم على تقدير انا اكرمك
واكرمك ويجوز الرفع على الاستيناف على تقدير وانا اذن اكرمك وجاز الفصل بينهما اي في اذن بينها وبين الفعل المنصوب
بها بالقسم والنداء والدعاء اي اذا كرخاصة نحو اذن والله اكرمك بخلاف اخواتها نحو ان ولن وكي واذن فانه لا يجوز الفصل بينها باحد
هذه الاشيا الا ان اذن بواسطة جواز الغائها صارت متصرفة فاغتفر فيها الفصل وكي للتعليل نحو اسلمت كي ادخل الجنة
والنصب اي نصب الفعل الواقع بعد كي الواقعة بعد اللام في مثل لكي يعلم الناس اني امرأ انيت المعيشة من بابها اي
بكي بقطعا اي قوله قطعا نظر لان مذهب الاخفش والخليل ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بها بتقدير ان وقد
يظهر كما في قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيدا بلقع وبعضهم ان تقدم اللام عليها في لكيلا تاسوا
وتاخرها عنها في قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني ... كي المتاخرة بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة بدل من كي المتقدمة
ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصب وحملوا ان في كيما ان يطير زائدة او بدل من كي وزيادة اللام في
كي لتقضيني ونحوه اي في غير ما يكون كي مصدرة باللام جاز ان يكون النصب بها اي بكي وبان يكون باضمار ان مذهب
البصريين ان كي قد يكون ناصبة بنفسها كالتي وجاز ومعه تعين هذا انه يجوز ان يقال على التوهم في نحو اسلمت كي ادخل الجنة
ان النصب بكي او بان المضمرة بعدها واعلم ان قوله جاز ان يكون بها او باضمار ان ليس على اطلاقه لان مذهبهم ان كي اذا دخل
عليها اللام ناصبة لا غير معنى والتعليل مستفاد من اللام وجاز الاظهار اي اظهار ان في مثل قوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا ولا يجوز تقدم معمول الفعل المنصوب بعد كي عليها او لم يجز ان زيدا كي اضرب لانها اما جارة
او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما كما لا يجوز تقديم معمول الفعل بان عليها نحو اريد زيدا ان تضرب خلافا للكسائي
فانه اجاز هذا التقدم وقوله وتسعفا ... عنك جابرا ان تسالي مما يعضد مذهبه لان جابرا معمول تسالي وقد تقدم على ان والزام
بجعل المنصوب وهو جابرا حالا سواهي على ما حكاه ابن السراج وقال الشيخ الرضي التقدير ان تسالي تسال ابن جابرا او
من الانواع السبعة الحروف الجازمة له اي للفعل المضارع وهي لم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي ولما في
في النفي والقلب فلو كان لما في الاصل لم زيدت عليه ما كما ان زيدت في ان ماوانما او لخص بسبب هذه الزيادة باشيا

جوازم المضارع

بالاستغراق

بالاستغراق اي باستدادها مع حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم وقدم النفع متصل بحال التكلم بخلاف
لم فانه يجوز ان ينفصل بنفيها من الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم وجواز حذف الفعل المنفي بها في السعة
ان دل دليل عليه استغنا بها عنه الفعل نحو سارت المدينة ولما اي لما ادخلها بخلاف لم فانه لا يجوز حذف نفيها في
السعة وتستعمل لما في الاغلب في نفي الامر المتوقع واللام للامر وجاز اضمارها اي اضمار اللام في ضرورة الشعر نحو محمد تفد
نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي ليفد وجاز الفرا حذفها في النثر قال الله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا
الصلوة فانه في الاصل ليقيموا او لا يجوز ان يكون جزمه لكونه جوابا للامر لشذوذه او لاستبعاده ان يكون القول سببا للاقامة
ولا استبعاد في ذلك لانه يكفي في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا ايضا على اشيا اخر نحو توضا تصح صلوتك
ولا للنهي فانها جازمة بخلاف لا للنفي ويجي لا للنهي للمخاطب والغايب على السوا بخلاف اللام فانها لا تدخل المخاطب في الاغلب
وقد تدخله ليعتبر الله الخطاب واللام الغيبة فيعم اللفظ بمجموع الامرين مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم
غايبا كما قرى في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وان للشرط والجزاء وقد مر حكمهما اي حكم الشرط والجزاء لا حكم لا وان على ما قال
الشارح اذ لا فايدة لتخصيصهما بالذكر لانه مر ايضا حكم لم ولما ومن شانها اي من شان ان ان يلزم الفعل لفظا نحو ان تزرني
اكرمك او تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك اي ان استجارك احد وقلما يحذف معها اي مع الفعل من غير شريطة
التفسير فانها يحذف معها في الاغلب كما في الاية ونحو قوله ان العقل في اموالنا لا نضيق به ذرعا وان صبرا فنصبر للصبر اي فيحيا
لانه حذف الفعل من غير شريطة التفسير والعقل الدية وصفت بالامر ذراعا اي ضاقت ذراعي به اي لم اطقه ويقال اصبره صبرا
اذا قتله قصاصا واصله الحبس حتى يقتل اي ان طولبنا بالعقل لا نضيق به ذرعا اي نطيق اداءه وان حبسنا للقتل
قصاصا فنصبر اي فنحبس انفسنا لذلك الصبر اي لذلك الحبس للقتل اي فنصبر للقتل قصاصا فالعقل فاعل فعل محذوف
من غير شريطة التفسير اي اذا كان العقل ومن شانها ان شيا مما في حيزها لا يتقدم عليها كالاستفهام سوا كان ذلك الشي
معمولا للشرط او للجزاء فلا يقال زيدا ان تضرب يضربك وزيدا ان جئتني اضرب فالجزم وانما يجوز الرفع ليكون الشرط متوسطا
وزيدا اضرب دالا على جوابها اي ان جئتني فزيدا اضرب وانما لا يجوز ذلك لاقتضائها صدر الكلام ولذا اي ولامتناع تقديم

ما في حيز الشرط عليه قيل في ايتيك ان تاتني ان الجزاء محذوف وما تقدم وهو اتيك كلام وارد على سبيل الاخبار دال على الجزاء المحذوف
وهو مذهب البصريين والا يكن واردا على سبيل الاخبار بل هو جزاء كما هو مذهب الكوفيين يلزم الجزم لانه مضارع كان الشرط
واذا كانا مضارعين وجب الجزم ويلزم دخول الفاء على ما تقدمه اذا كانت جملة اسمية او غيرها مما لا يصلح ان يقع شرطا وان
ينبغي ان لا يجوز انت طالق ان دخلت الدار كما لا يجوز ان دخلت الدار انت طالق ويلزم جواز عمرا ان تضرب زيدا اضرب على
يكون عمرا مفعول اضرب لان المعمول يقع حيث يقع العامل والمفروض جواز تقديم ما في حيز ان عليها ويلزم جواز اضرب
غلامه ان يضرب زيد لعود الضمير في غلامه الى زيد لان اضرب غلامه لو كان جزاء لكان زيد المتاخر لفظا متقدما معنى
لان رتبة الشرط قبل رتبة الجزاء فينبغي ان يجوز ذلك كما يجوز ضرب غلامه زيد وهو سوا وهو ان ما تقدم ان كان كلاما
واردا على سبيل الاخبار ولم يكن جزاء فينبغي ان يحكم بوقوع الطلاق جزما في قولك انت طالق ان دخلت الدار لانه لا
تعليق فيه لان التعليق انما يكون في الجزاء وهو ليس بجزاء فاجاب عنه بان ما تقدم وارد على سبيل الاخبار وان كان
ما تقدم في حكم المعلق على الشرط في الاحكام فيكون جوابا من حيث المعنى اتفاقا فالتوقف مفرع على حصول الشرط وهذا
لم يحكم بالاقرار في قولك علي الف درهم ان دخلت الدار ولو قلت زيدا ان تضرب اضرب لم يجز نصب زيد باي الفعلين
لانه اذا لم يجز ان يتقدم على ان فعلي الشرط والجزاء لم يجز ان يتقدم معمولها والكسائي يجيز نصبه بالفعل الاول وهو
الشرط كما يجيز تقديم معمول الناصب عليها او يجيز هو اي الكسائي والفرا نصبه بالفعل الثاني لتوهم الرفع والتقديم وهو الجزاء
قال ابن السراج قال الفرا وانما اجزت ان يكون منصوبا بالفعل الثاني وان كان مجزوما لانه يصلح فيه الرفع وان يكون متقدما
وكانه قال اضرب زيدا ان تضرب ولو قلت ان زيدا تضربه انك تذكر اسما منصوبا بعد ان قبل فعل الشرط ولم يكن الفعل بعده
مشتغلا عنه بضميره او متعلقه فلك مقال في جوازه لانه لا يلزم منه تقديم ما في حيز ان الشرطية عليها الا ان النصب بعيد
هذا الظاهر عند اصحابنا البصريين وذلك لقوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما في غير ان لكونها
اصل الباب والنصب بما بعده عند الكوفيين لصلاحيته ان ينصب مع عدم اشتغاله عنه بضميره او متعلقه وان كان الفعل
مشتغلا باحدهما كان منصوبا بفعل مقدر على شريطة التفسير بالاتفاق وكذا حكم المنصوب بالجزاء المتقدم عليه يكون

عند

عند البصريين مقدر بتفسيره هذا الظاهر اذا قلت ان تاتني زيدا اضرب بالجزم عند اصحابنا والكوفيون ابوا الجزم الا
لان الجزم عندهم بالجواز وقد زال الجواز بمعمول المنصوب الذي ليس من جملة الشرط لا لكسائي بجزمه اي الثاني اذا فرق
بينهما بظرف نحو في الثاني وهو الجزاء نحو ان تاتني اليك اقصد لان الفصل بالظرف كلا فصل وان كان الفصل بينهما
من سبب الاول اي من متعلق الشرط ومن جملته ظرفا كان هذا الفصل نحو ان تاتني يوم الجمعة اتك او غيره نحو ان تضرب
زيدا اضرب فالجزم واجب اتفاقا لانه اذا كان متعلقا بالشرط لم يكن فاصلا بين الشرط والجزاء لان الشرط انما يتم مع
ما يتعلق به الخامس من الانواع السبعة ما ينصب ويرفع وهي ستة سميت الحروف المشبهة بالفعل التام المتصرف
المتعدي لفظا لكونها على ثلثة احرف فصاعدا مفتوحة الاواخر ومعنى لطلبها الجزئين مثل الفعل المتعدي وهي ان
بالكسر لتوكيد مضمون الجملة وتحقيقه بلا تغيير في الجملة لان التاكيد بقويه الثابت وان بالفتح وهي في نفس ومجم عن تعلب
هي قوان عنها مثلها امر مرفوع بانه خبر مبتدا او هو ان اي ان مثلها في توكيد مضمون الجملة ويجوز نصب مثلها على الحال
مع قلب مضمون الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد وهو الحاصل اي هذا المعنى انما يحصل من اضافة مصدر مشتق من معنى
خبر الجملة سوا كان الخبر مشتقا او جامدا او من معنى وصفه اي وصف الخبر اذا كان الخبر موطيا اضافة الى اسمها اي اسم
الجملة اي اسم الواقع في الجملة نحو بلغني ان زيدا قايم اي قيام زيد وانك زيد اي زيد بيتك فان الجامد اذا الحقت باخره
يا النسبة افاد معنى المصدر وان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة هو حاصل ونحو قوله نعم
ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي ذلك بانتفاء تفقههم لان قوم خبر موطي ولذا اي لكون ان لتاكيد مضمون الجملة من غير تغيير
فيها وان مع قلب مضمونها الى معنى ما هو في حكم المفرد يكسران في مظان الجمل كالابتدا سوا كان في اول الكلام نحو ان زيدا
قايم او كان في وسطه لكنه ابتدا كلام اخر واستيناف له نحو قوله تعم ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وما بعد القول في
مستمرة فانه اذا اقتصر بها الحكاية وانما كثرت لان ما بعده ابتدا الكلام المحكي اما اذا اقتصر بها الاعتقاد الشامل للعلم والظن
فانها يفتح كما يفتح بعد العلم والظن ويفتح ان في مظان المفردات اي فيما يكون الاصل فيه ان يستعمل فيه المفردات وما يجري
مجراها نحو علمت ان زيدا قايم فانه وان كان في الاصل جملة الا انه في حكم المفرد وان كان الموضع الذي يفتح فيه ان ما يستعمل فيه الجملة

حروف المشبهة بالفعل

مكسورة ان في مظان الجمل

مفتوحة ان في مظان المفردات

لفظا اسم الاجوان نحو عجبت من يوم انك خارج فتحت لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا او يجوز ان يشمل هنا ايضا
الجملة فيقال عجبت من يوم خرج زيدا واسما الا زمان نحو احلس حيث ان زيدا جالس فان حيث لا يضاف الا الى الجملة لكن
فتحت لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا وانما كسرت اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك قايم وان كان الجملة هنا
واقعة موقع المفرد الذي هو المصدر والمصدر يقع حالا لان الجملة تقع حالا ايضا والمصدر الذي يقع حالا لا يكون الجملة واقعة
موقعه لان المصدر الذي يقع حالا هو المصدر الصريح لا المأول به كما كان الفاعل فانه من مظان المفردات لان الفاعل لان
الفاعل لا يكون الا مفردا او كما كان المفعول نحو عرفت انك قايم خارج باب فلت فان مفعول القول وان كان مفعولا الا انه
لا يكون الا جملة فهو مستثنى واعني بباب قلت قلت وجميع متصرفاته من المضارع والماضي والامر واسمي الفاعل والمفعول
والمصدر وكما كان المبتدأ نحو عندي انك قايم وكما كان المجرور بحرف الجر او بالاضافة نحو عجبت من انك قايم وعلمت كذا كراهة انك
قايم فيفتح باب علمت بدون اللام على حذف ثاني المفعولين على مذهب الاخفش كما عرفت تحقيق القول فيه وانما فتحت لوقوعها
موقع المفعول الاول وكذا يفتح على قول سيبويه لوقوعها موقع المفعولين لعلمت وهي في حكم مفعول واحد ويكسر ان معها
اي مع اللام فيكون اي في باب علمت تعليقا للباب علمت فانه لما جي باللام وعلق علمت لا يكون لعلمت عمل فيما دخلت عليه فعادت الجملة
مستقلة كما كانت قبل دخول علمت واذا دخلت ان على الجملة وهي مستقلة وجب كسرها او يجوز الفتح والكسر باعتبار الجملة
وتقدير المفرد كما بعد اذا المفاجاة كقوله وكنت اري زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم لقفا
بمعنى صفعا واللهزمان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين والواحد لهزمة والجمع لهازم فالفتح على ان يقدر ما بعدها
اذا مفردا وهو مبتدأ محذوف الخبر اذا عبوديته لقفاه ثابتة والكسر على ان يقدر ما بعد اذا جملة اي اذا هو عبد القفا وكما
في قولهم اول ما اقول اني احمد الله بالفتح على معنى اول مقولي حمد الله فلا شبهة للقائل اذا فتحت لم يكن في الكلام محذوف وكان
اول ما اقول مبتدأ واني احمد الله خبره بمعنى اول الشيء الذي اقوله الحمد لله وما يجب ان يكون موصولة ليكون بمعنى اول
مقولي الحمد لله واقول ان ما في ما اقول يجوز ان يكون على الوجه مصدرية ايضا على معنى اول التقولي اي اقوالي احمد الله فيكون
تذا خبر عن المصدر بالمصدر واشار الى توجيه الكسر بقوله او وان قرأ اني احمد الله على ان يكون القول عاملا في الجملة

يكون

يكون اول مقولاتي اي اقوالي المقصودة منها اني احمد الله ومنها غيره ثم اخبر عما هو اولها وهو اني احمد الله على معنى اول الجملة التي
تكلمت بها هذه الجملة ولا حاجة الى خبر محذوف ونظيره قوله عم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقال عبد
القاهر لا يكون ما على هذا الوجه موصولة على معنى اول مقولاتي لهذا القول وهذا الكلام وهو اني احمد الله كما يقال اول السورة
بسم الله الرحمن الرحيم لا على حذف الخبر مع الكسر كما قال ابو علي وتبعه عبد القاهر والزمخشري فاذا كسرتها كان قولك اول ما
اقول مبتدأ بمعنى وفي الخبر تقديره اول اقوالي اني احمد الله ثابت او موجود فقولك اني احمد الله جملة محكية وقعت بين المبتدأ والخبر
لفساد المعنى هذا اشارة الى اعتراض ابن الحاجب على ابي علي وهو ان المحكي بعد القول هو عين القول الا ترى انك اذا
قلت المجيب قول زيد ان عمرا منطلق فالذي المجيب هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق واول يكون افعل التفضيل لا بعض
الا ما هو بعضه فالتقدير اول اني احمد الله ثابت واول هذا القول باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات اني فيكون المعنى على
هذا اللفظ بهمزة اي او باني ثابت وهو غير مقصود للمتكلم من هذا الكلام وتكون المكسورة للابتداء من غير تغيير في معنى الجملة
جاز في المعطوف على اسمها بعد مضي الجملة وكذا جاز في الصفة لاسمها بعد مضي الجملة عند الزجاج الرفع حملا على الموضع اي على موضع
اسمها نحو ان زيدا قايم وعمرو وانما جاز ذلك لان ان لعدم تغييرها معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالحروف
الزايدة التي لا تفيد الا التاكيد وقوله عند الزجاج قيد في الصفة لانه اجرى الصفة مجرى المعطوف وحمل عليه قوله قل ان ربي
يقذف بالحق علام الغيوب حيث قال علام الغيوب صفة ربي المنصوب بان حملا على محله وابا غيره لاحتمال ان يكون رفع علام
الغيوب بانه خبر بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف او بدل من الضمير في يقذف او على البقوف واستغنى نحو العالم الظاهر موافق
للاول وعند سيبويه يجوز العطف على محل اسم لكن وعند الفراء يجوز رفع المعطوفات على اسم كان وليت ولعل واعلم
ان بعضهم قال انه معطوف على موضع اسمها نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول
ولما اشتغل اللفظ بالنصب بقي على كونه مرفوعا لكن محلا وقال الجزولي والزمخشري انه معطوف على موضع ان مع اسمها
نظرا الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ وليس مبتدأ لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لان سيبويه
الرفع مجرد لان ان باعتباره كالعدم ولا يجوز الرفع على موضع اسمها قبله اي قبل مضي الجملة عند البصريين فلا يجوز ان زيدا وعمرو

قاعدان لان العامل في خبر المبتدأ عندهم هو المبتدأ وفي خبر ان ان فيكون قاعدان لكونه خبرا عن زيد وعمرو مرفوعا بان وبالابتداء
فيلزم منه توارد عاملين مختلفين في معمول واحد وذا لا يجوز لان العامل عندهم كالمؤثر ولا يجوز اجتماع المؤثرين في اثر
واحد خلافا للمبرد والكسائي فانهما اجازا العطف على موضع اسمها قبل مضي الخبر ايضا وانما جاز ذلك لان العامل
عندهما في خبران ما كان عاملا في خبر المبتدأ فلا يلزم عندهما توارد عاملين في معمول واحد وقوله وقوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والصابئون والنصارى من امن بالله اعتراض لان في الظاهر عطف على محل اسم ان قبل مضي الجملة فاجاب
بانه محمول على ان الخبر المذكور وهو قوله من امن خبر لان مقدما على المعطوف تقديرا وان كان موخرا عنه لفظا وانما اخر
عنه لفظا ايذانا بان الصابئين الذين كانوا اثبت قدما في الكفر وما سموا صابئين الا لانهم صبوا عن الاديان كلها لو امنوا
لصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فعلى هذا يكون والصابئون معطوفا على محل اسمها بعد مضي الجملة او محمول على انه
اي ان الخبر المذكور خبر للصابئون وخبر ان محذوف مثل رفضه اي قيل الصابئون وانما حذف لدلالة خبر الصابئون عليه
وهذا الوجه اولى من الوجه الاول لان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي الوجه الاول مخالفة امرين الحذف وتغيير الوضع
ولان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قايم ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف وعلى هذا الوجه مثله وقوله كما في قوله
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف اشارة الى الوجه الثاني لان راض لو كان خبرا عن نحن لوجب ان
يقال راضون ولما قال راض دل على انه خبر انت قال الشارح واجيب عنه بجوابين احدهما ان الصابئون ليس عطفا على
اسم ان بل هو مبتدأ خبره محذوف اقول هذا جواب اخر وليس في المتن منه اثر لانه التزم ان الصابئون معطوف على محل اسم
ان لكن منع ان العطف قبل مضي الجملة بما ذكر من الوجهين وعليه اي على الوجه الثاني قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي فيمن قرأ وملائكته بالرفع لان يصلون لو كان خبرا عن الله لوجب ان يقال يصلي ولما قال يصلون دل على انه خبر
ملائكته وخبر الاول محذوف وقد يتوهم والمتوهم ابن الحاجب ان المفتوحة في باب علمت لها حكم المكسورة في صحة العطف
على المحل قال ابن الحاجب ان مع اسمها وخبرها في باب علمت وان كان في تقدير المفرد باعتبار ان التقدير في علمت ان زيدا قايما
علمت قيام زيد لكنها مع ما في تقدير اسمين لانها مع ما بعدها سادة مسد مفعولي علمت كما ان ان المكسورة مع جزئيها بتقدير

اسمين

اسمين اي المبتدأ والخبر وتوهمه لقوله اذا جزت نواصي البدر فادوها واسري في الوثاق والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا
في شقاق والشقاق العداوة وسبب هذا الشعران قوما من البدر من الفزاريين جاوزا بني لام من طي فعدوا
الى الفزاريين فجزوا نواصيهم وقالوا انا مننا عليكم ولم نقتلكم فغضب بنو فزارة من ذلك فيقول بشر بن ابي حازم
قد جزتم نواصيهم فاحملوها الينا واطلقوا من اسرتم منهم وان ولم تفعلوا فاعلموا انا بغاة مستعادين ابدا وانما ادعى ابن الحاجب
الى هذا التوهم انه نقل عن سيبويه جواز العطف على اسم ان المفتوحة بهذا البيت بتقدير حذف الخبر من الاول التقدير انا
بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة في باب علمت في حكم المكسورة لما صح منه هذا الاستدلال وليس هذا البيت بنص
على جواز العطف على محل اسم ان المفتوحة قال الشارح لانه يلزم ان يكون عطفا قبل مضي الخبر اقول لا يلزم ذلك لو قدر
للاول خبر قبل المعطوف ولا حاجة الى هذا التعليل لان المصنف علل عدم حجيته بقوله لاحتمال ان يكون العطف باعتبار
الجمل بعضها على بعض بان يكون خبر انا هو في قوله في شقاق وقوله بغاة جملة معطوفة على الجملة الاولى لا باعتبار التشريك
اي تشريك المفردين في العامل وانه اي العطف باعتبار عطف الجملة على الجملة جائز في الجميع اي في جميع الحروف المشبهة وغيرها
هذا مع ان مبنى توهم ابن الحاجب منهدم لانا نقول بعد تسليم ان ان مع ما في حيزها بتقدير اسمين ان الاسمين
بتقدير المفرد فعلمت ان زيدا قايم بتقدير علمت زيدا قايما وهو بتقدير علمت قيام زيد وتقول ان المصطلح واخوه وعمرا
مختصمان على ان يكون عمرا معطوفا على لفظ المصطلح ومختصمان خبر عنهما ولا فساد فيه من وجه وان لم تات بالمعطوف
الثاني وهو عمرا البتة كان كل اية من الجهات ستكت وهي اربع جهات نصب اخاه ورفعه وعلى التقديرين تثنية الخبر
وتوحيده فلا يخلو هذا الكلام مع عدم الاتيان بالمعطوف الثاني من فساد واحد او اكثر من فساد وذلك لانه لو
قيل ان المصطلح هو واخاه مختصمان على ان يكون اخاه معطوفا على المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح هو واخاه مختصم
على ان يكون اخاه معطوفا على المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح وذا لا يجوز لان اصطلح يقتضي فاعلين لانه بمعنى تصالحا
ولو جعل اخاه مفعولا معه لزم هذا الفساد مع فساد اخر وهو تثنية الخبر لانه خبر عن المصطلح وحده لان التقدير
ان اخاه مفعول معه ولو قلت ان المصطلح هو واخاه مختصم فان كان اخاه معطوفا على المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح

والمختص ولا فاسد لما ذكرنا ويلزم ايضا توحيد الخبر مع التعدد في الاسم وذا لا يجوز اذ لا يجوز ان يقال انه زيدا وعمرا قايم ولو جعل
اخاه معطوفا معه لزم توحيد فاعل المختص دون فاعل المصطلح هكذا قال المصنف وقال الشارح فيه نظر لان المصطلح بمعنى المتصالح
فيقتضي ان يكون فاعله متعدد اللفظ ولو كان اخاه معطوفا معه لم يتعدد الفاعل من حيث اللفظ فالاول لا يجب ان يكون
فاعله متعدد اللفظ كما قال عبد القاهر في المقتصد ان فاعل تفاعل لفظيان ومعنويان ولا شك ان المعطوف معه فاعل
في المعنى ههنا ولو قلت ان المصطلح هو واخوه مختصمان فان كان اخوه معطوفا على الضمير المستكن في المصطلح لزم الاخبار
عن الواحد وهو المصطلح بالاثنين وهما مختصمان وان كان معطوفا على محل اسم ان يلزم العطف على محله قبل مضي الجملة ثم
اخره وهو توحيد فاعل المصطلح ولو قلت ان المصطلح هو واخوه مختصم فان كان اخوه معطوفا على المستكن لزم توحيد فاعل
المختص وان كان معطوفا على محل المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح والمختص ولا يجامع لام اي لام الابتدا وهو عطف على قوله
جاز في المعطوف على اسمها الا اياها حال كونها داخلة على الخبر وان كان مزيدا نحو ان زيدا لقايم وانما يدخل عليه مع انفصاله الصدر
كراهة اجتماع حرفين بمعنى واحد وهو التاكيد والتحقيق مع ان كليهما حرفا ابتدا اقتضى ذلك لكونها عاملة والعامل اولى
بالتقديم على معموله او داخلة على الاسم معصولا بينهما اي بين ان وبينه اي بين اسمها بظرف وهو الخبر نحو ان علينا للهدى
او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قايم او داخلة على ما يتعلق بالخبر اذا تقدم اي تقدم المتعلق الخبر نحو ان زيدا طعامك اكل
واما اذا تاخر عنه فلا يدخل عليه فلا يقال ان زيدا اكل لطعامك لئلا يبطل حينها بالكلية واعلم ان اللام انما يدخل على الخبر اذا كان
مثبتا ولم يكن ماضيا مجردا عن قد ولم يكن جملة شرطية ولا تدخل على الجملة القسمية المصدرة باللام الا مع الفصل بين لئن ومن يمينه
المزيدة نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم وكذا انما يدخل على متعلق الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد لا يقال ان زيدا لطعامك
اكل الا عند الاخفش ولكن للاستدراك قد عرفت معنى الاستدراك في حروف العطف يتوسط بين كلامين متغايرين بالنفي
والاثبات معنى اي الشرط ان يكون التغاير بينهما معنى سواء كان مع التغاير المعنوي تغاير لفظي ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرا لم
يجي او لا نحو زيد حاضر لكن عمرا مسافر ويكفي في التغاير ان يكون بوجه ما ولا يجب ان يكون بينهما تضاد حقيقي كقوله تعالى وان ربك
لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال وتتابع اي تتابع لكن ان في صحة العطف

ان الدخول اللام على الضمير

على المحل اي على محل اسم لكن لانها لا تغير معنى الابتدا لكان ولي دخول اللام في الخبر اي في خبر لكن على مذهب الكوفيين لا على مذهب البصريين
فانهم قالوا ان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لسقوطها بها عن الصدر الذي هو مرتبتها لكن جامعتها لشدة مناسبتها
معنى واما لكن فلما لم يناسبها معنى لا يجوزان يجامعها اللام والا لزم اسقاطها عن مرتبتها لمجامعتها اياها لكن اي لكن دخول
اللام على خبر لكن ضعيف لما قال البصريون ونحو قوله ولكنني من حبها لعميد مع شذوذه متاول بان الاصل فيه لكن انني
تخفف بحذف الهمزة وادغام نون لكن في نون انني بعد حذف احدى نونيه كما خفف لكنا هو الله بالاتفاق واصله لكن انا
معها اي مع لكن مشددة ومخففة الواو العاطفة او الاعتراضية لان المخففة مع الواو لا يكون عاطفة بل انتقل معنى العطف الى الواو
وكان للتشبيه سوا كان خبرها مشتقا او لا وقيل انها للشك اذا كانت مشتقا نحو كان زيدا قايم لان الخبر عبارة عن الاسم
والشي لا يشبه بنفسه والجواب ان الخبر ليس عبارة عن الاسم لان المعنى كان زيدا شخص قايم الا انه لما حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه صار الخبر الى الوصف عايدا الى الاسم لا الى الموصوف المقدر ويقال كاني مت وان كان الاصل كاني رجل
مات وهذه الاربعة وهي ان وان وكان ولكن تخفف بحذف النون المتحركة منها قال الشارح اي يسكن نونها بعد حذف
نون الاول المحذوف النون المتحركة فلا حاجة الى التسكين فيبطل عملها لزوال المشابهة اللفظية بينها وبين الفعل ويجوز
الاعمال الا ان ان المكسورة اغلب كقوله تعالى وان كل لما جميع ويجوز الاعمال كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فيمن قرا ان مخففة
خلافا للكوفيين فانه لا يجوز اعمال عندهم اعمال المكسورة المخففة والاية رد عليهم وكذا المفتوحة المخففة الاغلب فيها الالغا
ويجوز الاعمال كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق واما كان مخففة فالاصح فيها الالغا ويجوز
الاعمال كقوله وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان الا في لكن مخففة فانه لم يجز فيها الا الالغا لانها بالتخفيف اشبهت لكن
العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها في ترك العمل واجاز الاخفش ويونس اعمالها لكن لم يثبت له شاهد ويلزم ان
المكسورة اذا خففت اللام في خبرها سوا كانت معملة او مهملة اما مع الاهمال فللفرق بين النافية والمخففة واما مع الاعمال
فللطرد والمصنف تبع في هذا ابن الحاجب وان كان مذهب سيبويه واكثر النحاة ان لزوم اللام انما يكون مع الاهمال وقال
ابن مالك انما يلزم اللام مع الالتباس بالنافية حيث لم يظهر الاعراب في اسمها لكونه مبنيا او معربا باعراب تقديري

اللام هي لام اخرى للفرق غير لام الابتدا عند ابي علي والا لما دخلت على ما لا يدخل لام الابتدا نحو بالله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد ولام ابتدا عند جماعة منهم وانما لم يلزم التعليق في باب علمت لو كانت هذه اللام لام الابتدا
نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين لانها انما دخلت على المفعول الثاني فلما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا
من نصب الثاني وان دخله اللام واما نحو ان قتلت لمسلما فشاذ عندهم وتدخل هذه الاربعة مع التخفيف الفعل
والضمير راجع الى الاربعة لا الى المكسورة على ما فهم الشارح لان سياق كلامه يأباه كقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقول
امير المومنين علي عليه السلام في النهج كان قد وردت الاظعان ويلزم في المكسورة الداخلة على الفعل ان يكون الفعل من افعال
المبتدا والخبر ونواسخه نحو وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين وانما يلزم ذلك لئلا تخرج ان بالتخفيف عن
اصلها بالكلية خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله ان قتلت لمسلما لجرم
وفي المفتوحة الداخلة على الفعل سوا كان الفعل من النواسخ او لا ان يكون مع فعلها اذا كان متصرفا ولم يكن شرطا احد
الاحرف الاربعة قد او السين او سوف او حرف النفي نحو ليعلم ان قد ابلغوا وعلمت ان سيكون او سوف وعلمت ان
لم يقم ولن يقوم وما قام وما يقوم للفرق بينها اي بين المخففة من المثقلة وبين الناصبة للفعل فان الناصبة للفعل لا يفصل بينها
وبين الفعل بشي من هذه الاحرف لكونها مع الفعل بتاويل المصدر وعاملة فيه الا لا فانها لكثرة دورها في الكلام يدخل
حيث لا يدخل اخواتها اما اذا كان فعلها غير متصرف او كان شرطا او كانت داخلة على الجملة الاسمية فلا حاجة
الى احد من هذه الاحرف لانها لا تلتبس بالناصبة لانها مصدرية يلزم الفعلية التي يكون فعلها بتاويل المصدر وغير المتصرف
والشرط لا يكونان بتاويل كقوله تعالى وان ليس للانسان وكقوله تعالى وان لو استقاموا وكقول الشاعر
ان هالك كل من يحفى وينتعل ويقدر اسمها اي اسم ان المفتوحة عند النحاة ظاهرا في ضمير شان مقدر سوا كانت داخلة
على الجملة الاسمية او الفعلية والشارح فهم ان هذا انما يكون عند دخوله على الفعل وليس كذلك بخلاف المكسورة
فانها عند النحاة ظاهر البيت مطلقا ولم يجي في ضمير شان مقدر وانما فعل ذلك لانه لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان
وبينها ارتباط معنوي لانها مع جملتها في تقدير مفرد لانها مصدرية اريد ان يكون ما بينهما ايضا ارتباط لفظي فقدر هذا الضمير

ليكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط واجاز سيبويه ان لا يكون عاملة في ضمير شان مقدر عند النحاة ظاهرا
ليكون كما المصدرية في كونها مع جملتها في تقدير المفرد وان لم يكن بينهما ربط لفظي وليت للتمني وهي محبة حصول الشي
سوا يرتقب حصوله او لا ويجاز ليت ان زيدا قايم على حذف الخبر كما جاز علمت ان زيدا قايم والخلاف في ليت كالخلاف في
علمت وكذا جاز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قايما لانه بمعنى تمنيت ولعل للترجي وهي توقع امر مرجو او مخوف اي للترجي
وهو ارتقاب شي لا وثوق بحصوله ويدخل فيه الطمع نحو لعل الله ان يقرب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق لانه
ارتقاب المكروه والمحبوب نحو لعلك تموت الساعة ولعل الواقعة في القران للرجا والاشفاق المتعلقين بالمخاطب لا بالله
تعالى الله عنه علوا كبيرا وقد يتم لعل معنى التمني وذلك لانها لما كثرت في الاستعمال لتوقع المرجو وتوقع المرجو ملازم
لمعنى التمني اجريت مجرى التمني فنصب الفعل المضارع الواقع بعدها اذا كان مصدرا بالفاء باضمار ان كما ينصب
بعد ليت باضمارها منه قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن قرا بالنصب وجاز دخولها اي دخول
لعل على ان المفتوحة عند المبرد في التسهيل وفي المفصل وفي المفتاح وفي الشرح الرضي عند الاخفش قياسا للعل على ليت
فكما يجوز ليت ان زيدا قايم يجوز لعل ان زيدا قايم وهو ضعيف اذ ليس معه الا مجرد القياس واللغة لا تثبت قياسا ويلحق
جميعها اي جميع هذه الحروف الستة ما حال كونها كافة لها عن العمل وملغاة عن الكف اي زايدة غير معتد بها كالا يعتد
اذا وقعت بين حروف الجر والمجرور نحو قوله تعالى فبما رحمة الا ان الا لغا ما عن الكف مع الثلثة الاخيرة وهي كان وليت ولعل
اكثر من الغائها مع ان وان ولكن وذلك لقوة قربها اي قرب هذه الثلثة من معنى الفعل من حيث كان بمعنى شبهت
وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت مع تغييرها معنى الكلام وتاثيرها في معمولها بخلاف ان وان ولكن ولذلك يعمل
في الحال والظرف عمل الفعل الصريح ومنها اي من السبعة لا التي لنفي الجنس على ما مر حكمها في المنصوبات والسادس من الانواع
السبعة ما يرفع ثم ينصب وهو ما ولا المشبهتان بليس وقد عرفت احكامها ووجه المشابهة وكذا ان النافية عند المبرد
والكسائي يرفع ثم ينصب حملا لها على ما هو ضعيف لان اللغة لا تثبت قياسا نحو قوله ان هو مستوليا على احد الا على
اضعف المجانين والسابع من الانواع السبعة غير العاملة من الحروف وذكرها استطراد لان المقصود في النحو ذكر العوامل

وصل ما الكافة بحروف المشبهة

كالنفي الجنس

ما ولا المشبهتان بليس

حروف النفي

فيها وانما ذكرت غير مطرد الباب والانبيا انها وظيفة لغوية شبهها اي من غير العاملة حروف العطف وقد عرفت معانيها ومنها حروف
النفي غير ما عمل منها في الاسم نحو ما ولا المشبهتين بليس في حجاز او في الفعل نحو لن ولم ولما او لا للنهي وهي اي حروف النفي غير لما خ
بالنفي الحال قيل ان الذي يدل على انها للحال انه هو المفهوم من نحو ما يفعل وما زيد منطلق في تميم فانه انما يفهم منه نفي الفعل والا طلاق
في زمان الاخبار ولو كانت بمجرد النفي لجاز ان يقال ان يكرمني ما اكرمك واما في حجاز فهي عاملة وتنفي الماضي المقرب من الحال
نحو ما فعل قال سيبويه واما ما فهي نفي لقول القايل هو يفعل اذا كان في حال الفعل واذا قال لقد فعل فان نفيه ما فعل فجعلها
سيبويه في النفي جوابا للقد في الاثبات ولاشكان قد للتقريب من الحال فكذا ما كان جوابا له ولا يتقدمها شي مما في حيزها
فلا يقال طعامك ما اكل زيد لان ما بمنزلة الاستفهام في دخولها على الاسم والفعل فكما لا يتقدم ما في حيز الاستفهام عليه
لا يتقدمها ما في حيزها خلافا للكوفيين فانهم اجازوا تقديم ما في حيزها عليها قياسا على لم ولن ولا والجواب بالفرق
بينهما فان ما تدخل على الاسم والفعل بخلافهما فانها لا تدخل الا على الفعل ولا نحو قوله اذا هي قامت حاسرا مشمعلة نجيب الفواد
راسها ما يقنع مشمعلة اي سريعة نجيب بالكسر جبان لا فواد له وكذلك الجبب وقنعت المراة اي لبسها القناع مع شرووه
محتمل للتاويل بان يقول راسها منصوب على شريطة التفسير التقدير وما يقنع راسها ما يقنعه فحذف المفسر والفريق من المفسر
ولا النفي الاستقبال لا الحال لا تفعل معناه نفي الفعل في المستقبل كما ان لن كذلك وان كان لن اكد وقد حذف الفعل المصدر
بلا لجريه لا مجرى النايب عن الفعل في قولهم افعل هذا اما لا اي ان لا تفعل ذاك فافعل ذا فاعطاهر اهتماما تقدم الفعل
حاله وحذف الفعل اجتزا عنه بلا وهذا اي وكون لا نايبة مناب الفعل امالوا الفها كما امالوا الف الافعال والافالحرو
لا يدخلها التصرف كالامالة وغيرها ويحذف لا في جواب القسم نحو فقلت يمين الله ابرح قاعدا وان قطعوا راسي لديك
واوصالي لا ابرح قاعدا لذلك ونحو قوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤا ويحذف لا من اخوات كان نحو قوله تزال
حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل وقد نفي بها اي بلا الماضي الباقي على المضي حال كون الماضي مكررا
في اللفظ نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى او في معنى المكرر نحو قوله تعالى فلا اقتحم العقبة لتفسير الاقتحام اي اقتحام العقبة
وهو الدخول المجاوزة بشدة بالشيئين المذكورين في الاية وهو قوله تعالى فك رقبة الى اخره فكانه قال فلا فك رقبة ولا اطعم

سبحانه

حروف التنبيه

ولا اطعم مسكينا وقال الزجاج قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا يدل على معنى فلا اقتحم العقبة ولا امن وقد لا يكون الماضي مكررا لا
لفظا ولا معنى كقول الشاعر ان تغفر اللهم تغفر جما واي عبد لك لا الما او الدعا بلفظ الماضي وجواب القسم ايضا بلفظ بمنزلة المستقبل
في انه لا يكون الماضي فيهما نحو لا غفر الله له ووالله لا ضربت لان الماضي في الموضعين انتقل الى معنى الاستقبال وقد تاتي لا خفيفة
لنعم يقال لتصديق من قال فعلت كذا نعم فعلت ولتكذيبه لا اي ما فعلت وان النافية بمنزلة ما في نفي الحال وتدخل على
الجملتين الاسمية والفعلية كقوله تعالى ان يتبعون الا الظن وان الحكم الا لله ومنها اي من غير العاملة من الحروف حروف
التنبيه وهي ها وهو مختص باسم الاشارة عند بعضهم وقد يفصل بينهما بالقسم نحو ها الله ذا اذا اسما فاقدر
بدر بعك فانظر اين تسلك وبضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولا فمذهب الخليل ان ها هنا كانت متصلة باسم الاشارة
فصل بينهما التقدير لو الله هذا وانتم هولا وليس المعنى في ها انا ذا افعل ان تعلم المخاطب انك لست غيرك وانما المعنى
استغراب وقوع مضمون الجملة المذكورة بعد اسم الاشارة فهي بعده لبيان المستغرب ولا محل لها من الاعراب اذ هي مستانفة
وقال البصريون هي في محل الحال والعامل فيها معنى الفعل من التنبيه او الاشارة وفيه نظر اذ ليس المراد من قولك ها انت ذا
تقول انك المشار اليه في حال قولك والا واما مخففتين وهما للاستفتاح الكلام وفايدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة
ويختصان بالجملة خبرية كانت او لا وقد يحذف الفهما اي الف ما لخوام ويبدل الهمزتها اي في همزة اما عينا وهاء ايضا سواء حذف
الفها او لا نحو عما وهما وعم وهم ومنها حروف التصديق والايجاب وهي نعم مقررة لما سبقها وشيئته لمن نفي او ايجاب خبرا
كان ذلك المنفي والموجب او استفهاما بالحرف كالهمزة وهل تقول في جواب من قال قام زيد او اقام زيد نعم اي نعم قام زيد
وفي جواب من قال ما قام زيد او اما قام زيد نعم اي نعم ما قام زيد فنعم بعد الاستفهام ليس لتصديق لان التصديق انما يكون
لما يحتمل الصدق والكذب بل للايجاب ما بعد اداة الاستفهام واثباته نفيا كان او اثباتا ولهذا قال ابن عباس لو قالوا
في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا وعند بعضهم يجوز ان يوقع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفايدة تقرير
الجمل ويكون نعم في الحقيقة لتصديق الخبر المثبت المأول به الاستفهام مع النفي لا لتقرير ما بعد الاستفهام ولهذا الزم
من قال لا نعم في جواب من قال له اليس لي عليك دينار الدينار بناء على العرف الطاري على الوضع فعلى هذا يجوز ان يقال في جواب الست

حروف التصديق

بربكم بلى ايجاب ونقض لا بعد النفي اي انها بلا تنقض النفي المتقدم سواء كان النفي لفظا او معنى وسواء كان مجردا عن الاستفهام
او مقترنا به تقول في جواب من قال ما قام زيد بلى اي بلى قد قام زيد وكقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا واما النفي
معنى فكقوله فكقوله بلى بعد قوله تعالى لو ان الله هداني لان معناه ما هداني ولحل وجير وان لتصديق الخبر سواء كان
موجبا او منفيا او يقال الخبر لا يعكس فنعام جير مقام الجملة القسمية لانه التصديق والتصديق توكيد كالقسم وكان معناه
نعم والله لا فعلن وعند بعضهم انه في القسم اسم بمعنى حقا اي حقا لا فعلن واي بكسر الهمزة اثبات بعد الاستفهام وذكر
بعضهم انها لتصديق الخبر ايضا ولا تستعمل اي اي لا مع القسم المحذوف فعله فلا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون المقسم
به بعدها الا الرب والله ولعمري نحو اي والله او ربي ولعمري ومنها اللواحق بابا كالكاف والهاء نحو اياك واياه الى اخرها
وان اي واللواحق بان كالتاء نحو انت الى اخره فانها حروف دوال على احوال المرجوع اليه على ما عرفت من الاختلاف
فيها وكذا الكاف في ذاك وذلك من الحروف غير العاملة فانها لمجرد كاف الخطاب عن معنى الاسمية ودخل معنى الحرف
مطابقة من افادته في غيره وهي كون الاسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا صار
حرفا لكن تتي فيه تصرف ولحركان فيه حالة الاسمية وهو كونه مفردا او فرعية ومذكرا او فرعه لعدم عراقته في الحرفية ومما يؤيد
حرفيته من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربك وبك وكذا الكاف
في حيهلك والنجاك ورويدك من الحروف غير العاملة واعلم ان ههنا تفصيلا لا بد من بيانه وهو ان اسم الفعل المتصل به
الكاف وهو صالح لان يكون مضافا اليه ان كان في الاصل ظرفا او حرف جر نحو امامك وعليك كان الكاف اسما مجرورا
نظرا الى الاصل وان كان مما جاء مصدرا او اسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدا زيدا يحتمل الكاف ان يكون اسما مجرورا نظرا الى كونه
مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كونه اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه
فهو حرف خطاب كما في حيهلك وقال الفراء ان الكاف في جميع اسماء الافعال مرفوع لكونه في مقام الفاعل وفيه نظر لانا
نعرف ان الكاف في عليك حال كونه اسم فعل هو الذي كان قبل صيرورته اسم فعل وقال الكسائي انه في الجميع منصوب وفيه
ايضا نظر لان المنصوب يجي بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وقيل انه في الجميع حرف خطاب ويرد عليه النظر الذي ورد على الفراء واما

النجاك

النجاك فقيل انه اسم فعل بمعنى اسرع من نجوت نجاء اي اسرعت والاولى ان يقول ان النجاء باق على المصدرية لعدم
دليل يدل على انتقاله الى الاسم الفعل كما في تقدمك اي تقدم تقدما فيكون التقدير في النجاك الحق النجاة والكاف حرف لتنبيه
لامتناع الاضافة بواسطة لام التعريف وكذا الكاف في ارايتك من الحروف غير العاملة فان ارايت لما صار بمعنى اخبر
صار بمنزلة اسم الفعل المنقول الى الفعلية فالحق بها الكاف الحرفية كما الحق باسم الفعل نحو حيهلك واستغنى بتعريف الكاف تثنية
وجمعا وتانيثا عن تعريف تاء الخطاب فبقي مفرده مفتوحة وقال الفراء ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف على ما هو مذهبه
في رايتك وارايت منقول من رايت بمعنى اعرفت او عرفت كانه قال ابصرت حالته العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الا
عن حالة عجيبة لشي واما ان كان المراد من ارايت فعل القلب يكون الكاف اسما او بحرفا للتاء والكاف تقول ارايتك زيدا
ورايتا كما الزيدين وارايتكم الزيدين وارايتك هندا وارايتما كما الهندين وارايتكن الهندات ومنها اي من الحروف غير العاملة
حروف الصلة وانما سميت بها لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لتزيين
لفظا وغير ذلك من الفوايد اللفظية ويقال لها ايضا حروف الزيادة سميت بذلك لانها لا تغير اصل المعنى وفايدتها قد
يكون معنوية كالتاكيد المستفاد من من الاستغراقية والباء في خبر ليس وما ولفظية كما ذكرنا ولا يجوز خلوها منهما معا
لئلا يكون عبثا سوى ما لم يجر منها كالباء ومن واللام وقد تقدم ذكرها في حروف الجر وهي اي حروف الصلة غير ما الجرة ان بكسر الهمزة
تزاد مع النافية كثيرا لتاكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل في نحو ما ان رايت وما ان طبنا خطا
للولا فانه قال ان ما حرفا نفي تزاد فاكثر الترادف حرفي التوكيد في ان زيد لقايم وفيه نظر لانه انما يجوز اجتماع حرفي التوكيد
مع الفصل كما في ان واللام في نحو انتظر في ما ان جلس القاضي اجماعا اي تزاد ان بعد ما المصدرية بالاجماع اي ما جلس القاضي
بمعنى مدة جلوسه وصلة ما لا تكون الا جملة فعلية عند سيبويه واجاز غيره ان تكون اسمية كقوله بعد ما افناد راسك
كالثغام المحلس وان بفتح الهمزة تزاد كثيرا بعد لما نحو لما ان جاء البشير وما في نحو فبما رحمة اي تزاد ما بعد بعض حروف الجر نحو
عما قريب ومما خطيئاتهم وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقيل انها لتكره والمجرور بعدها وفي اذا اما انزلت سورة اي تزاد بعد اذا او متى
واي واين وان اذا افادت هذه الكلمات معنى الشرط نحو اذا ما تفعل افعل واينما تجلس اجلس ومتى ما افعل افعل واما تفعل تفعل

التنزيل واما يذهبن بك وفي قول الشاعر سلع ما ومثله عشر ما عايل ما وعالت البيقورا، ما زايدة في تلك مواضع من هذا
البيت ومعناه على ما ذكر الاصمعي ان امية قال هذا البيت في سنة جدب وكانوا في سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه
من البقر ثم يعقدون في اذنابها السلع والعشر وهما ضربان من الشجر ثم يعلون بها في جبل وعر ويشعلون فيها النار ويضجون
بالدعاء والتضرع وكانوا يرون ذلك من اسباب السقيا عالت البيقورا اي ان السنة الجدبة اثقلت البقر بما حملت
السلع والعشر ونحو ذلك مما يزاد فيه ما نحو مثل ما انكم تنطقون ولا يزاد بعد ان المصدرية في لئلا يعلم اهل الكتاب وما
ان لا تسجد وفي لا اقسم بيوم القيمة اي يزاد قبل اقسم قليلا وانما قال على الاعرف لانه قيل لا غير زايدة بل نفي الكلام ورد لمن
قبل القسم كانهم انكروا البعث فقيل لا اي ليس الامر على ما ذكرتم ثم قيل اقسم بيوم القيمة وقد جاء زيادة لا قبل المقسم
كثيرا لا ازيدان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا نفعل وفي ما جاءني زيد ولا عمرو اي يزاد لا بعد الواو العاطفة بعد نفي
او نهي فلا ههنا وان عدت زايدة لكنها وافعة لاحتمال النفي احد المجيئين دون الاخر وتسمى لا هذه مذكرة للنفي تاكيد(?)
عليها ومنها الحرفان المصدريان وهما ما نحو ما رحبت اي برحبها وقد فسر به قوله تعالى والسماء وما بناها والاخفش يشترط
في ما عايدا اي يقدر في صلة ما راجعا اليه فقوله بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه لانه لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع
والاصل عدم الاضمار وهي اي ما هذه اسم مكني به عن المصدر وقد دفع قوله بلزوم استحقاق العذاب بتكذيب الشكي(?)
من قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وذلك لان ما لو كانت اسما مكنيا به عن المصدر لكان تقدير قوله تعالى بما كانوا يكذبون
بكذبهم التكذيب وتكذيب التكذيب الذي هو الحق لا يوجب استحقاق العذاب واجاب المصنف دفعهم بقوله ولا يلزم ما الزم
الاخفش ما دفعوه به لان المقدر في يكذبون اي يكذبونه هو الضمير الراجع الى ما المكني به عن المصدر مفعول مطلق لا مفعول به
فلا يلزم استحقاق العذاب بتكذيب الكذب وان سوى ما يدخل المضارع للاستقبال فانها وان كانت مصدرية لكنها عاملة
وقد لا يعمل ان الداخلة على المضارع … اي في المضارع ايضا تشبيها لها بالمصدرية او بان المخففة نحو قوله ان تقران على اسماء
ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وبعضهم اجازوا في الذي ان يكون مع الفعل بتقدير المصدر نحو … الذي ترغبين
اي فيما رغبتك ولا يصلح الذي موصولا بما بعده والا اي وان صح موصولا يلزم تلك امور مرفوضة التانيث في الذي لا نجرات وترغم(?)

العايد

العايد من الصلة الى الموصول وهو الذي وليس فيها ايضا … يمتنع تقديم ما في حيز الصلة وهو فيما عليها لان فيما على تقدير ان
يكون الذي موصولا يتعلق بترغبين وعلى تقدير ان يجعل الذي مصدرية لا يلزم ذلك لان … حيزه الذي ترغبين وهذه الجملة
جزايت(?) اي انت رغبتك حاصلة فيما وحق التركيب ان يقول بدل قوله ويمتنع الى اخره وتقديم ما يمتنع تقديمه على انه لا يلزم
ذلك لجواز ان يكون هذا من باب وكانوا فيه من الزاهدين وحملوا عليه اي على الذي المصدري قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم
ولحدون(?) الذي يضرب زيدا قائما على ان يكون الذي مصدريا اي ضربك زيدا قائما ولعلهم ما جعلوا من حروف المصدر وان كان
المصدر مفهوما منه بل جعلوا الذي اسما مكنيا به عن المصدر او يكون موصوفه مقدرا في صلته ضمير كما حكي من مذهب الاخفش
في ما سمعت ان فيما الذي ترغبين اي ان طلبك الذي ترغب كانه فيما يعني الذي تضرب زيدا قائما الضرب الذي تضرب زيدا
قائما والذي جاز والغاء اي الغاء الموصول في نحو مررت بالذي القايم اخوه باجراء القايم على زيادة الذي حال كونهم متمسكين على
زيادته بقوله من الذو اللاتي الذين اذا هم يهابا للتام حلقة الباب قعقعوا على زيادة الذين اي التقدير من الذو اللاتي اذا
حلقة الباب خافا للتام اقول لم لا يجوز ان يكون هذا من باب التوكيد اللفظي وهو من احسنه لانه توكيد كلمة بما وافقها يعني دون لفظ
ولتفصيل هذا النوع من التاكيد على اعادة اللفظ بعينه كاد نحو قولك زيد … ومسحنا اساسها في النظم والنثر جلد
زيد كلمو(?) فانه مخصوص بالضرورة فلا يعد جزء قوله الذين من مذهبهم ان لحطوه حرفا لا اسما موصولا لان زيادة الحرف اولى
من زيادة الاسم ومنها حروف التحضيض وهي الا وهلا مشددتين ولولا ولوما ولها صدر الكلام لانها يغير الكلام وكل ما
يغير معناه وكان حرفا فمرتبته الصدر ليعلم ان السامع من اول الامر على ما قصد المتكلم من الكلام من اقسامه ويلزم لفظا الفعل نحو
هلا ضربت ولوما تبنا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت وانما يلزم الفعل لان التحضيض فعلها لا يكون الا بالفعل كالشرط واذا وقع بعدها
اسم كان باضمار رافع او ناصب يقول سيبويه وتقول لولا ذا من ذلك وهلا ذا من ذلك هلا بفعل جرا قال ويجوز رفعه على
يعني هذا كان جرمن ذلك ان يفعل واعلم انه اذا وليها الظرف وكان منصوبا بالفعل الذي بعده لا يقدر قبله كما في قولهم لولا
اذ دخلت جنتك قلت واما اذا قلت هلا زيدا ضربت ففيه الخلاف والذي في ان زيدا ضربت كما عرفت ماضيا كان الفعل نحو هلا
ضربت زيدا ويكون معناه التوبيخ واللوم على ترك الفعل او مضارعا نحو هلا تضرب زيدا ويكون معناها التحضيض على الفعل والطلب

لتبني في المضارع للامر والاخبار وهما لولا ولوما يكونان ايضا لامتناع الثاني وهو جزاءهما لوجود الاول وهو المبتدا الواقع
بعدهما وحاصل معناها ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع حصولها لحصول الاول ومبتدا بعدهما
الكلام ان يكونا داخلة على مبتدا على ما مر في المبتدا والجر وبنا قد ولا بد فيها معنى التحقيق في جميع المواضع وهي لتقريب الماضي
من الحال مع التحقيق والتوقع نحو قد قامت الصلوة وقد كان مع التحقيق التقريب من دون التوقع كما يقول لمن يتوقع ركوب
زيد قد ركب والتقليل مع التحقيق اذا دخلت المضارع نحو قوله ربما الجواد قد يكبو وقد يصدق اي بالحقيقة يصدر منها
الصدق وان كان قليلا ويستعار اسم للتكثير في مقام التمدح كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين وقد يكون للتحقيق مجردا عن معنى
التعليل كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء فهي لا ينفك ابدا عن معنى التحقيق لكن يضاف الى هذا يعني بسبب المواضع
معنى اخر وجاز الفصل بينه اي بين قد وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد … ساحرا وجاز السكون عليه
وطرح الفعل بعدها سكوتا مثل قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي كان قد زالت ومنها حرفا الاستفهام
وهما الهمزة وهل ولهما صدر الكلام لما ذكرنا في حروف التحضيض والهمزة اعم تصرفا من هل ولذا اي ولكونها اعم تصرفا تقول
ازيد عندك ام عمرو فتستعمل الهمزة مع ام المتصلة ولا تستعمل هل معها وتقول ازيدا ضربت وازيدا ضربته ولا تقول هل زيدا ضربته على
ان زيدا منصوب بما بعده او بمقدر ولا تقول هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر وتقول ازيد قام ولا تقول هل زيد قام
… على كون زيد مبتدا او لا فاعلا لفعل مقدر بل ذلك … هل في الاصل بمعنى قد فكقولك هل زيد خارج بمعنى اهل زيد خارج
حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال واقامت هل مقامها وقد جاء على الاصل نحو اهل عرفت الدار بالسفح … ونحو قوله تعالى هل اتى على الانسان
ومن خصايص الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وثم … كلما عاهدوا واثم اذا ما وقع ولا يقع هل في هذه
المواقع بل يدخل هذه الحروف عليه ولا يدخل على الهمزة اصلا في الاستفهام المقتضي للتصدر نحو قوله تعالى فهل انتم مسلمون وهذه
الحروف عاطفة على معطوف مقدر بعد الهمزة عند جار الله والاولى ان يكون عاطفة على كلام مقدم لانها لو كانت عاطفة على مقدر
… وقوعها في اول الكلام قبل ما يقدر … ما يكون معطوفا عليه مع انه لم يجز ذلك في الاستعمال والتحقيق … الا
… وما ادري ولو كنت داريا ابسبع رمين الجمار ام بثمان ويستعمل الهمزة دون هل في الامر كقوله تعالى ءاسلمتم فان المراد منه الامر

حروف الاستفهام

بالاسلام

بالاسلام وفي الاستبطاء نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم فيه استبطاء الدخول وقت الخشوع وفي التحضيض نحو الا
وعن الخليل الا ان اسمها حرف التحضيض وفي التقرير اي تقرير الفاعل كقوله تعالى ءانت فعلت هذا بالهتنا او تقرير الفعل نحو اضربت
زيدا وفي التسوية نحو ءانذرتهم ام لم تنذرهم وفي التعجب الم تر الى ربك كيف مد الظل ونحو ذلك … لم يجوز حتى …
نحو اكذبتم باياتي والوعيد نحو الم نهلك الاولين ومنها التنفيس وتجيء للاستقبال وهي سوف زيادة تنفيس والسين لم يكن في
السين لان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى ومنها لو للشرط في الماضي نحو لو جئتني لاكرمتك على ان الثاني وهو الجزاء انتفى لزم
انتفاء الاول … هو الشرط … لا يكون جزاؤها معدوم المقصود فيمتنع نقض شرطها اجزاها معدوم المفهوم شرطها
وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم هذا اصله وقد يستعمل قليلا فيما كان الثاني ثابتا اللازم الوجود في جميع الازمنة في نقض … الحكم
وعلامته ذلك ان يكون نقيض شرطها اليق باستلزام جزائها فيلزم دوام وجوده على كل تقدير لانه لازم للشرط لانك جعلته لازما
ولنقيضه لانه الاول بالاستلزام فيلزم وجوده اما لعدم النقيض كقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقوله تعالى
ولو اسمعهم لتولوا ولطلبها الفعل لكونها للشرط امتنع في خبر ان الواقعة بعدها ان يكون الخبر اسما لامكان الفعل فيجب ان يكون
خبرها فعلا ماضيا الا اسم فاعل ليكون كالعوض ولفظ الفعل المقدرة بعد لو وقال السيرافي لا يقدر بعد لو لان خبر ان فعل سوى
لفظ الشرط اذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد لخلاف ما اذا كان الخبر لان جامدا فانه لا يجب ان يكون فعلا ماضيا
لعدم امكان الاتيان بالفعل بدل الجامد ونحو قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اي بقيت وهو من جملة
ما كان خبرا لو لازم الوجود فانها اي الم ينفد الكلمات مع كثرة الاقلام والمداد فمع اولى ان لا ينفد ويجيء لو في معنى التمني نحو لو ما
تاتيني فتحدثني قال ابن المالك لو مصدرية اذا جاءت بعد الفعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة
وقد يكن غير مسبوقة بتمني كقوله شعر ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق واكثر النحويين لم يذكروا لو في حروف
المصدرية وممن ذكرها الفراء وابو علي ومن المتاخرين التبريزي وابو البقاء وقد يجيء بمعنى التمني لدلالة لو عليه فانست ليت بالاشعار
معنى التمني ودون لفظ وكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار لذلك ان تقول هذا ليس من باب الجواب بالفاء
بل من باب العطف على المصدرية لان الفعل ولو في تاويل المصدر والمصدر قد يعطف على الفعل فينصب باضمار ان ثم قال واما الزمخشري

فائدة الو قد يجي لو للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني كما تقول ليتك تاتيني فتحدثني فان اراد بهذا الكلام ما اردته فهو صحيح وان اراد ان لو حرف موضوع
للتمني فغير صحيح فان ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين معنى التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت وذلك لان حروف المعاني
مقصود بها النيابة عن افعال على سبيل الانشا فالجمع بينها وبين تلك الافعال ممتنع لامتناع الجمع بين ما وضع
هذا اخر كلامه فانه نهد لقواعد ورتب لشواهد ووضع لقوانين وجمع لبراهين وعلى هذا ولا على المص ما رد على الرضي
على التقدير الثاني ويستعمل لو في الاستقبال عند ابن مالك كقولك لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا كما
قد يستعمل ان للشرط في الماضي وذلك عند تجويز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوع فيه كقوله ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وعند القطع بعدمه كقوله ان كنت قلته فقد علمته او بوجوده نحو زيد وان كان الا انه بخيل ومنها اما وفيها معنى الشرط
لانها للاستلزام شي بشي بمعنى ان ما بعدها شي يلزمه حكم من الاحكام وقد يجي لتفصيل مجمل نحو قولك هولاء فضلك اما زيد
فعمرو واما عمرو فشكر الخ ما يقتضي لكن المعنى الاول وهو الاستلزام لازم لها في جميع مواقعها ومن ثم اي ومن اجل ان
فيها معنى الشرط لزمتها الفا في جوابها ولا يحذف الا في ضرورة الشعر كما عرفت في باب المبتدا والزم توسط جزء مما في حيزها
اي حيز اما بينهما اي بين اما والفا سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق او معمولا به نحو اما اليتيم فلا تقهر او ظرفا نحو
اما يوم الجمعة فزيد منطلق وكذا غير ذلك من المعمولات كالحال والمعمول المطلق والمعمول له عوضا من الفعل وذلك لان اصل
اما زيد فمنطلق اما مهما يكن من شي فزيد منطلق بمعنى ان يقع في الدنيا شي يقع انطلاق زيد وهذا جزم لوقوع انطلاقه لان
الدنيا لا تخلو من وقوع شي فيها وليس تفسير سيبويه اما زيد منطلق بمعنى مهما يكن من شي فزيد منطلق لانها بمعنى مهما لان مهما
اسم واما حرف بل غرضه بيان معناها ثم شرطها الغرض لفظي وهو كثرة استعمالها مع انها موضوعة للتفصيل وهو يقتضي
تكريرها المقتضي استعمال المقتضي للحذف ولغرض معنوي وهو لزوم القيام لزيد فحذف الفعل الذي هو الشرط واقيم ملزوم القيام وهو زيد
مقامه فبقي اما فا فجعل ما هو لازم ما بينهما فحصل من حذف فعل الشرط واقامة جز الجزا مقامه اربعة اشيا تحقيق الكلام
لحذف الشرط الكثير الاستعمال وقيام ما هو الملزوم حقيقة في نفس المتكلم مقام الملزوم بالادعا وهو الشرط واشتغال حيز
واجب الحذف بشي اخر فانه لا يجوز شي في ذلك مهم وجوبا الا مع قيام شي اخر مقامه وعدم ذلك في حرف الشرط مع حرف الجزا ولا

اما

ذلك

وذلك جاز وقوع الفا في غير موقعها لو جاز تقديم ما لا يصح تقديمه في غير هذا الموضع وهذا معنى قوله ولها خاصة في تصحيح التقديم
لما يمتنع تقديمه عند سيبويه واجاز سيبويه اما هذا فان عمرا ضارب تقديم معمول ضارب عليه مع انه في خبر ان وما في حيز لا يجوز
تقديمه عليه وذلك لانه اجاز التقديم للغرض على ما ذكرناه من الاشيا الاربعة مع وجود الفا المانع لتقديم ما يقع بعده
يجوز التقديم مع مانعين واكثر لان الغرض قوي فيجوز لتحصيله عدم اعتبار مانعين او اكثر قال الشارح قوله اما هذا فان
ضارب يشعر بان سيبويه يجيز تقديم غير الظرف على ان وليس كذلك فانه صرح في المفصل في شرحه وساحر المصباح والكافي اذا
اما زيدا فاني ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب بالقول وقد ذكر ايضا في ضوء
المصباح ان بعض المتاخرين نقل نصب زيد بضارب عن سيبويه ايضا اجازه غيره اما اليوم فاني خارج ونحوه مما يصح نصبه بمعنى
كالجار والمجرور فهذه المسئلة جائزة عند سيبويه والمبرد ايضا لكون العامل في اليوم هو اما الان اما لما فيها من معنى الفعل يعمل
في الظرف دون الجار والمجرور وقال المص في ضوء المصباح ان سيبويه لم يجز في اما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف خارج وجعله
منصوبا باما وتبت حرفا التفسير هما اي ومن تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة نحو قوله وترمينني
بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلى وان بما في دون القول اي لا تفسر الا مفعولا مقدرا دالا على معنى القول او معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان
يا ابرهيم وقد فسر المفعول به الظاهر نحو قوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وليست ان في قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد
لله رب العالمين مفسرة لان قوله ان الحمد خبر المبتدا المقدم فيكون من صلة ما قبلها وما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها
لان الكلام يتم دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير دون صريحه اي صريح القول لاحتياج الى تفسير ان الجملة تقع معمولا
القول وقد اجاز ذلك بعض … ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم ولا استدلال فيه لاحتمال ان يكون
ان المفسرة للمضمر به ومنها كلا للردع والزجر كما اذا قيل بعض فلان فيقول كلا ردعا له او كان الفعل الذي من تمام
محذوفا لان الحرف لا يستقل اي كلا لا تستقل الامر كذلك وقد يجي بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ومنها لام التعريف
فانها وحدها حرف التعريف عند سيبويه والهمزة وصل لحصول … لان اللام ساكنة وعند الخليل كهل حرف تعريف
وانما استمر بها التخفيف باسقاط الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال ومنه في نظم هذا الطريق منه الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر

ولام جواب القسم وهي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة المتنازعة اسمية كانت او فعلية ليدل على ان ما بعدها هو المقسم عليه ولزمته
مع المضارع النون المؤكدة نحو والله لنخرجن ويلزم مع الماضي قد نحو والله لقد خرج لانهما الحرفان اللذان يؤكدان بهما وجاز
حذفها اي حذف قد قليلا نحو حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال والا اللام الموطئة للقسم اي الممهدة
والمعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط وهو التي يتقدمها القسم لفظا او تقديرا فاما مجي هذا اللام ليوفق بان الجواب المذكور
بعده له اي للقسم الملفوظ او المقدر لكن الاتيان بها مع تقدير القسم اكثر للتنبيه من اول الامر على القسم المقدر … وتسمى هذه
اللام جوابا للقسم فانما الجواب ما يأتي بعد الشرط نحو والله لئن اتيتني لاكرمنك والا اي وان كان الجواب للقسم جاز لئن اكرمتني اكرمك بالجزم بكونه جوابا
للشرط وهو مع جزا بجواب القسم مع انه لا يجوز في اكرمك الا الرفع ولام جواب لو ولولا ما جيها لتوكيد الارتباط احدى
الجملتين بالاخرى نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان ويجوز حذفها اي حذف
اللام قليلا ان لم يقع لو وقع ماضي جوزها اصلها اولم يطل الشرط بما يفجره كقولك لو كان فيهما الا … فسدتا وانها تحذف كثيرا نحو ما في
الله لو جريته تشكرني وكقوله تعالى ولو ان ما في الارض الى قوله لما نفدت ويجوز حذف الجواب لها اصله كقوله تعالى ولو ان قرانا
سيرت به الجبال الاية اي لكان هذا القران وكذا يجوز حذف جواب لولا كقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله رؤف
رحيم ولام الابتدا وهي تدخل الاسم نحو لزيد منطلق والفعل المضارع نحو لا اقسم بالله في قراءة ابن كثير فتشبيها للدالة اي الاسم
ولحقتو دخولها عليهما بابتدا الكلام مع عدم مانع بينهما من التصدر اما مع وجود كان فانه لا يختص دخولها
في ابتدا الكلام بل يدخل على ما في حيز ان سوا كان اسما او فعلا مضارعا او ماضيا مقصودا بقد او ظرفا او جارا او مجرورا
وجاز دخول لام الابتدا على مضارع مقصور بحرف الاستقبال نحو ان زيدا لسوف يفعل لان اللام ليست للحال وانما
هي لام الابتدا خلافا للكوفيين لانها عندهم للحال فلو جاز دخولها على هذا الفعل لزم التناقض في المعنى لانها يصير حالا
ومستقبلا بالسوف والاصل ان يدخل لام الابتدا المبتدا لاقتضائها صدر الكلام ولكن دخلت اللام الى الخبر لجواز ان يدخل
لقائم او الصلة ان لصم الخبر الجواز … ان الذي لقائم مع ان وانما دخلت كراهة الجمع بينهما اي بين ان واللام الابتدا
وقد ذكرنا بان ذلك … الخليل لتجوز … توهم دخول ان كان التقدير ان ام الخليل … على الجزم على الخبر عن ان

لبن كشي كرنكم

بقي

قليل لاقتضائها التصدر ولا مانع لما … ذلك مع عدم ان واللام المفارقة بين ان المخففة والنافية وسمانا التانيث الساكنة
ومتى التي تلحق الفعل المضارع للدلالة على تانيث الفاعل وانما جوز الحاق العلامة بالفعل مع ان المونث هو الفاعل لما بينهما
من شدة الاتصال وقلنا التنوين هو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا وخصها السكون على ما هو القياس الاصلي بالحروف
الا انه اذا لقيها ساكن يكسر التنوين لان الاصل في حركة الساكن الاصل نحو قل هو الله احد الله او تضم التنوين للاتباع نحو عذاب
اركض وقد يحذف التنوين اذا وقع بين العلم الموصوف بابن او ابنة مضافين الى علم لكثرة الاستعمال بين العلم وصفاتهما
النون المؤكدة وقد ذكرناها ومنها هاء السكت ومنها تزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها او يلحق الهاء المتحرك اخره لا الساكن
لئلا تجتمع ساكنان لحركة غير اعرابية ولا … بالاعرابية للوقف وانما الحق لبيان تلك الحركة اذ لو لم يلحق به وقد سقطت الحركة
للوقف لم يكن فيها دلالة عليها نحو عمه وكمه ورجلاه ومسلمونه وضربته ولا يلحق بالنون في الامثلة الخ نحو بزيدانه لان النون علامة
الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد تجب لالحاق فيما بقي بعد الحذف على حرف واحد نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتدا بالساكن
وانما لم يبين الاعرابية لعروض وكذا المشبهة بها نحو لا رجل ويا زيد لان حركتها عارضة تشبه حركة الاعراب وكذا لم يلحق اخر الماضي
لانه انما حرك لمشابهته الحرف فكان حركته اعرابية فلا يقال ضربه واعلم انه كما يلحق المتحرك كذلك يلحق الساكن اذا كان الفا
في اخر الاسم او اسم غريب البنا نحو لا وذا الان الالف حرف خفي تبين مدها الحاق الهاء بها ولا يلحق الهاء بالالف اذا كان في متمكن
او عارض البنا لئلا يلتبس بها الضمير المضاف اليه نحو … للخلاف عربي البنا فانه لا يضاف فيه الا … قيل لم ابا عمرا
قال الهاء فيلحق بالساكن غير الالف فاجاب عنه بقوله لتقدير الحركة على اللام اي اصلم … بالجزم فصار لم
لما كان اخره متحركا اسكن فالتقى ساكنان فسقطت الالف فبقي لم ايا فالحق الهاء بها اخر الحركة على اللام مقدرة لانه اسكن
على خلاف القياس كما اسقط الف ها في هلم لتقدير سكون اللام فان هلم اصله عند الكوفيين ها لم المم فاسقط الالف نظرا
الى سكون اللام من المم وانما ذكره المص وان كان مذهب البصريين ان هلم غير مركبة لالتباس بان الحركة المقدرة مع كونها
السكون المقدر … في الحملة وهي اي ها السكت ساكنة لانها انما تلحق في الوقف فلا تكون الا ساكنة وتحريكها لحن
ونحو يا مرحباه بحمار عفرا اذا اتى قربته بما شاء من الشعير والحشيش … احمارها … وبا ترحبا الحمار ناحية اذا ان …

فاحته اسم امراة والسابات الصحم التي تسع بها الما من البير مما او سيد بعد بعد رومن قال ذلك اجهر الوصل اجهر الوقف مع ها السكتبها الضم وبلحابنم الها تشبيت الها اذ تكسر لا لتقا الساكن وروي يا مرحبا في التثبت على الوجهين ومنها

او السين المهملة التي تلحق كاف المونث وبعادو قا بين المذكر والمونث لانه لو لم يلحقها لسكنت الكاف فيلتبس كاف المذكر ويجعل

زال السين في الوقف علامة المذكر ولم يلحقها في الفصل مع حركة الكاف وقد بين الكا بين والاول وهو الشين المعجمة يسمى

ولحى في لوتم والثاني وهو السين المهملة يسمى الكسكسة وهي في او بكر ومنها المدة التي تلحق باخر الكلمة ان كان الا ان يكن مالا

على ما ذكره المخاطب كما يقول جا في زيد فيقول من سمع تكذيبك وان زيدا الاباتك ازيد يد نيه اي كيف يجيئك والانكار على جا

كما يقول جا في زيد فيقول من لا يسكان زيدا اياك وينكران لا يجيئك تنبيه ليس شك في هذا الكشف لا يجيئك او يلحق باخر الكلمة يذكر

كما يقول لبه عن العيود ومن العام قالاو بقولا ومن العابد فيعتد الدم والميم الى ان يتذكر ما يثبت وينصب به وان كان الاخر ساكنا صحيحا

تنوينا كان او غيره لحق بها يا ساكنة نحو هذا اسعى اردته في صفات صفته كسب وكسب وكان حرف مد نحو القاضي حذف ذلك

الحرف الى ان سدلك او ير او حره احماعا او لحن فالاول للساكنين وتدخل هذه المده سوا كانت للانكار للتذكر ما قبلها في حركة

بعد كسر السين ان كان ما قبلها متحركا يكون المدة مطابقة بحركته سوا المرابية او بنائية نحو ان وان نحن نه او عمرو وان كان ساكنا صحيحا

تنوين كان او غيره يحرك لساكنين بالكسر ولا يكون المد فيه الا يا نحو ازيدنيه ولم تضربنيه وان كان ساكنا حذف فيه يكون المدة

مثل المحذوف او هما الالتقا الساكنين يقول العاصيه والمعلاة وان يوه في جا في القاضي والمعصل وزيد يعمر وعلى هذا البتة

بعد كسر الساكن على اصله قد وبانها عليه ولا يزاد مع المدة الاولى التي للانكار لزيادة البيان ولا يصلح لان التا والها حسان فيها

ولا يكون المدة مع ان الا يا لانه اذا اكسر نونان لالتقا الساكنين لزم ان يكون المدة الملحقة بها يا لتكون مناسبة لحركة ما

ويختص الاول بشرط بالوقف والانكار لهمزة الاستفهام وعدم الفصل بين الهمزة والملحق بها المدة فلا يلحق في الوصل ولفا الاستفهام محالة

على وجه الحقيقة ولا عند الفصل ويختص الثانية وعلامة التذكير بالدرج لانه انما يلحق بالكلمة لتذكر شي من بقية الكلام وذلك

في الدرج ولذلك لا يلحق بعدها زيادة ها السكت لانها انما تزاد اذا لم يقصد الوقف وقطع الكلام لحلاف زيادة الانكار واما

كالضرب
الاسم فيعمل الرفع والنصب في الجر والجزم ومنه اي من الاسم العامل المصدر وهو اسم الحدث وهو بمعنى قائم لغيره سوا صدر عنه

والمنع

فكانه قال

والمنع او لم يصدر كالطول والقصر المستومنه الفعل على قول البصريين فان الفعل عندهم مشتق من المصدر وانما سمي المصدر

مصدرا عندهم لكونه موضعا يصدر عنه الفعل كالمقتل وذهب الكوفيون ان المصدر مشتق من الفعل وانما سمي المصدر

مصدرا عندهم لكونه توصعا يصدر عنه الفعل صدر بمعنى المصدر وبمعنى الصادر اي هو صادر عن الفعل وهو كلها من لم

مذكورة في موضعها وهو اي المصدر من مجرد الثلاثي في سماع نحو في الى اتيس وتقيس سات ومن فعل فعلة عنه الفا

ساكن العين نحو قتل وفسق وشغل ونعمه مكروه وفعل وفعل مفتوحي الفا مع فتح العين وكسرة نحو طلب وغلبة وفعل

مفتوح العين مع ضم الفا وكسره نحو صغر وهدى وفعلة وفعلان بمعنى التساكني العين نحو ذكرى ودعوى وبشرى

وحرمان وغفران وفعلان ومفتوحة الفا والعين نحو بروان وفعال تفتت الفا نحو ذهاب وحراف وسوال وفعالة

مفتوح الفا ومكسوره نحو زهادة وولاية وفعول مفتوح الفا ومضمومه نحو قبول ودخول وفعولة مضمومة نحو صهوبة

ومفعل ومفعلة مفتوحي الفا مع فتح العين وكسره نحو مدخل ومرجع ومسعاه ومحمدة وفي غيره اي في غير مجرد الثلاثي وهو

الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس مضبوط ضابط بان يقال كل ما كان ماضيه على افعل واستفعل وفعلل

على افعال واستفعال وفعللة نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ودحرج دحرجة ويعمل المصدر عمل فعله ما

كان او غيره بخلاف اسم الفاعل والمفعول فانه انما يعملان عمل فعلهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال وانما كان المصدر

كذلك لانه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا لا يشترط فيه تكلف فيهما كان طلبهما ليهمان كان لتضمنها معنى

الطالب لهما وانما يعمل المصدر اذا لم يكن مفعولا مطلقا اما اذا كان مفعولا مطلقا وهو المصدر الذي يذكر من جهة

فالعمل للفعل لا للمصدر اما اجرا الفعل بهوالاصل في العمل فلا يعدل عنه بلا موجب ولا موجب عند كون المصدر مفعولا مطلقا

لوجود الفعل ههنا لفظا او تقديرا واما لان المصدر انما يعمل اذا كان مشابها للفعل ومشابهته لدلالته تقديره بحرف المصدر

والفعل لانه انما يقع موقع الفعل ويقيد فايدته مع هذا الحرف ولا يصح تقديره بان والفعل اذا كان مفعولا مطلقا لان ضربت

ضربا بمعنى ضربت ان ضربت واما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا حقيقة اخر المفعول

المطلق محذوفا لتقدير ضربا مثل ضرب الا انه لما حذف جعل الفاعل في المصدر لان الواقع نظرا في المصدر الى ما هيته الحدثية ثم

اعداه مع اخر الفارق اخرا لاجل ولذلك يتعدد به نحو اللام على ما يتعدى المصدر العامل وهو الحرف المصدري ولا يجوز تقديم

شي مما في حيزه اي حيز المصدر عليه لانه في تاويل ان مع الفعل فيكون معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان

ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولا يصح الفصل بينه اي بين المصدر وبين صلته اي ما يتعلق به من معموله باجنبي من المصدر

وهو ما لا يعمل فيه المصدر فلا يجوز في اعجبني ضرب زيد عمرا اليوم عندك ان يجعل اليوم متعلقا باعجبني وعندك من صلة

في المسئلة وجوه ان يتعلق كل واحد من الظرفين بالمصدر وعلى هذا يجوز رفع كل واحد منهما بعد المصدر في اي موضع

شئت وان يتعلق كل واحد منهما باعجبني وح لم يجز رفعهما الا ان يتقدما عن المصدر او يتاخرا عن جميع صلته وليجوز ان

يوقع احدهما او كليهما من بعض الصلة وبعض لانه لا يجوز الفصل بالاجنبي بين الموصول وصلته وان يتعلق احدهما بالمصدر وح

والاخر باعجبني وتقدمه على المصدر او يوخر عن جميع صلته وليس اياما في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم اياما

يتعلق بالصيام وانما هو متعلق بفعل مقدر اي صوموا اياما ولا يصح تقديم معموله اي منصوب المصدر على المرفوع تقديرا

في الضمائر نحو عجبت عن ضربك فلا يجوز فيه ان يقال من ضربك انا لانه لا يسوغ المنفصل مع القدرة على المتصل او عجبت من

ضربك اياك فلا يقال من ضرب اياك انا وهو المختار اشارة الى انه اذا كان بعد الضمير المجرور ضمير ايتصل منه توقيفا جاز

فيه الاتصال والانفصال لكن الانفصال فيه اولى من الاتصال فيما كان الضمير الاول منصوبا متصلا بالفعل نحو اعطيتك لان

الفعل اعرق في اتصال الضمير من المصدر وقال الشارح قوله تقديرا متعلق بالمرفوع اي على ما يرفع تقديرا لا لفظا فلا يقول

عجبت من ضربك زيد جاز تقديم المنصوب على المرفوع لانه مرفوع لفظا لا تقديرا اقول يلزم من كلامه هذا ان لا يصح تقديم المنصوب على

المرفوع الذي اعرابه تقديري وليس كذلك لجواز ان يقال عجبت من ضربك القاضي هذا مع ان كلام المص ههنا على اطلاقه ليس

بصحيح فالاولى ان يذكر بعد قوله تقديرا في الضماير كما ذكرنا وذكره صاحب المفتاح والمص اخذ هذه المسئلة بعبارتها منه ويكون

مغير كلامه ان صح غير المنصوب من الضماير لا يتقدم على صيغة المرفوع منها في التقدير وان كان في اللفظ صيغة مجرور وكذلك

قول الشارح وقوله هو المختار اشارة الى انه اذا اجتمع فيه ضميران احدهما اعرف وقدمت فلك الخيار في الثاني وبين ان المختار هو

الانفصال ليس بصحيح على اطلاقه لان الضمير الاول ان كان مرفوعا يجب الاتصال في الثاني وان كان منصوبا بمعنى الثاني او التاني

يجلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه له باعتبار المعنى وا الوضع الا الحكم العقلي فلا يجوز ان يتصل به المسند اليه

غاية الاتصال بخلاف الفعل فانه يجزئيه الفاعل لان الواضع انما وضع ليكون مسندا مصدرة الى شي بعده ظاهر

او مضمر الجار ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره لا في ضمائر له وصفا وعقلا وانما يعمل الفاعل في اسم الفاعل

والمفعول وان كان طلبهما له ليس بوضعي بل عقلي على ما ذكرنا القوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى قال الشارح لانه لو اظهر فيه

موجبا والتي المصدر او جمع باعتبار الانواع ان يكون له حسان الاحسان احدهما باعتبار الفاعل والاخر باعتبار

المصدر وفيه نظر لجواز ان يجعل المصدر ضمير التثنية والجمع ولا تثنى ولا يجمع باعتباره كاسم الفعل والظرف فلا يلزم

ذلك ولا يلزم ذكر الفاعل في المصدر في حالتي الافراد والاضافة بل قد يحذف عامله وان كان له الفاعل في نفس الامر باعتبار انه

عرض لابد له في الوجود من محل يقوم به وعلى جواز حذفه ما ذكرنا في ازالة الوضع حكم العقل ويجوز اضافته في الاضافة اربع اوجه

اضافته الى الفاعل والمفعول مذكورا او متروك وهو اكثر من اضافته الى المفعول ورفع فاعله بغير اضافه لانه محل الذي يتوهم

تجعله معه كلفظ واحد والى المفعول اذا قام قرينة تدل على كونه مفعولا والفاعل مذكورا او متروك منصوبا كان المفعول في المعنى

وذلك عند تاويل المصدر بفعل مبني للمفعول وذلك مع القرينة نحو اعجبني اكل الخبز المشتهى ويصح حمل المعطوف والصفة على

المحل اي محل المجرور باضافة المصدر اليه سوا كان محله مرفوعا او منصوبا وكذا يصح حمل سائر التوابع وانما خصهما بالذكر لان

الجرمي لم يجوز حمل الصفة على المحل وقال الاندلسي الظن من كلام سيبويه منع العطف على المحل نحو قوله حتى تهجرت دابت بناجيا

مخافة الافلاس والليانا فانه لما نصب الليان لكونه معطوفا على محل المعطوف عليه وهو الافلاس لانه مفعول بمخافة التقدير لان خفت

الافلاس كما جرا الدين في قوله انيا بن العبوق والدين لانه معطوف على محل العيوق لانه مضاف اليه تقديرا والضمير بها راجع

الى الابل المعنى مخافة الافلاس عن احسان ولك لقدوم داسه بالابل حث لانه ليس بمعلس ولا مماطل ونحو قوله حتى تهجرت اراد

وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم ضمن المعقب حمله على محل المعقب يصف حمارا واتانا انه هاج الحمار الاتان بطلب الما

كما يطلب المعقب المتقاضي المظلوم حقه واعلم ان المعقب الذي كان من عقيل حتى اي مطلبي على نعلي ما يطلب المظلوم

ما طلبه لم يكن في البيت استشهاد على المراد لان المظلوم يكون ح فاعل المصدر والمعقب مفعوله واما الرمع اللام فليس اضمه

اعداه

اعداه مع اخر الفارق اخرا لاجل ولذلك يتعدد به نحو اللام على ما يتعدى المصدر العامل وهو الحرف المصدري ولا يجوز تقديم

لاحدهما على الاخر وانما كان المختار الانفصال اذا كان الاول مجرورا لفظا ومرفوعا تقديرا على ما عرفت بيان ذلك وان كان
المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرا جايز الاظهار كما ذكرنا وان كان المفعول المطلق بدلا
اي من الفعل بان يكون الفعل لازم الاضمار ففيه وجهان فعند سيبويه العمل للمصدر ويجوز تقديم المفعول عليه كما يجوز تقديمه على الفعل
المقدر لا لعمله اذن ليس لكونه مقدرا بان والفعل بل لكونه بمعنى الفعل وحده وقايما مقامه وجوزه ابن الحاجب وعند السيرافي
العمل للفعل المقدر لانه لولاه لم ينتصب المصدر لان المفعول لابد له من عامل ظاهرا او مقدرا ولو كان المصدر قايما مقام
حقيقة لكان اسم فعل ومنه اي من الاسم العامل اسم الفاعل وهو اسم مشتق لمن قام به الفعل اي المصدر فان سيبويه
سمي المصدر فعلا وحدثا واحترز به عن اسم المفعول والالة والموضع والزمان بمعنى الحدوث احترز عن الصفة المشبهة
لان وضعها على الاستمرار على ما قال لا على الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد غير المزيد فيه وغير الرباعي على فاعل
ومن غيره اي غير الثلاثي المزيد فيه اقسام الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه على صيغة المضارع
موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن في المضارع مكسورا سواء كان ما قبل الاخر غير الفعل اولا نحو مكرم
ومدحرج ومتدحرج ويعمل عمل فعله المعني الفاعل من فعله مفردا كان كضارب او مثنى كضاربان او مجموعا جمع تصحيح كضاربون
او جمع تكسير كضاريات مظهرا كان اسم الفاعل كزيد ضارب عمرا او مضمرا نحو انا زيد ضاربه وانما يعمل في المفعول به صريحا وفي
غير الظرف والمفعول المطلق بشرط بمعنى الحال والاستقبال ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه ان كان بمعنى الماضي مشابهة معنى
لا لفظا لانه لو ادى بالماضي مستمرا وشرط الاعتماد على صاحبه ومعنى الاعتماد ان يقع بسبب هذا الشرط توقفا هو بالفعل
اولى منه بالاسم وانما شرط الاعتماد فيه لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه وضع للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي
لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا لانه معنى يكون واقعا عن المعمول تعاهو بالفعل اولى وذلك اما يكون مسندا او يكون بعد ما
هو بالفعل اولى والاول انما يكون اذا كان معتمدا على صاحبه وهو المبتدا اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في
الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وعلى الموصوف وذي الحال نحو جاءني رجل او زيد ضارب او ضاربا عمرا فانه اذا تقدم شي
من هذه الاشياء كان مسندا اليه والاسناد من لوازم الفعل واشار الى الثاني بقوله او الاعتماد على الهمزة او على ما النافية لان

لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى والاولى ان يقول بحرف الاستفهام او حرف النفي كما قال صاحب المفصل فيه ليشمل هل اضارب
الزيدان ولا ضارب اخواك وان اكرم ابواك وقد يكون الاستفهام مقدرا كالنفي تقول قايم الزيدان ام لا كما تقول اقايم
قايم الزيدان ايضا قايم الزيدان وانما لم يشترط في المصدر هذا الاعتماد ويشترط في اسم الفاعل ذلك مع ان مشابهته
مع الفعل اقوى من مشابهة المصدر به لان انتصاب المصدر المعمول اقوى من انتصابه لما ذكرنا ولذلك شرط في عمله
ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا لاخراج التصغير والوصف من وقوعه موقع الفعل ولا يمكن تاويلها بالفعل فان كان اسم الفاعل
للماضي وجب الاضافة اي اضافته الى ما جاء بعده مما يكون في المعنى مفعولا ولا يجوز ان ينصب على المفعولية لفقدان شرط عمله
ان جاء بعده ذلك وان لم يجز ذلك ترك غير مضاف اليه نحو انا ضاربه امس واما عمل اسم الفاعل فلا يشترط فيه شرط سواء
كان الفاعل ضميرا او ظاهرا او سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ان ضارب في داره عمرو امس وذلك لان ادنى مشابهته
مع الفعل يكون الرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذلك لا يشترط في عمله في الظرف والجار والمجرور والمفعول المطلق
نحو زيد ضارب امس بالضرب سوطا لانه يكفيها رايحة الفعل خلافا للكسائي فانه اجاز ان يعمل بمعنى الماضي كما يعمل بمعنى المضارع وتمسك
بجواز زيد معطي عمرا امس درهما ويقول نعم وجاعل الليل سكنا فانه كان هو الحكاية الاسم الفاعل ينفعل اي يكون انتصابه بفعل مقدر
دال عليه اسم الفاعل كانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطى فقيل درهما اي اعطاه درهما وهذا مذهب ابي علي الفارسي ويلزم على من
جواز حذف احد مفعولي باب علمت وقال السيرافي ان الاجود ان يقال انه انما عمل اسم الفاعل في المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن
الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل ونحو كلهم باسط ذراعيه
انما جاز اعماله من غير اضافته مع انه بمعنى الماضي على ارادة الحكاية الحال الماضية ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل
بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وليس المراد بها ان اللفظ الذي في ذلك الزمان
يحكى الان على ما لفظ به كما في قوله دعني من تمرتان او يجوز انه لا يلفظ في ذلك الوقت بلفظ ونحو الضارب عمرا امس حكم الذي ضرب
بمعنى انما جاز عمل اسم الفاعل المعروف باللام بمعنى الماضي لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه الحال والاستقبال
بل هو فعل في صورة الاسم كما مر بيان ذلك في المبحث وعند المازني انتصابه بفعل مقدر وهذا بناء على مذهب ان اللام ليس بموصول

وقوله كحكم الذي ضرب وهكذا عند سيبويه ويحتمل ان يكون مراده من تفسيره الماضي انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز
عمله بمعنى الحال او الاستقبال لانه كان مع تجرده عن اللام يعمل بمعناهما ولا يعمل بمعناه ويحتمل ان يكون مراده انه اذا كان
اسم الفاعل محلى باللام لا يعمل في كلامهم عاملا الا وهو بمعناه الماضي وانما كان كذلك اخرا لمجرد عن اللام لا يعمل بمعناه ما ضي
متوسلا الى اعماله بمعناه باللام ومن ثم امتنع التقديم اي تقديم معموله عليه لان ما في جزء الموصول لا يتقدم عليه فلا يقال
عمرو انا الضارب واللام في قوله نعم وكانوا فيه من الزاهدين ليست بمعنى الذي عند بعضهم كالمازني فان اللام عنده حرف تعريف فلا
يلزم منه تقديم ما في جزء الموصول عليه والصلة المتقدمة وهي فيه متعلقة بالزاهدين عند اخرين بل صلة المحذوف وهو زاهدين
مدلول عليه بالزاهدين وهذا الوجه الثاني اولى من الاول لما يتضمن من تقديم صلة المجرور وهو الزاهدين على الجار
وهو من صلة المجرور ولا يتقدم على الجار ومن ثم جاز حذف نون التثنية والجمع في اسم الفاعل المعرف باللام من غير اضافة
الحافظون عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وانما حذفنا النون لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول
كما جاز حذف النون في الذي نحو كالذي خاضوا اي كالذين وقرا من قرا كذا المقيمي الصلاة بالنصب مما لا مجال عليه ولا يعود عليه
فانه حذف نون الجمع من غير اضافة ولا لام وحكم ما جاء منه اي من اسم الفاعل للمبالغة كفعال وفعول ومفعال حكمه اي حكم اسم
الفاعل به المجرد عند البصريين كقوله ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وعند الكوفيين لا يعمل
شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وقال البصريون انما يعمل مع فوات التشبيه اللفظي
لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ولا وشارع على اسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر من الصفة المشبهة في مشابهة اسم
الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها بمعنى الحال والاستقبال كما يشترط ذلك في الصفة المشبهة ومنه اسم المفعول والاصل فيه
هنا هو اسم المفعول به الى الذي فعل به الفعل اي اوقع عليه الفعل يقال فعلت به الضرب ان اوقعته عليه لكن حذف الجار فصار
الضمير مرفوعا فاستتر وهو ما وقع عليه الفعل او ما جرى مجرى الواقع وانما قلنا ذلك ليدخل فيه او حدث ضربا بالنون موجد
وعلى عدم خروجك فهو معلوم وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل
الاخر كمكرم ومدحرج ومتدحرج لا فرق بينهما الا في فتح ما قبل الاخر وكسره الذي يعمل عمل وهو المضارع المبني للمفعول وحكمه

اسم المفعول

صفة المشبهة

اسم الفاعل في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وعلى الاستفهام والنفي فلا حاجة الى اعادة ذلك الا انه يعمل عمل الفعل المبني للمفعول
وليس في كلام المتقدمين ما يدل على الحال والاستقبال في عمله في مرفوعه لما ذكرنا في اسم الفاعل تقول زيد مضروب او مضروب
غلامه او مضروب في داره عمرو امس ومنه الصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم المفعول فانه لا يشتق
من فعل لازم وانما اشتق من فعل متعد بنفسه او بحرف الجر بمعنى الثبوت احترازا عن اسم الفاعل اللازم فانه بمعنى الحدوث
وليس بمعنى الثبوت فيها انها موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لانها كما لم يكن موضوعة للحدوث لم يكن موضوعة للاستمرار
في جميع الازمنة لانها لم تكن موضوعة الا للقدر المشترك بينهما اعني نحو حسن في اصل الوضع ليس الا ذو حسن سواء كان في
بعض الازمنة او في جميعها لكن لما لم يكن بعض الازمنة اولى من بعض وما لم يجر نفيه في جميع الازمنة كان الظن ثبوتها في جميعها
بدليل العقل الا ان يقوم دليل على تخصيصه ببعضها وصيغته صوابه صيغتها الا ان يقول ان الضمير راجع الى لفظ الموصول وهو
مذكر مخالفة صوابها لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع نحو كريم وحسن وليست بقياسية كاسم الفاعل والمفعول وجميع
وقد جاء الالوان والحلي منها قياسية كاسود وابيض على وزن افعل الصفة المشبهة شابهت اسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع
وتؤنث وتعمل عمل فعلها لانها لم توازن صيغتها الفعل ولم يدل على الحال والاستقبال كالفعل لاجل تلك المشابهة ولاجل تلك
المشابهة لم يعمل عمل افعل التفضيل لان اصل استعماله بمن وهو مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وليس المراد ان
بعضها ثابتة في جميع الازمنة سواء بل المراد مطلق ذلك وذلك لانه لا يطرد ذلك في بعض الصفات كالالوان والعيوب
فانه لا يقال ابيض ابيضان ابيضون ابيضة ابيضات كذلك تشبه اسم الفاعل من جهة المعنى ايضا لان كل واحد منهما
قام به مجرد الحدث المشتق هو منه ويجب فيها الاعتماد على احد الاسباب المذكورة كما في اسم الفاعل ولا يشترط فيها الحال
والاستقبال وان اشترط ذلك في اسم الفاعل لانها موضوعة على الاطلاق فكيف يشترط الزمان فيها قال الحكم ان عملت
لكونها بمعنى الحال وذلك لانك اذا قلت زيد حسن ابوه فالحسن موجود في هذا وان كان هذا الحسن قد كان موجودا في الازمنة
التي قبل زمانك فلا يقدح في كونه حالا لانك تقول زيد قايم غلامه الان في الحال والقيام قد كان مع قبل حالك بزمان الا انه دام
واتصل حتى قارب هذا الزمان وهي اي الصفة المشبهة اما ان يكون باللام او مجردة عنها فهذه قسمة حاصرة ومعمولها اما مضافا او باللام

او مجردة عنهما وهذه ستة حاصرة ومعمولها اما مضاف او باللام او مجردة عنهما اي عن اللام والاضافة وهذه ستة حاصرة
مرفوعا كان معمولها بالفاعلية او منصوبا على التمييز في النكرة او على التشبيه بالمفعول في المعرفة لم لا يري تعريفا اي تعريف
التمييز كالبصريين وقال الكوفيون ان النصب في المعرفة والنكرة على التمييز وقيل على التشبيه بالمفعول في الجميع او مجرورا بالاضافة
فهذه الاقسام اثنان وهما كونها باللام او مجردة عنها فهذه ستة اقسام مضروبة في تلك من احوال المعمول من كونه باللام
او الاضافة او مجردا عنهما فهذه ستة اقسام مضروبة في ثلاثة وهي كون المعمول مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فيكون الاقسام ثمانية عشر
وانما لم يعتبرها باعتبار اعرابها في نفسها لان الكلام ههنا في عملها الا فان ابها في نفسها نحو الحسن حسن بالحركات الثلث
في كل واحد من المعمولات وامتنع من الثمانية عشر اضافة الصفة المشبهة ذات اللام الواحدة الى المضاف نحو الحسن وجهه
لعدم الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية لان الخفة المطلوبة في الصفة المشبهة بحذف التنوين او النون من الصفة كحسن وجهه
او بحذف ضمير الموصوف بصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن
اي الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وامتنع من الثمانية عشر ايضا اضافة ذات اللام الى المجرد عنهما اي عن اللام
والاضافة لا يستحيان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت الاضافة لفظية لان الاضافة اللفظية فرع الاضافة المحضة فاذا
لم يكن مثلها الجواز تعريفا لمضاف والمضاف اليه فيها معا فينبغي ان لا يكون على ضدها وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه
واضافة الصفة المشبهة المجردة عن اللام الى المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه مما اجازه سيبويه وجميع البصريين
نظرا الى حصول شيء من التخفيف ويقولون انه لا يجيء الا في ضرورة الشعر على قبح والكوفيين يجوزونه في الشعر من غير قبح ووجهه
هو الاقتصار على احد التخفيف في الاضافة اللفظية المطلوب منها التخفيف وهو حذف التنوين مع امكان العوض لا عظمها
وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة مستشهدا بقوله اذا اثت على ربعها جار باصعنا مكتسا لا عمل
جونا مصطلاهما على جواز اضافة الصفة المشبهة الى المضاف الى ضمير الموصوف لان جونا الحاق الاضافة الى مصطلاهما
بدليل حذف النون منه وهما في مصطلاهما وقوله جار باصعنا اريد بهما لصعناهما الا اسمان وذلك لانهم وصفوا العيشر
قريبا الحيوم من حيث ان واحد الاماني الحبل والمراد بالصعنات حجر الحبل والمراد بمصطلاهما الجار بين ما لحقهما وهو الموضع

الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كميت من لهب النار وما بينهما اسود وهو اي البيت عند غيره كالمبرد
على نحو امرأة حسنة العينين نعتها اي الحسنة العينين وهو الحسن فيكون الضمير راجعا الى غير موصوف نحو ثادوه وان كانت جهما
لا على معناها التثنية الجارتين وليس ليس راجعا الى موصوف كان في نعتهما التبس راجعا الى موصوف التثنية وهو لا
فلا يستقيم رجوع ضمير المثنى الى الجمع وايضا فان المعنى على انه نعرا على الحجرين ولم تسود من شابه لون الكميت لبعده عن النار واسود
موضع الاصطلاء على ما ذكر فتكون اسود لا سفا ميعنى الجمع فيدخله على ظاهره كما يقال ان اعالي الحجرين لونهما لون الكميت
واذا امكن الحمل على الظاهر لا يجوز العدول عنه الى الظاهر واما افراد مصطلى فانه مصدر على تقدير مضاف اي موضع اصطلاءهما او لانه يرد
بمعنى المكان واقع موقع التثنية كما اوقع المفرد موقع الجمع في نحو كلوا في بعض بطنكم تعفوا واذا جاز ايقاع الواقع موقع الجمع فايقاعه
موقع التثنية اولى ثم ما كان فيه ضمير واحد من البواقي اي من الاقسام الباقية وهي خمسة عشر قسما لانه ذكر من الاقسام الثمانية عشر ثلثة
فبقي خمسة عشر قسما احسن لاشتماله على قدر الحاجة من غير زيادة ونقصان وما فيه ضميران حسن لاشتماله على زيد منه وما لا ضمير فيه قبيح
وما كان من قبيل الحسن والاحسن والقبيح مبني على الضمير عمدة قاعدة يتبين بها ما كان فيه ضمير وضميران او يجرد عن الضمير فقوله
ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها او الا لزم ان يكون لشيء واحد فاعلان ومتى ان كان فيما بعدها ضمير كان هناك ضمير واحد وان لم يكن هناك
ضمير فلا يرتفع بها الظاهر بل يكون الظاهر بعدها منصوبا او مجرورا ففيها اي في الصفة المشبهة ضمير الموصوف فان كان فيما بعدها
ايضا ضمير كان هناك ضميران والا فضمير واحد ثم الاشارة والتثنية والجمع للصفة المشبهة عند ارتفاع الظاهر بها في نحو امرأة حسنة
ان حسنا الوجهين والزيدون حسنا الوجوه وانما استحسن القبيح نصب كالحسن فاعلها على التمييز وعلى التشبيه بالمفعول ما في
صورة الاول فلحصول الخفة لفظا لحذف الضمير واستتاره فيها ولحصول المبالغة في المعنى لانك اذا قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن
نصبت لفظا على التمييز حتى يحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ابهم اوقع في النفوس للابهام اولا والتفسير ثانيا واما في الصورة
الثانية فلانه مما اريد اضافتها الى مرفوعها للتخفيف جعل المرفوع في صورة المفعول ليكون اضافتها اليه كاضافة الشيء الى الاجنبي
لان المنصوب بالصفة غير الصفة لجواز حسن ضارب غلامه فان الضارب غير عمرو بخلاف المرفوع بالصفة فانه عينها الا ترى ان الضارب في
المثال المذكور هو غلامه فلو اضيف الصفة المشبهة قبل جعله في صورة المفعول لكان اضافتها اليه كاضافة الشيء الى نفسه وهي ممتنعة

فالاضافة المحضة التي هي اصل غير محضة لاسم الفاعل والمفعول غير المتعدي مثل الصفة فيما ذكر اي في جواز الثمانية عشر قسما من كل واحد
منهما واراد باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى مفعول واحد نحو الخارج خارج والمضروب مضروب
بالحركات الثلث في كل واحد من هذا المعمول في هذه المواضع واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ومعطى غلامه
درهما فانه لم يجز نصب الفاعل وجره منهما بعد حذف المفعول لئلا يشبه الفاعل بالمفعول وكذا المنسوب مثل الصفة في ذلك نحو
المرهوب بالحركات الثلث وكل واحد منهما ومنها اسم التفضيل وهو ما اشتق من فعل ليدل على جميع المسميات الموصوف ليخرج
اسم الزمان والمكان لانها الست بموصوف بزيادة على غيره بعد اشتراكهما في اصل الفعل ليخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
قيل ينتقض اسم الفاعل المعني للمبالغة في التفضيل مركبة بتفضيله وكذا افعل غير باقيا على معناه لانه بمعنى متجاوز وما
ومن متعلقة به كانه قيل انت متجاوز زيدا كرما عن الشيء وصيغته افعل الا في الخير والشر فهما يصدر ان يقال منهما خير منه وشر منه
والاصل فيهما اخير واشر لحفتهما الكثرة الاستعمال ولا يقال اخير اصدر ولا اشر الا في لغة رديئة فانه جاء فيها اشر وعليها اي على
تلك اللغة جاء قوله اصغر اها وشراها هذا من قول امرأة قالت لحلبها اي اتات فاذا اسندوني الى رحمي فانتي فاخرجني
واذهب بي الى مكان لا يعرفنا اهله ثم نعلت المرأة ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها الى مكان احرم ثم تحولت الى الحي
بعد برهة فبينا هي ذات يوم قاعدة مرت بها اصاحبها فنظرت اليها الكبرى فقالت فالت لو سعلى صرفت والله قالت المرأة كذبتها ما انا الكمام
والاصبكا بامرة فقالت خير الصغرى اما قربالي لحاها وتعلقت بها واخرجت بها فقالت الام على ذلك صغراها شراها ويروى مراها وشرها
ان جئ مما بني منه التعجب هو الثلاثي المجرد والسالم المثبت المتصرف القابل معناها الكثرة فلا يبني من الثلاثي المزيد فيه والرباعي
لانه لو لم يحذف منهما شيء لا يمكن بناء افعل ولو حذف منهما لهم التبس ولان الافعال الناقصة لا يقال اكون ومن الافعال غير
المتصرفة نحو نعم وبئس ولا من نحو عرب الشمس وطلعت فانه لا يقبل معناها الكثرة ويتوصل في بناء افعل التفضيل من غير هذا
الثلاثي بمثل ما يتوصل به فيه اي في التعجب على حسب العرض الذي تقدم له باتي بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها
على التمييز نحو هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى واكثر دحرجة واسرع انطلاقا وقد شذ الاعطى للدينار والاولاد
مودوق وكان القياس هو اكثر اعطاء وايلاء وعند سيبويه افعل قياسا الثلاثي من باب افعل مع كونه ثلاثيا مزيدا فيه ومع ان همزة

فلوثا
التفضيل لحلف عن همزة النقل وهو عند غيره شاذ وقد شذ الطوس من ابن المذلق فقال افلس الرجل فهو مفلس كانما صار ذا دراهم فلوس
اللص اي المذلق بالذال والدال رجل من بني عبد شمس بن سعد لم يجد هو لعله وابوه واجداده يعرفون بالافلاس
واحمق من الحمسة قال المقر هو ذو الرغاب وبلغ من حمقه انه جعل في عنقه قلادة من ودعة وعظام وخرق وهو ذو لحية طويلة
فسئل عن ذلك فقال لا عرف بها نفسي لئلا اضل وبقلادة انت لبسة الثوه مقلادته فقال يا اخي انت انا فمن اسا واما ما استدرك
الكوفيون المجيزون بناء افعل التفضيل مما هو اصل الالوان وهو السواد والبياض من نحو قوله اذا الرجال شتوا واشتد
اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ وقول الاخر ابيض من اخت بني اباض فمع شذوذه ولا يجوز التمسك به لجعل التمييز
التفضيل جوازان يكون ابيض في البيت افعل صفة بمعنى مبيضة لا افعل التفضيل والقياس ان يكون افعل التفضيل للفاعل
اي لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل نحو اضرب بمعنى اكثر ضربا من الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى اكثر مضروبية وانما
كان القياس ذلك لانه لو جعل مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه لاطراده فجعل في الفاعل قياسا لانه اكثر من المفعول
لانه لا مفعول الا وله فاعل وقد جاء افعل التفضيل للمفعول نحو اشغل اي اكثر مشغولية من ذات النحيف على المرأة التي تشغلها
خوارق حد الانصال الى تحببها الى السمن وبعضها ما اراد ولبي من ذلك من هو امر في هو من هو اذا الكون يعني ازهى من الشيخ
فهو تفضيل باعتبار لفظ المعمول واما باعتبار المعنى فالتفضيل للفاعل واشام من الفيوس من شم الرجل فهو مشوم والفيوس
حالة حساس بزمرة واعذر والوم اي اكثر معذورية وملومية وقد جاء افعل التفضيل ولا فعل له نحو حنك الغراب من الحنك وهو
شاذ ولان الحلقة لا يقال منها ما انعله ولا افعل من وانما الحنا ثم قال المص عن الزمخشري من افعل الذي لا فعل له وقد التحكيل بلا ابلا
كما يقال شكس بشكس شكاسة لسوء الخلق اي حاذق مصلحة لا ابل افعل هذا ليس من ذاك وحسنا الحنايم رجل من بني التميم
اللات لم يحدث في رعية الابل وشأني ومما جاء ولا فعل له على الاعرف اشارة الى هذا المذهب ورد على مذهب من قال منهم انه من
اي جال ان النجاة في الاولية ومن قال منهم انه من ال اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله وكذلك رد على قول الكوفيين فانهم قالوا انه فوعل
من وال وقيل من وول لكن تعريفه كتعريف افعل التفضيل واستعماله كاستعماله ويدل على انه افعل لا فوعل قولهم في تعريفه الاول الاولان الاولون
الاوائل الاولى الاوليان الاول وفي استعماله الاولى ذيد او لهن عمر وحوله بالثم وهو الاول فالاول كما سبق يعني وتعريفه ولاجل ان اول استعماله

لكان وصفية فحينئذ لم يعتبر وصفيته في منع الصرف لامع ذكر الموصوف قبله نحو ما ارادوهم ذكر من التفضيل بعده فلا نقل للوصفية فان صفتهما معا حرف كقوله اصلع احمره اولا وتاد باويلزمه التنكير مع من التفضيلية لانه انما استعمل مع من او استعمل مع اللام او الاضافة لانه انما يستعمل مع احد هذه الثلثة فلا يخلو عن الجميع والا لاتم فهو المقصود الاعم من وضعه لان الغرض الاهم من وضعه تفضيل الشيء على غيره ولا يترد ذلك المفضل عليه الا باحد هذه الثلثة لانه مذكور من والاضافة اما مع اللام فانه وان لم يكن مذكورا لكنه في قوة المذكور لان اللام للعهد وكذلك لا يجتمع اثنان منها لان الغرض يحصل باحدهما فكان ذكر الاخر لغوا اما منع من والاضافة اذا كان المراد منها التوضيح تقول زيد افضل البصرة من كل فاضل هكذا قال الشيخ الرضي بعلل هذا يكون في قوله فيلزمه التنكير مع من نظر لان يقال انه وان كان لا منع من ذلك الا لا يجي في الاستعمال فيكون باعتبار الاستعمال التنكير ونحو ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر لست منهم ... من التفضيلية لانها للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى نحو قوله والحرمنه زهرا بعد الراحرسا قيل نادر فان من تفضيلية ويجوز ان يكون اللام في الحرو في للاكثر زائدة ويجوز ان يقدر في البيت اسم تفضيل اخر عاريا من اللام متعلق به من اي لست بالاكثر منهم والخبر خبرا منه ويلزمه التعريف باللام او الاضافة عند مفارقتها اي مفارقة من له قال الشارح فان قلت لا نسلم من مفارقة من ان يكون معرفا لجواز ان يكون مضافا الى النكرة نحو زيد افضل رجل قلت اذا اريد التفضيل على المضاف اليه لا بد من ان يكون افضل الامور تعين تعارفه واما افضل رجل فليس باعتبار التفضيل على المضاف اليه بل المراد ان الرجل تفضل اقول الجواب ليس بجواب مع انا لا نسلم ان المراد ان الرجل يفضل وانما هو مفضل عليه ... في الاضافة الى الاضافة في افضل رجل باعتبار التفضيل على الرجل هذا مع ان الا المعرفة مراد ابه الزيادة على من اضيف اليه لا يلزمه التعريف عند من قال ان الاضافة والسوال الاتمام دلو كان له او الاضافة مجرورا عطفا على قوله باللام اما لو كان مرفوعا معطوفا على التعريف فلا يرد السوال والمراد ثم عند مفارقته من يلزمه التعريف باللام او يلزمه الاضافة سواء تعرف بالاضافة او لا وتستوي فيه اي في افعل الذكر والانثى والاثنان والجمع حال كونه معربا بمن لان من كالجزء من افعل وبهذا لا يفصل بين افعل وبينه ... لا افعل فلو ثني افعل او جمع او انث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل حالة تمامه معرفا باللام فانه يجب مطابقته لموصوفه لانه لا مانع فيه من المطابقة

ولا يشابه ما فيه المانع وهو افعل المصحوب بمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا وشاع فيها الامران المطابقة للموصوف وعدم المطابقة لحال كونه مضافا ... الزيادة على من اضيف اليه وقد ذكرنا ذلك في باب الاضافة ... ما ينبغي وقد يحذف ومن افعل من لمقطار به ... كان افعل خبرا والمفضل عليه معلوما كما يقال لك انت اسن ام انا فتقول انا اسن باسن منك ومنه قوله تعالى الله اكبر اي اكبر من كل شيء وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول ويجوز ان يكون المحذوف في هذه الامثلة المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه والتزم حذف في اخر لزوال معنى التفضيل منه لم يستعمل المانع ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا عن اللام او معه فلم يستوفيه ما استوى في غيره بل طابق ما هو له نحو ... ربتانيثا وافراده او تثنيته وجمعا لانه لم يكن معنى من ... وقوله ونحو دنيا تانيث الادنى وهو افعل التفضيل وحليا تانيث الاحلى وهو افعل التفضيل سوالا فانها اسمان ... عن الاستعمال لا مثله فاجاب عنه بقوله غلبت ... فيهما عن صارا بمعنى العاجلة والحلى بمعنى الذاهبة فاختلط بالاسماء ... بمعنى التفضيل فلذلك لا يستعمل استعمال افعل التفضيل فان الشاعر ... وقال ... الحيل ومكرمة ولا يعمل في المفعول وذلك لعدم مشابهته للفعل لفظا ومعنى بنصب مفعولا به اصلا واتفاقا سواء كان مظهرا او مضمرا او سواء كان مفعول باب كسوت او لا وانما يتعدى افعل الى المفعول به الذي كان للفعل ... باللام نحو اضرب من زيد لعمرو او بالباء ان كان الفعل يفهم ... بمعنى العلم او الجهل نحو انا اعلم واجهل به لان الفعل يتعدى بالباء نحو علمت به وان كان الفعل يتعدى الى مفعولين كان افعل يتعدى اليه نحو انا امر منك بزيد ويتعدى الى مفعول في باب ليس علمت باللام ... الثاني مفعولا بنحو انا اكسى منك لعمرو والسك واعلم منك لزيد منطلقا ولا يتعدى الى الباقي باللام وان كان القياس ذلك ... لفظا ومعنى وانتصاب ... عند الكوفيين بافعل وعند البصريين بفعل ... ونحو قوله ... واضرب منا بالسيف ... منصوب بفعل مقدر ... اي يعلم ... وكذا قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله فمن يضل منصوب بيعلم الدال عليه اعلم ولا يرفع افعل المظهر الا اذا عرفت ... فلا تقول مررت برجل اكرم منه ابوه على ان يكون ابوه فاعل اكرم وهو صفة لرجل وحكى يونس عن ناس من العرب ذلك وليس بمشهور ويرفع المظهر الذي هو فاعله لان مثل هذه المعنى لا يحتاج الى قوة العامل

برفع اي ابوه على الابتداء ورفع اكرم على انه خبره الا ان يكون افعل لمتعلق ما جرى افعل عليه فان احسن في المثال الاتي جار على رجل لانه صفته وهو في الحقيقة لمتعلقه وهو الكحل لان الاحسن في الحقيقة هو الكحل حال كون المتعلق مفضلا باعتبار اي بالنظر الى تعلقه بما جرى عليه افعل يقال احسن الشيء اي نظر اليه ورايت حالا ومفضلا على نفسه اي على نفس المتعلق باعتبار غيره غير ما جرى عليه افعل وهو زيد في المثال فان الكحل مفضل لانه فاعل احسن ومفضل عليه لان المجرور بمن لكن باعتبار تفضيلا منفيا فان السماع في النفي فالكحل باعتبار زيد في المثال فاضل وباعتبار جميع الرجال مفضول وانما قلنا جميع الرجال لان رجلا نكرة في سياق النفي فيفيد العموم في الظن ولا يتعلق قوله باعتبار تعلقه وباعتبار غيره بمنفيا لانه لا يجوز تقدير الفعل وشبهه لحرف جر متعلقين لفظا ومعنى الى شيء من نوع واحد فلذا يقال امررت بزيد بعمرو عطف بل الاول حال من الضمير في مفضلا اي ملتبسا باعتبار الاول ضرورة وا الثاني حال من قوله على نفسه نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد قوله في عين زيد حال من الكحل كما في عينه كذلك حال منه وانما يعمل عند هذه الشروط لجريه اي لجري افعل مجرى الفعل مراده ان الفعل لا يعمل لانه لم يكن ... بمعناه حتى يعمل عمله كاسم الفاعل والمفعول وعند هذه الشروط ... ان احسن في المثال كان بمعنى حسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد لا احسن الكحل من حسنه لان المراد في مثل هذا الحال من حيث المعنى نفي المثلية من الاول فيلزم منه نفي الافضلية لان الشيء اذا لم يكن مثل شيء فيا الاخرى ان لا يكون افضل منه ولما يلزم في الرفع اي في رفع احسن على تقدير عدم عمله الخبر والكحل مبتداء من الفصل بين افعل لضعف العمل وصلته وهو قوله منه باجنبي وهو الكحل لان التقدير انه مبتدا او المراد من الاجنبي ان لا يكون من جملة معمولاته لانه لا تعلق له به بوجه فان الكحل من حيث انه مبتدا واحسن خبر له يتعلق به والحاصل ان احسن انما يعمل لاضطراره الى العمل ولك في هذا المثال ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد لحذف المعمول المجرور بمن وحرف الجر الداخل عليه عين زيد فتقول ... زيد من عين زيد وكان المتعلق فيه اي في هذا المثال مضافا الى غير زيد محذوفا التقدير من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل الا الكحل على العين ولذلك عبارة اخراجه من الثانية ومن ان تقول ما رايت كعين زيد ... احسن فيها الكحل اما بالمفضل عليه وهو عين زيد داخلا عليه حرف التشبيه قبل ذكر افعل فيستغنى عنه اي عن المفضل

بعده اي بعد افعل وانما يجوز اعمال ... في هذه المسئلة وان لم يلزم المحذور المذكور من الفصل لانها فرع على الاولى لحسن هذه العبارة بدلا من كعين زيد بدل الكل اي ما رايت عينا كعين زيد ولا زائدة عليها عينا احسن فيها الكحل ولا مثلها ... المعطوف في صحة اعتماد اعلى وضوح المعنى واستغنى عما بعد المرفوع ايضا كما ان كعين زيد عليه يجوز ان يكون احسن منه لقولك كعين زيد والازم ان يكون مثل الشيء في الوصف متصفا بالزيادة عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة لان معنى هذه العبارة ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل وعليه اي وعلى هذا الوجه الثالث ... مررت على وادي السباع ولا كوادي السباع حين يظلم ... واخوف الا ما وقى الله ساريا فان المفضل عليه وهو كوادي السباع يتقدم على افعل وهو اقل وهو حال من واديا وهو مفعول لا اي وقوله حين يظلم واديا ظرف بمعنى التشبيه في الكاف اي واديا يشبه وادي السباع وقت اظلامه واقل به بدل من كوادي السباع او المنصوب بفعل مقدر كاحسن في المثال المذكور ويجوز ان يكون واديا منصوب بالفعل المقدر وما في صفته وما في ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف اي وقت وقاية الله الساري و... لاخوف ... المفعول كاشهد وقوله تعالى اي توقيا منصوب على التمييز ومنها اي من اسم العامل اسماء الافعال ويعمل عمل اسمائها من الافعال اذ الاكثر ان المسميات ... لا بها او غيره اي غير متعد او خبر لا زما كانت المسميات كرويد فانه بمعنى غير ... فتقول رويد زيدا اي امهله فتقع صفة لمصدر بان يجعل رويد او هو مصدر بمعنى اسم الفاعل نحو سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين او مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد كضرب الرقاب او غير مضاف نحو رويدا زيدا كضربا زيدا فان رويد في هذه الاستعمالات ليس باسم فعل وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة او الحال وفي معناه ... اي في هاتين ... اي في رويد وبيد لفظا الوحيد فلا يختلف باختلاف الضماير المستكنة بقول يا زيد ان ويا زيدون رويد عمرا او بيد عمرا واحدى بفتح قرب واحضر متعد بالحرف قوله ... هلم شهداكم وان كان بمعنى اقبل لازما وهات الشيء بمعنى اعطنيه ويتصرف بحسب الاحوال الثلاث ... وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين وهاء اي خذه وفيه لغات ثمان ها بالف مقصورة ... والجمع مذكرا كان او مونثا والحاق كاف الخطاب لوجه الا المؤنث ... مكان الكاف وتصريفها تصريف الكاف ...

اسماء الافعال

والهاء مفتوحة قبل الهاء ايضا وتصرف الكاف نحو هاك هاءك وهاء همزة ساكنة بعد الهاء للكل ان تصرف تصريف
اسماء الاشارات وتصرفات كما بينا وحيهل الثريد بمعنى ائت وهي اذا تعدى اما بالى او بالباء نحو حيهل الى الثريد او
او بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهل على زيد وفيه اي حيهل لغات حيهل بفتح الهاء وسكونها وحيهلا بفتح الهاء و
بتنوين واذا وقفت عليهما قلبت تنوينهما الفا وقد تثبت الالف في الوصل وهو في الاصل مركب من حي بمعنى ا
بمعنى اسرع وبله زيدا بمعنى دعه اي اترك ما كان بمعنى المصدر نحو بله زيد فانه مصدر مضاف الى المفعول كترك زيد
وليس باسم فعل وفعال التي بمعنى الامر كنزال وهو لازم بمعنى انزل وتراك وهو متعد بمعنى اترك وهي اي فعال قياس
في الافعال الثلاثية عند سيبويه نحو ضراب وقتال وعند المبرد سماعي وفعلت فعال في الافعال الرباعية حتى اتفقوا على انه لم
يات الا حرفان كقرقار اي صوت قال الشاعر قالت له ريح الصبا قرقار وعرعار اي بلا عيرا ابا لعورة ومتى لقيت الى
الحرب وعند الاخفش يقال قياسا من الرباعي وعليك زيدا اي الزم وعليك به اي بزيد بمعنى يزاد الباء في مفعوله
لضعفه في العمل فيعمل لحرف عادمه ايصال اللازم الى المفعول وعلي زيدا اي قربنيه ودونك عمروا اي خذه وعندك
اي الزم والاصل عندك خالدا فالزمه وكذلك الاصل في دونك عمروا ودونك عمرو الحذه بالرفع على الابتدا فانه من الجملة الا
والفعلية على الظرف ولكثرة استعماله صار بمعنى خذ فيعمل عمله وحذارك بكرا وحذارك قال الشيخ الرضي الاولى ان يقول
انهما باقيان على المصدرية والتقدير احذر زيد حذرا وحذرا ونحو صه اي اسكت وانما فصل عما قبله بقوله ونحو لان
هذه الجملة لا تجي الا لازمة ومه اي اكفف ويجمع منونين وغير منونين وايها اي زد في الحديث وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل
ايها منونا وخطأ ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع وقيل انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث
كان عن ام سالم وتركه للضرورة وامين اي استجب قيل انه سرياني كقابيل وهابيل وقد يخفف بحذف الالف ويقال امين على
كريم والجوزان يقال ان للاصل مصدر كالتدبر وجعل اسم فعل وهلم بمعنى اقبل وهو لازم كما ذكرناه ولما فرغ
الافعال بمعنى الامر شرع في التي بمعنى الخبر بقوله ونحو هيهات الامر بمعنى بعد مع تعجب اي ما ابعده ولذا فصل عما قبله بقوله ونحو
وفي هيهات في تائها الحركات الثلث وقد يبدل هاءها الاولى همزة مع تثليث التاء وقد ينون في هذه اللغات الثلث

يجيز